



# كتاب

في فقه الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه

تأليف

الفقيه العلامة الشيخ موفق الدين عبد الله

ابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠

رحمه الله تعالى

هذا الكتاب من أهم متون الفقه الحنبلي وقد عني العلماء بشرحه  
والكتابة عليه ومن أشهر شروحه شرح عبد الرحمن بن محمد الحنبلي  
للتوفى سنة ٦٨٢ وشرح الشيخ شمس الدين أبي محمد محمد بن أبي  
الفتح بن أبي الفضل البجلي للتوفى سنة ٧٠٩ واسمه (المطلع على  
أبواب المقنع) وشرح سعد الدين مسعود الحارثي المتوفى سنة ٧١١ وشرح  
الشيخ أبي الحسن يوسف بن محمد المقدي المتوفى سنة ٧١٩ واسمه  
(كفاية المستمع لادلة المقنع) وللقاضي علاء الدين الرادوي المقدسي  
كتاب سماه (التقيح المشبع) في تحرير أحكام المقنع) وغير ذلك  
وقد طبع عن نسخة جميلة الخط كتبت سنة ١٢٢٧ وعليها حاشية  
حافلة جميلة لم يذكر على النسخة اسم صاحبها على نفقة بعض المخلصين  
وقد جملة الطابع وفقا لله تعالى لا يجوز لاحد ان يبيع ما يقع في يده من

﴿ الطبعة الأولى ﴾

( بمطبعة مجلة «النار» الاسلامية بشارع درب الجمالين بمصر )

( سنة ١٣٢٢ هـ )

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الممجد على كل حال \* الدائم الباقي بلا زوال \* الموجد خلقه  
على غير مثال \* العالم بعداد القطر وأمواج البحر وذرات الرمال \* لا يعزب  
عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا تحت أطباق الجبال \* «عالم  
الغيب والشهادة الكبير المتعال» \* وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى  
وآله خير آل \* صلاة دائمة بالغدو والآصال \*

(أما بعد) فهذا كتاب في الفقه على مذهب الامام أبي عبد الله أحمد  
بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه، اجتهدت في جمعه وترتيبه،  
وإيجازه وتقريبه، وسطا بين القصير والطويل، وجامعا لأكثر الاحكام  
عربية عن الدليل والتعليل، ليكثر علمه، ويقل حجه، ويسهل حفظه وفهمه،  
ويكون (مقتنا) لحافظه، نافعا للناظر فيه، والله المستول ان يبلغنا أملنا،  
ويصلح قولنا وعملنا، ويجعل سعينا مقربا اليه، ونافعا برحمته لديه،



## كتاب الطهارة

### (باب الماء)

وهي ثلاثة أقسام (١) ماء طهور وهو الباقي على أصل خلقته (٢) وما تغير بمكثه أو بطاهر لا يمكن صونه عنه كالطحب وورق الشجر أو لا يخالطه كالمود والكافور والذهن أو ما أصله الماء كالمالح البحري أو ما تروح بريح منتنة إلى جانبه أو سخن بالشمس أو بطاهر فهذا كله طاهر مطهر يرفع الأحداث (٣) ويزيل الانجاس غير مكروه الاستعمال ، وان سخن

(١) قوله على ثلاثة أقسام: بيان ذلك أن الماء لا يخلو إما أن يجوز الوضوء به أولاً فإن جاز فهو الطهور وإن لم يجز فلا يخلو إما أن يجوز شربه أولاً فإن جاز فهو الطاهر والا فهو نجس اه مبدع. وطريقة الحرقي وصاحب التلخيص هي ما ذكره الشيخ وطريقة الشيخ تقي الدين أنه ينقسم إلى طاهر ونجس وذكر ابن رزين أنه أربعة أقسام وزاد المشكوك فيه اه

(٢) قوله وهو الباقي على أصل خلقته: يعني ولو كان شريفاً حتى ما ترمزم في رواية ورجحه المجدد وهو قول أكثر العلماء لقول علي ثم أقض رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بسجل من ماء ترمزم فشرّب منه وتوضأ رواه عبد الله بن أحمد بإسناد صحيح ويكره في أخرى نص عليه وذكر القاضي أبو الحسين أنها أصح وقدمها أبو الخطاب لما روي عن زر بن حبیش قال رأيت العباس قائماً عند ترمزم يقول الا لأحله لمغتسل ولكنه لشارب حل وبه وروى أبو عبيد في القريب أن عبيد المطالب قال ذلك حين احتفزه والأول أولى لأن شرفه لا يلزم منه ذلك كلام الذي نبع من بين أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وكالثيل والفرات قائما من الجنة وقول العباس محمول على من يضيق على الشراب وظاهر التلخيص أنه لا يكره الوضوء به فدل على أن إزالة النجاسة تكره وذكر الأزهري في نهايته أنه لا يجوز إزالة النجاسة به اه

(٣) الأحداث جمع حدث وهو ما أوجب وضوءاً أو غسلًا



بنجاسة (٤) فهل يكره استعماله ؟ على روايتين .

### ﴿ فصل ﴾

( القسم الثاني ) ماء طاهر غير مطهر وهو ماخالطه طاهر فقير اسمه (٥) أوغلب على أجزائه أو طبخ فيه فقيره فان غير أحد أوصافه (٦) لونه أو طعمه أو ريحه ، أو استعمل في رفع حدث أو طهارة مشروعة كالتمجديد وغسيل الجمعة أو غمس فيه يده قائم من نوم الليل قبل غسلها ثلاثا فهل يسلب طهوريته ؟ على روايتين (٧) وان أزيلت به النجاسة فاقص

(٤) قوله وان سخن بنجاسة الخ احدهما لا يكره احتاره ابن حامد لان الرخصة في دخول الحمام يشمل الموقود بالطاهر والتنجس وانه لم تتحقق نجاسته فأشبهه بؤر المروم سقايات الأسواق والاحواض في الطرقات والثانية يكره صححها في الرعاية وان برد ونصرها أبو الخطاب قال المجدد وهي الاظهر لقوله عليه السلام دع ما يريك الى ما لا يريك على أنه لا يسلم غالبا من دخانها وعوده باجزاء لطيفة وهذا ما لم يحتج اليه وفي المغني ان تحقق وصول النجاسة اليه وكان الماء يسيرا نجس وان تحقق عدم وصولها اليه والمائل غير حصين كره وان كان حصينا فقال القاضي يكره واحتار الشريف وابن عقيل أنه لا يكره اه

(٥) قوله فقير اسمه : مفهومه انه اذا لم يغيره لم يمنع الطهارة قال المصنف لا لعل فيه خلافا وحكي عن أم هانئ والزهرى في كسر بلى في الماء فقيرت لونه أولم يغيره لا يجوز الوضوء به والاول أولى اه

(٦) قوله فان غير أحد أوصافه لونه أو طعمه أو ريحه : هكذا سوى الاصحاب وشرط الخرقى الكثرة في الرائحة دون اللون والطعم لسرعة سريانها ونموذها ولحصولها تارة عن مجاورة وتارة عن مخالطة فاعتبرت الكثرة ليعلم أنها عن مخالطة اه (٧) قوله على روايتين : احدهما لا يسلبه الطهورية وهو الصحيح ان شاء الله لان الماء قبل الغمس كان طهورا فيبقى على الأصل والنهي ان كان لوهم النجاسة فلا

يزيل الطهورية كما له تارة الطهارة اه كذا : آتاه - اه

متغيراً (٨) أو قبل زوالها فهو نجس . وإن اتصل غير متغير بعد زوالها فهو طاهر في أصح الوجهين . وهل يكون طهوراً ؟ على وجهين . وإن خلت (٩) بالطهارة منه امرأة فهو طهور ولا يجوز للرجل الطهارة به في ظاهر المذهب (١٠)

## ﴿ فصل ﴾

( القسم الثالث ) ماء نجس وهو ما تغير بمخالطة النجاسة فإن لم يتغير وهو يسير فهل ينجس ؟ على روايتين (١١) وإن كان كثيراً فهو طاهر إلا أن

مشروعية التسليم والثانية أنه يسلب الطهورية لأن التهي لولا أنه يفيد منعاً لم ينه عنه وروي عنه رواية ثالثة أنه قال أحب إلي أن يريقه إذا غمس يده فيه وهو قول الحسن لما روى أبو حفص الكبري مرفوعاً فإن أدخلهما قبل الفصل أراق الماءاه (٨) قوله فأنفصل متغيراً فهو نجس بالإجماع وأما إذا انفصل غير متغير مع بقاء النجاسة فهو مبني على تبيس الماء الطاهر بمجرد ملاقة النجاسة من غير تغيير فإن قلنا به فهو نجس وإن قلنا لا ينجس إلا بالتغيير فهو طاهر اهـ

(٩) قوله وإن خلت بالطهارة الخ في معنى الخلو روايتان أحدهما انفرادها به عن مشاركة رجل لقول عائشة : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة : متفق عليه والثانية وهي الأصح أن لا يشهدا أحدهما طهارتها فملى هذا هل تزول بمشاهدة المرأة والصبي والكافر ؟ على وجهين أحدهما تزول كخلوة الكاح اختاره الشريف وأبو جعفر والثاني لا تزول إلا بمشاهدة مسلم مكلف واختاره القاضي اهـ

(١٠) قوله في ظاهر المذهب : وفيه رواية أخرى أنه يجوز للرجل أن يتطهر به لما روت ميمونة أنها أجبت فاعتسلت من جنة فضلت فيها فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليغتسل منه فقلت إني اغتسلت منه فقال : الماء ليس عليه جنابة : رواه أبو داود والظاهر خلوهما به لأن العادة أن الإنسان قصد الخلو في غسل الجنابة وهذا قيس اهـ ملخصاً من الشرح

تكون النجاسة بولا (١٢) أو عذرة مائة فيه روايتان أحدهما لا ينجس (١٣) والآخرى ينجس إلا أن يكون مما لا يمكن نزع لكثرة (١٤) فلا ينجس. وإذا انضم إلى الماء النجس ماء طاهر كثير (١٥) طهره أن لم يبق فيه تغير.

ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي وأصحق لما روي ابن عمر مرفوعا إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء وفي رواية لم يحمل الحث رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي ونحوه بالقتين بدل علي يحيى مادنهما إلا لم يكن التحديد مفيدا والثانية لا ينجس إلا بالتغير روي ذلك عن حذيفة وابن عباس وأبي هريرة والحسن وهو مذهب مالك والثوري وابن المنذر وروى أيضا عن الشافعي وهو اختيار الشيخ قتي الدين حديث الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب علي ريحه وطعمه ولونه رواه ابن ماجه والدارقطني وحديث بئر بضاعة رواه أحمد وصححه أبو داود والترمذي وحسنه اهـ

(١٢) قوله إلا أن تكون النجاسة بولا: أي بول آدمي ولا فرق بين قليله وكثيره أو عذرة مائة لأن أحزما تفرق في الماء وتنتشر فهي كالبول بل أغش والمذهب أن حكم الرطوبة واللباسة إذا ذابت كذلك نص عليه

(١٣) قوله أحدهما لا ينجس: اختارها أبو الخطاب وابن عقيل لحبر القلتين ولأن نجاسة آدمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب وهو ينجسها فها أولى والآخرى ينجس ناس عليه في رواية صالح والمروزي وأبي طالب واختارها الشريف والخرقي وإقاضي وأكثر شيوخ أصحابنا الحديث: لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم غسل فيه: المعص. البخاري وأفظ مسلم منه وهذا يتناول القليل والكثير وهو خاص بالبول وخبر القلتين محمول على بقية النجاسات فحصل الجمع بينهما

(١٤) قوله أن يكون مما لا يمكن نزع: وهذا مستثنى مما سبق وهو إذا كان كثيرا ووقعت فيه نجاسة ولم تغيره فهو طاهر واستثنى من ذلك ما إذا كانت النجاسة بولا وعذرة مائة فنه ينجس علي المذهب وأنه لم يتغير مالم يبلغ حدا يشق نزع

(١٥) قوله وإذا انضم إلى الماء النجس ماء طاهر الخ هذا إذا كان التغير غير أبول وعذرة فأن أبو بكر فأما أن كان النجس بأحدهما ولم يتغير وقتنا أنهما ليسا كسائر النجاسات وأصحح من المذهب أنه لا يطهر إلا بإضافة ما لا يمكن نزع له

وان كان الماء النجس كثيراً فزال تغيره بنفسه أو بنزع بقي بعده كثير طهر. وان كوثر (١٦) بماء يسير أو بتغير الماء فأزال التغير لم يطهر وينخرج ان يطهر. والكثير ما بلغ قلتين واليسير ما دونهما وهما خمس مئة رطل بالعراقي وعنه أربع مئة. وهل ذلك تقرب أو تحديد؟ على وجهين. واذا شك في نجاسة الماء أو كان نجسا فشك في طهارته نى على اليقين. واذا اشتبه الماء الطاهر بالنجس لم يتحرفهما (١٧) على الصحيح من المذهب ويتيمم (١٨) وهل يشترط إراقتهما أو خلطهما؟ على روايتين. وان اشتبه طاهر بطهور (١٩)

وقيل يطهر بإضافة قلتين طهوريتين إليه وهو ظاهر كلام المصنف هنا وقال أبو بكر في التثنية اذا انماعت النجاسة في الماء فهو نجس لا يطهر ولا يطهر اه

(١٦) قوله وان كوثر بماء يسير الخ اعلم أن الماء المتنجس تارة يكون كثيرا وتارة يكون يسيرا فان كان كثيرا أو كوثر بماء يسير أو بتغير الماء لم يطهر على الصحيح من المذهب ونخرج أن يطهر وهو وجه لبعض الأصحاب وجزم به في المستوعب وغيره واختاره في جمع البحرين وعلة المستوعب بأنه لو زال بطول المكث طهر فأولى أن يطهر بمخالطه لما دون القلتين وان كان المتنجس دون القلتين واضيف إليه ماء طهور دون القلتين وبلغ المجموع قلتين فظاهر كلام المصنف عدم التطهير وفيه وجه يطهر قال في الإصناف وهو الصواب اه

(١٧) قوله لم يتحرفهما: لانه اشتبه عليه بالمباح بالمحظور في موضع لم تبحه الضرورة وفيه رواية له التحري إذا زاد عدد الطهور وهو قول أبي بكر وابن شاقلا والنجاد لأن الظاهر فيه الطهور وجهة الاباحة ترجحت اشبه ما لو اشتهت عليه أخته في نساء بلد فيجوز له التكاك من غير تحرر وعلى القول الأول شبهه بما اذا اشتهت أخته بأجنبيات فعلى هذا هل يكتفى بمطلق الزيادة أو كون الطهور أكثر عرفا أو كون النجس يتبع الطهور؟ فيه وجه وظاهر كلامهم لا فرق بين الانعمى وغيره اه

(١٨) قوله ويتيمم: ظاهره أنه اذا تيمم وصلى به ثم علم ان نجس فلا إعادة عليه وهو

كذلك في الأصح (مبدع) اه

(١٩) قوله وان اشتبه طاهر بطهور توشأ من كل واحد منهما الخ ظاهره أنه

توضاً من كل واحد منهما (٢٠) وصلى صلاة واحدة . واذا اشتبهت  
الثياب (٢١) الطاهرة بالنجسة صلى في كل ثوب صلاة بحد النجس (٢٢)  
وزاد صلاة

### باب الآتية

كل إناء طاهر ويباح أخذه واستعماله ولو كان ثميناً كالجوهر ونحوه

يتوضأ وضوئين كاملين من هذا وضوءاً كاملاً منفرداً ومن الآخر كذلك وهو أحد  
الوجهين جزم به في المفتي والوجيز وابن رزين والحاوي الكبير وابن عبدوس  
في تذكرته وهو ظاهر كلام الأكثر والثاني يتوضأ وضوءاً واحداً من هذا غرفة  
ومن هذا غرفة وهو المذهب اهـ

(٢٠) قوله توضاً من كل واحد منهما قال في الوجيز مع عدم ظهور غير مشتببه  
وظاهر كلام المصنف أنه يتوضأ من كل واحد منهما وضوءاً كاملاً صرح به في المفتي  
والحرر والمذهب أنه يتوضأ منهما وضوءاً واحداً اهـ

(٢١) قوله واذا اشتبهت الثياب الطاهرة بالنجسة الخ وهذا قول ابن الماجشون  
وهو المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب وجزم به في المفتي والشرح وهو من المفردات  
وقيل يتحرى مع كثرة الثياب دفعا للمشقة واختاره ابن عقيل وقيل يتحرى سواء قلت  
الثياب أو كثرت وهو قول أبي حنيفة والشافعي واختاره الشيخ تقي الدين وقال أبو ثور  
والمزني لا يصلي في شيء منها وقبل يصلي في واحد منها بلا تحري وفي الإعادة وجهان قال  
في الفروع ويتوجه أن هذا فيما إذا بان طاهراً وعمل الخلاف إذا لم يكن عنده ثوب  
طاهر يتيقن أن كان عنده لم يصح الصلاة في الثياب المشتبهة قاله الأصحاب وكذا  
الامكنة قل الأصحاب ولا تصح إمامة من اشتبهت عليه الثياب الطاهرة بالنجسة اهـ

(٢٢) قوله بحد النجس ولم تحر إذا علم عدد النجسة فان كثرت الثياب النجسة ولم يعلم  
عددها فمصحح من المذهب أنه يصلي حتى يتيقن أنه صلى في ثوب طاهر وقل في المفتي  
وغيره أن ابن عقيل قال يتحرى في أصح الوجهين اهـ واختاره الشيخ تقي الدين

الا آتية الذهب والفضة والمضيب بهما فانه يحرم اتخاذها واستعمالها (١)  
على الرجال والنساء فان توضأ منهما (٢) فهل تصح طهارته ؟ على وجهين الا  
أن تكون الضبة يسيرة من الفضة كتشعيب القدح ونحوه فلا بأس بها اذا  
لم يباشرها بالاستعمال . وثياب الكفار وأوانهم (٣) طاهرة مباحة الاستعمال  
مالم تعلم نجاستها . ( وعنه ) ما ولي عوراتهم كالسراويل ونحوه لا يصلى فيه .  
( وعنه ) أن من لا تحل ذبيحتهم لا يستعمل ما استعملوه من آيتهم الا بعد  
غسله ولا يؤكل من طعامهم الا الفاكهة ونحوها

(١) قوله فانه يحرم اتخاذها واستعمالها : أما الاستعمال فتفق على تحريمه وأما  
الاتخاذ فحكى ابن تيميم وصاحب المحرر رواية وبعضهم حكاه وجهاً أنه لا يحرم الاتخاذ  
وفقاً للشافعي لانه لا يلزم من تحريم الاستعمال تحريم الاتخاذ

(٢) قوله فان توضأ منهما فهل تصح طهارته على وجهين : صحيح في المنفي والشرح  
وقدم في الفروع أنها تصح لان الإناء ليس بركن ولا شرط في العبادة فلم يؤثر لانه أجنبي  
واختار أبو بكر والقاضي وابنه أبو الحسين أنه لا يصح لانيته بالعبادة على وجه  
محرم أشبه الصلاة في الأرض المنصوبة وقيل في صحة الوضوء والغسل روايتان فعلى عدم  
الصحة إن جعلها مصباً للماء صح ذكره في المنفي والشرح اهـ

(٣) قوله وثياب الكفار وآيتهم الخ قال ابن دقيق لاختلاف الرواية في أنه  
لا يحرم استعمال أوانهم لقول الله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ولحديث  
عبد الله بن معقل رواه مسلم وهل يكره ؟ على روايتين أحدهما لا يكره لما ذكرنا  
والثانية يكره لحديث أبي ثعلبة قالت يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفتأكل  
في آيتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا  
غيرها فاغسلوها واكلوا فيها : متفق عليه وأقل أحوال النبي الكراهة ولانهم لا يتورعون  
من النجاسة ولا تسلم آيتهم منها وأدنى ما يؤثر ذلك الكراهة وأما ثيابهم فلم يستعملوه  
او علما منها كالعمامة والتوب الفوقاقي فهو طاهر لا بأس به وما لاقى عوراتهم كالسراويل  
ونحوه فروي عن أحمد قال أحب الي أن يعبد اذا صلى فيه وهذا قول القاضي وكره أبو

ولا يطهر جلد الميتة بالدباغ (٤) وهل يجوز استعماله (٥) في اليابسات بعد الدبغ ؛ على روايتين ، و ( عنه ) يطهر (٦) منها جلد ما كان طاهرا في

خيفة و "شافعي" يس الأزار والسراويلات وقال أبو الخطاب لا يبد لأن الأصل الطهارة فلا نزول بالشك هذا حكم أهل الكتاب وأما غيرهم كالجنوس وعبدة الاوثان ونحوهم ومن يأكل لحم الخنزير من أهل الكتاب في موضع يحكمهم أكله أو يذبح بالسن والظفر خشك عليهم حكم آيب أهل الذمة عملا بالأصل وأما أوانيس فقال أبو الخطاب حكمها حكم آوني أهل الكتاب من جهة استعمالها ما لم تتحقق نجاستها وهذا مذهب الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه توضؤوا من مرادة مشركة وقال القاضي هي نجاسة لا يحل استعمال شيء منها إلا بعد غسله لحديث أبي ثعلبة وأوانيس لا تخلو من اطعمتهم وذبيحتهم ميتة فتنجس اهـ

(٤) قوله ولا يطهر جلد الميتة بالدباغ: هذا الصحيح من المذهب وهو إحدى الروايتين عن مالك ويروى ذلك عن عمر وعائشة وعمران بن حصين لحديث عبد الله بن حكيم رواه أبو داود والدارقطني والطبراني وقال أحمد إسناده جيد يرويه يحيى بن سعيد عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى اهـ

(٥) قوله وهل يجوز استعماله في اليابسات بعد الدبغ على روايتين: أحدها لا يجوز لحديث ابن حكيم والثانية يجوز الانتفاع بجلد ما كان طاهرا حال الحياة إذا دبغ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وجدته ميتة عطيتها مولا قليمونة من الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا أخذوا إهابها فذبفوها فاتفعوا به اهـ

(٦) قوله وعنه يهر منها جلد ما كان طاهرا في حال الحياة: نص عليه قال بعض أصحابنا إنما يهر جلد ما كان مأكول اللحم وهو مذهب الأوزاعي وأبي ثور وإسحق بن راهويجي وأبو داود مرفوعا: ذكاة الأديم دباغه: فشب الدباغ بالذكاة وهي إنما تعمل في مأكول اللحم ، ولأنه أحد تطهيرين للجسد فلم تؤثر في غير مأكول كالذبح والأول ظاهر كالأحد عموم فلفظ في ذلك ولأن قوله عليه السلام: إنما إهاب دبغ فقد طهر: يتناول المأكول وغيره خرج منه ما كان نجسا في الحياة لكون الدبغ إنما يؤثر في رفع نجاسة حادثة بالموت فيبقى فيما عداه على قضية العموم وحديثهم

حال الحياة ولا يطهر جلد غير الماء كقول بالذكاة (٧) • وابن الميته (٨)  
واقعتها نجاسة في ظاهر المذهب وعظمها وقرنها وظفرها نجس (٩)  
وصوفها وشعرها وريشها طاهر (١٠)

### باب الاستنجاء

يستحب عند دخول الخلاء أن يقول بسم الله أعوذ بالله من الخبث

يحمل أنه أراد بالذكاة تطيب من قولهم رائحة ذكية أي طيبة ويحتمل أنه أراد بالذكاة الطهارة فعلى هذين التأويلين يكون اللفظ عاما في كل جلد فيتناول ما احتافتنا فيه ويدل على هذا التأويل الذي ذكرناه أنه لو أراد بالذكاة التمسح لضافه إلى الحيوان كله لا إلى الجلد انتهى من الشرح

(٧) ولا يطهر جلد غير الماء كقول بالذكاة: هذا مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك يطهر للحديث: ذكاة الأديم دباغه: شبه الدبغ بالذكاة والدبغ يطهر كذلك الذكاة ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اقتراض جلود السباع والتمور وهو عام في المذكي وغيره ولأنه لمن اراده ذبح لا يبيح اللحم فلم يطهر الجلد كذكاة الجوسي اه  
(٨) قوله وابن الميته واقعتها نجاسة: لأنه مائع في وعاء نجس فينجس به وهو قول مالك والشافعي وروي عنه أنها طاهرة وهو قول أبي حنيفة وداود اه

(٩) قوله وعظمها وقرنها وظفرها نجس أي سواء كانت مأكولة اللحم أو غيره كالفيلة وهذا قول مالك والشافعي وإسحق ورخص في الانتفاع بعظام الفيلة محمد بن سيرين وابن جريج لما روى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اشترى لفاطمة قلادة عصب وسوارين من حاج: وقال مالك أن ذكي الثقل فمظله طاهر والا فهو نجس لأن الثقل مأكول عنده وقال أبو حنيفة عظام الميتات طاهرة لأن الموت يحلها فلا تنجس به كالشعر اه

(١٠) قوله وصوفها وشعرها طاهر: يعني شعر ما كان طاهرا في حياته وصوفه وروي ذلك عن الحسن وابن سيرين وبه قال مالك والليث والأوزاعي وإسحق وابن المنذر وأصحاب الرأي وروي عن أحمد ما يدل على أنه نجس وهو قول الشافعي اه



والجباب ومن الرجس النجس الشيطان الرجيم ولا يدخله بشيء فيه ذكر الله تعالى (الامن حاجة) ويقدم رجله اليسرى في الدخول واليمنى في الخروج ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض ويمتد على رجله اليسرى ولا يتكلم ولا يلبث فوق حاجته واذا خرج قال غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الاذي وعافاني وان كان في القضاء أبعد واستتر وارتاد مكانا رخوا ولا يبول في شق ولا سرب (١) ولا طريق ولا ظل نافع ولا تحت شجرة مشمرة ولا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يجوز ان يستقبل القبلة في القضاء (٢) وفي

(١) قوله ولا يبول في شق ولا سرب: لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يبال في الحجر رواء ابو داود قيل لقادة ما يكره من البول في الحجر قال كان يقال إنها مأوى الجن واما الطسوق والظل فلما روى أبو داود وابن ماجه عن معاذ مر فوطا : اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الماء وقارعة الطريق والظل : فأما البول في الماء الراكد فلا يجوز للتبعي عنه وأما الجاري فلا يجوز التقوط فيه لانه يؤذي من يمر به واذا كان كثيرا جاز البول فيه لان تخصيص النبي بالراكد يدل على ان الجاري بخلافه ولا يبول في المتسل لحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يمشط احدا من كل يوم او يبول في مقتله رواء احمد وابو داود وقال ابن ماجه سمعت علي بن محمد يقول إنما هذا في الحفيرة فأما اليوم ففتسلا الجس والصاروج والقيروا فاذا بال وارسل عليه الماء فلا بأس به اهـ

(٢) قوله ولا يجوز ان يستقبل القبلة في القضاء : لحديث ابى ايوب وعن احمد يجوز وهو قول عروة وربيعة وداود لحديث جابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة يبول فرأيت قبل أن يقبض بام يستقبلها رواء احمد والترمذي وقال حسن غريب وصححه البخاري ولا يقال هذا ناسخ للاول لانه يحتمل انه رآه في البنيان او مستترا بشيء او يكون خاصا به فلا يثبت النسخ بالاحتمال ويجب حمله على ذلك توفيقا بين الداليل وعلى المنع يكفي انحرافه عن الجهة قلبه ابو داود وظاهر كلام المجد وحفيده لا يكون واما الاستدبار في القضاء والاستقبال في النياز فاختلف الداليل .

ففي رواية يجوز الاستدبار في القضاء والبيان لحديث ابن عمر قال رقيت يوما على  
يت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة  
متفق عليه : وفي ثالثة بالفتح فيما قدمه في الرعاية وحزم به في الوحيز لحديث أبي  
هريرة مرفوعا : اذا جلس احدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها : وفي  
رواية في البيان فقط صححه في الشرح وذكر ابن هيرة جوازها انه الاشهر عنه  
وقدمه في المحرر واختاره الاكثر لما روى الحسن بن ذكوان عن مروان الاصفر  
عن ابن عمر قال رايت ابن عمر اناخر ارجلك مستقبل القبلة يقول اليها فقلت يا ابا عبد الرحمن  
ليس قد نهي عن هذا قال بلى انما نهي عن هذا في القضاء فاذا كان بينك وبين القبلة  
شيء يسترك فلا : رواه أبو داود وابن خزيمة والحاكم على شرط البخاري فهذا تفسير  
لنهي عليه السلام العام فتحمل أحاديث النهي على القضاء وأحاديث الرخصة على البيان وفي  
رابعة يحرم استقبال القبلة في البيان قدمها جماعة لعموم النهي وفي خامسة يجوز قدمها في المحرر  
وذكر في الشرح أنها أولى انتهى وعلم منه انه لا يكره استقبال القبلة في البيان اهـ

(٤) قوله (إما بحجر ذي شيب) هذا ظاهر المذهب واختاره الحنفي وجعل المشايخ وهو مذهب الشافعي وإسحق وأبي نورة عنه لا بد من ثلاثة أحجار وهو قول

ينق (٥) بها زاد حتى يتي ويقطع على وتر (٦) ويجب الاستنجاء من كل خارج الالريح (٧) فان توضأ قبله فهل يصح وضوءه ؟ على روايتين (٨) وان

اصح لما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا تقوط احدكم فليستسح ثلاث مررات رواه أحمد وهذا بين ان المقصود تكرار المسح لا تكرار للمسوح به ولانه يحصل بالشب الثلاثة ما يحصل بالاحجار الثلاثة من كل وجه فلامنى للفرق فلي هذا ان كسرا متنجس أو غسله أو استجمر ثلاثة ثلاثة أحجار لكل منها ثلاث شعاب أجزاء لحصول المني والاقاء وعلى قول أبي بكر لا يجز به جمودا على اللفظ قال في الشرح وهو بيد

(٥) قوله (فان ينيق) المراد بالاقاء بقاء أثر لا يزيله الا الماء وقال للمصنف خروج الحجر أى الاخير لا أثره الا يسير اقلو بقي ما يزول بالخرق لا بالحجر ازيل على ظاهر الاول والثاني والاقاء باناء ان يعود محل كما كان ويكفي في الظن جزم به جماعة ويجزى الاستجمار في النادر كما تجزى في المعتاد ولاصحاب الشافعي وجه انه لا يجزى في النادر

(٦) قوله ويقطع على وتر استحبابا لحديث من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد وابو داود وابن ماجه

(٧) قوله ويجب الاستنجاء من كل خارج : أي سواء كان نادرا أو معتادا كالبول والغائط والخصى والدمود والشعر وطبا أو يابس طاهرا أو نجسا وهو ظاهر كلام الانحاب وظاهر التحرر انه لا يجب في طاهر المني ودواء نجات به إن قيل بطهارة فرجها والذي على رواية حتى وادخل ميلا في ذكره ثم أخرجه لزمه الاستنجاء بطلا لحكم بالمظنة وهي استحباب الرضوة وقال في المغني وشرح اقياس أن لا يجب في يابس لا نجس المحل وذكر ابن تيم ذلك وجهها وهو قول الشافعي

(٨) قوله فان توضأ قبله فهل يصح وضوءه على روايتين احداها يصح قدمه في المحرر وجزء به في الوجيز ومصححها القاضي قال في الشرح وهي أصح وهو مذهب الشافعي لأنها ازالة نجاسة تشترط لصحة الطهارة كآتي على غير الفرع فعليا يباح له به من المصحف وليس الحنف والمالكية ولا يباح لأنها طهارة يطلها الحدث فيشترط تقديم الاستنجاء عليه كاتيم وذكر في انفروع نها اختيار الأكثر لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث

تيمم قبله (٩) خرج على الروایتين وقيل لا يصح وجها واحدا (١٠)

### ﴿ باب السواك وسنة الوضوء ﴾

السواك مسنون في جميع الاوقات الا للصائم (١) بعد الزوال فلا يستحب ويتأكد استحبابه في ثلاثة مواضع (٢) عند الصلاة والاتباء من النوم وتغير رائحة الفم وستاك بمود لين ينقي الفم ولا يجرحه ولا يضره ولا يثقت فيه فان استاك باصبعه أو بخرقه فهل يصيب السنة ؟ على وجهين (٣)

(٩) قوله وان تيمم قبله خرج على الروایتين : فيصح عند ابن حامد واختار القاضي وابن حمدان البطان

(١٠) قوله وقيل لا يصح وجها واحدا لانه لا يرفع الحدث وانما يسباح ولا يباح مع قيام المانع كالتييمم

(١) قوله الا للصائم بعد الزوال فلا يستحب هذا المشهور من المذهب و(عنه) يباح لحديث عامر بن ربيعة رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مالا احصى يتسوك وهو صائم رواه أحمد وأبو داود والبخاري تعليقا وعنه يستحب مطلقا اختارها الشيخ تقي الدين لحديث : خير خصال الصائم السواك : رواه ابن ماجه وعنه يكره قبله بمود وطب اختارها القاضي وحزم به الحلواني

(٢) قوله ويتأكد استحبابه في ثلاثة مواضع عند الصلاة : فرضا أو نفلا لا طواف وسجدة شكر وتلاوة لحديث : لو لا ان اشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة : والاتباء من النوم لحديث حذيفة : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك : متفق عليه وتغير رائحة الفم بكلام أو سكوت أو أكل أو جوع أو عطش لحديث عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ إلا تسوك قبل أن يتوضأ رواه أحمد ولانه شرع لتنظيف الفم ويزاكد أيضا في مواضع عند الوضوء في المضمضة قاله في المحرر زاد في الرعاية والفصل وعند قراءة القرآن ذكره في الفروع وإذا دخل المنزل لحديث شريح قلت لعائشة بأي شيء كان يبدأ النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته قالت بالسواك رواه مسلم

(٣) قوله فان استاك باصبعه أو بخرقه فهل يصيب السنة على وجهين : أحدهما لا يصيب

ويستاك عرضاً ويد من غباً ويكتحل وتراً. ويجب الختان (٤) ما لم يخفه على  
على نفسه ويكره القزع (٥) ويتيانم في سواكه (٦) وطهوره وائتماله ودخوله  
المسجد. وسنن الوضوء عشر السواك والتسمية وعنه انها واجبة مع الذكـ  
وغسل الكفين الا ان يكون قائماً من نوم الليل في وجوبه روايتان والبدأة  
بالمضمضة والاستنشاق والمباينة فيهما الا ان يكون صائماً وتخليل الاصابع  
وتخليل اللحية والتيانم وأخذ ماء جديد للاذنين والنسلة الثانية والثالثة

### ﴿ باب فرض الوضوء وصفته ﴾

وفروضه ستة غسل الوجه واليدين وغسل اليدين ومسح  
الرأس وغسل الرجلين وترتيبه على ما ذكر الله تعالى والمواالة على احدى

قدمه في الكافي والرعاية وهو المذهب لانه لا يحصل الاقابه حصوله بالعود والثاني  
بلى وفقاً لابي حنيفة وقاله في الوحي في الاصبع لحديث: يجزي من السواك الاصابع:  
رواه البيهقي والضياف في المختارة وقال لأرى بسناد هذا الحديث بأساً

(٤) قوله ويجب الختان ما لم يخفه على نفسه: أي عند البلوغ واحتار الشيخ تقي الدين  
الوجوب اذا وجبت الطهارة والصلاة وهو شامل للذكر والانثى وعنه لا يجب على  
النساء وصحتها بعضهم وعنه يستحب فعل الاول يختن الحنثى في ذكره وفرجه فان  
خافه على نفسه فظاهر الحرر وغيره يسقط قال ابن تيميم على الاصح وقل حنبل يختن  
فظاهره يجب لانه قد من يتلف به

(٥) قوله ويكره القزع: هو حلق بعض رأسه نص عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهي عن القزع ورواه البخاري ومسلم وظاهره يقتضي أنه حلقه كله وهو كذلك  
كقصه وعنه يكره وقالا لما كان كحلق القفا زاد فيه جماعة لمن لم يحلق رأسه لضرورة  
كحجامة أو غيرها نص عليه وقال هو من فعل المحوس ويكره لمرأة حلقه كقصه وقيل  
بحرمان عاها وقيل لا ترم أرجو الا بأس لضرورة

(٦) قوله ويتيانم في سواكه: يبدأ بجانبه الايمن ويستاك يساره قله حرب قال

الروايتين وهي ان لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله والنية شرط  
لطهارة الحدث كلها وهي ان يقصد (١) رفع الحدث أو الطهارة لما لا يباح الا بها  
فان نوى ما تسن له الطهارة (٢) أو التجديد فهل يرتفع حدثه ؟ على روايتين وان  
نوى غسلا مسنونا فهل يجزي عن الواجب ؟ (٣) على وجهين وان اجتمعت  
أحداث توجب الوضوء أو الغسل فنوى بطهارته أو أحدها فهل يرتفع سائرهما (٤)

الشيخ تقي الدين ، اعلمت أحدا خالف فيه كائناته وذكركم جده ان قلنا يستجى  
بينه وطمهروه وامتأله ودخوله المسجد لحديث عائشة : ان النبي صلى

الله عليه وسلم كان يحب التيمن في تملة وترجله وطمهروه وفي شأنه كله : متفق عليه

(١) قوله وهي ان يقصد رفع الحدث أو الطهارة لما لا يباح الا بها : أي يقصد  
استباحة عبادة لا استباح الا بالطهارة كصلاة وطواف ومس مصحف لان ذلك يستلزم  
رفع الحدث ضرورة ان صحة ذلك لا تجتمع معه فان نوى التبرد أو مالا تشرع له الطهارة  
كأكل وبيع ونوى مع ذلك الطهارة صحته وإلا فلا فان غسل أعضاءه لم يزيل النجاسة  
أولم يغيره لم يميزه وان نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقا وان نوى طهارة  
مطلقة أو وضوءا مطلقا قال راجع أنه لا يرتفع

(٢) قوله فان نوى ما تسن له الطهارة : كقراءة قرآن أو أذان ونحوهما والتجديد  
ناسيا حدثه فهل يرتفع حدثه على روايتين أحدهما لا يرتفع اختارها ابن حامد  
والشيرازي وأبو الخطاب كمن نوى التبرد والأخرى يرتفع اختارها أبو حفص  
والشيخان وجزم بها في الوحي قال في الشرح وهي أصح لأنه نوى طهارة شرعية  
(٣) قوله فهل يجزي عن الواجب على وجهين : المذهب الاجزاء كتمكته

(٤) قوله فهل يرتفع سائرهما على وجهين أحدهما يرتفع وهو المذهب قال  
ابن رجب هذا المشهور وصححه ابن عيدان وصاحب الفائق واختاره القاضي وجزم  
به في الوحي لأن الأحداث تتداخل فإذا ارتفع بعضها ارتفع سائرهما والثاني  
لا يرتفع الامتواء قاله أبو بكر وصححه في النظم ورجحه المجد في غسل الجنابة والخض  
فان نوى الجميع ارتفع وان نوى ان لا يرتفع غير امتواء لم يرتفع (فائدة) تظهر فائدة

على وجهين ويجب تقديم النية على أول واجبات الطهارة (٥) ويستحب تقديمها على مسنوماتها واستصحاب ذكرها في جميعها وإن استصحب حكمها أجزاء (٦)

### ﴿ فصل ﴾

وصفة الوضوء أن ينوي ثم يسمي ويفسل يديه ثلاثاً ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثاً من عرفة وإن شاء من ثلاث وإن شاء من ست وهما واجبان في الطهارتين (٧) (وعنه) أن الاستنشاق وحده واجب فيهما (وعنه) أنهما واجبان في الكبرى دون الصغرى ثم يفسل وجهه ثلاثاً من منابت شعر الرأس (٨) إلى ما انحدر من اللحيين والذقن طولاً مع ما استرسل من

قول أبي بكر أنه لو نوى بعد ذلك رفع الحدث عن باقي الأسباب ارتفع حدثه على الوجهين ولو اغتسل الخاض إذا كانت جنباً لمحض حل وطؤها دون غيره لبقاء الجنابة (٥) قوله على أول واجبات الطهارة: وهو المضمضة أو التسمية فلو فعل شيئاً من الواجبات قبل وجود النية لم يتد به ويجوز تقديمها زمن يسير كالصلاة ولا يجوز بزمان طويل على الصحيح من المذهب وجوزه القاضي وابنه أبو الحسين والأمدى مالم يقطعها

(٦) قوله وإن استصحب حكمها أجزاء: ومعناه أن ينوي الطهر في أولها ثم لا ينوي قطعها فن عزبت عن خاضه أو ذهل عنها لم يؤثر ذلك قاله في المبدع

(٧) قوله وهما واجبان في الطهارتين: هذا المذهب وهو قول ابن أبي ليلى وابن المبارك واحد واسحق وهو من منردات المذهب والرواية الثانية قول أبي عبيدوابي ثور وابن المنذر والثالثة قول الثوري وإسحاق الرأي وعنه رابعة أنها سنة فيهما وهو قول مالك والشافعي وروي عن الحسن والحكم وربيعة والليث والأوزاعي وعنه أن الاستنشاق وحده واجب في الصغرى

(٨) قوله من منابت شعر الرأس: أي المعتاد غالباً فلا عبرة بالقرع الذي ينبت شعره في بعض جهته ولا بالأجلح الذي انحسر شعره عن مقدم رأسه وعلم من كلامه أن

الحية (٩) ومن الاذن الى الاذن عرضاً فان كان فيه شعر خفيف يصف البشرة وجب غسلها معه وان كان يسترها أجزاء غسل ظاهره ويستحب تخليله ثم يفسل يديه الى المرفقين ثلاثاً ويدخل المرفقين (١٠) في النسل ثم يمسح رأسه فيبدأ يديه من مقدم رأسه ثم يمرهما الى قفاه ثم يردهما الى مقدمه ويجب مسح جميعه مع الاذنين (١١) (وعنه) يجزىء مسح أكثره

الاذنين ليسا من الوجه وقال الزهري هما منه لقوله صلى الله عليه وسلم سجد وجهي لذي خلقه وصوره وشق سمعه (الحديث) والياض التي بين العذار والاذن منه وقال مالك ولا يجب غسله قال ابن عبد البر لأعلم أحداً من قهواء الامصار قال بقوله وان انزعجتين يدخلان فيه وهما ما انحسر عنه الشعر من الرأس من جانبيه واختار ابن عقيل والشيرازي خلافه وان الصدغ لا يدخل فيه على أحد الوجهين وفي وجهه انه من الرأس قال في الشرح وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وصدغيه وأذنيه مرة واحدة رواه ابو داود فاما التحذيف وهو الشعر الداخل في الوجه الى انتهاء العذار والازعة فقال ابن حامد هو منه وذهب انه الاصح وقال القاضي يحتمل انه من الرأس

(٩) قوله مع ما ترسل من الحية هذا المشهور في المذهب وقال ابو حنيفة والشافعي في أحد قولي لا يجب غسل ما نزل منها عن حد الوجه طويلاً لانه شعر خارج عن محله اشبه ما نزل من شعر الرأس قال في المبدع

(١٠) قوله ويدخل للمرفقين لما روى الدارقطني عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ادار الماء على مرققيه وهو قول عطاء ومالك والشافعي واسحق واصحاب الرأي وقال ابو داود وبض المالكية لا يجب وحكي عن زفر (تبيه) يجب غسل اظفاره ولا يضر وسخ يسير في الاصح كبراجه وقيل ان منع وصول الماء الى ماتحته كشمع في صحه طهارته وجهان وجزم ابن عقيل بدمها وصحح المصنف انها محيية واختاره الشيخ تقي الدين وقيل يساع فلاح ونحوه

(١١) قوله ويجب مسح جميعه مع الاذنين وما روي انه عليه السلام مسح مقدم رأسه فمحمول على ان ذلك مع الصلوة كما جاء مفسراً في حديث المغيرة ونحن نقول



ولا يستحب تكراره و(عنه) يستحب ثم يغسل رجله ثلاثاً الى الكمين ويدخلهما في الفسل ويخلل أصابعه فان كان أقطع غسل ما بقي من محل الفرس فان لم يبق شيء سقط ثم يرفع نظره الى السماء ويقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وتباح معونته وتنشيف أعضائه ولا يستحب

### باب مسح الخفين

يجوز المسح على الخفين (١) والجرموقين والجوربين والعمامة والجباثر

به وظاهره ان يتعين استيعابه كله في حق كل احد وهو قول مالك و(عنه) يجوز مسح بعضه وروي عن سلمة بن الأكوع وابن عمر وقال به الحسن والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وابن المبارك وقيدوا في الانتصار في التجديد وفي التعليق للمندر واختاره الشيخ تقي الدين

(١) قوله يجوز المسح على الخفين والجرموقين والجوربين والعمامة والجباثر: أما الخفان فلا حديث كثيرة منها ما روى جرير قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه متفق عليه وأما الجرموقان فلما روى بلال قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الموقين رواه أحمد وأبو داود والجرموق مثال الخف الا انه يلبس فوق الخف في البلاد الباردة وهذا قال الحسن بن صالح وأصحاب الرأي وقال الشافعي لا يمسح عليه وأما الجوربين فلحديث المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين وانما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ورواه ثقات وتكم فيه جماعة وبهذا قال علي وعمار وابن مسعود وأنس وابن عمر والبراء وبلال وابن أبي أوفى وسهل بن سعد وهو قول عطاء والحسن وسعيد بن المسيب والثوري وابن المبارك واسحق ويعقوب ومحمد وقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي والشافعي وغيرهم لا يجوز المسح عليهما الا ان ينعلا وأما العمامة فلما روى المغيرة قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسح على الخفين والعمامة رواه الترمذي وهو قول أبي بكر

وفي المسح على القلائس (٢) وخمر النساء المدارة تحت حلوقهن روايتان ومن شرطه ان يلبس الجميع بعد كمال الطهارة (٣) الا الجبيرة (٤) على احدى الروايتين. ويمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن (٥) الا الجبيرة

الصديق وأنس وأبي امامة وعمر بن عبد العزيز والحسن وقادة وابن المنذر وقال عروة والنخعي والشعي والقاسم ومالك والشافعي واصحاب الرأي لا يمسح عليها واما الحيائر فلحديث علي قال أنكسرت احدى زندي "فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم ان امسح على الحيائر رواه ابن ماجه وهو قول الحسن والنخعي ومالك واسحق واصحاب الرأي

(٢) قوله وفي المسح على القلائس الى آخره اما القلائس فقص احدانه لا يمسح عليها قدمه في الفروع وقاله اكثر الاصحاب والثانية يجوز احتارها الحلال والاولى قول الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ومالك والشافعي والنعمان واسحق قال ابن المنذر لانعام احدا قال به والثانية قول عمرو وأبي موسى وأنس واما اخر النساء فالمذهب انه يجوز للمسح عليها لما روى بلال قال مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين والحمار رواه مسلم والثانية المتع لعدم المشقة بالمسح

(٣) قوله ومن شرطه ان يلبس الجميع بعد كمال الطهارة: لحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمسلمين ثلاثة أيام وليالين وللمقيم يوما وليلة اذا تطهر فلبس خفيه ان يمسح عليهما رواه الشافعي وابن خزيمة والطبراني وحسنه البخاري والثانية لاحتارها الشيخ قمي الدين وهو قول أبي ثور واصحاب الرأي لانه احدث بعد كمال الطهارة واللبس فجاز للمسح كما لو نزع الخف الاول ثم لبسه

(٤) قوله الا الجبيرة على احدى الروايتين: فانه لا يشترط لها تقدم الطهارة قدمها ابن تيمم واحتارها الحلال وابن عقيل وصاحب التلخيص فيه واحتارها المصنف والثانية يشترط احتارها القاضي والشريف وابو الخطاب فلبها حكمها حكم الخف في الطهارة فان شد على غير طهارة نزع وان شق نزعها تيمم لها وقيل ويمسح

(٥) قوله ويمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام وليالين: هذا المذهب وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وبه قال شريح وعطاء والثوري واصحاب

فانه يمسح عليها الى حلها وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس (٦) و(عنه) من المسح بعده ومن مسح مسافرا ثم أقام أتم مسح مقيم وان مسح مقيما ثم سافر (٧) أو شك في ابتدائه أتم مسح مقيم و(عنه) يتم مسح مسافر ومن أحدث ثم سافر قبل المسح أتم مسح مسافر. ولا يجوز المسح الا على ما يستتر محل الفرض (٨) وينبت بنفسه (٩) فان كان فيه خرق يبدو منه بعض القدم أو كان واسما يرى منه الكعب أو الجورب خفيفا يصف القدم

الرأي وهو ظاهر قول الشافعي وقال الليث يمسح مبداله وهو لاكثر اصحاب مالك وكذلك قال مالك في المسافر وعنه في المقيم روايتان والأولى أولى لحديث علي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم رواه مسلم وحديث أبي بن حمزة ليس بالقوي

(٦) قوله وابتداء للمدة من الحدث بعد اللبس هذا ظاهر المذهب وهو قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعنه من المسح بعده وهو اختيار ابن المنذر وقال الشعبي وإسحق وأبو ثور يمسح المقيم خمس صلوات لا يزيد عليها

(٧) قوله وان مسح مقيما ثم سافر الى آخره الرواية الأولى اختيار الحرقى وابن أبي موسى وهو قول الثوري والشافعي وإسحق لأنها عبادة تختلف بالحضر والسفر وإذا وجد أحد طرفيها في الحضر غلب حكمه كالصلاة وإثنية اختيار الحلال وصاحبه وأبي الخطاب في الانتصار وهو مذهب أبي حنيفة قال الحلال رجع أحمد عن قوله الأول الى هذا

(٨) قوله ولا يجوز المسح الا على ما يستتر محل الفرض لأن حكم ما يستتر المسح وما ظهر القسل ولا سبيل إلى جمعهما فوجب القسل لأنه الأصل ومال المجد الى الغفو عن خرق لا يمنع متابعة المشي نظرا الى ظاهر خفاف الصحابة وقال الشيخ تقي الدين يجوز للمسح على المحرق ما لم يظهر أكثره

(٩) قوله وينبت بنفسه لأن الرخصة إنما وردت في الحنف للعناد وما لا ينبت

بنفسه ليس في معناه

أو يسقط منه اذا مشى أو شد لعائف لم يجز المسح عليه، وإن لبس خفا فلم يحدث حتى لبس عليه آخر جاز المسح عليه (١٠) ويمسح أعلى الخف دون أسفله وعقبه فيضع يده على الاصابع ثم يمسح الى ساقه ويجوز المسح على العمامة المخنكة اذا كانت ساترة لجميع الرأس الا ما جرت العادة بكشفه (١١) ولا يجوز على غير المخنكة الا أن تكون ذات ذؤابة فيجوز في أحد الوجهين (١٢) ويجزي مسح أكثرها وقيل لا يجزي الا مسح جميعها ويمسح على جميع الجبيرة (١٣) اذا لم تتجاوز قدر الحاجة (١٤) ومتى ظهر قدم

(١٠) قوله وإن لبس خفا فلم يحدث حتى لبس عليه آخر جاز المسح عليه: يعني اذا جمع بين ملبوسين يجوز المسح على كل منهما فله مسح الأعلى بشرط لبسه قبل الحدث لانه خف ثابت ويمكن الشئ فيه أشبه التفرد واقتضى كلامه أن الحدث اذا تقدم لبس الفوقاني أنه لا يمسح وصرح به في المنفي لأنه لبسها على حدث وكذا لو مسح ثم لبس الا على لم يجز المسح عليه صرح به في المحرر بل على ما نحت

(١١) قوله الا ما جرت العادة بكشفه: كقدم رأسه وجوانبه والاثنين اذا قلنا اتما منه لانه يشق التحرز عنه فعفي عنه بخلاف خرق الخف ويستحب مسحه مع العمامة نص عليه لانه عليه الصلاة والسلام مسح على ناصيته وعمامته وتوقف أحد عن الوجوب والاصح عدمه لان الفرض انتقل الى العمامة فلم يبق الا ظاهر حكمه وفي المنفي والشرح أنه لا خلاف في الاذنين أنه لا يجب مسحهما لانه لم ينقل وليس من الرأس إلا على وجه التبع (المبدع)

(١٢) قوله في أحد الوجهين: والآخر لا يجزي قال في الشرح وهو الاطهر

(١٣) قوله ويمسح على جميع الجبيرة ظاهره استيعابها وأنه لا إعادة عليه لانه طهارة عنذر فأسقطت الفرض ابن أبي موسى وابن عبدوس ثانية بالاعادة لكنهم بنوها على ما إذا لم تطهرها وقلنا بالاشتراط وظاهره الاكتفاء بلمسح وهو المشهور والثانية يتيمم معه

(١٤) قوله اذا لم تتجاوز قدر الحاجة: ولو كانت على كسر أو جرح ان كانت في محل الفرض فان كان بعضها في غير محله غسل ما حاذى محل الفرض نص عليه

الماسح أو رأسه أو انقضت مدة استأنف الطهارة (وعنه) يجزئه مسح رأسه وغسل قدميه ولا مدخل لحائل في الطهارة الكبرى إلا الجيرة

### ﴿ باب نواقض الوضوء ﴾

وهي ثمانية الخارج من السبيلين قليلا كان أو كثيرا نادرا أو معتادا (١)  
الثاني خروج النجاسات من سائر البدن (٢) فإن كان غائطا أو بولا انقض  
قليلها وإن كان غيرهما لم ينقض إلا كثيرها وهو ما خشي في النفس وحكي

(١) قوله نادرا أو معتادا . المعتاد كبول وغائط فينقض به لقوله تعالى « أو جاء أحد منكم من الغائط » والتادر كدود ودم حتى دم استحاضة لما روى عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضأي وصلي فإنما هو عرق : رواه أبو داود والدارقطني وقال إنسانه كلهم نفثت فقد أمرها بالوضوء ودمها غير معتاد وكلامه شامل لمني ومذي وريح وإن خرجت من قبل على المشهور لحديث : لا وضوء إلا من حدث أو ريج : رواه الترمذي وصححه ولما إذا وضع في فرجه دهنًا ثم سال أو احتشى قطنًا ثم خرج منه أو كان في وسط القطن ميسل فسقط بلبلة في وجهه اناطة بالمظنة ولا قض في آخر لا تنفاه رطوبة الخارج فإن تبقي خروج بلة قض على الأعراف وأبعد من قال لا قض حتى يخرج بول . قال زرركشي وتبعه . بيد فانه ظاهر قتل عبدالله واختاره القاضي . وفي وجه ينقض دهن دون غيره وفي نجاسة الدهن وجهان لنجاسة باطنه أو لانه باطن فلم يتجس به كنجاسة الحاق وكذا إذا برزت مقعدة فلم أن عليها بللا فانه ينقض على النصوص

(٢) قوله الثاني خروج النجاسات من سائر البدن : قال في المبدع وقيل لا ينقض دم وقيح ودود وعنه لا ينقض قيح ولا صديد ولا مدة الآن يخرج ذلك من السيل فلو خرج دم كنسير بمص علق أو قراد قض فإن لم يخرج بنفسه بل بقطعة ونحوها

عنه ان قليلا ينقض (٣) الثالث زوال العقل (٤) الا النوم اليسير جالسا أو قائما (٥) وعنه ان نوم الراكع والساجد لا ينقض يسيره (الرابع) مس الذكر (٦) بيده (٧) أو ببطان كفه أو بظهره ولا ينقض مسه بذراعه (٨) وفي مس الذكر المقطوع وجهان (٩) واذا لمس قبل الخنثى المشكل وذكره

فكذلك بخلاف مس ذباب وبدوض لقلته ومشقة الاحتراز منه وظاهره ان اليسير لا ينقض وحكاه أحمد عن ابن عمرو روي عن ابن أبي أوفى وجابر وابن عباس وقوله لم ينقض الا كثيرا. وهو قول عمرو وابن عباس وظاهره لا ينقض يسيرها ذكره القاضي برواية واحدة (٣) قوله وحكي عنه أن قليلا ينقض: لحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء فتوضأ رواء أحمد وقال الشيخ تقي الدين لا قض مطلقا اختاره الأجرى في غير القى فان شرب ماء فقدذه في الحال فتجس

(٤) قوله الثالث زوال العقل: إجماعا فان كان مجنون وإغماء وسكر قض كثيرا ويسيرها وان كان بنوم فالصحيح من المذهب قضه وقيل الميموني لا ينقض واختاره الشيخ تقي الدين اذا ظن بقاء طهره

(٥) قوله الا النوم اليسير جالسا أو قائما: اختاره الحرقى وجزم به في الوحين وقدمه ابن تيم لان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا ينتظرون المشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضئون رواء ابو داود باسناد صحيح وهو محمول على اليسير لانه للتيقن والقائم كالتقاعد لا شترأ كهما في انضمام محل الحدث. وقوله وعنه أن نوم الراكع والساجد الخ ظاهره انه ينقض اليسير منهما على المذهب وهو كذلك بخلاف الجالس لان محل الحدث فيهما منفتح

(٦) قوله الرابع مس الذكر: اي ذكر الادمي في ظاهر المذهب لحديث يسيرة رواء مالك والشافعي وأحمد وصححه

(٧) قوله بيده علم بهذا القيد انه لا ينقض مسه بغير اليد زاد ابن تيم وفي الفرج وجهان واختار الأكثر النقض بمسه بفرج وهو المراد لاذكره بذكر غيره

(٨) قوله بذراعه لان حكم المطلق على مطلق اليد لا يتجاوز الكوع وعنه بلى وهو قول الاوزاعي

(٩) قوله وفي مس الذكر المقطوع وجهان: وقيل روايتان كذا في التروع

انتقض وضوءه وان مس أحدهما لم ينتقض الا ان يمس الرجل ذكره (١٠)  
 لشهوة وفي مس الدبر ومس المرأة فرجها روايتان (١١) وعنه لا ينتقض مس  
 الفرج بحال (١٢) (الخامس) ان تمس بشرته بشرة انثى لشهوة (١٣) (وعنه)

والحرر ظاهر المذهب لا ينتقض لذهاب الحرمة والثانية بلى وقطع به الشيرازي لبقاء  
 الاسم وكذا الخلاف في مس محله وذكر الأزمجني وأبو المعالي فيه ينقض

— (١٠) قوله الا ان يمس الذكر الرجل ذكره أي الحثي لشهوة فانه ينتقض لان  
 الحثي ان كان رجلا فقد لمس ذكره وإن كان امرأة فقد لمسها لشهوة وفي الحرر والفروع  
 والوحيد أخرى وهي اذا لمست المرأة قبله لان الحثي ان كان امرأة فقد لمست المرأة  
 فرج امرأة وإن كان رجلا فقد لمست لشهوة

(١١) قوله وفي مس الدبر ومس المرأة فرجها روايتان: إحداهما ينتقض احتارها  
 أكثر الأصحاب لقوله عليه السلام: من مس فرجه فليتوضأ: رواه ابن ماجه وهو اسم  
 مضاف فيم ولقوله: أي امرأة مست فرجها فليتوضأ: رواه أحمد من حديث عمر بن شعيب  
 وإسناده جيد اليه والأخرى لا ينتقض وظاهره ان الخلاف مختص بما اذا مست فرج  
 نفسها والأشهر لافرق بين مس فرجها وفرج غيرها وفي التلخيص والباقة ينتقض مس  
 فرج المرأة وفي مس فرج غيرها وجهان وظاهر كلامهم لا يشترط للنقض بذلك شهوة  
 وهو مفرغ على المذهب وشرطها ابن أبي موسى

(١٢) قوله وعنه لا ينتقض مس الفرج بحال: احتارها الشيخ لحديث طاق: إنما

هو بضمة منك: رواه الخمسة وصححه الطحاوي فعملها يستحب التوضؤ من مسه

(١٣) قوله الخامس ان تمس بشرته بشرة أنثى لشهوة: هذا ظاهر المذهب لانه  
 عليه السلام صلى وهو حامل أمانة والظاهر انه لا يسلم من مسها ولانه ليس بمحدث  
 وإنما هو داع اليه فاعتبرت الحالة التي تدعو اليها وهي حالة الشهوة وهو شامل للأجنبية  
 وذات المحرم والصغيرة والكبيرة لعموم النص لكن في العجوز وذات المحرم والصغيرة  
 وجه وهو ظاهر الخرقى وصرح به المجد والميتة والحية واحتار الشريف وابن عقيل  
 خلافة وسواء كان المس باليد أو غيرها ولو بوضو زائد وكذا مس عضو زائد منها  
 وخرج من كلامه ما اذا كان الممس بمحائل وهو المنصوص ولو مع شهوة ذكر المؤلف

لا ينقض (وعنه) ينقض لمسها بكل حال (١٤) ولا ينقض مس الشعر والسن والظفر والامرء وفي نقض وضوء الملموس روايتان (١٥) (السادس) غسل الميت (١٦) (السابع) أكل لحم الجزور لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعوا من لحوم الابل ولا توضعوا من لحوم النعم فان شرب من لبنها فلي روايتين وان أكل من كبدها أو طحالها فلي وجهين (الثامن) الردة عن الاسلام. ومن يتقن الطهارة وشك في الحدث أو يتقن الحدث وشك في الطهارة بنى على اليقين فان تيقنهما وشك في السابق منهما نظر في حاله قبلهما فان كان متطهرا فهو محدث وان كان محدثا فهو متطهر ومن أحدث حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف

### ﴿ باب الغسل ﴾

وموجباته سبعة خروج النبي الدافق بلذة فان خرج لغير ذلك لم يوجب (١)

(١٤) وقوله وعنه لا ينقض واختارها الشيخ وقوله لمسها بكل حال: وهو قول ابن مسعود والشافعي

(١٥) قوله وفي نقض وضوء الملموس روايتان: أظهرهما لا نقض قاله ابن هبيرة واختاره المجد وهي ظاهر الوجيز لانه لا نص فيه وقياسه على اللامس لا يصح لفرض شهوته والثانية بلى وهي اختيار ابن عبدوس لان ما ينقض بالتقاء البشريين لا يفرق فيه بين اللامس والملموس كالتقاء الحائنين

(١٦) قوله السادس غسل الميت: هذا هو النصوص من أحد وعامة أصحابه وجزم به في الكافي والوجيز وقدمه في المحرر والفروع وعنه لا: اختاره التميمي ووجهه المؤلف لحديث: ليس عليكم في ميتكم اذا غسلتموه غسل فان ميتكم ليس نجس حسبكم ان تغسلوا أيديكم: رواه الدارقطني

(١) قوله فان خرج بغير ذلك لم يوجب: يعني اذا خرج الذي لمرض او مشقة لم يجب الغسل وهذا قول أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي يجب ومحملة كلام الحارثي لقوله



وان أحس بانتقاله فأمسك ذكره فلم يخرج قطي روايتين (٢) فان خرج بعد الغسل (٣) أو خرجت بقية المني لم يجب الغسل وعنه يجب (٤) وعنه يجب

عليه السلام : نعم اذا رأت الماء : وقوله : الماء من الماء : ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم وصف المني الموجب بأنه غليظ أبيض وقال لمي عليه السلام : اذا فضخت الماء فاغتسل : رواه أبو داود والفضخ خروجه على وجه الشهوة وقوله صلى الله عليه وسلم : نعم اذا رأت الماء يعني في الاحتلام والحديث الآخر منسوخ فان رأى أنه قد احتلم ولم ير بللاً فلا غسل عليه لحديث نعم اذا رأت الماء ولحديث عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يرى ان قد احتلم ولم يجد البلل قال لا غسل عليه رواه احمد وأبو داود وذكر ابن ابي موسى فيمن احتلم ووجد لذة الانزال ولم ير بللاً رواية في وجوب الغسل عليه لكن ان مشى فخرج منه المني أو خرج بعد استيقاظه فعليه الغسل نص عليه احمد وان اتبه فرأى منياً ولم يذكر احتلاماً فعليه الغسل قال المؤلف لانه لم فيه خلافاً وان اتبه فوجد بللاً لا يعلم هل هو مني أو غيره فقال احمد اذا وجد بلة اغتسل الا أن يكون به أبردة أو لاعب أهله فانه ربما خرج منه المني فأرجو أن لا يكون به بأس وكذلك ان كان التشر من أول الليل بتذكر أو رؤية وهو قول الحسن لان الظاهر انه مني فوجود سببه فلا يجب بالاحتمال وان لم يكن وجد ذلك فعليه الغسل لحديث عائشة وقال مجاهد وقادة لا غسل عليه حتى يوقن بالماء الدافق وهذا هو القياس

(٢) قوله وان أحس بانتقاله فأمسك ذكره فلم يخرج قطي روايتين : احدهما يجب احتاؤها القاضي وابن عقيل وهو المشهور عن احمد والآخرى لا غسل عليه وهي ظاهر الحرقى وقول أكثر الفقهاء قال في الشرح وهو الصحيح ان شاء الله (٣) قوله فان خرج بعد الغسل : وقلنا لا يجب الغسل بالانتقال لزمه الغسل لانه مني خارج بسبب الشهوة فوجب الغسل لقوله عليه الصلاة والسلام اذا فضخت الماء فاغتسل وكما لو خرج حال انتقاله وقد قال احمد في الرجل يجامع ولم ينزل فيغتسل ثم يخرج منه المني عليه الغسل . وان قلنا يجب بالانتقال لم يجب بالخروج لانه تعلق بانتقاله وقد اغتسل له فلم يجب له غسل ثان كبقية المني اذا خرجت بعد الغسل وهكذا

إذا خرج قبل البول دون مابعد (٥) (الثاني) التقاء الختانين (٦) وهو تقييب الحشفة في الفرج قبل أن كان أو دبرا من آدمي أو بهيمة هي أو ميت (٧) (الثالث) اسلام الكافر (٨) أصليا كان أو مرتدا وقال أبو بكر لا غسل

الحكم في بقية النبي إذا خرجت بعد الفسل هذا هو المشهور عن أحمد قال الحلال تواترت الروايات عن أبي عبد الله أنه ليس عليه إلا الوضوء بال أو لم يمل رووذلك عن علي وابن عباس وعطاء والزهرى ومالك والليث والثوري ولأنه في خرج على غير وجه الدفق واللذة أشبه الخارج في المرض ولأنه جنابة واحدة فلم يجب فيه غسلان (٤) قوله وعنه يجب: أى بكل حال وهو مذهب الشافعي وصححه المؤلف لأن

الاعتبار بخروجه

(٥) قوله دون مابعد وهذا قول الأوزاعي وأبي حنيفة وقيل عن الحسن

(٦) قوله الثاني التقاء الختانين: اتفق العلماء على وجوب الفسل في هذه المسئلة وقال داود لا يجب لقوله عليه السلام "ما من ماء وروي نحو ذلك عن جماعة من الصحابة والأول أولى للاحاديث الصحيحة في ذلك فإن أولي بعض الحشفة أو وطي دون الفرج فلم ينزل فلا غسل عليه لأنه لم يوجد التقاء الختانين ولا مافى معناه وإن كان الواطى أو الموطوءة صغيرا فمأك أحد يجب عليهما الفسل وقال إذا أتى علي الصبية تسع سنين ومثلها يوطأ وجب عليهما الفسل وسئل عن الغلام يجامع منه ولم يباغ فجامع امرأته يكون عليهما الفسل قال نعم قيل أنزل أولم ينزل قال نعم وحمل القاضي كلام أحمد على الاستحباب وهو قول أصحاب الرأي وأبي ثور

(٧) قوله بهيمة أو ميت وقال أبو حنيفة لا يجب بوطء الميتة والبهيمة لأنه ليس بمقصود

وهو باطل بالمعجوز الشوها

(٨) قوله الثالث اسلام الكافر وجملة أن الكافر إذا أسلم وجب عليه الفسل أصليا كان أو مرتدا اغتسل قبل اسلامه أولا وجد منه في زمن الكفر ما يوجب الفسل أولا وبهذا قال مالك وأبو ثور وابن المنذر وقيل أبو بكر يستحب ولا يجب إلا أن يكون قد وجدت منه جنابة زمن كفره فعليه الفسل إذا أسلم وإن اغتسل قبل الاسلام وهو مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب الفسل بحال لأن العدد الكثير والحجم

عليه (الرابع) الموت و (الخامس) الحيض (السادس) النفاس وفي الولادة  
العربية عن الدم وجهان (٩) ومن لزمه الفسل حرم عليه قراءة آية فصاعدا (١٠)  
وفي بعض آية روايتان (١١) ويجوز له المبور في المسجد ويحرم عليه اللبث  
فيه الا ان يتوضأ



الغير اسلموا فلو أمر كل من أسلم بالفسل لثقل قلا متواترا او ظاهرا ولنا ما روى  
قيس ابن عاصم انه اسلم فأمراه النبي صلى الله عليه وسلم ان يتسل بماء وسدر رواء  
الامام أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والامر للوجوب وما ذكره من قلة الثقل  
فلا يصح بمن أوجب التسل بعد الجنابة في كفره لان الظاهر ان البالغ لا يسلم منها على  
ان الخبر اذا صح كان حجة من غير اعتبار بشرط آخر فلو أجنب ثم أسلم لم يلزمه غسل  
الجنابة سواء اغتسل في كفره او لم يغتسل وهذا قول من أوجب غسل الاسلام وقول  
أبي حنيفة وقال الشافعي عليه الفسل وهو قول أبي بكر لان عدم التكليف لا يمنع  
وجوب الفسل كالصبي والمجنون ويستحب ان يتسل بماء وسدر كما في حديث قيس وازالة  
شعره لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل اسلم ألقى عنك شعر الكفر واحتن  
رواه أبو داود

(٩) قوله وفي الولادة العربية عن الدم وجهان أحدهما لا يجب وهو المذهب  
وظاهر الحرقى والوجيز واختاره المصنف والمجد والشارح وقدمه في  
الكافي والثاني يجب وهو رواية في الكافي اختاره ابن أبي موسى وابن عقيل في التذكرة  
وجزم به القاضي في الجامع الصغير

(١٠) قوله قراءة آية . قال أبو المعالي لو قرأ آية لا نستقل بمعنى أوحكم كقوله  
« ثم نظر » أو « مدهامتان » لم يحرم والاحرم قال في الانصاف وهو الصواب وقيل  
لا يتمتع الحائض من قراءة القرآن مطلقا واختاره الشيخ قتي الدين  
(١١) قوله روايتان . إحداهما الجواز وهو المذهب والثانية لا واختاره المجد

والشارح

## ﴿ فصل ﴾

والاغسال المستحبة ثلاثة عشر غسلا للجمعة (١٢) والعيدن والاستسقاء والكسوف ومن غسل الميت والمجنون والمنعم عليه (١٣) اذا أفاقا من غير احتلام وغسل المستحاضة لكل صلاة والغسل للأحرام ودخول مكة والوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ورمي الجمار والطواف

## ﴿ فصل ﴾

في صفة الغسل وهو ضربان كامل يأتي فيه بعشرة أشياء النية والتسمية وغسل يديه ثلاثا وغسل مابه من اذى والوضوء وبحثي على رأسه ثلاثا يروي بها أصول الشعر ويفيض الماء على سائر جسده ثلاثا ويبدأ بشقه الايمن ويدلك بدنه بيده وينتقل من موضعه فيغسل قدميه - ويجزي - وهو ان يغسل مابه من اذى وينوي ويسم بدنه بالغسل ويتوضأ بالماء ويتغسل بالصاع فان أسبغ بدنها أجزأه واذا اغتسل ينوي الطهارتين أجزأ عنها وعنه لا يجزئه حتى يتوضأ عنها ويستحب للجنب اذا أراد النوم أو الاكل أو الوطء ثانيا ان يغسل فرجه ويتوضأ

## ﴿ باب التيمم وهو بدل ﴾

لا يجوز الا بشرطين أحدهما دخول الوقت فلا يجوز لقرض قبل وقته (١) ولا لغسل في وقت النهي عنه (الثاني) العجز عن استعمال الماء (١٢) قوله للجمعة : وأوجه الشيخ تقي الدين على من له عرق أو ريح يتأذى به الناس

(١٣) قوله . والمنعم عليه . لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل للاغماء متفق عليه ولا يجب بالإجماع (١) قوله فلا يجوز لقرض قبل وقته ولا لغسل في وقت النهي عنه : يستثنى من

لعدمه (٢) أو لضرر في استعماله من جرح أو برد شديد أو مرض (٣)

ذلك الفائتة فيجوز التيمم لها في كل وقت لجواز فعلها فيه وهذا قول مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح التيمم قبل وقت الطهارة لأنها طهارة مشترطة للصلاة فأبىح تقديمها على الوقت كسائر الطهارة والصحيح الأول لأنها طهارة ضرورة فلم يجوز قبل الوقت كطهارة المستحاضة وروي عن أحمد أنه قال القياس أن التيمم بمنزلة الطهارة حتى يجد الماء أو يحدث فعلى هذا يجوز قبل دخول الوقت

(٢) قوله لعدمه أو ولو في سفر قصير مثل أن يكون بين قريتين متباعدتين أو متقاربتين لمعوم قوله أو على سفر وهذا قول مالك والشافعي وقال قوم لا يباح إلا في طویل قیاسا على سائر رخص السفر وإن عدم الماء في الحضر تيمم وصلى وهذا قول مالك والشافعي والثوري والأوزاعي وقال أبو حنيفة في رواية لا يصلي لأن الله تعالى شرط السفر بجواز التيمم فلا يجوز في غيره ولنا قوله عليه السلام: الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين: وهذا عام في السفر وغيره ولأن عدم الماء أشبه المسافر فعلى هذا إذا تيمم في الحضر لعدم الماء وصلى فهل يعيد إذا قدر على الماء على روايتين أحدهما يعيد وهو مذهب الشافعي والثانية لا يعيد وهو مذهب مالك وكما قال المؤلف ويحتمل أنه إن عدم الماء نادر أو يزول قريبا فعليه الإعادة لأنه بمنزلة المتشاغل بطلب الماء وإن كان عنده امتدا أو يوجد كثيرا فله التيمم ولا إعادة عليه لأنه عدم الماء بمذر متناول معتاد فهو كالسافر وصححه في الشرح انتهى بمعناه وإن خرج من المصر إلى أرض أعماله لحاجته كحرائثه واحتطاب ولم يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع فلو ضوه إلا بتفويته حاجته فله التيمم ولا إعادة عليه في الأشهر ولو كانت الأرض التي يخرج إليها من عمل قرية أخرى فلا إعادة وكذا إذا تيمم وصلى في سفر المصيبة وقال الشيخ تقي الدين ويخرج أنه يعيد، وإن عجز المريض عن الحركة أو عدم من يوضئه فكالعدم وإن خاف فوت الوقت أن ينتظر من يوضئه فالأصح يتيمم ويصلي ولا إعادة

(٣) قوله أو لضرر في استعماله من جرح أو برد شديد أو مرض: أما الجرح والمريض فله التيمم إذا خاف على نفسه من استعمال الماء هذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وطاووس والثخفي وقادة ومالك والشافعي وقال

يخشى زيادته أو تطاوله أو عطش يخافه على نفسه أو رفيقه (٤) أو بهيمته أو خشية على نفسه أو ماله في طلبه (٥) أو تذرره إلا بزيادة كثيرة على ثمن مثله

عطاء والحسن لا يتيمم الا عند عدم الماء ولنا قول الله تعالى «ولا تقتلوا أنفسكم» وحديث عمرو بن العاص حين تيمم خوف البرد رواه أحمد وأبو داود وحديث صاحب الشجرة ولأنه يباح له التيمم اذا خاف من عطش أو سبغ فكذلك هنا وأما اذا خاف على نفسه من البرد ففي امكانه تسخين الماء على وجه يأمن الضرر في استعماله لزمه ذلك وان لم يقدر تيمم وصلى في قول أكثر أهل العلم وقال عطاء والحسن يقتل وان مات والاول أولى لما ذكرنا والخوف المبيح للضرر مثل ان يخاف زيادة المرض أو تطاول البرد أو خاف شينا فاحشا أو الماء غير محتمل على الصحيح من المذهب ولا يلزمه ان يمسح على الجرح بالماء اذا امكانه ذلك سواء كان معصوبا أولا هذا اختيار الحنفي وقيل بلى. وان خاف البرد ان سقوط اصابه بجنب خفيه سقط المسح وكفي غسل غيرهما ويتيمم لترك مسح حائل رجله وان أعاد الغلام أو البردان الصلاة فلا أولى فرضه قاله أبو المال في وفيه وجهان الثانية وهو الأصح عند جمهور الشافعية والثالثة قول فرضه أحدهما لا يبينه وقول كلاهما فرض قال الشيخ محي الدين وهو قوي واختاره الشيخ تقي الدين في شرح العدة

(٤) قوله أو عطش يخافه على نفسه : إجماعا أو رفيقه وكذا غير رفيقه اذا

خاف التلف

(٥) قوله : أو خشية على نفسه أو ماله في طلبه : كن بينه وبين الماء سبع أو عدو أو حريق أو يخاف ان ذهب الى اناء مشرود دابته أو سرقها أو فوت رفقته لان في طلبه ضرر أو هو منفي شرعا وكذلك ان خافت امرأة على نفسها فساقت ان يلزمها المضي نص عليه قال المؤلف وغيره بل يحرم خروجها اليه ولا إعادة على المذهب وقد في لرعاية خلافه وعنه الوقت وكذا اذا خاف غريما يعالجه ويحجز عن وفائه وعلى الاول لو كان خوفه جينا لم يجوز له التيمم نص عليه وفيه وجه يباح له اذا اشتد خوفه ويبيد لانه بمنزلة الخائف لسبب فان كان خوفه لسبب ظنه قتيما وصلى فإن خلافه ففي الإعادة وجهان أحدهما عند الشيخ تقي الدين وجماعة انه لا يبيد لكثرة البلوى به

أو ثمن يمجز عن أدائه (٦) وإن كان بعض بدنه جريحا تيمم له وغسل الباقي (٧)  
 وإن وجد ماء يكفي بعض بدنه لزمه استعماله وتيمم للباقي إن كان جنباً (٨)  
 وإن كان عدداً فهل يلزمه استعماله ؟ على وجهين . ومن عدم الماء لزمه  
 طلبه (٩) في رحله وما قرب منه فإن دل عليه قريبا لزمه قصده (١٠) وعنه  
 لا يجب الطلب . وإن نسي الماء بموضع يمكنه استعماله وتيمم لم يجزئه . ويجوز

(٦) قوله : أو تمذره إلا بزيادة كثيرة على ثمن مثله أو ثمن يمجز عن أدائه : فإن وجدته  
 بثمن مثله لزمه شراؤه إذا قدر على الثمن وقال الشافعي لا يلزمه شراؤه مع الزيادة  
 قليلة كانت أو كثيرة والاول اولى لقوله تعالى « فلم تجدوا ماء » وهذا واحد للماء فإن القدرة  
 على ثمن العين كالعين في المنع من الانتقال الى البدل كما لو يست بثمن مثله وإن ضرر  
 المال دون ضرر النفس وقد قالوا في المريض يلزمه الغسل ما لم يخف التلف فتحمل  
 الضرر اليسير في المال احرى وإن بذله بثمن في الذمة بقدر على أدائه في بدله فقال القاضي  
 يلزمه شراؤه وقال الآمدي لا يلزمه قال في الشرح وهو الصحيح إن شاء الله

(٧) قوله وغسل الباقي : وهذا قول الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك إن كان  
 أكثر بدنه صحيحاً غسله ولا يتيمة وإن كان أكثره جريحاً تيمم ولا غسل عاياه والاول  
 أصح لحديث صاحب الشجرة

(٨) قوله 'إن كان جنباً' : وهذا أحد قولي الشافعي وقول عطاء وقال الحسن  
 وأبو هريرة ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر والقول الثاني للشافعي تيمم ويتركه لأنه  
 لا يظهره فلا يلزمه استعماله كالاستعمل . وثنا قوله تعالى « فلم تجدوا ماء فقيموا » وقول  
 النبي : « إذا مريكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . ورواه البخاري

(٩) قوله : « ومن عدم الماء لزمه طهارة » : وإنما يكون الطلب بعد الوقت فإن طهارة قبله لزمه  
 إعادة الطاب بعده ذكره ابن عقيل وإذا كان معه ماء فأراقه قبل الوقت أو مر بماء قبله  
 فتجاوز به وعدم الماء في الوقت صلى بالتيمم من غير إعادة وهو قول الشافعي وقال  
 الأوزاعي إن ضن أنه يدرك

(١٠) قوله قريبا أي لا بعيداً وعنه متى لم يخف فوت الوقت وقوله لزمه  
 قصده : هذا مذهب الشافعي وقوله لا يجب الطلب : هو مذهب أبي حنيفة

التييم لجميع الاحداث وللنجاسة على جرح تضره ازالته وان تيمم للنجاسة لعدم الماء وصلى فلا اعادة عليه الا عند أبي الخطاب وان تيمم في الحضرة خوفا من البرد وصلى قتي وجوب الاعادة روايتان ولو عدم الماء والتراب صلى على حسب حاله وفي الاعادة روايتان ولا يجوز التيمم الا بتراب طاهر له غبار يعلق باليد فان خالطه ذو غبار لا يجوز التيمم به كالجلس ونحوه فهو كالماء اذا خالطته الطاهرات

### فصل

وفرائض التيمم أربعة مسح وجهه ويديه الى كوعيه (١١) والترتيب والمواالات على احدي الروايتين (١٢)

(١١) قوله وفرائض التيمم أربعة مسح جميع وجهه ويديه الى كوعيه: هذا يقتضي وجوب استيعابهما به فالوجه يجب مسح ظاهره بما لا يشق لابطن فموااتف واليدين الى الكوعين فان كان أقطع وجب مسح موضع القطع في المنصوص كما لو بقي من الكف بقية وقال القاضي يستحب كما لو قطع من فوق الكوع على المنصوص وظاهر قوله مسح جميع وجهه انه يجب مسح ما تحت الشعر الخفيف وهو احد الوجهين والثاني لا يجب مسح ذلك وهو الصحيح من المذهب قطع به في المفتي والشرح قال في الانصاف وهو الصواب

(١٢) قوله والترتيب والمواالات الخ الصحيح من المذهب ان حكم الترتيب والمواالات هنا حكمهما في الوضوء على ما تقدم وقيل هما هنا وان قلنا هما في الوضوء فرضان قال المجد في شرحه قياس المذهب عندي ان الترتيب لا يجب في التيمم وان وجب في الوضوء لأن بطون الاصابع لا يجب مسحها بعد الوجه في التيمم بالضرورة الواحدة بل يمتد بمسحها معه واختاره في الفائق . قال ابن تيمم وهو أولى . محل الخلاف في الترتيب والمواالات في غير الحدث الا كبر فاما الحدث الاكبر فلا ييجان له على الصحيح من المذهب وقيل ييجان فيه أيضا واختاره أبو الحسين وقيل تجب المواالات فيه فقط قال ابن تيمم هذا القول أولى (فروع) ظاهر كلامه هنا أن اتميه ليست من



ويجب تعيين النية (١٣) لما يتيمم له من حدث أو غيره فان نوى جميعها جاز وان نوى أحدها لم يجزئه عن الآخر وان نوى قنلاً أو أطلق النية للصلاة لم يصل الا قنلاً وان نوى فرضاً (١٤) فله فعله والجمع بين الصلاتين وقضاء القوائت والتنفل الى آخر الوقت. ويبطل التيمم بخروج الوقت ووجود الماء ومبطلات الوضوء فان تيمم وعليه ما يجوز المسح عليه ثم خلمه لم يبطل تيممه وقال أصحابنا يبطل. وان وجد الماء بعد الصلاة لم يجب اعادةها وان وجد فيها بطلت وعنه لا تبطل. ويستحب تأخير التيمم الى آخر الوقت لمن يرجو وجود الماء وان تيمم أول الوقت وصلى أجزاء والسنة في التيمم ان ينوي ويسمي ويضرب يديه مفرجتي الاصابع على التراب ضربة واحدة فيمسح وجهه يباطن أصابعه وكفيه براحتيه (وقال القاضي) المسنون ضربتان مسح باحدهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين فيضع بطون أصابع اليسرى على ظهر أصابع اليمنى ويمررها الى مرفقه ثم

فرائض التيمم وهو مش على ما اختاره في انها لا تجب في الوضوء وكذلك عنده في التيمم واعلم أن الصحيح من المذهب أن حكم التسمية هنا حكمها في الوضوء على ما تقدم. لو نوى وضوءاً وحده المرح فم التراب جميع وجهه لم يصح على الصحيح من المذهب اختاره النص وابن عقيل وقيل يصح اختاره القاضي والشريرف أبو جعفر وصاحب التلخيص والمستوعب والمجدد يوسف الرعي غباراً على وجهه فمسحه بما عليه لم يصح وان فصله ثم رده اليه أو مسح غير ما عليه صح

(١٣) قوله ويجب تعيين النية لشم التيمم للنجاسة فتجب النية لها على الصحيح

من الوجيز صححه المجدد وقيل لا اختاره ابن حامد وابن عقيل

(١٤) قوله وان نوى فرضاً لشم هذا ظاهر وافادنا النص بهذا الكلام أن من

نوى شيئاً فله فعله وفعل ما هو مثله أو دونه لا ما هو أعلى منه وهذا المذهب وهو

الضابط في ذلك

يدبر بطن كفه الى بطن الذراع ويمسحها عليه ويمسحها على ظهرها  
 اليمنى ويمسح اليسرى باليمنى كذلك ويمسح احدى الراحتين بالآخرى  
 ويخلل الاصابع ومن حبس في المصصر صلى بالتيمم ولا اعادة عليه ولا يجوز  
 لواحد الماء التيمم خوفا من قوات المكتوبة ولا الجنابة (وعنه) يجوز  
 للجنابة . وان اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل حيض فبذل ما يكتفي  
 أحدهم لا ولا م به فهو للبيت (وعنه) انه للحي وأيهما يقدم فيه وجهان

### باب إزالة النجاسة

لا تجوز ازالها بنير الماء (وعنه) ما يدل على أنها تزال بكل مائع (١) طاهر  
 مزيل كاخل ونحوه ويجب غسل نجاسة الكلب والخنزير سبعا احداهن بالتراب  
 فان جمل مكانه أشنانا أو نحوه (٢) فهل يصح؟ على وجهين وفي سائر النجاسات  
 ثلاث روايات احداهن يجب غسلها سبعا وهل يشترط التراب؟ على وجهين  
 (والثانية) ثلاثا (والثالثة) تكثر بالماء (٣) من غير عدد كالنجاسات كلها اذا كانت

(١) قوله بكل مائع: واختارها الشيخ تقي الدين وابن عقيل لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم أطلق الفصل في حديث الولوغ فتبيده بالماء يقتصر الى دليل وقيل تزال  
 بماء طاهر لا بخل ونحوه

(٢) قوله فان جمل مكانه أشنانا ونحوه فهل يصح؟ على وجهين: أحدهما يميزه  
 وهو المذهب لان نصه على التراب تنفيه على ما هو أبلغ منه في التنظيف والثاني لا لائن  
 عليه فلم يقم غيره مقامه كالتيمم

(٣) قوله : والثالثة تكثر بالماء الى آخره وهذه الرواية اختارها المؤلف في المتن  
 أقوله عليه السلام في دم الحيضة فانتقرصه ثم اتوضعه بالماء وقوله في آنية الجوس ان  
 لم تجدوا غيرها فغسلوها ولم يذكر عددا ولو كان واجبا لذكره ولأنه لم يصح عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نبيء لا من قوله ولا من فعله

على الارض ولا تطهر الارض النجسة بشمس ولا ريح ولا يطهر شيء من  
 النجاسات بالاستحالة الا الحجر اذا انقلبت بنفسها وان خللت لم تطهر وقيل  
 تطهر . ولا تطهر الادهان النجسة وقال أبو الخطاب يطهر بالنسل منها ما يتأتى  
 غسله واذا خفي موضع النجاسة لزمه غسل ما يتيقن به ازالها (٤) ويجزى  
 في بول النمل الذي لم يأكل الطعام النضج (٥) واذا تنجس أسفل الخلف  
 أو الحذاء وجب غسله (وعنه) يجزى . ذلك بالارض (وعنه) ينسل من البول  
 والنائص وبذلك من غيرهما ولا يفي عن يسير شيء من النجاسات الا الدم  
 وما تولد منه من القيح والصديد وأثر الاستنجاء (وعنه) في المذي والقي وريق  
 البغل والحمار وسباع البهائم والطير وعرقتها وبول الخفاش والتبذ والمني انه  
 كالدم (وعنه) في المذي انه يجزى فيه النضج . ولا ينجس الآدمي بالموت  
 وما لا تنفس له سائلة كالذباب وغيره . وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه طاهر  
 (وعنه) انه نجس ومنى الآدمي طاهر وعنه انه نجس ويجزى . فرك يابسه .  
 وفي رطوبة فرج امرأة رويت وسباع البهائم والطير والبغل والحمار الا لهي  
 نجسة (وعنه) بها ضاهرة وسور لهرة ومادونها في الخلقة طاهر .

### ❦ باب الحيض ❦

وهو دم طبيعي وجبلة ويمنع عشرة أشياء (١) فعل الصلاة ووجوبها وفعل

(٢) قوله لزم غسل ما يتيقن به ازالها : وفيه رواية يكفي الظن في مذي وعند  
 شيخنا تقي الدين وفي غيره

(٥) قوله ويجزى في بول النمل الذي لم يأكل الطعام النضج : لحديث أم قيس

بنت محسن أنها أتت برجل صغير لم يأكل الطعام الى النبي صلى الله عليه وسلم فاجلسه  
 في حجره فبرز حتى ثوبه فدمه . فوضعه ولم يغسله متفق عليه

( ) قوله ويمنع عشرة أشياء : أحدها فعل الصلاة اجابا لقول النبي صلى الله عليه

الصيام وقراءة القرآن ومس المصحف واللبث في المسجد والطواف واللوطة في الفرج وسنة الطلاق والاعتداد بالاشهر ويوجب الغسل (٢) والبلوغ والاعتداد به. والنفاس مثله (٣) الا في الاعتداد واذا انقطع الدم أيسح فعل الصيام والطلاق ولم يسح غيرهما حتى تغتسل (٤) ويجوز ان يستمتع من الحائض بما دون الفرج (٥) فان وطئها في الفرج فعليه نصف دينار

وسلم في حديث فاطمة بنت ابي حنيس : اذا قبلت الحيضة فدعي الصلاة : متفق عليه ولقول عائشة كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة متفق عليه (الثالث) فعل الصيام لما ذكرنا وحكى ابن المنذر ان الحائض عليها قضاء الصوم اجماعاً (الرابع) قراءة القرآن لحديث لا يقرأ الحائض. لا الجنب شيئا من القرآن رواه ابو داود (الخامس) مس المصحف لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تمس القرآن الا وأنت طاهر : رواه الارم (السادس) الطواف لقول النبي صلى الله عليه وسلم : افعلي ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت : متفق عليه (الثامن) الوطء في الفرج لقول الله تعالى «فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن» (التاسع) الطلاق يعني ان طلاق الحائض محرم وهو طلاق بدعة (العاشر) الاعتداد بالاشهر لقوله تعالى «والطلاقات يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء» فوجب المدة بالقروء وقوله «واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فمدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن» شرط في المدة بالاشهر عدم الحيض

(٢) قوله ويوجب الغسل عند انقطاعه لقول النبي صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي : متفق عليه  
(٣) قوله والنفاس مثله : الا في الاعتداد بغير خلاف

(٤) قوله ايسح فعل الصيام والطلاق ولم يسح غيرهما حتى تغتسل يعني ان الحائض اذا انقطع دمها ولم تغتسل زال من الاحكام المتعاقبة بالحيض أربعة أحكام احدها سقوط فرض الصلاة ومنع حصة الطهارة لان سقوطهما بالحيض وقد زلت ، الثالث تحريم صيام لان وجوب الغسل لا يمنع فعله كالجنبه الرابع اباحة الطلاق لان تحريمه تنصويل المدة ولاجل الحيض وقد زال ذلك

(٥) قوله ويجوز الاستمتاع من الحائض بما دون الفرج : الاستمتاع من الحائض بما

كفارة (وعنه) ليس عليه الا التوبة وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين  
وأكثره خمسون سنة (وعنه) ستون في نساء العرب والحامل لا تحيض  
وأقل الحيض يوما وليلة وعنه يوما وأكثره خمسة عشر وعنه سبعة عشر  
وغالبه ست أو سبع وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما وقيل خمسة  
عشر يوما ولا حداً لكثرة

### ❦ فصل ❦

والمبتدأة تجلس يوما وليلة ثم تتسل وتصلي فان انقطع دمها لاكثره  
فادون اغتسلت عند انقطاعه وتعمل ذلك ثلاثا فان كان في الثلاث على  
قدر واحد صار عادة وانتقلت اليه وأعادت ما صامته من الفرض فيه (وعنه)  
يصير عادة بمرتين وان جاوز أكثر الحيض فهي مستحاضة فان كان دمها  
متميزا بعمقه بخين اسود منتن وبمضه رقيق أحمر فحيضها من الدم الاسود  
وما عداه استحاضة وان لم يكن متميزا قدمت من كل شهر غالب الحيض  
(وعنه) أقله و (عنه) أكثره (وعنه) عادة نساؤها كامها وأختها وعمتها  
وخالتها (وذكر أبو الخطاب) في المبتدأة أول ما ترى الدم الروايات الأربع  
وان استحيضت المتادة رجعت الى عادتها وان كانت مميزة (وعنه) يقدم  
التمييز وهو اختيار الخرفي وان نسيت المادة عملت بالتمييز فان لم يكن لها تمييز  
جلست غالب الحيض في كل شهر (وعنه) أقله وقيل فيها الروايات الأربع  
وان علمت عددا أيامها ونسيت موضعها جلستها من أول كل شهر (٦) في أحد

فوق لسرة ونحت الركة جائر اجاعا ونسا والوط في الفرج محرم بهما واختلف في  
الاستمتاع به بينهما. دون الفرج فذهب احد الى جوازه وبه قال عكرمة وعطاء والشعبي  
ونوري وحق. وقد رآه ثلاثة لا يباح والادلة في الشرح  
(٦) قوله في كل شهر أي بلا تكرار والاشهر أنه من اوله

الوجهين وفي الآخر تجلسها بالتحري (٧) وكذلك الحكم في كل موضع حيض من لاعادتها ولا تميز وان علمت أيامها في وقت من الشهر كنصفه الاول جلستها فيه امامن أوله أو بالتحري على اختلاف الوجهين وان علمت موضع حيضها ونسبت عدده جلست فيه غالب الحيض أو أقله على اختلاف الروايتين وان تغيرت العادة بزيادة أو تقدم أو تأخر أو انتقال فالمذهب أنها لا تلتفت الى ما خرج عن العادة حتى يتكرر ثلاثاً أو مرتين على اختلاف الروايتين (وعندي) أنها تصير اليه من غير تكرار (٨) وان طهرت في اثناء عادتها اغتسلت وصلت فان عاودها الدم في العادة فهل تلتفت اليه ؟ على روايتين والصفرة والكدرة في أيام الحيض من الحيض . ومن كانت ترى يوماً دماً ويوماً طهراً فانها تظم الدم على الدم فيكون حيضاً والباقي طهراً الا ان يجاوزاً أكثر الحيض فتكون مستحاضة

## ﴿ فصل ﴾

والمستحاضة تفسل فرجها وتمصبه وتتوضأ لوقت كل صلاة وتصلح ماشاءت من الصلوات وكذلك من به سلس البول والمذي والريح والجرج الذي لا يرقأ دمه والرعاف الدائم وهل يباح وطء المستحاضة في القرح من غير خوف العنت على روايتين

## ﴿ فصل ﴾

وأكثر النفاس أربعون يوماً ولا حد لأقله أي وقت رأت الطهر فهي طاهر فتتسل وتصلح ويستحب ان لا يقربها في القرح حتى تتم الاربعين

(٧) وقيل تجلس من تميز لا يمتد به ان كان لانه أشبه بدم الحيض وهو ظاهر كلام ابن تيم

(٨) وهذا هو الصحيح واختاره الشيخ تقي الدين قال في الاقناع وعليه العمل ولا

يسع النساء العمل بغيره قال في الانصاف وهو الصواب

وإذا انقطع دمها في مدة الأربعين ثم عاد فيها فهو تقاس (وعنه) أنه مشكوك فيه تصوم وتصلي وتقضي الصوم المفروض وإن ولدت توأمين فأول النفاس من الأول وآخره منه (وعنه) أنه من الأخير والأول أصح

### ﴿ كتاب الصلاة ﴾

وهي واجبة على كل مسلم بالغ عاقل (١) إلا الحائض والنفساء وتجب على النائم ومن زال عقله بسكر أو إغواء أو شرب دواء (٢) ولا تجب على كافر ولا مجنون ولا تسح منهما وإذا صلى الكافر حكم بإسلامه (٣) ولا تجب على صبي (وعنه) تجب على من بلغ عشرين ويؤمر بها السبع ويضرب على تركها لعشر فإن بلغ في اثنتيها أو بعدها في وقتها لزمه إعادتها ولا يجوز لمن وجبت عليه الصلاة تأخيرها عن وقتها إلا لمن ينوي الجمع أو لم يستقل شرطها ومن حجب وجوبها كفر فإن تركها تأواناً لا جحوداً دعي إلى فعلها فإن أبي حتى

(١) قوله عاقل أي مكلف

(٢) قوله أو شرب دواء: ظاهره لا فرق بين أن يكون مباحاً أو محرماً وقيل إن كان مباحاً فلا كالجنون وفي المغني والشرح إن طال زواله بشرب المباح لم يجب القضاء كالجنون وإن لم يعطل وجب كالإغماء

(٣) قوله وإذا صلى الكافر حكم بإسلامه: ظاهره ثبوت العصمة بالصلاة وهي لا تكون بدون الإسلام وقدّمته لو مات عقبه ورثه المسلمون ودفن في مقابرهم ولو أراد البقاء على الكفر فهو مرتد فلو ادعى أنه كان متلاعياً أو مستهزئاً لم يقبل منه كالشهادتين ذكره في عيون المسائل قلت إذا ادعى أنه كان متلاعياً بالصلاة أو مستهزئاً كان اقراراً بارتد إذا حكمنا بإسلامه بالصلاة فكيف لا يؤخذ باقراره وشيخ الإسلام ابن تيمية يرى أن تقدم الشهادة شرط في صحة الصلاة قلت وهذا الذي ذكره الشيخ هو الذي يدل عليه حديث «عاذ لما بعث صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وهو الصواب

تضايق وقت التي بعدها وجب قتله (وعنه) لا يجب حتى يترك ثلاثاً ويضيق وقت الرابعة ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً فإن تاب وإلا قتل بالسيف وهل يقتل حداً أو لكفره؟ على روايتين (٤).

### ﴿ باب الأذان والاقامة (١) ﴾

وهما مشروعان للصلاة الخمس دون غيرها (٢) للرجال دون النساء (٣) وهما فرض على الكفاية إن اتفق أهل بلد على تركهما فأنهم الإمام ولا يجوز أخذ الاجرة عليهما (٤) في أظهر الروايتين فإن لم يوجد متطوع (٥) بهما

(٤) أظهرهما أنه يقتل لكفره: لحديث من ترك الصلاة متممداً فقد خرج من الملة: رواه الطبراني بإسناد جيد والاحاديث في ذلك مشهورة

(١) الأذان أفضل من الإقامة في الأصح ومن الإقامة في قول الأكثر وعنه فضلها لأن النبي صلى الله عليه وسلم تولاه بنفسه وأوجب بأنه إنما تركه لضيق الوقت عنه مع أنه ورد أنه أذن مرة على راحلته في مطروبة أخرجه الترمذي

(٢) من فاتته ومنذور وقيل بلى والفرق ظاهر بين المفروضات وغيرها لأن المقصود منه الإعلام بوقت الصلاة على الأعيان وهذا لا يوجد في غيرها وكذا عيدوكسوف واستسقاء بل ينادى لذلك وألحق القاضي بذلك التراخي والتصوص أنه لا ينادى لها كالجنازة على المعروف

(٣) قوله دون النساء: لما روى البخاري عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً: ليس على النساء أذان وإقامة وروي عن عمر والس ولا يأم عن غيرهم خلافه

(٤) قوله ولا يجوز أخذ الاجرة عليهما: لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعنان بن أبي العاص: واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذنه أجراً: رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وقال العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يأخذ على أذنه أجراً ولأنه يقع قرينة لفعله أشبه الإمامة والاقامة كالأذان معنى وحكما

(٥) قوله فإن لم يوجد متطوع إلى آخره: قال في المغني لأنهم حلقاً في جواز أخذ



رزق الامام من بيت المال من يقوم بهما وينبغي ان يكون المؤذن صيتا  
 أمينا عالما بالاوقات فان تشاح فيه قسان قدم أفضلهما في ذلك ثم  
 أفضلهما في دينه وعقله ثم من يختاره الجيران فاذا استويا أقرع بينهما .  
 والاذان خمس عشرة كلمة لا ترجع فيه والاقامة احدى عشرة كلمة فان  
 رجع في الاذان أوثنى الاقامة فلا بأس ويقول في اذان الصبح : الصلاة  
 خير من النوم : مرتين ويستحب ان يرسل في الاذان ويحذر في الاقامة  
 ويؤذن قائما متطهرا على موضع عال مستقبل القبلة فاذا بلغ الحيلة التفت  
 يمينا وشمالا ولم يستدر ويجعل أصبعيه في أذنيه ويتولاهما معا ويقيم في  
 موضع أذانه الا أن يشق عليه ولا يصح الاذان الا مرتبا متواليا فان نكسه  
 أو فرق بينه بسكوت طويل أو كلام كثير أو محرم لم يعتد به ولا يجوز الا  
 بعد دخول الوقت الا الفجر فانه يؤذن لها بعد نصف الليل ويستحب ان  
 يجلس بعد اذان المغرب جلسة خفيفة ثم يقيم ومن جمع بين صلاتين أو  
 قضى فوائت اذن وأقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعد ما وهل يجزىء اذان  
 المميز للبالغين ؛ على روايتين (٦) وهل يعتد بأذان الناسق والملحن ؛ على  
 وجهين (٧) ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول (٨) الا في الجملة  
 فانه يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ويقول بعد فراغه اللهم

الرزق عليه وقل عنه المتع قال في الرماية وهو ضعيف وظاهره انه اذا وجد متطوع  
 به لم يعط غيره منه لعدم الحاجة اليه

(٦) المذهب يجزىء.

(٧) لا يعتد بأذان الناسق على المذهب ويستد بأذان الملحن اذا لم يحل للملحن مع

الكرامة وكذا الملحنون

(٨) هذا مروى في الصحيحين وفيه زيادات ليست فيهما منها قوله العلي العظيم

رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت عمداً الوسيلة (٩) والفضيلة  
والدرجة الرفيعة وابته المقام المحمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد

### باب شروط الصلاة

وهي ما يجب لها قبلها (١) وهي ست (أولها) دخول الوقت (٢) (والثاني)  
الطهارة من الحدث (٣) والصلاوات المفروضة خمس الظهر وهي الاولى (٤)

وليست في الصحيح بل هي في المسند والطبراني من حديث أبي رافع ، ومنها قوله  
والدرجة الرفيعة فليست في الصحيح ولم أقف عليها في شيء من كتب الحديث ،  
ومنها قوله إنك لا تخلف الميعاد وليست فيه أيضاً بل رواها البيهقي في سننه (لكتاب الاصل)  
(٩) قال ابن كثير الوسيلة علم على أعلى منزلة في الجنة وهي منزلة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهي أقرب أمكنة الجنة إلى العرش وأما الفضيلة فهي الرتبة الزائدة على سائر  
الخلق ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة ذكره في المواهب . وأما  
الدرجة الرفيعة فقال السخاوي أنها درجة ولم أرها في شيء من الروايات وأما المقام  
المحمود فهو المقام للشفاعة العظمى

(١) قوله وهي ما يجب لها قبلها أي يتقدم على الصلاة ويسبقها ويجب استمراره  
فيها وبهذا المعنى فارتق الأركان

(٢) قوله أولها دخول الوقت: لقوله تعالى « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق  
الليل » قال ابن عباس دلوكها إذا فاء النسي وقال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله  
لا تصح إلا به

(٣) قوله والطهارة من الحدث: لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم  
إذا أحدث حتى يتوضأ: متفق عليه

(٤) قوله وهي الأولى: قال عياض هو اسمها المعروف لأنها أول صلاة صلاحها  
جبرائيل عليه السلام فأتى صلى الله عليه وسلم معلماً له في اليومين وتسمى أيضاً  
الحجيرة لفعلها في وقت الهجرة

ووقتها من زوال الشمس (٥) الى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد الذي زالت عليه الشمس والافضل تمجيها (٦) الا في شدة الحر والقيم (٧) لمن يصلي جماعة ثم العصر وهي الوسطى (٨) ووقتها من خروج وقت الظهر (٩) الى اصفرار الشمس (١٠) (وعنه) الى ان يصير ظل كل شيء مثليه (١١) ثم يذهب وقت الاختيار ويقي وقت الضرورة (١٢) إلى غروب الشمس وتمجيها أفضل

(٥) قوله ووقتها من زوال الشمس الى آخره أجمع العلماء على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس لحديث جابر إن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل فقال له قم فصل فصلي الظهر حين زالت الشمس ثم جاءه من الغد الظهر فقال قم فصله فصلي الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ثم قال ما بين هذين وقت رواء أحمد والترمذي ومصححه ابن خزيمة

(٦) قوله والافضل تمجيها: لقول جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة متفق عليه

(٧) قوله إلا في شدة الحر والقيم لمن يصلي جماعة: لما روى أبو هريرة مرفوعا: إذا اشتد الحر فأبردوا بالعلاء فإن شدة الحر من فيح جهنم: متفق عليه وفي لفظ أبردوا بالظهر وعن إبراهيم قال كانوا يؤخرون الظهر ويعجلون العصر في اليوم المقيم (٨) قوله وهي الوسطى: لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر

(٩) قوله ووقتها من خروج وقت الظهر: مقتضاه أن يخرج وقت الظهر يدخل العصر من غير فاصل من الوقتين هذا هو المعروف في المذهب لحديث جابر أن جبرائيل صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم العصر حين صار ظل كل شيء مثليه في اليوم الاول (١٠) قوله الى اصفرار الشمس: كما روى مسلم عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وقت العصر ما لم تصفر الشمس:

(١١) قوله وعنه الى أن يصير ظل كل شيء مثليه: لأن جبريل صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه وقال الوقت ما بين هذين (١٢) قوله وقت الضرورة: هو الذي تقع الصلاة فيه أداؤها ثم فاعلها بالتأخير

بكل حال (١٣) (ثم المغرب) وهي التور ووقتها من مغيب الشمس الى مغيب الشفق الاحمر (١٤) والافضل تسجيلها (١٥) الالية جمع لمن قصدتها (ثم المشاء) ووقتها من مغيب الشفق الاحمر الى ثلث الليل (١٦) الاول (وعنه) نصفه ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الضرورة الى طلوع الفجر الثاني وهو البياض المترص في المشرق ولا ظلمة بعده وتأخيرها أفضل ما لم يشق (١٧)

اليه لغير عذر

(١٣) قوله بكل حال: لما روى رافع بن خديج قال كنا نصلّي المعر مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نخرج الجوزور ثم قسم لهما عشرة أجزاء ثم يطبخ قناً كل لهما فنيضا قبل أن تيب الشمس . متفق عليه

(١٤) قوله ووقتها من مغيب الشمس الى مغيب الشفق الاحمر: لانه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب حين غابت الشمس ثم صلى المغرب في اليوم الثاني حين غاب الشفق وعن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت المغرب ما لم يقب الشفق رواهما مسلم

(١٥) قوله تسجيلها: لما روى رافع بن خديج قال كنا نصلّي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فينصرف احداً وانه ليصرف مواقع بيله متفق عليه

(١٦) قوله الى ثلث الليل وعنه نصفه: أما الاولى فلان جبرائيل صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الاول حين غاب الشفق وفي اليوم الثاني الى حين كان ثلث الليل الاول ثم قال الوقت فيما بين هذين رواه مسلم وأما الثانية فلما روى الشيخان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرها الى نصف الليل ثم صلى ثم قال: ألا صلى اتاس وناموا أما لانكم في صلاة ما تنظرونها: وهذه الرواية اختارها المؤلف والمجد والقاضي

(١٧) قوله وتأخيرها أفضل ما لم يشق: لما روى ابو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو نصفه: رواه أحمد والترمذي وصححه

(ثم الفجر) ووقتها من طلوع الفجر الثاني (١٨) الى طلوع الشمس وتعجيلها  
أفضل (١٩) (وعنه) ان أسفر المأمومون فالأفضل الاسفار ومن أدرك  
تكبيرة الاحرام (٢٠) من صلاة في وقتها فقد أدركها (٢١) ومن شك في  
دخول الوقت (٢٢) لم يصل حتى يغلب على ظنه دخوله فان أخبره بذلك  
غلب عن يقين قبل قوله وان كان عن ظن لم يقبله (٢٣) ومتى اجتهد وصلى  
فبان انه وافق الوقت أو ما بعده أجزأه وان وافق قبله لم يجزه ومن أدرك

(١٨) قوله ووقتها من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الشمس: لحديث عبدالله بن عمرو  
مرفوعا وقت الفجر ما لم تطلع الشمس

(١٩) قوله وتعجيلها أفضل: لحديث ابي مسعود الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم  
غلس بالصبح ثم أسفر ثم لم يعد الى الاسفار حتى مات رواه ابو داود وابن خزيمة  
في صحيحه قال الحازمي اسنده ثقات

(٢٠) قوله ومن أدرك تكبيرة الاحرام الخ هذا المذهب لحديث عائشة ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال: من أدرك سجدة من العصر قبل ان تغرب الشمس أو من الصبح قبل ان  
تطلع الشمس فقد أدركها: رواه مسلم وعنه لا يدرك بدون ركعة اختارها الحرقى لتخصيص  
الشارع الادراك بالركعة في المتفق عليه من حديث ابي هريرة

(٢١) قوله فقد أدركها: ظاهره انه لا فرق بين ان يكون آخرها لعذر كحائض تظهر  
وعجنون يفيق او غيره وعمله في غير الجملة كما قيده في الوحي وهو الاصح وعنه لا يدرك بدون  
ركعة اختارها الحرقى ومصححها الحلواني لتخصيص الشارع الادراك بالركعة وهو متفق عليه  
من حديث ابي هريرة

(٢٢) قوله ومن شك في دخول الوقت الى آخره لان الاصل عدم دخوله فاذا صلى مع  
الشك لم يصح وان أصاب فان غاب على ظنه دخوله جازت صلاته كمن جرت عادة بقراءة  
شيء الى وقت الصلاة

(٢٣) قوله وان كان عن ظن لم يقبله: لانه يقدر على الصلاة باجتهاد نفسه ويحصل مثل  
ظنه اشبه حال اشتباه القبلة

من الوقت قدر تكبيرة ثم جن أو حاضت المرأة لزمه القضاء وان بلغ صبي أو أسلم كافر أو أفاق مجنون أو طهرت حائض قبل طلوع الشمس بقدر تكبيرة لزمهم الظهر والمصر وان كان قبل طلوع الفجر لزمهم المغرب والعشاء ومن فاتته صلاة لزمه قضاؤها على الفور مرتباً قلت أو كثرت فان خشي فوات الحاضرة أو نسي الترتيب سقط وجوبه

### ﴿ باب ستر العورة ﴾

وهي الشرط الثالث وسترها عن النظر بما لا يصف البشرة واجب وعورة الرجل والامة ما بين السرة والركبة وعنه انها الفرجان والحرة كلها عورة الا الوجه وفي الكفين روايتان وأم الولد والممتق بعرضها كالامة وعنه كالحرة ويستحب للرجل أن يصلي في ثوبين فان اقتصر على ستر العورة أجزأه اذا كان على عاتقه شيء من اللباس وقال القاضي يجزئه ستر العورة في النفل دون الفرض ويستحب للمرأة أن تصلي في درع وخمار وملحفة فان اقتصر على ستر عورتها أجزأها. واذا انكشف من العورة يسير لم يفحش في النظر لم تبطل صلاته وان فحش بطلت. ومن صلى في ثوب حرير أو غصب لم تصح صلاته (وعنه) تصح مع التحريم ومن لم يجد الا ثوباً نجساً صلى فيه وأعاد على المنصوص ويتخرج ان لا يعيد بناء على من صلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج منه فانه قال لا إعادة عليه ومن لم يجد الا ما يستر عورته سترها فان لم يكف جميعها ستر الفرجين فان لم يكفهما ستر أيهما شاء والأولى ستر الدبر على ظاهر كلامه وقيل القبل أولى وان بذلت له سترة لزمه قبولها اذا كانت عارية فان عدم بكل حال صلى جالساً يومي ايماء وان صلى قائماً جاز وعنه انه يصلي قائماً ويسجد بالارض وان وجد

السترة قريبة منه في اثناء الصلاة ستر وبنى وان كانت بعيدة ستر وابتدأ  
وتصلي المرأة جماعة وامامهم في وسطهم فان كانوا رجالا ونساء صلى كل  
نوع لا تقسمهم وان كانوا في ضيق صلى الرجال واستدبرهم النساء ثم صلى  
النساء واستدبرهن الرجال . وبكره في الصلاة السدل وهو ان يطرح على  
كتفيه ثوبا ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الاخرى واشتال الصماء وهو ان  
يضبط ثوب ليس عليه غيره . وعنه انه يكره وان كان عليه غيره . ويكره  
تنظية الوجه والتلم على العم والانف وكف الكم وشد الوسط بما يشبه  
الزئار واسبال شيء . من ثيابه خيلاء

### ﴿ فصل ﴾

ولا يجوز لبس ما فيه صورة حيوان في أحد الوجهين ولا يجوز للرجل  
لبس ثياب حرير أو ما غاببه الحرير ولا اقتراشه الامن ضرورة فان استوى  
هو وما نسج معه فلي وجبين ويحرم لبس المنسوج بالذهب والمموه به فان  
استحال لونه فمعي وجبين ون بلس الحرير مرض أو حكة أو في الحرب  
أو لبسه الصبي فلي روايتين وباح حشو الجباب والقرش به ويحتمل ان  
يحرم . ويباح العلم الحرير في الثوب اذا كان أربع أصابع فادون وقال أبو  
بكر يباح وان كان مذهبا وكذلك الرقاع ولينة الجيب وسجف المرأ ويكره  
للرجل لبس المزعفر والمصفر

### ﴿ باب اجتناب النجاسات ﴾

وهو الشرط الرابع فمضى لاقي يدهنه أو توبه نجاسة غير معفو عنها أو  
حملها لم تصح صلاته ون طين الارض النجسة أو بسط عليها شيئا طاهرا  
صحت الصلاة عليها مع الكراهة وقيل لا تصح وان صلى على مكان طاهر

من بساط طرفه نجس صحت صلاته الا ان يكون متعلقا به بحيث ينجر معه اذا مشى فلا تصح ومتى وجد عليه نجاسة لا يعلم هل كانت في الصلاة أولا فصلاته صحيحة وان علم انها كانت في الصلاة لكن جهلها أو نسيها فعلى روايتين واذا جبر ساقه بمظم نجس فجبر لم يلزمه قلعه اذا خاف الضر وان لم يخف لزمه وان سقطت سنه فاعادها بجاراتها ثبتت فهي طاهرة وعنه انها نجسة حكمها حكم العظم النجس اذا جبر به ساقه ولا تصح الصلاة في المقبرة والحمام والحش واعطان الابل التي تقيم فيها وتأوي اليها والموضع المنصوب (وعنه) تصح مع التحريم وقال بعض أصحابنا حكم المجزرة والمزبلة وقارعة الطريق واسطحها كذلك وتصح الصلاة اليها الا المقبرة والحش في قول ابن حامد ولا تصح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها وتصح النافلة اذا كان بين يديه شيء منها

### باب استقبال القبلة

وهو الشرط الخامس لصحة الصلاة الا في حال امجز والناالة على الرحلة في السفر الطويل والقصير وهل يجوز التنفل للماشي؟ على روايتين فان أمكنه افتتاح الصلاة الى القبلة فهل يلزمه ذلك؟ على روايتين. والقرض في القبلة إصاابة العين لمن قرب منها واصابة الجهة لمن بعد عنها فان أمكنه ذلك بخبر ثقة عن يقين أو استدلال بمحارب المسلمين لزمه العمل به وان وجد محارب لا يعلم هل هي للمسلمين أولا لم يلتفت اليها وان اشتهت عليه في السفر اجتهد في طلبها بالدلائل وثبتها القطب اذا جعله وراء ظهره كان مستقبلا للقبلة. والشمس والقمر ومنازلها ومقتربها كاهاتطلع من المشرق وتغرب في المغرب عن يمين المصلي والرياح لجنوب تهب مستقبلة ابطن كتف المصلي



اليسرى مارة الى يمينه والشمال مقابلتها تهب الى مهب الجنوب والدبور  
تهب مستقبله شطر وجه المصلي الايمن والصبا مقابلتها تهب الى مهبها واذا  
اختلف اجتهد رجلين لم يتبع أحدهما صاحبه ويتبع الجاهل والاعمى  
أو ثقهما في نفسه واذا صلى البصير في حذر فأخطأ أو صلى الاعمى بلا دليل  
أعادا فان لم يجد الاعمى من يقلده صلى وفي الاعداء وجهان وقال ابن حامد  
ان أخطأ أعاد وان أصاب فعلى وجهين ومن صلى بالاجتهاد ثم علم انه قد  
أخطأ القبلة فلا اعاده عليه وان أراد صلاة أخرى اجتهد لها فان تغير اجتهد  
عمل بالثاني ولم يعد ما صلى بالاول

### ❦ باب النية ❦

وهو الشرط السادس للصلاة على كل حال ويجب ان ينوي الصلاة  
بمعناها ان كانت معنة والا أجزأته نية الصلاة وهل تشترط نية القضاء في  
لفائنة ونية لقرضية في الفرض وعلى وجهين وبأتي بالنية عند تكبيرة الاحرام  
فان تقدمت قبل ذلك بائز من السير جاز ويجب ان يستصحب حكمها  
الى آخر الصلاة فان قطعها في أثنائها بطلت الصلاة (١) وان تردد في قطعها فعلى  
وجهين (٢)

(١) قوله وان قطعها في أثنائها بطلت لان انية شرط في جميعها وقد قطعها اشبهه مالو  
سلم ينوي الخروج منها وفي نية لا تبطل كالخروج وفرق في المنهي بان الخرج لا يخرج منه  
بمحظوراته بخلاف الصلاة

(٢) قوله وان تردد في قطعها فعلى وجهين: أحدهما لا تبطل وهو قول ابن حامد لأنه  
دخل نية متيقنة فلا تزول بالشك كسائر العبادات والثاني تطل وجزم به في الوجيز لان  
استدامة النية شرط ومع التردد لا يبقى مستديما وكذا ان علق قطعها على شرط وصحح  
في الرأية انها لا تبطل ولو شك فيها في النية او في تكبيرة الاحرام استأنفها لان الاصل

وان أحرم بفرض فبان قبل وقته اقلب قللاً (٣) وان أحرم به في وقته ثم قلبه قللاً جاز (٤) ويحتمل ان لا يجوز الا لعذر مثل ان يحرم منفردا فيريد الصلاة في جماعة (٥) وان انتقل من فرض الى فرض بطلت الصلاة (٦) ومن شرط الجماعة ان ينوي الامام والمأموم حالهما (٧) فان

عدمها فان ذكر ماشك فيه قبل قطعها فقدم في الرعاية انه ان اطال استأنفها والا فلا وقال جماعة ان لم يكن أتى بشيء من افعال الصلاة نى لانه لم يوجد مبطل لها وان كان قد عمل فيها عملا مع الشك نى في قول ابن حامد وقاله في التلخيص لان الشك لا يزيل حكم النية وقال القاضي بطل وحزم به في الكافي لحلوه عن نية معتبرة وقال الجردان كان العمل قولاً لم يطل كتعهد زيادته ولا يستد به وان كان فعلا كركوع وسجود بطلت لعدم جواز تعديده في غير موضعه وحسنه ابن تيم

(٣) قوله وان أحرم بفرض فبان قبل وقته اقلب قللاً: لان نية الفرض تشمل نية النقل فاذا بطلت نية الفرضية بقيت نية مطلق الصلاة وعنه لا تعتقد لانه لم ينو وطاهره انه اذا أحرم به قبل وقته مع علمه انها لا تعتقد وهو كذلك

(٤) قوله وان أحرم به في وقته ثم قلبه عملاً جاز: لأنه اكمل في المعنى كقضاء المسجد للإصلاح ولان نية النقل تضمنتها نية الفرض لكنه يكره لكونه ابطال عمله وصحح في المذهب أنه لا يصح لانه ابطال عمله لغير سبب ولا فائدة

(٥) لانه ينقل الى أفضل من حاله وذلك مطلوب وهل ذلك أفضل أم تركه؟

على روايتين

(٦) لانه قطع نية الاولى ولم ينو لثانية من اولها وصحح في الفروع انه اذا نوى

اثنائي من اوله بتكثير الاحرام أنه يصح

(٧) قوله ومن شرط الجماعة أن ينوي الامام والمأموم حالهما: أي يشترط أن ينوي

الامام الامامة على الاصح كالجمعة وفاقاً والمأموم لحاله لان الجماعة يتعلق به احكام وجوب الاتباع وسقوط السهو عن المأموم وقضاء صلاته بصلاة إمامه وانما يجزئ بالنية فكانت شرطاً رجلاً كان المأموم أو امرأة وظاهره انه اذا نوى احداً هادون الآخر

أحرم منفرداً ثم نوى الاتمام لم يصح في أصح الروايتين (٨) وإن نوى  
 الامامة صح في النفل (٩) ولم يصح في الفرض ويحتمل أن يصح (١٠) وهو  
 أصح عندي فإن أحرم مأموماً ثم نوى الاقتراد لعذر جاز (١١) وإن كان  
 لغير عذر لم يجز في إحدى الروايتين (١٢) وإن نوى الامامة (١٣) لا يستخلاف  
 الامام له اذا سبقه الحدث صح في ظاهر المذهب وإن سبق اثنان ببعض  
 الصلاة فائتم أحدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما فعلي وجهين وإن كان لغير  
 لم يصح لأن الجماعة إنما تتعد بالنية فاعتبرت منهما جميعاً وإنه إذا اعتقد كل منهما أنه  
 إمام الآخر أو مأموماً فسدت صلاتهما نص عليه لأنه لا ياتم بمن ليس بإمام في الصورة  
 الثانية وأنه من لم ياتم به في الأولى

(٨) قوله في أصح الروايتين: هو المذهب وصححه في الشرح لأنه لم ينو الاتمام في  
 ابتداء الصلاة ولأنه قل نفسه مؤتماً فلم يجز كنية إمامته فرضاً ولا فرق بين أن يصلي  
 وحده ركعة أولاً وفارق قلبه إلى الامامة للحاجة إليه

(٩) قوله وإن نوى الامامة صح في النفل: لأن النبي صلى الله عليه وسلم قام يتهجد  
 وحده فجاء ابن عباس فأحرم بعد فصلي به النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه ولم  
 يصح في الفرض لأنه لم ينو الامامة في ابتداء الصلاة أشبه ما لو أحرم يوم الجمعة بعد  
 الخطبة بكل العدد ثم تقصوا فأحرم بالظهر ثم تكامل العدد فنوى الجمعة

(١٠) قوله ويحتمل أن يصح: وهو رواية عنه اختارها المؤلف والشيخ قتي الدين لأنه  
 عليه السلام أحرم وحده فجاء جابر وجبار فصلي بهما رواه مسلم وأبو داود  
 (١١) قوله فإن أحرم مأموماً ثم نوى الاقتراد لعذر جاز: لحديث جابر قال صلى  
 معاذ قوموا فقرأ سورة القرة فتأخر رجل وصلى وحده فقيل له فقال لا تبن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فأتاه فأخبره فقال: أفتان أنت يا معاذ: متفق عليه ولم  
 يأمره بالاعادة فلوزال عذره وهو يصلي فله الدخول معه ولا يلزمه وإن فارق في ثانية  
 الجمعة لعذر أتمها حجة كسبق.

(١٢) وهو الأصح كما لو ترك متابعة إمامه بتغير نية المفارقة

(١٣) قوله فإن نوى الامامة إلى قوله في ظاهر المذهب لما روى البخاري أن عمر أخذ

عذر السابق لم يصح (١٤) وان أحرم اماماً لقبية امام الحجي ثم حضر في أثناء الصلاة فاحرم بهم وبني على صلاة خليفته وصار الامم مأموماً فهل يصح؟ على وجهين

### باب صفة الصلاة

السنة ان يقوم الى الصلاة اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ثم يسوي الامام الصفوف ثم يقول الله أكبر لا يجزئه غيرها فان لم يحسنها لم تعلمها فان خشي فوات الوقت كبر بلفظه ويجهر الامام بالتكبير كله ويسر غيره به والقراءة قدر ما يسمع نفسه ويرفع يديه مع ابتداء التكبير ممدودة الاصابع مضومة بعضها الى بعض الى حذو مكنتيه أو الى فروع أذنيه ثم يضع كف يده اليمنى على اليسرى ويجعلهما تحت سترته وينظر الى موضع سجوده ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك (١) وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا

يد عبد الرحمن بن عوف لما طعن فقدمه فاتهم الصلاة انتهى فما به عائب ولا انكره منكرك فكان كالاجماع وظاهره سواء قلنا بطلان صلاة الامام ولا وبالجملة فقد اختلفت الرواية فيها والاصح أنها باطلة كتممه واقوله عليه السلام: اذا فسا احدكم في صلاته فليصرف فليتوضأ وليعد الصلاة: رواه ابو داود وعنه ان كان من السيليين سداً ومن غيرهما يعني لان نجاستهما أغلظ وعنه يعني مطلقاً اخذاه الاجري: رواه ابن ماجه والدارقطني عن عائشة مرفوعاً: من اصابه قي أو رعاف أو قلس أو مذي فليصرف فليتوضأ ثم ليبن على صلاته: وهو في ذلك لا يتكلم فعلى هذا اذا احتاج الى عمل كثير فوجهان أحدهما البناء قاله ابن تيمم وعنه بخير والاول أولى

(١٤) كاستحلاف امام ملا عذر لان مقتضى الدليل منه وتجاوز في محل لئلا يفسد عمر فيبقى فيها عداة على مقتضاء وطهر كلامه في السكافي والشرح ان هذا راجع الى المسألة قلها وطهر كلامه في التلخيص ان في جواز ذلك من غير عذر روايتين (١) قوله ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره هذا رواه ابو داود والترمذي



قال آمين (٥) يجهر بها الإمام والمأموم في صلاة الجهر فإن لم يحسن القنائة وضاق الوقت عن تعلمها قرأ قدرها في عدد الحروف وقيل في عدد الآيات من غيرها فإن لم يحسن الآية واحدة كررها بقدرها فإن لم يحسن شيئاً من القرآن لم يجز أن يترجم عنه بلغة أخرى ولزمه أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (٦) فإن لم

وروي عن عمر وعثمان بن أبي العاص وخوات بن جبير وهو قول مالك والثوري والشافعي وأسحق لحديث لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب متفق عليه وتجب في كل ركعة في حق الإمام والمفرد في الصحيح من المذهب وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي لحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المظهر في الأولين بأم الكتاب وسورة ويطول الأولى ويقتصر الثانية ويسمع الآية أحياناً وفي الركعتين الآخرين بأم الكتاب وقال صلوا كما رأيتموني أصلي متفق عليهما ولأن النبي صلى الله عليه وسلم علم الميم في صلاته كيف يصلي الركعة الأولى ثم قال وافعل ذلك في صلاتك كلها فابتدأ بالسر بالقرأة وعن أحمد أنها لا تجب إلا في ركعتين من الصلاة وروي نحوه عن الثوري وأبي حنيفة والأوزاعي لما روي عن علي أنه قال اقرأ في الأولين وسبح في الآخرين

(٥) قوله فإذا قال ولا الضالين قال آمين إلى آخره التأمين سنة للإمام والمأموم وروي عن ابن عمر وابن الزبير وهو قول الثوري وعطاء والشافعي وأسحق ومحب الرأي لما روي أبو هريرة مرفوعاً إذا أمن الإمام قلنوا قلن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه وعن وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قال ولا الضالين قال آمين ورفع يده صوتاً رواء أبو داود وقال أصحاب مالك لا يسن التأمين للإمام والجهر به للإمام ومأموم سنة لما ذكرنا وقال أبو حنيفة ومالك في إحدى الروايتين عنه يسن إخفاؤه لأنه دعاء أشبه دعاء التشهد وما ذكروه يبطل بآخره فافتحه فانه دعاء ويسن الجهر به

(٦) لحديث جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فسلمني ما يجزئني منه فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله قال هذا الله ذا لي قال قل اللهم اغفر لي وارحمني وارزقني واهدني وعافني . رواء أبو داود

يحسن الا بعض ذلك كرده بقدره فان لم يحسن شيثامر الذكر وقف بقدر  
 القراءة ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة (٧) تكون في الصبح من طوال المفصل وفي  
 المغرب من قصاره وفي الباقي من أوساطه ويبحر الامام بالقراءة في الصبح  
 والاولين من المغرب والعشاء وان قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان  
 رضي الله عنه لم تصح صلاته (وعنه) تصح ثم يرفع يديه ويركع مكبرا  
 فيضع يديه على ركبتيه ويمد ظهره مستويا ويجعل رأسه حيال ظهره لا يرفعه  
 ولا يخفضه ويجافي مرفقيه عن جنبه وقدر الاجزاء الانحاء بحيث يمكنه

(٧) قواه ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة الى آخره قراءة السورة بعد الفاتحة في الركعتين  
 الاوليين مستحب بغير خلاف وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابي قتادة وفي  
 حديث ابي برزة واشهر ذلك في صلاة الجهر ونقل فلا متواترا وامره معاذا فقال  
 اقرأ بالشمس وضحاها الحديث متفق عليه ويسن ان يفتح السورة بسم الله الرحمن الرحيم  
 وقد وافق مالك على ذلك ويسرها في السورة كما يسر في أول الفاتحة والخلاف هنا  
 كالخلاف ثم وعن جابر بن سمره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقـ  
 والقرآن المجيد ونحوها وكانت صلاته بعد الى التحفيف رواه مسلم عن عمرو بن حريث  
 قال كآني أسمع صوت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة الغداة فلا  
 أقدم بالحنس الجوار الكنس رواه ابن ماجه وعن جابر بن سمره قال كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق  
 وشبههما اخرجه ابو داود وعنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر  
 بالليل اذا يفتى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح اطول من ذلك اخرجه مسلم وعن  
 البراء ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في العشاء بالتين والزيتون في السفر متفق عليه  
 وعن اس عمر قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب قل يا ايها الكافرون  
 وقل هو الله أحد اخرجه ابن ماجه وكتب عمر الى ابي موسى ان اقرأ في الصبح  
 بطوال المفصل وقرأ في الظهر بوساط المفصل وقرأ في المغرب بقصار المفصل  
 رواه ابو حفص

مس ركبته ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال ثم يرفع رأسه قائلا سمع الله أن حمده ويرفع يديه فاذا قام قال ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد فإن كان مأموما لم يزد على ربنا ولك الحمد الا عند أبي الخطاب ثم يكبر ويخر ساجدا أولا يرفع يديه فيضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأتفه ويكون على أطراف أصابعه والسجود على هذه الاعضاء واجب الا الأنف على إحدى الروايتين ولا يجب عليه مباشرة المصلى بشيء منها الا الجبهة على إحدى الروايتين ويجافي عضديه عن جنبيه ويطئه عن فخذه ويضع يديه حذو منكبيه ويفرق بين ركبتيه ويقول سبحان ربي الأعلى ثلاثا ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مفترشا يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى ثم يقول رب اغفر لي ثلاثا ثم يسجد الثانية كالأولى ثم يرفع رأسه مكبرا ويقوم على صدور قدميه معتمدا على ركبتيه الا ان يشق عليه فيعتمد بالأرض (وعنه) يجلس جلسة الاستراحة على قدميه واليمنى ثم ينهض ثم يصلي الثانية كالأولى الا في تكبيرة الاحرام والاستفتاح وفي الاستعاذة روايتان ثم يجلس مفترشا ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى يقبض منها الخنصر والبنصر ويخلق الابهام مع الوسطى ويشير بالسبابة في تشهد مرارا ويسط اليسرى على الفخذ اليسرى ثم يتشهد فيقول التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله هذا التشهد الاول ثم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك محمد مجيد وبارك محمد وعلى آل محمد كما



باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد وان شاء قال (٨) كما صليت على ابراهيم  
وآل ابراهيم وكما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم، ويستحب ان يتعوذ (٩)  
فيقول أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات  
ومن فتنة المسيح الدجال وان دعا بما ورد في الاخبار فلا بأس ثم يسلم عن  
يمينه (١٠) السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك فان لم يقل ورحمة الله  
لم يجزئه (١١) وقال القاضي يجزئه ونص عليه أحمد في الجنازة وينوي بسلامه

(٨) قوله وان شاء قال الى آخره لما روى أحمد والبخاري والترمذي والنسائي  
من حديث كعب بن عجرة وفيه اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم  
وآل ابراهيم انك حميد مجيد

(٩) قوله ويستحب ان يتعوذ الى آخره لما روى مسلم عن أبي هريرة مرفوعا اذا  
فرغ أحدكم من التشهد الاخير فليستعذ بالله من أربع وذكركم وحكي القاضي  
وجوب ذلك وذكره في الرعية رواية لظاهر الامر به

(١٠) قوله ثم يسلم عن يمينه الى آخره روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وعمار وابن  
مسعود لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم  
ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى نرى ياض خده رواء أبو داود والنسائي  
والترمذي وصححه وقال العمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم وعن سعد قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه ويساره  
حتى نرى ياض خده رواء مسلم ويجهز بالاولى يسر الثانية ويستحب حذفه  
ويجزئه ولا يضره

(١١) قوله فان لم يقل ورحمة الله لم يجزئه: صححه ابن عقيل لانه عليه السلام كان  
يقوله على هذا هي ركن وقال القاضي يجزئه في ظاهر مذهب احمد ونص عليه في  
صلاة الجنازة وهو مذهب الشافعي لقوله وتحليلها التسليم وهذا تسليم فعلي هذا هي  
سنة فان زاد وبركاته فلا بأس لفعل النبي صلى الله عليه وسلم رواء أبو داود من  
حديث وائل ابن حجر وتركها أحسن لكثرة رواة حذفها وصحة طرقه

الخروج من الصلاة فإن لم ينو جاز (١٢) (وقال) ابن حامد تبطل صلاته وإن كان في مغرب أو رباعية نهض مكبرا (١٣) إذا فرغ من التشهد الأول وصلى الثالثة والرابعة مثل الثانية إلا أنه لا يجهر ولا يقرأ شيئا بعد الفاتحة (١٤) ثم يجلس في التشهد الثاني متوركا (١٥) يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجها عن يمينه ويجعل يتيه على الأرض والمرأة كالرجل في ذلك إلا أنها تجمع نفسها في الركوع والسجود وتجلس متربة أو تسدل رجلها (١٦)

(١٢) قوله فإن لم ينو جاز: لأنه جزء من أجزاء الصلاة فلم يحتج إلى نية تخصه كسائر أجزائها ولأن الصلاة عبادة فلم يحتج إلى نية الخروج منها كالصوم وقال ابن حامد لا يصح وهو ظاهر مذهب الشافعي ورواية عن أحمد لأنه ذكر في أحد طرفي الصلاة فافتقر إلى النية كالتكبير فلي هذا هي ركن فإن نوى الخروج منها مع السلام على الحفظة والامام والمأموم جاز لما روى أبو داود عن مسرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرد على الامام وإن يسام بعضنا على بعض

(١٣) قوله وإن كان في مغرب أو رباعية نهض مكبرا: ظاهره أنه لا يرفع يديه وغنه يرفعهما صححه أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي وهو قول جماعة من أهل الحديث واختاره المجد والشيخ تقي الدين وهو الصواب لو ردد الست به

(١٤) قوله ولا يقرأ شيئا بعد الفاتحة: في قول أكثر أهل العلم وروي ذلك عن ابن مسعود وأبي الدرداء وجابر وأبي هريرة وعائشة وهو قول مالك وأصحاب الرأي وأحمد قولني الشافعي لحديث أبي قتادة وقال الشافعي في القول الآخر يسن أن يقرأ سورة مع الفاتحة في الآخرين

(١٥) قوله ثم يجلس في التشهد الثاني متوركا: ويقال مالك والشافعي لحديث أبي حميد وقال الثوري وأصحاب الرأي يجلس فيه مفترشا كالشهاد الأول وهذا التشهد والجلوس له من أركان الصلاة وعن قال بوجوبه عمر وابنه وأبو مسعود البصري والحسن والشافعي ولم يوجبها مالك وأبو حنيفة وأوجب أبو حنيفة الجلوس قدر التشهد

(١٦) قوله وتجلس متربة أو تسدل وجليلها: ظاهره أنها مخبرة فيهما لاستوائهما

فتجعلهما في جانب يمينها وهل يسن لها رفع اليدين؟ على روايتين

### فصل

ويكره الالتفات في الصلاة (١٧) ورفع بصره الى السماء (١٨) واقتراش الذراعين (١٩) والاقعاء في الجلوس (٢٠) وهوان يفرض قدميه ويجلس على عقبه (وعنه) انه سنة ويكره ان يصلي وهو حاقن (٢١) أو بحضرة طعام

لكن السدل أفضل نص عليه واختاره في شرح الهداية ولا تجهر براءة إن سمعها أجنبي والأجهرت

(١٧) قوله ويكره الالتفات في الصلاة: الحديث هو اختلاس يخلصه الشيطان من صلاة العبد ورواه البخاري فان كان حاجة لم يكره لحديث انه عليه السلام صلى وهو يلتفت الى الشعب ورواه أبو داود والنسائي وفيه وكان ارسل فارساً اليه يمرس (١٨) حديث أنس: مابال أقوام يرضون أجسادهم الى السماء في صلاتهم: الحديث رواه البخاري

(١٩) قوله واقتراش الذراعين لحديث جابر مرفوعاً: اذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفتش ذراعيه اقتراش الكلب: رواه الترمذي وصححه

(٢٠) قوله والاقعاء في الجلوس: كرهه علي وأبو هريرة وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وعليه العمل عند أكثر أهل العلم لما روى أبو هريرة قال نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن قرة كنفرة الديك وإقعاء كاقعاء الكلب والانتفات كالثفات انتعاب رواه أحمد ولانه يتضمن ترك الاقتراش المسنون فعلا وقولا فكان مكروها ولا تبطل به وقال ابن حامد والقاضي في شرحه الصغير تبطل به وعنه هو جاز وعنه انه سنة لما روى مسلم وأبو داود عن طاوس قال قلنا لابن عباس في الاقعاء على التمددين في الجلوس فقال هي السنة قال قلنا آنا نراه جفاء بالرجل فقال هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم قال طاوس رأيت العبادلة يفعلونها بن عمرو ابن الزبير وابن عباس (٢١) قوله ويكره أن يصلي وهو حاقن: سواء خاف فوت الجماعة أم لا بغير خلاف لحديث عائشة مرفوعاً: لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدفقه الاختان: رواه مسلم والمراد

تتوق نفسه اليه (٢٢) ويكره العبث والتخصر (٢٣) والترواح وفرقة الاصابع وتشبيكها وله رد المار بين يديه وعد الآتي والتسبيح وقتل الحية والمقرب والقملة ولبس الثوب والعمامة مالم يطل فان طال الفعل في الصلاة (٢٤) أبطلها عمداً كان أوسهوا إلا أن يفعله متفرقا ويكره تكرار الفاتحة والجمع بين سور في الفرض (٢٥) ولا يكره في النفل ولا تكره قراءة

به أن يبتدي مع المدافعة فان فعل صحت على المذهب وبه قال أبو حنيفة والشافعي وعنه يعيد وعنه إن أزجه وقال مالك أحب الي أن يعيد لظاهر الخبر

(٢٢) قوله أبو حنيفة طعام تتوق اليه نفسه روي عن أبي بكر وعمر وابن عمر رضي الله عنهم لما تقدم وبه قال الشافعي واسحق وابن المنذر لما تقدم ولحديث ابن عمر وهذا مالم يضي الوقت فان ضاق فلا يكره بل يجب وظاهره انه اذا لم تتق نفسه اليه أنه يبدأ بالصلاة من غير كراهة

(٢٣) لحديث نبى أن يصلي الرجل مختصراً: متفق عليه

(٢٤) قوله فان طال الفعل: عرفاً وكثر أبطل الصلاة اجماعاً عمداً كان أوسهوا اذا كان من غير جنس الصلاة الا ان يكون لضرورة فيكون حكمه حكم الخائف فلا تبطل الصلاة به وان فعله متفرقا لم تبطل الصلاة أيضاً اذا كان كل عمل منها سبباً بديلاً محل النبي صلى الله عليه وسلم أمانة ووضعها في كل ركعة وصلى عليه السلام على المنبر وتكرر صعوده ونزوله عنه متفق عليه

(٢٥) قوله والجمع بين سور في الفرض: في رواية والثانية لا يكره وهي الصحيحة تقول ابن مسعود لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين في كل ركعة وروى الترمذي وقال حديث صحيح غريب أن رجلاً من الانصار كان يؤم قومه وكان يقرأ قبل كل سورة دقل هو الله أحدهم يقرأ سورة أخرى معها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة فقال إني أحبها فقال حبك إياها ادخلتك الجنة ورواه البخاري تعليقاً وتكرار سورة في ركعة وتفريق سورة في ركعتين نص عليهما لكن لا تستحب الزيادة على سورة في ركعة لقوله عليه السلام وعنه تكره المداومة

أواخر السور وأواسطها (٢٦) وعنه يكره وله أن يفتح على الامام (٢٧) إذا أرتج عليه واذا ناب عنه (٢٨) مثل سهو امامه أو استئذان انسان عليه سبوح ان كان رجلاً وان كانت امرأة صفت يبطن كفها على ظهر الاخرى وان بدره البصاق بصق في ثوبه (٢٩) وان كان في غير المسجد جاز ان يبصق على يساره أو تحت قدمه ويستحب ان يصلي الى ستره (٣٠) مثل

(٢٦) قوله ولا تكرر قراءة أو أواخر السور وأواسطها: هذا المشهور عنه لقوله تعالى «فأقرءوا ما ينسركم» ويقول ابى سعيد أمرنا أن نقرأ بالفاتحة وما ينسر رواء ابوداود وروى الحلال بإسناده ان ابن مسعود كان يقرأ في الآخرة من صلاة الصبح آخر آل عمران وأواخر الفرقان وعنه يكره المداومة وعنه قراءة الا وساط لا الا واخر لعدم نقله وظاهره جواز قراءة أوائل السور

(٢٧) قوله وله أن يفتح على الامام الى آخره أي في فرض وتقل روي ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر وجماعة من التابعين وكرهه ابن مسعود وشريح والثوري وقال ابو حنيفة تبطل به الصلاة لحديث ياعلي لا تفتح على الامام رواء ابوداود وفي إسناده الحارث الاعور والاول اصح لانه عليه السلام صلى صلاة قرأ فيها وليس عليه فلما انصرف قال لابي أصليت معنا قال نعم قال فما منعك (ان تفتح علي) رواء ابوداود قال الخطابي إسناده جيد وظاهره انه لا يفتح على غير امامه نص عليه لان ذلك يشغله عن صلاته فان فعل لم تبطل

(٢٨) قوله واذا ناب عنه الى آخره لحديث اذا نابكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال وينصح النساء متفق عليه وظاهره انها لا تسبح بل هو مكروه كتصفيقة وصفيه (٢٩) قوله وان بدره البصاق بصق في ثوبه: لحديث اذا قام أحدكم في صلاته فانه يناجي ربه فلا يترقب قبل قلبه واسكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فبرق فيه ثم رد بعضه عن بعض رواء البخاري

(٣٠) قوله ويستحب ان يصلي الى ستره أي ولولم يحسن ماراً لقوله عليه السلام اذا صلى أحدكم فليصل الى ستره ويدين منها رواء أبو داود وابن ماجه وفي الواضح يجب وهو بعيد لأنه عليه السلام صلى في قضاء ليس بين يديه شيء رواء أحمد وأبو داود

أخرة الرجل (٣١) فإن لم يجد خط خطا (٣٢) فاذا مر من وراء شيء لم يكره وان لم تكن له سترة فر بين يديه الكلب الاسود البهم (٣٣) بطلت صلاته (٣٤) وفي المرأة والحمار روايتان (٣٥) ويجوز له النظر في المصحف واذا مرت به آية رحمة أن يسألها أو آية عذاب أن يستعيز منها (وعنه) يكره ذلك في الغرض

### فصل

أو كان الصلاة اثنا عشر القيام (٤٦) وتكبيره الاحرام وقراءة الفاتحة

(٣١) قوله مثل أخرة الرجل: لقوله عليه السلام: اذا وضع أحدكم بين يديه مثل

مؤخرة الرجل فليصل

(٣٢) لقوله عليه السلام: اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصوب

صافا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ولا يضره ما مر بين يديه: رواه احمد وابو داود

(٣٣) أي لذى لالون فيه سوى السواد وعنه ابو بين عذبه يباح وغيره ليس بهم

رواية واحدة

(٣٤) وقوله بطلت صلاته: وهذا قول عائشة وروي عن معاذ ومجاهد لقوله عليه

السلام: اذا قام أحدكم يصلي فانه يستره اذا كان بين يديه مثل أخرة الرجل فان لم يكن فانه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الاسود: رواه احمد من حديث أبي ذر

(٤٥) قوله وفي المرأة والحمار الا لهي روايتان: احدهما لا يبطل قلها الجماعة لا رزيب

بنت أبي سلمة مرت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صلاته رواه احمد

وابن ماجه بن ساد حسن وعن ابن عباس قال أقبلت راكبا على حمار أتان والتبي

صلى الله عليه وسلم بصلي بنى الى غير جدار فررت بين يدي الصف فزلت وأوسلت

الاتان ترتع فدخلت في الصف فلم يكره علي أحد وعن عائشة قالت كان النبي صلى

الله عليه وسلم يصلي بالليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة متفق عليهما والثانية تبطل لما

قدم وحديث عائشة لان حكم الوقوف يخالف حكم المرور وحديث ابن عباس

ليس فيه الا انه مر بين يدي بعض الصف وسترة الامام سترة لمن خلفه

(٤٦) قوله القيام: لقوله تعالى وقوموا لله قانتين ولحديث عمران: صل قائما: وعمله

والركوع (٤٧) والاعتدال عنه والسجود والجلوس بين السجدين (٤٨) والطائفة في هذه الافعال (٤٩) والتشهد الاخير والجلوس له والتسليم الاولي والترتيب، من ترك شيئاً منها عمداً بطلت صلاته (وواجباً) تسعة التكبير غير تكبير الاحرام والتسميع والتحيد في الرفع من الركوع والتسبيح في الركوع والسجود مرة مرة وسؤال المغفرة بين السجدين مرة والتشهد الاول والجلوس له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم الثانية في رواية، من ترك منها شيئاً عمداً بطلت صلاته ومن ترك سهواً سجد للسهو (وعنه) ان هذه سنن لا تبطل الصلاة بتركها (وسنن الافعال) اثنا عشر الاستفتاح والتموذ وقراءة

في الفرض لقادر وهو قدر التحريم لان المسبوق يدرك به فرض القيام وقال أبو المعالي وغيره وحده ما لم يصر راکماً ويستتق منه العريان والخائف والمدواة وقصر سقف لماجز عن الخروج ومأموم خائف امام الحي المجز عنه بشرطه فان قام على رجل لم يجزئه ذكره في المذهب وظاهر كلامهم يخالفه وتقل خطاب بن بشر لا ادري

(٤٧) قوله ولركعة: اجاباً لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا

وحديث المسي في صلاته وفيه: ثم اركع حتى تطمئن راکماً: رواه الجماعة

(٤٨) قوله والجلوس بين السجدين: لما روت عائشة قالت كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي قاعداً رواه مسلم

(٤٩) قوله والطائفة في هذه الافعال: لما روى أبو هريرة أن رجلاً دخل المسجد

فصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه ثم قال ارجع فصل فانك

لم تصل فعل ذلك ثلاثة ثم قال والذي بئسك بالحق ما أحسن غيره فعلني فقال: اذا

قمت الى صلاة فكبر ثم قرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راکماً

ثم ارفع حتى تتمن قمت ثم سجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تضمئن جالساً

ثم افعل ذلك في صلاتك كلها: رواه الجماعة ولمسلم: اذا قمت الى الصلاة فابغ الوضوء

ثم استقبل القبلة فكبر: فدل على أن الآية في الحديث لا تقط بحال فانها لو سقطت

لسقطت عن الاعرابي جهله بها

بسم الله الرحمن الرحيم وقول آمين وقراءة السورة والجهر والاختفات وقول  
ملء السماء بعد التحميد وما زاد على التسبيحة لواحدة في الركوع والسجود  
وعلى المرة في سؤل المفرة والتسوذ في التشهد الاخير والقنوت في الوتر  
فهذه سنن لا تبطل الصلاة بتركها ولا يجب السجود لها وهل يشرع؟ على  
روايتين (٥٠) وما سوى هذا من سنن الانفال لا تبطل الصلاة بتركه ولا  
يشرع السجود له

### باب سجد السهو (١)

ولا يشرع في العمد (٢) ويشرع للسهو (٣) في زيادة ونقص وشك للنافلة  
والفرض (٤) فاما الزيادة فتنى زاد فصلا من جنس الصلاة قياما أو قعودا أو

(٥٠) قوله على روايتين : وذكر ابو الخطاب وجماعة لروايتين فيها فاذا قلنا  
لا يسجد وسجد فيها لم تبطل الصلاة نص عليه

(١) باب سجود السهو قال الامام أحمد يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة  
أشياء سلم من اثنين فسجد سلم من ثلاث فسجد وفي زيادة والنقصان قام من  
اثنين ولم يشهد

(٢) قوله ولا يشرع في العمد: وهو مذهب أبي حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم: اذا  
سها أحدكم فليسجد : فعلق السجود على السهو ولانه شرع جبرانا والعمد لا يمتد  
ولا يجبر خلل صلاته بسجوده بخلاف الساهي ولذلك أضيف السجود الى السهو وقال  
الشافعي يسجد لترك القنوت والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه لان  
ما تلقى الجبر بهوه تعلق بعمده كجبران الحج وهو يعطل بزيادة ركن

(٣) قوله ويشرع للسهو في زيادة ونقص وشك: لان الشرع انما ورد به كذا  
فدل على أن حديث النفس لا يشرع له سجود ادم الاحتراز منه وهو معفو عنه

(٤) قوله للنافلة والفرض: يستثنى منه صلاة الخنائة لانه لا يسجد في سبيلها في جبرها  
أولى وسجدة لاوة لانه لو شرع كان الجبر زائداً على الاصل أو شكر أو نظر الى  
شيء يلهي عنه يسجد في ذلك كما ذكره ابن تيمية قال ابن حمدان استحبنا ولا



ركوعاً أو سجوداً عمداً بطلت الصلاة وإن كان سهواً سجد له (٥) وإن زاد  
ركعة فلم يعلم حتى فرغ منها سجد لها (٦) وإن علم فيها جلس في الحال (٧) فتشهد إن  
لم يكن تشهد وسجد وسلم وإن سبغ به اثنان لزمه الرجوع (٨) فإن لم يرجع

يسجد لسهو في سجدي سهو وهو إجماع حكاة اسحق لأنه يفضي إلى التسلسل  
وكثرة سهو حتى يصير كوسواس

(٥) قوله وإن كان سهواً سجد له: قليلاً كان أو كثيراً لقوله صلى الله عليه وسلم في  
حديث ابن مسعود: فإذا زاد الرجل أو نقص في صلاته فليسجد سجدتين: رواه مسلم  
ولأن الزيادة سهو قد دخل في قول الصحابي سهاً رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فسجد لكن متى ذكر عاد إلى ترتيب الصلاة بشير تكبير قال جماعة إن زاد عقيب ركعة  
جلوساً يسيراً زاد جمع بقدر جلسة الاستراحة فهل يسجد لسهو ويبطل عمده فيه وجهان  
(٦) قوله سجد لها: لحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا فلما أتفعل قالوا إنك  
صليت خمسا فأنقزل ثم سجد سجدتين متفق عليه

(٧) قوله وإن علم فيها جلس في الحال الخ أي من غير تكبير لقوله عليه السلام: إذا نسي  
أحدكم فليسجد سجدة أسهو: رواه مسلم. قوله: من زاد أو نقص فليسجد سجدتين:  
وظاهر كلامه أنه إذا كان قد تشهد فانه يسجد ويسلم فإن كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى عليه ثم سجد لسهو ثم سلم

(٨) قوله وإن سبغ به اثنان لزمه الرجوع: وظاهره سواء سبغاه إلى زيادة أو نقصان  
وسواء قد روي بنية ظنه أم لا وسواء غاب على ظنه صوابهما أم خطأهما نص عليه  
وعنه يستحب ذكره. فمضي عليها يعمل يقينه أو التحري لأنه لا يرجع وظاهره أنه  
لا يرجع إلى ثمة لأنه عليه السلام يرجع إلى قول ذي اليمين وظاهره أنه يرجع إليهما  
ولو يقن صواب نفسه وهو فوق أبي خطاب وذكره الحلواني رواية ولم يذهب أنه  
لا يلزمه الرجوع بهما: لأنه لو كان قومه مع أبيه واليمين مقدم عليه وإذا احتاف  
إجماعة عليه سقط قومه ويعدل بعينه منه وفي وجه أنه يرجع إلى من واقعته وقال  
ابن حامد يرجع إلى قول من ثبت خطأ

بطلت صلاته وصلاة من اتبعه عالموا إن فارقته (٩) أو كان جاهلاً لم تبطل (١٠) والعمل المستكثر في العادة من غير جنس الصلاة يبطلها عمدته وسهوه ولا تبطل باليسير ولا يشرع له سجود. وإن أكل أو شرب عمداً بطلت صلاته (١١) قل أو أكثر وإن كان سهواً لم تبطل إذا كان يسيراً (١٢) وإن أتى بقول مشروع في غير موضعه كالقراءة في السجود والقعود والتشهد في القيام وقراءة السورة في الآخرين لم تبطل الصلاة به (١٣) ولا يجب السجود لسهوه وهل يشرع ؟ على

(٩) قوله وإن فارقته: أي وسلم تحت صلاته في أصح الروايات أشبهه من فارق إمامه إذا سبقه الحدث وعنه ينتظره ليسلم معه وجوبا وعنه استحبابا وعنه نجب متابته فيها وعنه بخير للمأموم في انتظاره أو اتباعه وعنه تبطل في الكل ومعنى الإبطال أنها تخرج أن تكون فرضاً بل يسلم عقب الرابطة وتكون لهم تقسلاً ذكره في الفصول من الاحتجاب (١٠) قوله لم تبطل: لأن الصحابة تابوا التي صلى الله عليه وسلم في الخامسة في حديث

ابن مسعود ولم تبطل صلاتهم وتابوا يومه أيضاً في حديث ذي الدين ولم يأمرهم بالإعادة (١١) قوله وإن أكل أو شرب عمداً بطلت صلاته: لأنه عمل من غير جنس الصلاة فاستوى كثيره وقليله كالجماع وظاهره لافرق بين الفرض والتعل وهو أجمع من يحفظ عنه في الفرض لأنها ينافيان الصلاة إلا ما حكاها في الرعاية قولاً أنها لا تبطل بيسير شرب لكنه غير معروف وكذا النفل قدمه جماعة وبه قال أكثرهم لأن ما يبطل الفرض يبطل النفل كسائر البطلات وعنه لا إذا كان يسيراً كثيراً وعنه لا تبطل بالشراب فقط لما روي أن ابن الزبير وسعيد بن جبيرة شربا في اتضع قول الحلال سهل أبو عبد الله في ذلك (١٢) قوله وإن كان سهواً لم تبطل إذا كان يسيراً: لأن تركهما عمداً الصوم وركنه الأصلي فإذا لم يؤثر فيه حالة السهو فالصلاة أولى قال في الكافي فملى هذا يسجد لأنه يبطل الصلاة لعمده وعفي عن سهوه فيسجد له كجنس الصلاة وعنه تبطل به وهو قول الأوزاعي لأنه من غير جنس الصلاة فاستوى عمدته وسهوه كالكثير وظاهره أنها تبطل به إذا كان كثيراً بخير خلاف قوله في الشرح لأن غيرهما يبطلها إذا كثر فمأثرت الأولى (١٣) وقيل تبطل به ذكره ابن الجوزي في سبوكه وقاله ابن حامد وأبو الفرج في قراءته را كما أو ساجداً

روايتين (١٤) فإن سلم قبل اتعام صلاته عمداً أبطلها وإن كان سهواً (١٥) ثم ذكر قريباً أتمها وسجد فإن طل لمصل أو تكلم لغير مصلحة الصلاة بطلت وإن تكلم لمصلحتها ففيها ثلاث روايات (١٦) أحدها من تبطل والثانية

(١٤) قوله وهل يشرع نبي روايتين : أحدها يشرع صححه في الوسيلة والرعاية والفروع، نسره جماعة فقل هذا هو مستحب وجزم به في الوحي لمومه قوله عليه السلام إذا دعي أحدكم فليسجد سجدتين : والثانية لا يشرع لأنها لا تبطل بعصده فلم يشرع سجود السهو أكثر من سجدتين

(١٥) قوله وإن كان سهواً ثم ذكر قريباً أتمها وسجد : لما روى ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة في المسجد قائماً عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرايا من أبواب المسجد فقاموا قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليمين فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة فقال : لم أنس ولم تقصر : فقال : أنا يقول ذو اليمين : فقالوا نعم فنقدم صلى متركة ثم سلم ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فربما سألوهم سلم فيقبل بنيت أن عمران بن حصين قال ثم سلم متفق عليه

١٦ قوله وإن تكلم لمصلحتها ففيه ثلاث روايات : أحدها من تبطل مطلقاً اختارها - وسأله وهي اختيار أكثر الأصحاب ومذهب أصحاب الرأي لمومه أحاديث النبي عن كلاء في صلاة والثانية لا تبطل مطلقاً نص عليه في رواية جماعة وذكر المؤلف أنه لا يشرع في شرح وهو مذهب مالك والشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد متركة ثم سلم ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فربما سألوهم سلم فيقبل بنيت أن عمران بن حصين قال ثم سلم متفق عليه

١٦ قوله وإن تكلم لمصلحتها ففيه ثلاث روايات : أحدها من تبطل مطلقاً اختارها - وسأله وهي اختيار أكثر الأصحاب ومذهب أصحاب الرأي لمومه أحاديث النبي عن كلاء في صلاة والثانية لا تبطل مطلقاً نص عليه في رواية جماعة وذكر المؤلف أنه لا يشرع في شرح وهو مذهب مالك والشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد متركة ثم سلم ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فربما سألوهم سلم فيقبل بنيت أن عمران بن حصين قال ثم سلم متفق عليه

١٦ قوله وإن تكلم لمصلحتها ففيه ثلاث روايات : أحدها من تبطل مطلقاً اختارها - وسأله وهي اختيار أكثر الأصحاب ومذهب أصحاب الرأي لمومه أحاديث النبي عن كلاء في صلاة والثانية لا تبطل مطلقاً نص عليه في رواية جماعة وذكر المؤلف أنه لا يشرع في شرح وهو مذهب مالك والشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد متركة ثم سلم ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فربما سألوهم سلم فيقبل بنيت أن عمران بن حصين قال ثم سلم متفق عليه

لا تبطل والثالثة تبطل صلاة المأموم دون الامام (١٧) اختارها الخراقي وان  
تكلم في صلب الصلاة بطلت (وعنه) لا تبطل اذا كان جاهلاً أو ساهياً (١٨)  
ويسجد له . وان قمقه (١٩) أو فسخ أو اتحب فبان حرقان فهو

أبطل لان الاخبار للامة من الكلام طامة تركت في اليسير فبقي ماعدا على مقتضى  
العموم وقيل لا تبطل وهو ظاهر كلامه واختاره القاضي في الجامع الكبير لان ماعني  
عنه بالنسيان استوى قبله وكثيره كالأكل في الصوم  
(١٧) قوله تبطل صلاة المأموم أي لأنه لا يمكنه التأني بالخلفتين فانهما أجازا بني  
وإجابة واجبة وقوله دون الامام لان له أسوة بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان إماما وتكلم  
ونفي على صلاته فعلها التفرد كالمأموم

(١٨) قوله وعنه لا تبطل اذا كان جاهلا أو ساهيا: وهو مذهب الشافعي في الجاهل ومذهب مالك والشافعي في التامى لحديث معوية بن الحكمه روى مسلم وذهب أبو حنيفة واتبعي أنها تبطل اذا كان ناسيا لعموم أحاديث التلع من الكلام فان تكلم مغلوبا على الكلام فخرجت الحروف بغير اختياره كما هو عليه مالك أو عاص أو شوبق بن حرون أو سبق لسانه حال قراءته إلى كلمة أخرى غير القرآن لم تصل نص عليه وإن ده فتكلم فقد توقف أحد عن الجواب والاولى أنها لا تبطل لرفع القلم عنه وإن أكره على الكلام فصحح في المتن الإبطال به كما لو أكره على زيادة ركن أو ركنين وذكر في التلخيص أنه كالناسي لقوله عليه السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (١٩) قوله وإن قهقهه إلى آخره صحح في المتن أنها تصل بالقهقهة ولو بين حرفين وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي قال ابن المنذر أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة وأما التبس فلا يفسدها وأما التفتح فهو كالسكلام اذا بان حرفا صححه المؤلف هنا روي عن ابن عباس قال من نفخ في صلاته فقد تكلم روى سعيد وعنه أبي هريرة نحوه قال ابن المنذر لا يثبت عنهما وعنه تصل مصافقا وعنه عكسا وروي عن ابن مسعود واسد عن ابن مسعود وسحق واخني قال أبو حنيفة إن - مع - هو بمنزلة السكلام ولا يلا بصرو لا يلا ذلك لا يصل ما روى عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في صلاة الكسوف روى أحمد وروى داود بن داود حسن والبحاري تعلقا

كالكلام (٢٠) الا ما كان من خشية الله تعالى قال أصحابنا في النعمة مثل ذلك وقد روي عن أبي عبد الله رحمه الله انه كان يتنحج في صلاته ولا يراها مبطل للصلاة (٢١)

### ﴿ فصل ﴾

واما النقص فتى ترك ترك ركننا (٢٢) فذكره بعد شروع في قراءة ركة أخرى بطلت التي تركه منها فان ذكره قبل ذلك (٢٣) عاد فأتى به وبما بعده فان لم يعد بطلت صلاته وإن علم بعد السلام فهو كترك ركة كاملة (٢٤)

(٢٠) قوله فهو كالكلام : أي يطل ان كان عمدا وان كان سهواً أو جاهلاً

خرج على الروايتين

(٢١) قوله ولا يراها مبطل : اختارها المؤلف لحديث علي رضي الله عنه

(٢٢) قوله فتى ترك ركننا الى آخره هذا المذهب نص عليه وحزم به الاصحاب لانه ترك ركنها ولم يمكنه استدراكه لتلبسه بالركعة التي بعدها فالت ركة وصارت التي شرع فيها عوضاً عنها ولا يبعد الاستفتاح نص عليه في رواية الأثرم فان رجع عمداً مع علمه بطلت صلاته نص عليه لتركه الواجب عمداً وظاهره انه لا يطل ما مضى من الركعات قبل التزويك وكنها

(٢٣) قوله فان ذكره قبل ذلك : أي قبل القراءة عاذراً ومأخذاً فأتى به وبما بعده نص عليه ليكون اتقيا غير مقصود في نفسه لانه يلزم منه قدر انقراء الواجبة وهي المقصودة ولانه أيضاً ذكره في موضعه كما لو ترك سجدة من الركعة الأخيرة فذكرها قبل السلام فانه يأتي بها في الحال فان لم يعد مع علمه بطلت صلاته وان كان سهواً أو جهلاً لم يطل لانه فعل غير متعمداً شبه ما لمضى قبل ذكر المتروك وبطلت تلك الركعة (٢٤) قوله وإن علم بعد السلام فهو كترك ركة كاملة : لان الركعة التي أتى بترك ركنها

غير متعمد سب فوجودها كعدمها فاذا سلم قبل ذكرها فقد سلم من تمامها فاذا طال انفصل أو أحدث بصلت افوت المولاة كما لو ذكره في يوم آخر وان لم يطل بل كان عن قرب عرفاً لم يطل وأتى ركعة

وان نسي أربع سجعات من أربع ركعات وذكر في التشهد (٢٥)  
 سجد سجدة فصحت ركعته ويأتي ثلاث وعنه تبطل صلاته وان نسي  
 التشهد الاول ونهض (٢٦) لزمه الرجوع ما لم ينتصب قائماً فان استم  
 قائماً لم يرجع وان رجع جاز (٢٧) وان شرع في القراءة لم يجز له الرجوع  
 (٢٨) وعليه السجود لذلك كله .

### ﴿ فصل ﴾

واما الشك فمن شك في عدد الركعات بنى على اليقين (٢٩) (وعنه)

(٢٥) قوله ذكر قل التشهد الخ لم يذكر حق سلم بطلت صلاته نص عليه لان  
 لركعة لاخيرة بطلت سلامه فيها وفي وجهه كما ولم يسلم . وقوله ويأتي ثلاث هو قول مالك  
 والليث وقال واصحاب رأي يسجد في الحال اربع سجعات وهذا فاسد . وقوله وعنه  
 تبطل صلاته وهو قول اسحق

(٢٦) قوله وان نسي التشهد الاول ونهض الى آخره فان ذكره قبل أن يستدل فقام  
 لزمه الرجوع للتشهد وبه قال عقمه والصحاح وقادة ولاوزعي والشافعي وابن المنذر  
 لما روى أبو داود وابن ماجه عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً : اذا قام أحدكم في ركعتين  
 فلم يستم قائماً فجلس فذا استم قائماً فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو : وظاهره  
 انها تبطل صلاة لمام ذارح بعد شروعه فيها الا أن يكون جامعاً أو ناسياً وكذا  
 حال المأموم ان تبعه وان سبجوا به قبل أن يستدل فلم يرجع تشهدوا لانفسهم وتبعوه  
 وقيل بل يفارقونه وتجون صلاتهم

(٢٧) قوله وان رجع جاز : وعنه يمضي وجوبا

(٢٨) قوله لم يجز له الركوع : روي عن عمرو وسعد بن مسعود والمغيرة بن شعبة  
 والعمان بن بشير وابن الزبير غيرهم قل الحسن يرجع ما لم يرجع والصحيح الاول

(٢٩) قوله فمن شك في عدد ركعات بنى على اليقين : لحديث أبي سعيد مرفوعاً اذا  
 شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثة أم اربعاً فصرح الشك وليبن على ما يتيقن  
 ثم يسجد - سجدين قبل أن يسلم فإن كان صلى حمداً شفع له صلاته وان كان صلى

یئنی علی غالب ظنه وظاهر المذهب ان المفرد یئنی علی الیقین والامام یئنی علی غالب ظنه فان استویا عنده بنی علی الیقین ومن شك فی ترك ركن فهو كتركه وان شك فی ترك واجب (٣٠) فهل یلزمه السجود علی وجهین وان شك فی زیادة لم یسجد (٣١) ولیس علی المأموم سجود سهو (٣٢) إلا ان یسهو امامه فیسجد معه (٣٣) فان لم یسجد الامام فهل یسجد المأموم (٣٤) علی روایتین

تمام الاربع كانتا ترغیا للشیعان، رواء مسلم وعنه یئنی علی غالب ظنه روي عن علي وابن مسعود وبه قال النخعي واصحاب الرأي لحديث ابن مسعود مرفوعا: إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسجد سجدة تير: متفق عليه والبخاري بعد التسليم وظاهر المذهب أن المفرد یئنی علی الیقین والامام علی غالب ظنه لحديث ابن مسعود جمعا بین الاحادیث وهذه المشهورة عن أحمد احتارها الحنفي (٣٠) قوله وان شك فی ترك واجب الى آخره احدهما لا سجود عليه قال ابن حامد لان الاصل عدم وجوبه فلا یجب بالشك والثاني یلزمه السجود صححه فی الشرح لان الاصل عدمه

(٣١) لان الاصل عدمها وعنه یسجد احتارها القاضي

(٣٢) قوله ولیس علی المأموم سجود سهو: بی قول عامة العلماء لحديث یس علی من خلف الامام سهو فان سها الامام فلیا وعلى من خلفه رواء الدارقطني وظاهره ولو اتى بما ذكره بعد السلام لکن ان سها فسلم معه أو سها معه او قیما تفرد به سجد وكذا ان سها بعد مفارقة امامه رواية واحدة

(٣٣) قوله لان یسهو امامه فیسجد معه حکاه اسحق وابن المنذر اجماعا لمعوم قوله واذا سجدوا سجدا وظاهره انه یسجد مسبق مع امامه ان سها امامه قیما أدركه فيه وكذا فیما یم یدركه واذا تبع المسبق امامه ثم قضی هل یمید السجود فيه روایتان وذ قه مسبق لقضاء منافاته فسجد امامه بعد السلام وقتنا نجب علیه متابعة امامه فهو كذا عن شهر الاول

(٣٤) قوله فان لم یسجد الامام فهل یسجد المأموم: أي غیر المسوق فيه روایتان لاحداها نعم وهو مذهب مالك واللیث وشافعي وثانية لا وهو قول أبي حنيفة

## ﴿ فصل ﴾

وسجود السهو لما يبطل عمده الصلاة واجب (٣٥) ومحل قبل السلام  
 الا في السلام (٣٦) قبل اتمام صلاته وفيما اذاني الامام على غالب ظنه (وعنه) ان  
 الجميع قبل السلام (٣٧) (وعنه) ما كان من زيادة فهو بعد السلام وما كان من  
 نقص كان قبله وان نسيه قبل السلام قضاء ما لم يطل الفصل أو يخرج من  
 المسجد (٣٨) (وعنه) انه يسجد وان بعد ويكفيه الجميع السهو وسجدتان الا ان

(٢٥) قوله وسجود السهو لما يبطل عمده الصلاة واجب: لان النبي صلى الله عليه وسلم امر  
 به في حديث ابن مسعود وأبي سعيد وفعله قال الشافعي: يجب الرأي لا يجب لقوله كانت  
 الركعة والسجدتان نافذة والجواب ان قوله نافذة يعني ان له ثوابا فيها كما سميت الركعة أيضا  
 نافذة وهي واجبة على الشاك ذكر خلاف فاما المتشروع لما لا يبطل عمده الصلاة فغير واجب  
 (٣٦) قوله ومحل قبل السلام: الا في السلام: قبل اتمام صلاته وفيما اذاني الامام على غالب  
 ظنه فالاول لحديث ذي الديدن وعمران بن حصين والثاني لحديث ابن مسعود قال أحمد أنا  
 أقول كل سهو جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد به بعد السلام فانه يسجد فيه بعد  
 السلام وسائر السهو يسجد فيه قبل السلام وبه قال سلمان بن داود وابن المنذر وظاهره  
 لا فرق بين ان يسلم عن نقص ركعة أو أقل وقاب في الخلاف والمحرر وغيرهما عن نقص  
 ركعة والاقبله نص عليه

(٣٧) قوله قبل السلام: ويروى عن أبي هريرة وزهري والقيث والاوزاعي وهو  
 مذهب الشافعي وقوله ما كان من زيادة الخ وهو قول مالك وأبي ثور

(٣٨) قوله وان نسيه قبل السلام قضاء ما لم يطل الفصل أو يخرج من المسجد: لما  
 روى مسلم عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام وانكلام ولانه لتكميل  
 الصلاة فلا يأتي به بعد طول الفصل كركن من أركانها لان المسجد محل الصلاة فاعتبرت  
 فيه المدة كخيار المجلس وظاهره انه اذا طال أو خرج أو أحدث لم يسجد ومحت وانه يأتي  
 به ولو تكلم صرح به في المحرر والخبر وقيل يسجد لان خرج من المسجد ما لم يطل  
 الفصل صححه ابن تيميم وهو ظاهر الوجيز لانه عليه السلام رجع الى المسجد بعد  
 خروجه منه لاتمام الصلاة فالسجود أولى (تنبيه) اذا ذكره وهو في صلاة أخرى يسجد



يختلف محهم اقيه وحران (٣٩) أحدهما يجزئه سجدة (٤٠) والآ خر يسجد لكل سهو سجدين ومتى سجد بعد السلام جلس فتشهد ثم سلم (٤١) ومن ترك السجود الواجب قبل السلام عمدا بطلت الصلاة وان ترك الشروع بعد السلام لم تبطل

إذا سم ولا يجب بترك سجود السهو ساهيا سجود آخر ولا تبطل به لانه جار للعبادة كجبرائيل الحج (قال مصححه) وكتب في هامش الاصل أيضا عند قوله : ما لم يطل الفصل : وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي واوثور . وعند قوله : أو يخرج من المسجد : وان تكلم وذكر القاضي انه يسجد ما لم يطل الفصل وان خرج لحديث عمران (٣٩) قوله لا يختلف محاهما فقيه وحران : أحدهما يكفيه سجدة لمن صلى عليه ونصره للمؤانف وهو قول الاثر لانه عليه السلام سها فسلم وتكلم بعد سلامه وسجد لما سجود واحدا ولاه شرع لا حبر فكفى فيه سجود واحد كما لو كان من جنس واحد والثاني يتعد اسموه حديث ثوبان : كل سهو سجدة بعد السلام : ولان كل سهو يقتضي سجود وإنما يتدخل بالجلس الواحد وجوبه بأن السهو اسم جنس فيكون التقدير لكل صلاة فيها سهو سجدة تدل عليه قوله : بعد اسلام : ولا يلزمه بعد السلام سجودان والجناس ما كان قبل السلام وبعده وقيل ما كان من زيادة وقص واذ قيل بالتدخل سجدة قبل السلام لانه الاصل وقيل بعده وقيل احكم السابق ولو فرق امامه لعذر وقد سها الامام سها لما موم فيها انمرد به فالتصوص عنهما جنس واحد ويكفيه في الاصح سجود ليهوبن أحدهما جماعة ولا آخر منفردا

(٤٠) قوله يجزئه سجدة : وهو قول الثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أهل العلم . وقوله الآخر الخ ، وقول الاوزاعي وعبد العزيز بن ابي سلمة (٤١) قوله ومتى سجد بعد السلام جلس فتشهد ثم سلم : وبه قال ابن مسعود وقاتدة والنخعي والحكم والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي لما روى عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن

## ﴿باب صلاة التطوع﴾

وهي أفضل تطوع البدن (١) وآ كدها صلاة الكسوف والاستسقاء  
(٢) ثم الوتر وليس بواجب (٣) ووقته ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر (٤)

(١) قوله وهي أفضل تطوع البدن: لما روى سالم بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعا :  
استقيموا ولا تنحسوا واعلموا ان خير أعمالكم الصلاة: رواه ابن ماجه واسناده ثبات قال  
أحمد سالم لم يلق ثوبان بينهما معدان ابن أبي طايحة وليست هذه الأحاديث صحاحا ورواه  
البيهقي في سننه وابن حبان في صحيحه ومالك في موطائه بإسناد وله طرق فيها ضعف  
(٢) قوله آ كدها صلاة الكسوف والاستسقاء : لانه تشرع لها الجماعة مطلقا أشبهها  
المرافض، ظاهره ان صلاة الكسوف آ كد من صلاة الاستسقاء لانه عليه السلام لم  
يتركها عند وجود سببها بخلاف الاستسقاء فانه كان يستأقي تارة ويترك أخرى

(٣) قوله وليس بواجب: نص عليه وهو الصحيح من المذهب وبه قال مالك والشافعي  
لقوله عليه السلام للاعرابي حين سأله عما فرض الله عليه من الصلاة قال «خمس صلوات»  
قال هل علي غيرها قال لا إلا أن تسوع: متفق عليه وعنه هو واجب احتاره أبو بكر  
وهو مذهب أبي حنيفة لقوله عليه السلام الوتر حق الحديث رواه أبو داود وقوله عليه  
السلام من لم يوتر فليس منا رواه أحمد وأبو داود وفيه ضعف

(٤) قوله ووقته ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر: لقوله عليه السلام «قد أمدكم الله  
بصلاة هي خير لكم من حمر النعم» وهي الوتر فيما بين العشاء الى طلوع الفجر، رواه أحمد  
 وغيره وفيه ضعف وعن معاذ معناه مرفوعا رواه أحمد من رواية عبيد الله بن زحر  
وهو ضعيف وقال انني صلى الله عليه وسلم: أوتروا قبل ان تصبحوا: رواه مسلم وعنه  
الى صلاة المغرب جزم به في الكافي لحديث أبي نصر مرفوعا «ان الله زادكم صلاة فصلوها  
ما بين العشاء الى صلاة الصبح» رواه أحمد من رواية ابن أبي عمير ومحمّد بن علي حذوف  
المضاف بدليل الرواية الاولى ويدخل في كلامه ما لو جمع العشاء جمع تقديم وظاهره انه  
اذا أوتر قبل العشاء انه لا يصح وبه قال مالك والشافعي ويعقوب ومحمد وقال أبو حنيفة  
والثوري ان صلاة قبل العشاء ناسيا لم يعمده والاوّل أولى لما ذكرنا من الحديثين وانه  
اذا أخره حتى يطلع الفجر يكون قضاء ومحمّد في المغني وذكر في التمرح احتمالاته  
يكون أداء الحديث أبي نصر

وأقله ركعة (٥) وأكثره إحدى عشرة (٦) ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر ركعة  
وان أوتر بتسع سرده ثمانية وأربعين تشهد ولم يسلم صلى التاسعة وتشهد وسلم  
وكذلك السبع، إلأ. ترخص لم يجلس إلأى آخرهن وأدنى الكمال ثلاث  
ركعات بتسليمتين يقرأ في الأولى سبع وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة  
قل هو الله أحد ويقت فيه بعد الركوع فيقول اللهم أنا نستعينك ونستهديك  
ونستغفرك وتوب اليك ونؤمن بك وتوكل عليك ونثني عليك الخير كله  
ونشكرك ولا نكبرك اللهم لك نعبد ولك ذلبي. نسجد واليك نسعى ونحمده (٧)  
نرجو رحمتك ونخشى عذابك نعوذ بك لجذ بالكفار ملحق اللهم اهدنا فيمن  
هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا  
برحمتك شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت

(٥) قوله: والله ركعة لحديث أبي أيوب مرفوعا: من أحب أن يوتر ركعة فليقل:

(٦) قوله: وأكثره إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة: لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم: صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيته الصبح فأوتر بواحدة: متفق عليه وعن  
عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيأبى أن يفرغ العشاء إلى الفجر إحدى عشرة  
ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة رواه مسلم وظاهره انه لا يكره فعله واحدة وان لم  
يتقدمها صلاة وعنه يركع ركعتين ثم يوتر قال احمد الاحاديث التي جاءت عنه عليه السلام  
انه أوتر بركعة كان قبلها صلاة مقدمة وقيل أكثر ثلاث عشرة لما روى أحمد عن أم سلمة  
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة فلما كبر وضف أوتر بسبع ويحتمل  
انهما الركعتان اللتان كان يصليهما بعد الفجر جالسا بعد الوتر أو ركعتا الفجر وفيه بعد واستحب  
أحمد أن تكون ركعة عقيب الشفع ولا يؤخرها عنه وليس كالمغرب حتما ولا انه  
ركعة قبله شفع لاحد له اهـ

(٧) قوله نحمد (بكسر الهمزة) أي بادر وقوله ان عذابك الجد يعني الحق وقوله ملحق

(كسر الهمزة) أي لاحق اهـ

ولا يمين من عادت تباركت ربنا وتعاليت اللهم انما وذبرضائك من سخطك  
وبغفوك من عقوبتك وبك منك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على  
نفسك. وهل يمسح وجهه يديه على روايتين ولا يفتت في غير الوتر الا ان  
ينزل بالمسلمين نازلة فلا امام خاصة القنوت في صلاة الفجر ثم السنن الاربعة  
وهي عشر ركعات ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب  
وركعتان بعد المشاء وركعتان قبل الفجر وهما آكدها قال أبو الخطاب  
وأربع قبل العصر ومن فاته شيء من هذه السنن سن له قضاؤه ثم التراويح  
وهي عشرون ركعة يقوم بها في رمضان في جماعة ويوتر بعدها في الجماعة  
فان كان له تهجد جعل الوتر بعده فان أحب متابعة الامام فاوتر معه قام  
اذا سلم الامام فشفهها باخرى ويكره التطوع بين التراويح وفي التعقيب  
روايتان وهو ان يتطوع بعد التراويح والوتر في جماعة وصلاة الليل أفضل من  
صلاة النهار وأفضلها وسط الليل والنصف الاخير أفضل من الاول وصلاة الليل  
مثنى مثنى وان تطوع في النهار بأربع فلا بأس ولا فصل مثنى وصلاة القاعد  
على النصف من صلاة القائم (٨) ويكون في حال القيام متربعا (٩) يأدني صلاة  
الصحى ركعتن (١٠)

(٨) قوله وصلاة القاعد على النصف من صلاة القائم: قوله عليه السلام في حديث عمر  
«من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم» رواه أحمد والبخاري  
وفي المستوعب الا لترتيب رواه أحمد عن عائشة مرفوعا بهذه الزيادة ومرادهم مع القدرة  
قاما مع العجز فهما سوا»

(٩) قوله ويستحب أن يكون في حال القيام متربعا: روي عن بن عمر وأنس عن عائشة  
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي تربعا رواه البخاري. فداقني عنه يترش. فله زفر  
(١٠) قوله وأدني صلاة الصحى ركعتن لما روى أبو هريرة قال اوصاني خليلي صلى الله عليه  
وسلم بثلاث بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الصبحى وأوتر قبل أن نام متفق عليه وفي

وأكثرها ثمان (١١) ووقتها اذا علت الشمس (١٢) وهل يصح التطوع ركعة؟  
على روايتين (١٣)

### ﴿فصل﴾

#### وسجود التلاوة صلاة (١٤)

لفظ لأحمد ومسلم وركعتي الضحى كل يوم. ويكره مداومتها بل تفعل غباص عليه لقول عائشة ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قط متفق عليه وقال الاجري وابن عقيل وابو الخطاب يستحب مداومتها وقوله موسى بن هارون للخبر الباقي واختاره الشيخ تقي الدين لم يقم في ليلة

(١١) قوله وأكثرها ثمان ثلما روت أم هاني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ثمان ركعات ضحى متفق عليه واختار في الهدى انها صلاة بسبب الفتح شكرا لله تعالى عليه وعنه أكثرها اثنتي عشرة ركعة وهي في النسخ احتمال لقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة نبي الله له قصر في الجنة من ذهب رواه ابن ماجه والترمذي وقال غريب

(١٢) قوله ووقتها اذا علت الشمس يعني ان وقتها من خروج وقت النهي الى ان تتعالى الشمس ولافضل فصلها عند اشتداد حرها لحديث زيد بن أرقم مرفوعا صلاة الاوابين حين ترأض انفصاله رواه أحمد ومسلم ويمتد وقتها الى قبيل الزوال

(١٣) وهل يصح التطوع ركعة على روايتين: احداها يصح وهو قول عمر ونصرها ابو الخطاب وابن الجوزي ولان الوتر مشروع وهو ركعة والثانية لاجزم بها في الوجيز وهي ظاهر الحرقى وقواها في الثنني لانه خلاف قوله على السلام صلاة الليل ثنني وثنني ولانه لا يجزي في الفرض كذا في النفل كالسجدة ولم يرد انه فعل في غير الوتر (وفي هامش آخر) قال ابن ابي شيبة ثنا كيع ثناء فيعن قانوس ابن ابي ظبيان عن ابيه ان عمر بن الخطاب مر في المسجد فركع ركعة فقيل له انما ركعت ركعة فقال انما هو تطوع وكرهت ان اتخذ طريقا

(١٤) قوله وسجود الاوة صلاة: يعني يشترط له ما يشترط لصلاة اتافقة من ستر المورة واستقبال القبلة ونية وإطهارة. من احدث في قول عامة أهل العلم لانه سجود لله تعالى يتصد به التقرب اليه له تحريم وتحليل فكان صلاة كسجود صلاة وقوله عليه السلام لا يقبل

وهو سنة (١٥) للقارىء والمستمع دون السامع ويعتبر أن يكون القارىء يصلح  
 اماماً له فان لم يسجد القارىء لم يسجد وهو أربع عشرة سجدة في الحج  
 منها اثنتان ويكبر اذا سجد واذا رفع ويجلس ويسلم ولا يشهد وان سجد  
 في الصلاة رفع يديه نص عليه وقال القاضي لا يرفعهما ولا يستحب للامام  
 السجود في صلاة لا يجهر فيها فان فعل فالأموم غير بين اتباعه وتركه ويستحب  
 سجود الشكر عند تجديد النعم واندفاع النقم ولا يسجد له في الصلاة

## ﴿ فصل ﴾

في أوقات النهي وهي خمسة بعد طلوع الفجر حتى تطلع الشمس (١٦)

الله صلاة بغير طهور ورواه مسلم ولأنه كسجود أشبه سجدتي السهو وقال الشافعي فيمن سمع  
 السجدة على غير وضوء يسجد حيث كان وجهه

(١٥) قوله وهو سنة: روي ذلك عن عمرو ابنه وبه قال الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة  
 بوجوده لقوله تعالى «واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون» ولا يذم الا على ترك الواجب ولنا  
 ما روي زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم والتجم فلم يسجد فيها منفق عليه  
 ورواه الدارقطني ولفظه فلم يسجد منا أحد وقال عمران الله لم يرض علينا السجود الا ان  
 نشاء رواه البخاري وعليهما يسجد في الاصح في طواف مع قصر فصل ويستحب محدث  
 ويسجد مع قصره ونا نسي سجدة لم يدها لأجله

(١٦) قوله بعد طلوع الفجر حتى تطلع الشمس: قال في الكافي هذا المشهور في المذهب ان  
 النهي متعلق بالوقت لا روى ابو داود عن يسار مولى ابن عمر قال رأيت ابن عمر رضي الله عنهما  
 وأنا أصلي بعد طلوع الفجر فقال يا يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا  
 ونحن نصلي هذه الصلاة فقال ليبلغ شاهدكم غائبكم لا تصلوا بعد الفجر الا سجدتين  
 والرواية الثانية ان النهي متعلق بفعل الصلاة وحجة هذا قول ما رواه أحمد والبخاري  
 لا صلاة بعد صلاتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب وفي حديث  
 عمرو ابن عبسة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صل صلاة الصبح ثم أقصر عن  
 الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع ولا يبي داود فصل ما نثت فان الصلاة مشهودة مكتوبة

وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعند طلوع الشمس حتى ترتفع قيدروح  
وعند قيامها حتى تزول واذا تضيفت للغروب حتى تغرب ويجوز قضاء  
القرائض فيها ويجوز صلاة الجنازة وركتا الطواف واعادة الجماعة اذا أقيمت  
وهو في المسجد بعد الفجر والعصر وهل يجوز في الثلاثة الباقية؟ على روايتين  
ولا يجوز التطوع بغيرها في شيء من هذه الاوقات الخمسة الا ماله سبب  
كتحية المسجد وموجود التلاوة وصلاة الكسوف وقضاء السنن الاربعة  
فلها على روايتين

### \*( باب صلاة الجماعة )\*

وهي واجبة للصلاة الخمس على الرجال لا شرط وله فعلها في بيته في أصح  
الروايتين (١) ويستحب لاهل الثغر الاجتماع في مسجد واحد والافضل لغيرهم  
الصلاة في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة الا بحضوره (٢) ثم ما كان أكثر جماعة (٣)

حتى يصلي الصبح قال المجد في المتن وهذه النصوص الصحيحة تدل على ان التهيؤ في  
الفجر لا يتعلق بطلوعه بل بالفعل كالعصر اهـ

(١) قوله وله فعلها في بيته في أصح الروايتين: نصه المؤلف لقوله عليه السلام «جعل لي  
الارض مسجدا وطهورا فأبما رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته» متفق عليه  
وفعلها في المسجد هو السنة والثانية يجب فعلها في المسجد لحديث «لا صلاة لجار المسجد  
الا في المسجد» وعن علي بن مثله وزاد: جار المسجد من أسمعه المتادي: رواه البيهقي بإسناد  
جيد وقيل لا تصح في غير مسجد مع القدرة عليه وهو بعيد وفي الحرر أن فعلها في  
المسجد فرض كفاية وعنه فرض عين لا رادة التحريق

(٢) قوله الا بحضوره: لانه يحصل به ثواب عمارة المسجد وتحصيل الجماعة

لمن يصلي فيه وذلك معدوم في حق غيره

٣. قوله ثم ما كان أكثر جماعة: لما روى أبي أن كعب مرفوعا صلاة الرجل مع الرجل

أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر

ثم في المسجد العتيق (٤) وهل الأولى قصد الأبعد أو الأقرب؟ على روايتين (٥) ولا يؤم في مسجد (٦) قبل امامه الراتب إلا بأذنه إلا أن يتأخر لمذر (٧) فإن لم يعلم عذره انتظر وروسل ما لم يخش خروج الوقت فإن صلى ثم أقيمت الصلاة وهو في المسجد استحبه له أعادتها (٨) إلا المغرب (وعنه) يميدها ويشفها

فهو احب الى الله رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان

(٤) قوله ثم في المسجد العتيق: يعني ان استويا يكون الأفضل فعلها في المسجد العتيق لان الطاعة فيه اسبق والمذهب انه يقدم على الأكثر جماعة قال في الشرح والاول أولى لما ذكرنا من الحديث

(٥) قوله وهل الأولى قصد الأبعد أو الأقرب على روايتين: أحدهما قصد الأبعد أفضل حزم به في الوجيز وقدمه في المحرر والفروع لما روى ابو موسى مرفوعا عاظم الناس اجراً في الصلاة ابداهم فاعدهم عتق، رواه مسلم والثانية قصد الأقرب لان له جوارا فكان احق بصلاته كما ان الجار احق بهديته. ويقدم الجماعة مطلقا على أول الوقت وهل فضيلة اول الوقت افضل ام انتظاره كثرة الجمع فيه وجهان

(٦) قوله ولا يؤم في مسجد الى آخره قال أحمد ليس لم ذلك وصرح في الكافي والمستوعب والمحرر والفروع انها تحرم لانه بمنزلة صاحب البيت وهو أحق بها لقوله عليه السلام ولا يؤمن الرجل الرجل في بيته إلا بأذنه: حيث قلنا بانها تحرم فظاهر انها لا تصح وفي اذعينة تصح مع الكراهة

(٧) قوله إلا ان يتأخر لمذر: لصلاة ابي بكر لما غاب النبي صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك عبد الرحمن بن عوف مرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم أحسنتم، رواه مسلم وقوله انتظر وروسل - وقيد في الفروع بما اذا كان قريبا وهو احسن - وقوله ما لم يخش خروج الوقت: اي او غلب على الظن عدم حضوره او غلب ولا يكرهه في الفروع (٨) قوله استحبه له أعادتها وبه قال ابو موسى والثوري والاوزاعي لحديث يزيد بن الاسود وهو عام إلا المغرب لان اتطوع لا يكون بركة وعنه يميدها صححها ابن عقيل وابن حمدان للمومنان حذيفة أعاد الظهر والعصر والمغرب وكان قد صلاه في جماعة رواه الأثرم



برابعة (٩) ولا تكرر إعادة الجماعة (١٠) في غير المساجد الثلاثة (١١) وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (١٢) وان أقيمت وهو في نافلة أتمها لا ان يخشى فوات الجماعة فيقطعها (وعنه) يتمها ومن كبر قبل سلام الامام فقد أدرك الجماعة (١٣) ومن أدرك الركوع أدرك الركعة (١٤) وأجزأته تكبيرة واحدة

(٩) قوله ويشفعها برابعة: يقرأ فيها بالحمد وسورة كالتطوع قلله ابو داود وان لم يشفعها صحت والاولى فرضه لمن عليه وروى عن علي وهو قول الثوري وابي حنيفة واسحاق والشافعي في الجديد

(١٠) قوله ولا يكرر إعادة الجماعة: يعني اذا صلى امام الحي ثم حضر جماعة أخرى استحب لهم ان يصلوا جماعة هذا قول ابن مسعود وذكره بعضهم رواية واحدة اسموم قوله (ص): تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة: وقوله: من يتصدق على هذا فيصلي معه: فقام رجل من القوم فصلى معه رواء أحمد وابو داود من حديث أبي سعيد واسناده جيد وحسنه الترمذي وقال انقاضي بكره وقيل لا يجوز والاول أولى (١١) قوله في غير المساجد الثلاثة: أي فانه يكره اعادتها فيها اثلا يتوالت الناس في حضور الجماعة مع الامام الراتب فيها قال في الشرح وظاهر خبر أبي سعيد انه لا يكره لان الظاهر ان ذلك كان في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولان المني يقتضيه لان حصول فضيلة الجماعة فيها كحصولها في غيرها

(١٢) قوله واذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة متفق عليه وكرهه سعيد بن جبير وابن سيرين وعروة والشافعي واسحق وقوله وان أقيمت في نافلة أتمها لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فان سلم عنها جاز (١٣) قوله فقد أدرك الجماعة: يعني انه يني عليها ولا يجدد احراما لانه أدرك حيزا من صلاة الامام أشبه ما لو أدرك ركعة وظاهر كلام ابن أبي موسى انه لا يكون مدركا لها الا بادراك ركعة معه وذكره الشيخ تقي الدين رواية واختارها لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة متفق عليه

(١٤) قوله ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة: لانهم يفتنه من الاركان غير القيام وهو يأتي به مع التكبيرة ثم يدرك مع الامام بقية الركعة وشرط حصولها اذا اجتمع مع

(١٥) والافضل اثنتان وما أدرك مع الامام فهو آخر صلاته وما يقضيه أولها

(١٦) يستفتح له ويمعوذ ويقرأ السورة ولا تجب القراءة على المأموم ويستحب

أن يقرأ في سكتات الامام (١٧) وما لا يجهر فيه أو لا يسمعه لبعده فان لم يسمعه

الامام فيه بحيث ينتهي الى قدر الاحزاء في الركوع وان لم يطمئن وقبل ان أدرك معه  
الطمأنينة وفي ذلك حين وجه بدرهما ولو شك في إدراكه راكعا لان الأصل بقا الركوع  
(١٥) قوله واجزأته تكبيرة واحدة وهي تكبيرة الاحرام وتسقط تكبيرة الركوع

روي عن زيد بن ثابت وابن عمر وسعيد المسيب وعطاء والحسن والثوري ومالك والشافعي  
وأصحاب الرأي لانه اجتمع واجبان من جنس واحد في محل فاجزأ الركن عن الواجب  
كطواف الزيارة وعنه يجب تكبيرة الركوع صححه ابن عقيل وابن الجوزي فان نواها  
بتكبيرة لم تتعد لانه شرك بين الواجب وغيره في اثنية وعنه على احتارم الشيخان ورجحه  
في الترح فان نوى تكبيرة الركوع لم يجزه لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها

(١٦) قوله وما أدرك مع الامام فهو آخر صلاته وما يقضيه أولها لما روى أحمد والنسائي

عن أبي هريرة مرفوعا: ما أدركته فصلوا وما فاتكم فاقضوا: والمقضي هو الفات فيكون

على صفته روي ذلك عن ابن عمر ومجاهد وابن سيرين ومالك والثوري وأبي حنيفة

وحكي عن الشافعي وإبي يوسف وعنه ما يدركه اول صلاته وما يقضيه آخرها وهو قول

ابن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز واسحق والشافعي ورواية عن مالك واختاره ابن

المنذر اقله صلى الله عليه وسلم: وما فاتكم فتموا: متفق عليه فعلى الاولى لو أدرك من

رباعية او مغرب ركعة تشهد عقيب قضاء ركعة كالرواية الثانية وذكر المؤلف إن تشهد

عقيب ركعة أو ركعتين جاز لان مسروقا وجند باذ كرا ذلك عند ابن مسعود فصول فعل

مسروق ولم ينكر فعل جند بولم يأمره بالاعادة وعلى الثانية لا يستفتح واما الاستعاذة

فان قلنا تسن في كل ركعة استعاذوا الا فلا والله السورة بعد الفاتحة فيقرأها على كل حال قال

المصنف لا عام خلافا بين الأئمة الاربعة في قراءة الفاتحة وسورة وهذا مما يقوي الرواية

الاولى وذكر في المبدع انه يستفتح ويستعيد ويقرأ السورة فيما يدركه فقط

(١٧) قوله ويستحب ان يقرأ في سكتات الامام الخ لان القراءة مشروعة

وإنما تركت لاجل التشويش وهو مفقود هنا

لطرش فلي وجهين وهل يستفتح ويستعيد فيما يجهر فيه الامام؟ على روايتين ومن ركع أو سجد (١٨) قبل امامه فعليه أن يرفع ليأتي به بعده فان لم يفعل عمدا بطلت صلاته عند أصحابنا الا القاضي فان ركع ورفع قبل ركوع امامه عمدا فهل تبطل صلاته؟ على وجهين (١٩) وان كان جاهلاً أو ناسياً لم تبطل صلاته (٢٠) وهل تبطل الركعة؟ على روايتين (٢١) وان ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه بطلت صلاته الا الجاهل والناسي تصح صلاتهما وتبطل تلك الركعة . ويستحب للامام تخفيف الصلاة مع اتمامها (٢٢) وتطويل الركعة الاولى أكثر من الثانية (٢٣) ولا يستحب انتظار داخل وهو في الركوع

(١٨) قوله ومن ركع أو سجد الى قوله الا القاضي: وجهه انه لا يجوز ان يسبق امامه لقوله صلى الله عليه وسلم: لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود: رواه مسلم وقوله: انما جل الامام يؤتم به فاذا كبر فكبروا: الحديث وقال البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده لم يحن احدنا ظهره حتى يقع رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم قع سجوداً بعده متفق عليه فان فعل ذلك عمداً ثم وبطل صلاته في ظاهر كلام أحمد ولامه لم يأنم بأماه في الركن اشبه ما لو سبقه بتكبيره الاحرام وقال القاضي لا تبطل صحه في المذهب لانه سبق يسير وقد اجتمع معه في الركن

(١٩) قوله على وجهين: وذكر السامري انهما روايتان احدهما تبطل والثانية لا تبطل وعليها لا يعتد بتلك الركعة في اصح الروايتين

(٢٠) قوله لم تبطل صلاته: اقوله عليه السلام عني لا تقى عن الخطاء والنسيان

(٢١) قوله على روايتين: للمذهب انها تبطل ان لم يأت بما فاته مع امامه

(٢٢) قوله ويستحب للامام تخفيف الصلاة مع اتمامها لما في الصحيحين من حديث ابى مسعود مرفوعاً يا أيها الناس ان منكم متفرقين فايكم صلى بالناس فليتجوز فان فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة

(٢٣) قوله وتطويل الركعة الاولى أكثر من الثانية لحديث ابى قتادة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يطول في الركعة الاولى متفق عليه وقال ابو سعيد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب

في إحدى الروايتين (٢٤) وإذا استأذنت المرأة إلى المسجد كره منعها (٢٥)  
ويدها خير لها

### ﴿ فصل في الإمامة ﴾

السنة أن يوم القوم أقرأهم (١) ثم أقمهم ثم أسنهم (٢) ثم أقدّمهم هجرة ثم  
أشرفهم (٣) ثم أقمهم ثم من تقع له القرعة (٤) وصاحب البيت وإمام المسجد أحق  
بالذهاب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
في الركعة الأولى مما يطولها رواء مسلم

(٢٤) قوله في إحدى الروايتين : لأنه شريك في العبادة فلم يشرع كالرياء والثانية  
يستحب نصره المؤلف لأنه انتظار ينفع ولا يشق فشرع  
(٢٥) قوله كره منعها : لقوله عليه السلام ولا تمنعوا إمام الله مساجد الله ويوتن خير لمن  
وليخرجن ثقلات أي غير متعلقات رواء أحمد وأبو داود

(١) قوله السنة أن يوم القوم أقرأهم : لما روى أبو مسعود مرفوعاً يوم القوم أقرأهم  
لكتاب الله فإن كانوا في التمرات سواء فاعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة  
فإن كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا وفي لفظ سلماء ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه  
ولا يقدر في يده على نكرته إلا بآذنه رواء مسلم

(٢) قوله ثم أسنهم احتراماً للحرقي وذكره السامري ومحمد في الشذهب لقوله عليه  
السلام مالك بن الحويرث : إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم  
متفق عليه

(٣) قوله ثم أشرفهم لقوله عليه السلام الأئمة من قرئش وقال قدموا قرئشاً ولا  
تقدموها والشرف يكون بعلو النسب ذكره في المنعي والشمح فليبه يقدم بنو هاشم ثم قرئش  
وظاهر كلام أحمد يقدم الأقدم هجرة ثم الأسن ثم الأشرف وقال الحرقي يقدم الأسن  
ثم الأشرف ثم الأقدم هجرة. وقوله ثم أقمهم : لأنه أقرب إلى الإجابة

(٤) ثم من تقع له القرعة : لأن سعد بن أبي وقاص قرع بين الناس في الأذان يوم القادسية  
فأولاه إلى منه ولأنهم تساوا في الاستحقاق ومار الجبر فأقرع بينهم كسائر الحقوق  
وهذا كله على سبيل الاستحباب غير خلاف علمناه

بالامامة (٥) الا ان يكون بعضهم ذاسلطان (٦) والحرأولى من العبد (٧) والحاضر  
أولى من المسافر (٨) والبصير أولى من الاعمي (٩) في أحد الوجهين وهل تصح  
امامة الفاسق (١٠) والاعقف على روايتين وفي امامة أقطع اليدين وجهان

(٥) قوله وصاحب البيت وامام المسجد أحق بالامامة: أي من الكل بغير خلاف لان في  
تقديم غيره اثباتا وكسر اقلبه وروي أن ابن عمر أتى ارضا له وعند هامسجد يصلي فيه  
مولي له فصرى ابن عمر معهم فسألوه ان يؤمهم فأبى وقال صاحب المسجد أحق ويستثنى من  
الاولى ان السيد يقدم على عبد في بيت العبد لفعل الصحابة رواء صالح

(٦) قوله ذاسلطان: فهو أولى في التصريح لان له ولاية عامة وكذا الوالي من قبله زاد  
في السكاني وثابهما

(٧) قوله والحر أولى من العبد: لانه اكل في أحكامه واشرف وصلاح اماما في  
الجمعة والعيد ولو تبعض وعنه البصير أولى ان كان افضل وادين واقضى ذلك صحة امامته  
في قول الجمهور لصوم يؤم القوم أقرؤهم وصلى ابن مسعود وحذيفة وأبو ذر وراء سعيد  
مولي ابي اسيد وهو عبد رواء صالح في مسائله فلي هذا لا يكره

(٨) قوله والحاضر أولى من المسافر: لانه اذا أم حصل جميع الصلوات في جماعة بخلافه وقال  
القاضي ان كان اماما فهو أحق لانه عليه السلام كان يصلي بهم عام الفتح ويقول لاهل  
البلد صلوا اربعا فاما سفر رواء أبو داود فعلى هذا يتمها المقيم بعد السلام كسبوق فان  
أنتم المسافر فروايتا تنقل بمقتضى وصحح في الشرح النصحة لأن المسافر اذا نوى الاقامة  
لزمه فيصير المجموع فرضا

(٩) قوله والبصير أولى من الاعمي: علل بانه أقدر على توقي التجاسات واستقبال  
القبلة باجتهاده والثاني يقدم الاعمي وهو رواية لان اخشع لكونه لا يشتغل في الصلاة  
بما يليه وعنه ما سواه وقاله القاضي قال للمؤنف والاول أولى فان كان الاعمي أصم  
ففي صحة امامته وجهان وظاهره انها لا تنكره امامته لانه عليه السلام استخلف ابن أم  
مكتوم على المدينة يصلي بهم وهو أعمى رواء أحد وغيره

(١٠) قوله وهل تصح امامة الفاسق الخ احداها لا تصح امامة الفاسق لحديث جابر  
مرفوعا لا تؤمن امرأة رجلا ولا عرابي مهاجرا ولا فاجر مؤمنا الا أن يقهره بسلطان  
يخاف سوطه وسيفه رواء ابن ماجه ولا فرق بين أن يكون فسقه من جهة الاعتقاد

(١١) ولا تصح الصلاة خلف كافر ولا آخرس (١٢) ولا من به سلس البول (١٣)  
ولا عاجز عن الركوع والسجود والتمود (١٤) ولا تصح خلف عاجز عن القيام

أو من جهة الأفعال فسق كان يعلن ببدعة ويتكلم بها وينظر عليها لم تصح وظاهر كلامهم لا يؤم فاسق فاسقا وقاله انفاضي بخلاف الامي لانه لا يمكنه رفع ما عليه من قس والفسق يزول بالنية ويبعد في المنصوص اذا علم فسقه ودخل في كلامه الجملة والمذهب انها تصلى خلفه لانها تخص بامام واحد والامع منه يؤدي الى تفويتها نعم لو اقيمت في موضعين في احدهما عدل فلهما وراه وقيل ابن الحكم انه كان يصلي الجملة ثم يصلي اطهر اربعا وذكر غير واحد الاعادة ظاهر المذهب كغيره صحيحه ابن عقيل وعنه لا اعادة لانها صلاة مأثور بها كثيرا وكذا ان خاف فتة أو أدى صلى خلفه وأعاد نص عليه فان نوى الانفراد ووقفه في أفعالها لم يعد على الاصح والثانية يصح مع الكراه ذكر اشريف انها قول أكثرهم روى ابن مسعود وثمة وأبو الدرداء ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بائيد ضعيفة وعنه في نفل جزم به جماعة وصح خلف من خالف في فرع نص عليه لفعل الصحابة والتابعين مع شدة الخلاف ما لم يعلم انهم تركوا ركنا أو شرعا وذكر ابن أبي موسى في الصلاة خلف شارب نبيذ معتقد أحله روايتين وذكر انه لا يصلي خلف من يقول الماء من الماء أو يجيز بالفضل وقوله على روايتين: وعلى المنع تصح إمامة من يثق به من لم يحب الختان (١١) قوله وفي أمامة قطع الدين وجهان: وقيل روايتان احد هما يصح اختاره انفاضي لانه لا يخلل بركن في الصلاة أشبه قطع الاتف والثاني لا اختاره أبو بكر لاختلاله باسجود على عضو

(١٢) قوله كافر ولا آخرس: لانها تنقضي الى اثنية والوضوء بها لا يصحان من الكافر ولان الآخرس أدخل بفرض الصلاة كالمنطجع يؤم القائم وطاهره ونو بتمثله نص عليه وفي الكافي انها تصح

(١٣) قوله ولا من به سلس البول: لار في صلاته خلا غير مجور ببدل لكونه صلى مع خروج النجاسة التي يحصر بها الحدث من غير طهره شبهه وانتم بمحدث يعلم بحديثه ونما حثت صلاة في تصانيفه مرة

(١٤) قوله لا عاجز عن ركوع والسجود والتمود: أي لا تصح إمامته عاجز عن

(١٥) الا امام الحلي (١٦) المرجو زوال علتها (١٧) ويصلون وراءه جلوساً فان صلوا قياماً صحت صلاتهم في أحد الوجهين وان ابتدأ بهم الصلاة قائماً ثم اعتل فجلس أعموا خلفه قياماً ولا تصح امامة المرأة والخثي للرجال ولا للخثاني ولا امامة الصبي لبالغ الا في النفل على احدى الروايتين ولا تصح امامة محدث ولا نجس يعلم ذلك فان جهل هو والمأموم حتى قضوا الصلاة صحت صلاة المأموم وحده ولا تصح امامة الامي وهو من لا يحسن الفاتحة أو يدغم حرفاً لا يدغم أو يبدل حرفاً أو يلحن فيه الحناجيميل المعنى إلا بمثله (١٨) وان قدر على اصلاح ذلك لم تصح صلاته (١٩) وتكره امامة الاحسان الا الذي يكرر الفاء والتمتاع الذي يكرر الناء ومن لا يفصح ببعض الحروف وان يؤم نساء أجنب لا رجل معهن أو قوماً أكثرهم له كارهون ولا بأس بامامة ولد

ركن أو شرط بالقادر عليه ذكره في المهرور والفروع لانه أدخل بركن لا يسقط في النافذة فلم يجوز كالقاري بالامي وقيل يجوز واختاره الشيخ في الدين كالقاعده يؤم القائم وعلى الاول لافرق بين امام الحلي وغيره

(٢٥) قوله عاجز عن القيام: لانه عاجز عن ركن من أركان الصلاة فلم يصح لاقتداء به كالعجز عن القراءة

(١٦) قوله الا امام الحلي: وهو الامام الرابع في المسجد لما في المتفق عليه من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في بيته وهو شاك فجلس جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فاشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف قل: انما جعل الامام يؤتم به الحديث الى تولده واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون

(١٧) قوله المرجو زوال علتها: ثلثا يفتي الى ترك القيام على الدوام أو مخالفة الخبر ولا حاجة اليه ولا أصل فيه فله عليه السلام وكان يرجي برؤيه وعنه يصح مع غير امام الحلي وان لم يرج زواله

(١٨) قوله لا بمثله: في الاصح لأنه يراه فصح امامته كالمعجز عن القيام

(١٩) قوله لم تصح صلاته: ولا صلاة من اتهم به لانه ترك ركنا مع القدرة على الاتيان به

الز: (٢) والجندي اذ سلم دبرهما وبصح اتمام من يؤدي الصلاة بمن يقضيها  
(٢١) وبصح اتمام المفترغ بالمتنفل (٢٢) ومن يصلي الظهر بمن يصلي العصر  
في احدي الروايتين والاخرى لاتصح فيها

### فصل في الموقف

السنة ان يقف المأمومون خلف الامام (٢٣)

اشبه نارك لركوع السجود

(٢٠) قوله ولا بأس بامه ولد لنا الخ وبهذا قال عطاء والحسن والبخاري وسليمان  
بن موسى والزهري وعمر بن دينار لم يسموه قوله يؤم القوم اقرؤهم وقالت عائشة ليس  
عليه من وزر ابوه شيء قال تعالى ولا زر وزر اخرى

(٢١) قوله وبصح اتمام من يؤدي الصلاة بمن يقضي لان الصلاة واحدة وانما اختلف  
الوقت وكذا عكسه وعنه لاتصح مطلقا

(٢٢) قوله وبصح اتمام المفترغ بالمتنفل: وهو قول عطاء والاوزاعي والشافعي  
وأبي ثور وابن المنذر وخاتمه مؤلف شيخنا تقي الدين لما روى جابر أن معاذاً  
كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع فمدني فقومه تلك  
الصلاة متفق عليه وعنه لاتصح هي المذهب وبه قال لزهري ومالك وابوخيفة  
اقول النبي صلى الله عليه وسلم: فما جعل الامام ليؤتم به فلا تحتلفوا عليه: متفق عليه  
وجوابه أن المراد فلا تحتلفوا عليه في الافعال لانه إنما ذكر في الحديث الافعال

(٢٣) قوله لسنة ان يقف المأمومون خلف الامام: لانه عليه السلام كان اذا اقام الى  
الصلاة قام أصحابه خلفه وقد روى مسلم وابو داود أن جابراً وجباراً وقف احدهما  
عن يمينه والاخر عن يساره فاخذ بيديهما حتى أقامهما خلفه وبهذا في الامين  
قال عمر وعلي رضي الله عنهما وجابر بن زيد والحسن ومالك والشافعي وأصحاب  
الرأي وكان ابن مسعود يرى أن يقفا عن جانبي الامام لانه صلى الله عليه وسلم قال لا تقفوا  
وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل وهذا يدل على الجواز وان  
كان صدياً فكذلك في أصح الروايتين ان كانت تطوعاً وان كان فرضاً جعل الرجل  
عن يمينه والاعمال عن يساره كما في حديث ابن مسعود المتقدم رواه أحمد وابوداود



فان وقفوا قدماه (٢٤) لم تصح به ان وقفوا معه عن يمينه (٢٥) أو عن جانبيه صح  
فان كان واحدا وقف عن يمينه وان رقف خلفه أو عن يساره لم يصح (٢٦)  
وان أم امرأة وقتت خلفه (٢٧) فان اجتمع

أو جعلهما عن يمينه وان جعلهما خلفه قليل لا يصح لانه لا يصح ان يؤم فيه فلم يضاف  
كالمرأة ويحتمل ان يصح لانه بمنزلة المتفل والمتفل يضاف للمعتز

(٢٤) قوله فان وقفوا قدماه الخ وبه قال ابو حنيفة والشافعي لقوله : انما جعل  
الامام ليؤتم به : والخالفه في الأفعال مبطله لكونه يحتاج الى الالتفات وراءه في الاقتداء ولانه  
لم ينقل عنه عليه السلام ولا هو في معنى المتقول فلم يصح وقال مالك واسحاق يصح  
لان ذلك لا يمنع لاقتداء به فاشبه من خلفه والاعتبار بمؤخر القدم والا لم يضر قال  
في الفروع : يتوجه العرف وذكر الشيخ قتي الدين وجهها يكرهه ويصح والمراد وأمكن  
الاقتداء وهو متجه اشبه من خلفه وقيل يصح جمعة وعيد وجنازة لعذر اختاره الشيخ  
قتي الدين

(٢٥) قوله وقف عن يمينه : لانه عليه السلام ادار اس عباس عن يمينه لما وقف عن يساره  
(٢٦) قوله وان وقف خلفه لم يصح : وبه قال النحوي والحق وان المنذر لما روى  
ابو داود عن وابصة ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف  
وحده فثمره ان يمدد عن علي ان شبان ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم  
فسلم وانصرف ورجل فرد خلف الصف فوقف النبي صلى الله عليه وسلم حتى انصرف  
الرجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم استقبل صلاتك فلا صلاة لفرد خلف الصف  
رواه الاثرم وحسنه الامام احمد وأجازته احسن ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب  
الارني لحديث ابي بكر انه ركب خلف الصف الحديث

(٢٧) قوله وان أم امرأة وقتت خلفه : لقوله : أخرجه من حيث أخرجه الله :  
وسواء كان معه رجل أو رجلان وان وقتت مع رجل فكذا في قول جماعة وقوله  
المجد عن اكثر الاصحاب وعن (١) اختاره افاضي فان كانت في صف الرجال كره  
ولم تبطل صلاة من يلها وخلفها كما لو وقتت في غير صلاة وذكر ابن عقيل في  
من يلها رواية تبطل وذكر الشيخ قتي الدين انه المنصوص وقال ومن خلفها ولا

أوضاع تقدم الرجال (٢٨) ثم الصبيان (٢٩) ثم الخنثى ثم النساء (٣٠) وكذلك يفعل في تقديمهم إلى الإمام إذا اجتمعت جنائزهم. ومن لم يقف معه إلا كافر أو امرأة (٣١) أو محدث يعلم حدثه فهو فذ (٣٢) وكذلك الصبي (٣٣) إلا في النافلة ومن جاء فوجد فرجة وقف فيها فإن لم يجد وقف عن يمين الإمام فإن لم يمكنه فله أن ينيب من يقوم معه (٣٤)

تبطل صلاتها فإن وقفت عن يمينه فظاهره تصح وعن يساره إن لم تبطل صلاتها ولا صلاة من يليها فكل رجل في ظاهر كلامهم

(٢٨) قوله تقدم الرجال: أقوله عليه السلام «يليني منكم أولو الأرحام والنهي: رواه مسلم

(٢٩) قوله ثم الصبيان: فلو انفردت عن الصف النساء أو صلات امرأة مثلها لم يصح وفي النكافي تركه لأنه يجوز وقوفها منفردة بدليل حديث أنس

(٣٠) قوله ثم الصبيان: لأنه عليه السلام صلى فصف الرجال ثم صف خلفهم فليأمر رواد أبو دود واحد بمضه وزاد وأساء حلف نعمان

(٣١) قوله أو امرأة: قال في المبدع أو حنفي فهو فذ لأنهم من غير أهل الوقوف معه وفيه وجه وذكره في المحرر عن القاضي وصححه ابن عقيل لأنه وقف معه مفترض صلاته صحيحة أشبه الرجل

(٣٢) قوله فهو فذ: أي انفرد في صلاته وكذا إذا وقف معه ثم لا تصح صلاته قاله في الشرح

(٣٣) قوله وكان مكاسباً: أي إذا وقف معه في فرض: لأنه لا تصح إمامتهم فيه يصلح أن يصافهم كالمرءة وقد روي الأثر من أحمد سئل عن وقوف الصبي مع الرجل في الفرض فتوقف وقال ما أدري فذكر له حديث أنس فقال ذلك في التصوع وقبل تصحيح مصافه وإن لم تصح إمامته لأنها لا يشترط لها صحة الإمامة كالماسق ومبدوءه فرض حلف المنتقل وصححه ابن تيميم قال في الفروع وهو أظهر

(٣٤) قوله فإن لم يمكنه فله أن ينيب من يقوم معه: بخنخة أو كلام وضهره يكره بجذبه وقيل يجوز وصححه في «تغني» للحاجة فجاء كالسجود على صهر السن أو قدمه

فان صلى فذ ركعة لم تصح (٣٥) وان ركع مذ ثم دخل في الصف أو وقف معه آخر قبل رفع الامام صحت صلاته وان رفع (٣٦) ولم يسجد صحت وقيل ان علم النبي (٣٧) لم تصح وان فعله لغير عذر لم تصح واذا كان المأموم (٣٨) يرى من وراء الامام صحت صلاته اذا وصلت الصفوف وان لم ير (٣٩) من وراءه لم تصح (وعنه) تصح اذا كانا في المسجد (٤٠) ولا

حال الزحام وقد روى الطبراني في الاوسط والبرقي عن وابصة أنه قال عليه السلام لرجل صلى خلف الصف: هل ادخلت في الصف أو جردت رجلا من الصف أعد صلاتك: وفيه السري بن اسماعيل وهو متروك

(٣٥) قوله وان صلى فذ ركعة لم تصح: لما تقدم من حديث وابصة رواه أحمد والترمذي وحسنه ابن ماجه واسناده ثقات قال ابن المنذر ثبت أحمد واسحق هذا الحديث (٣٦) قوله وان رفع الخ لأن أبا بكره فعله فعله زيد بن ثابت وابن مسعود وعنه لا يصح صححه ابن الجوزي لأنه لم يدرك في الصف ما يدرك به ركعة أشبه من صلى فذا (٣٧) قوله وقيل إن علم النبي الخ هذه رواية احتارها الحرقي لأنه عليه السلام لم يأمر أبا بكره لإعادة ونهاه عن العود والنهي يقتضي لفساد

(٣٨) قوله راذ كل تأموم الخ جزم به الحرقي والمؤلف في الكافي ونهاية أبي المعالي لأنه يمكنه الاقتداء بامامه من غير خلل فوجب أن يصح لانتفاء عدم الرؤية وعدم الاتصال بالمسدين لها وكلا لو صلى في الصف الاول ويرجع فيه الى المرف وفي التلخيص والرعاية أو ثلاثه أذرع اظاهر الامر بالدنو من الامام على أنه لا يعتبر اتصال انصفوف في المسجد

(٣٩) قوله وان لم ير الخ قوله عائشة لئلا كن يصلين في حجرتها لا تصلين بصلاة الامام فانك في حجاب

(٤٠) قوله وعنه تصح اذا كانا في المسجد: أي اذا صلى في مسجد بسماع التكبير فيه ولم ير امامه ولا بعض من معه صححه ابن عقيل وفي الكافي لانهم في موضع الجماعة ويعكسهم لاقتداء به بسماع التكبير أشبه للمعدة

يكون الامام أعلام المأموم (٤١) فان فعل وكان كثيرا فهل تصح صلاته على وجهين ويكره للامام ان يصلي في طاق القبلة أو ان يتطوع في موضع المكتوبة الا من حاجة ويكره للمأمومين الوقوف بين السواري اذا قطعت صفوفهم ويكره للامام اطالة القعود بعد الصلاة مستقبل القبلة فان كان معه نساء لبث قليلا لينصرف النساء وإذا صلت امرأة بالنساء قامت وسطهن في الصف

### ﴿ فصل ﴾

ويعذر في الجمعة والجماعة المريض (٤٢) ومن يدافع أحد لاختشين أو بحضرة طعام هو محتاج اليه (٤٣) والخائف من ضياع ماله (٤٤) أو فواته أو

(٤١) قوله ولا يكون الامام أعلى من المأموم: هذا مكره لما روى أبو داود عن حذيفة مرفوع: إذا أم الرجل القوم فلا يقف من في مكان أرفع من مكانهم: وظهره لا فرق بين ان يقصد تعليمهم أم لا وعنه لا يكره وعنه إن أراد اتعلم حديث سهل أنه عني السلام صلى على النبي ثم نزل اتقهقري فسجد وسجد معه الناس ثم عاد حتى فرغ ثم قال: انما فلت هذا اتأتموا وتعلموا سلاتي: متفق عليه والظاهر أنه علو يسير لانه كان على الدرجة السفلى جمعا بينه وبين ماسق له

(٤٢) قوله ويعذر في الجمعة والجماعة المريض: لانه عليه السلام لما مرض تخلف عن المسجد وقال: «مروا ابا بكر فليصل بالناس» متفق عليه وسواء خاف ضل أو مرض أو كثرة وكذا خوف حدوته لكن ان لم يتضرر ثيابها راكبا أو محمولا أو تبرع به احد أو بأن يقود اعصى لزمته الجمعة وقيل لا كالجماعة ويستثنى منه ما اذا كان في الجامع فيلزمه الجماعة

(٤٣) قوله أو بحضرة طعام وهو محتاج اليه: ظهره أنه يأكل حتى يشبع نص عليه وعنه ما يكرهه نفسه الا ان يخاف ضررا وجزء به جماعة في الجمعة

(٤٤) قوله من ضياع ماله: كشرود دابته وإيق عبده وقوة أو ضرر فيه:

كمن يخاف على ماله من امر أو سلطان

ضروفيه أو موت قريه (٤٥) أو على نفسه من ضرر أو سلطان أو ملازمة غريم ولا شيء معه (٤٦) أو من فوت رفقة أو من قلبه الناس أو الأذى بالنظر والوحل (٤٧) والريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة (٤٨)

### ﴿ باب صلاة أهل الأعذار ﴾

ويصلي المريض (١) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين «صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب» فإن صلى على ظهره (٢) ورجلاه إلى القبلة صحت صلاته على أحد الوجهين ويومي بالركوع

(٤٥) قوله أو موت قريه: وكذا تمرضه وقل ابن منصور وليس له من يخدمه وأنه لا يترك الجمعة وكذا أن خاف على أهله أو ولده لأن ابن عمر استصرخ على سعيد بن زيد وهو يجمر للجمعة قائم وترك الجمعة

(٤٦) قوله ولا شيء معه: لأن حبس المصر ظلم فإن قدر على وفاء دينه فلا عزله (٤٧) قوله والأذى بالمطر والوحل: لأخبار منها في الصحيحين عن ابن عباس أنه قال مؤذنه في يوم مضى زاد مسلم في يوم جمعة إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم فعل ذلك من هو خير ففي معنى النبي صلى الله عليه وسلم الحديث

(٢٨) قوله والريح الشديدة الخ أقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادي مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة قال صنوا في: حالكم متفق عليه

(١) قوله ويصلي المريض كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الخ هذا الحديث رواه الجماعة إلا مسلما وزاد فيه التسائي فإن لم تستطع فستلقا

(٢) قوله فإن صلى على ظهره الخ يعني إذا صلى على ظهره مع قدرته على الصلاة على جنب صحت صلاته في أحد الوجهين مع الكراهة وهو ظاهر كلام أحمد لأن نوع استقبال ولهذا يوجه الميت به عند الموت ويثني لا يصح قال في الشرح وهو أظهر لأنه نقله إليه عند المعجز عن الصلاة على جنب فدل على أنه لا يجوز مع القدرة عليه

(٤) ولا تسقط الصلاة (٦) وان قدر على القيام أو القعود في أثناء الصلاة اتقى اليه واتمها ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود أو بالركوع قائماً (٧) وبالسجود قاعداً وإذا قال ثقات من العلماء (٨) بالطلب للمريض أن

(٣) قوله ويومي الركوع والسجود الخ لما روى الدارقطني عن علي مرفوعاً يصلي المريض قائماً فإن لم يستطع صلى قاعداً فإن لم يستطع أن يسجد أو ما وجد سجوده أخفض من ركوعه قال سجداً أمكنه على شيء رفعه كره وأجزأه نص عليه وعنه بخير ولا بأس بسجوده على وسادة ونحوها وعنه هو أولى من الإيلاء واحتج بفعل أم سلمة وابن عباس وغيرهما قال ونهى عنه ابن مسعود وابن عمر

(٤) قوله أو ما بطرفه لما روى الساجي بإسناده عن جعفر ومحمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإن لم يستطع ما بطرفه وظاهر كلام جماعة لا يلزمه وصوبه في ألفه وع اعدم ثبوته (٥) قوله وان صلى قاعداً ثم قعد على القيام الخ قد في المبدع ولا يقرأ حل فهو ضحى الى القيام لكن ن قدر على القيام قبل قراءة نزمه ان يأتي بها بعد قيامه وان كان بعد القراءة قام فركع من غير قراءة وعكسه لو مرض في أثناءه جلس وله القراءة في هويه ويأتي بها على حسب حاله

(٦) قوله ولا تسقط الصلاة: وعنه تسقط احتارها الشيخ تقي الدين لظاهر حديث عمر بن

(٧) قوله أو ما بالركوع قائماً الخ وهذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة يسقط القيام

(٨) قوله وإذا قال ثقات من العلماء الخ وبهذا قال جابر بن زيد واشوري وأبو حنيفة لانه عليه السلام صلى جالساً حين حبش والظاهر أنه لم يكن لمجزئه عن القيام بل فعله إما للعسقة أو خوف الضرر وكلاهما حجة وأم سلمة تركت السجود لرمدها ولانه يخاف منه الضرر أشبه المرض وذلك وسية الى عافيته وهي مطلوبة شرعاً ولأننا لم نترك الوضوء إذا لم يجد الماء الا بزيادة على ثمن لئلا صوت للماء وترك الصوم لأجل المرض والرمد ودلت الاخبار على جواز ترك القيام في صلاة الفرض على الأرض والعلة على الراحة خوفاً من ضرر الماء والعين في بدنه وثيابه ولا ينقص الضرر بنوات البصر عن الضرر بهذه الاحوال

صليت مستلقياً أمكن مداواتك فله ذلك ولا تجوز الصلاة في السفينة قاعداً  
(٩) لقادر على القيام وتجوز صلاة الفرض (١٠) على الرحلة خشية التأذي بالوحل  
وهل يجوز ذلك للمريض؟ على روايتين (١١)

(٩) قوله ولا تجوز الصلاة في السفينة قاعداً الخ ظاهره الجواز إذا عجز نص عليه  
ومثله إذا كان في بيت سقفه قصير يمتد خروج منه وقيل بل يقوم ما يمكنه  
فلا حجب فإذا كان لا يقدر على الخروج صلى على حسب حاله فيها وأتى بما يقدر عليه  
من التيامن وغيره وكلما دارت انحراف إلى القبلة في الفرض وقيل لا يجب كالتفل في  
الاصح فيه فإن كانت ضيقة لا يمكن كل من فيها الصلاة قائماً في حالة صلوا فرادى ما لم  
يضق الوقت وإن أمكن الاتيان فيها بجميع واجبات الصلاة لم يلزمه الخروج حاضراً  
كان أو مسافراً واقفة كانت أو سائرة فرضاً أو خلا قدمه جماعة ومصحفه في الشرح  
وعنه يلزمه لأنها ليست حال استقرار قال جماعة متى كان فيه مشقة على أصحابه  
لم يجب نص عليه

(١٠) قوله وتجوز صلاة الفرض الخ أي واقفة وسائرة وعليه الاستقبال وما يقدر  
عليه لما روى يعلى بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى مضيق هو  
وأصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم والبلية من أسفل منهم فصلى النبي صلى  
الله عليه وسلم على راحلته وأصحابه على ناهور دوابهم يومون إيماناً يجعلون السجود  
أخفض من الركوع رواه أحمد والترمذي والزمذني وقال العمل عليه عند أهل العلم  
وبه يقول اسحق وفضله أنس ذكره أحمد ولم يقل عن غيره خلافة فإن قدر على  
النزول من غير مضرة لزمه ذلك والقيام والركوع كثير حالة المطر يومي بالسجود  
ولما فيه من الضرر

(١١) قوله وهل يجوز ذلك للمريض على روايتين : أحدها يجوز لأن مشقة  
النزول في المرض أكثر من مشقة النزول بالمطر لكن قيدها في رواية اسحق إذا  
لم يستطع النزول والثانية لمنع احتاراه إلاكثر لأن ابن عمر كان ينزل مرضاه واحتج  
به أحمد وظاهر المذهب أنه لا يلزمه النزول مع مشقة شديدة أو زيادة ضرراً إذا  
خاف انقطاعاً عن رقة أو الحجز عن الركوب فيصلي كخائف على نفسه

## ﴿فصل في قصر الصلاة﴾

ومن سافر سفر مباحاً (١) يبلغ ستة عشر فرسخاً له قصر الرباعية خاصة إلى دكة تيردافارق بيوت قريته (٢) أو خيام قومه وهو أفضل من الاتمام (٣)

(١) قوله ومن سافر سفر مباحاً الخ يشترط بجواز القصر للمسافر شروط أحدها أن يكون سفر مباحاً لا حرج عليه فيه كسفر التجارة وهذا حكم سائر الرخص المختصة بالسفر كالجمع والمسح ثلاثاً والفطر والنافلة على الراحة وبه قال أكثر أهل العلم كالأوزاعي والشافعي وإسحاق وأهل المدينة وأصحاب الرأي لأنه عليه السلام كان يترخص في العود من السفر وهو مباح وعنه لا يترخص في سفر التزعم والتفرج اختاره أبو المظالم وظاهر كلام ابن حامد اختصاصه بسفر الطاعة فأما سفر المصيبة فلا تباح فيه هذه الرخص نص عليه وهو قول الشافعي وقال الثوري والأوزاعي له ذلك الثاني أن تبلغ مسافة سفره ستة عشر فرسخاً فسادونه قاله ابن عمر وابن عباس وظاهر كلامهم أن هذا قريب وقال أبو المظالم محمد بن إدريس والبر والبحر سواء فلو قطعته في زمن يسير في البحر قصر كما قطعته في البر في أقل من يومين وهذا التقدير قاله ابن عباس وابن عمر ومالك والشافعي وإسحاق وقال الأوزاعي يقصر في يوم ولا يقصر فيادونه قال ابن المنذر طاعة العلماء يقولون مسيرة يوم وبه نأخذ وقال الثوري وأبو حنيفة يقصر في ثلاثة أيام

(٢) قوله إذا فارق بيوت قريته الخ وبه قال الشافعي وإسحاق والأوزاعي وحكي عن جماعة من التابعين لأن الله تعالى جواز القصر لمن ضرب في لارض وقبل مفارقة ما ذكر لا يكون ضارباً ولا مسافراً ولأنه عليه السلام لما كان يقصر إذا ارتحل فمن أنس قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً وصليت معه العصر بذي الحليفة ركعتين متفق عليه فعلى هذا يقصر إذا فارق بيوت قريته العاصرة بشرط أن لا يرجع أو لا ينوي الرجوع قريباً فإن فعل لم يترخص حتى يرجع ويفارقه ولو لم ينو الرجوع لكن بداله الحجة لم يترخص بعده عوده حتى يفارقه ثانياً

(٣) قوله وهو أفضل من الاتمام نص عليه وهو قول أكثر العلماء إلا الشافعي في أحد قوايه لأنه عليه السلام داوم عليه ولم ينقل عنه الاتمام في حديث صحيح وكذلك الخلفاء الراشدون بعده



وان اتم جاز (٤) فان أحرم في الحضر (٥) ثم سافر أو في السفر  
أو ذكر صلاة حضر في سفر (٦) أو صلاة سفر في حضر (٧) أو اتم بمقيم (٨)  
أو بمن يشك فيه (٩) أو أحرم بصلاة يلزمه إتمامها (١٠) فسدت وأعادها

(٤) قوله فان أتم جازروي عن عمر وابن مسعود وعثمان وعائشة وبه قال الاوزاعي  
والشافعي وهو المشهور عن مالك لقول عائشة أتم النبي صلى الله عليه وسلم وقصر  
رواه الدارقطني وقال الثوري وأبو حنيفة ليس له الإتمام في السفر وقال أصحاب الرأي إن  
كان جالس بعد الركعتين قد رآه تشهد فصلاته صحيحة والا فلا وكره الشيخ آبي  
الدين قال في القروع وهو أظهر

(٥) قوله فان أحرم في الحضر: أي يتم نص عليها لأنها مباداة اجتمع لها حكم الحضر  
والسفر فطلب حكم الحضر كالسح فلو سافر بعد دخول الوقت لم يجز تقصر في  
قول أصحابنا لأنها وجبت في الحضر فلزم إتمامها كما لو سافر بعد خروج وقتها وعنه  
له قصرها حكاه ابن المنذر إجماعاً وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي لأنه سافر  
قبل خروج وقتها أشبه ما لو سافر قبل وجوبها وقيل أن ضاق الوقت لم يقصر وجهاً واحداً  
(٦) قوله أو ذكر صلاة حضر في سفر أي يتم حكاه أحمد وابن المنذر إجماعاً واختلف  
فيه عن الحسن

(٧) قوله أو ذكر صلاة سفر في حضر أتم نص عليه وبه قال الاوزاعي وداود والشافعي  
في أحد قوايه لأن القصر من رخص السفر فبطل بزواله كالسح دائماً وكذا لو  
أخراها مسافر صديق حتى خرج وقتها وضاق عنها قاله في المهرر لأنها تسقط بذمته  
كالمدين والاصل الإتمام

(٨) قوله وأتم بمقيم: أتم نص عليه قال ابن عباس تلك السنة رواه أحمد ولأنها صلاة  
محدودة من أربع فلا يصليها خلف من يصلي الأربع كالجمعة وسواء أدرك معه جميع  
الصلاة أو بعضها اعتقده مسافراً أولاً وعنه في ركعة فأكثر وبه قال الحسن والتخمي  
وقادة ومالك حديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة

(٩) أي في إقامته وسفره لزمه أن يتم وإن بان أن الامام مسافر لعدم نيته

(١٠) قوله بصلاة يلزمه إتمامها: كما لو اقتدى بمقيم يحدث ونحوه

حرمه أن يتم (١١) وقال أبو بكر لا يحتاج الجمع والقصر الى  
فيه ومن له طريقان (١٢) يسد وقرب فسلك البعيد أو ذكر صلاة سفر  
في آخره القصر وإذا نوى الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين  
صلاة (١٣) أتم والا قصر وإن أقام لقضاء حاجة (١٤) أو حبس ظلماً أو لم  
ينو الإقامة قصر أبداً والملاح (١٥) الذي معه أهله وليس له نية الإقامة يلد

(١١) قوله ولم ينو القصر لزمه أن يتم لأن نية القصر شرط في جوازه ويستبرج وجودها  
عند أول الصلاة كنيها ذكره الحرقى والفاضي وأبو بكر لا يحتاج الجمع والقصر الى  
نية لأن من خير في العبادة قبل الدخول فيها خبر فيها بعده  
(١٢) قوله ومن له طريقان الخ أي إذا سلك البعيد فله القصر لأن وجوبها فيها  
وجد في السفر أشبه ما لو أداها وقيل يتمها لذكره لها في إقامة متخلة قال ابن تيميم وغيره  
وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها

(١٣) قوله أكثر من إحدى وعشرين صلاة أي اثنين وعشرين صلاة أتم والا قصر  
هذا المشهور عن أحمد وفي الكافي أنه المذهب واختاره الحرقى والاكثر لما احتج  
به أحمد ومضاء متفق عليه عن جابر وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم  
مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فأقام الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح  
في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان قصر الصلاة في هذه الأيام وقد أجم على  
إقامتها وقال أنس قمنا بمكة عشرا قصر الصلاة متفق عليه وقال الأزم سمعت أبا  
عبد الله يذكر حديث أنس ويقول هو كلام ليس يفقه كل أحد ووجهه أنه حسب  
مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ومنى وليس له وجه غير هذا وعنه إذا نوى إقامة  
أربعة أيام أتم والا قصر وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور

(١٤) قوله وإن أقام لقضاء حاجة الخ قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن للمسافر  
أن يقصر ما لم يجمع إقامة ولو أتى عليه سنون والأصل فيه ما روى ابن عباس قال أقام  
النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين رواء البخاري  
ولا فرق بين أن يظن على ظنه كثرة ذلك أو قلته  
(١٥) قوله والملاح الخ وهذا قول عطاء لا غير طاعن عن منزله فلم يبح له الترخص

ليس له إلا خمس

## فصل في الجمع

يجوز جمع بين الظهر والعصر والعشاءين في وقت أحدهما لثلاثة أمور السفر الطويل والمرض الذي يلحقه بترك الجمع فيه مشقة وضعف والمطر الذي يسيل الثياب إلا أن جمع المطر يخص العشاءين في أصبح الوجهين (١) وهن يجوز لاجل الوحل والريح الشديدة الباردة أولن يصلي في بيته أو في مسجد طريقه تحت سباط على وجهين (٢) ويفعل الأرفق به من تأخير الأولى في وقت الثانية وتقديم الثانية إليها ولا جمع في وقت الأولى لثلاثة شروط نية الجمع عند إحرامها ويحتمل أن تجزئه النية قبل سلامها وإن لا يبرق بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء فإن صلى السنة يدهما بطل الجمع بينهما في إحدى الروايتين وإن يكون العذر موجودا عند افتتاح الصلاتين وسلام الأولى وإن جمع في وقت الثانية كفاه نية الجمع في وقت الأولى ولم يصدق بن فعلها واستمرار العذر إلى دخول وقت الثانية منهما ولا يشترط غير ذلك

## فصل في صلاة الخوف

قال الامام أبو عبد الله رحمه الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف من خمسة أوجه أوسطه كل ذلك جائز لمن فعله فن ذلك إذا كان العدو

كالمقيم في المدن وظاهره أنه لا بد من اجتماع الأمرين فلو اتقى أحدهما منع الترخص ولم يعتبر القاضي أن يكون معه أهله وهو خلاف نصوصه ومثله مكار وساع وبريد وراع ومحوهم نص عليه وقيل عنه ترخص اختاره المؤلف سواء كان معه أهله أولا لأنه أشق والله اعلم

(١) والآخر يجوز الجمع كالعشاءين اختاره الشيخ تقي الدين

(٢) المذهب الجواز فهن

في جهة القبلة صف الامام المسلمين خلفه صفين فصلي بهم جميعاً الى أن يسجد  
 فيسجد معه الصف الذي يليه ويجرس الآخر حتى يقوم الامام الى الثانية  
 فيسجد ويلحقه فاذا سجد في الثانية سجد معه الصف الذي حرس وحرس  
 الآخر حتى يجلس الامام في التشهد فيسجد ويلحقه فيشهد ويسلم بهم

(الوجه الثاني) 'ذ كان المدوّني غير جهة القبلة جعل طائفة حذاء المدوّ  
 وطائفة تصلي معه بركعة فاذا قاموا الى الثانية ثبت قائماً وأتمت لانفسها  
 أخرى وسلمت ومضت الى المدوّ وجاءت الاخرى فصلت معه اركعة  
 الثانية فاذا جلس للتشهد أتمت لانفسها أخرى وتشهدت وسلم بهم فان كانت  
 الصلاة مغرباً صلى بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة وان كانت رباعية غير  
 مقصورة صلى بكل طائفة ركعتين وأتمت الاولى بالحمد لله في كل ركعة  
 والاخرى تم بالحمد لله وسورة وهل تقارقه الاولى في تشهد الاول اوفي  
 الثالثة على وجهين وان فرقهم اربعا فصلي بكل طائفة ركعة صحت صلاة  
 الاولين وبطلت صلاة الامام والاخرين إن علمنا بعلان صلاته

(الوجه الثالث) أن يصلي بكل طائفة ركعة ثم تمضي الى المدوّ وتأتي  
 الاخرى فيصلّي بها ركعة وسلم وحده وتمضي هي الى المدوّ ثم تأتي لاولى  
 فتم صلاتها ثم تأتي الاخرى فتم صلاتها

(الوجه الرابع) أن يصلي بكل طائفة صلاة ويسلم بها

(الوجه الخامس) أن يصلي 'رباعية' مقصورة تامة ويصلي معه بكل  
 طائفة ركعتين ولا تقضي شيئاً فتكون له تامة ونهم مقصورة ويستحب أن  
 يحمل معه في الصلاة من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يثقله كالسيف  
 والسكين ويحتمل أن يجب ذلك

## فصل

واذا اشتد الخوف صلوا رجالا وركبانا الى القبلة وغيرها يومئذ  
 إيماناً على قدر الطاقة فإن أمكنهم افتتاح الصلاة الى القبلة فهل يلزمهم  
 ذلك؟ على روايتين ومن هرب من عدو هرباً مباحاً أو من سيل أو سبع  
 ونحوه فله أن يصلي كذلك وهل لطالب العدو والخائف فواته الصلاة كذلك  
 على روايتين ومن آمن في الصلاة أتم صلاة آمن ابتداً أمناً فخاف أن  
 صلاة خائف ومن صلى صلاة الخوف لسواد ظنه عدواً فإن انه ليس بعدو  
 أو بينه وبينه ما يستلزم عليه الاعادة

## باب ملو الجمعة

وهي واجبة على كل مسلم مكلف (١) ذكر (٢) حر مستوطن ببناء (٣)

(١) قوله وهي واجبة على كل مسلم مكلف: وذلك لان الاسلام والعقل شرطان  
 لتكليف ومحة العبادة فلا تجب على مجنون اجساماً ولا على صبي في قول اكثر اهل  
 العلم وهو الصحيح من المذهب لحديث طارق بن شهاب مرفوعاً الجمعة حق واجب  
 على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض، ورواه ابو داود  
 واسناده ثقات

(٢) قوله ذكر: ذكره ابن التذو واجماعاً لان المرأة ليست من أهل الحضور في مجامع  
 الرجال وفي نهاية الاذبحى رواية أنها تلزمها حرراً في قول الاكثر لان العبد مملوك  
 المنفعة محبوس على سيده أشبه المحبوس بالدين وعنه تلزمه اختارها ابو بكر لمعوم  
 الآية وقياساً على الظاهر فيستحب أن يسأذن سيده ويحرم منه ومخالته قال المؤلف  
 لا يذهب اليها من غير إذن ومقتضاه أنها لا تجب على المتق بضعه وقيل في نوبته والمدير  
 والملق عتقه بصفة كالتق بقاء الرق

(٣) قوله مستوطن ببناء معناد: ولو كان فراسخ بقلد الجماعة من حجر أو قصب  
 ونحوه متصلاً أو متفرقاً يشمله اسم واحد لا يرتحل عنه شتاء ولا صيفاً

ليس بينه وبين موضع الجمعة أكثر من فرسخ تقريباً (٤) 'إذا لم يكن له عذر ولا تجب على مسافر (٥) ولا عبد ولا امرأة ولا خثى ومن حضرها منهم اجزأته ولم تتمقده ولم يجز أن يؤم فيها (وعنه) في العبدانها تجب عليه ومن سقطت عنه لعذر ذ حضرها وجبت عليه وانمقدت به ومن صلى الظهر ممن عليه حضور الجمعة قبل صلاة الامام لم تصح صلاته والافضل لمن لا تجب عليه أن لا يصلي الظهر حتى يصلي الامام ولا يجوز (٦) لمن تلازمه الجمعة السفر في يومها بعد الزوال ويجوز قبله (٧) (وعنه) لا يجوز (وعنه) يجوز للجهاد خاصة

### فصل

ويشترط لصحة الجمعة أربعة شروط (أحدها) لوقت وأوله وأول وقت

(٤) قوله ليس بينه وبين موضع الجمعة أكثر من فرسخ: تقريباً هذا الشرط في حق غير أهل المصر كما إذا كان خارج عن المصر نص عليه تقريباً عن مكن الجمعة وعنه عن أطراف البلد روي نحو هذا عن سعيد بن المسيب وبه قال مالك والليث وعنه الاعتبار بسماع التداء لحديث الجمعة على من سمع انداءه رواه أبو داود وقال آتاه سند قبيصة قال في الشرح الأنشبه أنه من كلام عبد الله بن عمرو ورواه لدارقطني وعنه تجب على من يقدر على الذهاب إليها وأعوذ في يومه روي عن أبي هريرة وأنس والحسن وعطاء والأوزاعي والأول المذهب

(٥) قوله ولا تجب على مسافر: إنه القصر لأن النبي صلى الله عليه وسلم ومجاهديه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل أحد منهم الجمعة فيه مع اجتماع الخلق الكثير وكما لا تلزمه بنفسه لا تلزمه بغيره نص عليه كمن أن كان عاصياً بسفره نزمته

(٦) قوله ولا يجوز الحج مراده أن لم يخف فوات رفته فن خف فواتهم جاز ذكره

المصنف

(٧) قوله ويجوز قبله: يحس الخلاف إذا لم يأت بها في طريقه فأما أن أتى بها في

طريقه جاز السفر من غير كراهة

صلاة الظهر وقال الخرقى يجوز فعلها في الساعة السادسة وآخره آخر وقت الظهر فإن خرج وقتها قبل فعلها صلوا ظهراً وإن خرج وقد صلوا ركعة أتموا جمعة وإن خرج قبل ركعة (٨) فهل يتمونها ظهراً أو يستأنفونها؟ على وجهين (الثاني) أن يكون بقرية يستوطنها أربعون من أهل وجوبها فلا تجوز أقامتها في غير ذلك ويجوز أقامتها في الأبنية المنفردة إذا شملها اسم واحد وفيما قارب البنيان من الصحراء (لثالث) حضور أربعين من أهل القرية في ظاهر المذهب (وعنه) تنقذ بثلاثة (٩) فإن نقصوا قبل أتمامها استأنفوا ظهراً ويحتل أنهم أن نقصوا قبل ركعة أتموا ظهراً وإن نقصوا بعد ركعة أتموا جمعة (١٠) ومن أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعة ومن أدرك أقل من ذلك أتمها ظهراً إذا كان قد نوى الظهر في قول الخرقى وقال أبو اسحق بن شاذلان ينوي جمعة ويتمها ظهراً.

ومن أحرّم مع الإمام ثم زحم عن السجود سجد على ظهر إنسان أو رجله فإن لم يمكنه سجد إذا زال الزحام إلا أن يخاف فوات الثانية فيتابع الإمام فيها وتصير أولاه ويتمها جمعة فإن لم يتابعه عالماً بتحريم ذلك بطلت صلاته وإن جهل تحريمه فسجد ثم أدرك الإمام في التشهد أتى بركعة أخرى بعد سلامه وصحت جمعة (وعنه) يتمها ظهراً \* (الرابع) أن يتقدمها خطبتان من شرط صحتهما حمد الله تعالى والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم وقراءة آية الوصية بتقوى الله تعالى وحضور العدد المشترط وهل تشترط لها الطهارة وأن يتولاها من يتولى الصلاة؟ على

(٨) قوله وإن خرج قبل الركعة الخ فيه إشعار أن الوقت إذا خرج قبل ركعة لا يجوز أتمامها جمعة وهو رواية عن أحمد اختارها المصنف وعنه يتمونها جمعة وهو المذهب اختاره أكثر الأصحاب (٩) اختارها الشيخ قتي الدين (١٠) اختارها المصنف

روايتين ومن سنهما أن يخطب على منبر أو موضع عال ويسلم على المأمومين إذا أقبل عليهم ثم يجلس الى فراغ الأذان ويجلس بين الخطبتين ويخطب قائماً ويعتمد على سيف أو قوس أو عصي ويقصد تلقاء وجهه ويقصر الخطبة ويدعو للمسلمين ولا يشترط اذن الامام وعنه يشترط ( فصل ) وصلاة الجمعة ركعتان يجزئ فيهما بالقراءة ويستحب أن يقرأ في الأولى بسورة الجمعة وفي الثانية بالمناقين وتجوز إقامة الجمعة في موضعين من البلد للحاجة ولا يجوز مع عدمها فإن فعلوا فجمعة الامام هي الصحيحة فإن استوتا فالثانية باطلة فإن وقتا معا أو جهلت الاولى بطلتا معا وإذا وقع العيد يوم الجمعة فاجزئ بالعيد وصلي ظهراً جاز الا للامام وأقل السنة بعد الجمعة ركعتان وأكثرها ست ركعات ( فصل ) ويستحب أن يقتسل للجمعة في يومها والافضل فعله عند مضيه اليها وتنظف ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويكر اليها ماشياً ويدنو من الامام ويشغل بالصلاة ولذكروا يقرأ سورة الكهف في يومها ويكثر الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه ولا يتخطى رقاب الناس الا أن يكون إماماً أو يرى فرجة فيتخطى اليها ( وعنه ) يكره ولا يقيم غيره فيجلس مكانه الا من قدم صاحباً له فيجلس في موضع يحفظه له وإن وجد مصلحاً مفروضاً فله رفعه على وجهين ومن قام من موضعه لارض لحقه ثم عاد اليه فهو أحق به ومن دخل والامام يخطب لم يجلس حتى يركع ركعتين يوجز فيهما ولا يجوز الكلام والامام يخطب إلا له أو لمن يكلمه ويجوز الكلام قبل الخطبة وبمدها وعنه يجوز فيها

### ﴿ باب صلاة العيد ﴾

وهي فرض على الكفاية إذا اتفق أهل بلد على تركها قاتلهم لآمام



وأول وقتها إذا ارتفعت الشمس وآخره إذا زالت الشمس فإذا لم يعلم بالعيد  
 إلا بعد الزوال خرج من الند وصلّى بهم ويسنّ تقديم الاضحية وتأخير  
 الفطر والاكل في الفطر قبل الصلاة والامساك في الاضحية حتى يصلي والفطر  
 والتبكير إليها بعد الصبح ما شيا على أحسن هيئة الا المعتكف يخرج في ثياب  
 اعتكافه أو إماماً يتأخر الى وقت الصلاة وإذا غدا من طريق رجوع من  
 أخرى وهل من شرطها الاستيطان وإذن الامام والمعدد المشروط للجمعة  
 على روايتين وتسن في الصحراء وتكره في الجامع الا من عذر ويبدأ بالصلاة  
 فيصلي ركعتين يكبر في الاولى بعد الاستفتاح وقبل التعوذ ستا وفي الثانية  
 بعد القيام من السجود خمسا يرفع يديه مع كل تكبيرة ويقول الله أكبر  
 كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي  
 وآله وسلم تسليما كثيرا وإن شاء قال غير ذلك ثم يقرأ بعد الفاتحة في الاولى  
 بسبح وفي الثانية بالفاشية وبجهر بالقراءة ويكون بعد التكبير في الركعتين  
 (وعنه) بولي بين القراءتين فإذا سلم خطب خطبتين يجلس بينهما يستفتح  
 الاولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع يحثهم في خطبة الفطر على الصدقة  
 ويبين لهم ما يخرجون ويرغبهم في الاضحية في الاضحية ويبين لهم حكم  
 الاضحية والتكبيرات الزوائد والذكر بينهما والخطبتان سنة ولا يتفل قبل  
 الصلاة ولا بعدها في موضعها ومن كبر قل سلام الامام صلى ما فاتته على  
 صفته وان فاتته الصلاة استحب له أن يقضيها على صفتها (وعنه) يقضيها أربعا  
 (وعنه) أنه مخير بين ركعتين وأربع ويسن التكبير في ليلتي العيدين وفي الاضحية  
 يكبر عقب كل فريضة في جماعة (وعنه) أنه يكبر وإن كان وحده من صلاة  
 الفجر يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق الا المحرم فإنه يكبر من صلاة

الظهر يوم النحر وإن نسي التكبير قضاء ما لم يحدث أو يخرج من المسجد وفي  
التكبير عقيب صلاة العيد وجهان وصفة التكبير شفعاً لله أكبر الله أكبر لا إله  
إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد

### باب صلاة الكسوف

وإذا كسفت الشمس أو القمر فرزع الناس إلى صلاة جماعة وفردى  
بإذن الإمام وغيره ونادى لها الصلاة جامعة ويصلي ركعتين يقرأ في الأولى  
بعد الفاتحة سورة طويلة ويجهر بالقراءة ثم يركع ركوعاً طويلاً ثم يرفع  
فيسمع ويحمد ثم يقرأ الفاتحة وسورة ويطيل وهو دون القيام الأول ثم  
يركع فيطيل وهو دون الركوع الأول ثم يرفع ثم يسجد سجدتين طويلتين  
ثم يقوم إلى الثانية فيفعل مثل ذلك ثم يتشهد ويسلم بهم فإن تجلى الكسوف  
فيها أتمها خفيفة وإن تجلى قبلها أو غابت لشمس كسفة أو طلعت والقمر  
خاسف لم يصل وإن أتى في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع فلا بأس  
ولا يصلي لشيء من سائر الآيات إلا الزلزلة الدثمة

### باب الاستسقاء

وإذا أجذبت الأرض وقحط المطر فرزع الناس إلى صلاة وصفتها  
في موضعها وأحكامها صفة صلاة العيد وإذا أراد الإمام الخروج لها وعظ الناس  
وأمرهم بالتوبة من المعاصي والخروج من المظالم والصيام والصدقة وترك  
التشاحن ويعدم يوم يخرجون فيه ويتنظفها ولا يتطيب ويخرج متواضعاً (١)

(١) قوله ويخرج متواضعاً الخ لما روى ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم  
للاستسقاء متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى رواه الترمذي وقال حديث

متخشما منذ الامنصر عاومه أهل الدين والصلاح والشيوخ ويجوز خروج  
الصبيان وقال ابن حامد يستحب وإن خرج أهل الذمة لم يمنموا ولم يختلطوا  
بالمسلمين فيصلي بهم ثم يخطب خطبة واحدة يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد  
ويكثر فيها الاستغفار وقراءة الآيات التي فيها الأمر به ويرفع يديه فيدعو  
بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم: (اللهم) اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غدقا بجلا  
سحاما طبقا دائما (اللهم) اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين (اللهم) سقيا  
رحمة ولا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق (اللهم) إن بالبلاد والبلاد  
من الأواء والجهد والضنك مالا نشكوه إلا إليك (اللهم) أثبت لنا  
الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأزل علينا من بركاتك  
(اللهم) ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ولا يكشفه  
غيرك (اللهم) أنا نستغفرك إنك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا: ويستقبل  
القبلة في أثناء الخطبة ويحول رداءه فيجعل اليمين على الأيسر (١) والأيسر على  
اليمين في الماس كذلك ويتركونه حتى ينزعوا مع تبايهم ويدعو سرا حال  
استقبال القبلة فيقول (اللهم) انك أمرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد  
دعوناك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا: فان سقوا وإلا عادوا ثانيا وثالثا وان  
سقوا قبل خروجهم شكروا الله تعالى وسألوه المزيد من فضله ونادى لها  
الصلاة جامعة وهل من شرطها ذن الامام ؟ على روايتين ويستحب ان يقف  
في أول المطر ويخرج رحله وثيابه ليصيدها وإذا زادت المياه فخير منها  
استحب ان يقول: (اللهم) حولينا ولا علينا: (اللهم) علي الظراب والآكام  
(١) قوله فيجعل اليمين على الأيسر الخ لا في حديث أبي هريرة انه عليه السلام  
خطب ودعا لله وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه ثم قرب رداءه فجعل اليمين على  
لايسر والأيسر على اليمين رواه أحمد

وبطون الاودية ومنابت الشجر «ربنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به» الآية

### ﴿كتاب الجنائز﴾

يستحب عيادة المريض وتذكيره التوبة والوصية وذرئ به تعاهد بل "حقه بناءً أو شراب وندى شفتيه بقطننة ولقنه قول لا إله الا لله مرة ولم يزد على ثلاث الا ان يتكلم بعده فيعيد تلقينه بلطف ومداراة ويقرأ عنده سورة يس ويوجهه الى القبلة فاذا مات أغمض عينيه وشد لحفيه ولين مفصله وخلع ثيابه وسجاء بثوب يستره وجعل على بطنه مرآة أو نحوها ووضع على سرير غسله متوجها متحدرا نحو رجليه ويسارع في قضاء دينه وتقريب وصيته ونجسيزه اذا تيقن موته بانخفاض صدغيه وميل أقمه واتصال كفيه واسترخاء رجليه

### ﴿فصل في غسل الميت﴾

غسل الميت وتكمينه والصلاة عليه ودفنه فرض كفاية وأولى الناس به وصيه ثم أبوه ثم جده ثم الاقرب فالأقرب من عصباته ثم ذوو أرحامه الا الصلاة فان الامير أحق بها بعد وصيه. وغسل المرأة أحق الناس به الاقرب فالأقرب من نساها ولكل واحد من الزوجين غسل صاحبه في أصح الروايتين وكذلك السيد مع سريته وللرجل والمرأة غسل من له السبع سنين وفيمن زاد على ذلك قبل البلوغ وفي ابن السبع وجهان وإن مات رجل بين نسوة أو امرأة بين رجال أو ختى مشكل يعم في أصح الروايتين وفي لاخرى يصب عليه الماء من فوق القميص ولا يمس ولا ينسل مسلم كافراً ولا يدفنه الا أن لا يجد من يواريه غيره واذا أخذ في غسله

ستر عورته وجردته وقال القاضي بنفسه في قميص خفيف واسع الكمين  
وستر الميت عن البيون ولا يحضره الا من يعين في غسله ثم يرفع رأسه  
يرفق الى قريب من الجلوس ويمصر بطنه عصرا رقيقا ويكثر صب الماء  
حينئذ ثم يلف على يده خرقة فينجيه بها ولا يحل مس عورته ويستحب ان  
لا يمس سائر بدنه الا بخرقة ثم ينوي غسله ويسمي ويدخل أصبعيه مبلولتين  
بالماء بين شفتيه فيمسح أسنانه وفي منخريه فينظفهما ويوضئه ولا يدخل الماء في فيه  
ولا أذنيه ويضرب الصدر فينسل برغوته رأسه ولحيته وسائر بدنه ثم ينسل  
شقه الايمن ثم الايسر ثم يفيض الماء على جميع بدنه يمل ذلك ثلاثا يمر  
في كل مرة يده فان لم ينق بالثلاث أخرج منه شيء غسله الى خمس فان  
زاد فالى سبع ويجعل في الفسلة الاخيرة كافورا والماء الحار والخلال والاشنان  
يستعمل ان احتيج اليه ويقص شاربه ويقلم أظفاره ولا يصرح شعره ولا  
لحيته ويغفر شعره ثلاثة قرون ويسدل من ورائه ثياب ينشفه بثوب وان خرج منه  
شيء بعد السبع حشاه بالقطن فان لم يستمسك فبالطين الحر ثم ينسل المحل  
ويوضأ وان خرج منه شيء بعد وضعه في أكفانه لم يعد الى النسل وينسل  
الحرم بماء وسدر ولا يلبس الخيط ولا يخمر رأسه ولا يقرب طيبا والشهيد  
لا ينسل الا أن يكون جنبا بل ينزع عنه السلاح والجلود ويمل في ثيابه  
وان أحب كفته بنيرها ولا يصلي عليه في أصح الروايتين وان سقط من  
دابته أو وجد ميتا ولا أثر به أو حمل فأكل أو طال بقاؤه غسل وصلي عليه  
ومن قتل مظلوما فهل يلحق بالشهيد؟ على روايتين واذا ولد السقط لاكثر  
من أربعة أشهر غسل وصلي عليه ومن تعذر غسله يعم وعلى الفاسل ستر ما وراءه  
ان لم يكن حسنا

## ﴿ فصل في الكفن ﴾

ويجب كفن الميت في ماله مقدما على الدين وغيره فان لم يكن له مال فعلي من تلزمه حقيقته الا الزوج لا يلزمه كفن امرأته ويستحب تكفين الرجل في ثلاث لقاتف يبيض يسط بعضها فوق بعض بعد تجبير ما ثم يوضع عليها مستلقيا ويجعل الخنوط فيما بينها ويجعل منه في قطن يجعل منه بين يتيه ويشد فوقه خرقة مشقوقة الطرف كالتبان تجمع اليته ومثاته ويجعل الباقي على منافذ وجهه ومواضع سجوده وان طيب جميع بدنه كان حسنا ثم يرد طرف اللقافة العليا على شقه الايمن ويرد طرفها الاخر فوقه ثم يفعل بالثانية والثالثة كذلك ويجعل ما عند رأسه أكثر مما عند رجليه ثم يعقدها وتحل العقد في القبر ولا يخرق الكفن وان كفن في قميص ومئزر ولقافة جاز وتكفن المرأة في خمسة أثواب ازار وخمار وقميص ولقافتين والواجب من ذلك ثوب يستر جميعه

## ﴿ فصل في الصلاة على الميت ﴾

السنة ان يقوم الامام عند رأس الرجل ووسط المرأة ويقدم الى الامام افضلهم ويجعل وسط المرأة حذاء رأس لرجل (وقال القاضي) يسوي بين دعوسهم ويكبر أربع تكبيرات يقرأ في الأولى الفاتحة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ويدعو في الثالثة فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنانا انك تعلم منقلبنا ومثوانا وانت على كل شيء قدير اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام والسنة ومن توفيته فتونه عليهما اللهم اغفر له ورحمه وعافه واءف عنه وأكرم نزه وأوسع مدخله واغسله بالماء والتلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا

كما ينسحق الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وزوجاً  
 خيراً من زوجه وأدخله الجنة ونجّاه من عذاب القبر وعذاب النار وافسح  
 له في قبره ونوّره فيه وإن كان صبياً قال اللهم اجعله ذكراً لوالديه وفرطاً  
 واجراً وشفيماً عجّاباً اللهم ثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما وألحقه  
 بصالح سلف المؤمنين واجعله في كفالة إبراهيم وفيه برحمتك عذاب  
 الجحيم: ويقف بعد الرابعة قليلاً ويسلم تسليمة واحدة عن يمينه ويرفع يديه  
 مع كل تكبيرة والواجب من ذلك القيام والتكبيرات والفاحة والصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم وأدنى دعاء للميت والسلام وإن كبر الإمام  
 خمساً (١) كبر بتكبيره (وعنه) لا يتابع في زيادة على أربع (وعنه) يتابع إلى  
 سبع (٢) ومن فاته شيء من التكبير قضاء على صفته وقال الخرقي يقضيه  
 متتابعاً فإن سلم ولم يقضه (٣) فعلى روايتين ومن فاته الصلاة على  
 الجنازة صلى على القبر (٤)

(١) قوله وإن كبر الإمام خمساً إلخ لما روى الإمام أحمد عن حذيفة أنه صلى  
 على جنازة فكبر خمساً ثم التفت فقال ما نسيت ولا وسمت ولكن كبرت كما كبر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر خمساً  
 (٢) قوله وعنه يتابع إلى سبع: لما روى سعيد بن منصور في سننه عن الحكم بن  
 عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وسناً وسبعاً وكبر علي على سهل  
 ابن حنيفة وسناً وقال أنه شهد بدرأ رواه البخاري  
 (٣) قوله فإن سلم ولم يقضه إلخ قال في الكافي فإن سلم ولم يقضه فلا بأس لأن  
 ابن عمر قال لا يقض

(٤) قوله ومن فاته الصلاة على الجنازة صلى على القبر إلخ لحديث أم سعد ولما في  
 الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة سوداء كانت تقيم للمتجدد أو شاباً  
 فمقدماً رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عنها أو عنه فقالوا مات فقالوا أفلا كنتم

الى شهر (٥) ويصلي دلي الغائب بالنية فان كان في أحد جانبي البلد لم يصل عليه بالنية في أصح الوجهين ولا يصلي الامام على الثالث (٦) ولا على من قتل نفسه وان وجد بعض الميت غسل وصلي عليه (وعنه) لا يصلي على الجوارح وان اختلط من يصلي عليه بمن لا يصلي عليه صلى على الجميع ينوي من يصلي عليه ولا بأس بالصلاة على الميت في المسجد وان لم يحضره غير النساء صليين عليه

### ﴿ فصل في حمل الميت ودفنه ﴾

يستحب الترييع (٧) في حمله وهو ان يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه اليمنى ثم ينتقل الى المؤخرة ثم يضع قائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم ينتقل الى المؤخرة وان حمل بين الممودين فحسن ويستحب الاسراع بها (٨) وتكون المشاة امامها (٩) والركبان خلفها ويجلس من تبعها

أذتموني قال فكانهم صفروا امرها او أمره فقال دلوني على قبره فدلوه فصلى عليها (٥) قوله الى شهر: لما روى الترمذي عن سعيد بن المسيب ان أم سعد مات والتي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر (٦) قوله ولا يصلي الامام على الغال: وكذا من علم كفره أو حكمنا بكفره من أهل البدع قال الامام احمد لا أشهد الجهمي ولا الرافضي ويشهدهما من أحب والمراد بالامام أمير المؤمنين

(٧) قوله يستحب الترييع: قال في الشرح وهو سنة لقول ابن مسعود اذا تبع أحدكم جنازة فياخذ بجوانب السرير الاربع ثم ليتطوع بعد أو ليسر فانه من السنة ورواه سعيد في سننه

(٨) قوله ويستحب الاسراع بها: لقوله عليه السلام اسرعوا بالجنازة فان تكن سالحة فخير قدمونها اليه وان كانت غير ذلك فشر تضعونها عن رقابكم متفق عليه (٩) قوله ويكون المشاة امامها والركبان خلفها: روي ذلك عن ابي بكر وعمر



حتى نوضع (١٠) وان جاءت وهو جالس لم يقم لها (١١) ويدخل قبره من عند رجل القبر ان كان أسهل عليهم ولا يسجي القبر الا أن يكون لامرأة ويلحد له لحداً وينصب عليه اللبن نصبا ولا يدخله خشباً ولا شيئاً من النار ويقول النبي يدخله بسم الله وعلى ملة رسول الله ويضعه في لحده على جنبه الايمن مستقبل القبلة ويحشي التراب في القبر ثلاث حشيات ويهال عليه التراب ويرفع القبر عن الارض قدر شبر مسنماً ويرش عليه الماء ولا بأس بتطيينه ويكره تجصيصه والبناء والكتابة عليه والجلوس والوطء عليه والاتكاء اليه ولا يدفن فيه اثنان الا لضرورة ويقدم الافضل الى القبلة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب وان وقع في القبر ماله قيمة نبش وأخذ وان كفن بثوب غصب أو بلغ مال غيره غرم ذلك من تركته وقيل ينبش ويؤخذ الكفن ويشق جوفه فيخرج وان مات حامل لم يشق بطنها وتسطو عليه القوابل فيخرجنه ويحتمل ان يشق بطنها اذا غلب على الظن انه يحيا وان مات ذمية حامل من مسلم دفنت وحدها ويجعل ظهرها الى القبلة ولا تكره القراءة على القبر في اصح الروايتين وأي قرية فعلها وجعلها للميت

وعثمان وابن عمر وابي هريرة والحسن بن علي وابن الزبير وابي قتادة وابي اسيد رضي الله عنهم وبه قال مالك والشافعي لحديث ابن عمر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون امام الجبازة رواء ابو داود والترمذي

(١٠) قوله ولا يجلس من تبعها حتى توضع: لا روى مسلم عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تبعتم الجبازة فلا تجلسوا حتى توضع

(١١) قوله وان جاءت وهو جالس لم يقم لها : لقول علي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قام رواء مسلم وذكر القاضي ان القيام مستحب لقوله عليه السلام اذا رأى أحدكم الجبازة فليقم لها حين يراها حتى تخلفه رواء مسلم

المسلم قمه ذلك ويستحب ان يصلح لاهل الميت طعام يبعث اليهم ولا يصلحون هم طعاما للناس

### فصل

ويستحب للرجال زيارة القبور وهل تكره للنساء؟ على روايتين ويقول اذا زارها أو مر بها سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله بكم للاحقون ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم ويستحب تمزية أهل الميت ويكره الجلوس لها ويقول في تمزية المسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك وفي تمزيته عن كافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وفي تمزية الكافر بمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لميتك وفي تمزيته عن كافر اخاف الله عليك ولا تنقص عددك ويجوز البكاء على الميت وان يجعل المصاب على رأسه ثوبا يعرف به ولا يجوز الندب ولا النباحة ولا شق الثياب ولطم الخدود وما أشبه ذلك

### كتاب الزكاة

تجب الزكاة في أربعة أصناف من المال السائمة وبهيمة الانعام والخارج من الارض والاثمان وعروض التجارة ولا تجب في غير ذلك (١) وقال أصحابنا

(١) قوله ولا تجب في غير ذلك في قولنا كثر اهل العلم وقال ابو حنيفة تجب في الحبل اذا كانت ذكورا واثنا فان كانت ذكورا أو اثنا مفردة ففيها روايتان وزكاتها دينار عن كل فرس اربع عشر قيمتها والخبرة في ذلك الى صاحبها لحديث ضعيف في ذلك ولنا قوله عليه السلام ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة متفق عليه وقوله عفوت لكم عن صدقة الحبل والريق حديث صحيح

تجب في المتولد بين الوحشي والاهلي (٢) وفي بقر الوحش روايتان (٣) ولا تجب (٤) الا بشروط خمسة الاسلام والحرية فلا تجب على كافر ولا عبد (٥) ولا مكاتب (٦) فان ملك السيد عبده مالا وقلنا انه يملكه فلا زكاة

(٢) وقال اصحابنا تجب في المتولد بين الوحشي والاهلي سواء كانت الوحشية الفحول والامهات لانها متولدة بين ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب فوجبت فيها الزكاة كالمتولد بين سائمة ومملوكة فعلي هذا تضم الى جنسها من الاهلي في وجوب الزكاة ويكون كاحد انواعه وقال الشافعي لازكاة فيها واختاره للمؤلف لان الاصل انتفاء الوجوب وانما ثبت بنص او اجماع او قياس وهو معدوم

(٣) قوله وفي بقر الوحش روايتان إحداهما فيها الزكاة وهي المذهب لان اسم البقر يشملها فتدخل في مطلق الخبر والثانية لازكاة فيها وهي أصح اختارها المصنف وهو قول أكثر أهل العلم لان اسم البقر عند الاطلاق لا ينصرف اليها ولا يسمى بقرألا بالاضافة الى الوحش ولانها حيوان لا يجزى نوعه في الاضحية والمهدي فلم تجب فيه الزكاة كاختلاف

(٤) قوله ولا تجب الا لشروط خمسة الاسلام فلا تجب على كافر لحديث مماذا انه عليه السلام يشه الى الذين فقال له انك تأتي قوماً أهل كتاب فادعهم الى أن يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله الى قوله فان هم أطاعوا لك بذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تأخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم متفق عليه فجعل الاسلام شرطاً لوجوب الزكاة هذا حكم الاصل فاما المرتد فلا تجب عليه نص عليه سواء حكمنا ببقاء ملكه مع الردة أو زواله حكم جزم به في الكافي وقيل بلى وهو وجه قال في النسخ والاول ظاهر المذهب

(٥) قوله ولا عبد في قول أكثر أهل العلم وروي عن عطاء وأبي ثور انه يجب على السيد زكاة ماله ولنا أن السيد ليس بتمام الملك فلم يلزمه زكاة كالمكاتب

(٦) قوله ولا مكاتب لانه عبد لقوله عليه السلام المكاتب عبد ما بقي عليه درهم رواه ابو داود ولان ملكه غير تام فهو كالعبد ولا يلزم أحد أقوال بوجوب الزكاة عليه الا بأبى نور لان الحبر من السيد لا يمنع وجوب الزكاة كالخبر على الصبي والمجنون والمرهون

فيه (٧) وان قلنا لا يملكه فزكاته على السيد (الثالث) ملك نصاب فان نقص عن نصاب فلا زكاة فيه الا أن يكون نقصا يسيرا كالحبة والحبتين (٨) وتجب فيما زاد على النصاب (٩) بالحساب الا في الساعة (الرابع) تمام الملك فلا زكاة في دين الكتابة ولا في الساعة الموقوفة (١٠) ولا في

(٧) قوله فان ملك السيد عبده مالا قلنا إنه يملكه فلا زكاة فيه: على واحد منهما قل ابن المنذر وهذا قول ابن عمر وجابر والزهري وقادة ومالك وان قلنا لا يملكه فزكاته على السيد وهو قول سفیان وأصحاب الرأي وإسحاق ولا نزاع في ذلك اذا قيل انه لا يملكه ومن بضمه حر عليه زكاة ماله لانه يملكه بجزئه الحر ويورث عنه فملكه كامل فهو كالحر في وجوب الزكاة

(٨) قوله الا أن يكون نقصاً يسيراً كالحبة والحبتين: وجبت الزكاة لانه لا ينضب غالباً فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين وهذا المذهب وعنه لا تجب فيه لزكاة لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس أواق صدقة وقال ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب صدقة قال في المبهج هذا أظهر وأصح وحزم به في الوجيز

(٩) قوله وتجب فيما زاد على النصاب بالحساب الا في الساعة فلا شيء في أوقاصها واتفقوا على زيادة الحب أن الزكاة تجب فيها بالحساب واحتلفوا في زيادة الذهب والفضة فروي وجوب الزكاة فيها عن علي وابن عمر وبه قال عمر بن عبد العزيز وانحى ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وابو يوسف ومحمد وابو عبيد ابن المنذر وقب أبو حنيفة لاشي في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعين ولنا ما روى الأثرم ولداً رقصي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهماً وبنيس عليكم شيء حتى يتم مائتين فاذا كانت مئتي درهم فصيا خمسة دراهم فزاد فيحسب ذلك وروي ذلك عن علي وابن عمر موقوفاً عليهما ولا نفر لهما من الصحابة مخالفاً فيكون إجماعاً ولانه مال تجزأ فلم يكن له عفو بعد النصاب

(١٠) قوله ولا في الساعة الموقوفة: ان كانت على غير معين كالمساجد والمدارس وعند المذهب وعليه الاصحاب قاطبة وان كانت على معين كالآقارب في وجوب زكاة

حصّة المضارب من الرّبح (١١) قبل القسمة على أحد الوجهين فيهما ومن كان له دين على ملي من صدقات أو غيره زكاه اذا قبضه للماضى (١٢) وفي الدين على غير الملى (١٣) والمؤجل والمحجود والمقصوب والضائع روايتان احدهما هو كالدين على الملى والثانية لازكاة فيه

فيهما وجهان احدهما يجب الزكاة فيها وهو المذهب نعم عليه قدمه المجد في شرحه لمعوم قوله عليه السلام في كل أربعين شاة شاة ولعموم غيره من التصوص ولان الملك ينتقل الى الموقوف عليه في الصحيح من المذهب والثاني لازكاة فيها لان الملك لا يثبت فيها في وجه فان وقف أرضاً أو شجراً على معين وجبت الزكاة مطلقاً في الغلة على الصحيح من المذهب لجواز يهما

(١١) قوله ولا في حصّة المضارب من الرّبح الخ لانه لا يملك الرّبح بالظهور على رواية وعلى رواية يملكه ملكاً غير تام لانه وقاية لرأس المال فلو قصت قيمة الاصل أو خسر فيه أو تلف بضه لم يحصل للمضارب ولانه ممنوع من التصرف فيه فلم يكن فيه زكاة كما للمكاتب ومن اوجب الزكاة على المضارب فائماً يوجبها عليه اذا حال الحول من حين تبلغ حسنة نصيباً أو يضمها الى ما عنده من جنس المال أو من الاثمان

(١٢) قوله ومن كان له دين على ملي زكاه اذا قبضه للماضى : ولا يلزمه اخراج الزكاة حتى يقبضه روى ذلك عن علي رضي الله عنه وبه قال الثوري وابو نور وأصحاب الرأي وقال عثمان بن عفان وابن عمر وجابر وطاوس والنخعي وجابر بن زيد والحسن والزهري وقتادة والشافعي واسحاق وأبو عبيد عليه اخراج الزكاة في الحال وان لم يقبضه لانه قادر على اخذها والتصرف فيه أثبت الودعة ولنا انه ملكه يقدر على قبضه والاتفاق به فلزمته زكاته لما مضى كسائر أمواله ولا يجب عليه زكاته قبل قبضه لان الزكاة تجب على سبيل المواساة وليس من المواساة أن يخرج زكاة مال لا ينتفع به وأما المستودع فهو كالقدي في يده لان المستودع نائب عنه فيده كيده (١٣) قوله وفي الدين على غير الملى الخ احدهما يزكاه اذا قبضه للماضى وروي عن علي وابن عباس وبه قال الثوري وابو عبيد قال في الاضاف وهو الصحيح من

قال الخرقي واللقطة (١٤) اذا جاء ربه زكاهلحول الذي كان الملتقط ممنوعا منها ولا زكاة في مال من عليه دين ينقص النصاب (١٥) الا في المواسي والحبوب في احدى الروايتين والكفارة كالدين في احد الوجهين (الخامس) مضي الحول شرط الا في الخارج من الارض فاذا استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يتم عليه الحول إلا تاج الساعة وريح التجارة فان حوله حول أصله ان كان نصابا وان لم يكن نصابا فحوله من حين كمل النصاب وان ملك نصابا صغارا انعقد عليه الحول من حين ملكه (وعنه) لا ينعقد حتى يبلغ سنًا يجرى مثله في الزكاة ومتى نقص النصاب في بعض الحول أوباعه أو بدله بغير جنسه انقطع الحول الا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة عند قرب وجوبها فلا

المذهب لانه مال يجوز اتصرف فيه اشبه الدين على المبي والثانية لازكاة فيه وبه قال قتادة واسحاق وابو ثور واهل المراق واحتارها ابن شهاب والشيخ قتي الدين لانه مال ممنوع من غير قادر على الاتفاع به اشبه الدين على المكاتب وقال مالك يزكيه اذا قبضه لعام وأحد

(١٤) قوله قال الخرقي واللقطة الخ هذا من صور انال الضائع ذكرها لتأكيد وجوب الزكاة وهو المذهب وفيه اشارة ان الملتقط يملكها بعد حول التمريف اذ لو لم يملكها لوجب على مالكيها زكاتها لجميع الاحوال على المذهب وحينئذ اذا مالها الملقط استقبل بها حولا وزكى نص عليه لانه ملكها ملكا تاما فوجب كسائر امواله ولا كاة على ربه اذ زكاه الملقط على الاصح

(١٥) قوله ولا زكاة في مال من عليه دين ينقص النصاب في الاموال الباطنة رواية واحدة وبه قال عطاء وسليمان بن يسار والحسن والنخعي واليث ومالك والثوري والاوراعي واسحاق وابو ثور وأصحاب الرأي لقول عثمان هذا نهر زكاتكم فمن كان عليه دين فأيده حتى تخرجوا زكاة أموالكم رواه ابو عبيد في الاموال وقان ريمة وحماد والشافعي في الجديد لا يمتنع لانه حر مسلم ملك نصابا حولا فوجب فيه الزكاة كمن لا دين عليه

تسقط وان أبدله بنصاب من جنسه بنى على حوله ويخرج ان ينقطع واذا  
تم الحول وجبت الزكاة في عين المال (وعنه) تجب في الذمة ولا يعتبر في وجوبها  
امكان الاداء ولا تسقط ب تلف المال (وعنه) انها تسقط اذا لم يفرط واذا مضى  
حولان على نصاب لم يؤد زكاتها فعليه زكاة واحدة ان قلنا تجب في العين  
وزكاتها ان قلنا تجب في الذمة الا ما كان زكاته الفهم من الابل فان عليه لكل  
حول زكاة وان كانا أكثر من نصاب فعليه زكاة جميعه لكل حول ان قلنا تجب  
في الذمة وان قلنا تجب في العين نقص من زكاته في كل حول بقدر نقصه بها  
واذا مات من عليه الزكاة أخذت من تركته فان كان عليه دين اقسما  
بالحصص

### باب زكاة بهيمة الانعام

ولا تجب الا في السائمة منها (١) وهي التي ترمى في أكثر الحول (٢)  
وهي ثلاثة أنواع أحدها الابل ولا زكاة فيها حتى تبلغ خمساً (٣) فتجب

(١) قوله ولا تجب الا في السائمة: احترز بالسائمة من الملوقة فانه لازكاة فيها عند  
أكثر أهل العلم وحكي عن مالك ان فيها الزكاة لموم قوله عليه السلام في كل  
خمس شاة ولنا قوله عليه السلام في كل سائمة في أربعين بنت لبون قيده بالسائمة  
فدل على انه لازكاة في غيرها وحديثهم مطلق فيحمل على المقيد وقوله عليه السلام  
ليس في المواشي صدقة رواه البخاري

(٢) قوله وهي التي ترمى في أكثر الحول: وهذا مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي  
يعتبر السوم في جميع الحول لانه شرط في الزكاة اشبه الملك وكال النصاب ولنا عموم  
النصوص الدالة على وجوب الزكاة في اللاشية واسم السوم لا يزول بالطف اليسير فلم  
يتم دخولها في الاخبار ولانه لا يجمع خفة المؤنة أشبه السائمة في جميع الحول ولان  
الطف اليسير لا يمكن التحرز منه فاعتباره في جميع الحول بقضي الى إسقاط الزكاة بالكلية  
(٣) قوله ولا زكاة فيها حتى تبلغ خمساً: وهي أقل نصابها لقوله عليه السلام ومن لم يكن

فيها شاة (٤) فإن أخرج بغيره لم يجزه (٥) وفي المشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي لها ستة فإن عدتها أجزاء ابن لبون (٦) وهو الذي له ستان فإن عدته أيضاً لزمه بنت مخاض (٧) وفي ست وثلاثين بنت لبون

عنده الا خمس من الابل فليس فيها صدقة

(٤) قوله فتجب فيها شاة: إجماعاً لقوله عليه السلام: إذا بلغت خمسا ففيها شاة. ورواه البخاري وتجب الشاة بصفة الابل ففي كرام سمان كريمة سمنة والعكس بالعكس ولا يجزئ الذكر وقبل بلى لاطلاقها فإن كانت الابل ممية قليل الشاة كشاة الصمحاء لان الواجب من غير الجنس كشاة القدية وقبل تجزئته شاة صحيحة قيمتها على قدر المال تنقص قيمتها على قدر نقص الابل كالخروج عن الفم قال في الانصاف وهو الصواب للمواساة

(٥) قوله فإن أخرج بغيراً لم يجزئه: سواء كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة أو لم تكن حكى ذلك عن مالك وداود وقال الشافعي وأصحاب الرأي يجزئ البعير عن العشرين فما دونها ويخرج لنا مثل ذلك إذا كان المخرج مما يجزئ عن خمس وعشرين والمذهب الاول لانه أخرج غير المتخصص عليه من غير جنسه فلم يجزئه كما لو أخرج البعير عن أربعين شاة وإنما اجزاء ابن لبون عن بنت مخاض لانه مخرج للواجب وزيادة من جنس الواجب بخلاف البعير

(٦) قوله فإن عدتها أجزاء ابن لبون: لقوله عليه السلام: فإن لم يكن عنده بنت مخاض فإن لبون ذكره. ورواه ابو داود وظاهره أنه يجزئ ولو نقصت قيمته عن بنت مخاض ويجزئ لإخراج الحقة والجذعة والتي عن بنت المخاض إذا عدتها على المذهب بل هي أولى لزيادة السن ولو وجد ابن لبون وأما بنت اللبون فجزم المحدثي شرحه بالجواز مع وجود ابن لبون وله جبران قال في الفروع وفي بنت لبون وجهان لاستثنائه بابن اللبون عن الجبران

(٧) قوله فإن عدته أيضاً لزمه بنت مخاض: وهذا قول مالك وقال الشافعي يجزئ



وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين وفي إحدى وستين جذعة  
وهي التي لها أربع سنين وفي ست وسبعين ابتنا لبون وفي إحدى وتسعين  
حقتان إلى عشرين ومائة فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون (٨) ثم في  
كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فإذا بلغت مائتين (٩) اتفق الفرضان  
فإن شاء أخرج أربع حقائق وإن شاء خمس بنات لبون والمنصوص أنه يخرج

شراء ابن لبون لظاهر الخبر ولنا أنهما استويا في العدم فلم يزمه ابنة مخاض كما لو استويا  
في الوجود والحديث محمول على حال وجوده لأن ذلك للرفق بإغاء له عن الشراء  
ومع عدمه لا يستقى عن الشراء

(٨) قوله فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث بنات لبون: وهذا مذهب الأولي والشافعي  
واسحاق وعنه لا يتغير انقراض إلى ثلاثين ومئة فيكون فيها حقة وبنات لبون وهذا  
مذهب محمد بن إسحاق وأبي عبيد وإحدى الروايتين عن مالك لأن العرض  
لا يتغير بزيادة الواحدة بدليل سائر الفروض ولنا قوله عليه السلام فإذا زادت على  
عشرين ومئة ففي كل أربعين بنت لبون والواحدة زيادة وقد جاء مصرحاً به في حديث  
الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند آد عمر بن الخطاب  
رواه أبو داود والترمذي وحسنه وقال ابن عبد البر هو أحسن شيء روي في  
أحاديث الصدقات فإن فيه فإذا كانت إحدى وعشرين ومئة ففيها ثلاث بنات لبون  
وهذا صريح لا يجوز المدول عنه وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو حنيفة  
إذا زادت الأبل على عشرين ومئة استوفيت الفريضة في كل خمس شاة إلى خمس  
وأربعين ومئة فيكون فيها حقتان وبنت مخاض إلى خمسين ومئة ففيها ثلاث حقائق  
وتستأنف الفريضة في كل خمس شاة والأول أولى للأحاديث الصحيحة

(٩) قوله فإذا بلغت مائتين الخ إذا بلغت المائة مائتين اجتمع الفرضان لأن فيها أربع  
خسينات وخمس أربعين فيجب عليه أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي الفرضين  
شاة أخرج لوجود مقتضى لكل واحد منهما وإن كان أحدهما أفضل من الآخر  
لقوله عليه السلام في كتاب الصدقات الذي عند آل عمر: فإذا كانت مائتين ففيها أربع

الحقاق وليس فيما بين الفريضتين شيء ومن وجبت عليه سن فقدمها (١٠)  
أخرج سناً أسفل منها ومعه شاتان أو عشرون درهماً وإن شاء أخرج أعلى  
منها وأخذ مثل ذلك من الساعي فإن عدم السن التي تليها انتقل إلى الأخرى  
وجبرها بأربع شياء أو أربعين درهماً (١١) (وقال أبو الخطاب) لا ينتقل إلا إلى

حقاق أو خمس بنت لبون أي الشيتين وجدت أخذت: وهذا نص لا يخرج على ما يحلفه  
(١٠) قوله ومن وجبت عليه سن فقدمها الخ هذا المذهب إلا أنه لا يجوز أن يخرج  
أدنى من ابنة مخاض لأنها أدنى سن تجب في الزكاة ولا يخرج أعلى من الجذعة لأن  
يرضى رب المال بإخراجها بغير حيران فيقبل منه والاحتيار في الصدوقين وشيأ  
والدراهم إلى رب المال وبهذا قاله النخعي والشافعي وابن المنذر في حديث أس:  
ومن بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها  
تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده  
صدقة الحقة وليست عنده وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة وبعضه المصدق  
عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده لا بنت لبون  
فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطي شاتين أو عشرين درهماً ومن بلغت صدقة بنت  
لبون وعنده حقة فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت  
صدقة بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطي  
معه عشرين درهماً أو شاتين

(١١) قوله فإن عدم السن التي تليها انتقل إلى الأخرى وجبرها بأربع شياء أو أربعين  
درهماً: لأن الشارع جوزه له الانتقال إلى الذي يليه مع الحيران وجوز له ردون عنها  
إذا عدم الحيران إذا كان هو الفرض وههنا لو كان موجوداً أجزأه فإذا عدمه  
جاء ردول إلى ما يليه مع الحيران ولا شك في التعدية إذا عقل انتهى فعلى هذا  
يجوز الردول عن الجذعة إلى بنت مخاض مع ست شياء أو ستين درهماً ومن بنت  
مخاض إلى الجذعة وأخذ ست شياء أو ستين درهماً وماله ما إذا كان بجنة السحرة  
أو لجائز الأمر فاما إذا كان الثصاب مبيعاً وعدمت الفريضة فله دفع أسن إلى مع  
الحيران وليس له دفع ما فوقها مع الحيران وهي لأن الحيران قدره الشارع وفق

من تلي الواجب ولا مدخل للجبران (١٢) في غير الابل

﴿ فصل ﴾

(النوع الثاني البقر) ولا شيء فيها (١٣) حتى تبلغ ثلاثين فيجب فيها تبيع أو تبعة وهي التي لها سنة وفي أربعين مستة وهي التي لها سنتان وفي الستين تبعة ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مستة ولا يجزي الذكر (١٤)

بين الصحيحين وما بين الميتين أقل فإذا دفعه المالك جاز لتطوعه بالزائد بخلاف السامي وولي التيم فإنه لا يجوز لهما إلا إخراج الأدون وهو أقل الواجب كالا تباع (١٢) قوله ولا مدخل للجبران الخ فلو جبر صفة الواجب بشيء من جنسه وأخرج الردي عن الجيد وزاد قدر ما بينهما من الفضل لم يجز لأن القصد من غير الأمان التمتع بهما فيفوت بعض المقصود ومن الأمان القيمة وقال المجدد قياس المذهب جوازه في الماشية وغيرها

(١٣) قوله ولا شيء فيها الخ لحديث معاذ بن عبيد الله رضي الله عنه وسلم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأمرني أن آخذ من كل حالم ديناراً أو عدله حافر وأمرني أن آخذ من كل أربعين مستة ومن كل ثلاثين بقرة تبيعاً حولياً رواه الإمام أحمد وهذا لفظه وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي وعند النسائي قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثني إلى اليمن أن لا آخذ من البقر شيئاً حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل تابع جذع أو جذعة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين بقرة مستة والتبيع هو الذي له سنة ودخل في الثانية والمستة هي التي لها سنتان ولا فرض في البقر غيرها فإن رضي رب المال بإعطاء المستة عن التبيع والتيمين عن المستة أو أكبر منها سنّاً عنها جاز

(١٤) قوله ولا يجزي الذكر الخ أي إذا كانت ذكوراً وإنا لما لان الانثى أفضل لما فيها من الدر والنسل وقد نص الشارع على اعتبارها في الابل وفي الأربعين من البقر في غير هذا أي فيجزئ التبيع في الثلاثين وما تكرّر منها كالستين وأما الأربعون وما تكرّر منها كالثلاثين فلا يجزي في فرضها إلا الأمانات لنص الشارع عليها

في الزكاة في غير هذا الا ابن لبون مكان بنت مخاض اذا عدها الا أن يكون النصاب كله ذكورا فيجزى الذكور في النعم وجها واحدا وفي الابل والبقر (١٥) في أحد الوجهين ويؤخذ من الصغار صغيرة (١٦) ومن المراض مريضة (وقال أبو بكر) لا تؤخذ الا كبيرة صحيحة على قدر قيمة المالين فان اجتمع صغار وكبار وصحاح ومراض وذكور وإناث لم يؤخذ الا أنثى كبيرة صحيحة على قدر قيمة المالين وان كانا نوعين كالبحاثي والعراب والبقر والجواميس والضأن والمز أو كان فيه كرام وثام وسمان ومهازل أخذت القرينة من أحدهما على قدر قيمة المالين

### فصل

النوع الثالث النعم ولا زكاة فيها حتى تبلغ أربعين فتجب فيها شاة الى مئة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه ثم في كل مائة شاة شاة ويؤخذ من المز التي ومن الضأن الجذع ولا يؤخذ تيس ولا هرمة ولا ذات عوار وهي المعية

(١٥) قوله وفي الابل والبقر الخ يجوز اخراجه في البقر في أصح الوجهين لان الزكاة مواساة فلا تجب المواساة من غير ماله والثاني لا يجزئ فهما لأن الشارع نص على الاثني وهي أفضل ففي المدول عنها عدول عن التصوص فلي هذا يكلف شراها اذا عدها كما لو لم يكن في ماشيته الا معيا ولاه في الابل يفضي الى اخراج ابن لبون عن خمس وعشرين وست وثلاثين وفيه تسوية بين النصابين فلي هذا يخرج أنثى ناقصة بقدرة قيمة الذكر وعلى الاول يخرج ابن لبون عن النصابين ويكون التعديل بالقيمة (١٦) قوله ويؤخذ من الصغار صغيرة: هذا في النعم دون الابل والبقر ولا يجزئ اخراج فصلان ومجاويل فيقوم النصاب من الكبار ويقوم فرضه ثم يقوم الصغار ويؤخذ عنها كبيرة بالقسط وقيل يجزئ فيؤخذ من خمس وعشرين الى إحدى وستين واحدة والتعديل بالقيمة مكان زيادة السن

ولا الربا وهي التي تربى ولدها ولا الحامل ولا كراثم المال إلا أن يشاء ربه ولا يجوز اخراج القيمة (وعنه) يجوز وإن أخرج سنا أعلا من القرض من جنسه جاز

### ﴿ فصل في الخلطة ﴾

وإذا اختلط نفسان أو أكثر من أهل الزكاة في نصاب من الماشية (١٧) حولاً لم يثبت لهما حكم الاقتراد في بعض الحول فحكمهما في الزكاة حكم الواحد سواء كانت خلطة أعيان بأن يكون مشاعاً بينهما أو خلطة أوصاف بأن يكون مل كل منهما متميزاً فخلطاه واشتركا في المراح (١٨) والمسرح والمشرب والمحبب والرامي والفحل فإن اختلف شرط منها (١٩) أو ثبت لهما حكم الاقتراد (٢٠) في بعض الحول زكياً زكاة المنفردين فيه وإن ثبت

(١٧) قوله في نصاب من الماشية: لا تؤثر الخلطة في غير الماشية وأما هي فتؤثر فيها إذا بلغ المجموع نصاباً فلو كان لاحدهما شاة وللآخر ثمة وثلاثون وجبت الزكاة وبه قال عطاء والأوزاعي والليث والشافعي وأسحق وقال مالك لا تؤثر إلا إذا كان لكل واحد من الشركاء نصاب وحكي عن الثوري وأبي ثور واختاره ابن المنذر لما روى البخاري في حديث أنس ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خائفين فنهما يتراجعا بينهما بالسوية

(١٨) قوله وشركا في المراح الخ يعتبر الخلطة الأوصاف اشتراكهم فيها ذكر لما روى سعد بن أبي وقاص مرفوعاً ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة واحتج به ما اجتمع في الحوض والفحل والرامي رواء الحلال والدارقطني ورواه أبو عبد الله حماد بن زيد الراعي المرمي وضمه أحمد فانه من رواية ابن أبي ليثة ونحو هذا

قوله

(١٩) قوله: إذا اختلف شرط منها الخ بطل حكمها لقوات شرطها وصار وجودها كعدم زكي كروى عنه أنه أن بلغ نصاباً والا فلا (٢٠) قوله: أو ثبت لهما حكم الاقتراد الخ يعني أن على كل واحد عند تمام حوله زكاته

لا أحدهما حكم الاقتراد (٢١) وحده فعليه زكاة المفرد وعلى الآخر زكاة الخلطة ثم يزكيان فيما بعد ذلك الحول زكاة الخلطة كلما تم حول أحدهما فعليه بقدر ماله منها (٢٢) ولو ملك رجل نصا بأشهر ثم باع نصفه مشاعا وأعلم على بعضه وباعه مختلطا فقال أبو بكر (٢٣) ينقطع الحول ويستأقانه من حين البيع (وقال ابن حامد) لا ينقطع حول البائع وعليه اذا تم حوله زكاة حصته فان

كرجلين لكل واحد منهما نصاب ملكه في أول المحرم ثم اختلطا بعد ذلك فعلى كل واحد زكاته عند تمام حوله وفيما بعد ذلك من السنين يزكيان زكاة الخلطة فان اتفق حولاهما أخرجاه شاة عند تمام الحول نصفين وان اختلف فعلى الأولى عند تمام حوله نصف شاة واذا تم حول الثاني فان كان الأول أخرجها من غير المال فعلى الثاني نصف شاة أيضا وان أخرجها من المال فقد تم حول الثاني على تسعة وسبعين شاة ونصف شاة له منها أربعون شاة فيلزمه أربعون جزءا من تسعة وسبعين جزءا ونصف جزء من شاة فيضعها فيكون ثمانين جزءا من تسعة وخمسين جزءا من شاة كلما تم حول أحدهما لزمه من زكاة الجميع بقدر ماله فيه

(٢١) قوله وان ثبت لأحدهما حكم الاقتراد وحده: بأن ملك رجلا نصا بين خلطاهما ثم باع أحدهما نصيبه أجنبيا أو يكون لأحدهما نصاب وللآخر دونه فيعتالان في أتاها الحول فاذا تم حول الأول فعليه شاة فاذا تم حول الثاني فعليه زكاة الخلطة على التفصيل المذكور (٢٢) قوله ثم يزكيان فيما بعد ذلك الحول زكاة الخلطة كلما تم حول أحدهما فعليه بقدر ماله منها: أي يزكي بقدر ملكه فيه وفيه تنبيه على أمرين أحدهما ان من ثبت له حكم الاقتراد في الحول الأول يزكي ماله عليه عند تمام حوله الثاني ولا ينظر به حول المشتري لان الزكاة بعد تمام الحول لا يجوز تأخيرها وأن المشتري لا يجب عليه تقديم زكاته الى رأس حول شريكه لان تقديمها قبل حوله الحول لا يجب وثانيهما انه اذا كان لكل واحد نصاب فعلى كل منهما نصف شاة وان كان للأول أربعون وللثاني ثمانون فعلى الأول ثلث شاة وعلى الثاني ثلثاها

(٢٣) قوله فقال أبو بكر الخ هذا هو المذهب لان النصف المشتري قد ينقطع الحول

أخرجها من المال انقطع حول المشتري لتقصان النصاب (٢٤) وان أخرجها من غيره وقلنا الزكاة في العين فكذلك (٢٥) وان قلنا في الذمة (٢٦) فعليه عند تمام حوله زكاة نصيبه وان أفرد بمضه وباعه ثم اختلط انقطع الحول (٢٧) (وقال القاضي) يحتمل ان لا ينقطع اذا كان زمناً يسيراً وان ملك نصابين

فيه فكأنه لم يجز في حول الزكاة أصلاً فلزم انقطاع الحول في الآخر وقال ابن حامد لا ينقطع حول البائع فيما لم يسع لانه لم يزل مخالفاً لمال جار في حول الزكاة وعليه اذا تم حوله زكاة حصته فيلزمه نصف شاة لانه ما خلا حوله من ملك نصف نصاب فهو كالخليط اذا تم ماله بمال شريكه

(٢٤) قوله فان أخرجها من المال انقطع حول المشتري لتقصان النصاب: قاله الاثمة الاربعة وذكروه المجد إجماعاً فعلى هذا لا زكاة عليه الا أن يستديم الفقير الخلطة بنصفه فلا ينقص النصاب اذا ويخرج الثاني نصف شاة

(٢٥) قوله وان أخرجها من غيره وقلنا الزكاة في العين فكذلك: ذكروه المؤلف في بنية كتبه وصححه وعزاه الى ابي الخطاب لان تعلقها بالعين ينقص النصاب فنع وجوبها على المشتري وجزم الاكثر منهم القاضي وابن عقيل وقاله في المستوعب والمحرم أنه يجب على المشتري نصف شاة اذا تم حوله لان التعلق بالعين لا يمنع انعقاد الحول الثاني بالاتفاق وضعف المجد الاول عن ابي الخطاب

(٢٦) قوله وان قلنا في الذمة الخ لعدم تقصان النصاب في حقه مطلقاً وعكسها صورة لو كان لرجلين نصاب خلطة فباع أحدهما خليطه في بعض الحول لانه في الاول خليط نفسه ثم صار خليط أجنبي وهنا كان خليط أجنبي ثم صار خليط نفسه فان كان البائع استدان ما أخرج به ولا مال له يجعل في مقابلة دينه الامال الخلطة أولم يخرج البائع الزكاة حتى تم حول المشتري فان قلنا الدين لا يمنع وجوب الزكاة أو قلنا يمنع لكن للبائع مال يجعل في مقابلة دين الزكاة وكي المشتري حصته زكاة الخلطة نصف شاة والا فلا (٢٧) قوله انقطع الحول: لوجود الانفراد في البعض واحتمال القاضي حجة أن اليسير معفو عنه فوجب ان لا ينقطع كما لو باعه مشاعاً

شهران ثم باع أحدهما مشاعاً فلي قياس قول أبي بكر (٢٨) ثبت للبائع حكم  
الافراد وعليه عند تمام حوله زكاة المنفرد وعلى قياس قول ابن حامد (٢٩)  
عليه زكاة خليط فاذا تم حول المشتري فمليه زكاة خليط وجها واحداً واذا  
ملك نصيباً شهران ثم ملك آخر لا يتغير به الفرض مثل ان يملك أربعين شاة في  
الحرم وأربعين في صفر فمليه زكاة الأول عند تمام حوله ولا شيء عليه في  
الثاني في أحد الوجهين (٣٠) وفي الآخر عليه للثاني زكاة خلطة كالأجنبي  
في التي قبلها وان كان الثاني يتغير به الفرض مثل ان تكون مئة شاة فمليه  
زكاته اذا تم حوله وجها واحداً (٣١) وان كان الثاني يتغير به الفرض ولا يبلغ  
نصيباً مثل ان يملك ثلاثين من البقر في الحرم وعشراً في صفر فمليه في العشر  
اذا تم حولها ربع مسنة (٣٢) وان ملك مالا يتغير الفرض كخمس فلا شيء

(٢٨) قوله فعل قياس قول أبي بكر الخ لانه اختار أن البيع يقطع الحول فيصير  
البائع كانه ملك نصيباً منفرداً

(٢٩) قوله على قياس قول ابن حامد الخ لاختياره عدم الانقطاع بالبيع فوجب  
عليه زكاة خلطة لكونه لم يزل مخالطاً في جميع الحول

(٣٠) قوله ولا شيء عليه في الثاني في أحد الوجهين: قدمه في الحرر والفروع  
وجزم به في الوحيز لان الجميع ملك واحد فلم يزد فرضه على شاة كما لو اتفقت أحواله  
والعموم في الأوقاص كمملوك رفة وفي الآخر عليه للثاني زكاة خلطة قال المجتهد وهو  
أصح لاختلاطها بالأربعين الأولى

(٣١) قوله فمليه زكاة اذا تم حوله وجهاً واحداً: كما لو اتفقت أحواله لانه اما  
أن يجزأ كالمال الواحد للمالك أو كالمال للمالكين وعلى التقديرين يجب شاة أخرى  
بخلاف التي قبلها

(٣٢) قوله فمليه في العشر اذا تم حولها ربع مسنة: لان الفريضة الموجبة للمسنة قد  
كملت وقد أخرج زكاة الثلاثين فوجب في العشر بقسطها من المسنة وهو ربعها



فيها (٣٣) في أحد الوجهين وفي الثاني عليه سبع تبيع اذا تم حولها واذا كان لرجل ستون شاة كل عشرين خلطة مع عشرين لرجل آخر فلي الجميع شاة نصفها على صاحب الستين ونصفها على خلطائه على كل واحد سدس شاة (٣٤) وان كانت كل مشر منها مختلطة (٣٥) بمشر لا آخر فمليه شاة ولا شيء على خلطائه لانهم لم يختلطوا في نصاب واذا كانت ماشية الرجل مفترقة في بلدين لا تقصر بينهما الصلاة فهي كالجمعة (٣٦) وان كان بينهما مسافة القصر فكذلك عند أبي الخطاب (٣٧) والمنصوص ان لكل مال حكم نفسه كالمال لرجلين

(٣٣) قوله كخمس فلا شيء فيها لانه وقص وكما لو ملكها دفعة واحدة وفي الثاني عليه سبع تبيع اذا تم حولها كما لو كان المالك لها اجنبياً

(٣٤) قوله فلي الجميع شاة نصفها على صاحب الستين ونصفها على خلطائه على كل واحد سدس شاة: ضما لمد كل خلطة الى مال الكل فيصير كال واحد وعمله اذا لم يكن بينهما مسافة قصر أو كان على رواية

(٣٥) قوله وان كانت كل مشر منها مختلطة الخ لأن من شرط صحته ان يكون المجموع نصاباً وقد فات فوجب على صاحب الستين شاة

(٣٦) قوله فهي كالجمعة: أي يضم بعضها الى بعض ويتركها كالمختلطة لانهم فيه خلافاً

(٣٧) قوله وان كان بينهما مسافة القصر فكذلك عند أبي الخطاب: وهو قول سائر العلماء قال في الشرح وهو الصحيح ان شاء الله تعالى لقوله عليه السلام في أربعين شاة شاة ولانه ملك واحد أشبه ما لو كان في بلدان متقاربة وكثير السائمة اجزاء وعليها يخرج الفرض في أحد البلدين لانه موضع حاجة والمنصوص عن أحمد ان لكل مال حكم نفسه قال في الانصاف وهو الصحيح من المذهب والمشهور عن الامام أحمد واحتج بقوله عليه السلام لا يجمع بين متفرق الخبر وعندنا ان من جمع وفرق خشية الصدقة لم يؤثر ذلك ولكن قال ابن المنذر لا أعلم هذا القول عن غير أحمد وحمل المؤلف النص على الجمعة وكلام أحمد على ان الساعي لا يأخذها واما رب المال فيخرج اذا

ولا تؤثر الخلطة في غير السائمة (٣٨) (وعنه) أنها تؤثر ويجوز للساعي أخذ الفرض من مال أي الخليطين شاء (٣٩) مع الحاجة وعدمها ويرجع المأخوذ منه على خليطه بحصته من القيمة (٤٠) فإن اختلفا في القيمة فالقول قول المرجوع عليه (٤١) إذا عدت البيئة وإذا أخذ الساعي أكثر من الفرض ظلما (٤٢)

بلغ ماله نصابا وظاهره ان غير الماشية لا يكون كذلك لكن جعل أبو بكر في سائر الاموال روايتين كالماشية

(٣٨) قوله ولا تؤثر الخلطة في غير السائمة: كالذهب والفضة والزروع والثمار في قول أكثر أهل العلم وعنه ان خلطة الاعيان تؤثر في غير الماشية فإذا كان بينهم نصاب يشتركون فيه فعليهم الزكاة وبه قال اسحق والاوزاعي في الحب والنمر قياساً على خلطة الماشية والمذهب الاول لحديث: والخليطان ما اشتركا في الحوض والحوض والراعي: فدل على ان ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثرة وقوله لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة انما يكون في الماشية لان الزكاة يقل جمعها نارة ويكثر أخرى وسائر الاموال تجب فيها زاد على النصاب بحسابه فلا أثر لجمعها

(٣٩) قوله ويجوز للساعي أخذ الفرض من مال أي الخليطين شاء: لان الجميع كالمال الواحد مع الحاجة بان تكون الفريضة عينا واحدة لا يمكن أخذها الا من أحد المالكين او يكون أحدهما صفارا والآخر كبارا وعدمها بان يحذف فرض كل من المالكين فيه لقوله عليه السلام: وما كان من خليطين فإنهما تراجعا بالسوية، وظاهره ولو بعد قسمة في خلطة اعيان مع بقا النصيبين وقد وجدت الزكاة خلافا للمجرد

(٤٠) قوله ويرجع المأخوذ منه على خليطه بحصته من القيمة يوم أخذت فتوكان لاحدهما ثلث المال وأخذ الفرض منه رجع بقيمة ثلثي المخرج على شريكه

(٤١) قوله فان اختلفا في القيمة فالقول قول المرجوع عليه: يعني مع يئنه وقال

الشيخ تقي الدين يتوجه ان القول قول المعطي لانه كالأمين

(٤٢) قوله وإذا أخذ الساعي أكثر من الفرض ظلما إلخ أي لانه ظلم فلا يجوز رجوعه على غير ظالمه وفاقا ويرجع على خليطه بنصف شاة فقط وذكر الشيخ

تقي الدين الاظهر انه يرجع

لم يرجع بالزيادة على خيلطه وان أخذه بقول بعض العلماء رجع عليه (٤٣)

### ﴿ باب زكاة الخارج من الارض ﴾

تجب الزكاة في الجبوب كلها (١) وفي كل ثمر يكال ويدخر كالتمر والزبيب واللوز والتستق والبندق ولا تجب في سائر الثمر (٢) ولا في الخضر والبقول والزهرة (وعنه) انها تجب في الزيتون (٣) وفي القطن والزعفران اذا بلغا

(٤٣) قوله وان اخذه بقول بعض العلماء رجع عليه : مثله ان يأخذ الصحيحة عن المراض والكيرة عن الصغار لان الساعي نائب الامام فله كفعله وهذا لا ينقض لكونه مختلفا فيه كما في احكام قال في المفتي والشرح : ماداه اجتهاده اليه وجب دفعه وصار بمنزلة الواجب

(١) قوله تجب الزكاة في الجبوب كلها : أي سواء كان قوتا كالحنطة والشمير والارز والدخن أو من القطنيات كالباقلا والعدس والحمص او من اليازير كالكسفرة والكمون وبذر الكتان والقثاء والخبثاء وحب البقول كحب الرشاد والفجل والقرطم لمعوم قوله تعالى فيا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم الى آخر الآية ولمعوم قوله عليه السلام : فيما سقت السماء والعيون العشر : رواء البخاري

(٢) قوله ولا تجب في سائر الثمر : كالجوز وعلل بانه معدود والحوخ والمشمش والتين والتوت ونحوه لانها ليست مكية وقد روى الأثرم ان عامل عمر كتب اليه في كروم فيها من الفرسك والرمان ماهوا اكثر غلة من الكروم اضمافا فكتب اليه عمر ليس فيها عشرهمي من المضاء وكذا العناب وحزم في المستوعب والكافي بالزكاة فيه قال في الفروع وهذا اظهر والتين والمشمش والتوت مثله واحتاره شيخنا في التين لانه يكال ويدخر كالتمر

(٣) قوله وعنه انها تجب في الزيتون : احتار القاضي والمجدل قوله تعالى «والزيتون والرمون» الآية ولانه حب مكيل ينفع بدهنه الخارج منه اشبه السمسم والكتان وثانية واحتاره الحرقى والمؤام عدم الوحوب لان الادخار شرط ولم يخرج العادة

بالوزن نصابا (٤) (وقال ابن حامد) لازكاة في حب البقول كحب الرشاد والابازير كالكسفرة والكمون وبزر القثا والخيار ونحوه ويعتبر لوجوبها شرطان (٥) (احدهما) ان تبلغ نصابا قدره بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار خمسة أوسق والوسق ستون صاعا والصاع خمسة أرطال وثلاث بالمرقي فيكون ذلك ألفا وست مئة رطل الا الارز والعلس نوع من الحنطة يدخر في قشره فنصاب كل واحد منهما مع قشره عشرة أوسق (وعنه) أنه يعتبر نصاب ثمرة النخل (٦) والكرم رطباً ثم يؤخذ عشرة يابساً وبضم ثمره العام (٧) الواحد بعضها الى بعض في تكميل النصاب فان كان له نخل

به فلم يجب والآية مكية نزلت قبل وجوب الزكاة فلا تكون مرادة بدليل انها لا تجب في الرمان

(٤) قوله وفي القطن والزعفران اذا بلغا بالوزن نصاباً : لانه موزون مدخر تام المنفعة والوزن اقيم مقام الكيل لاقاقهما في عموم المنفعة والثانية لا تجب فيها وهي اختيار الاكثر لعدم الكيل فيها وقيام الوزن مقام الكيل لم يرد به نص ولا يصح قياسه على الكيل لان العلة غير معقولة

(٥) قوله ويعتبر لوجوبها شرطان الى قوله خمسة أوسق أي فلا تجب في أقل من ذلك لقوله عليه السلام «ليس في أدون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة» رواه احمد ومسلم ولا يعتبر له الحول لتكامل التمام عند الوجوب بخلاف غيره ويشترط كون النصاب بعد التصفية في الحبوب لانه حال الكمال والادخار والجفاف في الثمار لان التوسق لا يكون الا بعد التجفيف فوجب اعتباره عنده فلو كان عشرة أوسق عبثاً لا يجيء منه خمسة زيبياً لم يجب شيء

(٦) قوله وعنه انه يعتبر نصاب النخل الخ لما روى أبو داود والترمذي عن عتاب ابن اسيد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرص المنب كما يخرص النخل فتؤخذ زكاته زيبياً كما تؤخذ صدقة النخل تمراً وعنه يعتبر نصابهما عبثاً ورطباً احتاره الحلال وما حبه والقاضي واصحابه ويؤخذ عشر ما يجيء منه

(٧) قوله وتضم ثمرة العام الخ اعموم الخبر وكما لو بدا صلاح احدهما قبل الاخرى

يحمل في السنة حملين ضم أحدهما الى الآخر (وقال القاضي) يضم. ولا يضم جنس الى آخر في تكميل النصاب (٨) (وعنه) ان الحبوب يضم بعضها الى بعض (وعنه) تضم الخنطة الى الشعير والقطنيات بعضها الى بعض (الثاني) ان يكون النصاب مملوكا له وقت وجوب الزكاة ولا تجب فيما يكتسبه اللقاط أو يأخذه بمصاده ولا فيما يجنيه من المباح كالبطم والزبل وبزر قطننا ونحوه (وقال القاضي) فيه الزكاة اذا ثبت في أرضه

### فصل

ويجب العشر (٩) فيما سقي بغير مؤنة كالنيت والسبوح وما يشرب

وهو محمول على اختلاف الأنواع كالبرني والمقلي وسواء اتفق وقت إطلاعها وادراكها أو اختلفا أو تعدد البلد أو لا نص عليه فيأخذ عامل البلدهمته من الواجب في محل ولايته وليس المراد بالعام هنا اثني عشر شهرا بل وقت استقلال المثل من العام عرفا واكثره عادة ستة أشهر بقدر فصاين وعلم منه أنه لا يضم ثمرة عام أو زرعه الى آخر (٨) قوله ولا يضم جنس الى آخر في تكميل النصاب: اختاره المؤلف وغيره ومصححه في الشرح كاجناس الثمار والماشية وظاهره في الحبوب وغيرها وبه قال عطاء ومكحول وابن أبي ليلى والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح وشريك والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد واصحاب الرأي وعنه ان الحبوب يضم بعضها الى بعض مصححا القاضي واختارها أبو بكر وهو قول عكرمة وحكاه ابن المنذر عن طاووس لحديث «لا زكاة في حب ولا تمر حتى يبلغ خمسة اوسق» ففهموه وجوب الزكاة اذا بلغ خمسة اوسق ولا تقاهما في قدر النصاب والمخرج كضم انواع الجنس وعنه تضم الخنطة الى الشعير والقطنيات بعضها الى بعض قال القاضي وهذا هو الصحيح وهو مذهب مالك والليث الا انه زاد فقال الذرة والسخن والارز والقمح والشعير صنف واحد لان ذلك تقارب منفته اشبه نوعي الجنس وعليها تضم الابازير بعضها الى بعض وكذا حب البقول تقارب المقصود

(٩) قوله ويجب العشر الخ والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم «فياست

بمروقه ونصف العشر فيما سقي بكلفة كالدوالي والتواضح فان سقي نصف السنة (١٠) بهذا ونصفها بهذا فقيه ثلاثة أرباع العشر وان سقي باحدهما (١١) أكثر من الآخر اعتبر أكثرهما نص عليه (وقال ابن حامد) يؤخذ بالقسط فان جهل المقدار وجب العشر واذا اشتد الحب (١٢) وبدا الصلاح

السواء والبيون أو كان عثراً العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر، رواء البخاري وعن معاذ قال بشي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن آخذ مما سقت السماء أو سقي بعلا العشر الحديث قال أبو عبيد البعل ما يشرب بمروقه قال الشيخ تقي الدين وما يدير الماء من التواعر ونحوها مما يصنع من العام الى العام أو في أثناء العام ولا يحتاج الى دولا ب تديره الدواب يجب فيه العشر لأن مؤتمته خفيفة فهي كحرث الارض واصلاح طرق الماء (١٠) قوله فان سقي نصف السنة الخ وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي

(١١) قوله وان سقي باحدهما الخ وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لان اعتبار مقدار السقي وعدد مراته وقدر ما يشرب في كل سقية يشق فاعتبر الأكثر كالسوم في الماشية وقال ابن حامد يؤخذ بالقسط وهو القول الثاني للشافعي لان ماوجب فيه بالقسط عند التماثل وجب عند التفاضل كقطرة العبد المشترك فلو اختلف المالك والساعي فيما سقي به أكثر صدق المالك بغير يمين على الصحيح من المذهب وقال القاضي في الاحكام السلطانية للساعي استحلافه لكن ان سكل لم يلزمه الا ما اعترف به واذا كان له حيطان أحدهما يسقى بمؤنة والاخرى بغيرها ضا في النصاب ولكل منهما حكم نفسه

(١٢) قوله واذا اشتد الحب الخ لأنه حيث يقدد للأكل والاقليات فاشبهه اليابس ولأنه وقت خرس الثرة لحفظ الزكاة ومعرفة قدرها بدليل أنه لو اتلفه لزمه زكاة ولو باعه أو وهبه قبل الحرس وبهده فزكاة عليه دون المشتري والموهوب له وان شرطها على المشتري فقال في القروع قاطلاق كلامهم خصوصاً الشيخ يعني به المصنف لا يصح وقال المجد وقطع به ابن تيمية ابن حبان قياس المذهب يصح العلم بها فكانه استثنى قدرها ووكله في اخراجها حتى لو لم يخرجها المشتري وتمذر الرجوع عليه ألزم البائع

في الثمر وجبت الزكاة فان قطعها قبله فلا زكاة فيه الا أن يقطعها فراراً من الزكاة فتلزمه ولا يستقر الوجوب الا بجعلها في الجرين فان تلفت قبله (١٣) بغير تعدد منه سقطت الزكاة سواء كانت قد خرصت أو لم تخرص واذا ادعى تلفها (١٤) قبل قوله بغير يمين ويجب اخراج زكاة الحب (١٥) مصنفى والثمر يابساً فان احتيج الى قطعه قبل كماله لضمف الاصل ونحوه أو كان رطباً لا يبيح منه تمر أو عنبا لا يبيح منه زبيب (١٦) أخرج منه عنبا ورطباً (وقال القاضي) يخير الساعي بين نفسه مع رب المال قبل الجذاذ وبعده وبين بيعه منه أو من غيره والمنصوص انه لا يخرج الا

بها وقال ابن أبي موسى يجب الزكاة يوم الحصاد والجذاذ للآية فيزيك المشتري لتعلق الوجوب في ملكه

(١٣) قوله فان تلفت قبله الخ نص عليه أحد وحكا ابن المنذر اجماعاً لأنها لم تستقر أشبه ما لم يتعلق به فان تلف بعض الثمرة فقال القاضي إن كان الباقي نصاباً ففيه الزكاة والا فلا والمذهب ان كان التلف قبل الوجوب فهو كما قال القاضي وان كان بعده وجب في الباقي قدره مطلقاً وظاهره انه اذا تلفها أو تلفت بتفريطه أنه يضم نصيب الفقراء صرح به في الكافي والشرح

(١٤) قوله واذا ادعى تلفها الخ أي سواء كان ذلك قبل الحرص أو بعده وقبل قوله أيضاً في قدرها وكذلك في سائر الدعوى قال أحمد لا يستحلف الناس على صدقاتهم وذلك لانه حق لله تعالى فلا يستحلف فيه كالصلاة والحد

(١٥) قوله ويجب اخراج زكاة الحب الخ لانه أوان الكمال وحال الادخار فان أخذ الساعي الزكاة قبل التجفيف فقد أساء ويرده ان كان رطباً بحاله وان تلف رد مثله وان جففه وكان قدر الزكاة قد استوفى الواجب ولو أخرج سنبلاً ورطباً لم يجرئه

(١٦) قوله أو كان رطباً لا يبيح منه تمر أو عنبا لا يبيح منه زبيب زاد في الكافي أو يبيح منه زبيب ردي قال في الاصاب قلت وعلى قيامه اذا جاء منه تمر ردي أخرج رطباً وعنبا ان كان قدر نصاب يابساً

يأبسا (١٧) وأنه لا يجوز له شراء زكاته (١٨) وبني ان يثبت الامام ساعيا اذا بدا صلاح الثمر فخرصه عليهم ليتصرفوا فيه فان كان أنواعا خرص كل نوع وحده وان كان نوعا واحدا فله خرص كل شجرة وحدها وله خرص الجميع دفعة واحدة ويجب ان يترك في الخرص لرب المال الثلث أو الربع فان لم يفعل فرب المال الا كل بقدر ذلك ولا يحسب عليه ويؤخذ المشر من كل نوع على حدته فان شق ذلك أخذ من الوسط ويجب المشر على المستأجر دون المالك (١٩) ويجتمع المشر والخراج في كل أرض فتحت غنوة (٢٠)

(١٧) قوله والتوصي أنه لا يخرج الا يابسا: احتاره أبو بكر وجزم به في الوحي والمثور لقوله عليه السلام بخرص الغنبت فتؤخذ زكاته زيباً

(١٨) قوله وأنه لا يجوز له شراء زكاته: قوله عليه السلام لعمر في شراء الفرس ولا تشتره ولا تمد في صدقتك ولو أعطاك به درهم قال المجد في شرحه صرح جماعة من أصحابنا وأهل الظاهر ان البيع باطل ولو رجعت لزكاة الى الدافع باوث أيجت له عند الاثمة الا ربعة قلت وقال المجد في متفاه في مسألة شراء الزكاة وحمل قوم التهي على التزبه واحتجوا بعموم قوله او رجل اشتراها بما له في خبر ابي سعيد ويدل عليه ابتياع ابن عمر وهو راوي الخبر ولو فهم منه التحريم لما فعله وتقرب بصدقة تسب اليه قلت ان صح خبر ابي سعيد فان كان هو المتأخر فهو مأسخ لحديث عمر فان لم يعلم التأخر منهما فيحمل حديث عمر على الكراهة وحديث ابي سعيد على الجواز والله أعلم

(١٩) قوله ويجب المشر على المستأجر دون المالك: ربه قال مالك والثوري وشريك وابن المبارك والشافعي وابن المنذر وقال ابو حنيفة هو على مالك الارض لانه من مؤتمها اشبه الحراج ولنا انه واجب في الزرع فكان على مالكة كزكاة القيمة فيما ذا أعده للتجارة وكشتر زرعه في ملكه ولا يصح قوله انه من مؤتم الارض لانه لو كان لوجب فيها وان لم تزرع ولوجب على الذمي كالحراج

(٢٠) قوله ويجتمع المشر والحراج في كل أرض فتحت غنوة: نوكلنا أرض خريجية



ويجوز لأهل الذمة شري الأرض المشربة (٢١) ولا عشر عليهم (٢٢) (وعنه)  
عليهم عشرين يسقط أحدهما بالإسلام

### ❦ فصل ❦

وفي السبل العشر (٢٣) سواء أخذ من موات أو من ملكه ونصابه  
عشرة أفراق كل فرق ستون رطلا

قال عمر بن عبد العزيز والزهرى ويحى الأنصارى وريصة ومالك والثوري والشافعى  
وابن المبارك واسحق وأبو عبيد وقال أصحاب الرأى لا عشر فى الأرض الخراجية لحديث  
لا يجتمع العشر والخراج فى أرض مسلم ولنا قوله تعالى «وما أخرجنا لكم من الأرض»  
وقوله عليه السلام: «فياست السما العشر» وغير ذلك من عمومات الأخبار وحديثهم  
راوية يحيى بن عتبة وهو ضعيف جدا عن أبي خنيفة قال ابن حبان ليس هذا الحديث  
من كلام النبوة والأرض الخراجية ما قحت غنوة ولم تقسم وما جلا عنها أهلها خوفا  
منا وما صولحوا عليها على أنها لنا وقرها معهم بالخراج والأرض المشربة ما أسلم أهلها  
عليها وما احتلته المسلمون وما صولح أهلها على أنها لهم بالخراج يضرب عليهم كارض اليمن  
وما قحت غنوة وقسم كنعف خير وما أقطعه الخلفاء الراشدون من السواد أقطاع تملك  
(٢١) قوله ويجوز لأهل الذمة شراء الأرض المشربة فى رواية وقالها الأكثر لأنه مال  
مسلم يجب الحق فيها للفقراء فلم يجمع من يملكها لذمى كالسائمة وعنه يكره وعنه لا يجوز  
اختارها الخلال وهو قول مالك وحكى عن الحسن وعمر بن عبد العزيز فعلها يصح جزم به  
الأصحاب وكلام الشيخ تقي الدين يعطى أن على المتع لا يصح شراؤه

(٢٢) قوله ولا عشر عليهم هذا مبني على ما جزم به من أنه يجوز لهم شراء الأرض المشربة  
لأنه زكاة فلا تجب على ذمى وعنه عليهم عشرين يسقط أحدهما بالإسلام قال فى الفروع  
ذكر شيخنا فى إقضاء الصراط المستقيم على هذا هل عليهم عشرين أم لا شئ عليهم على  
روايتين قال وهذا غريب ولم له أخذه من لفظ المقتع انتهى بى أن قل هذه الرواية على  
القول بجواز الشراء غريب فاما على رواية منهم من الشراء لو خافوا واشتروا صح بلا  
نزاع عند الأصحاب وعليهم عشرين على الصحيح من المذهب اختاره الشيخ تقي الدين  
(٢٣) قوله وفى السبل العشر يروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومكحول والزهرى  
والأوزاعي واسحق لحديث أبي سبرة التميمي رواه أحمد وابن ماجة وإسناده ثقات إلا أن

## ﴿فصل في المدن﴾

ومن استخرج من معدن (٢٤) نصاباً من الأثمان أو ما قيمته نصاب من الجواهر والزيق والصفر والقار والنفط والكحل والزرنخ وسائر ما يسمى معدناً ففيه الزكاة في الحال ربع العشر من قيمته أو من عينها إن كانت أثماناً سواء استخرجه في دفعة أو دفعات لم يترك العمل بينها ترك إهمال ولا يجوز اخراجها إذا كانت أثماناً إلا بعد السبك والتصفية ولا زكاة فيما يخرج من البحر (٢٥) من الأولاد والمرجان والعنبر ونحوه (وعنه) فيه الزكاة

فيه انقطاعاً وضعفه أحد وقال ابن المنذر ليس في وجوب الصدقة في الفسل حديث ثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه وقال أبو حنيفة إن كان في أرض المشرق فيه الزكاة أو لا فلا (٢٤) قوله ومن استخرج من معدن الخ العموم قوله تعالى وما آخركم من الأرض وما روى ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن النبي صلى الله عليه وسلم أقصم بلال ابن الحارث المعدن القليلة قال فذلك لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى يوم رواء مالك وأبو داود ولأنه حق يحرم على أغنياء ذوي القربى ففيه الزكاة لا الخس وبهذا قد عمر بن عبد العزيز ومالك وقال أبو حنيفة الواجب فيه الخس وهو في لقوله عليه السلام ما لم يكن في طريق مائي ولا في قرية حاضرة ففيه وفي الركاك الخس رواء النسفي والجوزجاني ونصابه نصاب الذهب والفضة أو ما يلفه من قيمة غيرهما وهو قول الشافعي وقول أبو حنيفة فيه الخس في قليلة وكثيره بناءً على أنه ركاز ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيها دون خمس أواق صدقة متفق عليه ويجب زكاته حين يحصله ولا يستبرأ له حول وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي لأنه مستفاد من الأرض فلا يعتبر في حقه حول كالزروع والثمار كالركاز وقال اسحق وابن المنذر يعتبر له الحول لحديث لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول

(٢٥) قوله ولا زكاة فيما يخرج من البحر الخ هذا المذهب يروى عن أبي عباس وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح

## ﴿ فصل ﴾

وفي الركاز الخمس (٢٦) أي نوع كان من المال (٢٧) قل أو كثر (٢٨) لأهل النبي (وعنه) أنه زكاة وباقية لواجده إن وجدته في موات أو أرض لا يعلم مالكمها وإن علم مالكمها أو كانت منتقلة إليه فهو له أيضاً (وعنه) أنه للمالكها أو لمن انتقلت عنه إن اعترف به والا فهو لأول مالك وإن وجدته في أرض حربي ملكه إلا أن لا يقدر عليه إلا بجماعة من المسلمين فيكون غنيمة والركاز ما وجد من دفن الجاهلية عليه علامتهم فإن كانت عليه علامة المسلمين أو لم تكن عليه علامة فهو لقطة

## ﴿ باب زكاة الاثمان ﴾

وهي الذهب والفضة ولا زكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً والشافعي وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور لأنه قد كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه فلم تات فيه سنة عنه ولا عنهم من وجه يصح وقال ابن عباس ليس في المنبرشي، أتماهوشي، ألقاء البحر وعن جابر نحوه رواها أبو عبيد عنه فيه الزكاة وهو قول الحسن والزهري لأنه خارج من معدن أشبه الحارج من معدن البر

(٢٦) قوله وفي الركاز الخمس : لحديث أبي هريرة مرفوعاً وفي الركاز الخمس متفق عليه

(٢٧) قوله أي نوع كان من المال : كالذهب والفضة والحديد والرصاص والآنية وهو قول إسحاق وأبي عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي والشافعي في قول واحد الروايتين عن مالك إجموع الحديث وقال الشافعي في قول لا تجب إلا في الاثمان

(٢٨) قوله قل أو كثر : وبه إذا قال مالك وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في القديم ، قال في الجديد يستدريه نصب لأنه مستخرج من الأرض يجب فيه حق أشبه المعدن والزروع ولما لحديث ولأنه من محروس فلم يقتريه نصيب كالغنيمة والمعدن والزروع يخرج إلى كلفة فاعتبر فيه انصاف محققاً

فيجب فيه نصف مثقال ولا في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم فيجب فيها خمسة دراهم ولا زكاة في منشوشهما (٢٩) حتى يبلغ قدر ماقبه نصاباً فان شك فيه (٣٠) خير بين سبكه وبين الاخراج ويخرج عن الجيد الصحيح من جنسه فان أخرج مكسر أو بهرجا زاد قدر ما بينهما من الفضل نص عليه وهل يضم الذهب الى الفضة (٣١) في تكميل النصاب أو يخرج أحدهما عن الآخر؟ على روايتين ويكون الضم بالاجزاء (٣٢) وقيل بالقيمة فيما فيه الحظ للمساكين

(٢٩) قوله ولا زكاة في منشوشهما الخ للنصوص الدالة على اعتبار النصاب وذكر ابن حامد وجهاً أن بلغ مضروبه نصاباً زكاه وظاهره ولو كان النش أكثر وقال أبو الفرج يقوم مضروبه كالعروض

(٣٠) قوله فان شك فيه الخ أي في بلوغ قدر مافي المنشوش من النقد نصاباً خير بين سبكه ليعلم قدر ماقبه وبين الاخراج ليسقط الفرض يقيّن

(٣١) قوله وهل يضم الذهب الى افضة الخ احدهما لا يضم وهو قول ابن أبي بلى والحسن بن صالح وشريك والشافعي وابي ثور وأبي بكر لقوله ليس فيها دون خمس آواق صدقة متفق عليه ولانها مالان يختلف نصابهما فلم يضم احدهما الى الآخر كاجناس الماشية والثانية يضم وهو قول الحسن وقادة ومالك والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي واختارها الحلان والخرقي والتماضي وأصحابه والمجد لأن مقدسه وزكاهما متفقة فهما مكنوعى الجنس الواحد فلهذا لافرق بين احاضر والدين ذ كان فيه الزكاة وعنه الوقف وقطع في رواية حنبل انه لازكاة فيه حتى يبلغ كل واحد منهما مائتا وما إخراج احدهما عن الآخر فيجوز صحها في الثني لان انقصود من احدهما يحصل باخراج الآخر فهو كأنواع الجنس فلهذا لا يجوز الابدال في موضع يلحق التغير ضرر والثانية لا يجز زاختارها أبو بكر لانها اجناسان فيمتنع كثر الاجناس (٣٢) قوله ويكون الضم بالاجزاء: يعني على القول بجواز الضم وهذا قول مالك وابي يوسف ومحمد والاوزاعي لأن كل واحد منهما لا تعتبر قيمته في أصحاب الزكاة ذكر

منفرداً فلا يعتبر اذا كان مضروباً كالحبوب وأنواع الاجناس كلها وقيل بضمه .

وتضم قيمة العروض (٣٣) الى كل واحد منهما

### فصل

ولا زكاة في الحلي المباح (٣٤) الممد للاستعمال في ظاهر المذهب فاما الحلي المحرم (٣٥) والآنية ومأعد للكراء أو النفقة ففيه الزكاة اذا بلغ نصابا

اذا كان أحفظ للمساكين قال ابو الخطاب ظاهر كلام أحمد في رواية المروزي انها تضم بالاحوط من الاجزاء والقيمة ومعناه أنه يقوم العالي منها بقيمة الرخيص فاذا بلغت قيمتها بالرخص نصابا وجبت الزكاة فيها كن ملك مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم أو عشرة دنانير وتسمين درهما قيمتها عشرة دنانير فتجب عليه الزكاة وهذا قول أبي حنيفة

(٣٣) قوله وتضم قيمة العروض الخ قال المصنف لأعلم فيه خلافاً وقال الخطابي لأعلم صامتهم اختلفوا فيه

(٣٤) قوله ولا زكاة في الحلي المباح الخ روي ذلك عن ابن عمر وجابر وأنس وعائشة واسماء اختار رضي الله عنهم وبه قال القاسم والشعبي وقتادة ومحمد بن علي ومالك والشافعي في احد قوله وابو عبيد واسحق وابو ثور وعنه فيه الزكاة روي عن عمر وابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء ومجاهد والزهري والثوري والصحاح الرأي وغيرهم لم يسموه قوله عليه السلام «في الرقة ربع العشر وليس فيما دون خمس آواق صدقة» ففهموه ان فيها صدقة اذا بلغت خمس آواق والحديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده قل انت امرأة من اهل اليمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رواه ابو داود ووجه الأولى ما روي جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «ليس في الحلي زكاة» ولأنه ممد للاستعمال مباح فلم تجب فيه الزكاة كالمواضع من البقر وثياب القتيبة والاحاديث التي احتجوا بها لانتناول محل النزاع لان الرقة هي المصروفة وأما حديث عمرو بن شبيب فقال الترمذي ليس يصح في هذا الباب شيء ويحتمل أنه أراد بالزكاة العادية كما قد ذهب اليه جماعة من الصحابة

(٣٥) قوله فاما الحلي المحرم الخ لانه انما سقطت مما عدا للاستعمال بصرفه عن جهة

والاعتبار بوزنه (٣٦) الا ما كان مباح الصناعة (٣٧) فان الاعتبار في النصاب بوزنه وفي الاخراج بقيته ويباح للرجال من الفضة الخاتم وقيمة السيف وفي حلية المنقطة روايتان وعلى قياسها الجوشن والخوذة والخف والران والحماثل ومن الذهب قبيصة السيف ومادعت اليه الضرورة كالانف وما ربط به أسنانه (وقال أبو بكر) يباح يسير الذهب ويباح للنساء من الذهب والفضة كل ما جرت عادتھن بلبسه قل أو أكثر (وقال ابن حامد) ان بلغ ألف مثقال حرم وفيه الزكاة

### باب زكاة العروض

تجب الزكاة في عروض التجارة (١) اذا بلغت قيمتها نصاباً ويؤخذ

الهاء فيبقى فيما عداه على مقتضى الاصل

(٣٦) قوله: الاعتبار بوزنه: هذا المذهب لعموم ليس فيما دون خمس أواق صدقة ولو زادت قيمته لانها حصلت بواسطة صفة محرمة يجب اتلافها شرعاً فلم تعتبر وحكي أبو الخطاب وجهاً باعتبار قيمته اذا كانت صياغتها مباحة كمن عنده حلي للكراء ووزنه مائة وخمسون درهماً قيمته مائتان وقبل تعتبر القيمة مطلقاً

(٣٧) قوله: إلا ما كان مباح الصناعة الخ كحلي التجارة لانه لو أخرج ربع عشره لوقت القيمة بقومة شرعاً لاحظ فيها للفقراء وهو ممتنع فملي هذا اذا كان وزنه مائتين وقيمته ثلاث مائة فعليه قدر ربع عشره وزناً وقيمته لانها بغير محرم أشبه زيادة قيمته لنفاسة جواهره زناً أخرج ربع عشره مشاعاً أو مثله وزناً عما يقابل جودته زيادة الصنعة جاز زناً بزيادة الصنعة بزيادة في المخرج فكالمكسرة عن صحاح فان أراد كسره منع لنقص قيمة رقال ابن تيمم ان اخرج من غيره بقدره جاز ولو من غير جنسه وان لم تعتبر اقيمة لم يمنع من الكسر ولم يخرج من غير الجنس

(١) قوله تجب لزكاة في عروض التجارة هذا قول أكثر أهل العلم وحكاه ابن المنذر اجماعاً لقوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة» ومال التجارة أعم الاموال

منها لامن العروض (٢) ولا تصير للتجارة (٣) الا ان يملكها بفعله بذية التجارة بها فان ملكها بارت أو ملكها بفعله بغير نية ثم نوى التجارة به لم تصير للتجارة وان كان عنده عرض للتجارة فنواه للنية ثم نواه للتجارة لم يصير للتجارة (ومنه) ان العروض تصير للتجارة بمجرد النية وتقوم العروض عند الحول بما هو أحظ للمساكين من عين أو ورق ولا يعتبر ما شترت به وان اشترى مرضا بنصاب من الاثمان أو من العروض بنى على حوله وإن اشتراه بنصاب من السائمة لم ين على حوله وان ملك نصابا من السائمة (٤) للتجارة فعليه زكاة التجارة دون السوم فان لم تبلغ قيمتها نصاب التجارة فعليه زكاة السوم وان اشترى أرضا أو نخلا للتجارة (٥) فثمرت النخل وزرعت الارض

فكانت أولى بالدخول ولما روى جعفر بن سعد بن سمرة قال حدثني حبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن جده قال أما بعد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نمده للبيع رواء أحمد وابو داود قال ابن حزم جعفر وحبيب مجهولان وقال الحافظ عبد النبي اسنده مقارب

(٢) قوله ويؤخذ منها لامن العروض: الآن نقول باخراج القيمة فيجوز بقدرها وقت الاخراج واختار الشيخ تقي الدين يجوز لأخذه من عليها (٣) قوله ولا تصير للتجارة الخ لا تصير العروض للتجارة الا بشرطين أحدهما أن يملكها بفعله

(٤) قوله وان ملك نصابا من السائمة الخ وبهذا قال ابو حنيفة والثوري لان زكاة التجارة احظ للمساكين لانهما نجب فيها زاد على النصاب بالحساب وقال مالك والشافعي في الجديد يزكيا زكاة السوم لأنها أقوى لانقضاء الاجماع عليها واختصاصها بالعين فكانت أولى

(٥) قوله وان اشترى أرضا أو نخلا للتجارة الخ وبه قال ابو حنيفة وأبو ثور وقال القاضي وأصحابه يزكي الجميع زكاة القيمة وذكر ان أحمد أومى اليه لانه مال تجارة فوجبت فيه زكاة التجارة كالسائمة ولما ان زكاة العشر احظ للفقراء فان العشر احظ

فعلية فيهما المشر وزكى الاصل للتجارة (وقد القاضي) يزكي الجميع  
 زكاة القيمة ولا عشر عليه الا ان يسبق وجوب المشر حول التجارة  
 فيخرجه (٦) واذا اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في اخراج زكاته  
 فاخرجا معا ماضين كل واحد نصيب صاحبه (٧) وان اخرجها أحدهما  
 قبل الآخر ضمن الثاني نصيب الاول علم أو لم يعلم ويخرج ان لاضمان  
 عليه اذا لم يعلم

من ربح المشر فيجب تقديم ما فيه الحظ واذا حال الحول أدى زكاة الاصل والثناء  
 لانه تابع له في الملك فيقبه في الحول كالسخال والتاج وبه قال مالك واسحق وأبو  
 يوسف واما أبو حنيفة فانه يني حول كل مستفاد على حول جنسه الثماء وغيره وقال  
 الشافعي ان نضت الفائدة قبل الحول لم يبين حولها على حول الثصاب ويستأنف لها  
 حول لا لقوله عليه السلام: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول: ولانها فائدة تامة  
 لم تولد مما عنده أشبه المستفاد من غير الربح والحديث مخصوص بالتاج وبما لم ينض  
 فقيس عليه

(٦) قوله الا ان يسبق وجوب المشر حول التجارة فيخرجه: أي المشر لوجود سببه  
 من غير معارض وكان للمؤلف ان يقدم ذلك على قول القاضي ولعله اراد ان يحكي الخلاف  
 فيهما ثم يذكر المستثنى لانه من المعلوم ان من اوجب في الجميع زكاة القيمة لم يوجب  
 المشر ولم يشتر سبق أحدهما

(٧) قوله ضمن كل واحد نصيب صاحبه: لان كلا منهما انزل من طريق الحكم عن  
 الوكالة لاخراج الموكل زكاته بنفسه ويحتمل ان لا يضمن اذا لم يعلم باخراج صاحبه  
 اذا قلنا ان الوكيل لا ينزل قبل العلم بمنزل الموكل أو بموته ويحتمل ان لا يضمن وان  
 قلنا انه ينزل لانه غره بتسلطه على الاخراج وأمره به ولم يعلمه باخراجه فكان خطر  
 التفرير عليه كما لو غر بحرية امة قال المصنف وهذا احسن ان شاء الله تعالى



## ﴿باب زكاة الفطر﴾

وهي واجبة على كل مسلم (١) تلزمه مؤنة نفسه اذا فضل عنده عن قوته (٢) وقوت عياله يوم العيد وليسته صاع وان كان مكاتباً وان فضل بعض صاع (٣) فهل يلزمه اخراجه؟ على روايتين وتلزمه فطرة من يمونه (٤) من المسلمين فان لم يجد ما يؤدي عن جميعهم بدأ بنفسه ثم بامراته ثم برفيقه ثم بولده ثم بأمه ثم بأبيه ثم بالاقرب فالاقرب على ترتيب الميراث ويستحب ان يخرج عن الجنين (٥) ولا يجب ومن تكفل بمؤنة شخص في شهر رمضان لم تلزمه فطرته عند أبي الخطاب (٦) والمتنصوص انها تلزمه واذا كان العيد

(١) قوله على كل مسلم: يستثنى منه ما اذا اهل شوال على مسلم عند مسلم لكافر فالظاهر وجوبها على الكافر اختاره القاضي في المجرد ونصره المصنف في المغني وكذا حكم كل كافر لزمته فطرة مسلم

(٢) قوله اذا فضل عنده عن قوته الى آخره لان ذلك اهم فيجب تقديمه لقوله عليه السلام: ابدأ بنفسك ثم من تعول:

(٣) قوله وان فضل بعض صاع الخ احداهما يجب وهذا المذهب لقوله عليه السلام: اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم؛ والثانية لا يلزمه اختارها ابن عقيل وهو ظاهر الوجيز والمعدة فلي المذهب يخرج ذلك البعض ويجب الاتمام على من تلزمه فطرته وعلى الثانية يصير البعض كالمعدوم ويحمل ذلك الغير جميعاً

(٤) قوله وتلزمه فطرة من يمونه هذا يشمل الزوجة ولو كانت امة وهو المذهب

(٥) قوله ويستحب ان يخرج عن الجنين: هذا هو المذهب ولا يجب ذكره ابن المنذر

قول من يحفظ عنه من علماء الامصار لانها لو تعلق به قبل طه ورده لتعلقت الزكاة بأجنة السوائم

(٦) قوله ومن تكفل بمؤنة شخص في شهر رمضان لم تلزمه فطرته عند أبي الخطاب:

وهو رواية واختاره النصف والشارح وحمل كلام احمد على الاستحباب والتنصوص انها تلزمه وهو المذهب

بين شركاء فليهم صاع (وعنه) على كل واحد صاع وكذلك الحكم فيمن  
بعضه حر وان عجز زوج المرأة عن فطرتها فليها أو على سيدها ان كانت  
أمة فطرتها ويحتمل ان لا تجب ومن كان له غائب أو آبق فليطه فطرته لا  
ان يشك في حياته قد سقط وان علم حياته بعد ذلك أخرج لما مضى ولا تنزيم  
الزوج فطرة الناشز وقال أبو الخطاب تلزمه ومن لم يزم غيره فطرته فأخرج عن  
نفسه بنير اذنه فهل يجزئه؟ على وجهين ولا يمنع الدين وجوب الفطرة  
الا ان يكون مطالباً به ويجب بغروب الشمس من ليلة الفطر فمن أسلم  
بعد ذلك أو ملك عبداً أو زوجة أو ولداً ولد له ولم تلزمه فطرته وان وجد ذلك قبل  
الغروب وجبت ويجوز اخراجها قبل العيد يومين والا فضل اخراجها يوم العيد  
قبل الصلاة وتجوز في سائر اليوم فان أخرها عنه أثم وعليه القضاء

### ﴿فصل﴾

والواجب في الفطرة صاع من البر أو الشير أو دقيقتها وسويتها  
والتمر والزبيب ومن الأوقط في احدى الروايتين ولا يجزئ غير ذلك  
الا ان يعدمه فيخرج مما يقتات عند ابن حامد وعند أبي بكر يخرج  
ما يقوم مقام المنصوص ولا يخرج حباً معيباً ولا خبزاً ويجزئ خراج صاع  
من أجناس وأفضل المخرج التمر ثم ما هو أشفع للفقراء بعده ويجوز ان يعطي  
الجماعة ما يلزم الواحد والواحد ما يلزم الجماعة

### ﴿باب اخراج الزكاة﴾

لا يجوز تأخيرها (١) عن وقت وجوبها مع امكانه الا لضرورة من بخشي

(١) قوله ولا يجوز تأخيرها الخ أي مع القدرة لقوله تعالى فآتوا حقه يوم حسابه،  
والمراد الزكاة والامر المطلق لا يجوز بدليل أن المؤخر يستحق المقرب رضى شفى لولم

رجوع الساعي عليه ونحو ذلك فإن حجب وجوبها جهلا به عرّف ذلك فإن  
أصرّ كفر وأخذت منه واستتيب ثلاثا فإن لم يقب قتل ومن منها بخلا  
بها أخذت منه وعزر فإن غيب ماله أو كتمه أو قاتل دونها وأمكن أخذها  
أخذت من غير زيادة (وقال أبو بكر) يأخذها وشر ماله وإن لم يمكن  
أخذها استتيب ثلاثا فإن تاب وأخرج والا قتل وأخذت من تركته (وقال  
بعض أصحابنا) إن قاتل عليها كفر وإن ادعى ما يمنع وجوب الزكاة من نقصان  
الحول أو النصاب أو انتقاله عنه في بعض الحول ونحوه قبل قوله من غير  
يمين نص عليه والصبي والمجنون يخرج عنهما وليهما ويستحب للإنسان تفرقة  
زكاته بنفسه وله دفعها إلى الساعي وعنه يستحب أن يدفع إليه المشروط وتولى  
هو تقريق الباقي (وعند أبي الخطاب) دفعها إلى الإمام المادل أفضل ولا  
يجوز إخراجها إلا بنية (٢)

يكن الأمر للمور لقلنا به هنا لأنها عبادة تتكرر فلم يجوز تأخيرها إلى وقت مثلها  
كالصلاة فلي هذا يضمن إذا تلف المال أو بعضه لتمديه وقيل لا يلزمه إخراجها  
على الفور لإطلاق الأمر كالمكان وظاهره أنه إذا لم يمكنه الإخراج كمن منع من  
التصرف في ماله أو لم يجد المستحق أو كان ماله غائبا ونحوه فيجوز له التأخير ويجوز  
التأخير أيضاً لحاجته إلى زكاته إذا كان فقيراً محتاجاً إليها محتلاً كفايته ومعيشته بإخراجها  
نص عليه وتؤخذ بعد ذلك منه عند ميسرته قلت وحجة أحمد ما رواه البخاري أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال في صدقة العباس: فهي عليه ومنها منها: قال أبو عبيد  
أرى والله أعلم أنه أخر عنه الصدقة عامين لحاجة عرضت للعباس وللإمام أن يؤخر  
على وجه التفرغ ثم يأخذ انتهى

(٢) قوله ولا يجوز إخراجها إلا بنية: لقوله إنما الأعمال بالنيات، ولأنها عبادة فاقتضت  
إياها كالصلاة ومصرف المال إلى الفقير له جهات فلا تمين إلا بتعيين فينوي الزكاة  
أو الصدقة الواجبة أو صدقة المال أو الفطر فلو نوى صدقة مطلقة لم تجزئه ولو

الآن يأخذها الامام قهراً (٣) (وقال أبو الخطاب) لا تجزئ أيضاً من غير نية وإن دفعها إلى وكيله اعتبرت النية من الموكل دون الوكيل ويستحب أن يقول عند دفعها اللهم اجعلها مغنياً ولا تجعلها مغرماً ويقول الآخذ أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهوراً ولا يجوز نقلها إلى بلد تقصر إليه الصلاة فإن فعل فهل تجزئته؟ على روايتين إلا أن يكون في بلد لا فقراء فيه فيفرقها في أقرب البلاد إليه فإن كان في بلد وماله في آخر أخرج زكاة المال في بلده وفطرته في البلد الذي هو فيه وإذا حصل عند الامام ماشية استحب له وسم الأبل في أخذها والنعيم في آذانها فإن كانت زكاة كتب لله أو زكاة وإن كانت جزية كتبت صغاراً أو جزية

### ﴿ فصل ﴾

ويحوز تمجيل الزكاة عن الحول إذا كمل النصاب ولا يجوز قبل ذلك

تصدق بجميع ماله كصدقة بغير النصاب من جنسه ولا تعتبر نية الفرض ولا الممان المزكى عنه وفي تطبيق القاضي وجه تعتبر نية التعين إذا اختلف المال كشاة عن خمس من الأبل وأخرى عن أربعين من النعم فلي الأول أن نوى زكاة مائة الغائب فإن كان تالفاً فمن الحاضر اجزأ عنه أن كان الغائب تالفاً بخلاف الصلاة لا تعتبر التعين فيها ولو نوى عن الغائب فإن تالفاً لم يكن له صرفه إلى غيره كغرة معينة فلم يكن

(٣) قوله إلا أن يأخذها الامام قهراً: فإنها تجزئ بغير نية رب المال في الظاهر بل ترد بمعنى أنه لا يؤمر بادائها ثانياً وظاهره أنها تجزئ في الباطن وهو أحد الوجوه لأن له ولاية على المتع فقامت نيته مقام نية المالك كولي الصبي ونحوه وقال أبو الخطاب لا تجزئ أيضاً من غير نية وهو اختيار ابن عقيل والشيخ تقي الدين لأن الامام له وكيله أو وكيل الفقراء أو وكيلهما فتعتبر نية رب المال وكالصلاة فلي هذا تقع فقلاً من الطامع ويطلب بها وتجزئ للمكره ظاهراً لأباطناً كالصلي مكرهاً

وفي تمجيلها لأكثر من حول روايتان وان عجلها عن النصاب وما يستفيد  
أجزاً عن النصاب دون زيادة وان عجل عشر الشرة قبل طلوع الطلع  
والحصرة لم يجزئه ون عجل زكاة النصاب فم الحول وهو ناقص قدرها  
عجله جاز و ذ عجل زكاة المثين فتبعت عند الحول سخلة لزمته شاة  
ثمة ون عجلها قدفعها في مستحقها فأت أو ارتد أو استغنى أجزأت عنه  
ون دفعها في غني فافتقر عند الوجوب لم تجزئه وان عجلها ثم هلك المال  
قبل خول لم يرجع على المسكين (وقال ابن حامد) ان كان الدافع الساعي  
أو عليه زكاة معجزة رجع عليه

### (باب ذكر أهل الزكاة)

وهو ثمانية أصناف فمتره وهم الذين لا يجدون ما يقع موقعاً من  
كفائهم (الثاني) مساكين وهم الذين يجدون معظم الكفاية ومن ملك  
من لاثنين ملايتوم بكفايته فليس بفتي وان كثرت قيمته وان كان من  
لاثنين فلكذلك في حدى روايتين ولاخرى ذ ملك خمسين درهما  
وثلاثة من ذهب فهو غني (الثالث) اماملون عليها وهم الجباة لها والحافظون  
لها ويشترط ان يكون الامام مسلماً مينا من غير ذوي القربى ولا يشترط  
حرته ولا فقره (رابع) نقضي لا يشترط اسلامه ولا كونه من غير ذوي  
القربى ذ زكاة في يده من غير تقيط أعطي أجرته من بيت المال  
الزكاة مؤتمنة ورجى وهم ائمة المضاعون في عشارهم ممن يرجى  
سلامه ربحشئ شربه ورجى بعصيته قوة بمانه أو سلام نظيره أو جباية  
ركب من لا يحصى فممنع عن الامميين (وعنه) ان حكمهم تقطيع (الخامس)  
ارقاب ذ مساكين ويجوز ان يمدى بها سير مسهم نص عليه وهل يجوز

ان يشتري منها رقبة يستقها على روايتين (السادس) الغارمون وهم المدينون  
 وم ضربان ضرب غرم لاصلاح ذات الدين وضرب غرم لاصلاح نفسه  
 في مباح (السابع) في سبيل الله وم الغزاة الذين لادبوان لهم ولا يعطى  
 منها في الحج (وعنه) يعطى الفقير ما يحج به القرض أو يستعين به فيه (الثامن)  
 ابن السبيل وهو المسافر المنقطع به دون الماشى للسفر من بلده فيعطى قدر  
 ما يصل به الى بلده . ويعطى الفقير والمسكين ما يشينه (١) والعامل قدر أجرته  
 والمكاتب والغارم ما يقضيان به دينهما والمؤلف ما يحصل به التأليف والغازي  
 ما يحتاج اليه لغزوه وان كثروا لا يزاد أحد منهم على ذلك ومن كان ذاعيل أخذما  
 يكفيهم ولا يعطى أحد منهم مع الفناء الا اربعة العامل والمؤلف والغارم لاصلاح  
 ذات الدين (٢) والغازي . وان فضل مع الغارم والمكاتب والغازي وابن السبيل  
 شيء بعد حاجتهم لزمهم رده والباقون يأخذون أخذاً مستقراً فلا يردون  
 شيئاً وظاهر كلام الخراقي في المكاتب انه يأخذ أيضاً أخذاً مستقراً واذا  
 ادعى الفقر من عرف بالنفي أو ادعى انسان انه غارم أو ابن سبيل أو مكاتب

(١) قوله ويعطى الفقير والمسكين ما يشينه : اي يثني كل واحد منهما سنته لان الدفع  
 للحاجة فيقدر بقدرها وشرط الخراقي ان يكون المدفوع لا يخرج المدفوع اليه في انفي  
 لأن انفي لو سبق لدفع لم يجز فكذا اذا قارن كالجمع بين الاثنين وعنه يأخذ تمام  
 كفايته دائماً بتجبر او آلة صنعة ونحو ذلك اختاره في الفائق واختار الاجري  
 والشيخ تقي الدين جواز لاخذ من الزكاة جملة واحدة ما يصير به غنياً وان كثرت  
 والمذهب لا يجوز ذلك

(٢) قوله والغارم لاصلاح ذات الدين : ظاهره انه اذا غرم لنفسه في مباح انه لا يعطى  
 مع غناه وهو ذهب في المذهب لو كان فقيراً ولكنه قوي مكتسب جاز له الاخذ  
 أيضاً قوله نفضي وقيل لا يجوز جزؤه به المجد في شرحه وهو للذهب ولو غرم لضمان  
 او كفالة فهو كمن غره لنفسه في مباح على الصحيح

لم يقبل لا بينة ونصدق لمكاتب سيدة والغارم غريمه فلي وجهين وان ادعى  
 القمر من يعرف بالغنى قبل قوله ونراه جلد (٣) وذكر ان لا كسب له اعطاه  
 من غير عین بعد أن يخبره انه لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب واذا ادعى ان  
 له عيالا قبل واعطي ويحتمل أن لا يقبل ذلك الا بينة ومن غرم أو سافر في  
 مصيبة لم يدفع اليه فان تاب فلي وجهين ويستحب صرفها في الاصناف  
 كلها فان قصر على انسان واحد أجزأه (٤) (وعنه) لا يجوز له ثلاثه من  
 كل صنف الا اتمامل فانه يجوز ان يكون واحدا ويستحب صرفها الى  
 أقاربه (٥) الذين لا لزوم مؤتمنهم وبقرها فيهم على قدر حاجتهم ويجوز  
 للسيد دفع ركة في محتبه و غريمه

(٣) قوله ودر جلدی شديداً قويا وذکر انه لا کسب له اعطاه من غير عین  
 لانه عيبه السلام يحذف على ذلك عدل بخبره على سبيل الایجاب الخ لما روى عید  
 الله عن عيسى بن جبر ررحمته صلى الله عليه وسلم فسألاه شيئاً فصعد فيهما النظر  
 فرآهما حليين فقضى ر شئ عيسيكما ولا حقد فيها لغني ولا اقوي مكتسب: رواه  
 أبو دود

(٤) قوله ودر قصر عمر بن زید حد جزأه: وروى قال عمر وحديفة وان عباس وسعيد  
 بن جبر و احسن وعبد بنوري و بنو عید و صاحب الرأي لقوله تعالى وارتدوا الصدقات  
 فمعدنهم وارتدوا ورواه مقرء فهو حرامكم ، وقوله عليه السلام لما ذاعلهم  
 ان الله يقرض عبده صدقة تؤخذ من أغنيائه فترد في فقرائهم ، متفق عليه فلم يذكر  
 في الآية وحر لا صدق وحر وحرني زرق يدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر ولو  
 وحده صرفه في جميع الاصناف يجوز صرفها الى واحد

(٥) قوله ودر تصرفه في ذره قوله عليه السلام صدقة على ذي اقربة صدقة  
 وصية روه ترمذي و - في

## فصل

ولا يجوز دفعها الى كافر (٦) ولا عبد ولا فقيرة لها زوج غني ولا الولدين  
وان علوا (٧) ولا الولد وان سفل ولا الى الزوجة ولا الى بني هاشم ولا  
موالهم ويجوز لبني هاشم الاخذ من صدقة التطوع ووصايا لقراء والنذر  
وفي الكفارة وجهان وهل يجوز دفعها الى سائر من تلزمه مؤنته من أقاربه  
أو الى الزوج أو بني المطلب؟ على روايتين وان دفعها الى من لا يستحقها وهو  
لا يعلم ثم علم لم يجزئه الا النفي ان ظنه فقيرا في احدي الروايتين

## فصل

وصدقة التطوع مستحبة وهي أفضل في شهر رمضان وأوقات الحاجات  
والصدقة على ذي الرحم صدقة وصلة وتستحب الصدقة بالفاضل عن كفايته  
وكفاية مبر يعمونه وان تصدق بما ينقص مؤنة من تلزمه مؤنته أتم ومن  
أراد الصدقة بماله كله وهو يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسئلة  
فله ذلك وان لم يثق من نفسه لم يجز له ويكره لمن لا صبر له على الضيق  
أن ينقص نفسه عن الكفاية التامة

(٦) قوله ولا يجوز دفعها الى كافر: يستثنى منه لمؤلف قلبه

(٧) قوله ولا الولدين وأن علوا ولا الولد وان سفل: أي في حال وجوب نفقتهما عليه وهو  
إجماع في هذه الصورة وإن كانوا في حال لا يجب نفقتهما عليه فكذلك لا يجوز دفعها إليهم  
أيضا على المذهب وقيل يجوز والحالة هذه اختاره القاضي في المحرر وأشيخ تقي الدين  
وطاهره أنه لا يعطي عمودي بسبب لفره لنفسه ولا سكتاة وقيل يجوز اختاره الشيخ تقي  
الدين ولا يطول لكونهم ان سفل وذكر ان حرمانه بعض اختاره الشيخ تقي الدين ويأخذ  
لكونه عاملا ومؤلفا وغاريا وعدة ما ثبت بين



## ﴿ كتاب الصيام ﴾

يجب صوم شهر رمضان (١) برؤية الهلال فان لم ير مع الصحو أكلوا  
عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا وان حال دون منظره (٢) غيم او قتر ليلة

(١) قوله يجب صوم شهر رمضان الخ الاصل في وجوبه الكتاب والسنة والاجماع أما  
الكتاب فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام الى قوله - فشهد منكم اشهر  
فليصمه - وأما سنة فقوله صلى الله عليه وسلم - بني الاسلام على خمس فذكر منها صوم رمضان  
متفق عليه وغير ذلك من الاحديث واجمع السامعون على وجوبه

(٢) قوله وان حال دون منظره الخ هذا ظاهر المذهب كما قال المصنف ويجزئه ان كان من  
شهر رمضان به قال عمرو بن وهب وعمر بن الخطاب وابو هريرة وأنس ومعاوية وأسماء وعائشة  
رضي الله عنهم وبكر بن عبد الله المزني وأبو عثمان الأودي وابن أبي مريم ومطرف وميمون  
بن وهبان وطائوس ومجاهد وهو من مفردات المذهب وعنه لا يجب صومه قبل رؤية هلاله  
أول كمال شعبان ثلاثين قال الشيخ تقي الدين هذا مذهب أحمد المنصوص "صريحه" وقال  
لا صلح له وجوب في كلام الامام أحمد ولا في كلام أحد من الصحابة ورد صاحب الفروع  
جميع ما احتج به لانتخابه وجوب وقال لم نجد عن أحمد صريحاً بالوجوب ولا أمراً به فلا  
توجد إضافة اليه واحتار هذه الرواية أبو الخطاب وابن عقيل وصاحب التبصرة والشيخ  
تقي الدين وصاحب التقييخ وفروع والفائق فعلى هذه الرواية يباح صومه قال في الفائق  
احتاره الشيخ تقي الدين وقيل يستحب قل لذكر كشي اختاره أبو العباس انتهى قال في  
لاحتار وحكي عن أبي عبد الله أنه كان يميل أخيراً الى أنه لا يستحب صومه وعنه صومه  
منه عنه قال في الفروع اختاره أبو القاسم من منده الاصفهاني وأبو الخطاب وابن  
عقيل قت وهو قول أكثر أهل العلم منهم مالك وأبو خيفة والشافعي لا روى أبو هريرة  
مرفوعاً صومه رؤيته وأفسروا رؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً  
رواه البخاري قوله صح عنه أنه نهى عن صوم يوم الشك وهذا يوم شك واحتج  
الأنصاري بآية من روى نافع بن عمر مرفوعاً لنا شهر تسع وعشرين فلا نصوموا  
حتى نرو هلالاً ولا نصوموا حتى نرو غم عليكم فافهموا وقد نافع كان ابن

الثلاثين وجب صيامه بنية رمضان في ظاهر المذهب (وعنه) لا يجب  
(وعنه) الناس تبع للإمام (٣) فإن صام صاموا واذروا الهلال (٤) نهاراً قبل  
الزوال أو بعده فهو ليلة المقبلة وإذا رأى الهلال أهل بلد (٥) لزم الناس كلهم

عمر إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يبحث من ينظر له الهلال فإن رؤي فذاك  
وان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر أصبح مفطراً وان حال دون منظره  
سحاب أو قتر أصبح صائماً متفق على الحديث وقيل ابن عمر رواه أحمد ومضى أقدروا  
له أي ضيقوا عليه من قوله تعالى «ومن قدر عليه رزقه» أي ضيق والتصيق أن يجعل  
شعبان تسعة وعشرين يوماً وقد فسره ابن عمر بفعله وهو روايته وإلم بمناه فيجب  
الرجوع إلى تفسيره كما رجح إليه في تفسير التفرق في خيار المتباينين فلما خبرني هريرة  
فيرويه محمد بن زياد وقد خالفه سعيد بن المسيب فرواه عن أبي هريرة «فإن غم عليكم  
فصوموا ثلاثين» وروايته أولى لإيمانه وفضله ورواية التي عن صوم يوم الشك  
محمول على حال الصحو جمعاً بينه وبين ما ذكرنا

(٣) قوله الناس تبع للإمام : وهو قول الحسن وابن سيرين حديث «تصوم يوم  
تصومون والفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون» رواه الترمذي وحسنه  
(٤) قوله وإذا رؤي الهلال الح هذا المذهب سواء كان ذلك أول الشهر أو آخره  
قال في الشرح المشهور عن أحمد أن الهلال إذا رؤي نهاراً قبل الزوال أو بعده وكان ذلك  
في آخر رمضان لم يفطروا برؤيته وهذا قول عمر وابن مسعود وابن عمر والنس  
والأوزاعي م والليث حش واسحق لما روى أبو وائل قال جاءنا كتاب عمر : ن «لا هلة  
بعضها أقرب من بعض فإذا رأيتم الهلال نهاراً فلا تفطروا حتى تمسوا أو يشهد رجلان  
أتهما رأياه بالأمس عشية : فلما أن كانت الرؤية في أول رمضان فالصحيح أيضاً أنها الليلة  
المقبلة وهو قول م ح ش انتهى ملخصاً

(٥) قوله وإذا رأى الهلال أهل بلد الح هذا المذهب سواء اتفقت المطالع أو اختلفت  
وبه قال الليث وبعض أصحاب الشافعي لأن هذا اليوم من رمضان فيجب صومه على جميع  
المسلمين وعن عكرمة أنه قال لكل أهل بلد رؤيتهم وبه قال القاسم وسالم واسحق وقال

الصوم ويقبل في هلال رمضان (٦) قول عدل واحد ولا يقبل في سائر الشهور  
الاعدلان (٧) واذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال افطروا (٨)  
وان صاموا بشهادة واحد فعلى وجهين (٩) وان صاموا لاجل النيم لم  
يفطروا (١٠) ومن رأى هلال رمضان وحده (١١) وردت شهادته لزمه

في الفروع وقال شيخنا يني به الشيخ تقي الدين يختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة فان اتفقت  
لزم الصوم والا فلا انتهى

(٦) قوله ويقبل في هلال رمضان الخ هذا المذهب وبه قال عمر وعلي وابن عمر  
وابن المبارك ش في الصحيح عنه لما روى ابن عباس قال جاء عمرابي الى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال رأيت الهلال قال «أشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله»  
قوله نعم قل «يا بلال اذن في الناس فليصوموا غدا» رواه ابو داود الترمذي والنسائي  
وقال ابن عمر تراى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيت فصام  
وامر الناس بصيامه رواه ابو داود وروى عن عثمان انه لا يقبل فيه الا شهادة اثنين وبه قال م  
وليث والاوزاعي وإسحق

(٧) قوله عدلان : تنفذ لأبوابه فإنه قد يقبل في هلال شوال قول واحد  
(٨) قوله فعرو : لأن شهر لا يزيد عن ثلاثين ولحديث عبد الرحمن بن زيد  
بن خنص

(٩) وقيل هما رويان أحدهما لا يفطرون وهو المذهب لقوله عليه السلام وان  
شهدتان فصوموا وافطروا واثنان يفطرون فهو منصوص ش

(١٠) قوله لم يفطروا : لأن الصوم كان للاحتياط فلا يجوز الخروج منه للاحتياط أيضاً  
(١١) قوله ومن رأى هلال رمضان وحده الخ هذا الصحيح في المذهب وسواء كان  
عدلاً أو فاسقاً شهد عند الحاكم أو لا قبلت منه أو ردت وبه قال م والليث ش واصحاب  
الرأي وبني المنذر وقتنا إسحق وعطاء لا يصوم وروى حنبل عن أحمد لا يصوم الا في جماعة  
الناس وروى نحوه عن الحسن وابن سيرين قال في الانصاف ونقل حنبل لا يلزمه للصوم  
وختاره الشيخ تقي الدين

الصوم وان رأى هلال شوال وحده لم يفطر واذا اشتبهت الاشهر على الاسير تحرى وصام فان وافق الشهر أو ما بعده أجزاء وان وافق قبله لم يجزئه ولا يجب الصوم الا على المسلم الماقل البالغ القادر على الصوم ولا يجب على كافر ولا مجنون ولا صبي (١٢) لكن يؤمر به (١٣) اذا أطاقه ويضرب عليه ليمتاده واذا قامت اليقنة بالرؤية في أثناء النهار لزهم الامساك والقضاء (١٤) وان أسلم كافر (١٥) أو أفاق مجنون أو بلغ صبي فكذلك (وعنه) لا يلزمهم شيء وان بلغ الصبي صاعماً أتم ولا قضاء عليه عند القاضي وعند أبي الخطاب عليه القضاء (١٦) وان طهرت حائض أو قضاة

(١٢) قوله ولا صبي الخ لا يجب الصوم على الصبي مطلقاً على الصحيح من المذهب وهو قولاً كثر أهل العلم لقوله عليه السلام : رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبالغ وعن المجنون حتى يفيق

(١٣) قوله لكن يؤمر به الخ وعن ذهب الى هذا عطاء والحسن وابن سيرين والزهري وقواده ش

(١٤) قوله الامساك والقضاء : وهذا قول عامة أهل العلم وعنه لا يجب الامساك وقول الشيخ تقي الدين عسك ولا يقضي وانه لو لم يعلم بالرؤية لا بعد الغروب لم يلزمه القضاء (١٥) قوله وان أسلم كافر الخ هذا المذهب وبه قال ح واثوري والاوزاعي والحسن وابن صالح والضري لانه معنى لو وجد قبل الفجر أوجب الصيام فاذا طرأ اوجب الامساك كقيام اليقنة بالرؤية والثانية لا يلزمهم الامساك وبه قال م ش وهل يجب عليهم القضاء ؟ فيروايتان احدهما يجب وهو المذهب لاتهم أدركوا وقت بعض العبادة فلزمهم القضاء كما لو أدركوا بعض وقت الصلاة والثانية لا يلزمهم وهو قول م وأبي تور وابن المنذر في الكافر اذا سلم قال لزركشي وحكي ابو العباس رواية فيها أظن واحتارها يجب الامساك دون القضاء

(١٦) قوله علي القضاء : قال في الانصاف والخلاف هنا مبني على الصحيح من المذهب في



القطر (وعنه) لا يجوز والحامل والمرضع اذا خافتا على أنفسهما أفطرتا وقضتا (٢٢) وان خافتا على ولديهما (٢٣) أفطرتا وقضتا وأطعمتا لكل يوم مسكينا ومن نوى قبل الفجر ثم جن أو أغشي عليه جميع النهار لم يصح صومه (٢٤) وان افاق جزءا منه صح صومه وان نام جميع النهار صح صومه

وبه قال مكحول والزهرري ويحيى الانصاري م والاوزاعي ش وأصحاب الرأي لان الصوم عبادة تختلف بالحضر والسفر فاذا اجتمعا فيها غلب حكم الحضر كالصلاة ولنا ما روى عبيد بن جبير قال ركبت مع ابي بصرة الغفاري في سفينة من الفسطاط في شهر رمضان فدفع ثم قرب غدائه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ثم قال اقترب قلت أأنت ترى البيوت قال ابو بصرة أرغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود

(٢٢) قوله وقضتا: لا غير لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه ولكن لهما الصوم والحالة هذه قول واحد

(٢٣) قوله وان خافتا على ولديهما الخ هذا المذهب روي عن عمر وهو المشهور من مذهب ش وقال الليث الكفارة على المرضع دون الحامل وهو إحدى الروايتين عن م وقال الحسن والزهرري وسعيد بن جبير والنخعي ح لا كفارة عليهما لما روى أنس بن مالك عن رجل من بني كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ان الله وضع عن المسافر شطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم أو الصيام: والله يمدد الله لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما أو كليهما رواه النسائي والترمذي وحسنه ولم يأمر بكفارة ولنا قول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طماء مسكين، وهما داخلتان في صوم الآية قال ابن عباس الجبلى والمرضع اذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا رواه ابو داود وروي ذلك عن ابن عمر ولا يخالف لهما في الصحابة وخبرهم لم يمرض لا كفارة فكانت موقوفة على الدليل كالتضاء

(٢٤) قوله لم يصح صومه: هذا المذهب وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يصح لان النية قد صحت وزوال الاستتعار بعد ذلك لا يمنع الصحة كالنوم ولنا ان الصوم هو كالامساك مع النية والمجنون والمغشى عليه لا يضاف الامساك اليه فلم يجزه اما النوم

ويلزم المنع عليه القضاء (٢٥) دون المجنون

### ﴿ فصل ﴾

ولا يصح صوم واجب (٢٦) إلا أن ينويه من الليل معينا (وعنه)  
لا يجب تعيين النية لرمضان ولا يحتاج إلى نية الفرضية (٢٧) (وقال ابن  
حامد) يجب ذلك ولو نوى أن كان غدا من رمضان فهو فرضي والا فهو  
تقل لم يجزئه (٢٨) (وعنه) يجزئه ومن نوى الإفطار أفطر (٢٩) ويصح صوم

فانه عادة ولا يزيل الاحساس بالكلية ومتى به اتقه  
(٢٥) قوله ويلزم المنع عليه القضاء: بخلاف لان مدته لا تتناول غالباً فلا تثبت  
الولاية على صاحبه فلم يزل به التكليف كالنوم فأما المجنون فلا يلزمه قضاء مامضى  
وبه قال أبو نؤس في الجديد وقال م يضي وأن مضى عليه سنون وعن أحمد مثله  
وهو قول ش القديم وقال ح أن جن جميع الشهر فلا قضاء عليه وإن أفاق في اثنتائه  
قضى مامضى

(٢٦) قوله ولا يصح صوم واجب الخ يعني انه لا بد من تعيين النية وهو أن يستقدانه  
يصوم من رمضان أو من قضاؤه أو نذر أو كفارته وهذا المذهب وبه قال م ش وعنه  
لا يجب تعيين النية لرمضان وبه قال ح لان النبي صلى الله عليه وسلم أرسـل غداة  
عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة: من كان أصبح صائماً فليصم صومه ومن  
كان أصبح فطراً فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم: متمم عليه ولنا قوله  
عليه السلام: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له: رواه أبو داود والترمذي  
والنسائي فعلى القول الثاني لو نوى في رمضان الصوم مطلقاً أو نوى فلا وقع عن  
رمضان وصح صومه ويصح صومه

(٢٧) قوله نية الفرضية: لان التعيين يجزي عن نية الفرضية

(٢٨) قوله لم يجزئه: لانه لم يعين الصوم من رمضان جزماً وقوله: وعنه يجزئه: وهو

اختيار الشيخ تقي الدين وصاحب الفتاوى

(٢٩) قوله ومن نوى الإفطار أفطر: أي صار كمن لم ينو لا كمن أكل فلو كان

النفل (٣٠) بنية من النهار قبل الزوال وبعده (وقال القاضي) لا يجزىء  
بعد الزوال (٣١)

﴿باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة﴾

ومن أكل أو شرب أو استمط أو احتقن أو داوى الجائفة بما يصل  
الى جوفه (١) أو اكتحل (٢) بما يصل الى حلقه أو أدخل الى جوفه شيئاً من  
أي موضع كان أو داوى المأمومة أو قطر في أذنه ما يصل الى دماغه أو  
في نفل فقطعه ثم نواه جاز نص عليه ولو كان في نذر أو كفارة أو قضاء قطع عنه  
ثم نوى فلا جاز

(٣٠) قوله ويصح صوم النفل الخ هذا المذهب وروي عن أبي الدرداء وإبي طلحة  
وابن مسعود وحذيفة وسعيد ابن المسيب وسعيد بن جبر والتخمي وبه قال ح ش  
وقال م ودأود لا يجوز الا نية من الليل لحديث من لم يبيت الصيام الحديث ولنا  
ماروت مائشة قلت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال: هل عندكم  
شيء؟ قلنا لا قال: في إذا صائم: رواء مسلم إذا ثبت هذا فأى وقت من النهار نوى  
أجزاء وهو ظاهر قول ابن مسعود وروي عن سعيد بن المسيب

(٣١) قوله بعد الزوال: وهو المشهور من قول الشافعي وبه قال أبو حنيفة لأن معظم  
النهار مضى بغير نية انتهى

(١) قوله الى جوفه: واحتار الشيخ قتي الدين عدم الافطار بمدواة جائفة  
ومأمومة وبحقنة

(٢) قوله أو اكتحل الخ كسبر وكحل وذرور وأتمد مطيب أفطر لانه عليه السلام  
أمر بالاتمد المروح عند النوم وقال لينقه الصائم رواء أبو داود والبخاري في تاريخه وبه  
قال ابن أبي ليلى وابن شبرمه وأصحاب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا يفطره لما روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها اكتحل في رمضان وهو صائم ولان العين ليست منفذاً فلم  
يفطر بالداخل منها كالأذن رأسه وهذا اختيار الشيخ قتي الدين (يقول مصححه) وفي  
هامشة على النسخة لمر صاحب الحاشية: انه: قال أبو داود قال يحيى ابن معين هذا حديث



استقاء (٣) أو استنى أو قبل أو لمس فأمى (٤) أو أمذى أو كرر النظر  
فأنزل (٥) أو حجم أو احتجم (٦) عامدا ذا كرا الصومه فسد صومه وان

منكرهني حديث اتقاء الصائم الأعداء

(٣) قوله أو استقاء: قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على إبطال صوم من استقاء  
طامداً لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من استقاء طامداً فليقض: حسنة  
الترمذي ورواه أبو داود

(٤) قوله أو لمس فأمى: إذا قبل أو لمس فأمى أفطر بغير خلاف نعلمه قاله في الشرح قلت  
ووجهه في الفروع احتمالاً بأنه لا يفطر ورد ما احتج به المصنف والمجد وأما أن أمذى  
فالمذهب أنه يفطر وبه قال مالك وروى عن الحسن والشعبي والأوزاعي أنه لا يفطر وبه قال  
أبو حنيفة والشافعي واحتاره الأجرى وأبو محمد الجوزي والشيخ تقي الدين قال في الفروع  
وهو أظهر قال في الانصاف وهو الصواب

(٥) قوله أو كرر النظر فأنزل: فسد صومه وبه قال عطاء والحسن ومالك وقال جابر  
بن زيد والثوري وأبو حنيفة والشافعي وابن المنذر لا يفسد لانه من غير مباشرة أشبه  
الانزال بالفكر فلو أمذى بذلك لم يفطر على المذهب وفيه قول ومفهومه أنه إذا لم يكرر النظر  
لا يفطر وإن أمى وهو المذهب

(٦) قوله أو حجم أو احتجم - إلى قوله - فسد صومه: هذا المذهب وبه قال  
عطاء وعبد الرحمن بن مهدي وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وغيرهم وكان مسروق  
والحسن وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم وقال م والثوري حش يجوز للصائم أن  
يحتجم ولا يفطر لما روى البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم  
ولنا ما روى شداد بن أوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى على رجل بالقيح وهو  
يحتجم وهو أخذ يدي لثان عشرة خلت من رمضان فقال: أفطر الحاجم والمحجوم: رواه  
أحمد وأبو داود وهذا المنظر والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم رحمه الله وصححه أيضاً  
أحمد وإسحق وابن المديني والبخاري وعثمان البارمي وغيرهم وقال ابن خزيمة ثبت  
الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أفطر الحاجم والمحجوم: وحديثهم منسوخ  
بحديثنا بدليل ما روى ابن عباس قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو

فعله ناسياً أو مكرها لم يفسد وإن طار إلى حلقه ذباب أو غبار أو قطر في  
 أحليله أو فكر فأنزله أو احتلم أو ذرعه القيء أو أصبح وفي فيه طعام فلفظه  
 أو اعتسل أو تميمض أو استنشق فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه وإن  
 زاد على الثلاث (٧) أو بالغ فيها فلي وجهين ومن أكل شاكا في طلوع  
 الفجر فلا قضاء عليه (٨)

محرم فوجد لذلك ضعفا شديداً قبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحتجم الصائم  
 رواه أبو اسحق الجوزجاني في الترجمة على أنه يتعين حمل حديث ابن عباس على التطوع لأن  
 حديث أفطر الحاجم والمحجوم في رمضان جمعا بينهما (قوائد) (١) لا يفطر بالفسد في  
 أحد الوجهين وهو الصحيح والثاني يفطر به واحتماره الشيخ تقي الدين وصاحب الفائق  
 قال في الفائق ولا يفطر على قاصد في أصح الوجهين واحتماره الشيخ تقي الدين (٢) لا يفطر  
 باخراج دم رعاف وغيره وهو المذهب واحتماره الشيخ تقي الدين الإفطار بذلك (٣)  
 الصحيح من المذهب أن الجاهل بالتحريم يفطر فعل المفطرات ونص عليه في الحجامة  
 وقيل لا يفطر كلكره والثاني وجزم به في الهداية والمذهب وباستوعب والخلاصة  
 والتلخيص (٤) لو أراد الصائم أن يأكل أو يشرب في رمضان ناسياً أو جاهلاً فم لا يجب  
 إعلامه على من رآه فيه وجهان أحدهما يجب قتل وهو الصواب قاله في الانصاف

(٧) قوله وإن زاد على الثلاث أو بالغ فيها فلي وجهين أحدهما لا يفطر جزم به في  
 الوجيز لأنه وأصل بشير اختياره والثاني على لأنه فعل مكرها تعرض به إلى إيصال  
 الماء إلى حلقه أشبه الأتزال بالمباشرة واحتماره المجد تبطل بالمباشرة للنهي الحس وعدم  
 ندرة الوصول فيها بخلاف المجاوزة وأنه ظاهر كلام أحمد في المجاوزة: يعجزني أن يعبد :  
 فإن تميمض أو استنشق عبثاً أو حرّاً أو عطش كره نص عليه وفي الفطر به الخلاف  
 في الزائد على الثلاث

(٨) قوله وإن أكل شاكا في طلوع الفجر فلا قضاء عليه: إذا لم يتبين له الحال وله إلا كل  
 حتى يتيقن طلوع الفجر نص عليه أحمد روى معنى ذلك عن أبي بكر الصديق وابن عمر وبه  
 قال ابن عباس وعطاء والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وقال ملاك يجب عليه القضاء كما لو

وانأ كل شا كافي غروب الشمس فعليه القضاء (٩) وان أ كل معتقدا انه  
ليل (١٠) فبان نهارا فعليه القضاء

### ( فصل )

واذ جامع في نهار رمضان في تخرج قبلا كان أو دبرا فعليه القضاء  
والكفارة عامدا كان أو ساهيا (وعنه) لا كفارة عليه مع الاكراه والنسيان  
ولا يلزم المرأة كفارة مع المذنب (١١) وهل يلزمها مع عدمه على روايتين (١٢)  
(وعنه) كل أمر غلب عليه الصائم فليس عليه قضاء ولا غيره وهذا يدل على  
استقاط القضاء والكفارة مع الاكراه والنسيان وان جامع دون التخرج  
فأنزل أو وضى بهيمة في الفرج افطر وفي الكفارة وجهان (١٣) وان جامع

كان شكا في الغروب ولنا قوله تعالى «وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من  
الحيض الاسود من الفجر» مد الاكل الى غاية التبين وقد يكون شاك قبل التبين فلو لزمه  
القضاء حرم عليه الاكل ولان الأصل بقاء الليل

(٩) قوله فعليه القضاء: لان الأصل بقاء النهار وهذا الجاع وكذا لو أكل يطن بقاء  
النهار جمعا فهو ما لا يلا فيها لم يقض ولو أكل يطن الغروب ثم شك ودام شك لم يقض  
لانه لم يوجد يقين أن ذلك الظن

(١٠) قوله وان أكل معتقدا أنه ليل الخ هذا المذهب وبه قال أهل العلم وحكي عن عروة  
ومجاهد والحسن واسحق لا قضاء عليه وهو رواية عن أحمد احتارها الشيخ هقي الدين  
(١١) قوله ولا يلزم المرأة كفارة مع المذنب: بل القضاء وبه قال الحسن والثوري  
وأصحاب الرأي وقال مالك في الناعة عليها القضاء بلا كفارة والمكرهة عليها القضاء  
والكفارة لانه جامع في الفرج فأفسد

(١٢) قوله وهل يلزمها مع عدمه على روايتين: احداهما نعم وبه قال مالك وأبو  
حنيفة وأبو ثور وابن المنذر لانها تكت صوم رمضان بالجماع فوجب عليها الكفارة  
كالرجل وثانية لا وبه قال الحسن والشافعي قولان لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم  
يأمر في المرأة بشيء مع علمه بوجود ذلك منها

(١٣) قوله وفي الكفارة وجهان: وقافي الشرح روايتان احدهما تنجب وبه قال الحسن

في يوم رأى الهلال في ليلته وردت شهادته فعليه القضاء (١٤) والكمارة وان جامع في يومين ولم يكفر فهل تلزمه كفارة أو كفارتان؟ على وجهين وان جامع ثم كفر ثم جامع في يومه فعليه كفارة نص عليه وكذلك كل من لزمه الامساك (١٥) اذا جامع ولو جامع وهو صحيح ثم جن او مرض او سافر لم تسقط عنه وان نوى الصوم في سفره ثم جامع فلا كفارة عليه (وعنه) عليه الكفارة ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان والكمارة عتق رقبة فان لم يستطع فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فإطعام تين مسكينا فان لم يجد سقطت عنه (وعنه) لا تسقط (وعنه) ان الكفارة على التخيير فبأيها كفر اجزأه

### باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء

يكره للصائم ان يجمع ريقه فيبتلمه وان يبتلع النخامة وهو يفتطيهما على وجهين (١) ويكره له ذوق الطعام وان وجد طعمه في حلقه أفطر ويكره مضغ وعطاء ومالك وابن المبارك واسحق واختارها الحرقى والقاضي لانه أفطر بمضغ به الكفارة كالوطء في الفرج والثانية لا كفارة عليه وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي لانه أفطر بغير جماع تام أشبه القبلة ولان الجماع في الفرج أبغ بدليل تماق لكفارة به من غير انزال ويجب الحد فلا يصح القياس عليه

(١٤) قوله وان جامع في يوم رأى الهلال الخ وهو قول الشافعي وقول أبي حنيفة لا يجب لانها عقوبة قام تجب بفعل مختلف فيه ولنا أنه أفطر يوما من رمضان بجماع فوجبت فيه الكفارة كما لو قلت

(١٥) قوله وكذلك كل من لزمه الامساك : كمن لم يعلم برؤية الهلال الا بعد طلوع الفجر أو سبي التبة أو أكل عامدا ثم جامع

(١٦) قوله وهل يفطر بهما على وجهين : أحدهما لا يفطر به وهو الصحيح والآخر أنه لا يفطر به لانه يصل الى جوفه من معدته أشبه ما ذالم يجمعه والثاني يفطر لانه يكد، استحرز منه

الملك الذي لا يتحلل منه أجزاء (٢) ولا يجوز مضغ ما يتحلل منه أجزاء إلا أن لا يتلغ ريقه (٣) ومتى وجد طعمه في حلقه أفطر وتكره القبله إلا أن يكون ممن لا تحرك شهوته على إحدى الروايتين ويجب عليه اجتناب الكذب والغيبة والشتم فإن شتم استحب أن يقول إني صائم

### ( فصل )

ويستحب تعجيل الافطار وتأخير السحور وأن يفطر على التمر فإن لم يجد فعلى الماء وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت سبحانك اللهم وبحمدك اللهم قبل مني إنك أنت السميع العليم ويستحب التتابع في قضاء رمضان ولا يجب

أشبه ما لو قصد ابتلاع غبار الطريق والاول أصح فإن الريق لا يفطر إذا لم يجمعه وان قصد ابتلاعه بغير خلاف فكذا إذا جمعه بخلاف غبار الطريق ولو أخرج ريقه الى بين شفتيه ثم أعاده وبلعه أفطر على الصحيح من المذهب لانه ابتلعه من غير فم أشبه غير الريق وحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها رواه ابو داود وقال فيه هذا اسناد ليس بصحيح ويجوز ان يكون يقبلها في الصوم ويمص لسانها في غيره وقال المجد لا يفطر الا ان أخرج الى ظاهر شفتيه ثم يدخله ويأمله لاسكان التحرز منه عادة كغير الريق ولو أخرج لسانه ثم ادخله الى فيه بما عليه وباهم لم يطر ولو كان كثيراً

(٢) قوله ويكره مضغ الملك الذي لا يتحلل منه أجزاء: كرهه الشعبي والنخعي ومحمد بن عيسى والشافعي وأصحاب الرأي لانه يجلب الفم ويجمع الريق ويورث العطش فان وجد طعمه في حلقه فهل يفطر فيه وجهان احدهما لا يفطر وهو ظاهر كلام المصنف ومال اليه هو وأشار لان مجرد وجود العلك لا يفطر كمن لطخ باطن قدمه بمخضل والثاني يطر حزم به في الوحيز كالكحل اذا وجد طعمه في حلقه

(٣) قوله الا أن لا يتلغ ريقه: قال في الانصاف والصحيح من المذهب انه يحرم مضغ ذلك ولو لم يتلغ ريقه وحزم به الاكثر

## ( فصل )

ولا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر من غير عذر فان فعل فعليه القضاء وإطعام مسكين لكل يوم (٤) وإن أخره لعذر فلا شيء عليه وإن مات وإن أخره لغیر عذرات قبل رمضان أخر أطعم عنه لكل يوم مسكين وإن مات بعد أن أدركه رمضان أخر فهل يطعم كل يوم مسكين أو اثنان؟ على وجهين وإن مات وعليه صوم أو حج أو اعتكاف مندور فله عنه وليه وإن كانت عليه صلاة مندورة فلي روايتين

## ﴿ باب صوم التطوع ﴾

وأفضله صيام داود عليه السلام كان يصوم يوما ويفطر يوما ويستحب صيام أيام البيض من كل شهر وصوم الاثنين والخميس ومن صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال فكانما صام الدهر وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ويوم عرفة كفارة سنتين ولا يستحب لمن كان بعرفة ويستحب صوم عشر ذي الحجة وأفضلها صيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم ويكره افراد رجب بالصوم وفرد يوم الجمعة ويوم السبت ويوم الشك ويوم النيروز ولمهرجان الآن يوم قعادة ولا يجوز صوم يومي العيدين عن فرض ولا عن تطوع وإن قصد صيامهما كان عاصيا ولم يجزئه عن فرض ولا يجوز صيام

(٤) قوله فان فعل فعليه القضاء وإطعام مسكين لكل يوم: روي عن ابن عباس وابن عمر وابن جرير ومجاهد وسعيد بن جبير وبه قال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وقال الحسن رباحي وأبو حنيفة لأفدية عليه لانه صوم واجب فلم يجب عليه في تأخيره كفارة كالأداء والتندر ولنا أنه روي قول من سمينا من الصحابة ولم يرو عن غيرهم خلافهم وروي مسنداً من طريق ضعيف لان تأخير صوم رمضان عن وقته اذا لم يوجب القضاء أوجب الفدية كالشيخ الكبير

أيام التشريق تطوعا وفي صومها عن فرض روايتان ومن دخل في صوم  
أو صلاة تطوعا استحبه له إتمامه ولم يجب فان أفسده فلا قضاء عليه وتطلب  
ليلة القدر في العشر الأخيرة من رمضان وليالي الوتر أكد وأرجاها ليلة  
سبع وعشرين ويدعو فيها بما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت يا رسول  
الله إن وافقتها فبم أدعو قال قولي: اللهم أنك عفون تحب العفون فاعف عني

### ﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى وهو سنة الا أن ينذره فيجب ويصح  
بغير صوم (وعنه) لا يصح فلي هذا لا يصح في ليلة مفردة ولا في بعض  
يوم ولا يجوز الاعتكاف من المرأة بغير إذن زوجها ولا من القن بغير إذن سيده  
وإن شرعا فيه بغير إذن فلهما تحليهما وإن كان باذن فلهما تحليهما إن كان تطوعا  
والا فلا وللمكاتب أن يتكف ويحج بغير إذن ومن بعثه حر إن كان بينهما  
مهاياة فله أن يتكف ويحج في نوبته والا فلا ولا يصح الاعتكاف الا  
في مسجد يجمع فيه الا المرأة لها الاعتكاف في كل مسجد الا مسجد بيتها  
والافضل الاعتكاف في الجامع اذا كانت الجمعة تغلله ومن نذر الاعتكاف  
أو الصلاة في مسجد فله فعله في غيره الا المساجد الثلاثة وأفضلها المسجد  
الحرام ثم مسجد المدينة ثم الاقصى فاذا نذره في الافضل لم يجز في غيره  
وان نذره في غيره فله فعله فيه ومن نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه  
الشروع فيه قبل دخول ليلته الى انقضائه وإن نذر شهرا مطلقا لزمه شهر  
متتابع وإن نذر أياما معدودة فله تركها الا عند القاضي وإن نذر أياما وليالي  
متتابة لزمه ما يتخللها من ليل أو نهار

## \* (فصل) \*

ولا يجوز للمتكف الخروج الا لما لا بد منه (١) كحاجة الانسان والطهارة والجمعة والنفيр المتعين والشهادة لواجبة والخوف من فتنة أو مرض والحبس والنفاس وعدة الوفاة ونحوه ولا يسود مريضاً ولا يشهد جنازة الا أن يشترط فيجوز (٢) (وعنه) له ذلك من غير شرط وله لسؤال عن المريض في طريقه ما لم يرج والدخول الى مسجد يتم اعتكافه فيه (٣) فان خرج لما لا بد منه خروجا ممتدا كحاجة الانسان والطهارة فلا شيء فيه وان خرج لنفيр الممتد (٤) في المتابع (٥) وتطول خيرين استثنائه فيه مع كفارة يمين وان فعله في معين قضى (٦)

(١) قوله الا لما لا بد منه: لما روت عائشة انها قالت السنة للمتكف ان لا يخرج الا لما لا بد منه رواه ابو داود باسناد حسن

(٢) قوله الا ان يشترط فيجوز: لا فرق في الاشتراط بين ما كان قرية كزيارة اهله ومالم وبين ما كان مباهاً ومحتاجه كالمناء في بيته والميت فيه جزم به في النفي والتسرح وهو رواية لأنه يجب بقدومه كالوقوف ولتأكد الحاجة اليهما وامتناع التباية فيهما وعنه التمس جزم به القاضي وابن عقيل واختاره المجد لما نقله الاعتكاف كشرط ترك الإقامة في المسجد والزهة وللفرجه لأنه لا يلائم الاعتكاف بخلاف القرية

(٣) قوله والدخول الى مسجد يتم اعتكافه فيه: لأنه محل للاعتكاف والمكان لا يتعين بالنذر والتعيين فمع عدمه أولى ومعه اذا كان أقرب الى مكان حاجته من الاول فان كان ابعد او خرج اليه ابتداء بلا عذر بطل تركه له

(٤) قوله لنفيр الممتد: كالنفيр المتعين والشهادة الواجبة

(٥) قوله في المتابع: أي الاعتكاف للنذور كمسرة ايام متتابعة غير معينة خير اذا زال عذره بين استثنائه ولا كفارة عليه لأنه أتى بالنذور على وجهه فلم تلزمه كما لو نذر صوم شهر غير معين فشرع ثم افطر لعذر

(٦) قوله وان فعله في معين قضى: ليأتي بالواجب



وفي الكفارة وجهان (٧) وان خرج لماله منه بد في المتابع لزمه استئنافه وان فعله في معين فعليه كفارة (٨) وفي الاستئناف جهاز (٩) وان وطئ المعتكف في الفرج فسد اعتكافه (١٠) ولا كفارة عليه الا لترك نذره (١١) (وقال أبو بكر) عليه كفارة يمين (وقال القاضي) كفارة الظهار وان باشر دون الفرج فانزل فسد اعتكافه والا فلا ويستحب للمعتكف التشاغل بفعل القرب واجتناب ما لا يمينه ولا يستحب له اقراء القرآن والعلم والمناظرة فيه الا عند أبي الخطاب اذا قصد به الطاعة

### كتاب المناسك

يجب الحج والعمرة (١) مرة واحدة بخمسة شروط الاسلام

(٧) قوله وفي الكفارة وجهان: احدهما يكمر ونص به احمد في الخروج لفتنة والثاني لا كفارة عليه وهو رواية وهو ظاهر الوجز لانه خرج لا يبطل الاعتكاف اشبه الخروج لحاجة الانسان وكرمان والفرق ان فطره لا كفارة فيه لمذراو عبره (٨) قوله فعليه كفارة: لترك النذور في وقته المعين بلا عذر

(٩) قوله وفي الاستئناف وجهان: احدهما يلزمه ذكر المجداته اصح في المذهب لتضمن نذره المتابع والثاني يني لان المتابع ما حصل لضرورة التمين فسقط بفواته كقضاء رمضان (١٠) قوله وان وطئ المعتكف في الفرج فسد اعتكافه: لقول ابن عباس اذا جامع المعتكف بطل اعتكافه رواء حرب باسناد صحيح واطلاقه يشمل العمدة وغيره وهو صحيح لان ما حرم استوى عمده وسهوه

(١١) قوله الا لترك نذره: كذا خص القاضى وجماعة الوجوب وفي الفصول يجب في التطوع في اصح الروايتين وبعده المجد

(١) قوله يجب الحج والعمرة: هذا هو نص أحمد في وجوب العمرة وقول جمهور الأصحاب واحتج أحمد وغيره بقوله وأتموا الحج والعمرة لله طاهرا لافرق بين المكي وغيره لقول عائشة يا رسول الله هل على النساء من جهاد تار سم عليهن جهاد لا قتال

والمقل (٢) فلا يجب على كافر ولا مجنون ولا يصح منهما والبلوغ والحربة (٣)  
فلا يجب على صبي ولا على عبد ويصح منهما ولا يجزئها (٤) ان بلغ الصبي أو  
عتق العبد الآن يبلغ ويمتق في الحج (٥) قبل الخروج من عرفة وفي العمرة  
قبل طوافها فيجزئها وبمحرم الصبي (٦) المميز باذن وليه وغير المميز (٧)

فيه الحج والعمرة رواه أحمد وابن ماجه ورواه ثقات وعن أبي رزين القيلي أنه أتى  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظمن  
فقال حج عن أبيك واعتمر رواه الحنسة ومحمه الترمذي وعنه هي سنة آثاره مالم يشخ

(٢) قوله الاسلام والعقل هما شرطان للصحة والوجوب لأن الكافر ممنوع من دخول  
الحرم وهو مناف له والمجنون قد سقط عنه التكليف ولا يصح منهما لان كلام من الحج  
والعمرة عبادة من شرطها التيق وهي لا تصح منهما لكن الكافر يعاقب عليه وعلى  
سائر فروع الاسلام كالتوحيد اجماعاً وعنه لا وهو الأشهر للحنفية

(٣) قوله والبلوغ والحربة : وهما شرطان للوجوب والاجزاء

(٤) قوله ولا يجزئها : عن حجة الاسلام بعد زوال المانع وعليهما الحج والعمرة بعد

البلوغ والعتق لما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دايماً صبي حج ثم بالغ  
فقبله حجة أخرى وإيما عبد حج ثم عتق فقبله حجة أخرى رواه الشافعي واليهيقي  
وغيرهما قال بعض الحفاظ لم يرفعه الا يزيد بن زريع عن شعبة وهو ثقة حافظ وهذا قول  
عامة العلماء الاشدوا

(٥) قوله الان يبلغ ويعتق في الحج الخ لانهما انما بالنسك حال الكمال فأجزأهما  
كألو وجد قبل الاحرام واستدل أحمد بأن ابن عباس قال اذا أعتق العبد بعرفة أجزأت  
عنه حجة وان أعتق لم يجمع لم تجزي عنه وظاهر كلامه لافرق بين وجود ذلك قبل  
السي او بعده وقتنا بعدم ركنيته أو سى وقتنا بركنيته ثم زال المذر وهو أحد  
الوجهين لحصول الركن الاعظم وهو الوقوف وتبعية غيره له

(٦) قوله ويحرم الصبي الخ اي بنفسه باذن وليه فلو احرم بغير اذنه لم يصح لانه يؤدي  
الى لزوم مال فلم ينقد بنفسه كالبيع وقيل يصح احتاره المحدث كصوم وصلاة فقل  
هذا يحال منه ان رآه ضرراً في الاصح

(٧) قوله وغير المميز الخ اي يقدر له الاحرام وقبح لازماً وحكمه كالكلف نص

يحرم عنه ولية وفضل عنه ما يمجز عنه من عمله وثقة المحج وكفاراته في مال ولية (وعنه) في مال الصبي وليس للعبد الاحرام الاباذن سيده ولا للمرأة الاحرام (٨) قولا الاباذن زوجها فان فعلا (٩) فلهما تحليهما (١٠) ويكونان كالخصر وان احرم اباذن (١١) لم يمجز تحليهما وليس للزوج (١٢) منع امرأته من حج القرض ولا تحليها ان احرمت به

## ( فصل )

(الشرط الخامس) الاستطاعة وهو أن يملك زادا وراحلة (١٣) صالحة لمثله

عليه لما روى جابر قال حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ومنا النساء والصبيان فأحرمنا عن الصبيان ورواه سعيد ولأنه يصح وضوءه كالبالغ بخلاف المجنون فصح عقده له كالنكاح وعن جابر قال لبينا عن الصبيان وروينا عنهم رواه أحمد وابن ماجه وعن أبي بكر رضي الله عنه انه طاف بابن الزبير في خرقة ورواه الارم لكن لا يجوز ان يرمي عن الامن رمى عن نفسه كالتبابة في الحج فان قلنا بالاجزاء هناك فكذا هنا والا وقع الرمي عن نفسه ان كان عمر ما يقرضه وان كان حلالا لم يمتد به وان قلنا يقع الاحرام باطلا هناك فكذا الرمي هنا

(٨) قوله ولا للمرأة الاحرام قولا الخ لتفويت حقه وقيدته بالنفل فيها دون العبد لانه لا يجب عليه حج بحال بخلافها قال ابن المنجا وفيه نظر فانهم صرحوا بأن العبد لو نذره لزمه بغير خلاف لعلمه لانه مكلف فصح نذره كالحر لكن لسيدته منعه منه اذا لم يكن نذره باذنه في رواية

(٩) قوله فان فعلا الخ اي المقدر احرامهما لانه عبادة بدنة ومحت بغير اذن كالصوم

(١٠) قوله فلهما تحليهما: هذا ظاهر المذهب لان حقهما لازم فلما اخرجهما منه

كالاعتكاف

(١١) قوله وان احرم اباذن الخ اي لانه قد لزم بالشروع

(١٢) قوله وليس للزوج الخ اي لانه واجب بأصل الشرع اشبه الصوم والصلاة

اول الوقت وظاهره لو احرمت قبل الميقات وثقتها عليه قدر نفقه الحضر

(١٣) قوله زادا وراحلة: لما روى ابن عمر قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم

بآلتها الصالحة لمثله أو ما يقدر به على تحصيل ذلك فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وخادم وقضاء دينه ومؤتته ومؤنة عياله على الدوام (١٤) ولا يصير مستطيعا يبذل غيره بحال فن كملت له هذه الشروط وجب عليه الحج على الفور (١٥) فان عجز عن السعي اليه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لزمه أن يقيم من يحج عنه ويمتثل من بلده وقد أجزأ عنه وان هوفي (١٦) ومن أمكنه السعي اليه لزمه ذلك اذا كان في وقت المسير ووجد طريقا آمنا لا خفارة فيه يوجد فيه الماء والملف على المتاد (وعنه) ان امكان المسير وتخليه الطريق من شرائط الوجوب (وقال) ابن حامد ان كانت الخفارة لا تتجحف بماله لزمه بذلها ومن وجب عليه الحج (١٧) فتوفي قبله أخرج عنه

فقال ما يوجب الحج قاله الزاد والراحلة رواه الترمذي وقال العمل عليه عند اهل العلم وعن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن السبل قال الزاد والراحلة رواه الدارقطني وأيس هو شرطاً في الصحة والاجزاء فان خفا من الصحابة حجوا ولا شيء لهم ولم يأمر احدا منهم بالاطاعة

(١٤) قوله على الدوام: هذا الصحيح من المذهب لضرره بذلك وكلفه وفي الكافي والروضة الى أن يموت فيتوجه ان للقلس مثله واولى

(١٥) قوله على الفور: لحديث من أراد الحج فليتبجل رواه أحمد ولانه احداً كان الاسلام فكان واجباً على الفور كالصيام وعنه يجب موسماً وله تأخير مذكروها ابن حامد واختارها أبو حازم وصاحب الفائق زاد المجد مع العزم على فعله في الجملة لانه عليه السلام أمر ابا بكر على الحج وتخلف بالمدينة غير محارب ولا مشغول بشيء وتختلف أكثر المسلمين مع قدرتهم عليه

(١٦) قوله وإن عوفي: وسواء عوفي بعد فراغ التائب او قبله في الاصح والثاني لا يجزئه وهو الاظهر عند الشيخ

(١٧) قوله ومن وجب عليه الحج الخ أي سواء كان بتفرطه أولاً وبه قال الحسن

من جميع ماله حجة وعمرة فان ضاق ماله عن ذلك أو كان عليه دين أخذ  
للحج بمحضته وحج به من حيث يبلغ

(فصل)

ويشترط لوجوب الحج (١٨) على المرأة وجود محرماً وهو زوجها أو من  
تحرم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح اذا كان بالنا عاقلاً (١٩) (وعنه)  
ان المحرم من شرائط لزوم الاداء وان مات المحرم في الطريق مضت في  
حجها ولم تصر محصورة ولا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره ولا  
نفره ولا نافلة فان فعل انصرف الى حجة الاسلام (وعنه) يقع ما نواه  
وهل يجوز لمن يقدر على الحج بنفسه أن يستنيب في حج التطوع؟ على روايتين

باب المواقيت

وميقات أهل المدينة من ذي الحليفة وأهل الشام ومصر والمغرب  
البحفة وأهل اليمن يلم وأهل نجد قرن وأهل المشرق ذات عرق وهذه

وطاوس والشافعي لحديث ان امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيها مات ولم  
يحج قال حجني عن ابيك رواه النسائي

(١٨) قوله وبشترط لوجوب الحج لما روى ابن عباس مرفوعاً لا تسافر امرأة  
الا مع ذي محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها ذو محرم فقال رجل يا رسول الله  
اني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وامراتي تريد الحج فقال اخرج معها رواه  
احمد باسناد صحيح وعن أبي هريرة مرفوعاً لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر  
ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها وظاهر كلامهم اعتبار المحرم لأمه المرأة  
وعقلتها لكن قال الشيخ تقي الدين إمام المرأة يسافرن معها ولا يفتقرن الى محرم لانه  
لا محرم لمن في العادة التالية

(١٩) قوله إذا كان بالناً عاقلاً: لان الصبي والمجنون لا يقومان بأنفسهما فكيف

المواقيت لاهلها ولمن مر عليها من غيرهم (١) ومن منزله دون الميقات (٢) فيمقاته من موضعه وأهل مكة إذا أرادوا العمرة فمن الحل ومن أراد الحج (٣) فمن مكة ومن لم يكن طريقه على ميقات فاذا حاذى أقرب المواقيت اليه أحرم ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز الميقات بغير إحرام الاقتال مباح أو حاجة متكررة كالخطاب ونحوه ثم إن بداله النسك أحرم من موضعه (٤) ومن جاوزه مريدا للنسك رجع فأحرم منه (٥) فإن أحرم من موضعه

يقومان بغيرها لأن المقصود بالمحرم حفظ المرأة ولا يحصل ذلك منها ويشترط إسلامه نص عليه لأن الكافر لا يؤمن عليها

(١) قوله ولمن مر عليها من غيرهم: وبه قال الشافعي واسحق وقال أبو ثور في الشامي يمر بالمدينة له أن يحرم من الجحفة وهو قول أصحاب الرأي وحجتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل الشام الجحفة ولنا قوله عليه السلام «فهن لمن ولهن أتى عليهن من غير اهلهم» ولأنه ميقات فلم يجز تجاوز بغير إحرام لمن يريد النسك (٢) قوله ومن منزله دون الميقات الخ لقوله عليه السلام «فمن كان دونهن فلهن من اهل» متفق عليه وبه قال أكثر أهل العلم وقال مجاهد يهل من مكة

(٣) قوله فمن الحل يعني من أي جوارب الحرم شاء لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها من التيمم متفق عليه وقال ابن سيرين بانفي أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التيمم وإنما لزم الأحرام من الحل ليجتمع في النسك بين الحل والحرم (٤) قوله ثم إن بداله النسك أحرم من موضعه وهو قول مالك والثوري والشافعي وصاحبي أبي حنيفة وقال اسحق يرجع فيحرم من الميقات والاول أسح لانه حصل دون الميقات على وجه مباح فكان له الأحرام منه كاهل ذلك المكان وإن أعتق العبد بعد تجاوز الميقات أحرم من موضعه ولا شيء عليه وبه قال عطاء ومالك والثوري والاوزاعي واسحق وبه قال أصحاب الرأي في الكافر يسلم والعبيتي يباح وقالوا في العبد عليه دم وقال الشافعي على جميعهم دم ولنا أنهم أحرموا من اللوضع الذي وجب عليهم الإحرام منه فاشبهوا المك

(٥) فأحرم منه سواء تجاوزه علماً أو جاهلاً وشرط الرجوع مالم يخف فوات

فعلیه دم وان رجع الى الميقات والاختيار أن لا يحرم قبل ميقاته ولا يحرم بالحج قبل أشهره فان فعل فهو محرم وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة

### باب الاحرام (١)

يستحب لمن أراد الاحرام أن يغتسل ويتنظف ويتطيب (٢) ويلبس ثوبين ابيضين نظيفين وازارا ووداء ويتجرد عن الخيط ويصلي ركعتين (٣) ويحرم عقيهما وينوي الاحرام بنفسك معين ولا يتمعد الابنية ويشترط (٤)

الحج نص عليه لانه وجب لترك احرامه من ميقاته فلم يسقط كالولم يرجع وعنه يسقط ولو أفسد نسكه هذا لم يسقط دم الجاوزة وعنه يسقط

(١) قوله باب الاحرام : ( الاحرام ) هو نية النسك لانيته ليحج أو يتمر على الصحيح من المذهب وذكر أبو الخطاب ان نية النسك كافية مع التلبية أو سوق الهدى اختاره الشيخ تقي الدين

(٢) قوله ويتطيب: لقول عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرامه قبل ان يحرم رواء البخاري ومراده في بدنه قاما في ثوبه فالصحيح من المذهب انه يكره وقيل كبده ويحتمله كلام المصنف فان قلله من بدنه من مكان الى آخر أو قلله عنه ثم رده أو نزعته ثم لبسه فذا بخلاف ما لو سال برق أو شمس لقول عائشة كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة فقمضد جياها بالمسك المطيب عند الاحرام فاذا عرقت احدانا سال على وجهها فبراه انبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهما رواء أبو داود

(٣) قوله ويصلي ركعتين: لحديث ابن عباس قال اني لأعلم الناس بذلك خرج حاجا فلما صلى بذى الحليفة ركعته أهل بالحج حين فرغ منها رواء أحمد وهذا قول أكثر العلماء واختار الشيخ تقي الدين عقب فرض ان كان والا فليس للاحرام صلاة نخسه (٤) قوله يشترط: أي يستحب لقوله عليه السلام لضباعة بنت الزبير حين قالت له

فيقول اللهم اني أريد النسك القلاني فيسره لي وتقبله مني فان حبسني حابس فحلي حيث حبستني وهو خير بين التمتع والافراد والقران وافضلها التمتع ثم الافراد (وعنه) ان ساق الهدي فالقران أفضل ثم التمتع وصفة التمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج وبفرغ منها (٥) ثم يحرم بالحج من مكة أو من قريب منها في عامه والافراد أن يحرم بالحج منفردا (٦) والقران أن يحرم بهما جميعاً أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج (٧) ولو أحرِم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح احرامه بها ويجب على المتمتع والقارن دم

اني أريد الحج وأجدي وجة فقال حجي واشترطي وقوله اللهم محلى حيث حبستني متفق عليه واستحبه الشيخ تقي الدين للخائف خاصة جما بين الادلة

(٥) قوله ويفرغ منها: معناه يتحلل منها قاله في المستوعب لانه لو أحرِم بالحج قبل التحلل من العمرة لكان قارنا واجتباع التكين بتمتع وفيه نظر ولم يذكر الفراغ منها في المفتي وذكر ان صفتها ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم يحج من طامه لقوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج أي تمتع بالعمرة موصلاً بها الى الحج فعلى قوله هنا المراد به التمتع الموجب للدم ومن هنا قلنا ان تمتع حاضري المسجد الحرام صحيح على المذهب

(٦) قوله والافراد ان يحرم بالحج منفردا : ثم يمتز قال جماعة يحرم به من الميقات ثم يحرم بها من أدنى الحل

(٧) قوله أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج: من مكة أو من قريبها الماروت عائشة قالت أهملنا بالعمرة ثم أدخلنا عليها الحج وفي الصحيحين ان ابن عمر فعله وقال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرطه ان لا يكون شرع في طوافها فان شرع فيه لم يصح الادخال كآلو سعى الالمين معه هدي فيصح ويصير قارنا بناء على المذهب انه لا يجوز له التحلل حتى يبلغ الهدي محله ولا يعتبر لصحة ادخاله الاحرام به في أشهره على المذهب ويجب على المتمتع والقارن دم نسك أما دم القارن فلازم نص عليه واحتج له جماعة بالآية لانه ترفه بسقوط أحد السفريين كالتمتع وقتل بكر عليه هدي وليس كالتمتع وعنه لا يلزمه كقول داود



نسك اذا لم يكونا من حاضري المسجد الحرام وهم أهل مكة ومن كان منها دون مسافة القصر ومن كان قارناً أو مفرداً أحببنا له أن يفسخ بطواف وسعي ويجعلها عمرة لا مرد رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك إلا أن يكون قد ساق معه هدياً فيكون على إحرامه ولو ساق المتمتع هدياً لم يكن له أن يحل والمرأة اذا دخلت متمتعة فحاضت فخشيت فوات الحج أحرمت بالحج وصارت قارئة ومن أحرم مطلقاً صح وله صرفه الى ما شاء وان أحرم بمثل ما أحرم به فلان انعقد إحرامه بمثله وان أحرم بحجتين أو عمرتين انعقد باحدهما وان أحرم بنسك ونسيه جعله عمرة (وقال القاضي) يصرفه الى أيهما شاء وان أحرم عن رجلين وقع عن نفسه وان أحرم عن أحدهما لا يمينه وقع عن أحدهما (وقال أبو الخطاب) له صرفه الى أيهما شاء واذا استوي على راحلته لبي تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لييك اللهم لييك لبيك لا شريك لك لييك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك والتلبية سنة ويستحب رفع الصوت بها والاكثر منها والدعاء بعدها ويلبي اذا علان شراً أو هبط وأدا وفي دبر الصلوات المكتوبات واقبال الليل والنهار واذا التقت الرفاق ولا ترفع المرأة صوتها الا بقدر ما تسمع رفيقها ﴿باب محظورات الاحرام﴾

وهي تسع حلق الشعر (٨) وتقليم الاظفار (٩) فمن حلق أو قلم ثلاثة

(٨) قوله حلق الشعر: أي سواء كان من الرأس أو غيره من اجزاء البدن اذ حلقه يؤذن بالرغاية وهو يناق في الاحرام لكون المحرم اشعث اغبر وقال في المنهج ان ازال شعر الاقب لم يلزمه دم لعدم الترفه قال في الفروع كذا قال وظاهر كلام غيره خلافه (٩) قوله وتقليم الاظفار: الصحيح من المذهب ان تقليم الاظفار كحلق الشعر وحكام ابن المنذر اجماعاً وقال في المنهي اجمع اهل العلم على ان المحرم ممنوع من اخذ اظفاره

فعلیه دم (١٠) (وعنه) لا يجب الا في أربع فصاعدا وفيما دون ذلك في كل واحد مد من طعام (وعنه) قبضه (وعنه) درهم وان حلق رأسه بأذنه فالقضية عليه وان كان مكرها او نائما فالقضية على الحالق وان حلق محرم رأس حلال فلا قضية عليه وقطع الشعر وتنفه كحلقه وشعر الرأس (١١) والبدن واحد (١٢) (وعنه) لكل واحد حكم مفرد وان خرج في عينه شعر فقلعه أو نزل شعره ففعل على عيذه فقصة او انكسر ظفره فقصة او قلع جلدا عليه شعر فلا قضية عليه

### ﴿ فصل ﴾

الثالث تغطية الرأس فتي غطاء بمسامة أو خرقة أو قرطاس فيه دواء أو غيره أو عصبه أو طينه بطين أو حناء أو غيره فعليه القضية وان استظل بالحمل فعبه

وعليه القضية بأخذها في قول اكثرهم حماد ومالك والشافعي وابي ثور والاصحاب الراي وروي عن عطاء

(١٠) قوله فمن حلق او قام ثلاثة فعليه دم: هذا المذهب لان الثلاث جمع واعتبرت في موضع وازالة بعض الشعرة كهي وكذا في الظفر لانه غير مقدر بمساحة

(١١) قوله وقطع الشعر وتنفه كحلقه وكذا الظفر بشر خلاف نعلمه في الكل لاشتراك الكل في حصول الرفاهية

(١٢) قوله وشعر الرأس والبدن واحد: احتار المصنف والشارح لانه جنس واحد لم يختلف الاموضع وعنه لكل واحد حكم مفرد احتاره القاضي وابن عقيل لانهما كجنسين لتعلق النسك بحلق الرأس فقط فهو كحلق ولبس وتظهر فائدة الروايتين لو قطع من رأسه شعرتين ومن بدنه شعرتين تنجب القضية على الاولى لا الثانية وذكر جماعة من الاصحاب ان تطيب اوبس في رأسه وبدنه فالروايتان ولص احد قضية واحدة وجزم به القاضي وابن عقيل وابو الخطاب لان الحلق اطلاق فهو آكد والنسك يخص بالرأس

روايتان (١٣) وان حمل على رأسه شيئا أو نصب حياله ثوبا أو استظل بخيمة أو شجرة أو بيت فلا شيء عليه وفي تعطية الوجه روايتان

### ﴿ فصل ﴾

الرابع لبس المخيط والخفين إلا أن لا يجد أزارا فلبس الدر أو ليل أو نعلين فلبس الخفين ولا يقطعهما ولا فدية عليه ولا يمسد عليه منطقة (١٤) ولا رداء ولا غيره إلا أزاره وهميانه الذي فيه ثقته إذا لم يثبت إلا بالمقد (١٥)

(١٣) قوله فإن استظل بالمحمل فغير روايتان: اعلم أن كلام المصنف يحتمل أن يكون في تحريم الاستظلال وفي روايتان أحدهما يحرم وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب والثانية يكره اختارها المصنف والشارح وقالا هي الظاهر عنه وعنه يجوز من غير كراهة ويحتمل أن يكون كلامه في وجوب الفدية بفعل ذلك وهو الظاهر لأنه قال قبل ذلك ففعل كذا وكذا فعليه الفدية وفيها روايات أحدها لا تجب الفدية بفعل ذلك اختاره المصنف والثانية تجب عليه الفدية قال في الفروع اختاره الأكثر الثلاثة أن أكثر الاستظلال وجبت الفدية والأفلا وهو المنصوص عن أحمد في رواية جماعة اختاره القاضي وازركشي ومحل الروايتين الأولين عند المصنف في الكافي والمجد والشارح انهما مبنيان على الروايتين في تحريم الاستظلال وعدمه فإن قلنا يحرم وجبت الفدية والأفلا وعند القاضي وصاحب التلخيص والفروع انهما مبنيان على القول بالتحريم في الاستظلال إذ لا جواز عندهم إلا أن القاضي استثنى اليسير فيبيحه ولا يوجب فيه فدية واهل اعلم

(١٤) قوله ولا يمسد عليه منطقة إلخ القول ابن صبرو ولا يمسد عليه شيئا رواه الشافعي ولأنه يترفع بذلك أشبه اليباس وظاهره لا فرق في ذلك بين ربطه بالمقد أو بشوكة أو بارة أو غير ذلك فإن فعل أثم من غير حاجة وفدي وكذا أن كان معها كوجع ظهر ونحوه نص عليه لكن أن كان فيها ثقته فحكمها كاهميانه وعنه أنها كميان واختاره الآجري وابن أبي موسى وغيرهما وذكر المؤلف أن الفرق بينهما الثقة وعدمها والأفهما سواء (١٥) قوله إلا بالمقد: لقول عائشة أوثق عليك ثققتك وروي عن ابن عباس وابن عمر مائة

وان طرح على كفيه قباء فعليه الفدية (١٦) (وقال الخرقى) لا فدية عليه إلا أن يدخل يديه في كفيه (١٧) ويتقلد بالسيف عند الضرورة

### ﴿فصل﴾

الخامس الطيب فيحرم عليه تطيب بدنه أو ثيابه وشم الادهان المطيبة والادهان بها وشم المسك والكافور والمنبر والزعفران والورد والتبخر بالمواد ونحوه وأكل ما فيه طيب (١٨) يظهر طعمه أو ريحه وإن مس من الطيب مالا يعلق يده فلا فدية عليه وله شم العود والقواكه والشيخ والخزامى وفي شم الريحان (١٩) والترجس والورد والبنفسج والبرم ونحوها والادهان بدهن غير مطيب في رأسه وروايتان وإن جلس عند العطار أو في موضع ليشم الطيب فشمه فعليه الفدية والا فلا

(١٦) قوله وإن طرح على كفيه قباء فعليه الفدية: نص عليه احتاره إلا أكثر لما روى ابن المنذر مرفوعاً أنه نهي عن لبس الاقية للمحرم ورواه التجاد عن علي (١٧) قوله أن يدخل يديه في كفيه: هذه رواية اختارها في الترغيب ورجحها في اللقي لأنه إذا لم يدخل يديه فيهما لم يشتمل على جميع بدنه فهو كالقميص إذا ارتدى به (١٨) قوله وأكل ما فيه طيب الخ إذا أكل ما فيه طيب يظهر ريحه فدى ولو كان مطبوخاً أو مسته النار وبهذا قال الشافعي وكان مالك وأصحاب الرأي لا يرون بما مست النار من الطعام بأساً وإن بقيت رائحته وطعمه ولونه وإن كانت رائحته ذهبت وبقي طعمه فالذهب كإقال المصنف أنه يحرم عليه وعليه الفدية نص عليه وهو مذهب الشافعي وقيل لا فدية عليه وهو ظاهر كلام الخرقى

(١٩) قوله وفي شم الريحان - إلى قوله - وروايتان: شم ما ذكر يتقسم قسمين (أحدهما) ما يثبت الآدمي للطيب ولا يتخذ منه طيب كالريحان الفارسي والنام والترجس ونحوها فالصحيح من المذهب أنه يباح شمه ولا فدية فيه والثانية يحرم شمه وفيه الفدية صححه في النظم (الثاني) ما يثبت للطيب ويتخذ منه طيب كالورد والياسمين ونحوها فالصحيح من المذهب أنه يحرم شمه وعليه الفدية إن شمه احتاره القاضي والمصنف والثانية يباح شمه

### فصل

السادس قتل صيد البر (٢٠) واصطياده (٢١) وهو ما كان وحشياً (٢٢) ما كولا  
او متولدا (٢٣) منه ومن غيره فمن ألتفه أو تلف في يده أو ألتف جزواً منه  
فعليه جزاؤه (٢٤) ويضمن ما ذل عليه أو أشار اليه (٢٥) أو أعان على ذبحه  
أو كان له أثر في ذبحه مثل ان يسيره سكيناً الا أن يكون القاتل محرماً (٢٦)

ولافدية فيه وجزم به في النور (واما الادهان) بدهن غير مطيب ففيه روايتان انهما  
له ذلك لانه عليه السلام فعله رواء أحمد وغيره من حديث ابن عمر من رواية فرقد  
السبخي وهو ضعيف عندهم والثانية المتع ويفدي ذكر القاضي انها اختيار الحرقى  
وظاهره لا يمنع الادهان به في بقية بدنه صرح به في المنى وقال في الشرح لانهم عن  
أحمد فيه مناه

(٢٠) قوله قتل صيد البر: لقوله تعالى «لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم»

(٢١) قوله واصطياده لقوله تعالى «وحرم عليكم صيد البر» الخ

(٢٢) قوله وهو ما كان وحشياً: والاعتبار في ذلك بالأصل فلو استأنس الوحشي وجب  
فيه الجزاء وعكسه لو توحش الاهلي لم يجب نص عليه في بقرة صارت وحشية لان  
الاصل فيها الآلية

(٢٣) قوله ما كولا: فأما ما اختلف فيه كالتلب والنور الوحشي والاهلي والمدهد  
والصرد ففيه روايتان والاشهر انه يجب في التلب واختار القاضي انه لا شيء في النور  
الوحشي لانه سبع والصحيح انه لا شيء في الاهلي لانه ليس بوحشي ولا ما كولا  
(٢٤) قوله أو ألتف جزواً منه فعليه جزاؤه : لان جملة مضمونة فيضمن أبعاضه  
كالآدمي والمال

(٢٥) قوله أو أشار اليه: لكن لو رأى الصيد قبل الدلالة عليه والاشارة فلا شيء على  
دال ومشير لانها ليست سبياً في تلفه كالأول وجد من المحرم عند رؤية الصيد ضحك  
أو استتراف ففطن له غيره قصاده

(٢٦) قوله الا ان يكون القاتل محرماً الخ يعني اذا كان القاتل محرماً والمتسبب في قتله

فيكون جزؤه يذنها ويحرم عليه الاكل (٢٧) من ذلك كله واكل ما صيد لاجله ولا يحرم على الاكل من غير ذلك وان ألتف يعض صيد (٢٨) أو نقله الى موضع آخر ففسد فعليه ضمانه بقيمته ولا يملك الصيد بتغير الارث وقيل لا يملكه به أيضا وان أمسك صيدا حتى تحلل ثم تلف أو ذبحه ضمنه (٢٩) وكان ميتة (وقال أبو الخطاب) له أكله وان أحرم وفي يده صيد (٣٠) أو دخل الحرم بصيد لزمه ازالة يده المشاهدة دون الحكمة عنه فان لم يفعل فقتل ضمنه وان أرسله انسان من يده قهرا فلا ضمان على المرسل وان قتل صيدا صائلا عليه دفعا عن نفسه أو بتخليصه من سبع أو شبكة ليطلقه لم يضمنه وقيل يضمنه فيهما ولا تأثير للحرم ولا للاحرام في

عمره فيكون جزؤه بينهما وهذا المذهب لانهما اشتركا في التحريم فكذا في الجزاء فان لم يكن الهال ونحوه محرما فجزاؤه على المحرم (٢٧) قوله ويحرم عليه الاكل: لحديث أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «هل منكم أحد أمره يحمل عليه أو أشار اليه» قالوا لا قال «كلوا ما بقي من لحمها» متفق عليه

(٢٨) قوله وان ألتف يعض صيد الخ لما روى أبو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في: يعض انعام ثم: رواه ابن ماجه ولانه تسبب في اكله بالقتل فوجب ضمانه كاللباشرة وظاهره انه اذا صح وفرخ لاضمان فيه

(٢٩) قوله ضمنه: لانه تلف بسبب كان في احرامه فضمنه ككلو جرحه فقات بعد حله (٣٠) قوله وان أحرم وفي يده صيد الخ اذا أحرم وفي يده صيد لزمه ازالة يده المشاهدة مثل ما اذا كان في قبضته أو خيمته أو قصصه ونحوه ومملكه باق عليه فيرده من أخذه ويضمنه من قتله دون الحكمة مثل ان يكون في يته أو يده أو في يد نائب له في غير مكانه فذلك باق عليه أيضا ولا يضمنه ان تلف وله التصرف فيه بالبيع والهبة وغيرها ومن غصبه لزمه رده

تحريم حيوان انسي ولا محرم الا كل (٣١) الا القمل على المحرم في رواية وأبي شي تصدق به كان خيرا منه ولا يحرم صيد البحر على المحرم وفي اباحتها في المحرم روايتان ويضمن الجراد بقيمته فان اقرش في طريقه فقتله بالمشي عليه ففي الجزاء وجهان (وعنه) لاضمان في الجراد ومن اضطر الى أكل الصيد أو احتاج الى شيء من هذه المحظورات فله فعله وعليه النداء

## ﴿ فصل ﴾

السابع عقد النكاح لا يصح منه (٣٢) وفي الرجعة روايتان (٣٣) ولا فدية عليه في شيء منها .

## ﴿ فصل ﴾

الثامن الجماع في القرح قبل كان أو دبرا من آدمي أو غيره فتى فعل

(٣١) قوله ولا تأمير للمحرم ولا للاحرام في تحريم حيوان انسي ولا محرم الا كل: ذكر المصنف هنا شيئين احدهما الحيوان الانسي والثاني الحيوان المحرم أكله فأما الانسي فلا يحرم على المحرم ولا في المحرم اجماعاً لكن الاعتبار في الاهلي والوحشي باصله والحمام وحشي وان تأهل نص عليه ففيه الجزاء كالتوحش والصحيح من المذهب ان البط كالحمام فهو وحشي وان تأهل الثاني محرم الا كل الا المتولد كالقواسق الخمس الذي أباح الشارع قتلها مطلقا وصرح في المستوعب وغيره بأنه يستحب قتل كل مؤذ من حيوان وطير

(٣٢) قوله عقد النكاح لا يصح منه: لحديث عثمان بن عفان مر فوما لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب، رواء مسلم وظاهره لافرق بين ان يتزوج أو يزوجه محرمة أو يكون وليا نقله الجماعة وسواء تمتد أولا والاعتبار بحالة المقد فلو وكل محرم حلالاته ففقد بعد حله صح في الاشهر وعكسه بمكسه ولو وكل ثم أحرم لم ينزل وكيه في الاصح (٣٣) قوله وفي الرجعة روايتان: المتع نصره القاضي وأصحابه لانه عقد وضع لباحة البضع أشبه النكاح واثنائية الاباحة احتارها الحرقي وجزم بها في الوجيز ومحمدها في المفتي والشرح لانها امساك ولانها مباحة قبل الرجعة فلا احلال

ذلك قبل التحلل الاول فسد نسكه (٣٤) عامدا كان أو ناسيا (٣٥) وعليهما المضي في فاسده والقضاء (٣٦) على الفور من حيث أحرمها أولا (٣٧) وثقة المرأة في القضاء عليها ان طأعت وان أكرهت فلي الزوج ويتفرقان في القضاء من الموضع الذي أصابها فيه الى أن يحلا وهل هو واجب أو مستحب ؟ على وجهين (٣٨) وان جامع بعد التحلل (٣٩) الاول لم يفسد حجه ويمضي الى التمتع فيحرم ليطوف (٤٠) وهو محرم وهل تلزمه بدنة

(٣٤) قوله فتي قبل ذلك قبل التحلل الاول فسد نسكه : وظاهره ولو بعد الوقوف بعرفة لانه جماع صادف احراما تاما كقبل الوقوف وقوله: الحج عرفة: أي معظمه ولا يلزم من أمن القوات أمن الفساد بدليل العمرة وادراك ركعة من الجمعة (٣٥) قوله عامدا كان أو ساهيا: هذا المذهب وكذا الجاهل والمكره قاله المصنف وغيره وذكري في الفصول رواية لا يفسد حج الناسي والجاهل والمكره ونحوهم وخرجها القاضي في كتاب الروايتين واختاره الشيخ تقي الدين وصاحب الفائق ومال اليه في الفروع وقال هذا متجه

(٣٦) قوله وعليهما المضي في فاسده والقضاء: بغير خلاف فعلمه لما روى ابن وهب بإسناده عن سعيد بن المسيب ان رجلا جامع امرأته وهما محرمان فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما « إنما حجكما ثم ارجعا وعليكما حجة أخرى من قابل حتى اذا كنتم في المكان الذي أصبها فاحرما وتفرقا ولا يؤاكل واحد منكما صاحبه ثم اتما مناسككما وأهديا »

(٣٧) قوله من حيث أحرمها أولا: أي يلزم الاحرام بالقضاء من أبعد الموضعين الميقات أو احرامه الاول نص عليه لانه ان كان الميقات أبعد لم يجوز له تجاوزه بغير احرام وإن كان موضع احرامه أبعد لزمه منه لان القضاء يحكي الأداء والالزام من الميقات نصاً (٣٨) قوله على وجهين: أحدهما هو مستحب وهو المذهب والثاني واجب اختاره أبو الخطاب في رؤوس المسائل

(٣٩) قوله بعد التحلل: أي بدري جرة العقبة

(٤٠) قوله ويمضي الى التمتع فيحرم ليطوف: لان احرامه قد فسد بالوطء فلزمه



أو شاة؟ على روايتين (٤١)

﴿فصل﴾

التاسع المباشرة فيما دون الفرج لشهوة فإن فعل فأنزله فعليه بدنة  
وهل يفسد نسكه على روايتين (٤٢) وإن لم ينزل لم يفسد

﴿فصل﴾

والمرأة أحرأما في وجهها ويحرم عليها ما يحرم على الرجل إلا في اللباس  
وتظليل المحمل ولا تلبس القفازين والخلخال ونحوه ولا تكتحل بالأنثى  
ويجوز لبس المعصفر والكحل والخضاب بالحناء والنظر في المرأة لهما جميعا

﴿باب الفدية﴾

وهي على ثلاثة أضرب (أحدها) ما هو على التخيير وهو نوعان  
أحدهما يخيّر فيه بين صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين

الأحرام من الحل يقع طواف الزيارة في أحرام صحيح وإيس الاحرام من التيمم  
شرطاً فيه واختاره الشيخ تقي الدين

(٤١) وقوله وهل تلزمه بدنة أو شاة على روايتين: أحدها يلزمه شاة وهي ظاهر  
كلام الحرقى وقدمها في المفتي والشرح لعدم إفساده للحج كوطء دون فرج بلا أنزال  
ولحقة الجناية فيه والثانية تلزمه بدنة روي عن ابن عباس وحزم بها في الوجيز  
والقاضي الموفق في شرح مناسك المقنع لأنه وطء قبل الحج في الحج فاجبها كما  
قبل الرمي

(٤٢) قوله وهل يفسد نسكه على روايتين: أحدها لا يفسده وهي المذهب اختارها  
المصنف والشارح لعدم القليل ولأنه استمتع لم يجب بنوعه الحد فلم يفسده كالأول لم ينزل  
والثانية يفسد نسرها لقاضي وأصحابه واختارها الحرقى أبو بكر في الوطء دون  
الفرج إذا أنزل وعنه رواية ثالثة إذا أمنى بالمباشرة فسد نسكه دون غيره

مد<sup>١</sup> (١) بر او نصف صاع تمر او شعير او ذبح شاة وهي فدية حلق الرأس (٢) وتقليم الاظفار ونقطة الرأس واللبس والطيب (وعنه) يجب الدم الآن يضعه لمذر فيخير (٣) (الثاني) جزاء الصيد بخير فيه (٤) بين المثل أو تقويمه بدرهم يشتري بها طعاما فيطعم كل مسكين مداً أو يصوم عن كل مد يوماً وان كان مما لا مثل له خير بين الاطعام والصيام (وعنه) ان جزاء الصيد على الترتيب فيجب المثل فان لم يجده لزمه الاطعام فان لم يجده صام

### ﴿ فصل ﴾

الضرب الثاني على الترتيب وهو ثلاثة أنواع أحدها دم المتعة والقران فيجب الهدي فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج والا فضل أن يكون

(١) قوله مد الخ ولا يجزي الحزب واختار أبو العباس يجزي

(٢) قوله وهي فدية حلق الرأس: النصوص عليها في قوله تعالى « فمن كان منكم مريضاً أو آفة ولحديث كعب بن عجرة فان لفظه « اخلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو النكاح شاة » متفق عليه فقد دلا على وجوب الفدية على صفة التخيير بين الصيام والصدقة والذبح في حلق الرأس وقسنا الباقي عليه في كونه حرم في الاحرام لاجل الرفق فالصوم ثلاثة أيام عند أحد وأصحابه وغير المذخور كهو في التخيير في ظاهر المذهب

(٣) قوله لمذر فيخير: جزم به القاضي وأصحابه وابن عقيل فطبا يعين الدم فان عدم أطعم

فان تمذر صام

(٤) قوله الثاني جزاء الصيد بخير فيه: للآية بين المثل فيذبحه ولا يتصدق به حياً أو تقويمه بدرهم يشتري بها طعاماً الخ فان أراد الاطعام فالصحيح من المذهب انه يقوم المثل بدرهم يشتري بها طعاماً وعنه لا يقوم المثل وانما يقوم الصيد مكان اتلافه أو بقر به ولو أراد الصدقة بمن المثل فهل ذلك له؟ على روايتين أحدهما لا وهو الصحيح من المذهب بل يشتري به طعاماً ويتصدق به

آخرها يوم عرفة (٥) وسبعة اذا رجع الى أهله فان صامها قبل ذلك  
أجزاء (٦) فان لم يصم قبل يوم النحر صام أيام منى (وعنه) لا يصومها (٧)  
ويصوم بعد ذلك عشرة أيام وعليه دم (٨) (وعنه) ان ترك الصوم لعذر  
لم يلزمه الا قضاؤه وان تركه لغير عذر فمليه دم (وقال أبو الخطاب) ان  
آخر الهدي (٩) والصوم لعذر لم يلزمه الا قضاؤه وان آخر الهدي لغير عذر  
فهل يلزمه دم آخر؟ على روايتين قال وعندي انه لا يلزمه مع الصوم دم  
بحال ولا يجب التسامح في الصيام ومتى وجب عليه الصوم فشرع فيه ثم قدر على  
الهدي لم يلزمه الانتقال اليه الا ان يشاء وان وجب ولم يشرع فعل يلزمه الانتقال  
اليه؟ على روايتين (النوع الثاني) المحصر يلزمه الهدي فان لم يجد صام عشرة أيام  
ثم حل (النوع الثالث) فدية الوطء يجب به بدنة (١٠) فان لم يجدها صام

(٥) قوله والافضل ان يكون آخرها يوم عرفة: وهذا المذهب واستحب صوم يوم  
عرفة للحاجة وعنه الافضل ان يكون آخرها يوم التروية ومال اليه صاحب الفروع  
وروي عن ابن عمر وعائشة

(٦) قوله فان صامها قبل ذلك أجزاء: يعني بعد احرامه بالحج لكن لا يجوز  
صومها في أيام التشريق نص عليه وعليه الاصحاب لبقاء أعمال الحج ويجوز بعد أيام  
التشريق

(٧) قوله لا يصومها: والسبعة لا يجوز صومها في أيام التشريق نص عليه

(٨) قوله و يصوم بعد ذلك عشرة أيام وعليه دم: لانه آخر الواجب عن وقته  
فلزمه كرمي الجمار فعلى هذا لا فرق بين المؤخر للعذر أو لغيره وعنه لا تلزمه وعلاه في  
الخلافاً بأنه نسك آخره الى وقت جواز فعله كالوقوف الى الليل

(٩) قوله وإن آخر الهدي لعذر فهل يلزمه دم آخر؟ على روايتين احدهما لا يلزمه  
شيء زائد كالهدايا الواجبة والثانية يلزمه دم روي عن ابن عباس قال أحد من تمتع  
فلم يهد الى قابل يهدي هديين لان الدم في المنعة نسك، وقت فلزم الدم بتأخيرها عن وقته  
(١٠) قوله نجب به بدنة: في حج قبل التحلل الاول بخلاف ما بعده ففيه روايتان كما

عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع كدم المتعة لقضاء الصحابة رضي الله عنهم به (١١) (وقال القاضي) ان لم يجد البدنة أخرج بقره فان لم يجد فسبعا من النعم فان لم يجد أخرج بقيمتها طعاما فان لم يجد صام عن كل مد يوما وظاهر كلام الخرقى انه خير في هذه الخمسة فبأيها كفر أجزاء (١٢) ويجب بالوطء في الفرج بدنة ان كان في الحج وشاة ان كان في العمرة (١٣) ويجب على المرأة مثل ذلك ان كانت مطاوعة (١٤) وإن كانت مكروهة فلا فدية عليها وقيل يلزمها كفارة بتحملها الزوج عنها

### ﴿ فصل ﴾

الضرب الثالث الدماء الواجبة للفوات أو ترك واجب أو للوطء في غير الفرج فما اوجب منه بدنه (١٥) فحكمها حكم البدنة الواجبة بالوطء في الفرج (١٦)

تقدم والمذهب يلزمه شاة

- (١١) قوله لقضاء المبادلة رضي الله عنهم به: وروى الأثرم ان المبادلة أقتوا به  
 (١٢) قوله فبأيها كفر أجزاء الحج لاتها فدية يجب بفعل محظور فكان مخيراً كفدية الأذى  
 (١٣) قوله إن كان في العمرة: لاتها أحد النسكين فوجب ان يجب بالوطء فيهن شي كالآخر وكان شاة لان حكم العمرة أخف  
 (١٤) قوله ان كانت مطاوعة: روي عن ابن عباس وجع لوجود الجماع منها بدليل الحد ولانها اشتركا في السبب الموجب كالو قتل رجلا وكنتفقه القضاء  
 (١٥) قوله فما اوجب الحج: كالباشرة فيما دون الفرج اذا أنزل  
 (١٦) قوله الضرب الثالث الى قوله بالوطء في الفرج: اذا فاته الحج لعدم وقوفه بعرفة لعذر حصر أو غيره ولم يشترط ان محلي حيث حبستني فعليه هدي على الصحيح من المذهب ويجزي ما يستيسر مثل هدي للمتعة فان عدم الهدى زمن وجوبه صام عشرة

وما عداه (١٧) (فقال القاضي) ما وجب لترك واجب ملحق بدم المتعة وما وجب للمباشرة (١٨) ملحق بفدية الأذى (١٩) ومتى انزل بالمباشرة (٢٠) دون الفرج فعليه بدنة وإن لم ينزل فعليه شاة (٢١) (وعنه) بدنة وإن كرر النظر فأنزل أو استثنى فعليه دم هل هو بدنة أو شاة؟ على روايتين (٢٢) وإن

أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع هذا الصحيح من المذهب لأن دم القوات مقيس على دم المتعة فهو مثله سواء

(١٧) قوله وما عداه: يعني ما عدا ما تجب فيه البدنة فقال القاضي ما وجب لترك واجب كترك الأحرام من الميقات أو الوقوف بمرقة إلى غروب الشمس أو الميت بمزدلفة إلى بعد نصف الليل أو طواف الوداع أو الميت بمنى أو الرمي أو الحلق أو نحوها ملحق بدم المتعة لأن دم المتعة وجب لتركه بأحد السفرين فيقاس عليه كل دم واجب لترك واجب قال في الفروع ومن ترك واجبا ولو سهواً جبره بدم فان عدمه فكصوم المتعة والأطعام عنه

(١٨) قوله وما وجب للمباشرة: كالقبلة واللمس والوطء في العمرة وفي الحج بعد رمي جمره العقبة ملحق بفدية الأذى  
(١٩) قوله ملحق بفدية الأذى: لأنه في معناه فيقاس عليه وأما الشاة الواجبة فيخير فيها كما يجيز في فدية الأذى للترفة

(٢٠) قوله ومتى انزل بالمباشرة دون الفرج فعليه بدنة: هذا المذهب وهو من المفردات وعنه عليه شاة إن لم يفسد لسكه ذكرها القاضي

(٢١) قوله وإن لم ينزل فعليه شاة: هذا المذهب لأنه هناك أحرامه بالفعل المذكور كالطيب وعنه بدنة نصراً للقاضي وأصحابه كالوطء والأول أصح وسواء مذي أو لم يمد واللمس لشهوة كالقبلة فيما ذكرنا لكونه استثناءً يأتي به

(٢٢) قوله هل هو بدنة أو شاة؟ على روايتين: هما قولان لابن عباس رضي الله عنهما أحدهما عليه بدنة وهو المذهب لأنه من دواعي الجماع كالقبلة والثانية شاة جزم به في الوحيد لأنه أنزال بفعل محظور فوجبت كالأنزال باللمس

مذي بذلك (٢٣) فعليه شاة وإن فكر فأزله فلا فدية عليه

### ﴿ فصل ﴾

ومن كرر محظوراً من جنس مثل أن حلق ثم حلق أو وطى ثم وطى  
قبل التكفير عن الاول فكفارة واحدة (٢٤) وإن كفر عن الاول لزمته  
للثاني كفارة (٢٥) وإن قتل صيداً بعد صيد فعليه جزاؤهما (وعنه) عليه  
جزاء واحد وإن فعل محظوراً من أجناس فعليه لكل واحد فداء (٢٦) (وعنه)  
عليه فدية واحدة وإن حلق أو قلم (٢٧) أو وطى أو قتل صيداً عامداً أو مخطئاً  
فعليه الكفارة (وعنه) في الصيد لا كفارة إلا في العمد ويخرج في الحلق  
مثله (٢٨) وإن لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسياً (٢٩) فلا كفارة فيه

(٢٣) قوله وإن مذي بذلك: أي بتكرار النظر والاستمنا

(٢٤) قوله ومن كرر محظوراً إلى قوله فكفارة واحدة: سواء تابه أو فرقه أو وطئها  
أو غيرها وظاهره لو قلم خمسة أطعار في خمسة أوقات لزمه دم قاله القاضي لأن الله  
تعالى أوجب في حلق الرأس فدية ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو دفعات  
(٢٥) قوله لزمته الثاني كفارة: لأنه صادف إصراماً فوجب كالأول

(٢٦) قوله لكل واحد فداء: لأنها مختلفة فلم تدخل كالحدود المختلفة

(٢٧) قوله وإن حلق أو قلم إلخ لانه أتلأف فاستوى عده وسهوه كاتلاف مال آدمي  
قال الزهري نجب الفدية على من قتل الصيد متعمداً بالكتاب ومخطئاً بالسنة وقال عمر  
ليحكم عليه في الخطأ والعمد (وقوله) وعنه في الصيد لا كفارة إلا في العمد: وهو قول ابن عباس  
وسعيد ابن جبير واختاره أبو محمد الجوزي لظاهر الآية ولأن الأصل براءة الذمة  
فلا نشغلها إلا بدليل واجاب القاضي عن الآية بأنها حجة لنا من وجه أنها تقتضي أن  
من نسي الاحرام فقتل الصيد متعمداً يلزمه الجزاء وعندهم لا يلزمه وخس العمد  
بالذكر لاجل الوعيد في آخرها

(٢٨) قوله ويخرج في الحلق مثله: أي لا نجب الكفارة إلا في العمد لمعوم أن الله تعالى  
تجاوز وقصر المؤلم التخرج في الحلق وحده وليس كذلك بل الباقي مثله  
(٢٩) قوله وإن لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسياً: أو مكرها أو جاهلاً فلا كفارة فيه

(وعنه) عليه الكفاة ومن رفض احرامه (٣٠) ثم فعل محظورا فعليه فداؤه ومن تطيب قبل احرامه في بدنه فله استدامة ذلك في احرامه وليس له لبس ثوب مطيب وان أحرم وعليه قيض خلعه ولم يشقه فان استدام لبسه فعليه القدية وان لبس ثوبا كان مطيبا واتقطع ريح الطيب منه وكان بحيث اذا رش فيه ماء فاح ريحه فعليه القدية

### ﴿ فصل ﴾

وكل هدي أو اطعام فهو لمساكين الحرم اذا قدر على إيصاله اليهم (٣١)  
الافدية الاذى واللبس ونحوها اذا وجد سببها في الحل فيفرقها حيث

وبه قال عطاء والثوري واسحق وابن المنذر لما روى ابن ماجه بإسناد جيد عن ابن عباس مرفوعاً «ان الله وضع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولما روى يعلى بن أمية ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه حبة وهو متضمخ بالخلوق فامر به بخلعها وغسله ولم يأمره بقدية ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وعنه عليه الكفاة وهو مذهب مالك واليثار وأبي حنيفة ونصرها القاضي وأصحابه لانه هناك حرمة الاحرام فاستوى عمده وسهوه كقتل الصيد والخلق والفرق ان الخالق وما في معناه لا يمكن تلافى ما فعله بخلاف اللابس والتطيب والمقضي رأسه

(٣٠) قوله ومن رفض احرامه الخ وجلة ذلك ان التحلل لا يحصل الا بأحد ثلاثة كالأفماله أو التحلل عند الحصر أو بالمنذر اذا شرط وماعدا هذا فليس له ان يتحلل به ولو نوى التحلل لم يحل ولا يفسد الاحرام برفضه لانها عبادة لا يخرج منها بالفساد فلم يخرج منها برفضها بخلاف سائر العبادات

(٣١) قوله وكل هدي أو اطعام فهو لمساكين الحرم ان قدر على إيصاله اليهم: لقوله تعالى «هدياً بالغ الكعبة» وقوله «ثم عملها الى البيت العتيق» ويجب نحره بالحرم ويجزي جميعه قال أحد مكة ومنى واحد ومساكين الحرم من له أخذ الزكاة مقبلاً كان أو محتاجاً من الحاج وغيرهم

وجد سببها (٣٢) ودم الاحصار يخرجها حيث أحصر وأما الصيام فيجزئه بكل مكان (٣٣) وكل دم ذكرناه يجزئه فيه شاة أو سبع بدنة ومن وجبت عليه بدنة أجزأته بقرة

### ﴿ باب جزاء الصيد ﴾

وهو ضربان أحدهما مثل من النعم فيجب فيه مثله وهو نوعان أحدهما قضت فيه الصحابة رضي الله عنهم قضي ما قضت في النمامة بدنة (١) وفي حمار الوحش (٢) وبقرة والابل والثيتل والوعل بقرة وفي الضبع كبش وفي النزال والثعلب غز وفي الوبر والضب جدي وفي البربوع جفرة لها أربعة أشهر وفي الأرنب عناق (٣) وفي الحمام (٤) وهو كل ما عب وهدر شاة وقال

(٣٢) قوله حيث وجد سببها: لانه عليه السلام أمر كما بها بالحديبية وهي من الحل وقت ذبحه حين فله وله الذبح قبله لعذر ككفارة قتل آدمي

(٣٣) قوله فيجزئه بكل مكان: لقول ابن عباس الهدي والاطعام بمكة والصوم حيث شاء

(١) قوله في النمامة بدنة حكم به عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت لأنها تشبه البعير في خلقه فكان مثلاً لها

(٢) قوله وفي حمار الوحش الخ اما حمار الوحش فقضى به عمر وقاله عروة ومجاهد واما بقرة فقضى به ابن مسعود وقاله عطاء وقتادة واما الابل فقضى به ابن عباس واما الضبع فنما روى ابو داود بإسناده عن جابر قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال هو صيد وفيه كبش اذا صاده المحرم واما النزال فقضى به عمر وابن عباس (٣) قوله وفي الأرنب عناق: لما روى الدار قطني عن جابر مرفوعاً «في الأرنب عناق وفي البربوع جفرة» وقضى به عمر

(٤) قوله وفي الحمام الخ حكم به عمر وابنه وعثمان وابن عباس قال الاصحاب هو اجماع الصحابة وليس ذلك على وجه القيمة لما سبق



الكسائي كل مطوق حمام (النوع الثاني) ما لم تقض فيه الصحابة رضي الله عنهم فيرجع فيه الى قول عدلين (٥) من أهل الخبرة ويجوز أن يكون القتال أحدهما ويجب في كل واحد (٦) من الكبير والصغير والصحيح والمعيب مثله إلا الماخض (٧) قدي بقيمة مثلها (وقال أبو الخطاب) يجب فيها مثلها ويجوز فداء أعور (٨) من عين بأعور من أخرى وفداء الذكر بالأنثى وفي فداها به وجهان (٩)

## (فصل)

الضرب الثاني ما لا مثل له يجب فيه قيمته وهو سائر الطير (١٠) إلا

(٥) قوله فيرجع فيه الى قول عدلين: لقوله تعالى «يحكم به ذوا عدل منكم» وظاهره لا يكفي واحد من أهل الخبرة لأنه لا يمكن من الحكم بالمثل إلا بها ولا اعتبارها بكل ما يحكم فيعتبر أن الشبه خلفه لقيمة كفعل الصحابة وظاهره لا يشترط قفه لأنه زيادة على النص

(٦) قوله ويجب في كل واحد الخ والذكر والأنثى والحايل كذلك للآية ولأن ما ضمن باليد والحياة يختلف ضمانه بذلك كالبيضة

(٧) قوله إلا الماخض الخ أي الحامل يقضى بقيمة مثلها قاله القاضي وجزم به في الوجيز لأن قيمتها أكثر من قيمة لحمها وقال أبو الخطاب يجب فيها مثلها وهو المذهب للآية ولأن إيجاب القيمة عدول عن التل مع أمكانه وذلك خلاف للنصوص ولوجني على ما خض فألقت جنبها ميتا ضمن نقص الام فقط كالأجر حرمها لأن الحمل في البهائم زيادة وإن خرج حيا ثم مات وجب جزاؤه قال في الشرح ومثله يمشي

(٨) قوله ويجوز فداء أعور الخ لأنه اختلاف يسير ونوع الميب واحد وإنما اختلف غلظه وظاهره أنه لا يجوز فداء أعور بأعرج وعكسه لعدم المماثلة

(٩) قوله وفي فداها به وجهان أحدهما يجوز وهي ظاهر الوجيز لأن لحمه أولى وهي أليط في تساويان والثاني النعم لأن زيادته ليست من جنس زيادتها أشبه فداء الميب من نوع آخر

(١٠) قوله يجب فيه فدية: لقول ابن عباس ما أصيب من الطير دون الحمام ففيه الدية

ما كان أكبر من الحمام (١١) فهل يجب فيه قيمته أو شاة؟ على وجهين (١٢) ومن أ تلف جزءاً من صيد (١٣) فقيه ما نقص من قيمته أو قيمة مثله ان كان مثلياً وان قتر صيدا قتل بشيء ضمنه (١٤) وان جرحه فغاب (١٥) ولم يعلم خبره فعليه ما نقصه وكذلك ان وجدته ميتا ولم يعلم موته بجنايته وان اندمل غير ممتنع فعليه جزاء جميعه وان تلف ريشه فماد فلا شيء عليه وقيل عليه قيمة الريش وكل ما قتل صيدا حكم عليه وان اشترك جماعة في قتل صيد فعليه

(١١) قوله فان كان أكبر من الحمام: كالكركي والاوز والحبارى  
(١٢) قوله فهل يجب فيه قيمته أو شاة على وجهين: أحدهما يجب قيمته لانه لقياس خولف في الحمام لقضاء الصحابة وهو المذهب جزم به في الحرر والوجيز والثاني فيه شاة روي عن ابن عباس وعطاء واختاره ابن حامد وابن أبي موسى كالحمام بطريق الأولى  
(١٣) قوله وان أ تلف جزءاً من صيد الخ إذا أ تلف جزءاً من صيد أو تلف في يده فلا يخلو اما ان لا يكون مثلياً أو يكون مثلياً فان لم يكن مثلياً فعليه ما نقص من قيمته لان ما ضمت جملته ضمنت أباضه كالآدمي فيقوم الصيد سليماً ثم يحيا عليه فيجب ما بينهما فان كانت قيمته أولاً عشرة وثانياً ثمانية فالواجب درهمان وان كان مثلياً فعليه قيمة مثله لان الجزاء يشق اخر اجه فيمتنع ايجابه فيقوم المثل سليماً بعشرة ومعيباً بستة فيكون الواجب ستة فظهر بذلك الفرق بين التقويمين لان المثل قد ينقص شيئاً لا ينقص الصيد بقدره والمذهب انه يضمن ما أ تلفه بمثله من مثله الخ ما قال في المفتي والشرح وهو أولى  
(١٤) قوله وان قتر صيدا قتل بشيء ضمنه: لان عمر دخل دار الدودة فعلق رداءه فوقع عليه حمام فخرجت حية فقتلته فسأل من معه فحكم عليه عثمان بشاة ورواه الشافعي وكذا لو نقص في حال تقوره ضمنه

(١٥) قوله وان جرحه فغاب الخ يعني وكان الجرح غير موح لا فالان لم حصول التلف بفعله فلي هذا يقومه صحيحاً وجريماً غير مندمل لعدم معرفة أدماله فيجب ما بينهما فان كان سدس فقيل يجب سدس مثله وهو الصحيح قاله في الانصاف قياساً على ما إذا أ تلف جزءاً من الصيد وقيل يجب قيمة سدس مثله قلت وهو قياس كلام المصنف هنا فبالإذا أ تلف جزءاً من الصيد

جزاء واحد (وعنه) على كل واحد جزاء (وعنه) ان كفروا بالمال فكفارة واحدة وان كفروا بالصيام فلي كل واحد كفارة

### باب صيد الحرم ونباته

وهو حرام على الحلال والمحرم فمن أتلف من صيده شيئا فعليه ما على المحرم في مثله (١) وان رمى الحلال من الحل صيدا في الحرم أو أرسل كلبه عليه أو قتل صيدا على غصن في الحرم أصله في الحل أو أمسك طائرا في الحل فهلك فراخه في الحرم ضمن في أصح الروايتين (٢) وان قتل في الحرم صيدا في الحل بسهمه أو كلبه أو صيدا على غصن في الحل أصله في الحرم أو أمسك حمامة في الحرم فهلك فراخها في الحل لم يضمن في أصح الروايتين (٣) وان أرسل كلبه من الحل (٤) على صيد في الحل فقتل صيدا في الحرم فلي وجهين

(١) قوله فعليه ما على المحرم في مثله: نص عليه لاستوائه واستواء صيد الاحرام في التحريم فوجب ان يتوفا في الجزاء فلي هذا ان كان الصيد مثليا ضمنه بمثله والا قيمته (٢) قوله في أصح الروايتين: وهو قول الاكثر لمعوم قوله لا يفر صيدها وقد أجمعوا على تحريم صيد الحرم وهذا من صيده ولانه أتايف صيدا حرميا فضمنه كالموت في الحرم (٣) قوله وان قتل في الحرم صيدا في الحل الى قوله لم يضمن في أصح الروايتين: لان الاصل الاباحة وليس من صيد الحرم فليس بمحرم وثانية يضمن اختارها أبو بكر والفاضل وغيرهما اعتبارا بالقتل وقدم في المستوعب: يجب ضمان الفرخ لانه سبب تلفه وان فرخ في مكان يحتاج الى قتله عنه فالخلاف

(٤) قوله وان أرسل كلبه من الحل الى أحد هما لا يضمنه مطلقا وهو المذهب لانه لم يرسله على صيد في الحرم بل دخل في اختياره أشبه ما لو استرسل نفسه والثاني يضمنه مطلقا وهو قول أبي بكر لانه قتل صيدا حرميا بأرسال كلبه عليه أشبه ما لو قتله بسهم وعنه يضمنه ان أرسله بقرب الحرم لتفريطه والا فلا اختاره ابن أبي موسى وابن عقيل فليها لا يضمن صيدا غير الصيد المرسل عليه لانه لم يرسله عليه كاسترساله

وان فعل ذلك بسهمه ضمنه (٥)

### ﴿فصل﴾

ويحرم قلع شجر الحرم وحشيشه الا اليابس والا ذخر وما زرعه  
الآدمي (٦) وفي جواز الرعي وجهان (٧) ومن قلعه ضمن الشجرة الكبيرة  
بيقرة والصغيرة بشاة والحشيش بقيمته والغصن بما نقص (٨) فان استخلف

(٥) قوله وان فعل ذلك بسهمه ضمنه: يعني اذا رمى صيدا في الحقل فأخطأ وأصاب  
صيدا في الحرم لأنه قتل صيدا حرميا أشبه ما لو رمى حجرا فاصاب صيدا اذ العمد  
والخطأ واحد في وجوب الضمان وقيل لا يضمنه وهو الصحيح من المذهب قدمه في  
الفروع والفتاوى

(٦) قوله وما زرعه الآدمي: اما بقول والزرع والرياحين فلا يحرم أخذه ولا  
جزاء فيه بلا نزاع ولا جزام أيضا بما زرعه الآدمي من الشجر على الصحيح من المذهب  
وجزم ابن البناء في خصاله بالجزاء في الشجر المنهي عن قطع شجرها سواء أنبت الآدمي  
أو نبت بنفسه (تنبيه) يحتمل قول المصنف وما زرعه الآدمي اختصاصه بالزرع دون  
الشجر فيكون مفهوم كلامه تحريم قطع الشجر الذي أنبت وعليه الجزاء كما جزم به ابن البناء  
قال ابن منجاشي شرحه: وهو ظاهر كلام المصنف لان المفهوم من اطلاق الزرع ذلك  
اتمى ويحتمل ان يكون على إطلاقه فيع الشجر كما هو للمذهب ويحتمل ان يريد ما نبت  
الآدميون جنسه كما اختاره المصنف في المفتي

(٧) قوله وفي جواز الرعي وجهان: احدهما المنع نصرة القاضي وابنه وغيرها لان ما حرم  
اتلافه حرم ان يرسل عليه ما يئلفه كالصيد والثاني الجواز اختاره أبو حفص المكبري  
وجزم به في الوجيز لحديث ابن عباس المتفق عليه وفيه: فدخلت في الصف وترك  
الانان ترع

(٨) قوله والغصن بما نقص: كاعضاء الحيوان ولأنه نقص بفعله فوجب فيه ما قصه كما  
لوحى على مال أجنبي فنقص وعنه في الغصن الكبير شاة وعنه يضمن الجميع بقيمته  
جزم به في المحرر فملى هذا اذا لم يجد للمثل قومه ثم صام وفي الوجيز يخير بينهما وبين  
تقويمها وفعل بمنها كجزاء صيد

سقط الضمان في أحد الوجهين ومن قطع غصنا في الحل أصله في الحرم  
ضمنه فان قطعه في الحرم وأصله في الحل لم يضمنه في أحد الوجهين

### ﴿فصل﴾

ويحرم صيد المدينة وشجرها وحشيشها الا ما تدعو الحاجة اليه من  
شجرها للرحل والمارضة والقائمة ونحوها من حشيشها للعلف ومن أدخل  
اليها صيدا فله امساكه وذبحه ولا جزاء في صيد المدينة (وعنه) جزاؤه  
سلب القاتل لمن أخذه. وحدد حرما ما بين ثور الى عير وجعل النبي صلى الله  
عليه وسلم حول المدينة اثني عشر ميلا محي

### ﴿باب ذكر الحج ودخول مكة﴾

يستحب أن يدخل مكة من أعلاها (١) من ثنية كداء ثم يدخل المسجد (٢) من  
باب بني شيبه فاذا رأى البيت رفع يديه وكبر (٣) وقال اللهم انت السلام (٤)

(١) قوله يستحب أن يدخل مكة من أعلاها : لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى متفقا عليه

(٢) قوله ثم يدخل المسجد لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم : دخل مكة  
ارتفاع الضحى وأناخ وأحلته عند باب بني شيبه ثم دخل : رواه مسلم

(٣) قوله رفع يديه وكبر : أمارفح الدين قلما روى ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان اذا رأى البيت رفع يديه ورواه الشافعي وروى البيهقي عن مكحول مثله باسناد واه  
وأخرجه الأزرقي أيضا في تاريخ مكة عن مكحول واه والتكبير فاعلمته مرويا عن السلف .  
قال الترمذي : (باب ماجاء في حكرهية رفع اليد عند رؤية البيت) حدثنا يوسف بن  
عيسى قال حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن أبي قزعة الباهلي عن المهاجر المكي قال سئل  
جابر بن عبد الله أيرفع الرجل يديه اذا رأى البيت فقال : حججنا مع النبي صلى الله  
عليه وسلم فنكنا نقوله انتهى

(٤) قوله وقال اللهم أنت السلام الحارثي الحارثي وابن المغلس الظاهري والبيهقي

ومناك السلام حيناً ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابة وبراً (٥) وزد من عظمه وشرفه ممن حجه واعتصمه تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابة وبراً الحمد لله رب العالمين كثيراً كما هو أهله وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله والحمد لله الذي بلغني بيته ورآني لذلك أهلاً والحمد لله على كل حال اللهم انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئتك لذلك اللهم تقبل مني واعف عني واصلح لي شأني كله لا اله الا أنت: يرفع بذلك صوته (٦) ثم يتندى بطواف العمرة (٧) ان كان معتمراً أو طواف

عن سعيد بن المسيب: ان عمر كان اذا نظر الى البيت قال ذلك وأخرجه سعيد بن منصور عن يحيى بن سعيد فلم يذكر عمر

(٥) قوله اللهم زد هذا البيت الى قوله وبراً: أخرجه البيهقي عن مكحول باسناد واه وأسقط برا في الموضع الأول وأخرجه الأزرق في تاريخ مكة ومن حديث مكحول أيضاً وفيه (مهابة وبراً) في الموضعين ورواه سعيد بن منصور في سننه من طريق برد بن سنان: سمعت ابن قسامة يقول اذا رأيت البيت فقل: اللهم زد: فذكره سوامورواه الطبراني في مسند حذيفة بن أسيد مرفوعاً وفي اسناده عاصم بن سليمان الكوزي وهو كذاب وأصل هذا الباب ما رواه الشافعي عن سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج ان النبي صلى الله عليه وسلم كان: فذكره مثل ما ذكره المصنف الا انه قال (وكرمه) بدل (وعظمه) وهو معضل فباين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي بعدان أوردته: ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء فلا أكرهه ولا أستحبه انتهى قلت واما بقيه الدعاء فلا أعلمه مأثوراً وعند الشيخ قتي الدين لا يشتغل بدعاء

(٦) قوله يرفع بذلك صوته: جزم به في الحرر والثلخيص والوحيد وغيرهم لانه ذكر مشروع فاستحب رفع الصوت به وقال في الفروع: وقيل يجهر به فظاهره ان المقدم عدم الجهر بذلك

(٧) قوله ثم يتندى بطواف العمرة الخ لان الذين أمرهم عليه السلام بفسخ لسكهم اليها أمرهم ان يطوفوا للعمرة بدليل انه أمرهم بالحل ولم يمتنع الى طواف قدوم

القدم ان كان مفرداً أو قارناً ويضطجع بردائه فيجمل وسطه تحت عاتقه  
 الايمن وطرفيه على عاتقه الايسر ثم يتدبىء من الحجر الاسود فيجاذبه  
 بجميع بدنه (٨) ثم يستلمه ويقبله وان شاء استلمه وقبل يده (٩) وان شاء أشار  
 اليه (١٠) ويقول بسم الله والله أكبر ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء  
 بصهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم كلما استلمه ثم يأخذ  
 على يمينه ويجعل البيت على يساره فاذا أتى على الركن اليماني استلمه (١١) وقبل  
 يده (١٢) ويطوف سبعا يرمل في الثلاثة الاول منها وهو اسراع المشي مع

ولان المقصود التحية وقد حصلت بفعله

(٨) قوله فيجاذبه بجميع بدنه: يستوعب جميع البيت بالطواف وظاهره انه اذا حاذاه  
 ببعضه لا يجزئه ذلك الشوط صححه في النظم وقدمه في القروع لان ما لم يستقبله لم  
 بجميع بدنه كالفيلة وقيل يجزئه احتاره الشيخ تقي الدين وغيره لانه حكم متعلق بالبدن  
 فأجزأ بعضه كالحمد فعل الاول يصير الثاني اوله

(٩) قوله وقبل يده لما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يده رواه مسلم  
 (١٠) قوله وان شاء أشار اليه لما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على  
 بغيره فلما أتى الركن أشار اليه وكبر، رواه البخاري والاشارة أهم ان تكون باليد أو  
 غيرها وظاهر كلام المصنف استواء الاحوال الثلاثة وليس كذلك بل المستحب ان يقبله  
 فان شق استلمه وقبله فان لم يمكنه أشار اليه وجزم به في المفتي والشرح والوجيز والمحرر  
 والتلخيص والفائق وغيرهم ومع استقباله جزم به في المفتي والشرح قال الشيخ تقي الدين:  
 هو السنة قال في الانصاف وظاهر كلام المصنف لا اعلم له متاباً

(١١) قوله فاذا أتى الركن اليماني استلمه وقبل يده: جزم المصنف هنا انه يقبل يده مع  
 الاستلام من غير تقبيل الركن وهو أحد الاقوال جزم به في النظم وقدمه في الهداية  
 والتلخيص وقيل يستلمه من غير تقبيل وهو المذهب لان ذلك هو الصحيح من فعله صلى  
 الله عليه وسلم وقال الحرقي وابن أبي موسى قبل الركن اليماني لحديث ابن عباس قال: رأيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا استلمه قبله ووضع خده الايمن عليه ضعفه ابن عبد البر  
 (١٢) قوله استلمه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلمه رواه مسلم من حديث ابن عمر

تقارب الخطاء ولا يثب وثبا ويمشي أربعاً وكلما حاذى الحجر والركن اليماني استلمهما (١٣) أو أشار إليهما ويقول كلما حاذى الحجر الله أكبر ولا الله إلا الله (١٤) وبين الركنين ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار وفي سائر الطواف اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم وأنت الاعز الأكرم ويدعوا بحب وليس على النساء (١٥) ولا أهل مكة رمل ولا اضطباع وليس في غير هذا الطواف (١٦) رمل ولا اضطباع ومن طاف راكباً (١٧) أو عمولاً أجزأه (وعنه) لا يجزئه إلا لعذر ولا يجزئ عن الحامل (١٨) وإن طاف

(١٣) قوله استلمهما: لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر في

كل طواف رواد أبو داود

(١٤) قوله الله أكبر ولا اله الا الله: لقوله في حديث مصر (والا فاستقبل وهلل وكبر)

رواه أحمد

(١٥) قوله وليس على النساء الخ وكذا حامل ممذور حكا ابن المنذر اجما في

النساء وحكم من أحرمت من مكة حكم أهلها ولو كان متمتعاً

(١٦) قوله وليس في غير هذا الطواف الخ لانه عليه السلام وأصحابه إنما فعلوا ذلك في

الطواف الأول وذكر القاضي وصاحب التلخيص: إذا تركهما في أو لم يسع عقب طواف القدوم أتى بهما في طواف الزيارة أو غيره

(١٧) قوله ومن طاف راكباً الخ لا يخلو إما أن يكون لعذراً أو لا فإن كان لعذراً أجزأه أو لا

واحد حديث أم سلمة وإن كان لعذر غير هذا أجزأه في رواية قدمها المصنف هنا واحتارها هو والمجد وغيرهما لقول ابن عباس طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير يستلم الركن بمحجن (والثانية) لا يجزيه وهو المذهب لانه عليه السلام شبه الطواف بالصلاة وهي لا تفعل كذلك إلا لعذر فكذا هو واجابوا عن قوله عليه السلام بأنه كان لمذكر كما هو في مصرح به في رواية أبي داود

(١٨) قوله ولا يجزئ، عن الحامل: لأن الطواف عبادة أدى به فرض غيره فلم يقع عن

فرضه كالصلاة ولأن الحامل آفة للمحمول فكان كالراكب بخلاف حمله بصفة فإن



منكسا أو على جدار الحجر أو شاذروان الكعبة أو ترك شيئا من الطواف وان قل أو لم ينوه لم يجزئه وان طاف محدثا (١٩) أو نجسا أو عربانا لم يجزئه (وعنه) يجزئه ويجبره بدم وان أحدث في بعض طوافه أو قطعه بفصل طويل ابتداء وان كان يسيرا أو أقيمت الصلاة أو حضرت جنازة صلى وبني وتخرج ان الموالاة سنة ثم يصلي ركعتين (٢٠) والافضل أن يكون خلف المقام يقرأ فيهما قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد بعد التامحة ثم يعود الى الركن فيستلمه ثم يخرج الى الصفا من باب ويسعى سبعا يبدأ بالصفا فيركي عليه حتى يرى البيت فيستقبله ويكبر ثلاثا ويقول الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي

المقصود الكون فيها وهو حاصل لهما وله أحوال. منها أن ينوي جميعاً عن الحمل أو ينوي هو دون الحامل فيجزى عن الحمل لا الحامل بغير خلاف. ومنها أن ينوي جميعاً عن الحامل أو ينوي هو فقط فيصح له وحده. ومنها أن ينوي كل واحد عن نفسه فتصح للمحمول دون حمله جملا له كالألة وحسن المؤلف بحته لهما لأن كلا منهما طائف بنية صحيحة (فائدة) إذا سمي راكباً أو عمولا أجزأ جزم به في المعنى والشرح لأن المعنى الذي منع الطواف غير موجود والصحيح من المذهب أنه كالطواف راكباً كما يقدم (١٩) قوله وان طاف محدثا الخ هذا المذهب وعنه يجزئه ويجبره بدم لانه اذا لم يكن شرطاً فهو واجب وتركه بوجه وظاهره سواء بمكة أو لا (وعنه) ان لم يكن بمكة قال في الانصاف ولعله مراد المصنف (وعنه) يصح من الحائض ويجبره بدم وهو ظاهر كلام القاضي واحترار الشيخ قمي الدين الصحة منها ومن كل معذور كناس ونحوه وأنه لادم على واحد منهم وقال: هل الطهارة واجبة أو سنة لها؟ فيه قولان في مذهب أحمد ويلزم الناس انتظار الحائض لاجل الحيض فقط حتى تطوف ان أمكن على الصحيح من المذهب صححه في الفروع

(٢٠) قوله ثم يصلي ركعتين: الصحيح من المذهب ان ركعتي الطواف سنة وعنه انهما واجبتان قال في الفروع وهو أظهر ولو صلى المكتوبة بعده أجزأت عنهما وعنه لا

ويعت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يلي ويدعو بما أحب (٢١) ثم ينزل من الصفا ويمشي حتى يأتي العلم فيسعى سعيا شديدا الى العلم ثم يمشي حتى يأتي الروة فيفعل عليها مثل ما فعل على الصفا ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه يفعل ذلك سبعا يحسب بالذهاب سعية وبالرجوع سعية يفتح بالصفا ويختم بالروة فان بدأ بالروة لم يحتسب بذلك الشوط ويستحب أن يسعى طاهرا مستترا متواليا (وعنه) أن ذلك من شرائطه والمرأة لا ترقى ولا ترمل فاذا فرغ من السعي فان كان متمرا قصر (٢٢) من شعره وتحلل الا أن يكون المتمتع قد ساق هديا فلا يحل حتى يحج ومن كان متمتعا قطع التلبية اذا وصل البيت

### باب صفة الحج

يستحب للمتمتع (١) الذي حل وغيره من الحلين بمكة الاحرام بالحج يوم

(٢١) قوله ثم يلي ويدعو بما أحب: لانه عليه السلام لم يزل يلي حتى رمى جرة الناقة وظاهره انه لا يلي على الصفا لقدم نقله وما ذكره محمول على غير المتمتع لانه يقطعها اذا استلم الحجر كما يأتي

(٢٢) قوله فان كان متمرا أقصر الخ لانه عليه السلام أتم ثلاث عمر سوى عمرته التي مع حجته وكان يحل اذا سعى وظاهره ان التقصير له أفضل من الحلق فلو أحرم بالحج قبل التقصير وقتلنا هو نسك صار قارنا فان تركهما فعليه دم ان قلنا هما نسك وان وطئ قبله فعليه دم وعمرته صحيحة اه مبدع

(١) قوله يستحب للمتمتع الخ لحديث جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حللنا ان نحرم اذا توجهنا الى منى فاهلنا من الاطعم حتى اذا كان يوم التروية جعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج، رواه مسلم فلي هذا لو جاوز يوم التروية بشير احرام

التروية وهو الثامن من ذي الحجة من مكة ومن حيث أحرم من الحرم جاز (٧) ثم يخرج الى منى فيصلي بها الظهر ويبيت بها (٣) فاذا طلعت الشمس سار الى عرفة فاقام بمره حتى تزول الشمس ثم يخطف الامام خطبة يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة ثم ينزل فيصلي بهم الظهر والمصر (٤) يجمع بينهما بأذان واقامتين ثم يروح الى الموقف وعرفة كلها موقف الا بطن عرفة (٥) وهو من الجبل المشرف على عرفة من الجبال المقابلة

لزمه دم الاساءة مع دم التمتع على الاصح قاله في الترغيب ولا يطلوف جده قبل خروجه قله الاثم واختاره الاكثر وقتل أبو داود وابن منصور لا يخرج حتى يودعه وطوافه بعد رجوعه من منى للحج جزم به في المفتي والكافي والشرح فقل الاول لوافق به وسى جده لم يجزئ عن السبي الواجب

(٦) قوله ومن حيث أحرم من الحرم جاز: لحديث جابر وظاهره انهم أحرم به من الحل لا يجوز فيكون الاحرام من الحرم واجباً فلو اخل به كان عليه دم وهذا احدى الروايتين جزم به المصنف والصحيح من المذهب انه يصح ويجوز ولا دم عليه قله الاثم وابن منصور وفصره القاضي وأصحابه وظاهره انه لا يخطف في اليوم السابع بمكة بعد صلاة الظهر وهو المذهب وهو من المفردات واختار الاجري انه يخطف ويعلمهم ما يفعلونه يوم التروية هـ

(٣) قوله ويبيت بها: وظاهره ان المبيت بمنى ليس بواجب لانه عطفه على المستحبات

(٤) قوله ثم ينزل فيصلي بهم الظهر والمصر الخ أقول جابر ثم أذن بالان ثم أقام فصلى الظهر

ثم أقام صلى المصر لم يصل بينهما شيئاً وظاهره يشمل كل واقف بمرقة من مكى وغيره لانه عليه السلام جمع بينهما وكذلك كل من صلى معه ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال: أتموا فانا سفره ولو حرم ليته لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فان فاته الجمع مع الامام جمع في رحله

(٥) قوله الا بطن عرفة الخ لقوله عليه السلام كل عرفة موقف وارفعوا عن بطن

عرفة رواه ابن ماجه

له الى ما يلي حوائط بني عامر ويستحب أن يقف عند الصخرات وجبل الرحمة راكباً (٦) وقيل الراجل أفضل (٧) ويكثر من الدعاء ومن قول لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً وفي سمي نوراً وسرلي أمري. ووقت الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة (٨) الى طلوع الفجر يوم النحر فمن حصل برفة (٩) في شيء من هذا الوقت وهو عاقل فقد تم حجه ومن فاته ذلك فاته الحج (١٠) ومن وقف بها نهاراً (١١)

(٦) قوله راكباً: لانه عليه السلام وقف راكباً

(٧) قوله وقيل الراجل أفضل: قاله ابن عقيل وأبو يعلى الصنبر

(٨) قوله ووقت الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة الخ حديث عروة بن مضر السطائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من شهد صلاتنا هذه ووقف منا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك برفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى فته، رواه الحنابلة وصححه الترمذي والحاكم وقال ابن بطة وأبو حفص والشيخ تقي الدين وحكي رواية اوله من الزوال يوم عرفة وحكاها ابن عبد البر والقرطبي إجماعاً وفيه نظر

(٩) قوله فمن حصل برفة الخ سواء كان جالساً أو قائماً راكباً أو راجلاً ولو تأمسا أو جالسا بها في الاصح وظاهره لا يجوز من مجنون بلا خلاف وسكران ومغشى عليه على الصحيح من المذهب بخلاف لإحرام وطواف ويتوجه في سمي مثله

(١٠) قوله فاته الحج: لقوله عليه السلام الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه، رواه أبو داود ودولكان يثني وبين الموقف مقدار صلاة صلاتها صلاة خائف في الاظهر احتاره الشيخ تقي الدين

(١١) قوله ومن وقف بها نهاراً الخ أي يجب عليه الوقوف بها الى غروب الشمس ليجمع بين الليل والنهار في ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بها حتى غربت الشمس رواه مسلم وقال: خذوا عني مناسككم وظاهره محبة حجه في قول الجماهير مع وجوب الدم لقول ابن عباس من ترك نسكاً فعليه دم ويجزئه شاة ومجلاه إذا لم يمد

ودفع قبل غروب الشمس فعليه دم وان وافاها ليلا فوقف بها فلام عليه (١٢)  
ثم يدفع بعد غروب الشمس الى مزدلفة وعليه السكينة فاذا وجد فجوة  
أسرع فاذا وصل مزدلفة صلى المغرب والعشاء (١٣) قبل حط الرحال فان  
صلى المغرب في الطريق ترك السنة واجزأه ومن فاتته الصلاة مع الامام  
بمزدلفة أو بمرفة جمع وحده ثم يبيت بها (١٤) فان دفع (١٥) قبل نصف  
الليل فعليه دم وان دفع بعده فلا شيء عليه وان جاء بعد الفجر فعليه دم. وحد  
المزدلفة ما بين المأزمين ووادي محسر فاذا أصبح بها صلى الصبح ثم يأتي المشعر  
الحرام فيرقى عليه أو يقف عنده ويحمد الله تعالى ويكبره ويدعو فيقول  
اللهم كما وقتنا فيه وأريتنا اياه فوقتنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا  
كما وعدتنا بقولك وقولك الحق « فاذا أفضمتم من عرفات الى قوله غفور رحيم »  
الى أن يسفر ثم يدفع قبل طلوع الشمس فاذا بلغ محسرا أسرع قدر رمية  
حجر ثم يأخذ حصي الجمار من طريقه أو من مزدلفة ومن حيث أخذ

قبل الغروب اليها

(١٢) قوله فلام عليه: وجهه تام بغير خلاف نعلمه

(١٣) قوله فاذا وصل الى مزدلفة الخ قال ابن التذويلا اختلاف بين العلماء ان السنة

ان يجمع بينهما وظاهره انه بغير أذان وإنما هو باقمتين فقط فان اقتصر على إقامة  
الاولى فلا بأس لحديث ابن عمر انه عليه السلام جمع بينهما بإقامة واحدة  
رواه مسلم

(١٤) قوله ثم يبيت بها: وهو واجب لفعله عليه السلام

(١٥) قوله فان دفع قبل نصف الليل فعليه دم: لان يبيت كل الليل أو أكثره بها

واجب ولم يوجد واحد منهما فيكون تاركا للواجب فيجب الدم اذا لم يعد ليلان  
عليه وعنه لا يجب لراحة وسقاة قاله في المستوعب وعلى المذهب لا فرق بين العاصد  
والساحي والعالم والجاهل لتركة التمسك

جاز ويكون أكبر من الحصص ودون البندق وعدده سبعون حصاة فإذا وصل منى وحدها من وادي محسر إلى العقبة بدأ بحجرة العقبة فرماها بسبع حصيات واحدة بعد واحدة ويكبر مع كل حصاة ويرفع يده حتى يرى بياض إبطيه ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي فإن رمى بذهب أو فضة أو غير الحصى أو حجر رمى به لم يجزئه ويرمي بعد طلوع الشمس فإن رمى بعد نصف الليل أجزأه (١٧) ثم ينحر هديا إن كان معه ويحلق (١٨) أو يقصر (١٩) من جميع شعره (وعنه) يجزئه بمغسه كالسح والمرأة تقصر من شعرها قدر الأئمة (٢٠) ثم قد حل له (٢١) كل شيء إلا النساء (٢٢) (وعنه) إلا الوطء في الترج والحلق والتقصير نسك (٢٣)

(١٧) قوله فإن رمى بعد نصف الليل أجزأه: لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة ليلة التمر فترمت جرة العقبة قبل الفجر الخ رواه أبو داود (١٨) قوله ويحلق أو يقصر من جميع شعره: لأنه عليه السلام رمى جرة العقبة يوم التمر ثم عاد إلى منى فذبح بذبح فذبح ثم دعى الحلاق فاخذ شقه الأيمن فحلقه فجعل يقسمه بين من يليه ثم حلق شق رأسه الأيسر رواه أبو داود ولأنه عليه السلام دعا المحلقين والمقصرين وظاهره التخيير بينهما في قول الجمهور لأن بعضهم حلق وبعضهم قصر ولم ينكره ولكن الحلق أفضل (١٩) قوله أو يقصر: لأنه بدل عن الحلق فاقضى التعميم وقال الشيخ تقي الدين لا من كل شعره

(٢٠) قوله قدر الأئمة: يعني فاقل

(٢١) قوله ثم قد حل له: بعد الرمي أو الحلق أو التقصير

(٢٢) قوله إلا النساء: الحديث إذا رمى جرة العقبة وحلق رأسه فقد حل له كل

شيء إلا النساء رواه الأثرم

(٢٣) قوله والحلق والتقصير نسك: في الحج والعمرة في ظاهر المذهب لقوله تعالى

ان أخره عن أيام منى فهل يلزمه دم ؟ على روايتين (٢٤) (وعنه) انه إطلاق من عذور لاشيء في تركه ويحصل التحلل بالرمي وحده فان قدم الخلق على الرمي أو النحر جاهلا أو ناسيا فلا شيء عليه وان كان عالما فهل عليه دم ؟ على روايتين ثم يخاطب الامام خطبة يعلمهم فيها النحر والافاضة والرمي ثم يفيض الى مكة ويطوف للزيارة (٢٥) ويمينه بالنية وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج وأول وقته بمد نصف الليل من ليلة النحر والافاضة فعله يوم النحر فان أخره عنه وعن أيام منى جاز (٢٦) ثم يسمى بين الصفا والمروة ان كان متمتعا أو لم يكن سعى مع طواف القدوم فان كان قد سعى لم يسع ثم قد حل له كل شيء ثم يأتي زمزم فيشرب منها لما أحب

« لتدخلن المسجد الحرام ارساء الله آمنتين محلقين رؤسكم ومقصرين » فوصفهم وامتن عليهم بذلك فدل انه من العبادة فان أخره عن أيام منى لزمه دم قدمه في الفروع لانه ترك النسك في وقته أشبه تأخير الرمي والثانية لادم عليه وهي المذهب لقوله تعالى « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله » فبين اول وقته ولم يبين آخره وظاهره ان له تأخيره الى آخر أيام النحر صرح به في المفتي والشرح

(٢٤) قوله على روايتين : لادم عليه على المذهب لكن يكره

(٢٥) قوله ويطوف للزيارة هذا الطواف الذي به تمام الحج اجماعا لقوله تعالى « ثم يلقضوا نهمهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت الشيق » وظاهره ان التمتع لا يطوف للقدوم والنصوص ان التمتع يطوف للقدوم لممرته بلارمل ثم للزيارة لان طواف القدوم كتحة المسجد وعنه يجوز فله قبل الرجوع فيفعله عقب الاحرام ومنع في المفتي مستوية هذا الطواف وقال لم اعلم ان احدا وافق اباعدا لله على هذا الطواف بل المشروع طواف واحد للزيارة كن دخل المسجد واقامت الصلاة المكتوبة فانه يكتفي بها مع انه لم يتقل بالكلية

(٢٦) قوله وعن أيام منى جاز : لانه تعالى امر بالطواف مطلقا فأتى به صريح بغير خلاف

وظاهره انه لادم عليه واحترافي الواضح وجوبه بلا عذر

وتتضع منه ويقول بسم الله اللهم اجعله لنا علماً نافعاً ورزقاً واسماً ورباً وشيئاً  
وشفاءً من كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك وحكمتك

## ( فصل )

ثم يرجع الى منى ولا يبيت بمكة ليالي منى (٢٧) ويرمي الجمرات بها في  
أيام التشريق بعد الزوال كل جمرة بسبع حصيات ويبدأ بالجمرة الاولى  
وهي أبعدهن من مكة وتلي مسجد الخيف فيجعلها عن يساره ويرميها  
بسبع ثم يتقدم قليلاً فيقف يدعو الله ويطل ثم يأتي الوسطى فيجعلها عن  
يمينه ويرميها بسبع وقف عندها يدعو ثم يرمي جمرة العقبة بسبع ويجعلها عن  
يمينه ويستوطن الوادي ولا يقف عندها (٢٨) ويستقبل القبلة في الجمرات  
كلها والترتيب شرط في الرمي (٢٩) وفي عدد الحصى روايتان احدهما  
سبع (٣٠) والاخرى يجزئه خمس فان اخل بحصاة واجبة من الاولى لم يصح  
رمي الثانية (٣١) فان لم يعلم من أي الجمار تركها بنى على اليقين وان آخر  
الرمي (٣٢) كله فرماه في آخر أيام التشريق جاز ويرتبه بنيته وان أخره

(٢٧) قوله ليالي منى: يفصل بها الظهر يوم النحر لقول ابن عمر افاض النبي صلى  
الله عليه وسلم يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمكة

(٢٨) قوله ولا يقف عندها: لقول عائشة افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فركب بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة اذا  
زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات لكن يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية  
فيطيل المقام ويتضرع ويرمي الثالثة ولا يقف عندها رواه ابو داود

(٢٩) قوله شرط في الرمي: لانه لسك يتكرر فكان شرطاً فيه كالسعي

(٣٠) قوله إحداها سبع: هذا المذهب لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في حديث  
ابن عمر وابن مسعود وعائشة وفعله خرج بياناً لصفة الرمي للشروع

(٣١) قوله لم يصح رمي ثانية: لاختلافه بالترتيب

(٣٢) قوله وان آخر الرمي الخ اي لانه وقت للرمي فاذا أخره الى آخر وقته لم



عن أيام التشريق أو ترك المبيت بمنى في لياليها فعليه دم (٣٣) وفي حصة أوليلة واحدة مافي حلق شعره وليس على أهل سقاية الحاج (٣٤) والرعاء مبيت بمنى فان غربت الشمس وهم بمنى لزم الرعاء المبيت (٣٥) دون أهل السقاية (٣٦) ويخطب الامام في اليوم الثاني من أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها حكم التعميل والتأخير وتوديعهم فمن أحب أن يتمجل في يومين خرج قبل غروب الشمس فان غربت وهو بهالزمه المبيت والرمي من القد فاذا أتى مكة لم يخرج حتى يودع البيت بالطواف فاذا فرغ من جميع أموره فان ودع ثم اشتغل في تجارة أو أقام أعاد الوداع ومن أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج أجزاءه عن طواف الوداع فان خرج قبل الوداع وجع اليه فان لم يمكنه فعليه دم الاحائض والنفساء (٣٧) لاوداع عليها واذا

يلزمه شي كمالو أخر الوقوف برفة الى آخر وقته لكنه ترك السنة ويصكون أداء لاه وقت واحد

(٣٣) قوله فعليه دم: لانه واجب لقول ابن عباس لم يرض النبي صلى الله عليه وسلم لاحدان بيت بمكة الا العباس من أجل سقايته رواه ابن ماجه

(٣٤) قوله وليس على أهل سقاية الحاج الخ لما روى ابن عمر ان العباس استأذن النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فاذن له وعن أبي البداح بن حاتم عن أبيه قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم لرعاء الابل في البيوت في ان يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمي يومين بعد يوم النحر يرمونه في أحد همارواه الترمذي ومصححه

(٣٥) قوله لزم الرعاء المبيت: لان تركه كان للمعاجة فاذا غربت زالت حاجة الرعاء لان وقته النهار

(٣٦) قوله دون أهل السقاية: لانهم يسقون ليلا ونهاراً

(٣٧) قوله الاحائض والنفساء: وهو مقيد بما اذا لم تطهر قبل مفارقة البنيان

فرغ من الوداع وقف في الملتزم بين الركن والباب فقال اللهم هذا بيتك وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بمنعك إلى بيتك وأعنتني على أداء نسكي فإن كنت رضية عني فازددني رضا والا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري فهذا أو أن انصرافي أن أذن لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبني العافية في بدني والصحة في جسدي والعصاة في ديني واحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أبقيتني واجمع لي بين خيري الدنيا والاخرة افك على كل شيء قدير ويدعو بما أحب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم الا أن المرأة اذا كانت حائضاً لم تدخل المسجد بل وقفت على بابه فدمعت فاذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه رضي الله عنهما

### ﴿فصل في صفة العمرة﴾

من كان في الحرم خرج الى الحل فأحرم منه والأفضل أن يحرم من التمتع فإن أحرم من الحرم لم يحز ويتعد (٣٨) وعليه دم (٣٩) ثم يطوف ويسعى ثم يحلق أو يقصر ثم قد حل له وهل يحل قبل الحلق والتقصير؟ على روايتين وتجزئ عمرة القارن والعمرة من التمتع عن عمرة الاسلام في أصح الروايتين

### ﴿فصل﴾

أركان الحج الوقوف بعرفة (٤٠)

(٣٨) قوله لم يحز ويتعد: أحرامه كالأحرام بعدان جاوز الميقات

(٣٩) قوله وعليه دم: أتركه الواجب فلو خرج الى الحل قبل الطواف ثم عاد أجزاء

(٤٠) قوله الوقوف بعرفة: لحديث الحج عرفة رواه الخمسة

وطواف الزيارة (٤١) (وعنه) أنها أربعة الوقوف والاحرام (٤٢) والطواف والسمي (٤٣) (وعنه) أنها ثلاثة وإن السمي سنة واختار القاضي أنه واجب وليس بركن (وواجباته) سبعة الاحرام من الميقات والوقوف بعرفة إلى الليل والمبيت بمزدلفة إلى بعد نصف الليل والمبيت بمنى والرمي والحلق وطواف الوداع وما عدا هذا سنن (وأركان العمرة) الطواف وفي الاحرام والسمي روايتان (وواجباتها) الحلق في إحدى الروايتين فمن ترك ركنًا لم يتم نسكه إلا به ومن ترك واجبًا فليهدم ومن ترك سنة فلا شيء عليه

### ﴿باب التفوات والاحصار﴾

ومن طلع عليه التجري يوم النحر ولم يقف بعرفة فقد فاتته الحج ويشتمل

(٤١) قوله وطواف الزيارة لقوله تعالى «وليطوفوا بالبيت العتيق»

(٤٢) قوله والاحرام: لحديث الاعمال بالنيات ولأنه عبارة عن نية الدخول في الحج فلم يتم إلا به كنية الصلاة واختلفت الرواية هل هو ركن أو شرط وفي كلام جماعة ما ظاهره رواية بجواز تركه والمذهب أنه ركن

(٤٣) قوله والسمي: لقوله عليه السلام «إن الله كتب عليكم السمي» رواه الطبراني من حديث ابن عباس وعن حبيبة بنت خزيمة إحدى نساء بني عبد الدار مرفوعاً «اسموا فان الله كتب عليكم السمي» رواه أحمد وهذا المذهب وعنه أنها ثلاثة وإن السمي سنة روي عن ابن عباس وابن الزبير لقوله تعالى «فلا جناح عليه أن يطوف بهما» وفي الجناح عن فاعله دليل عدم وجوبه وفي مصنف أبي وأمين مسعود «فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما» وهذا وإن لم يكن قرآناً فلا يخطئ عن رتبة الخبر واختار القاضي أنه واجب وليس بركن هذا رواية وجزم بها في الوحي لأنه من أفعال الحج فكان واجباً كطواف الوداع فقل هذا إن تركه جبره بدم وهو قول الحسن والثوري قال في المتن قول القاضي أقرب إلى الحق إن شاء الله وفي التمرح وهو أولى لأن دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب لا على أنه لا يتم الحج إلا به

بطواف وسي (١) (وعنه) انه ينقلب احرامه لعمره ولا قضاء عليه الا أن يكون فرضاً (وعنه) عليه القضاء وهل يلزمه هدي؟ على روايتين احدهما عليه هدي (٢) يذبحه في حجة القضاء ان قلنا عليه قضاء والا ذبحه في عامه ان أخطأ الناس (٣) فوققوا في غير يوم عرفة أجزأهم وإن أخطأ بعضهم فقد فاته الحج ومن أحرم (٤) فحصره عدو ولم يكن له طريق الى الحج ذبح هدياً

(١) قوله ويحل بطواف وسي: صححه في الشرح وزاد وحلق وهو قول جماعة من الصحابة واختاره ابن حامد وظاهره انه ليس عمره لان احرامه انعقد باحد النسكين فلم ينقلب الى الآخر كما لو أحرم بالعمره وعنه انه ينقلب احرامه بعمره وهو المذهب لقول عمر لا يثي أبوب لما فاته الحج: اصنع ما يصنع المتمر ثم قد حلت فان أدركت الحج قابلاً فحج واحداً استيسر من الهدي: رواه الشافعي وروى البخاري بإسناده عن عطاء مرفوعاً نحوه وهذا ان لم يتخير البقاء على احرامه ليحج من قابل ولا يجزئه عن عمره الاسلام في المتصور لوجوبها كمنذورة وعنه لا ينقلب ويحل بعمره جزم به في المحرر والوجز فيدخل احرام الحج على الاولى قطع وقال أبو الخطاب وعلى اثنائه يدخل احرام العمره ويصير قارناً

(٢) قوله وهل يلزمه هدي على روايتين احدهما عليه هدي: صححها في الشرح وهي المذهب لحديث عطاء: فمن فاته الحج فعليه دم، ويذبح الهدي في حجة القضاء ان قلنا عليه قضاء والا ذبحه في عامه لما روى الاثرم ان هبار بن الاسود حج من الشام فقدم يوم النحر فقال له عمر انطلق الى البيت فطف به سباً وان كان معك هدي فأنحره ثم اذا كان طام قابل فحج فان وجدت سعة فاهد فان لم تجد فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجمت قال في المستوعب ان كان قد ساق هدياً أنحره ولم يجزئه عن دم الفوات

(٣) قوله أخطأ الناس: في الرؤية لافي عدد أو طريق

(٤) قوله ومن أحرم الخ: ذكر المؤلف بما يشترط لتدخل ان يحصره عدو ظالم مسلماً كان او كافراً: وشمل الحصر العام والخاص كما لو حصر منفرداً وان لا يجد طريقاً آمناً فان وجده لزمه سلوكه وان بسد وخاف الفوات لانه أمكنه الوصول ثم ان كان محرماً

في موضعه وحل فان لم يجد هديا صام عشرة أيام ثم حل (٥) ولو نوى التحلل قبل ذلك لم يحل وفي وجوب القضاء على المحصر روايتان (٦) فان صد عن عرفة دون البيت تحلل بعمره ولا شيء عليه ومن أحصر بمرض أو ذهاب ثقة لم يكن له التحلل (٨) فان فاته الحج تحلل بعمره ويحتمل أنه يجوز له التحلل لمن حصره العدو ومن شرط في ابتداء احرامه أن يحل حيث حبستني فله التحلل بجميع ذلك ولا شيء عليه

بعمره لم تفت وان كان صحيح ففاته تحلل بعمره وان نحر هديا في موضعه ان أمكنه أو يبذله ان عجز عنه بالصيام لانه عليه السلام هكذا فعل وأمر به أصحابه فينحره بنية التحلل به وجوبا مكانه واشترطت الثبة هنا دون ما تقدم لان من أتى بأفعال النسك فقد أتى بما عليه فيحل منها باكملها فلم يخرج الى نية بخلاف المحصر فانه يريد الخروج من العادة قبل اتمامها فافتقر اليها فان الذبح قد يكون لغير التحلل فلم يخصه الا بقصده بخلاف الرمي (٥) قوله ثم حل: وقال مالك وأبو حنيفة لا بد له لانه لم يذكر في القرآن

(٦) قوله وفي وجوب القضاء على المحصر روايتان : احداهما لا قضاء عليه الا أن يكون واجبا فيفعله بالوجوب السابق وهذا الصحيح من المذهب وبه قال مالك والشافعي لانه تطوع جاز التحلل منه فلم يجب قضاؤه كما لو دخل في الصوم بمقتضاه واجب فلم يكن (٧) قوله ومن أحصر بمرض الخروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس ومروان وبه قال مالك والشافعي وأسحق وهذا ظاهر المذهب لقول ابن عباس « لا يحصر الا حصر العدو » ورواه الشافعي وعن ابن عمر نحوه ورواه مالك ويحتمل ان يجوز له التحلل وذكرها في الشرح رواية وروي عن ابن مسعود وهو قول عطاء والتخي والثوري وأصحاب الرأي والشيخ تقي الدين قال الزركشي ولعلها أظهر لظاهر قوله تعالى (فان أحصرتم) ولحديث الحجاج ابن عمرو الانصاري مر فوادة من كسر أو خرج قد حل وعليه حجة أخرى ، رواه الحنابلة وحسنه الترمذي

(٨) قوله لم يكن له التحلل: فلي هذا يبقى محرما حتى يقدر على البيت

## ﴿ باب الهدي والاضاحي ﴾

والأفضل فيهما الأبل ثم البقر ثم الغنم والذكر والاتي سواء ولا يجزىء  
 إلا الجذع من الضأن وهو ماله ستة أشهر والاتي مما سواء وثني الأبل  
 ما كمل له خمس سنين ومن البقر ماله سنتان ومن المعز ماله سنة ويجزىء  
 الشاة عن واحد والبدنة والبقرة عن سبعة سواء أراد جميعهم القرية أو بعضهم  
 والباقيون اللحم ولا يجزىء فيها العوراء البين عورها وهي التي انخفضت  
 عينها ولا المعفاء التي لا تقي وهي الهزيلة التي لا تخ فيها والعرجاء البين  
 ظلمها ولا تقدر على المشي مع الغنم والمريضة البين مرضها والمضباء وهي  
 التي ذهب أكثر أذن أو قرن أو نكره المعية الأذن بخرق أو شق أو قطع  
 لأقل من النصف ويجزىء الجماء والبتراء والخصي (وقال أبو حامد) لا تجزىء  
 الجماء والسنة نحر الأبل قائمة معقولة يدها اليسرى يقطعنها بالحربة في الوهدة  
 التي بين أصل الصدر والعنق ونذج البقر والغنم ويقول عند ذلك بسم الله  
 والله أكبر اللهم هذا منك ولك ولا يستحب أن يذبحها غير مسلم فإن ذبحها  
 بيده كان أفضل فإن لم يفعل استحب له أن يشهدا ووقت الذبح (١) يوم  
 العيد بعد الصلاة أو قدرها إلى آخريومين من أيام التشريق (٢) ولا يجزىء في  
 ليلتهما (٣) في قول الحارثي وقال غيره يجزىء فإن فات الوقت ذبح الواجب

(١) قوله ووقت الذبح إلى آخره اعلم أن الصحيح من المذهب أن وقت الذبح بعد  
 صلاة العيد فقط في حق أهل الأمصار والقري بمن يصلي فلو سبقت صلاة إمام في البلد  
 جاز وحكم من لا يصلي حكمهم على الصحيح من المذهب

(٢) من أيام التشريق : لاختبار الشيخ تقي الدين أن آخره آخر أيام التشريق  
 لقوله عليه السلام «أيام بني كلبها منجى» وهو قول عطاء والحسن والشافعي

(٣) قوله ولا يجزىء في ليلتهما: نص عليه في رواية الأثرم واحتارم الحلال قالوهي

قبضاء وسقط التطوع ويتعين الهدي (٤) بقوله هذا هدي أو تقليده واشعاره مع النية والاضحية بقوله هذه أضحية ولونوى حال الشراء لم يتعين بذلك (٥) وإذا تمينت (٦) لم يجوز بيعها ولا هبتها إلا أن يدلها بخير منها (وقال أبو الخطاب) لا يجوز أيضا وله ركوبها عند الحاجة ما لم يضر بها وإن ولدت ذبح ولدها

رواية الجماعة وحزم به في الوحيز وهو مذهب مالك وغنه يحزى وهو الصحيح من المذهب وبه قال الشافعي وأصحق وأبو حنيفة

(٤) قوله ويتعين الهدي الخ أما إذا قال هذا هدي فلا إشكال وأما إذا قلده وأشعره مع النية فالمذهب أنه يتعين وبه قال الثوري وأصحق لأن الفعل مع النية كاللفظ إذا كان الفعل دالا على المقصود كن بنى مسجداً وأذن للناس في الصلاة فيه ولم يذكر في الكافي النية قال في القروع وهو أظهر

(٥) قوله لم يتعين بذلك: وغنه يتعين بالشراء مع النية احتاراه الشيخ تقي الدين قاله في الفائق وبه قال مالك وأبو حنيفة

(٦) قوله وإذا تمينت الخ لأنه عليه السلام نهى أن يعطى الجازر منها فلا أن يمنع من بيعها من باب أولى ولأنه جعل ذلك لله تعالى أشبه العتق والوقف: والمذهب أنه يجوز نقل الملك فيها وشراء خبر منها نص عليه وبه قال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم باقى في حجته مائة بدنة وقدم على من البين فأشركه في بدنه. رواه مسلم والاشراك نوع من البيع والهبة ولأنه يجوز إيداعها بخير منها والابدال نوع من البيع وأما إذا قلنا لا يجوز أن ينقل الملك فيساقاهه يجوز أن يدلها بخير منها نص عليه وبه قال مجاهد وعطاء وعكرمة وأبو حنيفة ومالك ومحمد بن الحسن واحتاراه الحرقي والمؤلف وغيرهما نظرا لمصلحة الفقراء ولأنه عدل عن المعين إلى خير منه من جنسه فجاز كما لو أخرج حقة عن بنت لبون وقال الشافعي وأبو ثور وأبو يوسف واحتاره أبو الخطاب: لا يجوز للماروى ابن عمر قال أهدى عمر نحييا فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني أهديت نحييا فأيمها واشترى بتمها بدنا؟ قال: لا انحرها: رواه أحمد والبخاري في تاريخه

معها ولا يشرب من لبنها (٧) الا ما فضل عن ولدها ويجز صوفها ووبرها (٨) ويتصدق به ان كان أتقع لها ولا يعطي الجازر باجرته شيئا منها (٩) وله أن ينفع بجلدها وجلها ولا يبيعه ولا شيئا منها وان ذبحها فسرقت فلا شيء عليه (١٠) فيها وان ذبحها ذابح (١١) في وقتها بغير اذن اجزأت ولا ضمان على ذابحها وان ألتفها أجنبي فعليه قيمتها (١٢) وان ألتفها صاحبها ضمنها باكثر الامر بن (١٣) من مثله أو قيمتها فان ضمنها بمنثلها وأخرج فضل القيمة جاز

(٧) قوله ولا يشرب الخ لما روي عن علي رضي الله عنه ان رجلا سأله فقال يا أمير المؤمنين اني اشتريت بقرة لاضحي بها وانها وضعت هذا العجل فقال لا تلحها الا ما فضل عن ولدها فاذا كان يوم الاضحي فاذبحها وولدها عن سبعة رواء سعيد والارم فان شرب غير الفاضل ضمنه لتعديبه باخذه

(٨) قوله ويجز صوفها: ان كان أتقع لها وظاهره انه اذا كان بقاؤه أتقع لها لكونه فيها الحر والبرد أو كان لا يضربها لقرب مدة الذبح لم يجز كاخذ بعض أعضائها (٩) قوله ولا يعطي الجازر باجرته شيئا منها: ان كان اذا دفع اليه على سبيل الصدقة او الهدية فلا بأس قاله المصنف

(١٠) قوله فلا شيء عليه: ما لم يفرط فان فرط ضمن القيمة يوم التلف بصرفه في مثله (١١) قوله وان ذبحها ذابح الخ وبه قال أبو حنيفة وقال مالك هي شاة لحم لصاحبها أرشها وعليه بدلها لان الذبح عبادة فاذا فعلها غير صاحبها يضر اذنه لم يضع الموقع كالزكاة ولنا على مالك انه فعل لا يمتقر الى النية فاذا فعله غير صاحب أجزأ عنه كفصل ثريه من النجاسة

(١٢) وان ألتفها أجنبي فعليه قيمتها: يوم التلف

(١٣) قوله وان ألتفها صاحبها ضمنها باكثر الامر بن الخ هنا قول أبي الخطاب وأكثر أصحاب القاضي وهو مذهب الشافعي والمذهب انه لا يلزمه الا القيمة يوم الاتلاف وهو قول أبي حنيفة يسرف في مثله كالاجنبي وكسائر المضمونات فعلى ما ذكره المؤلف ان ضمنها بمنله وأخرج فضل القيمة جاز ويشترى به شاة ان أمكن أو سبع بدنة لان الذبح



ويشتري به شاة أو سبع بدنة فان لم يبلغ اشترى به لحما فتصدق به أو يتصدق بالفضل وان تلفت بنير تقريطه لم يضمها وان عطب الهدي في الطريق نحره موضعه وصبغ نعله التي في عنقه في دمه وضرب بها صفحته ليعرفه الفقراء فيأخذوه ولا يأكل منه هو ولا أحد من رفقة وان تعيت ذبحها واجزأتها الا أن تكون واجبة في ذمته قبل التمين كالقديّة والمنذور في الذمة فان عليه بدله وهل له استرجاع هذا العاطب بطيب؟ على روايتين وكذلك ان ضلت فذبح بدلها ثم وجدها

### ﴿ فصل ﴾

سوق الهدي مسنون لا يجب الا بالنذر ويستحب ان يقفه بعرفة ويجمع فيه بين الحل والحرم ولا يجب ذلك ويسن اشعار البدنة فيشق صفقة سنامها حتى يسيل الدم ويقلدها ويقلد النمل وآذان القرب والعري واذا نذر هديا مطلقا فقل ما يجزئه شاة أو سبع بدنة وان نذر بدنة اجزأته بقرة فان عين بنذره اجزأه ما عينه صغيرا كان أو كبيرا من الحيوان وغيره وعليه ايصاله الى فقراء الحرم إلا أن يمينه لموضع سواء ويستحب أن يأكل من هديه ولا يأكل من واجب الا من دم المتعة والقران

\* (فصل) \*

والاضحية سنة مؤكدة ولا تجب الا بالنذر وذبحها أفضل من الصدقة بشنها والسنة أن يأكل ثلثها ويهدي ثلثها ويتصدق بثلثها فإن أكل أكثر

مقصود في الاضحية فاذا أمكنه الاتيان به لزمه فان لم يبلغ اشترى به لحما فتصدق به هذا وجه لان الذبح وتفرقة اللحم مقصودان فاذا تمذر أحد هاتين الآخري أو يتصدق بالفضل قدمه في الفروع وهو أرجح لانه اذا لم يحل له التقرب بالاراقة كان اللحم وثمنه سواء

جاز وان أكلها كلها ضمن أقل ما يجزىء في الصدقة منها ومن أراد أن يضحي ودخل العشر فلا يأخذ من شعره وبشرته شيئا وهل ذلك حرام؟ على وجهين

### ﴿ فصل ﴾

والعقيقة سنة مؤكدة والمشروع أن يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة يوم سابعه ويحلق رأسه ويتصدق بوزنه ورقا فان فات في أربع عشرة فان فات في احد وعشرين يوما ويضعها أعضاء ولا يكسر عظمها وحكمها حكم الاضحية ولا تسن القرعة وهي ذبح أول ولد الناقة ولا السيرة وهي ذبيحة رجب

### ﴿ كتاب الجهاد ﴾

وهو فرض كفاية (١) ولا يجب الا على ذكر (٢) حر مكلف مستطيع وهو الصحيح (٣) الواجد لزاده (٤) وما يحمله اذا كان بميدا وأقل ما يفعل

(١) قوله وهو فرض كفاية: في قول جمهور العلماء لقوله تعالى ولا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر الآية فدل ان القاعد بلا ضرر غير آثم مع جهاد غيره لقوله «وما كان المؤمنون لينفروا كافة»

(٢) قوله ولا يجب الا على ذكر كما روت عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد؟ فقال «جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة» رواه البخاري ولان المرأة ليست من أهل القتال لضعفها وخوفها ولذلك لا يسهم لها والحق في المشكل كهي

(٣) قوله وهو الصحيح: في بدنه من المرض والعمى والرج لقوله تعالى «ليس على الاعمى حرج» الآية والمرج المانع هو الفاحش الذي يمنع المشي الحيد والركوب فان كان يسيرا لا يمنع المشي فصرح في التشرع بأنه لا يمنع المشي الوجوب وعنه يلزم اجزا بدنه في ماله اختاره الاجري والشيخ تقي الدين كحج معصوب وأولى

(٤) قوله الواجد لزاده لقوله تعالى «ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين

لا يجدون ما ينفقون حرج»

مرة في كل عام الا ان تدعو حاجة الى تأخيرها (٥) ومن حضر الصف من أهل فرض الجهاد (٦) وحصر العدو بلده تعين عليه وأفضل ما يتطوع به الجهاد وغزو البحر أفضل من غزو البر وينزى مع كل بر وفاجر ويقاتل كل قوم من يلبسهم من العدو وتحم الرباط أربعون يوما (٧) وهو لزوم الثغر (٨) للجهاد ولا يستحب نقل أهله اليه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه) (٩) وتجب الهجرة (١٠) على من يعجز عن اظهار دينه في دار الحرب وتستحب لمن قدر عليه ولا يجاهد من عليه دين لا وفاء له ومن أحداً بويه مسلم الا باذن غريمه وأبيه الا أن يتعين عليه الجهاد فانه لا طاعة لهما في ترك فريضة (١١) ولا يحل

(٥) قوله الى تأخيرها كضعف المسلمين من عدد

(٦) قوله ومن حضر الصف من أهل فرض الجهاد الخ حاصله أنه يصير فرض عين في هذين الموضعين أحدهما ان التقى الزحفان لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا الثاني اذا نزل الكفار ببلد تعين على أهله قتالهم ودفعهم كحاضري الصف ولعموم قوله تعالى انفروا الآية وزاد في الفروع ثالثا وهو اذا استغفره من له استغفاره تعين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله فاقلمتم الى الارض الآيات ولقوله اذا استغفرتم فاقفروا ولو كان عبدا

(٧) قوله وتحم الرباط أربعون يوما قاله احمد وروي عن ابن عمر وابي هريرة لما روى أبو الشيخ مرفوعاً تمام الرباط أربعون يوما

(٨) قوله وهو لزوم الثغر: وكل مكان يخاف أهله من العدو

(٩) قوله فيما سواه: رواه أحمد وأبو داود والنسائي

(١٠) قوله وتجب الهجرة الخ لقوله تعالى «ان الدين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم» الآية ولان القيام بأمر الدين واجب على القادر والهجرة من ضرورة الواجب وتبته وما لا يتم الواجب الا به واجب

(١١) قوله ترك فريضة لان الجهاد فريضة متينة فلم يستبرأ أحد كفر وض الاعيان

للمسلمين (١٢) القرار من ضعفهم (١٣) الا متحرفين لقتال أو متحيزين الى  
 فئة (١٤) وان زاد الكفار (١٥) فلمهم القرار الا أن يغلب على ظنهم الظفر (١٦)  
 وان التي في سر كهم نار فعلوا ما يرون السلامة فيه فان شكوا فعلموا ما شاؤوا  
 من المقام أو القاء نفوسهم في الماء (وعنه) يلزمهم المقام

### ﴿فصل﴾

ويجوز تبيت الكفار ورميهم بالمنجنيق وقطع المياه عنهم وهدم  
 حصونهم ولا يجوز احراق نخل ولا تفريقه ولا عقر دابة (١٧) ولا شاة الا

(١٢) قوله ولا يحل للمسلمين ولو ظنوا التلف لقوله تعالى «فان يكن منكم مائة  
 صابرة» الآية

(١٣) قوله من ضعفهم لقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا  
 زحفاً» الآية

(١٤) قوله متحيزين الى فئة: لقوله تعالى «ومن يؤلمهم يومئذ دبره» الآية  
 (١٥) قوله وان زاد الكفار الخ أي على المثلين قال ابن عباس لما نزلت «ان يكن منكم  
 عشرون صابرون يغلبوا مائتين» شق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم ان لا يضر  
 واحد من عشرة ثم جاء التحفيف فقال «الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً»  
 الآية فلما خفف الله عنهم من العدد قصص من الصبر بقدر ما خفف من العدد رواه  
 ابو داود وظاهره أنه يجوز لهم القرار مع أدنى زيادة وهو أولى مع ظن التلف بركة  
 (١٦) قوله إلا أن يغلب على ظنهم الظفر: أي فيلزمهم المقام ولا يحل لهم القرار ليناووا  
 درجة الشهداء المقبلين على القتال وهذا قول والاشهر ان ذلك هو الاولى وليس  
 بواجب صرح به في المفتي والشرح

(١٧) قوله ولا عقر دابة الخ لا يجوز له ان يكون في الحرب أو في غيرها قالا ولا  
 خلاف في جوازه لان ذلك مما يتوصل به الى قتلهم وهو المطلوب والثاني لا يجوز  
 لئله صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان صبراً واحتار المصنف جواز قتل دواب  
 قتلهم ان عجز المسامون عن سوقه ولا بدعها لهم لانه يحرم ايصاله الى الكفار بالبيع

لا كل يحتاج اليه وفي حرق شجرهم (١٨) وزرعهم وقطعه روايتان احدهما يجوز ان لم يضر بالمسلمين والاخرى لا يجوز الا أن لا يقدر عليهم الا به أو يكونوا يفعلونه بنا وكذلك رميهم بالنار (١٩) وفتح الماء ليعرقهم وإذا ظفر بهم لم يقتل صبي ولا امرأة (٢٠) ولا راهب ولا شيخ فان ولا زمن ولا أعمى لا رأي لهم الا أن يقاتلوا (٢١) فان تترسوا بهم جاز رميهم ويقصد المقاتلة وان تترسوا بمسلمين لم يجوز رميهم الا أن يخاف على المسلمين فيرميهم ويقصد الكفار ومن أسر أسيراً (٢٢) لم يجوز له قتله حتى يأتي به

فتركه بلا عوض أولى بالتحريم

(١٨) قوله وفي حرق شجرهم الخ اعلم أن ذلك ثلاثة أقسام أحدها ماتدعو الحاجة الى ائتلافه لترض ما فهذا يجوز قطعه وحرقه بغير خلاف الثاني ما يضر المسلمين بقطعه فهذا يحرم قطعه وحرقه الثالث ما عداها فهو محل الخلاف والمذهب يجوز لقوله تعالى « ما قطعتم من لينة » الآية ولأن النبي صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وقطعه

(١٩) قوله وكذلك رميهم النار الخ يعني أن ذلك كحرق شجرهم خلافاً ومذهباً وهو إحدى الطريقين والثانية الجواز مطلقاً وحزم في النفسى والشرح بالجواز اذا عجزوا عن أخذه بغير ذلك والا لم يجوز وقال في المبدع ان قدر عليهم بغيره لم يجوز نحرهم بالنار بغير خلاف وعند العجز يجوز في قول أكثر العلماء

(٢٠) قوله صبي ولا امرأة : لانه عليه السلام نهى عن قتل الناس والصبيان متفق عليه

(٢١) قوله الا ان يقاتلوا أو يحرضوا

(٢٢) قوله ومن أسر أسيراً الخ هذا المذهب بهذين الشرطين وعنه يجوز قتله مطلقاً وعنه الوقف في الربيض وفيه وجهان أحدهما الجواز لان تركه حياً ضرر على المسلمين ويحرم قتل أسير غير ما تقدم وهو ان يذهب واحترار الآجري جواز قتله للمصلحة كقتل بلال رضي الله عنه أمية بن خلف أسير عبد الرحمن بن عوف وقد أعانه عليه الانصار

الامام الا أن يتمتع من السير معه ولا يمكنه اكرامه ويخير الامير (٢٣) في الاسرى بين القتل (٢٤) والاسترقاق والمن (٢٥) والقضاء بمسلم أو مال (وعنه) لا يجوز بمال الا غير الكتابي (٢٦) ففي استرقاقه روايتان ولا يجوز أن يختار الا الاصلح للمسلمين فان أسلموا رفقوا في الحال (٢٧) ومن سبي من أطفالهم منفردا أو مع أحد أبويه فهو مسلم وان سبي مع أبويه فهو على دينهما (٢٨)

(٢٣) قوله ويخير الامير الخ هذا التخيير اتمامه في مقابلة الاحرار فان كانوا ارقاء فيخير بين قتلهم وتركهم غنمة وأما النساء والقدرة فيصرون ارقاء بنفس السبي لئلا عليه السلام عن قتلهم وكان يسترقهم اذا سباهم (٢٤) قوله بين القتل : لموم قوله (اقتلوا المشركين) ولانه صلى الله عليه وسلم قتل رجال قريظة وهم بنو الستمائة والسبعمائة وقتل يوم بدر عتبة بن ابي معيط والنضر بن الحارث

(٢٥) قوله والمن : لقوله تعالى «فاما منا بعد واما فداء»

(٢٦) قوله الا غير الكتابي الخ احدها يجوز استرقاقهم والباقي ميل للمؤلف وهي ظاهر الوجيز كثيرهم قال الزركشي وهو الصواب والثانية لا اختارها الحرقي والشريف وابن عقيل لانه كافر لا يقر بالجزية فلم يسترق كالمرتد ومراده بالكتابي من تقبل منه الجزية فيدخل فيهم المجوس وغير أهل الكتاب من لا تقبل منه الجزية وللمؤلف تبع أبا الخطاب في حكاية الخلاف في غير أهل الكتاب والمجد جعل مناط الحكم فيمن لا يقر بالجزية فعلى قوله نصارى بني تغلب يجري فيهم الخلاف لعدم أخذها منهم (٢٧) قوله رفقوا في الحال : وحرّم قتلهم لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث» وهذا مسلم ولانه اسير يحرم قتله فصار رقيقاً كالمرأة وقيل يحرم قتله ويخير فيه بين الحصول الثلاث جزمه في السكافي وصححه في الشرح لانه اذا جاز ذلك حال كفرهم ففي حال اسلامهم اولى وهو المذهب

(٢٨) قوله وإن سبي مع أبويه فهو على دينهما : على الاصح لان التبعة باقية ولو سبي دمي

ولا يفسخ النكاح (٢٩) باسترقاق الزوجين وان سبت المرأة وحدها  
اقتسخ نكاحها وحلت لسايبها وهل يجوز بيع من استرق منهم  
للمشركين؟ على روايتين (٣٠) ولا يفرق في البيع بين ذوي رحم محرم الا  
بعد البلوغ على احدى الروايتين واذا حصر الامام حصنا لزمه مصابرة اذا  
رأى المصلحة فيه فان أسلموا (٣١) أو من أسلم منهم أحرز دمه وماله وأولاده

حرراً تبع سايه حيث يتبع المسلم على الصحيح من المذهب وقيل ان سباه منفرداً  
فهو مسلم قلت يحتله كلام المصنف هنا بل هو ظاهره ونقل عبد الله والفضل يتبع  
مالكاً مسلماً كسي اختاره الشيخ تقي الدين

(٢٩) قوله ولا يفسخ النكاح الخ لان الرق معنى لا يمنع ابتداء النكاح فلا يقطع  
استدامته كالعتق وعنه في لقوله (والمحصنات من النساء الاما لم يكتأمنكم) الآية واختار  
المصنف والشارح الاتصاف ان تعدد السابي

(٣٠) قوله وهل يجوز بيع من استرق منهم للمشركين على روايتين: احداها لا مطلقاً  
وهو الصحيح قال أحمد ليس لاهل الذمة أن يشتروا بماسي المسلمون لانه يروى ان عمر  
كتب ينهى امرأه الامصار عن ذلك ولان فيه قسوةً للاسلام فلا يجوز ردعهم الى  
الكفر والثانية يجوز مطلقاً اذا كان كافراً لانه صلى الله عليه وسلم باع سبي بني قريظة  
لاهل الحرب الخ هكذا قال في المبدع وعنه يجوز بيع البالغ دون غيره وعنه من  
المذكور

(٣١) قوله فان أسلموا الخ أما انهم فلقوله صلى الله عليه وسلم: أمرت ان أقاتل  
الناس: الحرب والمراد بلال حيث كان ومنفعة اجارة لانها مال ويحرر أيضاً أولاده الصغار  
لاهم تبع له في الاسلام ولود دخل دار الاسلام فأسلم وأولاده في دار الحرب أيضاً أحرزهم  
وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي لان أولاده أولاد مسلم فوجب ان يتبصره في الاسلام  
كأولادهم معه في الدار ولان ماله مال مسلم فلا يجوز اغتنامه كأولادهم في دار الاسلام  
ونظيره انه لا يحرز أولاده الكبار ولا زوجته كذلك فان سبت فان سبت رقيقة ولم  
يفسخ نكاحه برقها فان كانت حاملاً لم يجز استرقاق الحمل وبه قال الشافعي

الصغار وان سألوا الموادة بمال أو غيره جاز ان كانت المصلحة فيه وان  
نزّلوا على حكم حاكم جاز اذا كان مسلماً حراً بالغاً عاقلاً (٣٢) من أهل  
الاجتهاد (٣٣) ولا يحكم الا بما فيه حفظ للمسلمين من القتل والسبي والقتل  
فان حكم بالمن لزم قبوله في أحد الوجهين (٣٤) وان حكم بقتل أو سبي  
فأسلموا عصموا دماءهم وفي استرقاقهم وجهان (٣٥)

### ﴿ باب ما يلزم الامام والجيش ﴾

يلزم الامام عند مسير الجيش تماهد الخيل والرجال فلا يصلح للحرب  
بمنه من الدخول ويمنع المختل والمرجف والنساء الا طاعة في السن لسقي الماء  
ومعالجة الجرحى ولا يستعين بمشرك (١) الا عند الحاجة اليه (٢) ويرفق بهم  
في السير ويمد لهم الزاد ويقوي قوسهم بما يخيل اليهم من أسباب النصر  
ويعرف عليهم العرفاء ويمد لهم الاولوية والرايات ويجعل لكل طائفة شعاراً

(٣٢) قوله بالمال ما قلنا: وعد لا

(٣٣) قوله من أهل الاجتهاد: أي في الجهاد

(٣٤) قوله في أحد الوجهين: وهو المذهب

(٣٥) قوله وفي استرقاقهم وجهان: المذهب لا يسترقون

(١) قوله ولا يستعين بمشرك: أي يحرم لما روت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم خرج الى بدر فبعه رجل من المشركين فقال له: تؤمن بالله ورسوله قال لا قال  
فارجع فلن أستعين بمشرك متفق عليه

(٢) قوله الا عند الحاجة اليه: كذا ذكره جماعة لا روي الزهري ان النبي صلى الله عليه

وسلم استعان ناس من المشركين في حربه: رواه سعيد وقال الشيخ تقي الدين من تولى منهم  
ديواناً للمسلمين انتقض عهده وتحرم الاستعانة باهل الاهواء في شيء من أمور  
المسلمين لانهم أعظم ضرراً لكونهم دعاة بخلاف اليهود والنصارى نص على ذلك



يتداعون به عند الحرب ويتخير لهم المنازل ويتبع مكانها فيحفظها ويبث  
 الميون على العدو حتى لا يخفى عليه أمرهم ويمنع جيشه من الفساد والمعاصي  
 ويعلم ذا الصبر بالاجر والنفل ويشاور ذا الرأي ويصف جيشه ويجمل في  
 كل جنة كفؤاً ولا يعيل مع قريبه وفي مذهبه على غيره ويجوز له أن  
 يبذل جعلاً (٣) لمن يذله على طريق أو قلعة أو ماء ويجب أن يكون  
 معلوماً (٤) إلا أن يكون من مال الكفار فيجوز مجهولاً فإن جعل له جارية (٥)  
 منهم فانت قبل الفتح (٦) فلا شيء له (٧) وإن أسلمت قبل الفتح (٨) فله  
 قيمتها وإن أسلمت بعده (٩) سلمت إليه إلا أن يكون كافراً فله قيمتها فإن  
 شئت مسلحاً ولم يشترطوا الجارية فله قيمتها فإن أبا الجارية وامتنعوا  
 من بذلها فسخ الصلح ويحتمل أن لا يكون له إلا قيمتها وله أن ينزل (١٠) في

(٣) قوله ويجوز له أن يبذل جعلاً الخ لانه صلى الله عليه وسلم وأبو بكر استأجرا  
 في الهجرة من يدهم على الطريق ولانه من المصالح أشبه أجره الوكيل ويستحق الجمل  
 بفعل ما جعل له سواء كان مسلماً أو كافراً

(٤) قوله ويجب أن يكون معلوماً: إذا كان من مال المسلمين لانه جعل فوجب أن  
 يكون معلوماً كالجمل في المسابقة ورد الضالة إلا أن يكون من مال الكفار فيجوز  
 أن يكون مجهولاً لانه صلى الله عليه وسلم جعل للسرية الثلث والربع مما غنموا وسلب  
 المقتول وهو مجهول لان التهمة كلها مجهولة ولانه مما تدعو الحاجة إليه

(٥) قوله فإن جعل له جارية: أي معينة

(٦) قوله فانت قبل الفتح: أي أو بعده

(٧) قوله فلا شيء له: لان حقه متعلق بمعين فيسقط بتلقه من غير قريط كالوديمة

(٨) قوله قبل الفتح: أي وهي حرة

(٩) قوله فإن أسلمت بعده: أو قبله وهي أمة

(١٠) قوله وله أن ينزل الخ الداء هو ابتداء دخول دار الحرب وبهذا قال جماعة

البداة الربع بعد الخمس وفي الرجعة الثالث بعده وذلك اذا دخل الجيش بمسيرة سرية تغير فاذا رجع بمسيرة أخرى فماتت به أخرج خمسة وأعطى السرية ما جعل لها وقسم الباقي في السرية والجيش معا

### فصل

وبلزم الجيش طاعة الامير والنصح له والصبر معه ولا يجوز لاحد أن يتلف ولا يحتطب ولا يبارز ولا يخرج من المسكر ولا يحدث حدثا الا باذنه فان دعا كافر الى البراز استحسب لمن يعلم من نفسه القوة والشجاعة مبارزته باذن الامير فان شرط الكافر أن لا يقاتله غير الخارج اليه فله شرطه فان انهزم المسلم أو اثنى بالجراح جاز الدفع عنه وان قتله المسلم فله سلبه وكل من قتل قتيلًا (١١)

من أهل العلم منهم عمر بن الخطاب وحبيب بن مسامة والحسن والاوزاعي وغيرهم لما روى حبيب بن مسلمة الفهري قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربع في البداوة والثالث في الرجعة وفي لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل الربع بعد الخمس والثالث بعد الخمس اذا قفل رواء ابو داود وعن عبادة نحوه رواء الترمذي وحسنه وكان ابن المسيب ومائك يقولان لا نفل الا من الخمس وقال الشافعي من خمس الخمس وقال عمرو بن شعيب لا نفل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وظاهره أنه يجوز بلا شرط وعنه لا يجوز الا به وهو المذهب وظاهر كلام أحمد أنهم إنما يستحقون هذا بالشرط السابق فقل هذا ان رأى الامام ان لا ينفلهم فله ذلك لانه اذا ترك التفصل كله حاز ترك البعض ولا يجوز أن ينفل أكثر من الثالث والربع وهو قول مكحول والاوزاعي وجهه العلماء قال الشافعي لاحد لنفل والامام أن ينفل بعض الجيش لقائه وبأسه وان يقول من هدم هذا السور ومن جاء بأسير فله كذا في قول أكثر أهل العلم وكرهه مالك هـ

(١١) قوله وكل من قتل قتيلًا الخ لا يستحق السلب الا بشروط أن يكون المقتول

فله سلبه غير مغموس اذا قتله حال الحرب (١٢) منهمكا على القتال غير مشخن  
وغرر بنفسه في قتله (وعنه) لا يستحقه الا من شرطه (١٣) فان قطع أرمته  
وقتله آخر فسلبه للقاطع وان قتله اثنان فسلبه غنيمة (١٤) وقال القاضي هو لهما

من المئالة الذين يجوز قتلهم و (٢) ان يكون المقتول غير مشخن بالجراح فان كان مشخاً  
فليس لقاتله شيء من سلبه وبهذا قال مكحول وحرير بن عثمان والشافعي لان معاذ  
بن عمرو أثبت أما جهل وذبح عليه ابن مسعود فقضى النبي صلى الله عليه وسلم  
بسلبه لمعاذ فان أئمنه بالجراح حتى صار في حكم المقتول فله سلبه لحديث معاذ بن  
عمرو و (٣) ان يفر بنفسه في قتله فان رماه بسهم من صف المسلمين فلا سلب له و (٤) ان  
يقتله حال الحرب فان انهزم الكفار كلهم فأدرك انساناً منهزماً فقتله فلا سلب له  
لعدم التقرير وان كانت الحرب قائمة فانهمز أحداهم فقتله انسان فله سلبه لان الحرب  
كروفر وقد قتل سلمة بن الأكوع طليعة الكفار وهو منهزم فأعطاه النبي صلى الله  
عليه وسلم سلبه أجمع وبهذا قال الشافعي وقال أبو ثور وداود وابن المنذر السلب  
لكل قاتل لموم الخبر ولا يخمس السلب وبه قال الشافعي وابن المنذر وقال ابن عباس  
والأوزاعي ومكحول بخمس لموم قوله فواعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسها  
ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لقاتل ولم يخمس السلب كما رواه أبو داود  
(١٢) قوله حال الحرب: فان قتله منهزماً فلا سلب له واختار الشيخ تقي الدين له السلب  
لحديث ابن الأكوع

(١٣) قوله وعنه لا يستحقه الا من شرط له: الصحيح من المذهب أنه يستحقه ولو  
بغير شرط وبه قال الأوزاعي والبيهقي والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور لقوله عليه  
السلام «من قتل قتيلاً فله سلبه» وهذا من قضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم التي  
عمل بها أصحابه من بعده وانما أمر النبي صلى الله عليه وسلم خالداً أن لا يرد على  
المددي عقوبة وزجراً حين أغضبه عوف بقرعته خالداً بين يديه وقال أبو حنيفة  
والثوري لا يستحقه الا من شرطه الامام له وكذلك قال مالك

(١٤) قوله وان قتله اثنان فسا به غنيمة: هذا المذهب لان السلب انما يستحق بالتدبير  
في قتله ولا يحصل ذلك بقتل الاثنين فأشبه مالو قتله جماعة وقال القاضي والآجري

وان أسره فقتله الامام (١٥) فسلبه غنيمة (وقال القاضي) هو لمن أسره وان قطع يده ورجله وقتله آخر فسلبه غنيمة وقيل هو للقاتل والسلب ما كان عليه (١٦) من ثياب وحلي وسلاح والداية بآلها (وعنه) ان الداية ليست من السلب وثقته وخيمته ورجله غنيمة. ولا يجوز الغزو الا باذن الامير الا ان يفجأ ثم عدو يخافون كلبه فان دخل قوم لامنعة لهم (١٧) دار الحرب بغير اذنه فغنموا فغنيمتهم في (وعنه) هي لهم بعد الحس (وعنه) هي لهم لاختس فيها ومن أخذ من دار الحرب طعاما أو علفا فله أكله وعلف دابته بغير اذن وليس له بيعه فان باعه رد ثمنه في المغنم وان فضل معه منه شيء فأدخله البلد رده في الغنيمة لا أن يكون يسير اقله أكله في احدى الروايتين ومن أخذ سلاحا فله أن يقاتل حتى تنقضي الحرب ثم يرده وليس له ركوب القوس في احدى الروايتين



هو لما لم يسم الحديت وهو يتناول الاثنين قلت ولحديث معاذ بن عمرو فانه ظاهر لانه قال لهما كلا كما قتله وقضى بسلبه لمعاذ ولم يجعله غنيمة في أن يقال فلم يشرك بينهما (١٥) وان أسره فقتله الامام الخ لا تعطيه السلام قتل يوم بدر عقبه والتضرع الحارث واستبقى سائرهم ولم يعط اسلابهم من أسرههم ولا فداءهم وكان فداؤهم غنيمة (١٦) قوله والسلب ما كان عليه الخ هذا المذهب الامال الذي معه في ميانه وخرائطه فليس بسلب وكذلك رحله وأثائه وما ليست يده عليه من ماله ليس بسلب (١٧) قوله فان دخل قوم لامنعة لم الخ هذا المذهب أعني ان غنيمتهم في وسواء قولوا أو كثروا وعنه هي لهم بعد الحس وهو قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي لمعوم قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة الآية وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز واختاره القاضي وأصحابه والمصنف والشارح والتاظم وعنه هي لهم لاختس فيها وبه قال أبو حنيفة لانه اكتساب مباح فأشبه الاحتطاب

## ﴿باب قسمة الغنائم﴾

الغنيمة كل مال أخذ من المشركين قهرا بالقتال وان أخذ منهم مال مسلم (١) فأدركه صاحبه قبل قسمه فهو أحق به وان أدركه مقسوما فهو أحق به بثمنه (وعنه) لاحق له فيه وان أخذه منهم أحد الرعية بثمن فصاحبه أحق به بثمنه وان أخذ بغير عوض فهو أحق به بغير شيء ويملك الكفار أموال المسلمين بالقهر (٢) ذكره القاضي (وقال أبو الخطاب) ظاهر كلام أحمد رحمه الله تعالى أنهم لا يملكونها (٣) وما أخذ من دار الحرب من ركاز

(١) قوله وان أخذ مال مسلم الخ لا يخلو اذا أخذ الكفار مال مسلم ان يقول أنهم يملكون أموال المسلمين أولا ولو حازوها الى دارهم فان قلنا يملكونها وأخذناها منهم فلا يخلو إما ان يعرف صاحبه أولا فان لم يعرف صاحبه قسم وجاز التصرف فيه وان عرف صاحبه فلا يخلو إما ان يدركه بعد قسمه أو قبله فان أدركه قبله فهو أحق به ويرد اليه ان شاء والا فهو غنيمة لما روى ابن عمر ان غلاما له أبق الى العدو فظهر عليه المسلمون فرده النبي صلى الله عليه وسلم اليه وذهب فرس له فأخذه المسلمون فرده عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وقال الزهري وعمرو بن دينار لا يرد اليه وهو لجيش لان الكفار ملكوه باستيلائهم فصار غنيمة كسائر أموالهم وان أدركه بعده فهو أحق به بجنه هذا المذهب لما روى ابن عباس ان رجلا وجد عبدا له وكان للمشركون أصابوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم «ان أصبته قبل القسمة فهو لك وان أصبته بعد ما قسم أخذه بالقيمة» وانما امتنع أخذه له بغير شيء لئلا يفضي الى حرمان أخذه من الغنيمة ولولم يأخذه لادى الى ضياع حقه فالرجوع بشرط وزن القيمة جمع بين الحقين

(٢) قرله ويملك الكفار أموال المسلمين بالقهر: هذا المذهب لان الاستيلاء سبب يملك به المسلم مل الكافر فكذا عكسه كاليح وسواء اعتقدوا تحريمه أولا ومحل في غير حبس ووقف قاله في المحرر والفروع لعدم تصور للملك فيهما فلم يملك بالاستيلاء كالحر وفي أم الولد روايتان الاصح عند ابن عقيل انها كوقف

(٣) قوله لا يملكونها: اختاره الآجري وأبو محمد الجوزي وابن شهاب بقوله تعالى (ولن

أو مباح له قيمة فهو غنيمة (٤) وتلك الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب ويجوز قسمها فيها وهي لمن شهد الواقعة (٥) من أهل القتال قاتل أو لم يقاتل من تجار المسكر وأجرائهم الذين يستعدون للقتال (٦) فأما المريض العاجز عن القتال (٧) والمخذل والمرجف (٨) والفرس الضعيف العجيف فلا حق له (٩) وإذا لحق مدد (١٠) أو هرب أسير فأدركوا الحرب قبل تقضيها أسهم لهم وإن جاؤا بعد أحراز الغنيمة فلا شيء لهم (١١) فإذا أراد القسمة بدأ بالأسلاب فدفعها إلى

يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) ولأنهم لا يملكون رقيقا برضا بالمسيح فهذا أولى (٤) قوله فهو غنيمة: بخلاف من تلصص وأخذ شيئا فهو له

(٥) قوله وهي لمن شهد الواقعة: لما روى الشافعي وسعيد بن عمر قال: الغنيمة لمن شهد الواقعة من أهل القتال حتى من منع منه لرية أو منعه الأب ومن يشاء الأمير لمصلحة كجاسوس ورسول ومن خلفه الأمير في بلاد العدو ولو لمرض وغزا ولم يمر بهم فرجعوا

(٦) قوله للذين يستعدون للقتال: ومعهم السلاح لأنه رده للمقاتل باستمداده أشبه المقاتل وظاهره أنهم إذا لم يكونوا مستعدين للقتال لأسهم لهم إذا لقع في حضورهم كالمخذل (٧) قوله فأما المريض العاجز عن القتال: فلا حق له لأنه ليس من أهل القتال كالعبد وظاهره أنه إذا لم يمنع كحصى وصداع لا يسقط سهمه لأنه من أهل الجهاد ويعين برأيه وتكثيره ودعائه

(٨) قوله والمخذل والمرجف: ولو قاتلا لأن ضررهما أكثر

(٩) قوله فلاحق له: ولو شهد عليه الواقعة لأنه لا تقع فيه وفيه وجه إذا شهد بسهمه له كريض (١٠) قوله وإذا الحق مدد الخ وكذا لو أسلم كافرا أو بلغ صبي أو أعتق عبد لقول عمر ولأنهم شاركوا الفارين في السبب فشاركهم في الاستحقاق كما لو كان ذلك قبل الحرب وكذا إذا صار رجل فارساً وعكسه وظاهره أنه يسهم لهم وإن لم يقاتلوا

(١١) قوله وإن حوّا بعد أحراز الغنيمة فلا شيء لهم: قاله الحرقى لأن به يحصل تمام الاستيلاء وقال القاضي يملك الغنيمة بأقضاء الحرب وإن لم تحرز جزم به في المحرور وقدمه في الفروع لما روى أبو هريرة أن أبان بن سعيد بن العاص وأصحابه قدموا على النبي

أهلها ثم أخرج أجرة الذين جمعوا الغنيمة وحملوها وحفظوها (١٢) ثم يَخْمَسُ  
الباقى فيقسم خمسة على خمسة أسهم سهم لله تعالى وللرسول صلى الله عليه وسلم  
يصرف مصرف النبي (١٣) وسهم لذوي القربى وهم بنوها ثم وبنو المطالب  
حيث كانوا للذكر مثل حظ الأنثيين غنيهم وفقيرهم فيه سواء وسهم لليتامى  
الفقراء وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل من المسلمين ثم يعطى النفل  
بعد ذلك ويرضخ لمن لا سهم له وهم العبيد والنساء والصبيان وفي الكافر  
روايتان أحدهما يرضخ له (١٤) والآخرى يسهم له ولا يبلغ بالرضخ للراجل

صلى الله عليه وسلم بخير بعد أن فتحها فقال إبان أقسم لنا يا رسول الله فقال اجلس  
يا إبان ولم يقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود ولأنهم لم يشهدوا  
الوقعة كما لو أدركوا قبل القسمة ولو لحقهم عدو فقاتل المدد معهم حتى سلموا الغنيمة  
فلأنهم لم فيها لأنهم إنما قاتلوا عن أصحابها لأن الغنيمة في أيديهم

(١٢) قوله وحفظوها: لأنه من مصلحة الغنيمة وإعطاء جمل من دله على مصلحة

(١٣) قوله سهم لله تعالى وللرسول يصرف مصرف النبي: لقوله صلى الله عليه وسلم  
« ليس لي من الفء الا الخمس وهو مردود عليكم » رواه سعيد ولا يكون مردودا  
علينا الا اذا صرف في مصالحنا وفي الانتصار هو لمن يلي الخلافة بعده وقاله طائفة  
من العلماء أقول إبي بكر رضي الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ان الله  
إذا أطعم نبياً طعمة فهي التي يقوم من بعده » رواه أبو داود وعنه يصرف في الخيل  
والسلاح روي عن إبي بكر وعمر وذكر الشيخ تقي الدين في الرد على الرافضي عن  
بعض أصحابنا ان الله تعالى أضاف هذه الاموال إضافة ملك كسائر أموال الناس ثم اختار  
قول بعض العلماء: انها ليست ملكا لاحد بل أمرها الى الله والرسول يتفقها فيما أمر الله به  
(١٤) قوله وفي الكافر روايتان أحدهما يرضخ له: وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة

لأنه من غير أهل الجهاد فلم يسهم له ولكن يرضخ له كعبد والثانية يسهم له كالمسلم وبه  
قال الزهري والأوزاعي والثوري وإسحق وهي المذهب لما روى الزهري أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم استعان في حربه بنس من اليهود فأسهم لهم رواه سعيد

سهم راجل ولا للفارس سهم فارس وان تغير حالهم قبل تقضي الحرب (١٥)  
 أسهم لهم واذا غزا العبد على فارس لسيدته قسم للفارس (١٦) ورضخ للعبد ثم  
 يقسم باقي النسيمة للراجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم (١٧) سهم له وسهمان  
 لفارسه الا أن يكون فرسه هجيناً (١٨) أو برذوناً فيكون له سهم (وعنه) له سهمان

ويقسم الامام الرضخ على ما يراه من المصلحة من تفضيل وتسوية ولا تجب التسوية  
 فيه كاهل السهمان لار السهم منصوص عليه غير موكول الى اجتهاد فليختلف  
 كالحدود بخلاف الرضخ

(١٥) قوله وان تغير حالهم قبل تقضي الحرب: بان بلغ صبي أو عتق عبداً أو أسلم كافر  
 (١٦) قوله واذا غزا العبد على فارس لسيدته قسم للفارس: هذه الصورة مستثناة من  
 عموم قوله ولا يباغ بارضخ الى آخره ففي هذه الصورة يقسم للفارس سهمان كفارس  
 الحر لانه فارس حضر الوقعة وقوتل عليه فاسهم له كما لو كان السيد راكبه وهذا ان  
 لم يكن مع سيده فرسان ورضخ للعبد وهما لمالكما (وبه ابيها فيقال رجل يستحق  
 السهم والرضخ وان لم يحضر للقتال) وظاهره أن الصبي اذا غزا على فارس أو المرأة  
 أو الكافر وقتلنا لاسهم له لم يسهم للفارس بل يرضخ له وفارسه ومن استمار فارساً  
 ليغزو عليه فسهمة للمستعير وبه قال الشافعي وعنه لمالكة لانه من غنائه كولد وبه  
 قال بعض الحنفية

(١٧) قوله للراجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم: وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن  
 وابن سيرين وحيب بن أبي ثابت ومالك والليث والثوري والشافعي واسحق وابو ثور  
 وابو يوسف ومحمد وعامة علماء الاسلام الا أبا حنيفة فانه قال لفارس سهم واحد  
 لما روى ابو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر على أهل الخديفة فأعطى  
 الفارس سهمين وأعطى الراجل سهماً ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أسهم للفارس يوم خيبر ثلاثة أسهم سهمان لفارسه وسهم له متفق عليه  
 وقد ثبتت الاحاديث بهذا فلا يمول على ما خالفه على أن حديثهم يحتمل انه أراد أعطى  
 الفارس سهمين لفارسه

(١٨) قوله الا أن يكون فرسه هجيناً الخ هذا المذهب وبه قال الحسن لما روى مكحول



كالعربي (١٩) ولا يسهم لا أكثر من فرسين (٢٠) ولا يسهم لغير الخيل (٢١)  
 (وقال الخرقى) من غزا على بعير لا يقدر على غيره قسم له ولبعيره سهمان ومن  
 دخل دار الحرب (٢٢) راجلاً ثم ملك فرساً أو استعاره أو استأجره وشهد به  
 الرقعة فله سهم فارس فإن دخل فارساً فنفق فرسه أو شرد حتى تمضى الحرب فله  
 سهم راجل ومن غصب فرساً فقاتل عليه فسهم القرس لما لكة (٢٣) وإذا قال

أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطي الفرس العربي سهمين وأعطى للبهجين سهماً رواه  
 سعيد وأبو داود في المراسيل وروي موصولاً عن مكحول عن زياد بن جارية عن  
 حبيب بن مسعدة مرفوعاً قال عبد الحق والمرسل أصح

(١٩) قوله وضعه سهمان كالعربي : لأنه عليه السلام أسهم الفرس سهمين ولصاحبه  
 سهماً وهو عام في كل قرس وبه قال عمر بن عبد العزيز ومالك والثوري والشافعي  
 (٢٠) قوله ولا يسهم لا أكثر من فرسين : لما روى الأوزاعي أن النبي صلى الله

عليه وسلم كان لا يسهم للرجل أكثر من فرسين وإن كان معه عشرة أفراس وقال  
 مالك وأبو حنيفة والشافعي لا يسهم لا أكثر من فرس واحد وفي البصرة يسهم لثلاثة  
 (٢١) قوله ولا يسهم لغير الخيل من نبال وفيل وحير ونحوها لأن غيرها لا يلحق بها

في التأثير في الحرب ولا يصاح للكر والفرد فله سهم له وقول الخرقى تقبله الميموني  
 واحتاره ابن البناء وعنه يسهم للبعير مطلقاً احتاره أبو بكر والقاضي والشريف وأبو  
 الخطاب وابن عقيل وحكي عن الحسن لقوله تعالى فما أوجنتم عليه من خيل ولا  
 ركاب، ولأنه حيوان يسابق عليه بموضع فجاز أن يسهم له كالخيل فله هذا يسهم له  
 سهم واحد وشرطه أن يكون مما يمكن القتال عليه والصحيح الأول وحكاه ابن  
 المنذر إجماعاً

(٢٢) قوله ومن دخل دار الحرب الخ لأن المبرة في استحقاق سهم الفرس أن يشهد  
 به الرقعة لأحالة دخول باب الحرب ولأنه حيوان يسهم له فاعتبر وجود حالة القتال  
 كالأدبي فإن كان للمستأجر والمستير بمن لا سهم له أما لكونه لاشي له كالتخذل أو  
 ممن يرضخ له كالصبي فحكمه حكم فرسه ذكره في الفنى والشرح

(٢٣) قوله فسهم الفرس لما لكة : لأن استحقاق سهم الفرس مرتب على فقعه

الامام من أخذ شيئاً فهو له (٢٤) أو فضل بمض الفاتمين على بعض لم يجز في احدى الروايتين ويجوز في الاخرى ومن استؤجر (٢٥) للجهاد ممن لا يلزمه من العبيد والكفار فليس له الا الاجرة ومن مات بعد انقضاء الحرب فسهمة لوارثه ويشارك الجيش سراياه فيما غنت ويشارك كونه فيما غنم واذا قسمت الغنيمة في أرض الحرب فقبائموها ثم غلب عليها العدو فهي من مال المشتري في احدى الروايتين (٢٦) اختارها الخلال وصاحبه والاخرى من مال البائع

فهو للمالك فان كان الفاسب ممن لاسهم له إما مطلقاً كرجف أو يرضخ له احتمل ان يكون حكم الفرس حكمه لأن الفرس يتبع الفارس فيتبعه اذا كان منصوباً واحتمل ان يكون سهم الفرس للمالك لأن الجناية من راكمه فيحتص المنع به

(٢٤) قوله واذا قال الامام من أخذ شيئاً فهو له الخ الاولى لا يجوز وهو المذهب جزم به في الوجيز ومحمّد ابن المتجاء في الاولى لانه عليه السلام والخلفاء من بعده كانوا يقسمون الغنائم ولان الفزاة اشتركوها في الغنيمة على سبيل التسوية فتجب كسائر الشركاء وحينئذ لا يستحقه من أخذه والثانية يجوز لقوله عليه السلام يوم بدر من أخذ شيئاً فهو له ورد بأن قضية بدر لما اختلفوا فيها نسخت بقوله «يسألونك عن الاثقال» الآية وقيل يجوز لمصلحة والا فلا ومحمّد في الرطيتين والحاوين وحكياء رواية قال في الانصاف قلت وهو الصواب

(٢٥) قوله ومن استؤجر الخ لان غزوه جوض فكانه واقع من غيره فلا يستحق غير ما ذكر وظاهره محبة اجارته وهو رواية لانه لا يتعين عليهم بحضورهم لانهم ليسوا من اهله فصحت ككثيره من العمل والاشهر انها لا تصح كالصلوات ومقتضاء ان من يلزمه كالحرف لا يصح استجاره عليه كالحج ونص في رواية جماعة على محبتها مطلقاً وهو قول الحرفي واليه ميل المصنف في المنفي ومقتضى اختيار الشيخين محبة الاستجار وان لزمه الا أن يتعين عليه فلا يصح وعلى الاولى هي كالمقدمة فيستحق السهم

(٢٦) قوله في احدى الروايتين: وهي المذهب لانه مال مقبوض ايسح لمشتريه التصرف فيه فكان من ضمانه كما لو اشتراه بدار الاسلام

اختاره خرقى (٢٧) ومن وطى مجارية من المغنم من له فيها حق أولولده أدب  
 ومبلغه عليه مهرها إلا أن تلده منه فيكون عليه قيمتها وتصير أم ولد  
 له وارلد حرثا بت النسب ومن أعتق منهم عبدا (٢٨) عتق عليه قدر حقه وقوم  
 عليه باقة ن كان موسرا وكذلك ان كان فيهم من يمتق عليه والنال من  
 غنيمه بحرق رحله كله الا المصحف والسلاح والحيوان وما أخذ من القدية  
 أو أهداه الكفار لأمير الجيش أو بعض قواده فهو غنيمه

### باب حكم الارضين المغنومة

وهي على ثلاثة أضرب (أحدها) ما فتح عنوة وهي ما أحلي عنها أهلها  
 بالسيف نيخبر الامام (١) ين قسمها ووقفها على المسلمين ويضرب عليهم اخراجا  
 مستمرا يؤخذ ممن هي في يده يكون أجرة لها (وعنه) تصير وقفها بنفس  
 (٢٧) فرله اختارها خرقى: لأنه لم يكمل قبضه لكونه في خطر قهر العدو وكثرة  
 الحاجة ذاتها لئلا يحدوا ذوق عمله ما لم يفرط فان فرط كحروجه من السكر ونحوه فضاه عليه  
 كما والله

(٢٨) قوله ومن أعتق منهم عبدا ألح وجملة ان الغنم اذا أعتق رقيقا من المغنم أو كان  
 فيهم من يمتق عليه عتق كله لان ملكه ثبت عليه في شركة الغانمين باستيلائهم عليه  
 شبه المالك بالارث فيعتق جميعه ان كان حقه منها أو بقدر حقه ان نقص ثم الزائد  
 على حقه ان كان موسرا عتق عليه وضمنه والاني رقيقا بجاله على المنصوص

(١) قوله فيخير الامام: فيها تخير مصلحة كالتخير في الاسارى فيلزم ان يعمل ما يراه  
 اصالح من قسمها أي على الغانمين كقول لانه صلى الله عليه وسلم قسم نصف خير  
 ووقف نصهما لنوائبه وحوائجه رواه ابو داود من حديث سهل بن ابي حمزة وتملك  
 به ولاخراج عابها وبين وقفها على المسلمين لفظ يحصل به الوقف زاد في المنفي  
 والثم ح و يتركها للمسلمين بخراج مستمر يؤخذ ممن تقر يده من مسلم وذمي بلا  
 أجرة يضرب عليها خراجا مستمرا يؤخذ ممن هي في يده من مسلم ومعاهد يكون

الاستيلاء (وعنه) تقسم بين الغائبين (٢) (الثاني) ما جلا عنها أهله، خوفاً فتصير  
وقفا بنفس الظهور عليها (وعنه) حكمها حكم الغنوة (الثالث) ما وصلوا  
عليه وهو ضربان (أحدهما) أن يصلحهم على أن الأرض لما وفروا معهم  
بالخراج فهذه تصير وقفاً أيضاً (الثاني) أن يصلحهم على أنها لهم ولنا الخراج عليها  
فهذه ملك لهم خراجها كالجزية إن أسلموا سقط عنهم وإن انتقلت إلى مسلم  
فلا خراج عليه ويقررون فيها بغير جزية لأنهم في عبر دار لا سلام بخلاف  
التي قبلها والمرجع في الخراج والجزية إلى اجتهاد الإمام في الزيادة والتنصان  
على قدر الطاقة (وعنه) يرجع إلى ما ضرب به عمر رضي الله تعالى عنه لا يزداد  
ولا ينقص (وعنه) تجوز الزيادة دون النقص قال أحمد وأبو عبد الله رحمهما  
الله تعالى: أعلى وأصح حديث في أرض السواد حديث عمر بن ميمون  
يعني أن عمر رضي الله تعالى عنه وضع على كل جريب درهم وقبضة وقد  
القبضة ثمانية أراطال يعني بالمسكي فيكون ستة عشر رطلاً، امرأتي والجريب  
عشر قصبات في عشر قصبات والقصبه ستة أذرع وهو ذراع وسط  
وقبضة وإبهام فأنة وما لا يناله الماء مما لا يمكن زرعه فلا خراج عليه وإن  
أمكن زرعه عاماً بعد عام وجب نصف خراجه في كل عام، الخراج على  
أجرة لما روى أبو عبيد في كتاب الأموال عن لما حشون قال: بلال امرئ  
الخطاب في القرى التي اقتسحوها غنوة أقسمها بيننا وخذ حصة قات عمر لا والله  
أحبسه فيجري عليهم وعلى المسلمين فقال بلال وأصحابه أقسموا فقال عمر: هم أكف  
بلالاً وذويه فما حال الحول ومنهم عين تطرف وفي الحرار ملكها لاها، غيرهم  
بخراج فدل كلامهم أنه لو ملكها بغير خراج كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لم يجز وقاله أبو عبيد

(٢) قوله وعنه تقسم بين الغائبين: لأنه عليه السلام فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

غيره مع عموم قوله (واعلموا إنما غنم من شيء) الآية وهذا هو مال واني نود

المالك دون المستأجر وهو كالدين يحبس به المومر وينظر به المعسر ومن  
عجز عن عمارة أرضه أجبر على اجارتها أو رفع يده عنها ويجوز له أن يرشو  
العامل ويهدي له ليدفع عنه الظلم في خراجه ولا يجوز ذلك ليدع له منه  
شيئا وان رأى الامام المصلحة في اسقاط الخراج عن انسان جاز

### باب النية

وهو ما أخذ من مال مشرك بغير قتال كالجزية والخراج والعشر وما تركوه  
فزعا وخمس خمس الغنينة ومال من مات لا وارث له (١) فيصرف في المصالح  
ويبدأ بالاهم فالاهم من سد الثغور وكفاية أهلها وما يحتاج اليه من يدفع عن  
المسلمين ثم الاهم فالاهم من سد البثوق وكري الانهار وعمل القناطر وأرزاق  
القضاة وغير ذلك ولا يخمس (٢) (وقال الخريفي) يخمس فيصرف خمسة الى  
أهل الخمس وباقيه للمصالح وان فضل منه فضل قسم بين المسلمين (٣) ويبدأ

(١) قوله ومال من مات لا وارث له : وكذا مال مرتد مات على ردة فيصرف في  
المصالح أي مصالح أهل الاسلام كلهم له فيه حق غنيهم وفقيرهم الا العبد فلا يفر دون  
بالاعطاء بل يزاد ساداتهم على الصحيح من المذهب ولما قرأ عمر ما افاء الله على رسوله  
من اهل القرى قل له حق بائع - ولذين جاؤا من بعدهم قال هذه استوعبت المسلمين  
وقال أيضاً ما من احد من المسلمين الا وله في هذا المال نصيب الا العبد وكذا لاحق  
لاعراب ونحوهم ممن لا يعد نفسه للجهاد فيه قاله انقاضي قلت وهو ظاهر حديث  
بريدة الذي في صحيح مسلم

(٢) قوله ولا يخمس : هذا المذهب وبه قال عامة أهل العلم قال ابن المنذر لا يحفظ  
عن احد قبل الشافعي ان في النية خمساً كخمس الغنينة لقوله تعالى ما افاء الله على رسوله  
من اهل القرى الا يات فأضافه تعالى الى اهل الخمس كما أضاف خمس الغنينة فيموجب الخمس  
فيه لاهله دون باقيه منع لما جعل الله تعالى لهم بغير دليل ولو اريد الخمس منه لذكره  
الله تعالى كما ذكره الله في خمس الغنينة فلعلما يذكروه تظهر ارادة الاستيعاب  
(٣) قوله وإن فضل منه فضل قسم بين المسلمين : غنيهم وفقيرهم الا العبد كما تقدم

بالمهاجرين ويقدم الاقرب فالاقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر المسلمين وهل يفاضل بينهم على روايتين (٤) ومن مات بعد حلول وقت المطاء دفع الى وورثته حقه (٥) ومن مات من أجناد المسلمين دفع الى امرأته وأولاده الصغار كمايتهم (٦) فاذا بلغ ذكرهم فاختاروا أن يكونوا في المقاتلة فرض لهم وان لم يختاروا تركوا

### باب الامان

يصح امان المسلم المكاف ذكرا كان أو أنثى حرا أو عبدا مطلقا أو أسيرا وفي امان الصبي المميز وجهان روايتان ويصح امان الامام لجميع المشركين وامن الامير لمن جعل بازائه وامن أحد الرعية للواحد والعشرة والثلاثة ومن قال لكافر أنت آمن أو لا بأس عليك أو أجزئك أوقف أو ألق سلاحك أو مترس فقد امنه ومن جاء بمشرك فادعى انه آمنه

وهذا المذهب للابية ولانه مال فضل عن حاجتهم قسم بينهم كذلك ويستوون فيه كالبراث وعنه يقدم المحتاج قول الشيخ تقي الدين وهو اصح عن احمد لقوله تعالى للفقراء ولان المصاحبة في حقه اعظم منها في حق غيره لانه لا يمكن من حفظ نفسه من العدو باعدة ولا بالهرب فقره بخلاف الفني

(٤) قوله وهل يفاضل بينهم على روايتين: احدهما انه ان يفاضل بينهم بحسب السابقة ونحوها وهو المذهب وبه قال عمر وعثمان واحتدره الشيخ تقي الدين قال المصنف والصحيح ان ذلك مفوض الى اجتهاد الامام فيفعل ما يراه والثانية ليس له ان يفاضل وبه قال أبو بكر الصديق وعلي بن ابي طالب والشافعي

(٥) قوله الى وورثته حقه: لانه مات بعد الاستحقاق فاستحقاق حقه الى وورثته

(٦) قوله كمايتهم: لتطيب قلوب المجاهدين لانهم اذا علموا ان عيالهم يكفون للثمنة

توفروا على الجهاد

فانكره فالقول قوله (وعنه) قول الاسير (وعنه) قول من يدل الحال على صدقه ومن اعطي امانا ليفتح حصنا ففتح واشتبه علينا فيهم حرم قتلهم واسترقاقهم (وقال أبو بكر) يخرج واحد بالقرعة ويسترق الباقيون ويجوز عقد الامان للرسول والمستأمن وقيمون مدة الهدنة بغير جزية (وقال أبو الخطاب) لا يقيمون سنة واحدة الا بجزية ومن دخل دار الاسلام بغير امان فادعى انه رسول أو تاجر ومعه متاع يبيعه قبل منه وان كان جاسوسا خير الامام فيه كالاسير وان كان ممن ضل الطريق أو حملته الريح في مركب البينا فهو لمن أخذه (وعنه) يكون فينا للمسلمين واذا أودع المستأمن ماله مسلما أو أقرضه اياه ثم عاد الى دار الحرب بقي الامان في ماله ويبعث اليه ان طلبه وان مات فهو لوارثه فان لم يكن له وارث فهو فيه وان أسر الكفار مسلما فأطلقوه بشرط أن يقيم عندهم مدة لزمه الوفاء لهم وان لم يشترطوا شيئا أو شرطوا كونه وقيافله أن يقتل ويسرق ويهرب وان أطلقوه بشرط أن يبعث اليهم مالا وان عجز عاد اليهم لزمه الوفاء الا أن يكون امرأة فلا ترجع اليهم (وقال الخرقى) رحمه الله لا يرجع الرجل أيضا

### ﴿ باب الهدنة ﴾

ولا يصح عقد الهدنة والذمة الا من الامام أو نائبه فتى وأى المصلحة في عقد الهدنة جاز له عقدها مدة معلومة وان طال (وعنه) لا يجوز في أكثر من عشر سنين فان زاد على عشر بطل في الزيادة وفي العشر وجهان وان هادنهم مطلقا لم يصح وان شرط شرطا فاسدا كتنفيذها متى شاء ورد النساء اليهم أو صدقاتهن أو سلاحهم وادخالهم الحرم بطل الشرط وفي العقد وجهان وان شرط رد من جاء من الرجال مسلما جاز ولا يمنهم أخذه

ولا يجبره على ذلك وله أن يأمره بقتالهم والقرار منهم وعلى الامام حماية من هادنه من المسلمين دون غيرهم وان سباهم كفار آخرون لم يجوز لنا شراهم وان خاف نقض العهد منهم نبذ اليهم عهدهم

### باب عقد الذمة

لا يجوز عقدها الا لاهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ومن يوافقهم في التدين بالتوراة والانجيل كالسامرة (١) والافرنج (٢) ومن له شبهة كتاب وهم المجوس (وعنه) يجوز عقدها لجميع الكفار الا عبدة الاوثان من العرب فأما الصابئة فينظر فيه فان انتسب الى أحد الكتابين فهو من أهلها والا فلا ومن تهود او تنصر بعد بئس نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو ولد من أبوين لا تقبل الجزية من أحدهما فلي وجهين ولا تؤخذ الجزية من نصارى بني تغلب وتؤخذ الزكاة من أموالهم مثلي ما تؤخذ من المسلمين ويؤخذ ذلك من نسائهم وصبياتهم ومجانينهم ومصرفه مصرف الجزية (وقال الخرنجي) مصرف الزكاة ولا يؤخذ من كتابي غيرهم (وقال القاضي) تؤخذ من نصارى العرب ويهودهم ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا مجنون ولا زمن ولا أعمى ولا عبد ولا فقير يمسح عنها ومن بلغ أو أفاق أو استغنى فهو من أهلها بالعقد الاول ويؤخذ منه في آخر الحول بقدر ما أدرك ومن كان يحن ويقيق لقت افاته فاذا بلغت حولا أخذت منه ويحتمل أن

(١) قوله كالسامرة: السامرة قبيلة من بني اسرائيل نسب اليها السامري وهم طائفة من

اليهود يشددون في دينهم ويخالقونهم في بعض الفروع (اقناع)

(٢) قوله والافرنج: هم الروم يقال لهم بنو الاصفر والاشبه انما مولدة نسبة الى فرنجيه

بفتح اوله وثانيه وسكون ثالثة وهى جزيرة من جزائر البحر والنسبة اليها فرنجي قاله في

حاشية الاقناع



أَوْخَذَ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ بِقَدْرِ أَفَاقَتِهِ مِنْهُ وَتَقَسَّمَ الْجِزْيَةُ بَيْنَهُمْ فَيَجْعَلُ عَلَى الْغَنِيِّ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ وَعَلَى الْفَقِيرِ اثْنَيْ عَشَرَ وَالْغَنِيُّ مِنْهُمْ مِنْ عَدَدِ النَّاسِ غَنِيًّا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَمَتَّى بَذَلُوا الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ لَزِمَ قَبُولُهُ وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْجِزْيَةُ وَإِنْ مَاتَ أَخَذَتْ مِنْ تَرَكَّتِهِ (وَقَالَ الْقَاضِي) تَسْقُطُ، وَإِنْ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ جِزْيَةُ سَنَيْنِ اسْتَوْفِيَتْ كُلُّهَا وَتَوْخَذَ الْجِزْيَةُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ وَيَتَمَنُّونَ عِنْدَ أَخْذِهَا وَيَطَالُ قِيَامُهُمْ وَتَجْرُ أَيْدِيهِمْ وَيَجُوزُ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِمْ ضِيَاةً مِنْ بَعْضِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَتَبَيَّنَ قَدْرُ أَيَّامِ الضِّيَاةِ وَقَدْرُ الطَّعَامِ وَالْإِدَامِ وَالْعَلْفِ وَعَدَدُ مَنْ يُضَافُ وَلَا تَجِبُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَقِيلَ تَجِبُ وَإِذَا تَوَلَّى إِمَامٌ فَعَرَفَ قَدْرَ جِزْيَتِهِمْ وَمَا شَرْطَ عَلَيْهِمْ أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمْ فَإِنْ بَانَ لَهُ كَذِبُهُمْ رَجَعَ عَلَيْهِمْ (وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ) أَنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الْعَقْدَ مَعَهُمْ وَإِذَا عَقَدَ الذِّمَّةَ كَتَبَ أَسْمَاءَهُمْ وَأَسْمَاءَ آبَائِهِمْ وَحُلَامِهِمْ وَدِينَهُمْ وَجَعَلَ لِكُلِّ طَائِفَةٍ عَرِيفًا يَكْشِفُ حَالَهُ مِنْ بَلْعٍ وَاسْتَفْنَى وَاسْلَمَ وَسَافَرَ وَنَقَضَ الْعَهْدَ وَخَرَقَ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِ الذِّمَّةِ

### باب أَحْكَامِ الذِّمَّةِ

يُلْزَمُ الْإِمَامُ أَنْ يَأْخُذَهُمْ بِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ فِي ضِمَانِ النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْعَرَضِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ فَيَايْتَقِدُونَ تَحْرِيمَهُ دُونَ مَا يَتَقَدُّونَ حَلَهُ وَيُلْزَمُهُمُ التَّمْيِيزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي شُعُورِهِمْ بِحَذْفِ مَقَادِمِ دُؤُسِهِمْ وَتَرْكِ الْفِرْقِ وَكُنَاهُمْ فَلَا يَتَكُونُوا بَكْنَى الْمُسْلِمِينَ كَأَبِي الْقَاسِمِ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَرُكُوبِهِمْ بِتَرْكِ الرُّكُوبِ عَلَى السُّرُوجِ وَرُكُوبِهِمْ عَرْضًا عَلَى الْأَكْفِ وَلِبَاسِهِمْ فَيَلْبَسُونَ ثَوْبًا يَخَالِفُ ثِيَابَهُمْ كَالْعَلِيِّ وَالْأَدَكْنِ وَشَدَّ الْخُرْقَ فِي قُلَانِهِمْ وَعَمَائِهِمْ

وتؤمر النصارى بشد الزنار فوق ثيابهم ويجعل في رقابهم خواتيم الرصاص أو جلجل يدخل معهم الحمام ولا يجوز تصديرهم في المجالس ولا بدايتهم بالسلام وان سلم أحدهم قيل له وعليكم (١) وفي تهنتهم وتعزيتهم وعبادتهم روايتان ويمنون تلمية البنيان على المسلمين وفي مساواتهم وجهان وان ملكوا دارا عالية من مسلم لم يجب تقضها ويمنون من احدث الكنائس والبيع ولا ينعون من رم شعها وفي بناء ما استهدم منها روايتان ويمنون إظهار المنكر وضرب الناقوس والجهر بكتابهم وان صولحوا في بلادهم على اعطاء الجزية لم ينعوا شيئا من ذلك ويمنون دخول الحرم فان قدم رسول لا بد له من لقاء الامام خرج اليه ولم يأذن له فان دخل عزروه وهددوا فمرض في الحرم أو مات أخرج فان دفن نبش الا أن يكون قد بلي ويمنون الاقامة بالحجاز كالمدينة واليامة وخيبر فان دخلوا التجارة لم يقيموا في موضع واحد أكثر من أربعة أيام فان مرض لم يخرج حتى يبرأ وان مات دفن به ولا ينعون من تبياء وفيد ونحوهما وهل لهم دخول المساجد باذن مسلم على روايتين

### فصل

وان انجر ذمي (٢) الى غير بلده ثم عاد فقبله نصف العشر فان انجر حربي

(١) قوله قيل له وعليكم: فائدة روى الامام أحمد بإسناده عن أنس انه قال نهينا أو أمرنا ان لا يزيد أهل الذمة على وعليكم وعند الشيخ يرد عليه مثل نحيته فيقول عليك مثل نحيته قاله في الاقتاع وشرحه

(٢) قوله وان انجر ذمي الخ هذا المذهب لما روى أبو داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دليس على المساميين عشور انما العشور على اليهود والنصارى، وعن أنس قال أمرني عمر ان آخذ من المسلم ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر رواه أحمد وعن لاحق بن

الينا أخذ منه المشر ولا يؤخذ من أقل من عشرة (٣) دنانير ويؤخذ كل عام مرة (٤) (وقال أبو حامد) يؤخذ من الحربي كلما دخل الينا وعلى الامام حفظهم والمنع من اذاهم واستنقاذ من أسر منهم (٥) واذا تحاكموا الى الحاكم مع مسلم لزمه الحكم بينهم وان تحاكم بعضهم مع بعض (٦) او استمدى بعضهم على بعض خير بين الحكم بينهم وبين تركهم ولا يحكم بالبحكم الاسلام وان تبايخوا بيوعا فاسدة وتقاibusوا لم ينقض فعلهم (٧)

حيد أن عمر بن عثمان بن خنيفة الى الكوفة فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون فيها في كل عشرين درهما درهما رواه أبو عبيد في كتاب الاموال وهذا كان بالعراق واشتهرت هذه القصص وعمل بها الخلفاء بعدهم ولم ينكر ذلك فكان اجماعا وظاهرا ولو كانت امرأة وهو أحد الوجهين قدمه في المغني والشرح والمحرر والفروع لانه حق واجب فاستويا فيه كالزكاة وظاهره ولو كان تغليا وهو المذهب وعنه يلزمه المشر وقدم في المحرر لاشيء عليه لان نصف المشر وجب في أموالهم بالشرط فلا يؤخذ من أخرى كسائر أهل الذمة اهـ

(٣) قوله ولا يؤخذ من أقل من عشرة دنانير: هذا الصحيح من المذهب لانه ما يجب فيه حق بالشرع فاعتبر له النصاب كزكاة الزرع ثم بين مقداره وهو عشرة لان ذلك مال يبالغ واجبه نصف دينار فوجب كالشر في حق المسلم وعنه عشرون لان الزكاة لا تجب في أقل منها وقيل يؤخذ منه وان قل

(٤) قوله كل عام مرة: لان عمر كتب الى عامله لا يعشر في السنة الامرة رواه أحمد

(٥) قوله واستنقاذ من أسر منهم: لانهم جرت عليهم أحكام الاسلام وتأبد عهدهم فلزمه ذلك

(٦) قوله وان تحاكم بعضهم مع بعض الخ لقول الله تعالى (فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم) وعنه يلزمه الحكم والاعداء لقوله تعالى (وان احكم بينهم بما أنزل الله) ولان رفع الظلم عنهم واجب وطريقه الحكم وفي خبرناه جاز ان يعدي ويحكم بطلب أحدهما وعنه لا يجوز الا باتفاقهما

(٧) قوله لم ينقض: لانه قد تم بالتناض كأنكحتم ولان الاسلام يجب ما قبله

وان لم يتقابضوا فسحقه الحاكم سواء كان قد حكم بينهم حاكمهم (٨) أم لا  
وان تهود نصراني (٩) أو تنصر يهودي لم يقر ولا يقبل منه إلا الاسلام أو الدين  
الذي كان عليه ويحتمل ان لا يقبل منه إلا الاسلام فان أبي هدد وحبس ويحتمل  
أن يقتل (وعنه) انه يقر وان انتقل الى غير دين أهل الكتاب (١٠) أو انتقل  
المجوسي الى غير دين أهل الكتاب لم يقر وأمر ان يسلم فان أبي قتل وان  
انتقل غير الكتابي الى دين أهل الكتاب أقر (١١) ويحتمل أن لا يقبل منه  
إلا الاسلام وان تمجس الوثني فهل يقر على روايتين (١٢)

(٨) قوله حكم بينهم حاكمهم: بلزوم التقاض

(٩) قوله وان تهود نصراني الخ هذا احدى الروايات قال ابن منبج هذا المذهب لان  
الاسلام دين الحق والدين الذي كان عليه صولح عليه فلم يقبل منه غيرهما ولا ما انتقل  
اليه دين باطل فلم يقر عليه أشبه ما لو انتقل الى المجوسية. وقوله: ويحتمل ان لا يقبل منه إلا  
الاسلام: لان الدين الذي كان عليه قد اعترف بطلانه والدين الذي انتقل اليه كان معترفاً  
بطلانه فلم يبق غير الاسلام فيحبر عليه وقوله: فان أبي هدد وحبس: قوله: ولم يقتل في ظاهر  
المذهب لانه لم يخرج عن دين أهل الكتاب فلم يقتل كالباقي على دينه قوله: ويحتمل ان يقتل:  
هذا رواية لعموم قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولانه انتقل الى دين لا يقر  
عليه أشبه المسلم اذا ارتد قوله: وعنه انه يقر: اختاره الحلال وصاحبه وهو ظاهر كلام  
الحرقى ومذهب أبي خنيفة لانه دين أهل الكتاب فأقر عليه كاهله

(١٠) قوله وان انتقل الى غير دين أهل الكتاب: الى قوله (لم يقر) بغير خلاف علمناه لانه  
انتقل الى دين لا يقر عليه بالخزعة كبعدة الاوثان واذا قلنا لا يقر فالتصوص واختاره  
الحلال وصاحبه انه لا يقبل منه إلا الاسلام لان غيره أدیان باطلة فلم يقر عليها لاقراره  
بطلانها كالمرتد فان أبي قتل لانه انتقل الى أدنى من دينه وعنه لا يقبل منه إلا الاسلام  
أو الدين الذي كان عليه لانه أقر عليه أولاً ولم ينتقل الى خير منه فقره ان رجع اليه  
وعنه يقر على دين يقر عليه أهله كما اذا تمجس

(١١) قوله أقر: على المذهب لانه أعلى وأكمل من دينه

(١٢) قوله على روايتين: المذهب انه يقر

## ﴿فصل في نقض العهد﴾

واذا امتنع الذمي من بذل الجزية أو التزام احكام الملة انتقض  
عهده (١٣) وان تعدى على مسلم بقتل او قذف او زنا او قطع طريق او  
تجسس او ابواء جاسوس او ذكر الله تعالى أو كتابه أو رسوله بسوء فعل  
روايتين (١٤) وان أظهر منكراً (١٥) او رفع صوته بكتابه ونحوه لم ينتقض  
عهده (١٦) وظاهر كلام الحرقى انه ينتقض عهده ان كان مشروطاً

(١٣) قوله انتقض عهده: سواء شرط عليهم أم لا بلا خلاف في المذهب وهو مذهب  
الشافعي لان الله تعالى أمر بقتالهم حتى يسقطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ويلزموا  
أحكام الملة الاسلامية لانها نسخت كل حكم يخالفها فلا يجوز بقاء العهد مع الامتناع  
وكذلك اذا قاتلنا والاشهر أو لحق بدار الحرب مقبلاً لانه صار حربياً لنا لدخوله في  
جبهة أهل الحرب

(١٤) قوله وأن تعدى على مسلم الى قوله على روايتين: احدهما ينتقض عهده مذنباً في  
غير القذف وهو المذهب سواء شرط عليهم أم لا احتارها القاضي والشريف أبو جعفر  
وغيرهما لما روي عن عمر أنه رفع اليه ذمي أراد استكرام مسلمة على الزنا فقال ما على  
هذا صالحنا كم وامر به فسلم في بيت المقدس وقيل لابي عمران راجعاً يشتم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال لو سمعت لقتله انا لم لمعط الامان على هذا ولان في ذلك  
ضرراً على المسلمين أشبه الامتناع من الصفار والثانية لا ينتقض لانه لا يجب عليهم تركه  
فلم ينتقض بفعله قاله ابن المتجا وهو باطل بل يجب عليهم تركه فعلى هذا يقام عليه  
الحد فيما يوجب ويقتض منه فيما يوجب الفصاص ويعزر فيما سوى ذلك

(١٥) قوله وان أظهر منكراً أظهره أنه لا ينتقض ولو كان مشروطاً عليهم ولهذا  
عقبه بكلام الحرقى في انتفاضة اذا كان مشروطاً عليهم قال في الانصاف محل الخلاف بين  
الحرقى والجماعة اذا شرط عليهم قال ابن الزركشي لا خلاف فيما أعلم انه اذا لم يشرط  
عليهم لا ينتقض به عهدهم

(١٦) قوله لا ينتقض عهده: لان العقد لا يقتضيه ولا ضرر على المسلمين فيه

عليهم ولا ينتقض عهد نسائه (١٧) وأولاده ينتقض عهده وإذا انتقض عهده خير الامام فيه (١٨) كالاسير الحربي وماله فيء عند الخروفي وقال أبو بكر يكون لورثته

### ﴿كتاب البيع﴾

وهو مبادلة المال بالمال لغرض التملك (١) وله صورتان إحداهما الإيجاب والقبول فيقول البائع بعتك أو ملكتك ونحوهما ويقول المشتري ابتعت أو قبلت أو ماني معناهما فإن تقدم القبول الإيجاب جاز (٢) في إحدى الروايتين

(١٧) قوله ولا ينتقض عهد نسائه الخ لأن انتقض وجد منه دونهم فاحتص الحكم به وظاهره لحقوا بدار الحرب أولاً وفي المدة ينتقض في ذريته أن الحقهم بدار حرب وظاهره ولو عدلوا بنقضه ولم ينكروه وهو أحد الوجهين ولو حلت به أمة بسد انتقض فإنه يسترى ويسبي لعدم ثبوت الأمان له ومن انتقض عهده في نفسه انتقض في ماله

(١٨) قوله وإذا انتقض عهده خير فيه الخ لفعل عمر ولأنه كافر لا أمان له أشبه الاسير وكما لو دخل متلصصاً وهذا ظاهر فيمن نقضه بلحقه بدار الحرب أما من نقضه غيره قصه يقتل لانه فعل ما يوجب له لو كان مسلماً وكذا ان كان ذمياً وقيل يتعين قتله وهو المذهب

(١) قوله وهو مبادلة المال بالمال لغرض التملك: فدخل فيه المعاطة والقرض لانه وإن قصد فيه التملك لكن المقصود الاعظم فيه الارفاق ويخرج منه الاجارة وليس بمائع لدخول الربا والاولى فيه تملك عين مالية أو منفعة مباحة على التأيد بعوض مالي غير ربا وقرض

(٢) قوله فان تقدم القبول الإيجاب جاز الخ ان كان بلفظ أمر أو ماض مجرد عن استفهام ونحوه نحو بني بكذا أو اشتريت منك بكذا فيقول البائع بعتك ونحوه صح البيع لان لفظ القبول والإيجاب وجد منهما على وجه يحصل منه الدلالة على تراضيهما فيصح كما لو تقدم الإيجاب وهو قول مالك والشافعي فيما اذا تقدم بلفظ الامر والثانية لا يصح وهو قول أبي حنيفة لانه لو تأخر عن الإيجاب لم يصح به البيع فلم يصح اذا

وان تراخي القبول (٣) عن الإيجاب صح مادام في المجلس ولم يتشاعلا بما يقطعه والا فلا (والثانية) المعاطاة (٤) مثل أن يقول اعطني بهذا الدينار خبزاً فيعطيه ما يرضيه أو يقول البائع خذ هذا بدرهم فيأخذه وقال القاضي لا يصح هذا إلا في الشيء اليسير

## ﴿فصل﴾

(ولا يصح إلا بشروط سبعة أحدها) التراضي به (٥) وهو أن يأتي به اختياراً فإن كان أحدهما مكرهاً لم يصح إلا أن يكره بحق كالذي يكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء دينه

## ﴿فصل﴾

(الثاني) أن يكون العاقد جازئاً التصرف وهو المكلف الرشيد إلا الصبي المميز والسفيه فإنه يصح تصرفهما باذن وليهما (٦) ولا يصح بغير

تقدم كللف الاستفهام ولأنه عقد عري عن القبول فلم ينعقد كالولم يطلب (٣) قوله وان تراخي القبول الخ لأن حالة المجلس كحالة العقد بدليل أنه يكتفى بالقبض فيه لما يعتبر قبضه

(٤) قوله والثانية المعاطاة الخ وبهذا قال مالك لعموم الأدلة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه استعمال إيجاب وقبول في استعمالهم ولو استعمل لنقل قلاً شاملاً ولينه عليه السلام ولم يخف حكمه ولم يزل المسلمون في أسواقهم ويأطاهم على البيع بالمعاطاة

(٥) قوله أحدهما التراضي به: لقوله تعالى (الأن تكون تجارة عن تراض منكم) ولقوله عليه السلام إنما البيع عن تراض مرواه ابن حبان قلوأكره على وزن مال فباع ماله لتلك كره الشراء وصح على الصحيح من المذهب والروايتين وهو يبيع المضطروقتل حبل تحريره وكرهاته واحتار الشيخ تقي الدين الصحة من غير كراهة ويسع التلجئة والإمانة باطل

(٦) قوله فإنه يصح تصرفهما باذن وليهما: وهذا قول أبي حنيفة وقال الشافعي لا يصح

إذنه الا في الشيء اليسير

### فصل

(الثالث) أن يكون المبيع مالا وهو ما فيه منفعة (٧) مباحة لغير ضرورة فيجوز بيع البغل والحمار ودود القز وبزره والنحل منفردا وفي كواراته ويجوز بيع الهر (٨) والفيل وسباع البهائم التي تصلح للصيد في إحدى الروايتين (٩) الا الكلب (١٠) اختارها الخرقى (والاخرى) لا يجوز اختارها أبو بكر ويجوز

لانه غير مكلف فاشبه غير المميز ولنا قول الله تعالى (وابتلوا بنيكم) الآية معناه احتبروهم لتعلموا رشدهم وأما يتحقق ذلك بتفويض التصرف اليهم من البيع والشراء ليعلم هل يبنين أم لا ولانه مائل بمنزلة مجوز عليه فيصح تصرفه باذن وليه كالعبد وفارق غير المميز لانه لا يحصل المصلحة بتصرفه لعدم تمييزه

(٧) قوله وهو ما فيه منفعة الخ نخرج بالاول مالا منفعة فيه كالخشرات ونحوها وبالثاني ما فيه منفعة غير مباحة كخمر وخنزير وبالثالث ما فيه منفعة لا تباح الا لضرورة كالهيئة والمحرمات التي تباح في حال الحمصة

(٨) قوله ويجوز بيع الهر: وبه قال ابن عباس والحسن وابن سيرين والحكم وسداد والثوري ومالك والشافعي واسحق وأصحاب الرأي وعنه لا يجوز روي عن أبي هريرة وطاووس ومجاهد وجابر بن زيد واختاره أبو بكر وابن القيم وصاحب الفائق وابن رجب وغيرهم لما روى مسلم عن جابر انه سئل عن ثمن السنور فقال زجر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور قلت وهذا هو الصحيح الذي لا يجوز غيره وليس مع من خالفه دليل

(٩) قوله في إحدى الروايتين: لان السبع حيوان يباح اقتناؤه من غير وعيد في حبسه فأبيح يمه كالبتل والحمار

(١٠) قوله الا الكلب: هذا مستثنى من قوله وسباع البهائم التي تصلح للصيد الا الكلب فلا يجوز يمه وان سلح للصيد بشر خلاف في المذهب وبه قال الحسن وريمة وسداد والشافعي وداود ورخص في ثمن كلب الصيد خاصة جابر بن عبد الله وعطاء والنخعي



بيع العبد المرتد والمريض وفي بيع الجاني (١١) والقاتل في المحاربة ولبن  
الآدميات وجهان وفي جواز بيع المصحف وكراهة شرائه وابداله  
روايتان (١٢) ولا يجوز بيع الحشرات والميتة (١٣) ولا شيء منهما ولا سباع  
البهائم التي لا تصلح للصيد ولا الكلب ولا السرجين النجس (١٤) ولا

وأجاز أبو حنيفة بيع الكلاب كلها ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب  
ومهر البهي وحلوان الكاهن متفق عليه وعن رافع بن خديج مرفوعاً عن ثمن الكلب  
خيث رواه مسلم وهذا هو الحق وليس مع المخالفة ما يتنهض للاحتجاج في مثل هذا المقام  
(١١) قوله وفي بيع الجاني الخ المذهب جواز البيع فيمن ثم منظر فإن كان البائع  
ممسراً بأرض الجناية فسخ البيع وقدم حق الجاني عليه لثقله به وإن كان موسراً بالأرض  
لزمه وكان البيع بحاله لأنه بالخيار بين أن يفديه أو يسلمه فإذا باعه فقد اختار فداءه  
وأما المشتري إذا لم يعلم فله الخيار بين أخذ الأرض أو الرد فإن عني عن الجناية قبل طلبها  
سقط الرد والأرض

(١٢) قوله وفي جواز بيع المصحف إلى قوله روايتان: أحدهما لا يجوز وكراهه ابن  
عمر وابن عباس وأبو موسى وسعيد بن جبيرة وإسحق قال ابن عمر وددت أن الأيدي  
تقطع في بيعها وعنه يجوز ورخص فيه الحسن والحكم وعكرمة والشافعي وأصحاب الرأي  
لأن البيع يقع على الورق والجلد وبه مباح وعنه مع الكراهة قال في الرماية وهو  
أظهر وأما شراؤه وابداله فالمذهب أنهما لا يكرهان وحكم الإجارة والرهن كالبيع  
(١٣) قوله ولا يجوز بيع الحشرات والميتة: لحديث جابر سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وهو بمكة يقول: «إن الله ورسوله حرم بيع الجر والميتة والخنزير  
والاصنام» متفق عليه

(١٤) قوله ولا السرجين النجس: هذا المذهب وبه قال مالك والشافعي وقال أبو  
حنيفة يجوز لأن أهل الأمصار يتبايعونه لزروعهم من غير نكير فكان إجماعاً ولنا  
أنه يجمع على نجاسته فلم يجز بيعه كالميتة وما ذكره ليس بإجماع لأن الإجماع اتفاق أهل  
العلم ولم يوجد ولاه رجيع نجس فلم يجز بيعه كرجيع الآدمي

الأدهان النجسة (١٥) «وعنه» يجوز بيعها لكافر يعلم نجاستها وفي جواز الاستصباح بها روايتان (١٦) ويخرج على ذلك جواز بيعها

### فصل

(الرابع) أن يكون مملوكا له أو مأذونا له في بيعه فإن باع ملك غيره بغير اذنه أو اشترى بعين ماله شيئا بغير اذنه لم يصح (١٧) (وعنه) يصح

(١٥) قوله ولا الأدهان النجسة: هذا المذهب لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن القارة تموت في السن: فقال إن كان مائتا فلا تقربوه، وإذا كان حراما لم يجز بيعه لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجمعوها فباعوها وأكلوا أثمها» إن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه متفق عليه ولأنه لا يجوز بيعهما من مسلم فلا يجوز بيعهما لكافر كالحمر والخنزير وعنه يجوز لكافر يعلم نجاستها

(١٦) قوله وفي جواز الاستصباح بها روايتان: أحدهما يجوز وهو المذهب وروى عن ابن عمر وهو قول الشافعي لأنه أمكن الاتفاق به من غير ضرر فجاز كالطاهر واحتاره الشيخ تقي الدين والثانية لا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن شحوم الميتة تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام: متفق عليه وهذا قول ابن المنذر وجزم به في الوجيز وهو الصحيح إن شاء الله ولا قول لأحد مع النص

(١٧) قوله فإن باع ملك غيره إلى قوله لم يصح: لقوله عليه السلام لحكيم بن حزام «لا تبع ما ليس عندك» يعني ما لاملك لأنه ذكره جوابا له حين سأله أنه يبيع الشيء ومعي واشتره ويسلمه ولأنه باع ما لا يقدر على تسليمه فأنشأ الطبري في الهوامه بهذا قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر: وعنه يصح ويقف على إجازة المالك: وبه قال مالك واسحق وبه قال أبو حنيفة في البيع فأما الشراء فيقع للمشتري عنده بكل حال لحديث عروة بن الجعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً ألبشري به شاة فاشترى به شاتين ثم باع أحدهما في الطريق قال فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم بالدينار والشاة وأخبرته فقال بارك الله لك في صفقة يمينك رواه ابن ماجه والترمذي ولأنه عقده بجيز حال وقوعه فصح ووقف على إجازته كالوصية بزيادة عن الثلث

ويقف على إجازة المالك وان اشترى له في ذمته بغير اذنه (١٨) صح فان  
 أجازته من اشترى له ملكه والا لزم من اشتراء ولا يجوز أن يبيع مالا يملكه  
 ليمضي ويشتريه ويسلمه ولا يصح بيع ما فتح عنوة (١٩) ولم يقسم كارض  
 الشام والعراق ومصر ونحوها الا المساكن وأرضا من العراق فتحت صلحا  
 وهي الحيرة والليس وبانقيا وأرض بني صلوبا لان عمر رضى الله عنه وقفها  
 على المسلمين وأقرها في أيدي أربابها بالخراج الذي ضربه لها أجرة في كل  
 عام ولم يقدر مدتها لعموم المصلحة فيها وتجاوز اجارتها (٢٠) (وعن احمد  
 رحمه الله تعالى) انه كره بيعها وأجاز شراءها ولا يجوز بيع رباع مكة ولا  
 اجارتها (٢١)

(١٨) قوله وان وان اشترى له في ذمته بغير اذنه الخ اذا اشترى له في ذمته فلا  
 يخلو اما ان يسميه في القدر الاول فان لم يسمه في القدر الصحيح على الصحيح من المذهب وان  
 سماه في القدر فالصحيح من المذهب انه لا يصح وظاهر اطلاق المصنف الصحة  
 واختاره هو والحرقي وابن عقيل

(١٩) قوله ولا يصح بيع ما فتح عنوة: هذا قول الاكثرين منهم عمرو وعلي وابن عباس  
 وعبد الله بن عمرو وروي عن عبد الله بن المغفل وقيصة بن ذؤيب وميمون بن مهران  
 والاوزاعي ومالك وأبي اسحق الفزاري وعنه يصح ذكرها الحلواني وهو قول الثوري  
 وروي عن ابن سيرين والقرظي واختاره الشيخ تقي الدين

(٢٠) قوله وتجاوز اجارتها: لانها مستأجرة في أيدي أربابها وأجارة المستأجر جائزة

(٢١) قوله ولا يجوز بيع رباع مكة ولا اجارتها: وهو قول مالك وأبي حنيفة  
 والثوري وأبو عبيد واسحق لما روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في مكة لا تباع رباعها ولا تتركى بيوتها رواه الأثرم ولانها فتحت  
 عنوة ولم تقسم فصارت موقوفة وعنه يجوز ذلك روي عن طاووس وعمرو بن دينار وبه  
 قال الشافعي وابن المنذر واختاره المصنف والشارح واختار الشيخ تقي الدين وابن القيم  
 جواز بيعها فقط وعلى الاول لو سكن بأجرة لم يأتهم بدفعها وعنه انكار عدم الدفع وأطلقها

(وعنه) يجوز ذلك ولا يجوز بيع كل ماء عد (٢٢) كياه العيون ونقع البثر ولا ما فى المعادن الجارية كالقار والملح والنفط ولا ما ينبت فى أرضه من الكلا والشوك ومن أخذ منه شيئاً ملكه الا انه لا يجوز له دخول ملك غيره بنير افنه (وعنه) يجوز بيع ذلك

(فصل)

(الخامس) أن يكون مقدوراً على تسليمه فلا يجوز بيع الآبق (٢٣) ولا الشارد ولا الطير فى الهواء ولا السمك فى الماء ولا المنسوب الا من غاصبه أو من يقدر على أخذه

(فصل)

(السادس) أن يكون معلوماً برؤية (٢٤) أو صفة تحصل بها معرفته فان

فى الفروع وقال ويتوجه مثله فىمن عامل بينه ونحوها فى الزيادة عن رأس ماله وقال الشيخ تقي الدين هي ساقطة بحرم بذلها ومن عنده فضل نزل فيه لوجوب بذله والاحرم نص عليه والحرم ككلا على الصحيح ولاخراج على مزارع مكة لانه جزية الارض وقال فى الاتصاف على الأولى بلى كسائر أرض العنوة

(٢٢) وقوله ولا يجوز بيع ماء عد الخ وهذا مبني على أصل وهو ان ذلك هل يملك الارض قبل حيازتها أم لا فيه روايتان احدهما لا وهو المذهب والثانية بلى فملى المذهب لا يجوز لمالك الارض بيع ذلك لما روى الاثرم عن جابر وإياس بن عبد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يباع للماء وروى أبو عبيد والاثرم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون شركاء فى ثلاث فى النار والكلا والماء ولانه يجيرى من تحت الارض الى ملكة فاشبه الماء الجارى فى النهر الى ملكة فان باعه لم يملك بقدره لكن يكون مشتميه أحق به من غيره والخلاف فى بيع ذلك انما هو قبل حيازته

(٢٣) قوله فلا يجوز بيع الآبق: ولو كان للمشتري قادر أعليه

(٢٤) قوله ان يكون معلوماً برؤية: مقارنة للبيع كله أو لبعضه اذا دلت على بقيقته

اشترى مالم يره (٢٥) ولم يوصف له أو رآه ولم يعلم ما هو أو ذكر له من صفته مالا يكني في السلم لم يصح البيع (وعنه) يصح والمشتري خيار الرؤية (٢٦) وإن ذكر له من صفته (٢٧) ما يكني في السلم أو رآه ثم عقد بعد ذلك بزمان لا يتغير فيه ظاهرا (٢٨) صحح في اصح الروايتين ثم إن

لص عليه فروية أحد وجهي نوب يكني فيه إذا كان غير منقوش ورؤية وجه الرقيق وظاهر الصبرة المتساوية الاجزاء من حب وتمر ونحوها ولا يصح بيع الاعوذج بأن يريه صاعا ويبيعه الصبرة على أنها من جنسه على الصحيح وقيل ضبط الاعوذج كذكر الصفات قل جعفر فيمن يفتح جرابا ويقول الباقي بصفته إذا جاءه على صفته ليس له رده قال في الانصاف وهو الصواب

(٢٥) قوله فإن اشترى مالم يره الخ وبهذا قال الشعبي والنخعي والحسن والاوزاعي ومالك واسحق وهو المذهب لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر رواه مسلم ولأنه باع مالم يره ولم يوصف له فلم يصح كبيع النوى في التمر وعنه يصح وهو مذهب أبي حنيفة واختاره الشيخ تقي الدين في موضع وضعفه في آخر لمعوم قوله (واحد الله البيع) ولأن عثمان وطلحة تايماً داريهما أحدهما بالكوفة والآخرى بالمدينة فقيل لثمان أنك قد غبت فقال ما أبالي لاني بتم مالم اره وقيل لطلحة فقال لي الخيار لاني اشتريت مالم اره فتعسا كما الى جبر فجعل الخيار لطلحة ولأنه عقد معاوضة فلم يقتصر الى رؤية المفقود عليه كالتكاح وعمل هذا إذا ذكر جنسه وأما إذا لم يذكر جنسه فلا يصح رواية واحدة

(٢٦) قوله وله شترى خيار الرؤية: وله فسخ المقيد قبل الرؤية على الصحيح لا اجباره (٢٧) قوله وإن ذكر له من صفته الخ وهو قول أكثر أهل العلم لأنه يصح بالصفة فصح كالسلم ولأن المعرفة تحصل بالصفات الظاهرة لا يختلف بها الثمن ظاهراً ولهذا اكتفي به في السلم وأما مالا يصح السلم فيه فأنما لم يصح يمه بالصفة لأنه لا يمكن ضبطه بها وعنه لا يصح حتى يراه لأن العفة لا يحصل بها معرفة المبيع فلم يصح البيع بها كالذي لا يصح السلم فيه

(٢٨) قوله لا يتغير فيه ظاهراً: وظاهر قوله لا يتغير فيه ظاهراً أنه لو عقد بعد ذلك

وجده لم يتغير فلا خيار له (٢٩) وإن وجده متغيراً فله الفسخ (٣٠) والقول في ذلك قول المشتري مع يمينه (٣١) ولا يجوز بيع الحمل في البطن واللبن (٣٢) في الضرع والمسك في الفأر والنوى في التمر ولا الصوف على الظهر (٣٣) (وعنه) يجوز بشرط جزئه في الحال ولا يجوز بيع الملامسة وهو أن يقول بعتك ثوبي هذا على أنك متى لمسته فهو عليك بكذا أو يقول أي ثوب لمسته فهو لك بكذا ولا يبيع المنابذة وهو أن يقول أي ثوب نبذته يحتمل التغير فيه وعدمه على السواء أنه لا يصح وهو المذهب وقيل يصح جزم به في التخي والشرح وهو ظاهر مذهب الشافعي .

(٢٩) قوله ثم إن وجده لم يتغير فلا خيار له : وبه قال ابن سيرين وأبو بوب ومالك والعبير وإسحق وأبو ثور وابن المنذر لأنه سلم له العقود عليه صفاته فلم يكن له خيار كالمسلم فيه

(٣٠) قوله فله الفسخ : ويسمى خيار الخلف في الصفه لأنه وجد الموصوف بخلاف الصفه (٣١) قوله والقول في ذلك قول المشتري مع يمينه : لأن الأصل براءة ذمته من الثمن فلا يلزمه ما لم يقر به أو ثبت بينة أو ما يقوم مقامها (واعلم) أن البيع بالصفه وعان يبيع عين معين نحو أن يقول بعتك عبدي التركي ويذكر صفاته فهذا يفسخ العقد عليه برده على البائع وتلقه قبل قبضه لكون العقود عليه معيناً فيزول العقد بزوال محله ويجوز التفرق قبل قبض ثمنه وقبضه كيبيع الحاضر : الثاني يبيع موصوف غير معين نحو بعتك عبداً تركياً ثم يستعصي صفات السلم فيصح على المذهب لأنه في معنى السلم فتق سلم إليه عبداً على غير ما وصفه له فرد له أو على ما وصفه له فابذله لم يفسد العقد لأن العقد لم يقع على عين هذا ولا يجوز التفرق عن مجلس العقد قبل قبض البيع أو قبض ثمنه وهذا قول الشافعي وقيل يصح أن كان في ملكه والا فلا واختاره الشيخ تقي الدين وقد يؤخذ هذا من كلام المصنف في قوله ولا يصح بيع ما لا يملكه الخ

(٣٢) قوله واللبن : واختار الشيخ تقي الدين إذا باعه لبناً موصوفاً في القيمة واختار

كونه من شاة معينة جاز

الي فهو علي بكذا ولا يبيع الحصة وهو أن يقول ارم هذه الحصة فلي  
أي ثوب وقت فهو لك بكذا أو يقول بعتك من هذه الارض بقدر  
ما تبلغ هذه الحصة اذا رميتها بكذا ولا يجوز أن يبيع عبدا من عبيد (٣٤)  
ولا شاة من قطيع ولا شجرة من بستان ولا هؤلاء المبيد الا واحدا  
غير معين ولا هذا القطيع الا شاة وإن استثنى معينا من ذلك جاز (٣٥)  
وان باعه قفيزا من هذه الصبرة ص (٣٦) وان باعه الصبرة الا قفيزا (٣٧)

(٣٣) قوله ولا الصوف على الظهر: لما روى ابن ماجه والخلال عن ابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى ان يباع صوف على ظهر أولي في ضرع وعنه يجوز بشرط  
جزء في الحال لانه معلوم يمكن تسليمه فجاز يمه كالرطبة قال في الانصاف وفيه قوة  
(٣٤) قوله ولا عبداً من عبيد: لانه غرر فيدخل في عموم النهي ونظاير كلام الشريف  
وأبي الخطاب يصح ان تساوت القيمة وفي مفردات أبي الوفاء يصح عبيد من ثلاثة  
بشرط الخيار وهو قول أبي حنيفة

(٣٥) قوله وان استثنى معيناً من ذلك جاز كقوله الا هذا المبدل لانه عليه السلام نهى  
عن الثبالي إلا أن يعلم: محصه الترمذي

(٣٦) قوله وان باعه قفيزا من هذه الصبرة ص: يتقيد بأن تكون الصبرة أكثر من قفيز  
وأن تكون أجزاؤها متساوية فلو اختلفت اجزاؤها لم يصح البيع على الصحيح كصبرة  
بقال القرية وقيل بلى واختاره ابن رزين

(٣٧) قوله وان باعه الصبرة الا قفيزاً الخ: وبهذا قال سعيد بن المسيب والحسن والاوزاعي  
والشافعي واسحق وأبو نوري وأصحاب الرأي لان المبيع مجهول لان ما كان معلوماً بالمشاهدة  
يخرج عن كونه معلوماً بالاستثناء وعنه يصح وهو قول ابن سيرين وسالم ابن عبد  
الله ومالك لانه عليه السلام نهى عن الثبالي الا ان تعلم وهذه معلومة ولانه معلوم أشبه  
اذا استثنى جزءاً مشاعاً وذكره أبو الوفاء للمذهب في رطل من اللحم ومحل الخلاف  
اذا لم يعلم قفزاتها ولا يشترط معرفة باطن الصبرة وكذا لا يشترط تساوي موضعها  
على الصحيح وشرطه أبو بكر في التثنية الا أن يكون يسيراً فعلى المذهب المشتري الخيار

أو ثمرة الشجر إلا صاعاً لم يصح (وعنه) يصح وإن باعه أرضاً إلا جريباً أو جريباً من أرض يعلم أن جريبها صحيح وكان مشاعاً فيها وإلا لم يصح وإن باعه حيواناً ما كولا إلا رأسه وجلده وأطرافه صحيح وإن استثنى جملة أو شحمه لم يصح ويصح بيع ما مأكولة في جوفه ويصح الباقلا والجوز واللوز في قشره والحب المشتد في سنبله

### فصل

(السابع) أن يكون الثمن معلوماً (٣٨) فإن باعه السلعة برقمها (٣٩) أو بألف ذهباً وفضة أو بما ينقطع به السعر أو بما باع به فلان أو بدينار مطلق وفي

إذا وجد تحتها ربوة أو باطنها رديئاً وإن وجد تحتها حفرة أو باطنها خيراً من ظاهرها فلا خيار للمشتري وللبائع الخيار إن لم يعلم على الصحيح ويحتمل أن لا خيار له قاله المصنف ويحتمل أن يأخذ ما حصل في الانخفاض قاله ابن عقيل

(٣٨) قوله السابع أن يكون الثمن معلوماً: لأنه أحد العوضين فاشتراط العلم به كالبيع وكراؤس مال السلم

(٣٩) قوله فإن باعه السلعة برقمها الخ فيه مسائل ١ إذا باعه السلعة برقمها المكتوب عليها وما يجهلناه أو أحدهما لم يصح للجهالة وعنه يصح واختاره الشيخ تقي الدين ٢ إذا باعه بألف ذهباً وفضة لم يصح لأن مقدار كل واحد من الألف مجهول أشبه ما لو قال بمائة بعضها ذهب ووجه في الفروع الصحة ويلزمه النصف ذهباً والنصف فضة ٣ إذا باعه بما ينقطع به السعر لم يصح وقيل يصح واختاره الشيخ تقي الدين ٤ إذا باعه بما باع به فلان لم يصح وعنه يصح واختاره الشيخ تقي الدين ٥ إذا باعه بدينار مطلق وفي البلد نقود لم يصح لأن الثمن غير معلوم حال المقد والعم به شرط وهذا إذا لم يكن فيه نقد غالب فإن كان انصرف إليه وصح على الأصح (قائدة) يصح بوزن صنجة لا يعلمان وزنها وتصير ثمناً في الأصح ومثله بالبيع هذا الكيل ونصه يصح بموضع فيه كيل معروف وبفئة عبده شهراً وذكره القاضي فلو فسخ المقد رجع بقيمة المبيع عند تعذر معرفة الثمن



البلد نقود لم يصح وان كان فيه نقد واحد انصرف اليه وان قال بعتك (٤٠) بعشرة صحاحا أو احدى عشرة مكسرة أو بعشرة نقدا أو عشرين نسيئة لم يصح ويحتمل أن يصح (٤١) وان باعه الصبرة (٤٢) كل قفيز بدرهم والقطيع كل شاة بدرهم لم يصح والثوب كل ذراع بدرهم صح وان باعه من الصبرة (٤٣) كل قفيز بدرهم لم يصح وان باعه بمائة درهم الادينارا لم يصح ذكره القاضي (٤٤) ويجيء على قول الخرقي انه يصح

(٤٠) قوله وان قال بعتك الخ هذا المذهب والمرا إذا لم يتفرقا على أحدهما لما روى أبو هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في يعة رواء أحمد والنسائي والترمذي ومحمدهما فسرهما المؤلف هو قول أكثر العلماء وقيل معنى بيعتين في يعة أن يشترط أحدهما على صاحبه عقداً آخر كسلف أو قرض أو بيع أو اجارة ونحو ذلك جزم به في المفتي والنسج وقدمه في الفروع

(٤١) قوله ويحتمل أن يصح: هذا لإبي الخطاب من رواية أن خلعت هذا الثوب اليوم فلك درهم وان خلعت غدا فلك نصف درهم فيلحق به البيع فيكون وجهها في الصحة واختاره في الفائق

(٤٢) قوله وان باعه الصبرة الخ هذا المذهب وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح في قفيز واحد ويطلق فيما عداه ولنا أن البيع معلوم بالمشاهدة والثن معلوم لاشارته الى ما يعرف مبلغه بجهة لا تتعلق بالمتعاقدين وهو الكيل والمد والذرع وكذلك حكم الثوب والارض والقطيع من الغنم

(٤٣) قوله وان باعه من الصبرة الخ وهذا الصحيح من المذهب لان من التبويض وكل للمدد فيكون ذلك المدد منها مجهولا وقيل يصح قال ابن عقيل وهو الاشبه لان من وان اعطت البعض فما هو بعض مجهول بل قد جعل لكل جزء معلوم منها ثمناً معلوماً فهو كما لو قال قفيزاً منها واختاره صاحب الفائق

(٤٤) قوله ذكره القاضي: وهو المذهب لانه قصد استثناء قيمة الدينار وذلك غير معلوم واستثناء المعلوم من المجهول يصير مجهولاً ولأنه استثناء من غير الجنس فلم يصح كالأ

### فصل في طريق الصفقة

وهو أن يجمع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه وله ثلاث صور (أحدها) باع معلوماً ومجهولاً (٤٥) فلا يصح (الثانية) (٤٦) باع مشاعاً بينه وبين غيره كعبد مشترك بينهما أو ما يقسم عليه الثمن بالاجزاء كقفيزين متساويين لهما فيصيح في نصيبه بقسطه في الصحيح من المذهب والمشتري الخيار إذا لم يكن عالماً (٤٧) (الثالثة) باع عبده (٤٨) وعبده غيره بغير إذنه أو

قال بمائة الاقفيز من حنطة

(٤٥) قوله أحدها باع معلوماً ومجهولاً وهذا بغير خلاف لأن هذا مجهول لا يصح بيعه وللمعلوم مجهول الثمن ولا سبيل إلى معرفته لأن معرفته إنما تكون بتقسيط الثمن عليهما والمجهول لا يمكن تقويمه فيتمذر التقسيط

(٤٦) قوله الثانية الخ وهذا قول الأكثر منهم مالك وأبو حنيفة وأحمد قولي الشافعي لأن كل واحد له حكم لو كان منفرداً فإذا جع بينهما ثبت لكل واحد حكمه كما لو باع شقصاً وسيافاً والثاني لا يصح وبه قال أبو نؤير لأن الصفقة إذا لم يمكن تصحيحها في جميع المقود عليه بطلت في الكل كالجمع بين الاثنين وبيع درهمين والفرق أن الاثنين والدرهمين ليس واحداً منهما أولى بالفساد من الآخر فذلك فسدهما وهذا بخلافه

(٤٧) قوله وللمشتري الخيار إذا لم يكن عالماً: لأن الشركة غيب ولهذا ثبتت الشفعة في المبيع خوفاً من شيوخ المشاركة وفي المنع: له الأرض أن لم يكن عالماً وأمسك فيما ينقص التفريق وظاهره إذا كان عالماً فلا خيار له ولا البائع أيضاً مطلقاً لأنه رضي بزوال ملكه عما يجوز بيعه بقسطه

(٤٨) قوله الثالثة باع عبده الخ اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسئلة فتقل صالح فيمن اشترى عبيدين فوجد أحدهما حراً رجع بقيمته من الثمن وقتل عنه منها فيمن تزوج امرأة على عبيدين فوجد أحدهما حراً فلها قيمة العبدتين فابطل الصداق فيهما جليماً وللشافعي قولان كالروايتين وابطل مالك العقد فيهما إلا أن يبيع ملكه وملك

عبد او حراً او خلا وخرافيه روايتان اولاهما لا يصح والاخرى يصح  
في عبده وفي الخلل بقسطه وان باع عبده (٤٩) وعبد غيره باذنه بثمن واحد  
فهل يصح على وجهين وان جمع بين بيع وإجارة (٥٠) وصرف صح فيهما  
ويقسط الموض عليهما في أحد الوجهين وان جمع بين كتابة وبيع (٥١)  
فكتاب عبده وباعه شيئاً صفقة واحدة بطل البيع وفي الكتابة وجهان (٥٢)

غيره فيصح في ملكه ويقف في ملك غيره على الاجازة ونحوه قول أبي حنيفة وقال  
أبو ثور لا يصح بيعه لما تقدم في الصورة الثانية ولان الثمن مجهول لانه انما يميز بالتقسيط  
لثمن على القيمة وذلك مجهول في الحال ولانه لو صرح به فقال بعتك هذا بقسطه  
من الثمن لم يصح فكذلك اذا لم يصرح وهذا اختيار المصنف والشارح وحزم به في  
الوجيز والاول هو المذهب لما تقدم في الثانية فمليه لا يشتري الخيار ولا خيار للبائع  
على الصحيح من المذهب وقال الشيخ تقي الدين يثبت له الخيار أيضاً ذكره عنه  
في الفائق

(٤٩) قوله وان باع عبده الخ أحدهما يصح وهو الصحيح من المذهب وبه قال مالك  
وأبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي لان جملة الثمن معلومة فصح كما لو كانا لرجل  
واحد وكما لو باعا عبداً واحداً لهما فليقسط الثمن على قدر القيمة ومثله بيع  
عبيده لاثنتين بثمن واحد لكل منهما عبداً واشترأهما منهما

(٥٠) قوله وان جمع بين بيع وإجارة الخ وهذا المذهب لانهما عينان يجوز أخذ الموض  
عنهما منفردين فجاز أخذ الموض عنهما مجتمعين كالعبدين واختلاف حكمهما لا يمنع  
الصحة كما لو جمع بين ما فيه شفعة وما لا شفعة فيه ومثله لو جمع بين بيع وخلع أو بيع ونكاح  
(٥١) قوله وان جمع بين كتابة وبيع الخ هذا الصحيح من المذهب اختاره القاضي  
وابن عقيل وغيرهما لانه باع ماله لبعده الثمن فلم يصح كما لو باعه من غير الكتابة  
وقيل الصحة منصوب أحد واختاره القاضي وابن عقيل أيضاً في النكاح وأبو الخطاب  
والاكثر اكتفاء باقتزان البيع بشرطه وهو كون المشتري مكاتباً تصح معاملته  
للسيد فليقسط الموض على قيمتهما

(٥٢) قوله وفي الكتابة وجهان أحدهما يصح لان البطلان وجد في البيع فاختص

## (فصل)

(ولا يصح البيع) ممن تزمه الجمعة بعد نداءها (٥٣) ويصح النكاح (٥٤) وسائر العقود في أصبح الوجهين ولا يصح بيع العصير (٥٥) ممن يتخذ خمرًا

به وهو المذهب

(٥٣) قوله ولا يصح البيع الخ لقول الله تعالى (يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع) فنهى عن البيع بعد النداء والمراد به الذي بين يدي المنبر لأنه الذي كان على عهده عليه السلام تتعلق الحكم به وهو ظاهر في التحريم لأنه يشغل عن الصلاة ويصكون ذرية إلى فواتها أو فوات بعضها وكلاهما محرم وحينئذ لا يتقد لا عقد نهى عنه لأجل عبادة فكان غير صحيح كالنكاح المحرم (٥٤) قوله ويصح النكاح الخ لأن النهي مختص بالبيع وغيره لا يساويه في الشغل عن السعي لقلة وجوده (تبييه) محل الخلاف إذا لم تكن حاجة فإن كان ثم حاجة فللضطر إلى الطعام والشراب إذا وجده يباع والعريان إذا وجد السترة ونحو ذلك صح البيع

(٥٥) قوله ولا يصح بيع العصير الخ لأن ذلك إمامة على المصيبة وقد قال تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ونهى عليه السلام عن بيع السلاح في الفتنة (تبييه) محله هذا إذا علم أنه يفعل به ذلك وقيل أو ظنه اختاره الشيخ تقي الدين «قائمة» روى مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يسم الرجل على سوم أخيه» وهو لا يخلو من أربعة أقسام (١) إن وجد من البائع تصريح بالرضى بالبيع فهذا هو الذي تناوله النبي (٢) أن يظهر منه ما يدل على عدم الرضى فلا يجرم السوم لأن النبي صلى الله عليه وسلم باع فيمن يزيد رواه الترمذي وحسنه (٣) أن لا يوجد منه ما يدل على الرضى ولا عدمه فلا يجرم السوم أيضا ولا الزيادة لحديث فاطمة بنت قيس حين ذكرت أن معاوية وأبا جهم خطباها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تكح أسامة وقد نهى عن الخطبة على خطبة أخيه فما أبيع في هذه أبيع في هذه (٤) أن يظهر منه ما يدل على الرضا من غير تصريح فقال القاضي لا تحرم المساومة وذكر أن أحمد نص عليه في الخطبة استدلالا بحدث فاطمة قال المصنف ولو قيل بالتحريم ههنا لكان وجهاً حسناً واختاره النازم والاول المذهب

ولا يبيع السلاح في الفتنة ولا لاهل الحرب (٥٦) ويحتمل أن يصح مع التحريم ولا يصح بيع عبد مسلم لكافر (٥٧) الا أن يكون ممن يمتق عليه فيصح في احدى الروايتين وان أسلم عبد القمي أجبر على ازالة ملكه عنه (٥٨) وليس له كتابته (٥٩) (وقال القاضي) له ذلك ولا يجوز بيع الرجل على بيع أخيه وهو أن يقول لمن اشترى سلمة بمشرة أنا أعطيك مثلها بتسعة ولا شراؤه على شراء أخيه وهو أن يقول لمن باعه سلمة بتسعة عندي فيها عشرة لينسخ البيع (٦٠) فان فعل فعل يصح البيع على وجهين (٦١) وفي بيع الحاضر للبادي روايتان (إحدهما) يصح (والاخرى) لا يصح بشرط خمسة أن يحضر

(٥٦) قوله ولا لاهل الحرب: ولا يبيع ما كوله ونحوه لمن يشرب عليه الخمر ولا يبيع الاقداح لمن يشرب بها ولا يبيع الخبز والبيض ونحوهما للقدار ولا يبيع الامه والغلام لمن عرف بوطىء الدبر أو القناه

(٥٧) قوله لكافر: لانه يمنع استدامة ملكه فتح ابتداءه كالنكاح وقال أبو حنيفة يصح ويجبر على ازالة ملكه

(٥٨) قوله اجبر على ازالة ملكه عنه: يبيع أوهبة أو عتق لقوله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا)

(٥٩) قوله وليس له كتابة: على المذهب لان الكتابة لا تزيل ملك السيد بل يبقى رقيقاً الى الابداء

(٦٠) لينسخ البيع: لما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه الا أن يأذن له متفق عليه

(٦١) قوله فان فعل فعل يصح البيع على وجهين: أحدهما لا يصح اعني البيع الثاني وهو للذهب لما روى سمره مرفوعاً (أيما رجل باع يماً من رجلين فهو للاول منهما) ورواه الخمسة وهو تام في مدة الخيار وبهذه وقال الشيخ تقي الدين للمشتري الاول مطالبة البائع بالسلمة وأخذ الزيادة أو عوضها

البادي لبيع سلعته بسم يومها جاهلا بسعرها ويقصده الحاضر وبالناس  
حاجة اليها فان اختلف شرط منها صح البيع وأما شراؤه له فيصح رواية  
واحدة ومن باع سلعة نسيئة (٦٢) لم يجز أن يشتريها بأقل مما باعها نقدا  
الا أن تكون قد تغيرت صفتها وان اشترها أبوه أو ابنه جاز وان باع  
ما يجري فيه الرابانية ثم اشترى منه بشئ قبل قبضه من جنسه (٦٣) أو  
مالا يجوز بيعه به نسيئة لم يجز (٦٤)

(٦٢) قوله ومن باع سلعة نسيئة الخ هذه مسألة العينة وفاعها محرم على الصحيح من  
المذهب وهو قول جماعة من الصحابة ومن بعدهم لما روى ضد عن شعبة عن أبي  
اسحق السبيعي عن امرأته العالبة قالت دخلت أنا وأم ولد زيد بن أرقم على عائشة  
فقال أم ولد زيد بن أرقم اني بعت غلاماً من زيد بمائة درهم الى العطاة ثم اشترت  
منه بمائة درهم فدا فقال لها شئ ما اشترت وبئس ما شرت ان جهاده مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بطل الى أن يتوب رواه أحمد وسعيد ولا يقال ذلك الاوقيفاً  
ولا به ذريعة الى لربما فيستبيع بيع الالف بخمسة الى أجل والذرائع معتبرة في الشارع  
بدليل منع القاتل من الارث وظاهره ولو بد حل أجله قله ابن القاسم وقيد الثراء  
بالنقد لانه اذا اشترها بمرض أو كان بينها الاول بمرض فاشترها بنقد جاز بشئ  
خلاف نعمه لانه لا ربا بين الاثمان والمروض وظاهره انه لا يجوز اذا اختلف التقيد  
صححه المؤلف لانهما كانا في الواحد في معنى الثنية وقال الاصح يجوز وهو المذهب  
لانه لا يحرم التفاضل بينهما وكذا لو اشترها من غير مشتريها. وسيتعين لان مشتري  
السلعة الى أجل يأخذ بدلها عينا أي نقدا حاضرا (قائده) اذا باع سلعة بمقدّم ثم  
اشترها بأكثر منه نسيئة فهي عكس العينة وهي مثلها قله حرب الا أن تتغير صفتها  
ونقل أبو داود يجوز لاجلته ولو احتاج الى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائة وخمسين فلا  
بأس عليه وهو المذهب وعنه يحرم احتاره الشيخ قتي الدين وتسمى مسألة التورق  
(٦٣) قوله من جنسه: كمالو باع غرارة قمح بمائة درهم فلما حل اشترى بها غرارة قمح  
(٦٤) قوله بسا: لم يجز: كمالو اشترى بثمان القمح غرارة شعير لم يجز لان ذلك ذريعة الى

## باب الشروط في البيع

وهي ضربان صحيح وهو ثلاثة أنواع (أحدها) شرط مقتضى العقد كالتقاضي وحلول الثمن ونحوه (١) فلا يؤثر فيه (الثاني) شرط من مصلحة العقد كاشتراط صفة في الثمن كتأجيله أو الرهن أو الضمين به (٢) أو صفة في البيع نحو كون المبد كاتباً أو خصياً أو صانعاً أو مسلماً والامة بكراً والذابة هملاجة والنهد صيوداً فيصح (٣) فإن وفي به والا فلصاحبه الفسخ (٤) وإن شرطها ثيباً كافرة فبانت بكراً مسلمة فلا فسخ (٥) له ويحتمل أن له الفسخ

بيع الربوي بالربوي نسيئة ويكون الثمن المعوض عنه بينهما كالمعوم لانه لا أثر له وبهذا قال ابن عمر وسعيد بن المسيب وطاووس ومالك واسحق وجوزة الشيخ قمي الدين لحاجة قال في المفتي والذي يقوى عندي جوازه اذا لم يفعله حيلة ولا قصد ذلك في ابتداء العقد لقول علي بن الحسين واجازه جابر بن زيد وعلي بن الحسين وسعيد بن جبير والشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي

(١) قوله كالتقاضي وحلول الثمن ونحوه: مثل ان يشترط أن يتصرف أو يسقي الفرة الى الجذاذ قاله في البلغة فلا يؤثر فيه لانه بيان وتأكيده لمقتضى العقد فوجوده كدمه (٢) قوله أو الضمين به: والمراد اذا كانا معينين وليس له طلبهما بعد العقد لمصلحة ولا يزم

بتسليم رهن المعين ان قبل بلزوم العقد

(٣) قوله فيصح: يعني اشتراط ذلك لان الرغبات تختلف باختلاف ذلك فلو لم يصح ذلك لفاتت الحكمة التي شرع لاجلها البيع يؤيده قوله عليه السلام «المسلمون عند شروطهم» (٤) قوله فإن وفي به والا فلصاحبه: وهو المشتري - الفسخ: لانه شرط وصفا مرغوباً فيه فصار مستحقاً كالمطلوع المبيع معيباً فاذا يرجع بالنمن وظاهره انه لا ارش له مع الامساك وهو ظاهر الحرقمي والقاضي والاكثر إلحاقاً له بالتدليس وذكر المجدي محرره وصاحب الفروع انه اذا أمسك فله ارش فقد العفة إلحاقاً له بالبيع وقيل مع تصدرد الرد وفي المتخبط هل يطل ببيع بطلان رهن فيه كجهالة الثمن أم لا كهر في نكاح فيه احتمالان

(٥) قوله وإن شرطها ثيباً كافرة فبانت بكراً مسلمة فلا فسخ: له لانه زاده خيراً كالمطلوع

لان له فيه قصدا وان شرط الطائر مصوفاً أو انه يجبيء من مسافة معلومة  
صح وقال القاضي لا يصح (الثالث) أن يشترط البائع نقماً معلوماً (٦) في  
المبيع كسكنى الدار شهراً وحملان البعير الى موضع معلوم أو يشترط المشتري  
تقع البائع في المبيع كحمل الحطب وتكسيه وخياطة الثوب وتقصيله  
فيصح (٧) وذكر الخرفي في جز الرطبة ان شرطه على البائع لم يصح فيخرج

شرط الغلام كاتباً فإذا هو أيضاً طام وليس المراد اجتماع الوصفين بل متى شرط أحدهما  
فبان بخلافه كنى: ويحتمل ان له الفسخ لان له فيه قصداً: صحيحاً قال في الانصاف وهو  
قوي واحترام ابن عبدوس في تذكرته ونصره المصنف في المفتي يصح شرط كون الشاة  
لبونا أو غزيرة اللبن لا ان تحلب كل يوم قدرا معينا لانه يختلف

(٦) قوله الثالث ان يشترط البائع نقماً معلوماً: في المبيع: ويستثنى منه الوطء فلا يصح  
اشتراطه بغير خلاف ويأتي وطء المكاتب كسكنى الدار شهراً أو حملان البعير الى موضع  
معلوم فيصح لما روى جابر انه كان يسير على جبل قد أعيا فضربه النبي صلى الله  
عليه وسلم فسار سيرالم يسر مثله فقال «بنيه» فبته واستنبت حملانه الى أهلي متفق  
عليه يؤيده انه عليه السلام نهي عن الثنيا الا أن تعلم وهذه ثنيا معلومة وأكثر ما فيه  
تأخر التسليم فيه مدة معلومة فصح كالأوباع أمة مزوجة أو داراً مؤجرة ونحوها  
وقيل يلزم تسليمه ثم يرد له لئانه ليستوفي للثقة ذكره الشيخ هي الدين واحتج في  
التعلق والانتصار بشراء عثمان من صهيب أرضاً وشرط وقفها عليه وعلى عقبه وعنه  
لا يصح لانه عليه السلام نهى عن بيع وشرط ولانه شرط بنافي مقتضى العقد وهو  
التسليم فلم يصح كالأوباع ان لا يسلمه وجوابه ان أحد أنكر الخبر فعلى الأولى  
لا ينتفع بها المشتري على الأشهر وللبائع اجارة ما استنأه واعادته كمين مؤجرة ثم ان  
تلفت العين بفعل المشتري أو تفريطه كما اختاره في المفتي والشرح ضمنها باجرة مثله  
(٧) قوله فيصح: بشرط ان يكون معلوماً لان محمد بن مسلمة اشترى من نبطي

حزمة حطب وشرط عليه حملها وذايته انه جمع بيعاً واجارة وهو صحيح



ههنا مثله وان جمع بين شرطين لم يصح (٨)

### فصل

(الضرب الثاني فاسد) وهو ثلاثة أنواع (أحدها) أن يشترط أحدهما على صاحبه عقداً آخر (٩) كسلف أو قرض أو بيع أو إجارة أو صرف للثمن أو غيره فهذا يبطل البيع ويحتمل أن يبطل الشرط وحده (١٠) (والثاني) شرط ما ينافي البيع نحو أن يشترط أن لا خسارة عليه أو حتى تقى المبيع والا رده أو أن لا يبيع (١١) ولا يهب ولا يمتق أو أن أعتق فالولاء له أو يشترط أن يفعل ذلك فهذا باطل في نفسه (١٢)

(٨) قوله لم يصح: وعنه يصح احتاره الشيخ قمي الدين لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخل سلف وبيع ولا شرطان في بيع، ورواه أبو داود والترمذي ومحمد بن طاهر، وسواء كانا صحيحين أو فاسدين والأشبه عن أحمد أنه فسرهما بشرطين صحيحين ليسا من مصاحبة المقدكان يشترى حزمة حطب، ويشترط على البائع حملها وتكسيبها لئلا كان من مصلحته كالحرن والضمين فإن ذلك لا يؤخر ولو كثروا ما كان من مقتضاه ولا الشرطين الفاسدين إذ الواحد كافٍ بطلانه

(٩) قوله أحدها أن يشترط أحدهما على صاحبه عقداً آخر الخ: انشور في المذهب أن هذا الشرط فاسد يبطل به البيع لقوله عليه السلام لا يحد سلف وبيع الخ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة وهذا منعهما، أقول أبي حنيفة والشافعي وجهور العلماء وجوزوا مالك وجعل العوض المذكور في الشرط فاسداً وقال لألقت إلى اللفظ الفاسد إذا كان معلوماً حلالاً فكأنه باع الساعة بالذهب التي ذكر أنه يأخذها بالذهب

(١٠) قوله وحده: لما يأتي فيها إذا شرط ما ينافي مقتضاه

(١١) قوله أو أن لا يبيع: أو أن باع فهو أحق به

(١٢) قوله فهذا باطل في نفسه: أقوله عليه السلام من شئ شرطاً ليس في كتاب

وهل يبطل البيع؟ (١٣) على روايتين الا اذا شرط العتق (١٤) ففي صحته روايتان احدهما يصح ويجبر عليه ان اباه وعنه فيمن باع جارية (١٥) وشرط على فهو باطل وان كان مائة شرط ومتفق عليه نص على بطلان اشتراط الولاء وقسنا عليه سائر الشروط لانها في معناه

(١٣) قوله وهل يبطل البيع الخ احدهما لا يبطل البيع وبه قال الحسن والشمسي والتخفي والحكم وابن أبي ليلى وأبو ثور وهو المذهب والثانية يبطل البيع وبه قال أبو حنيفة والشافعي لانه عقد فاسد ففسد البيع كالم شرط فيه عقداً آخر ولنا قوله عليه السلام في حديث بريرة «خذوها واشترطي لهم 'الولاء' فأتوا الولاء» لمن أعتق «فعمت عائشة متفق عليه فابطل الشرط ولم يبطل العقد قال ابن المنذر خبر بريرة ثابت ولا أعلم خبراً يمارسه فالقول به يجب. فعلى المذهب للذي فات غرضه الفسخ أو ارش ما نقص من الثمن بالفاية مطلقاً على الصحيح وقيل لأرأس له بل يثبت له الخيار بن الفسخ والامضاء لا غير قال الشيخ تقي الدين هذا ظاهر المذهب

(١٤) قوله الا اذا شرط العتق: احدهما يصح وهو المذهب وبه قال مالك والشافعي لان عائشة اشترت بريرة واشترط عليها أهلها عتقها وولاءها فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم شرط الولاء دون العتق والثانية لا يصح وبه قال أبو حنيفة لانه شرط ساقط مقتضى العقد أشبه ما لو شرط ان لا يبيعه

(١٥) قوله وعنه فيمن باع جارية الخ روى المروزي عن أحمد أنه قال هو في معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم «لا شرط في بيع» يعني أنه فاسد وروي عن اسمعيل انه قال البيع صحيح وانفق عمر وابن سعود على صحته قال المصنف يحتمل ان يحمل كلام أحمد في رواية المروزي على فساد الشرط وفي رواية اسمعيل على جواز البيع فيكون البيع صحيحاً والشرط فاسداً وهو موافق لأكثر الاصحاب وقال الشيخ تقي الدين قل عن ابن سعيد فيمن باع شيئاً وشرط عليه ان يباعه فهو أحق به بالثمن جواز البيع والشرط وسأله أبو طالب عن اشترى أمة لشرط ان يشرى بها لا للخدمة قال لا بأس به قال الشيخ تقي الدين وروي عن نحو عشرين نصاً على صحة هذا الشرط قال وهذا من أحمد يقتضي انه اذا شرط على البائع فلا أو ترك في البيع مما هو مقصود

المشتري ان باعها فهو أحق بما بالثمن ان البيع جائز ومعناه والله أعلم انه جائز مع فساد الشرط وان شرط رهنا فاسدا (١٦) ونحوه فهل يبطل؟ على وجهين (١٧) (الثالث) (١٨) أن يشترط شرطا يعلق البيع كقوله بعتك ان جئتني بكذا أو ان رضي فلان أو يقول المرتهن (١٩) ان جئتك بعتك في عمله والا فالرهن لك فلا يصح البيع الا بيع العربون وهو أن يشتري شيئا ويمطي البائع درهما ويقول ان أخذته والا فالدرهم لك فقال أحمد رضي الله تعالى عنه يصح لان عمر رضي الله تعالى عنه فعله وعند أبي الخطاب

فبيع أو للمبيع نفسه صح البيع والشرط كاشتراط العتق واختار الشيخ تقي الدين صحة هذا الشرط بل اختار صحة العقد والشرط في كل شرط وكل عقد لم يخالف الشرع لان اطلاق الاسم يتناول المتجز والمعلق والصريح والكناية كالنذر وكما يتاوله بالمرية والصجعة انتهى وقال ابن رجب في القاعدة الخامسة والثلاثين لو شرط ان لا يبيع ولا يهب وان باعها فالمشتري أحق بها فخص أحمد على الصحة قال ولصومه صريحة بصحة هذا البيع والشرط ومنع الرطه الى آخر كلامه

(١٦) قوله فاسداً: مثل ان يشترط خياراً أو أجلاً مجهولين أو تقع بائع ومبيع

ان لم يصح

(١٧) قوله على وجهين: بناءً على الروايتين في شرط ما ينافي مقتضى البيع

(١٨) قوله الثالث الخ وهذا المذهب لانه علق البيع على شرط يستقبل فله يصح كالأمر

قال بعتك اذا جاء رأس الشهر وقال في الفائق وقيل عن أحمد تعليق فلامنه قال شيخنا هو صحيح وهو المختار انتهى

(١٩) قوله أو يقول المرتهن الخ وهذا المذهب ومن روى عن القول بفساد الشرط

ابن عمر وشريح والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم أحداً خالفهم لحديث لا يخلق الرهن رواء الأمر قال ابن المنذر هذا معنى قوله لا يخلق الرهن

عند مالك والثوري وأحمد وإنما فسد البيع لانه معلق بشرط مستقبل فلم يصح كالمسئلة قبلها وقال الشيخ تقي الدين لا يبطل الثاني وان لم يأت صراحة فعليه الامام

لا يصح (٢٠) وان قال بعثك على أن تنقذني الثمن إلى ثلاث والا فلا بيع بيننا فالبيع صحيح نص عليه وان باعه وشرط البراءة (٢١) من كل غيب لم يبرأ (٢٢) (وعنه) يبرأ (٢٣) إلا أن يكون البائع علم الغيب فكشاه

### (فصل)

وان باعه دارا على انها عشرة أذرع فبانت احد عشر فالبيع باطل وعنه انه صحيح والزائد للبائع ولكل واحد منها الفسخ فان اتفقا على امضائه جاز وان بانت تسعة فهو باطل (وعنه) انه صحيح والنقص على البائع وللمشتري الخيار بين الفسخ وأخذ المبيع بقسطه من الثمن فان اتفقا على تمويضه عنه جاز

### ﴿باب الخيار في البيع﴾

وهو على سبعة أقسام (أحدها) خيار المجلس ويثبت في البيع (١) والصلح

قاله في الفائق وقال قلت فبليه غلق الرهن استحقاقا لمن تين له موضع العقد لا بالشرط كما لو باعه منه ذكره في باب الرهن

(٢٠) قوله لا يصح: وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي لانه عليه السلام نهى عن بيع

العربون ورواه ابن ماجه

(٢١) قوله وان باعه وشرط البراءة الخ وكذا لو أبرأه من عيب كذا إن كان وهذا

المذهب لانه خيار يثبت بعد المقد فلا يسقط قبله كالشفعة ولانه شرط يرتفق به أحد

الماقدين فلا يصح شرطه كالأجل المجهول

(٢٢) قوله لم يبرأ: وظاهره أن هذا الشرط لا تأثير له في البيع وان هذا الشرط صحيح

وهو الصحيح من المذهب

(٢٣) قوله وعنه يبرأ الخ روي ذلك عن عثمان ونحوه عن زيد بن ثابت وهو

قول مالك واختاره الشيخ قمي الدين

(١) قوله ويثبت في البيع: في قولنا نذر العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم لما روي

بعده (٢) ولا جارة ويثبت في الصرف والسلم (٣) (وعنه) لا يثبت فيهما ولا يثبت في سائر عقود (٤) إلا في المساقاة والحوالة والسبق (٥) في أحدي الوجهين ولكل واحد من المتابعين الخيار ما يشترفا في أبدنهما (٦) لأن يتبايعا على أن لا خيار

بين عمر بن رسول بن علي له عليه وسد قال (إذا تابع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مدة بفترة وكانا جميعاً ونجى أحدهما الآخر فإن خير أحدهما الآخر فبايعا على ذلك فقد رجب بيع) متفق عليه وقد أنكر كثير من العلماء على مالك مخالفته للحديث مع رويته عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاع في جميع أنواعه والدية بعوض إذا المذهبها حكم بيع على الشهر وقسمته أن قيل هي بيع يستثنى منه الكتابة وما تولاه واحد كالأب على الأصح ولا في غيره من متفق عليه في الأشهر كما لو باشر عقده

(٣) قوله وصح بعده أي بمعنى البيع كما إذا قرأه بدين أو غبن ثم صالحه عنه بموضع لانه بيع قيد دخل في عموم

(٣) قوله ويثبت في الصرف والسلم على الأصح لانه يشترط لصحته القبض وهو بيع في الحقيقة وعنه يثبت فيه قيد على خيار الشرط فانه لا يثبت فيهما رواية واحدة لأن موضوعهما على أن لا يثبت بينهما تفرق بدليل اشتراط القبض وثبوت الخيار بقية

(٤) قوله ولا يثبت في سائر عقود سواء كان لازماً من الطرفين كالشكاح والعق والحام لانه يصدر منه عرقه كالعراق وكذا قرض والوقف والضمان والدية للمالية عن عوض لأن ما دخل في بيعه على أن لا يثبت فيه أو من أحد الطرفين كالرهن لأنه لو جاز فيه في حق الأهر فيغير بغيره أو جازاً من الطرفين كوكالة والشركة والجمالة وهو يرد بين الزوجين وزوجه وذكره بقوله ولا يثبت في سائر العقود الخ

(٥) قوله في المساقاة والحوالة والسبق: المساقاة والسبق اجارة في وجه والحوالة بيع وسد في ذلك لأن المساقاة عقد جائز والحوالة إما إسقاط حق أو عقد مستثنى من عموم البيع وكذا الخلاف في نزاعه والاختلاف بالشفعة

(٦) قوله بدينه: عرفة وروعب فجلس بنوم أو تساوقا بالشي أو في سفينة ولهذا وقبضه في مصرف وروعب شي من شي عليك جزئيه حري وهو شاع إذا حصلت السرقة

بينهما أو يسقطا الخيار بمدته فيسقط في إحدى الروايتين (٧) وإن أسقطه أحدهما بقي خيار صاحبه

### ﴿ فصل ﴾

(الثاني خيار الشرط) وهو أن يشترطا في العقد (٨) خيار مدة معلومة فيثبت فيها وإن طالت (٩) ولا يجوز مجهولا (١٠) في ظاهر المذهب وعنه يجوز وهما على خيارهما إلى أن يقطعهما أو تنتهي مدته ولا يثبت إلا في

بهر ب كفل ابن عمر والاصح أنه محرم للفرقة خشية الاستقالة لطاهر خبر عمر وابن شبيب قاله أحمد

(٧) قوله فيسقط في إحدى الروايتين: اختارها ابن أبي موسى وحزم بها في الوجيز وقدمها في الحرر والفروع ومصحفاتي المتن والشرح لقوله عليه السلام (فإن خيرا أحدهما صاحب قبايصا على ذلك فقد وجب البيع) أي لزم ولقوله عليه السلام (المتبايعان بالخيار لا أن يكون البيع عن خيار فإن كان البيع عن خيار فقد وجب البيع) والثانية لا يسقط فيها وهي ظاهر الحرقي واختيار القاضي في تليقه وأبي الخطاب في خلافة الصغير وابن عقيل لأن أكثر الأحاديث «اليعان بالخيار» من غير زيادة

(٨) قوله وهو أن يشترطا في العقد: ظاهره لو اتفقا قبله لم يزل الوفاء به وفي الحرر وبعده في زمن الخيارين

(٩) قوله فيثبت فيها وإن طالت: وقاله جمع من العلماء لقوله تعالى (أو فوا بالعقود) ولقوله عليه السلام «المسلمون على شروطهم» ولأنه حق مقدر معتمد الشرط فيرجع في تقديره إلى شرطه كالاجل فلو باعه مالا يبتى إلى ثلاثة أيام كطعام وطب بشرط الخيار ثلاثا فقال القاضي يصح الخيار وبيع ويحفظ ثمنه إلى المدة قلت لو قيل بعدم الصحة لكان متجها وهو أولى ثم رأيت الزركشي نقل عن الشيخ تقي الدين أنه قال يتوجه عدم الصحة

(١٠) قوله ولا يجوز مجهولا: تقدم زيد أو جحى المطر أو الأبد لا هامة ملحقة بالعقد

فلم يحزم مع الجهالة

البيع (١١) والصلح بمعناه والاجارة في الذمة أو على مدة لا تلي العقد (١٢) وان شرطاه الى القيد لم يدخل في المدة (١٣) (وعنه) يدخل (١٤) وان شرطاه مدة فابتدأها من حين العقد (١٥) (ويحتمل) أن يكون من حين التفرق وان شرط الخيار لغيره (١٦) جاز وكان توكيلا له فيه وان شرط الخيار لاحدهما دون صاحبه جاز ولن له الخيار الفسخ من غير حضور

(١١) قوله ولا يثبت الا في البيع : لما مر ويستثنى منه ما يشترط فيه القبض لصحته

كالمصرف والسلم

(١٢) قوله أو على مدة لا تلي العقد : كالأجرة سنة خمس في سنة أربع فدل على أنها اذا

كانت تلي العقد لا يثبت فيها خيار الشرط على المذهب لأنه يفتى الى فوات بعض النافع المقود عليها أو الى ستيفتها في مدة الخيار وكلاهما غير جائز وقيل ثبت قاله القاضي في كتاب الاجارة من الجامع الصغير قال في الفائق اختاره شيخنا وهو المختار انتهى وقال

الشيخ في الذين يجوز خيار الشرط في كل المقود

(١٣) قوله لم يدخل في المدة : وهو مذهب الشافعي

(١٤) قوله وعنه يدخل : وهو مذهب أبي حنيفة

(١٥) قوله وان شرطاه مدة فابتدأها من حين العقد : على المذهب لانها مدة ملحقة

بالمقد فكان ابتداءها من حين العقد كالاجل ويحتمل أن يكون من حين التفرق وهو وجه

لان الخيار ثابت في المجلس حكما فلا معنى لاتباعه بالشرط

(١٦) قوله وان شرط الخيار لغيره الخ يجوز ان يشترط الخيار لاحدهما ولغيرهما لكن

اذا شرطه لغيره فتارة يقول له الخيار دوني وتارة يقول الخيار لي وتارة يجلس الخيار له

ويطلق فدل على ان الخيار دوني فالصحيح من المذهب أنه لا يصح وعليه أكثر الأصحاب

وظاهر كلام الامام أحمد محتمه واختاره المصنف والشارح فلي هذا هل يختص الحكم

بالوكيل أو يكون له ولا يمكن ويأتي قوله دوني؟ ظاهر كلام المصنف والشارح أنه يكون للوكيل

وللوكيل فنهج فلا بد ذكر المسائل كلها فلي هذا يكون الفسخ لكل واحد من المشترك

ووكيله الذي شرط له الخيار وان قال له ولي صح قولا واحدا وان قال له وأطلق

صح على الصحيح

صاحبه ولا رضاه (١٧) وان مضت المدة ولم يفسخا بطل خيارهما وينتقل الملك الى المشتري بنفس العقد (١٨) في أظهر الروايتين فاحصل من كسب أو نماء منفصل (١٩) فهو له أمضيا العقد أو فسخاه (٢٠) وليس لواحد منهما التصرف في المبيع في مدة الخيار (٢١) الا بما يحصل به تجرئة المبيع وان تصرفا يبيع أو هبة ونحوهما لم ينفذ تصرفهما (٢٢) ويكون تصرف البائع فسخا للمبيع (٢٣)

(١٧) قوله من غير حضور صاحبه ولا رضاه: لانه عقد جعل اليه تجاز مع غبه صاحبه وسخطه كالطلاق ونقل أبو طالب يرد الثمن اختاره الشيخ تقي الدين كالشفيع ولعله مراد من أطلق لازالة الضرر

(١٨) قوله وينتقل الملك الى المشتري بنفس العقد: هذا المذهب في زمن الخيارين سواء كان الخيار لهما أو لاحدهما لقوله عليه السلام (من باع عبدا وله مال فله المبيع الآن يشترط المبتاع) رواه مسلم فجعل المال للمبتاع باشرطه وهو عام في كل بيع فشمل بيع الخيار ولان البيع تمليك ببديل محته بقوله ملكتك ثبت به الملك في بيع الخيار كسائر البيع

(١٩) قوله او نماء منفصل: كنمو وولده وابن ولوفى يد بائع قبل قبضه وهو أمانة عنده (٢٠) قوله أمضيا العقد أو فسخاه: لانه نماء ملكه الداخل في ضمانه لقوله صلى الله عليه وسلم: الخراج الضمان: صححه الترمذي والحمل وقت العقد مبيع وعنه نماء فيرد الام ببيع بائع كله

(٢١) قوله في مدة الخيار: لانه ليس بملك للبائع فيتصرف فيه ولا اقتطعت عنه حلقته فيتصرف فيه المشتري وكذا يمنع من التصرف في العوض

(٢٢) قوله لم ينفذ تصرفهما: اذا تصرفا يبيع أو هبة ونحوهما بما ينقل الملك أو ثبت الشغل في العقود عليه كالأجارة والرهن لم ينفذ تصرفهما لانه تصرف لم يصادف محلا لان البائع لا يملكه والمشتري يفضي تصرفه الى اسقاط حق البائع من الخيار واسترجاع المبيع (٢٣) قوله ويكون تصرف البائع فسخا الخ اذا تصرف البائع فيه لم يكن فسخا على



وتصرف المشتري اسقاط خياره في أحد الوجهين (٢٤) وفي الآخر البيع والخيار بمجالهما وان استخدم المبيع لم يبطل خياره في أصح الروايتين (٢٥) وكذلك ان قبلته الجارية وبمحتمل أن يبطل ان لم ينعما وان أعتقه المشتري (٢٦) قد عتقه وبطل خيارهما وكذلك ان تلف المبيع (٢٧) (وعنه) لا يبطل خيار البائع وله الفسخ والرجوع بالقيمة وحكم الوقف حكم البيع في أحد الوجهين (٢٨) وفي الآخر حكمه حكم العتق وان وطى المشتري الجارية فأحبلها صارت أم ولده (٢٩) وولده حر ثابت النسب وان وطئها البائع فكذلك ان

الصحيح نص عليه وجزم به أبو بكر والقاضي وغيرهما وهي من المفردات وعنه يكون فسحاً جزم به القاضي في المحرر ورجحه ابن عقيل والمصنف في التقي وقيل بالوطء جزم به في المذهب والكافي

(٢٤) قوله في إحدى الوجهين: وهذا المذهب في المشتري

(٢٥) قوله لم يبطل خياره في أصح الروايتين: لان الخدمة لا تختص الملك فلم يبطل به كالنظر وظاهره مطلقاً وقيد في الوحيز بانها اذا كان للاستعلام

(٢٦) قوله وان أعتقه المشتري الخ هذا المذهب لانه عتق من مالك جائز التصرف تام الملك فنفذ كما لو كان بعد مدة الخيار وقوله عليه السلام ولا عتق فيما لا يملك ابن آدم» دال على نفوذه في الملك وملك البائع الفسخ لا يمنع صحته كما لو وهب ابنه عبداً فأعتقه فانه ينفذ مع ذلك الاب استرجاعه وظاهره ان عتق البائع لا ينفذ وهو ظاهر المذهب

(٢٧) قوله وكذلك ان تلف المبيع: أي بعد قبضه فهو من ضمان المشتري ويبطل خياره وهي اختيار الحرقى وأبي بكر لان التالف لا يتأتى عليه الفسخ وحينئذ يلزمه الثمن للبائع وعنه لا يبطل خيار البائع أما في العتق فلا يلزم وجود منه ما يدل على الرضا وتعدى الرجوع لا يمنع "فسخ" وأما في التلف فلمعموم اليان بالخيار» ولانه خيار فسخ فلم يبطل بتلف المبيع واختارها "شريف وابن عقيل

(٢٨) قوله في أحد الوجهين: وهو المذهب

(٢٩) قوله وان وطى المشتري الجارية فأحبلها صارت أم ولده: أي لانه صادف محله

قلنا البيع ينفسخ بوطئه وان قلنا لا ينفسخ فعليه المهر وولده رقيق الا اذا قلنا الملك له (٣٠) ولا حد فيه على كل حال (٣١) وقال أصحابنا عليه الحد اذا علم زوال ملكه وان البيع لا ينفسخ بالوطء وهو المنصوص ومن مات منهما بطل خياره ولم يورث (٣٢) ويخرج ان يورث كالاجل

## (فصل)

(الثالث خيار الغبن) ويثبت في ثلاث صور (أحدها) اذا تلقى

الركبان (٣٣) فاشترى منهم وباع لهم فلمم الخيار اذا هبطوا السوق وعلموا

أشبه ما لو أجلبها بمداهضة مدة الخيار: وولده حر ثابت النسب: لانه من مملوكته وظاهره انه لا يلزمه قيمته لانه حدث في ملكه فان فسخ البائع وجب بقيمتها لانه تضر الفسخ فيها وعلى الثانية عليه المهر وقيمة الولد

(٣٠) قوله الا اذا قلنا الملك له: على رواية فلا يترتب ما ذكره وجينئذ ولده حر

ثابت النسب ولا يلزمه قيمة ولا مهر وتصير أم ولده

(٣١) قوله ولا حد فيه على كل حال: اختاره ابن عقيل والمصنف والشارح والمجد

والتاظم وحكام بعض الاصحاب رواية عن أحمد لان وطأه اما أن يصادف ملكا أو شبهة قال في الانصاف وهو الصواب

(٣٢) ومن مات منهما بطل خياره ولم يورث: في ظاهر المذهب وبقي خيار الآخر

بحاله الا أن يكون قد طالب بالفسخ قبل موته فيكون لورثته وهو قول الثوري وأبي حنيفة: ويخرج ان يورث كالاجل: لولاه حق فسخ فينتقل الى الورث كالفسخ بالتحالف وهو قول مالك والشافعي ولنا انه حق فسخ لا يجوز الاعتياض عنه فلم يورث كخيار الرجوع في الهبة وخيار المجلس لا يورث على الصحيح من المذهب وقيل كالشرط

(٣٣) قوله أحدها اذا تلقى الركبان الخ: تلقى الركبان لا يجوز كرهه أكثر العلماء

منهم عمر بن عبد العزيز ومالك والليث والاوزاعي والشافعي وإسحق وحكي عن أبي حنيفة لا بأس به ولنا قوله عليه السلام «لا تلقوا الركبان ولا يبع حاضر أباه» متفق عليه فان خالف وتلقى الركبان واشترى منهم فالبيع صحيح في قول الجميع قاله

أنهم قد غبنوا غبنا يخرج عن المادة (والثانية) في النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها ليغر المشتري (٣٤) فله الخيار (٣٥) إذا غبن (والثالثة) المسترسل إذا غبن (٣٦) الغبن المذكور وعنه أن النجش وتلقي الركبان باطلان (فصل)

(الرابع خيار التدليس) بما يزيد به الثمن كتنصبة اللبن في الضرع وتحمير وجه الجارية وتسويد شعرها وتجميده وجمع ماء الرحي وإرساله عند عرضها فهذا يثبت للمشتري خيار الرد (٣٧) ويرد مع المصراة عوض اللبن

ابن عبد البر وعنه أنه باطل اختاره أبو بكر لظاهر التي والاول أولى لما روى أبو هريرة مرفوعاً لا تلقوا الجلب فن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار، ورواه مسلم والخيار لا يكون الا في عقد صحيح وقال أصحاب الرأي لا خيار له وهذا باطل فلا قول لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وظاهر المذهب أنه لا خيار له الا مع الغبن لأنه إنما ثبت لأجل الحديعة ودفع الضرر عن البائع ولا ضرر مع عدم الغبن وظاهر كلام الحرقى أن الخيار يثبت له بمجرد الغبن وإن قلّ والاولى أن يقيّد بما خرج عن المادة لأن مادون ذلك لا يضبط

(٣٤) قوله ليغر المشتري: ظاهره لا بد من حذق الذي زاد فيها لأن تقرير المشتري لا يحصل الا بذلك وإن يكون المشتري جاهلاً فلو كان طارفاً واغتر بذلك فلا خيار له لعدم تأمله (٣٥) قوله فله الخيار: وأقادنا المصنف أنه بيع صحيح وهو قول أكثر العلماء منهم الشافعي وأصحاب الرأي لأن النهي إلى التاجش لا إلى الماقد فلا يؤثر في البيع وعنه باطل وبه قال مالك واختاره أبو بكر لظاهر الخبر

(٣٦) قوله المسترسل إذا غبن الخ وبه قال مالك لأنه غبن حصل لجهله بالمبيع فأثبت له الخيار كالغبن في تلقي الركبان وقال أبو حنيفة والشافعي لا يفسح له لأن نقصان القيمة مع السلامة لا يمنع التزوم كثير المسترسل وكالغبن اليسير والمسترسل هو الذي لا يحسن بما كس كذا فسر أحد وذكر الشيخان هو الجاهل بقيمة المبيع ولا يحسن المباينة وعنه وثبت أيضاً للمسترسل إلى البائع لم بما كس اختاره الشيخ تقي الدين

(٣٧) قوله فهذا يثبت للمشتري خيار الرد: أو الماسك في قولنا أكثر العلماء لما روى

صاعاً من تمر (٣٨) فإن لم يجد التمر فقيمته في موضعه سواء كانت ناقة أو بقرة أو شاة فإن كان اللبن بحاله لم يتغير رده وأجزأه (٣٩) ويحتمل أن لا يجزئه إلا التمر ومتى علم التصرية فله الرد (٤٠) (وقال القاضي) ليس له ردها إلا بعد ثلاث وإن صار لبناً عادة لم يكن له الرد في قياس قوله وإذا اشترى أمة مزوجة فطلقها الزوج لم يملك الرد وإن كانت التصرية في غير بهيمة الأنعام (٤١) فلا رده في أحد الوجهين وفي الآخر له الرد ولا يلزمه بدل اللبن ولا يحل للبائع تدليس سلعته ولا كتمان عيبها فإن فعل فالبيع صحيح (وقال أبو بكر) إن دلس العيب فالبيع باطل قيل له فما تقول في التصرية فلم يذكر جواباً

أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاعاً من تمر: متفق عليه والاصح ولو حصل بغير قصد وظاهره أنه لا أرض مع الأمساك وهو المذهب لأن الشارع لم يجعل له فيها رشا بل خيره بين الأمساك والرد مع صاع تمر (٣٨) قوله صاعاً من تمر: ولو زادت قيمة وقيل أوقع لو رده في بعض الألفاظ (٣٩) قوله رده وأجزأه: لأن التمر إنما وجب عوضاً عن اللبن فإذا رده لا يصل وجب أن يجزئ كسائر الأصول مع أبدالها

(٤٠) قوله ومتى علم التصرية فله الرد: لأنه علم بسبب الرد فكان له حينئذ أشبه ماله علم بالعيب وقال القاضي ليس له ردها إلا بعد ثلاث وهذا ظاهر كلام أحمد وجزم به في الوحي لأن اللبن يختلف باختلاف المكان وتغير العلف فإذا مضت الثلاثة بانت التصرية وثبت الخيار على الفور فلي هذا ليس له ردها قبل مضيتها ولا إمساكها بعدها (٤١) قوله وإن كانت التصرية في غير بهيمة الأنعام الخ أي لأن ذلك لا يتنازع عنه في العادة ولا يقصد قصد لبن بهيمة الأنعام وفي الآخر له الردها كما بين عقيل وقدمه في المحرر وصححه في الفروع لمعوم ما سبق ولأن الثمن يختلف بذلك لأن لبن المرأة مراد للارتضاع ويرغب فيها طرّاً وكذلك لو اشترط كثرة لبنها ملك الفسخ إذا بان بخلافه

## (فصل)

(الخامس خيار العيب) وهو النقص كالمرض وذهاب جراحة أو سن أو زيادتها ونحو ذلك وعيوب الرقيق من فله كالزنا والسرقة والاياق والبول في الفراش اذا كان من مميز (٤٢) فن اشترى معيباً لم يعلم عيبه فله الخيار بين الرد والامساك مع الارش (٤٣) وهو قسط ما بين قيمة الصحيح والمعيب من الثمن وما كسب فهو للمشتري وكذلك نكاهه المنفصل (٤٤)

(٤٢) قوله اذا كان من مميز: نص عليه وجزم به في المحرر والتلخيص والراية امشرى والوحيز وغيرهم وهو أحد الوجهين والثاني يشترط أن يكون ذلك من ابن عشر فصاعداً وهو المذهب نص عليه وجزم به في المفتي والشرح وقدمه في الفروع وظاهره سواً تكرر منه أولاً وصرح جماعة لا يكون عيباً الا اذا تكرر

(٤٣) قوله فله الخيار بين الرد والامساك مع الارش: أما الرد فلا نزاع فيه وأما الامساك مع الارش فهو قول اسحق لان التباين تراخياً على أن العوض في مقابلة الموضع فكل جز من العوض في مقابلة جز من الموضع ومع العيب فاحزأت منه فيرجع بيده وهو الاثر وعنه ليس له ارش الا اذا تمذر رده وبه قال أبو حنيفة والشافعي وحارده الشيخ تقي الدين قال وكذلك يقال في نكاحه كالمصقة اذا تفرقت قال الزركشي وهو الاصح قال في الانصاف واختار شيخنا في حواشي الفروع انه ان دلس العيب خير بين الرد والامساك بالارش وان لم يدلس العيب خير بين الرد والامساك بلا ارش ومعه لم يرض الى وباكثر فضة بزنها دراهم ونحوها معيبة أو قبيحاً مما يجبر فيه رده بمثل فله رد أو الامساك مجازاً

(٤٤) قوله وما كسب فهو للمشتري وكذلك نكاهه والمنفصل: حاصله انه اذا اراد رد المعيب فلا يتخلى إماماً ان يكون بماله أو يزيد أو ينقص فلاول رده ويأخذ الثمن والثاني قيمان وأحدهم ان تكون لزيادة متصلة كالسمن وتعلم صنعة والحل والثمرة قبل ظهورها فيردها بنحوها لانه يتسع في المقود الفسوخ ولم يمتد تصور ردها بدونه وظاهره انه لا يلزم ائتمار قيمتها في قولنا كثيراً ما ان كان من منفصلاً وهي نوطان أحدهما ان يكون

(وعنه) لا يردده الا مع ثمنه ووطء الثيب لا يمنع الرد (٤٥) وعنه يمنع وان  
وطئ (٤٦) البكر أو تعييت عنده فله الارش (وعنه) انه خير بين الارش  
وبين رده وارش الميب الحادث عنده وبأخذ الثمن (قال الخرقي) الا أن  
يكون البائع دلس الميب فيلزمه رد الثمن كاملاً (قال القاضي) ولو تلف  
المبيع عنده ثم علم ان البائع دلس الميب رجع بالثمن كله نص عليه في  
رواية حنبل ويحتمل أن يلزمه عوض العين اذا تلفت وارش البكر اذا وطئها  
لقوله عليه الصلاة والسلام (الخراج بالضمان) وكما يجب عوض لبن المصرة  
على المشتري وان أعقق العبد (٤٧) أو تلف المبيع رجع بارشه وكذلك ان باعه  
غير عالم بميبه (٤٨) نص عليه وكذلك ان وهبه وان فله عالماً بميبه فلا شيء

في غير المبيع كالكسب والآجرة وما يوجب له او يوصى له به فهذا للمشتري في مقابلة  
ضمانه لانه لو هلك كان من مال المشتري الثاني ان يصكون من المبيع كالولد والثمره  
المجدوزة والبن المحلوب فالمنذهب للمسؤول به انه لا يشتري ايضاً ويرد الاصل بدونها لقوله  
الخراج بالظاهر وظاهره ان الباء المتصل للبائع وهو المنذهب وقال الشيرازي التام المتصل  
لمشتري اختاره الشيخ تقي الدين

(٤٥) قوله ووطء الثيب لا يمنع الرد: وهو المنذهب

(٤٦) قوله وعنه يمنع: اختاره الشيخ تقي الدين

(٤٧) قوله وان أعقق العبد الخ وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي الا ان اباحنيفة  
قال في المقتول خاصة لا ارش له لانه ازال ملكه بفعل مضمون اشبه البيع فلي هذا  
يسقط الرد ليقدره وقبل قول المشتري في قيمة المبيع اذا ذكره في المتخبط وجزم  
به في المنتهى لكن لو رد البيع على المشتري وقد علم بميبه فله رده على بائعه او ارشه  
ولا يكون البيع مانعاً من ذلك لعود ملكه بالرد عليه وان اكل الطعام او لبس الثوب  
فاتلفه رجع بارشه وبه قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يرجع بشيء لانه  
اهلك العين فأشبهه ماله وقتل العبد

(٤٨) قوله غير عالم بميبه: فله الارش لان البائع لم يوفه ما أوجبه له القدولم يوجد

له (٤٩) وذكر أبو الخطاب رواية أخرى فيمن باعه ليس له شيء إلا أن  
يرد عليه المبيع فيكون له حينئذ الرد أو الارش وإن باع بمضه فله ارش الباقي  
(٥٠) وفي ارش المبيع الروايتان (وقال الحرقى) له رد ملكه منه بقسطه من  
الثمن وارش الميب بقدر ملكه فيه وإن صبه (٥١) أو نسجه (٥٢) فله الارش  
(وعنه) له الرد ويكون شريكاً بصبهه ونسجه وإن اشترى مائماً كوله في  
جوفه فكسره فوجده فاسداً (٥٣) فإن لم يكن له مكسورا قيمة كيض الدجاج  
رجع بالثمن كله (٥٤) وإن كان له مكسورا قيمة كيض النمام وجوز الهند فله

منه الرضى به ناقصاً وظاهر كلام الحرقى انه لا ارش له وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي  
لان امتناع الرد كان بنفسه فأشبهه مالو ائلف المبيع

(٤٩) قوله وإن فعله طاماً ببيع فلا شيء له: لان تصرفه فيه مع علمه بالميب بدل  
على رضاه به أشبه مالو صرح بالرضا قال المصنف وقياس المذهب ان له الارش بكل  
حال وقد روي عن أحمد فيما إذا باعه ووجهه لا تأخيرناه بين رده وأساكه مع الارش  
فيهه والتصرف فيه بمنزلة أساكه

(٥٠) قوله وإن باع بمضه فله رد الباقي: الذي لم يبعه لا رده على البائع لتضرره بتفريق  
المبيع لانه كان له ذلك والاصل في كل ثابت بقاؤه وإذا أراد رد الباقي بحصته من الثمن  
فيه روايتان أحدهما له ذلك اختاره الحرقى لانه مبيع رده يمكن أشبه مالو كان  
الجميع باقياً والآخرى لا يجوز وهي الصحيحة اذا كان المبيع عينا واحدة أو عيّن  
ينقصهما التفريق لما فيه من الضرر على البائع بنقص القيمة أو ضرر الشركة وامتناع  
الانتفاع بها على الكمال كوطء الامة ولبس الثوب وبهذا قال شريح والشافعي  
وأبو ثور وأصحاب الرأي

(٥١) قوله وإن صبه الخ يعني يمينه الارش ولارد له وهذا للمذهب وهو قول  
أبي حنيفة فيما إذا صبه لان فيه ضرراً على البائع بسوء للشاركة

(٥٢) قوله أو نسجه: غير عالم ببيع

(٥٣) قوله فوجده فاسداً: فإن كان الفاسد في بعضه وجب بقسطه من الثمن

(٥٤) قوله بالثمن كله: لان ثميناً فساداً لا يقدم من أصله لكونه وقع على ما لا تقع فيه

ارشه (٥٥) (وعنه) انه غير بين ارشه وبين رده ورد ما نقصه وأخذ الثمن  
 (٥٦) (وعنه) ليس له رد ولا ارش في ذلك كله ومن علم العيب وأخرا الرد  
 لم يبطل خياره (٥٧) الا أن يوجد منه ما يدل على الرضاء من التصرف  
 ونحوه (٥٨) (وعنه) انه على الفور ولا يشتتر الرد الى رضاء ولا قضاء ولا  
 حضور صاحبه وان اشترى اثنان شيئاً (٥٩) وشرط الخيار أو وجداه معيياً  
 فرضي أحدهما فلا آخر التسخ في نصيبه (وعنه) ليس له ذلك وان اشترى  
 واحد معينين صفقة واحدة (٦٠) فليس له الا ردهما أو امساكهما (٦١)

(٥٥) قوله فله ارشه: وهو قول أبي حنيفة والشافعي

(٥٦) قوله وأخذ الثمن: وهذا المذهب

(٥٧) قوله ومن علم العيب وأخرا الرد لم يبطل خياره الخ واعلم ان خيار الرد على التراخي  
 لم يوجب منه ما يدل على الرضى لانه خيار لدفع الضرر المتحقق فكان على التراخي  
 كخيار القصاص وقال الشيخ تقي الدين يجبر المشتري على رده أو ارشه لتضرر البائع  
 بالتأخير وعنه انه على الفور وهو مذهب الشافعي فحق علم العيب وأخرا الرد مع امكانه  
 بطل خياره لانه يدل على الرضاء

(٥٨) قوله من التصرف ونحوه: كالختار وركوب لسقي وعلف

(٥٩) قوله وان اشترى اثنان شيئاً الخ وبه قال ابن أبي ليلى والشافعي وأبو يوسف ومحمد  
 واحدى الروايتين عن مالك لانه رد جميع ماملكة بالسقد فجاز كل واحد بشرائه وعنه  
 ليس له ذلك وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور

(٦٠) قوله وان اشترى واحد معينين صفقة واحدة الخ هذا الصحيح من المذهب  
 لان في ردا أحدهما تفرقاً لصفقة على البائع مع امكان ان لا يفرقها أشبه رد بعض الميب الواحد  
 فعلى هذا اذا أمسك فله الارش وعنه له رد أحدهما بقسط من الثمن كما لو كان أحدهما  
 معيياً والاخر محيياً لان المانع من الرد تنقبض المبيع على البائع وهو موجود فيها  
 اذا كان أحدهما محيياً

(٦١) قوله أو امساكهما: والمطالبة بالارش



وان تلف أحدهما (٦٢) فله رد الباقي بتسطة والقول في قيمة التالف قوله  
بمينه (٦٣) وان كان أحدهما معيباً (٦٤) فله رده بتسطة (وعنه) لا يجوز له  
الارد هما أو امسا كما وان كان المبيع مما ينقصه التفريق (٦٥) كمصراحي باب

(٦٢) قوله وان تلف أحدهما الخ هذا إحدى الروايتين جزم به في الوجيز وبه قال الحارث  
المكلي والاوزاعي واسحاق وقال به أبو حنيفة فيما بعد القبض لأنه رد المبيع على وجه  
لا ضرر فيه على البائع فجاز كما لورد الجميع والثانية يتعين له الارش مع امساك الباقي منهما  
وهو ظاهر قول الشافعي وقول أبي حنيفة فيما قبل القبض لان في الرد تبعض الصفة  
على البائع وذلك ضرر أشبه اذا كانا مما ينقصه التفريق

(٦٣) قوله بمينه: لأنه منكر لما يدعيه البائع من زيادة قيمته

(٦٤) قوله وان كان أحدهما معيباً الخ أي لا يملك الارش للمعيب وحده اذا أتى عن أخذ  
الارش وهو إحدى الروايات جزم به في الوجيز والمنور لأنه رد للمعيب من غير ضرر  
على البائع وعنه لا يجوز له الارد هما أو امسا كما لان في رد للمعيب وحده تبعضاً  
للفسقة على البائع فلم يكن له ذلك كما لو كان مما ينقص بالتفريق وعنه لرد للمعيب وحده  
وردهما معاً قال في المحرر وهو الصحيح قال في الفائق وهو الاصح واختاره ابن  
عبد وس في تذكرته

(٦٥) قوله وان كان المبيع مما ينقصه التفريق الخ أي لما فيه من الضرر على البائع  
بنقص القيمة وسوء المشاركة ولقول النبي صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدة  
وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيمة، رواه الترمذي وقال حسن غريب وقد  
أجمع أهل العلم على أن التفريق بين الام وولدها الطفل غير جائز منهم مالك والاوزاعي  
واليث والشافعي وابو ثور وأصحاب الرأي قال أحمد لا يفرق بين الام وولدها وإن  
رضيت وذلك والله أعلم لما فيه من الاضرار بالولد ولان المرأة قد ترضى بما فيه ضررها  
ثم يتغير قلبها فتقدم ولا يجوز التفريق بين الاب وولده وهو قول أصحاب الرأي والشافعي  
وقال مالك واليث يجوز به قال بعض الشافعية لأنه ليس من أهل الحضانة ولنا ان  
أحد الابوين أشبه الام ولا سلم له ليس من أهل الحضانة ولا فرق بين ان يكون الولد  
بالنا أو طفلاً في ظاهر كلام الحرقى وأحدى الروايتين عن أحمد لمعوم الخبر والثانية

وزوجي خف او من يحرم التفريق بينهما كجارية وولدها فليس له رد احدهما  
وان اختلفا في الميب هل كان عند البائع او حدث عند المشتري ففي ايهما يقبل  
قوله؟ روايتان الا ان لا يحتمل الا قول احدهما فالقول قوله بغير عيب ومن باع  
عبدا تلزمه عقوبة من قصاص أو غيره يعلم المشتري ذلك فلا شيء له وان  
علم بعد البيع فله الرد أو الارش فان لم يعلم حتى قتل فله الارش وان  
كانت الجناية موجبة للمال والسيد معسر قدم حق المجني عليه (٦٦) وللمشتري

يختص بتحريم التفريق بالصغير وهو قول الاكثرين منهم مالك والاوزاعي والليث وأبو  
نور والشافعي لان سلمة بن الاكوع أتى بأمرأة وأبنتها ففقه أبو بكر ابنتها فاستوهبا  
منه النبي صلى الله عليه وسلم فوهبها له ولم ينكر التفريق بينهما واختلفوا في حد الكبر  
الذي يجوز التفريق فمن أحد حده بلوغ الولد وهو قول سعيد بن عبد العزيز وأصحاب  
الرأي وقال مالك اذا أنكر وقال الاوزاعي والليث اذا استغنى عن أمه ونفع نفسه  
وللشافعي قول اذا صار ابن سبع أو ثمان وقال أبو نور اذا كان يلبس وحده ويتوشأ  
وحده واذا فرق بينهما بالبيع فهو فاسد وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يصح البيع  
ولنا ما روى أبو داود عن علي أنه فرق بين الام وولدها فهاه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك ورد البيع والحد والحدة في تحريم التفريق بينهما وبين ولد ولدهما  
كالاوين ويحرم التفريق بين لائحة في القسمة وليس أيضا كما يحرم بين الولد ووالده  
وبهذا قال أصحاب الرأي وقال مالك والليث والشافعي وابن المنذر لا يحرم ولنا ما روى  
الترمذي وحسنه عن علي رضي الله عنه قال: وهب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
غلامين آخرين فبعت أحدهما فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: فاعمل لأمك؟  
فاخبرته فقال: رد مرده: وإنما يحرم التفريق بينهما في حال الصغر وما بعده فيه 'روايتان  
والاولى الجواز لان النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له مارية وأختها سيرين فأسك مارية  
ووهب سيرين لحسان بن ثابت

(٦٦) قوله قدم حق المجني عليه: لان حق الجناية سابق على حق المشتري فاذا

لمنذر لمضاؤهما قدم حق السابق

الخيار (٦٧) وان كان السيد موسرا (٦٨) تعلق الارث بذمته والبيع لازم

(فصل)

السادس خيار يثبت في التولية والشركة والمراجعة والمواضعة ولا بد في جميعها (٦٩) من معرفة المشتري رأس المال ومعنى التولية البيع برأس المال فيقول وليتكه أو ببتكه برأس ماله أو بما اشترته أو برقمه (٧٠) والشركة بيع بمضنه بقسطه من الثمن ويصح بقوله أشركتك (٧١) في نصفه أو ثلثه والمراجعة (٧٢) أن يبيعه بريح فيقول رأس مالي فيه مئة ببتكه بها وريح عشرة

(٦٧) قوله ولمشتري الخيار: لأن تمكن المحني عليه من انشائه عيب فذلك به الخيار كغيره فان فسخ رجح بالثمن وان لم يفسخ وكانت الجناية مستوعبة لرقبة البد وأخضعها رجح المشتري بالثمن لان ارض مثل ذلك جميع الثمن وان لم تكن مستوعبة رجح بقدر ارضه (٦٨) قوله وان كان السيد موسرا الخ لان الحبرة له من تسليمه في الجناية وفدائه فاذا باع تعين عليه فداؤه لاخراج البد عن ملكه

(٦٩) قوله ولا بد في جميعها الخ لان معرفة الثمن متوقفة على العلم به والعلم بالثمن شرط فتي قات لم يصح لقوات شرطه وخص المشتري بها لان الظاهر انه لا يعرفه بخلاف البائع إذ لا فرق بينهما فتي جهلاء أو أحدهما لم يصح فلو نسي البائع رأس ماله لم يجز بيعه مراجعة بل مساومة لانه لم يكن طالما بذلك أو ظانا كان كاذبا

(٧٠) قوله أو برقمه: أي للعلوم صح أشبه ماله عين الثمن ويستثنى منه ماله دفع ثيابا إلى قصار أو امره برقمها فرق ثمنها عليه لم يجز بيعها مراجعة حتى يرقها بنفسه لانه لا بدري ما فعل القصار

(٧١) قوله ويصح بقوله أشركتك الخ لانه لفظ موضوع للشركة حقيقة فصح به فلو قال ببتك نصفه بنصف رأس ماله صح لاقادته المقصود واذ اشترى شيئا فقال آخر اشركني انصرف الى النصف لانها تقتضي التسوية بإطلاقها

(٧٢) قوله والمراجعة الخ قال احمد: المساومة أسهل عدي من المراجعة لان بيع المراجعة يحتاج فيه الى الصدق واجتناب الرية واذ باع السلة مراجعة فأخبره أن ثمنها

(٧٣) أو على أن أربح في كل عشرة درهما (٧٤) والمواضعة أن يقول ببتكه بها ووضيعة درهم من كل عشرة فيلزم المشتري تسعون درهما وإن قال ووضيعة درهم لكل عشرة لزمه تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم ومتى اشتراه (٧٥) بشئ مؤجل أو ممن لا تقبل شهادته له أو بأكثر من ثمنه

مائة بربح عشرة ثم علم أنه تسعون فالبيع صحيح لأن زيادة الثمن لا يمنع صحته والمشتري الرجوع بالزيادة وهو عشرة وحظها من الربح وهو درهم فيلزمه تسعة وتسعون والتصوص أن المشتري غير بين أخذ المبيع برأس ماله وحصته من الربح وبين الرد لانه لا يأمن الخيانة في هذا الثمن أيضاً وربما كان حالفاً أو وكيلًا وظاهر الخرق في انه لا خيار له

(٧٣) قوله وربح عشرة: فهو جائز بلا كراهة بغير خلاف لأن الثمن والربح معلومان

(٧٤) قوله في كل عشرة درهما: فيكره ويصح نص عليه واحتج بكراهة ابن عمرو وابن

عباس وقتل أبو النضر هو الربا وقتل أحمد بن حاشم كأنه دراهم بدراهم لا يصح

(٧٥) قوله ومتى اشتراه الخ فيه مسائل (الأولى) إذا اشتراه بثمن مؤجل ولم يئنه للمشتري

في تخييره فله الخيار استدراكاً لظلماته ولأن الاجل يأخذ قسطاً من الثمن فيخبر

بين أخذه بالثمن الذي وقع عليه حالاً أو يفسخ وهذا إذا لم يكن من التماثلات

المساوية كبرونحوه والمذهب انه إذا بان مؤجلاً أخذ به مؤجلاً ولا خيار فيه (الثانية)

إذا اشتراه بأكثر من ثمنه حيلة ولم يئنه للمشتري في تخييره فله الخيار لانه تدريس

وهو حرام كتدليس السيب وظاهره أنه إذا لم يكن حيلة انه يجوز صححه في المعنى

والشرح لانه أجني أشبه غيره وقال القاضي إذا باع غلاماً دكاه سلمته ثم اشتراها منه بأكثر

من ذلك لم يميز بعه مراجعة حتى يبين أمره لانه منهم في حقه كمن لا تقبل شهادته له (الثالثة)

إذا باع بعض الصفقة بقسطها ولم يبين ذلك للمشتري في تخييره بالثمن فله الخيار لأن

قصة الثمن على ذلك تخمين واحتمال الخطأ فيه كثير وعنه يجوز بيع نصيبه مما

اشترياه واقساماً مراجعة مطلقاً لأن ذلك ثمنه فهو صادق وهذا في المقولات التي لا

ينقسم عليها الثمن بالأجزاء فإن كانت من التماثلات التي ينقسم عليها الثمن بالأجزاء

فاكر المساويين جاز بيع بعضه مراجعة بقسطه من الثمن بغير خلاف لعله

حيلة أو باع بعض الصفة بقسطها من الثمن (٧٦) ولم يبين ذلك للمشتري في تخبيره بالثمن فلامشتري الخيار بين الامساك والرد وما يزداد في الثمن (٧٧) أو يحط منه في مدة الخيار أو يؤخذ أرضا لميب أو جناية عليه يلحق برأس المال ويخبر به (٧٨) وإن جنى فضاء المشتري أو زيد في الثمن أو حط منه بمد لزمه لم يلحق به وإن اشترى ثوبا بعشرة وقصره بعشرة أخبر به على وجهه (٧٩) وإن قال تحصل ذلك علي بعشرين فهل يجوز ذلك؟ على وجهين (٨٠) وإن عمل فيه بنفسه عملا يساوي عشرة لم يجوز ذلك وجها واحدا وإن اشتراه بعشرة ثم باعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة أخبر بذلك على وجهه وإن قال اشتريته بعشرة جاز (٨١) (وقال أصحابنا) (٨٢) يحط الربح من الثمن الثاني ويخبر أنه اشتراه بخمسة

(٧٦) قوله بقسطها من الثمن: والمذهب أنه متى بان أقل أو مؤجلا حط لرائد ويحط قسطه في مراحمة ويقتصر في مواضعة وأجل في مؤجل ولا خيار له قاله في المنتهى (٧٧) قوله وما يزداد في الثمن الخ أي يلحق بالعقد ويخبر به في الثمن لأن ذلك من ثمن فوجب إلحاقه برأس المال والأخبار به كإصله ومثله خيار وأجل ولو وهب مشتر لو سكيل باعه فهو كالزيادة ومثله عكسه فإن تغير سعر السلعة وهي بحالها فإن غلت لم يلزمه الأخبار بذلك لأنه زيادة فيها وكذا إن رخصت نص عليه لأنه صادق بدون الأخبار

(٧٨) قوله ويخبر به: وقاله أبو الخطاب في أرض الصيب فعلى هذا يحط أرض الصيب من ثمن ويخبر بالباقي

(٧٩) قوله على وجهين: لأنه لو ضم ذلك إلى الثمن ثم أخبر به كان كذبا وتقريرا بالمشتري

(٨٠) قوله على وجهين: أحدهما لا يجوز لأن فيه تليسا ومثله أجرة متاعه وكيله ووزنه

(٨١) قوله جاز: صححه في المتن ونصره في الشرح لأنه صادق فيما أخبر به وليس فيه تهمة

شبه ما لو لم يربح

(٨٢) قوله وقال أصحابنا الخ وهو قول ابن سيرين وأعجب أحمد قوله لأن الربح أحد نوعي

## (فصل)

(السابع خيار يثبت لاختلاف المتبايعين) ومتى اختلفا في قدر الثمن تحالفا (٨٣) فيبدأ بيمين البائع فيحلف ما بعته بكذا وانما بعته بكذا ثم يحلف المشتري ما اشتريته بكذا وانما اشتريته بكذا فان نكل أحدهما لزمه ما قال صاحبه (٨٤) وان تحالفا فرضي أحدهما بقول صاحبه أقر القدر والا فلكل واحد منهما الفسخ (٨٥) وان كانت السلعة تالفة (٨٦) رجعا الى قيمة

الهاء فوجب ان يخبر به في المراجعة كالتاء من نفس المبيع كالشرة ونحوها وحينئذ فيخبر انه اشتراه بخمسة لانه حط الربح من الثمن الثاني لكن قال في الترحيم ينبغي ان يقول هؤم علي بخمسة ولا يقول اشتريته فانه كذب كما لو ضم اجرة القصار وظاهر كلامهم انه اذا لم يق شيئا اخبر بالحال كمن اشتراه بشرة ثم باعه بشرين ثم اشتراه بشرة وصرح به في المحرر والفروع فان اشتراه بخمسة عشر ثم باعه بشرة ثم اشتراه بأي ثمن كان يئنه ولم يضم خسارة الى ثمن ثان واذا اشتراه بثمن لرغبة تخصه لزمه ان يخبر بالحال

(٨٣) قوله تحالفا: لما روى ابن عباس مرفوعا (لو يعلى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء قوم وأهوالهم ولكن اليمين على المدعى عليه) ولينبغي (الينة على المدعي واليمين على من انكر) ولان كلا منهما مدع ومنكر صورة وكذا حكما لسماح يئنة كل منهما وغنه بقبل قول بائع مع يئنه ذكره في الترغيب المنصوص لما روى ابن مسعود مرفوعا واذا احتاف البائعان وليس بينهما بيئة فالقول قول صاحب السلعة او يترادان رواه احمد وكاختلفا بعد قبضه وفسخ المقد يمين او إقالة في المنصوص

(٨٤) قوله لزمه ما قال صاحبه: لقضاء عثمان على ابن عمر ولان التناول بمنزلة الاقرار (٨٥) قوله والا فلكل واحد منهما الفسخ: في ظاهر كلام احمد لانه عقد صحيح فلم يفسخ باختلافهما وتعارضهما في الحجة كما لو اقام كل منهما يئنه وقبل يئنه بنفس التحالف (٨٦) قوله وان كانت السلعة تالفة الخ يعني مع التحالف فيغرم للمشتري القيمة لتعذر رد العين وظاهره ولو كانت مثلية وقبل قول للمشتري فيها وفي التفرع ان قيمة

مثلاً فان اختلفا في صفتها (٨٧) فالقول قول المشتري (وعنه) لا يتحالفان اذا كانت تالفة والقول قول المشتري مع يمينه (٨٨) وان ماتا فورتهما بمنزلهما ومتى فسخ المظلم منهما اتسخ العقد ظاهراً وباطناً وان فسخ الظالم لم ينسخ في حقه باطناً وعليه اثم الغاصب وان اختلفا في صفة الثمن تحالفاً (٨٩) الا أن يكون للبلد نقد معلوم فيرجع اليه وان اختلفا في أجل (٩٠) أو شرط فالقول قول من ينفيه (وعنه) يتحالفان (٩١) الا أن يكون شرطاً فاسداً (٩٢)

السلمة ان كانت مساوية للثمن الذي ادعاه المشتري فيقبل قوله مع يمينه لعدم الفائدة في بين البائع وفسخ البيع وان كانت اقل فاحتمالاً لان احدهما كما ذكرنا ولا آخر شرع التحالف لحصول الفائدة للمشتري

(٨٧) قوله وان اختلفا في صفتها الخ اي مع يمينه لانه فارم وسواء كانت الصفة عينا كالبرص وخرق الثوب اولا كالسمن والكتابة وقيل: القول قول البائع في نفي العيب: قدمه في المحرر فعلى المذهب ان رضي المشتري بما قال البائع والارجح كل منهما الى ما خرج منه فياخذ للمشتري الثمن ان كان قد قبض وياخذ البائع القيمة فان تساوا وكانا من جنس تقاسوا الا سقط الاقل ومنه من الاكثر وقال الشيخ تقي الدين والاي توجه ان لا يجب قيمته الا اذا كانت اقل من الثمن اما ان كانت اكثر فهو قد رضي بالثمن فلا يعطى زيادة لانفاقهما على عدم استحقاقها ومثل هذا في الصداق ولا فرق الا ان هنا اتسخ العقد الذي هو سبب استحقاق المسمى بخلاف الصداق فان مقتضى لاستحقاقه قائم (٨٨) قوله مع يمينه : اختاره ابو بكر قال الزركشي هي لهما وبه قال التيمي والثوري والاوزاعي وابو حنيفة لقوله عليه السلام في الحديث والسلمة قائمة ففهموه انه لا يشرع التحالف عند تلفها

(٨٩) قوله تحالفاً: اي اذا كان في البلد قنود

(٩٠) قوله وان اختلفا في أجل الخ وكذا لو اختلفا في رهن او ضمين او في قدر

الاجل والرهن وبه قال ابو حنيفة لان الاصل عدمه

(٩١) قوله وعنه يخافون: وبه قال لشافعي قال في الانصاف وهو المذهب على ما اصطلاحنا

(٩٢) قوله شرطاً فاسداً: كما لو قل حدهما وقع بخمر او خيار مجهول

فالقول قول من ينفيه (٩٣) فإن قال بعثي هذين (٩٤) قال بل أحدهما (٩٥)  
فالقول قول البائع فإن قال بعثي هذا (٩٦) قال بل هذا حلف كل واحد  
على ما أنكره ولم يثبت بيع واحد منهما وإن قال البائع لا أسلم المبيع حتى  
أقبض ثمنه وقال المشتري لا أسلمه حتى أقبض المبيع والثمن عين (٩٧) جعل  
بينهما عدل (٩٨) يقبض منهما ويسلم اليهما وإن كان ديناً أجبر البائع على  
التسليم (٩٩) ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن (١٠٠) إن كان حاضراً وإن

(٩٣) قوله من ينفيه: لأن ظهوره تعاظمي المسلمين الصحيح أكثر من تعاظمي الفاسد  
(٩٤) قوله فإن قال بعثي هذين الخ وبهذا قال أبو حنيفة لأن البائع يذكر القدر الزائد  
فاحتست اليمين به كما لو اختلفا في أصل القدوعه بخالفان صححها ابن عقيل وهو مذهب  
الشافعي كما لو اختلفا في الثمن قال في الشرح وهذا القول أقبض وأولى إن شاء الله تعالى  
(٩٥) قوله بل أحدهما بخمسين أو قال بعتك هذا البعد بألف قال بل هو والعبد الآخر  
(٩٦) قوله فإن قال بعثي هذا الخ هذا أحد الطريقين وهو طريق المصنف وأبي الخطاب  
وغيرهما والطريق الثاني إن حكم هذه المسئلة حكم التي قبلها وهو التصوص عن أحد وهو  
طريق المجد والتأظم وابن عبدوس وغيرهم

(٩٧) قوله والثمن عين: وفي الشرح أوعرض وفيه شيء

(٩٨) قوله جعل بينهما عدل الخ لانهما استويا في تعلق حقهما بعين الثمن والثمن فإذا كان  
كذلك وجب نصب عدل بفعل ما ذكر لأن فيه تسوية بين المتساويات فيسلم للمبيع أو لا ثم  
الثمن قدمه في الفروع وقيل يسلمهما معاً لتساويهما ومن أمكنه منهما التسليم الواجب  
عليه فأباه ضمن ما تلف به كفاصب

(٩٩) قوله وإن كان ديناً أجبر البائع على التسليم: نص عليه وإنه لا يملك جنس المبيع على  
قبض ثمنه حالا أو مؤجلاً واختار المؤلف خلافه لأن في تسليمه بدون ذلك ضرراً عليه  
(١٠٠) قوله ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن الخ لأن حق المشتري تعلق بمين المبيع وحق  
البائع تعلق بالثمن فوجب تقديم ما تعلق بالعين كتقديم المرتين على سائر الثمناء فإن كان  
عرضاً جرض لم يجب تسليم البائع بلا خلاف في المذهب



كان غائباً بعيداً (١٠١) أو المشتري معسراً فللبائع الفسخ وإن كان في البلد  
 حاجر على المشتري في ماله كله (١٠٢) حتى يسلمه وإن كان غائباً عن البلد  
 قريباً احتمل أن يثبت للبائع الفسخ واحتمل أن يحجر على المشتري (١٠٣)  
 ويثبت الخيار للخلف في الصفة وتغير ما تقدمت رؤيته وقد ذكرناه

## (فصل)

ومن اشترى مكيلاً أو موزوناً (١٠٤) لم يجز يسه حتى يقبضه وإن تلف

(١٠١) قوله وإن كان غائباً بعيداً: أو في مسافة قصر أو المشتري معسر أقال الشيخ تقي  
 الدين أو بما طلا فللبائع الفسخ ذكره الأكثر لأن عليه ضرراً في تأخير الثمن فكان  
 الفسخ والرجوع في عين ماله كمفلس وكبيع

(١٠٢) قوله وإن كان في البلد حاجر على المشتري في ماله كله: ومن جملة المبيع حتى  
 يسلمه ثلاثا تصرف في ماله تصرفاً يضر بالبائع وإن كان مؤجلاً بقي الحاجر فيه إلى  
 أجله قاله في الوحي

(١٠٣) قوله واحتمل أن يحجر على المشتري: حتى يسلمه لأنه في حكم الحاضر وحكامها  
 في المهر والفروع وجوب من غير ترجيح والفسخ يفتقر إلى حكم حاكم لأنه فسخ لبيع  
 لتمرد ثمنه بخلاف الحجز عليه وإذا أحضر المشتري أو وارثه أو وكيله نصف الثمن  
 فهل يأخذ نصف المبيع أو كله أو لا يقبض شيئاً حتى يزن الباقي أو يفسخ البيع ويرد  
 ما أخذه فيه أوجه

(١٠٤) قوله ومن اشترى مكيلاً أو موزوناً: وظاهر المذهب أو معدوداً والاشهر أو  
 مندوعاً سواء كان مطعوماً أو لا أي إذا اشتراه بما ذكر ملكه بالعقد وذكره الشيخ  
 تقي الدين إجماعاً ولم يجز يسه حتى يقبضه لأنه عليه السلام نهى عن بيع الطعام قبل قبضه متفق  
 عليه وقال ابن عمر رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضرّون على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أن يبيعوه حتى يؤثروا إلى حالهم متفق عليه وانه يجوز بيعه لبائمه اختاره الشيخ  
 تقي الدين وجوز اتولية فيه والشركة والمذهب خلاف ذلك والابارة والهبة ولو بلا عوض  
 والرهن ولو قبض ثمنه الحوالة عليه كالبيع فلو تقاضاه جزافاً لطمهما قدره صح ما قلناه

قبل قبضه (١٠٥) فهو من مال البائع (١٠٦) إلا أن يتلقه آدمي فبغير المشتري بين فسخ المقدوين أو ضائه ومطالبة متلقه (١٠٧) بمثله (وعنه) في الصبرة المتعينة أنه يجوز بيعها قبل قبضها فإن تلقت فهي من مال المشتري (١٠٨) وما عدا المكيل والموزون (١٠٩) يجوز التصرف فيه قبل قبضه وإن تلف فهو من مال المشتري وذكر أبو الخطاب (١١٠) فيه رواية أخرى أنه

يصح عقه قولاً واحداً قال أبو يعلى الصغير والوصية به والخلع عليه واختار ذلك الشيخ تقي الدين وهو ظاهر كلام المصنف هنا (تنبه) أن المصنف رحمه الله تعالى الأحكام بما يكال ويوزن لا بما يبيع بكيل أو وزن فدخل في قوله من اشترى ميلاً أو موزناً الصبرة وهو إحدى الروايتين وهي طريقة الحرقى والمصنف نصره القاضي وأصحابه وذكره الشيخ تقي الدين ظاهر المذهب والصحيح من المذهب أن الحكم منوط بذلك إذا يبيع بالكيل أو الوزن وهي الرواية التي ذكرها المصنف بقوله وعنه في الصبرة المتعينة الخ (١٠٥) قوله تلف قبل قبضه: بأمر سامي

(١٠٦) قوله من مال البائع: ويتفسخ فيه العقد لأنه عليه السلام نهي عن ربح ما لم يضمن والمراد به ربح ما يبيع قبل القبض لأن ربح ما يبيع بعده من ضمان المشتري وفاقاً (١٠٧) قوله ومطالبة متلقه: أي بمثله أن كان ثلثاً والباقيمة لأن الاتفاق كالبيع وقد حصل في موضع يلزم البائع ضمانه فكان له الخيار كالبيع في البيع وقال المجد وجماعة الواجب القيمة ويستثنى من ذلك ما إذا أتلعه المشتري لأن ذلك كالقبض فيه تنقر عليه الثمن فلو أتلعه بعه قبل قبضه أتفسخ في قدره وخير المشتري في باقيه جزم به في الحرر وغيره (١٠٨) قوله فهي من مال المشتري: لقول ابن عمر مضت السنة أن ما دركته الصفقة جبا مجموعاً فهو من مال المشتري

(١٠٩) قوله وما عدا المكيل والموزون: وكذا مدود ومدروع على المذهب يجوز التصرف فيه قبل قبضه لقول ابن عمر كنا نبيع لابل بالبيع بالدراسم وتأخذ عنها الدرايم وبالعكس (١١٠) قوله وذكر أبو الخطاب الخ أي لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه اختاره ابن عقيل في غير المفسول والشيخ تقي الدين وعنه أن ما كان مطعوماً لا يجوز بيعه قبل قبضه قال ابن عبد البر هذا هو الأصح عن أحمد وفي الكافي أن ذلك مقتضى الدليل

كالكيل والموزون في ذلك . ويحصل القبض (١١١) فيما يبيع بالكيل والوزن  
بكيله ووزنه وفي الصبرة وفيما ينقل بالنقل (١١٢) وفيما يتناول بالتناول  
وفيما عدا ذلك بالتخيلة (وعنه) ان قبض جميع الاشياء بالتخيلة مع التمييز  
والاقالة فسخ (١١٣) يجوز في المبيع قبل قبضه (١١٤) ولا يستحق بها  
شفعة (١١٥) ولا يجوز الا بمثل الثمن (١١٦) (وعنه) انها يبيع فلا يثبت  
فيها ذلك الا بمثل الثمن في أحد الوجهين

### باب الربا والصرف

وهو نوعان ربا الفضل وربا النسيئة فأما ربا الفضل فيحرم في الجنس

(١١١) قوله ويحصل القبض الخ لما روى ابن عثمان مرفوعاً إذا بت فكل وإذا ائمت  
فاكتل رواه أحمد وهو البخاري بغير اسناد وعن أبي هريرة مرفوعاً ممن اشترى طعاماً  
فلا يمه حتى يكتبه رواه مسلم وظاهره انه لا يشترط نقله على المذهب ويصح استتابة  
من عليه الحق للمستحق وقيل لا ونصه ان ظرفه كيد دليل تازعهما فيه وانه يصح قبض  
وكيل من نفسه لنفسه وهل يكتبني بلم ذلك قبل شراؤه ؟ على روايتين

(١١٢) قوله وفيما ينقل بالنقل : الحديث ابن عمر كنا نشترى الطعام من الركب ان جزأفاً  
فهاهنا النبي صلى الله عليه وسلم ان نيمه حتى نقله رواه مسلم

(١١٣) قوله والاقالة فسخ : في الاصح اذ هي عبارة عن الرفع والازالة يقال اقالك  
الله عزتك أي أزالها فكانت فسخاً للعقد بدليل جوازها في السلم مع اجماعهم على المتع  
من يمه قبل قبضه

(١١٤) قوله قبل قبضه : أي فيما يتبرله القبض

(١١٥) قوله شفعة : لان المقضي لها هو البيع ولم يوجد

(١١٦) قوله ولا يجوز الا بمثل الثمن : الاول قدراً ونوعاً لان العقد اذا ارتفع رجح  
كل منهما ما كانه ولا يحتاج الى استبراء قبل القبض وعنه انها يبيع اختاره أبو بكر في  
التبعية مع انه حكى في المعنى والشرح انه احتار الاول لان المبيع طادى بالتمه على الجهة  
نفي خرج عليها فكانت ريباً كالاول

الواحد من كل مكيل أو موزون (١) وإن كان يسيرا كثرته بتمرين وجبة

(١) قوله تأمر بالفضل فيحرم في الجنس الواحد من كل مكيل أو موزون: هذا الصحيح من المذهب لما روى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمنزل يداً يداً فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم يداً يده، رواه أحمد ومسلم فعلى المذهب العلة في الذهب والفضة كونها موزون جنس وعلة الأربعة الباقية المتصوص عليها في الحديث كونها مكيلات جنس فلهذا يجري الربا في كل مكيل أو موزون بنفسه، مطعوماً كان أو غيره كالحبوب والأشنان والأطن والكتان والحديد والنحاس لأن الكيل والوزن يسوي بينهما صورة والجنس يسوي بينهما معنى فكانا علة ولا يجري في مطعوم لا يكال ولا يوزن كالمعدودات وعلى المذهب يجوز إسلام أحد التقدين في الموزون وبه أبطلت العلة لأن كل شئيين شعلهما إحدى علة ربا الفضل يحرم النساء فيهما وإجاب القاضي بأن القياس للتحريم وإنما جاز للمثقة ولها تأخير ولا اختلاف ما بينهما لأن أحدهما ممن والآخر مشتمل وللنساج بهذا دون ذلك فحصل في حكم الجنسين وعنه لا يحرم إلا في الجنس الواحد من الذهب والفضة وكل مطعوم للأدعي لما روى يعلى بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام بالطعام الأمثال بمنزل رواه مسلم فعلى هذا وعلى الثالثة العلة في التقدين الثمنية وفي غيرها كونه مطعوماً جنس فعلى ما يجري الربا في كل مطعوم قوتا كان أو أداماً أو فاكهة أو دواء ويستثنى منه الماء وعنه لا يحرم في ذلك لا إذا كان مكياً أو موزوناً احتارها المصنف والشيخ تقي الدين وقواها الشارح ويرى عن سعيد بن المسيب وهو قديم قول الشافعي لما روى سعيد بن المسيب مرفوعاً لأرباباً ألا يكال أو وزن مما يؤكل ويشرب، رواه الدار قطني وقال الصحيح من قول سعيد ومن رفته فقد وهم فعلى ما يجري الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن كالنفاق والرمان والبطيخ والجوز والبيض ونحوه ولا فيما ليس بمطعوم كالزعفران أو الأشنان أو الحديد ويجري في التقدين تبرهما ومضروبهما إلا أن الشيخ تقي الدين جوز بيع المصوغ المباح بقيمته حالاً قال في الانصاف قلت وعمل الناس عليه وكذا جوزة لسانه لم يقصد كونها تمناً وجوز أيضاً بيع موزون ربوي بالتحري للحاجة وهل يجوز التفاضل فيما لا يوزن

بجبتين (وعنه) لا يحرم الا في الجنس الواحد من الذهب والفضة وكل مطموم  
(وعنه) لا يحرم الا في ذلك اذا كان مكيلاً أو موزوناً. ولا يباع ما أصله  
الكيل (٢) بشيء من جنسه وزناً ولا ما أصله الوزن كيلاً فان اختلف  
الجنس (٣) جاز بيع بعضه ببعض كيلاً وموزوناً وجزافاً. والجنس ماله اسم خاص

لصناعته ام لانيه روايتان وذلك كالمعول من الصفر والحديد والبرصا ص كالابر  
والسكاكين والأ كية ونحو ذلك احدهما يجوز التفاضل اختاره المصنف والشارح  
والشيخ تقي الدين وهو للذهب والثانية لا يجوز اختاره ابن عقيل

(٢) قوله ولا يباع ما أصله الكيل الخ لما روى ابو هريرة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال الذهب بالذهب ووزناً بوزناً مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو رباه واهم مسلم  
وروى ابو داود من حديث عباد بن رفاعة البر بالبر مدين بمدين والملح بالملح مدين  
بمدين والشعير بالشعير مدين بمدين والتمر بالتمر مدين بمدين فمن زاد أو اذاد فقد ربا  
فاعتبر الشارع المساواة في الموزونات بالوزن وفي المكيلات بالكيل فمن خالف ذلك  
خرج عن المنعرج المأمور به وقال في الفائق وقال شيخنا يعني به الشيخ تقي الدين  
أن بيع المكيل بجنسه وزناً سائغ

(٣) قوله فان اختلف الجنس الخ شمل مستثنين احدهما باع مكيلاً بموزون أو  
موزوناً بمكيل فهذا يجوز بيع بعضه ببعض كيلاً وموزوناً وجزافاً قولاً واحداً لكن  
أحد كره المجازفة في رواية ابن الحكم اثنان باع مكيلاً بمكيل أو موزوناً بموزون  
واختلف الجنس فموم كلام المصنف هنا أنه يجوز وهو قول أكثر الاصحاب واختاره  
ابن عقيل والمصنف والمجد وغيرهم وعنه لا يجوز ذلك جزافاً اختاره جماعة من  
الاصحاب منهم ابو بكر وابن أبي موسى والقاضي في الجرد قال في الرعاية الكبرى وهو  
أظهر لانه عليه السلام نهى عن بيع الصبر بالصبر من الطعام لا يدرى ما كيل هذا  
وما كيل هذا اي مجازفة وقياساً على الجنس الواحد والاول أصح لعموم قوله عليه  
السلام (فإن اختلفت هذه الاصناف فبيئوا كيف شئتم يدايد) ويحمل الخبر على  
الجنس الواحد

يشمل أنواعاً (٤) كالذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح وفروع الاجناس  
أجناس كالادقة والابخاز والادهان (٥) واللحم أجناس (٦) باختلاف اصوله  
(وعنه) جنس واحد وكذلك اللبن (٧) (وعنه) في اللحم انه اربعة أجناس  
لحم الانعام ولحم الوحش ولحم الطير ولحم دواب الماء واللحم والشحم  
والكبد أجناس (٨) ولا يجوز بيع لحم بمحوان من جنسه (٩) وفي يمه بغير

(٤) قوله والجنس ماله اسم خاص يشمل أنواعاً : فالجنس هو الشامل لاشياء  
مختلفة بأنواعها والنوع هو الشامل لاشياء مختلفة بشخصها وقد يكون النوع جنساً  
وبالعكس والمراد هنا الجنس الاخص والنوع الاخص فكل نوعين اجتماعاً في اسم  
خاص فهو جنس

(٥) قوله والابخاز والادهان: لان الفرع يتبع الأصل فلما كانت هذه أجناساً  
وجبان تكون أجناساً الحاقاً للفروع بأصولها

(٦) قوله واللحم أجناس: باختلاف أصوله وبه قال أبو حنيفة لانها فروع أصول هي  
أجناس فكانت أجناساً كالادقة والابخاز وهذا المذهب وعنه جنس واحد وهو قول  
أبي ثور واحتاره الحرقى

(٧) قوله وكذلك اللبن: يعني أن فيه روايتين هل هو أجناس باختلاف أصوله وهو  
المذهب كاللحم وهو مذهب الشافعي أو جنس واحد سواء كاللحم خلافاً ومذهباً  
وفائدة لحم النعم جنس واحد على الصحيح من المذهب وقبل جنسان شأن ومعرث فريقه  
سبحانه وتعالى بينهما

(٨) قوله اللحم والشحم والكبد أجناس: فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً وقال  
القاضي لا يجوز بيع اللحم بالشحم وكره ذلك مالك إلا أن يتأثلاً وظاهر المذهب  
إباحة البيع فيما متفاضلاً ومتأثلاً وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانهما جنسان فجاز  
التفاضل فيهما كالذهب والفضة والقلوب والرؤس والاطحلة والربات والحلود والاصواف  
والعظام والا كارع كاللحم والشحم والكبد فكل واحد من ذلك جنس غير اللحم  
على الصحيح والالية ولشحم جنسان

(٩) قوله ولا يجوز بيع لحم بمحوان من جنسه: وهو قول الفقهاء السبعة ومالك

جنسه وجهان (١٠) ولا يجوز بيع حب بدقيقه (١١) ولا سويقه في أصح  
الروايتين ولا يجوز بيع نيه بمطبرخه (١٢) ولا أصله (١٣) بمصيره ولا  
خالصه (١٤) بمشويه ولا رطبه بياسه (١٥) ويجوز بيع دقيقه بدقيقه اذا

والشافعي لما روي عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع  
اللحم بالحيوان قال ابن عبد البر هذا أحسن أسانيدہ وقال الشيخ قتي الدين بحرم  
اذا كان الحيوان مقصود اللحم والافلا .

(١٠) قوله وجهان: المذهب يجوز لكن قصة أبي بكر رضي الله عنه تدل على انه  
لا يجوز وحيث قلنا بالجواز حرم أسنينة عند جمهور الفقهاء .

(١١) قوله ولا يجوز بيع حب بدقيقه: هذا الصحيح من المذهب وهو قول سعيد بن  
المسيب وأحسن والحكم وحامد ومكحول والثوري وأبي حنيفة لأنه يبيع لمال الربا بجنسه  
متفاضلا حرم كييع الدنانير بذهب غير مسكوك وذلك لان الطعن قد فرق أجزاءه فيحصل  
في مكيته دون ما يحصل في مكيل الحب وان لم يتحقق التفاضل فقد جهل التماثل والجهل  
بالدليل كأنهم بالتفاضل فيما يشترط التماثل فيه وعنه انه جائز وبه قال بريئة ومالك وإسحق  
لان الدقيق جنس الخطة وانما تكسرت أجزاءه فجاز بيع بعضه ببعض كالخطة المكسرة  
بصحاح فلي هذا يباع وزنا لأن أجزاءه قد تفرقت بالطعن وانتشرت فيأخذ من  
المسكيل مكيه كبيرا والحب يأخذ مكانا صغيرا والوزن يسوي بينهما ولا يجوز بيع الحب  
بالسويق وبه قال الشافعي وحكي عن مالك وأبي ثور جواز بيع ذلك متماثلا ومتفاضلا  
ولا يجوز بيع الخبز والمريسة والفالودج وأشباهها بالخطة

(١٢) قوله ولا يجوز بيع نيه بمطبوخه الخ كخبز بمجين وخطة مقلية بنية لاخذ النار

من حره فتفتت المائدة

(١٣) قوله ولا أصله: كزيتون زيت وسمن بشرج وبه قال الشافعي وابن المنذر وقال  
أبو ثور يجوز ان يبيع مال ديو بصله الذي هو عنه فلم يحز كييع اللحم بالحيوان  
(١٤) قوله ولا خصة: كخطة خالصة بخطة فيها شعير بقصد تحصيله الا لا بد من

(١٥) قوله لا رطبه بياسه: كالرطب بالتمر والنسب بالزبيب وبه قال سعيد بن أبي وقاص  
وسعيد بن انس واليث ومالك والشافعي وإسحق وأبو يوسف ومحمد وقال أبو

استويا في النومة ومطبوخه بمطبوخه وخيزه بخيزه اذا استويا في النشاف وعصيره بعصيره ورطبه برطبه ولا يجوز بيع المحاقلة وهو بيع الحب في سنبله (١٦) بجنسه وفي بيعه بغير جنسه وجهان (١٧) ولا المزبنة وهي بيع الرطب (١٨) في رؤس النخل بالتمر إلا في الرايا (١٩) وهي بيع الرطب في رؤس النخل خرصا (٢٠) بمثله من التمر كيلا فيما دون خمسة أوسق (٢١)

خيفه يجوز لانه اما ان يكونا جنسا واحدا فيجوز مباحلا أو يكونا جنسين فيجوز ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: ينتقص الرطب اذا بيع؟ قالوا لم نقبي عن ذلك: رواه مالك وأبو داود والترمذي وابن ماجه (١٦) قوله وهو بيع الحب في سنبله: هكذا أطلق المصنف والصحيح ان بيع المحاقلة

بيع الحب المشتد في سنبله فلا بد ان يكون مشتدا

(١٧) قوله وفي بيعه بغير جنسه وجهان: أحدهما يصح وهو الصحيح قال في الفروع: في بيعه بمكيل غير جنسه: ثم قال ويصح بغير مكيل فيخص الخلاف بالكيل وهو الصحيح وخص المصنف والشارح الخلاف بالحب فالأول أعم من الثاني لان كل حب مكيل وليس كل مكيل بحب وتظهر قاعدة الخلاف في الائتمان ونحوه فانه دخل في لأول لا الثاني لانه ليس بحب الا في الرايا التي يجوز بيعها وهي بيع الرطب في رؤس النخل سواء كان موهوبا أو غير موهوب على الصحيح من المذهب وظاهر كلام الحارثي وبعه جماعة من الاصحاب تخصيص الرايا بالهبة وهو ظاهر كلام الامام أحمد

(١٨) قوله وهي بيع الرطب: وأجاز ذلك الشيخ في الزرع

(١٩) قوله الا في الرايا: لان النبي صلى الله عليه وسلم نبى عن المزبنة وهو بيع لتمر بالتمر ورخص في الرايا فن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم سام رخص في الرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق: متفق عليه وبهذا قال أكثر أهل العلم منهم مالك والاوزاعي والشافعي واسحق وابن المنذر وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعها لما ذكرنا من الحديث والجواب ان فيه (الا الرايا) وهذه زيادة يجب قبولها

(٢٠) قوله في رؤس النخل خرصا: لاجزا

(٢١) قوله فيما دون خمسة أوسق: فأما الخمسة فظاهر المذهب انه لا يجوز فيها وبه قال



لمن به حاجة الى أكل الرطب (٢٢) ولا ثمن معه ويعطيه من الثمر مثل

ابن المنذر والشافعي في أحد قوله وقال مالك والشافعي (في قول) يجوز وهو رواية عن أحمد لان في حديث زيد وسهل انه أرخص في العرايا مطلقاً ثم استثنى ما زاد على الخمسة وشك الراوي في الخمسة وبقي للشكوك فيه على اصل الاباحة ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانة والمزانة بيع الثمر بالتمر ثم رخص في العرايا فيما دون الخمسة وشك في الخمسة فيبقى على العموم في التحريم ولا يجوز ان يشتري أكثر من خمسة اوسق فيما زاد على صفقة سواء اشتراها من واحد أو من جماعة وقال الشافعي: يجوز للانسان بيع جميع حائطه عرايا من رجل واحد ومن رجال في عقود منكرة لعموم حديث زيد ولان كل عقد جاز مرة جاز ان يكرر كسائر البيع: ولنا عموم النبي عن المزانة استثنى من ذلك العربة فيما دون خمسة اوسق فجاز ان يبقى على العموم في التحريم ولان مالا يجوز عليه العقد مرة اذا كان نوعاً واحداً لا يجوز في عقدين كالذي على الارض وكالجمع بين الاختين ولا يجوز بيعها لغني وهو احد قولي الشافعي وله قول آخر: انه يباح مطلقاً لكل احد لان كل بيع جاز للمحتاج جاز للغني كسائر البياعات: ولنا حديث زيد بن ثابت قال محمود بن لبيد قات لزيد بن ثابت ما عراياكم هذه فمضى رجالا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتناعون به رطباً يأكلونه وعندهم فضول من الثمر فرخص لهم ان يتناعوا العرايا بخرصها من الثمر الذي في ايديهم يأكلونه رطباً: واذا خوفت الاصل بشرط لم تجز مخالفته بدون ذلك الشرط ولا يلزم من اباحته للحاجة اباحته مع عدمها كالزكاة للمساكين فلي هذا متى كان المشتري غير محتاج الى اكل الرطب لم يجز شراؤها بالتمر ولو باعها لواحد صحت تجرزا من دخول صاحب العربة حائطه كذهب مالك او لغيره لم يجز وقال ابن عقيل يباح وقيل حديث زيد الذي ذكرناه والرخصة لمعنى خاص لا يثبت مع عدمه ولان في حديث زيد وسهل (ياكلها اهلها وطباً) ولو جاز لتخليص المعري لما شرط ذلك

(٢٢) قوله لمن به حاجة الى أكل الرطب: مفهومه أن البائع لو احتاج الى أكل الثمر ولا ثمن معه الا الرطب انه لا يجوز له ذلك وهو المذهب وقيل يجوز ذلك اختياره أبو

ما يؤهل اليه ما في النخل عند الخفاف (وعنه) يعطيه مثل رطبه ولا يجوز في  
سائر الثمار (٢٣) في أحد الوجهين ولا يجوز بيع جنس فيه الربا (٢٤) بعضه

بسكر في التيبس وجزم في المحرر والوجيز والفائق وعلوه فقالوا جواز ذلك  
بطريق التيبس لانه اذا جاء مخالفة الأصل لحاجة التفكه فلحاجة الاقيان أولى (فتنه)  
يكتفى بالحاجة المتقدمة من جهة البائع أو المشتري على الصحيح من المذهب وحكي  
المستف عن أبي بكر والقاضي اشتراط الحاجة من جانبي البائع والمشتري فملى المذهب  
وهو اشتراط حاجة المشتري وعدم اشتراط حاجة البائع يجوز للبائع أن يبيع أكثر  
من مائة وسق في عقود متعددة

(٢٢) قوله ولا يجوز في سائر الثمار: اختار الشيخ تقي الدين جوازه قال في الانصاف  
وهو الصواب لمن يناديه

(٢٤) قوله ولا يجوز بيع جنس فيه الربا الخ هذا المذهب وروى عن سالم بن عبد  
الله والقاسم بن محمد وشريح وابن سيرين وبه قال الشافعي وأصحابه (وعنه) أنه يجوز  
بشرط أن يكون للفرد أكثر من الذي معه غيره أو يكون مع كل واحد منهما من  
غير جنس اختاره الشيخ تقي الدين في موضع من كلامه فلها يجوز بيع درهمين  
بمدود درهم ومددين بدرهم ومدود درهم ومد بدرهم ومدود درهم ومد بدرهم  
وعكسه ولا يجوز درهم بمدود درهم ولا مد بدرهم ومد ونحو ذلك (وعنه) رواية  
ثالثه يجوز أن لم يكن الذي معه مقصوداً كالسيف المحلى اختاره الشيخ تقي الدين  
وذكره ظاهر المذهب ونصره صاحب الفائق في فوائده فأما أن كانت الحلية من غير  
جنس الثمن فانه يجوز على الصحيح من المذهب وعنه لا يجوز قال في الارشاد وهي  
أظهرها لانه لو استحق وتلف لم يدري ما يرجع فائدته ان احدهما للاصحاب في توجيه  
المذهب مأخذ ان احدهما ان الصفقة اذا اشتملت على شيئين محتاجي القيمة يقطع  
الثمن على قيمتهما وهذا يؤدي هنا الى يقين التفاضل وأما الى الجهل بالتساوي وكلامها  
مبطل لانه في باب الربا (للمأخذ الثاني) ان ذلك ممنوع سدا لذريعة الربا فان أخذ ذلك  
حيلة على الربا الصريح وأقع كبيع مائة درهم في كيس بمائتين جبلا للمائة في مقابلة  
الكيس وقد لا يساوي درهماً

بعض ومع أحدهما أو معهما من غير جنسهما كمد عجوة ودرهم بمدين أو بدرهمين أو بمد ودرهم (وعنه) يجوز بشرط أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره أو يكون مع كل واحد منهما من غير جنسه وإن باع نوعي جنس بنوع واحد منه (٢٥) كدبنار قراضة وصحيح بصحيحين جاز أو ما إليه أحمد وذكروه أبو بكر وعند القاضي هي كالتى قبلها ولا يجوز بيع تمر منزوع النوى (٢٦) بما نواه فيه وفي بيع النوى بتمر فيه النوى واللبن بشاة ذات لبن والصوف بتمجة عليها صوف روايتان (٢٧) والرجع فى الكيل والوزن الى عرف أهل الحجاز فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبالا عرف له به بقيه وجهان أحدهما يعتبر عرفه فى موضعه والآخريرد الى أقرب الاشياء شها بالحجاز

## « فصل »

وأما ربا النسيئة (٢٨) فكل شئين ليس أحدهما ثمنًا علة ربا الفضل

(٢٥) قوله وإن باع نوعي جنس بنوع واحد منه الخ ومثله لو باع خنطة حراء وسمرًا بيضاء أو تمرًا مقليًا وبرنيا ببرا هجمي فإن ذلك باع وعنده القاضي الحكم فيها كالتى قبلها وهو مذهب مالك والشافعي لأن المقصد يقتضى انقسام الثمن على عوضه على حسب اختلافه فى قيمته ولنا قوله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل (الحديث) فهذا يدل على اباحة البيع عند وجود المماثلة المربة وهي فى اللوزون وزناً وفى المكمل كلاً ولأنه باع ذهباً بذهب متساوياً فى اللوزون فصح كما لو اتفق النوع

(٢٦) قوله ولا يجوز بيع تمر منزوع النوى الخ لاشتمال أحدهما على ما ليس من جنسه دون الآخر وإن نزع النوى ثم باع النوى والتمر بنوى وتمر لم يجوز لأن البيعة زالت بنزعه فصارت كسئله مدعومة بخلاف ما إذا كان فى كل واحد نواه

(٢٧) قوله روايتان : المذهب الحوار لأن مفيه الربا غير مقصود

(٢٨) قوله وأما ربا النسيئة الخ ق. ك. أحد العريصين ثمنًا والآخري ثمنًا حاز النساء

فيهما واحدة كالكيل بالكيل والموزون بالموزون لا يجوز النساء فيهما وإن  
تفرقا قبل التقاض (٢٩) بطل العقد وإن باع مكيلا بموزون جاز التفرق قبل  
القبض وفي النساء روايتان (٣٠) ومالا يدخله ربا الفضل (٣١) كالثياب

فيهما بغير خلاف لأن الشارع رخص في السلم والاصل في رأس مال السلم الدراهم  
والدينارين فلو حرم المتاهنا لاسد باب السلم في الموزونات في الثالب وإن لم يكن  
احدهما ثمنا لكل شيئين يجري فيها الربا بملة واحدة كالكيل بالكيل والموزون  
بالموزون يحرم بيع احدهما بالآخر نسبه بغير خلاف نعلمه لقول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم: اذا اختلفت هذه الاصناف بيعوا كيف شئتم يدايد

(٢٩) قوله وان تفرقا قبل التقاض الخ وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يشترط التقاض  
في غير التقدين لأن ماعداها ليس بانان فلم يشترط كغير أموال الربا وكبيع ذلك  
باحد التقدين ولنا قوله عليه السلام - فاذا اختلفت هذه الاصناف ( فائدة ) لو صرف  
الفلوس التافقه بذهب او فضة لم يجوز النساء فيهما على الصحيح من المذهب وعه يجوز  
واختاره ابن عثيل والشيخ تقي الدين

(٣٠) قوله وفي النساء روايتان: احدهما يجوز وهو المذهب وبه قال النحوي لاهما  
يجمعا في احد وصفي علة ربا الفضل فجاء النساء فيهما كالثياب بالحيوان وعند من  
يسلل بالطعم لا يبيحه هنا وجها واحداً واثانية لا يجوز قطع الخرقى وصاحب الوجيز  
لاهما من أموال الربا فلم يجوز النساء ككيل بمنله

(٣١) قوله ومالا يدخله ربا الفضل الخ فيه أربع روايات: احدها من يجوز انساء فيهما  
وهو الصحيح من المذهب لما روى ابو داود عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله  
عليه وسلم - امره ان يجهز جيشا ففدت الابل فأمره ان يأخذ في لاص الصدقة فكان  
يأخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة وروى سعيد: أن عليا رضي الله عنه باع بعيراً  
له يقال له عصفير بأربعة أمرة الى أجل فبلى هذه الرواية علة تحريم النساء الوصف  
الذي مع الجنس اما الكيل أو الوزن أو الطعم عند من يسلل به فيختص تحريم النساء  
بالكيل والوزن والثانية يحرم التسائي كل مال يبيع بأخر سواء كان من جنسه أو لا اختاره  
أبو بكر والخرقي وابن أبي موسى لحديث سمرة هني رسول الله صلى الله عليه وسلم

والحيوان يجوز النساء فيهما (وعنه) لا يجوز « وعنه » لا يجوز في الجنس الواحد كالحيوان بالحيوان ويجوز في الجنسين كالثياب بالحيوان ولا يجوز بيع الكاليء بالكاليء (٣٢) وهو بيع الدين بالدين

### ﴿ فصل ﴾

ومتى افرق المتصارفان (٣٣) قبل التقابض أو افرقا عن مجلس السلم قبل

عن بيع الحيوان نسيت « صححه الترمذي ولم يفرق بين الجنس والجنسين » والثالثة يحرم النساء في كل مال يبيع بجنسه كالحيوان بالحيوان والثياب بالثياب ولا يحرم في غير ذلك وهذا مذهب أبي حنيفة لحديث سمرة ولان الجنس أحد وصفي العلة فآثر « والرابعة » لا يحرم النساء الا فيما يبيع بجنسه متفاضلا احتاره الشيخ تقي الدين لما روى جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الحيوان اثنان بواحد لا يصلح لنا » ولا بأس به يدا يده « حنه الترمذي

(٣٢) قوله ولا يجوز بيع الكاليء بالكاليء. قال في التلخيص وله صور منها « يبيع ما في الذمة حالا من عروض أو ائتمان بشئ الى أجل بمن هو عليه » ومنها « جعل رأس مال السلم ديناً » ومنها « لو كان لكل واحد من اثنين دين على صاحبه من غير جنسه كالذهب والفضة وتصارفا ولم يحضرا شيئا فانه لا يجوز سواء كانا حاليين أو مؤجلين نص عليه فيما اذا كانا قدين واحتار الشيخ تقي الدين الجواز فان أحضر أحدهما جز يسري يومه وكان الدين بالدين وهذا المذهب وعنه لا يجوز فعلى المذهب لو كان مؤجلا ففيه وجهان أحدهما يجوز احتاره المصنف والشارح والثاني لا يجوز وجزم به في الوجيز

(٣٣) قوله ومتى افرق المتصارفان الخ المصنف يبيع الاثمان بعضها ببعض والقبض في المجلس شرط لصحته بغير خلاف ويجزئ القبض في المجلس وان طال ولو تماشيا مصطلحين الى منزل أحدهما أو الى الصراف فتقابضا عنده جاز وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وقال مالك لاخير في ذلك لانهما فارقا مجلسهما ولنا اتهم لم يفرقا قبل التقابض فاشبهه ما لو كانا في سفينة أو راكبين على دابة واحدة تسير بهما

قبض رأس ماله بطل العقد وان قبض البعض ثم افترقا بطل في الجميع في أحد الوجهين (٣٤) وفي الآخر يبطل فيما لم يقبض وان تقابضا ثم افترقا فوجد أحدهما ما قبضه رد يثا فرده بطل العقد في إحدى الروايتين والأخرى ان قبض عوضه في مجلس الرد لم يبطل وان رد بعضه وقتنا يبطل في الردود فهل يبطل في غيره؟ علي وجهين والدراهم والدنانير تمين بالتمين في العقد في أظهر الروايتين فلا يجوز ابدالها وان وجدها ممينة خير بين الامساك والنسخ ويخرج أن يمسك ويطلب بالارش وان خرجت منصوبة بطل العقد والأخرى لا تعين ولا يثبت فيها ذلك ويحرم الربا بين المسلم والحربي وبين المسلمين في دار الحرب كما يحرم بين المسلمين في دار الاسلام

### باب بيع الاصول والثمار

ومن باع داراً تناول البيع أرضها (١) وبناءها وما يتصل بها لمصلحتها كالسلايلم والرفوف المسورة والابواب المنصوبة والخوابي المدفونة (٢) والرحى (٣٤) قوله في أحد الوجهين: والمذهب يبطل فيما قبض لانهما مبيعان على تفريق الصفقة (١) قوله يتناول البيع أرضهما: تشمل ذلك المدن الجامدة وهو صحيح ولا يشمل المعادن الجارية على الصحيح من المذهب (قاعدة) مرافق الاملاك كالطرق والأقية ومسيل الماء ونحوها هل هي مملوكة أو ثبت فيها حق الاختصاص؟ فيه وجهان أحدهما بثوت حق الاختصاص من غير ملك جزم به القاضي وابن عقيل وطرد القاضي ذلك حتى في حريم البئر ورتب عليه أنه لو باعه أرضاً بفنائها لم يصح البيع لان الفناء لا يختص به اذ استطرأه عام بخلاف ما لو باع بطريقها وذكر ابن عقيل احتمالاً يصح البيع بالفناء لانه من الحقوق كسبل المياه (والوجه الثاني الملك) صرح به الاصحاب في الطرق وجزم به في الكل صاحب المنفى

(٢) قوله والخوابي المدفونة: لانه متصل بالمصاحبة أشبه الحيطان

المنصوبة ولا يدخل ما هو مودع فيها من الكنز والاحجار المدفونة ولا المنفصل منها كالحبل والدلو والبكرة والقفل والقرش الا ما كان من مصالحها (٣) كالفتح وحجر الرحي الفوقاني فعلى وجهين وان باع أرضاً بحقوقها (٤) دخل غراسها وبنائها في البيع وان لم يقل بحقوقها فعلى وجهين (٥) وان كان فيها زرع يجز مرة بعد أخرى كالرطبة والبقول أو تكرر ثمرته كالقثاء والبادنجان فلا أصول للمشتري (٦) والجزء الظاهرة (٧) واللقطة الظاهرة من القثاء

(٣) قوله إلا ما كان من مصالحها الخ أحدهما يدخل في البيع لأنه لمصلحة فأنشبه المنصوب فيها والثاني لا يدخل لأنه منفصل عنها فأنشبه القفل والدلو وهذا مذهب الشافعي وهو المذهب (قائدة) لو كان في الدار متاع وطالت مدة قتله وقيد جماعه بفوق ثلاثة أيام منهم ابن حمدان فهو عيب والصحيح من المذهب ثبت اليد عليها وقيل لا وكذا الحكم في أرض بها زرع للبائع فلو تركه له ولا ضرر فلا خيار له ولا أجره لمدة قتله على الصحيح من المذهب ونقله بحسب العادة ويلزمه تسوية الحفر وإن لم يتضرر مشتريه فأنشبه إيجابه وجهان قلت الأولى أن له إيجابه

(٤) قوله وان باع أرضاً بحقوقها الخ لأنهما من حقوق الأرض ويتبعان الأرض من كل وجه لأنها تتخذ للبقاء فيها وليس لانتهائه مدة معلومة والرهن كالبيع (٥) قوله وان لم يقل بحقوقها فعلى وجهين: أظهرهما يدخلان لأنهما من حقوقها وما كان كذلك فيدخل فيها بالاطلاق والثاني لأنهما ليسا من الأرض فلم يدخلها كالثمره والفرق أنها تراد للثقل وليست من حقوقها بخلاف الشجر والبناء وعلى هذا للبائع بقية وفي الترغيب هل يتبعها في الرهن كالبيع اذا قلنا يدخل فيه الوجهان لضمه وكذا الوصية والوقف ونحوهما

(٦) قوله فالأصول للمشتري: لأن ذلك يان للبقاء أشبه الشجر (٧) قوله والجزء الظاهرة الخ لأنه توجد ثمرة مع بقاء أصله أشبه ثمرة الشجرة المؤثرة وسواء كان مما يبقى سنة كتهنبداه أو أكثر كرتبة لكن على البائع قطع ما يستحقه منه في الحال لأنه ليس له حد ينهي إليه فيطول زمنه فيخرج غير ما كان ظاهراً

والباذنجان للبائع الآن بشرطه المبتاع (٨) وان كان فيها زرع (٩) لا يحصد  
الامرة كالبروالشعير فهو للبائع مبقى الى الحصاد الا أن يشترطه المبتاع (١٠)

### فصل في

ومن باع نخلا مؤبدا وهو ما تشق طلمه (١١) فالثمر للبائع متروكا في

(٨) قوله الا أن يشترطه المبتاع: لانه لو اشترى شجرا عليه ثمر أبر واشترطه كان له فكذا هنا

(٩) قوله وان كان فيها زرع الى قوله الى الحصاد: لان ذلك هو العرف في قلة الحمل عليه كالثمرة تباع بعد بدو صلاحها وظاهره انه يبقى بغير أجرة لان المنفعة حصلت مستتاة وعليه حماده في أول وقت اخذه حسب المادة زاد في المفتي والشرح ولو كان بقاؤه أضع له

(١٠) قوله الى الحصاد الا أن يشترطه المبتاع: لانه بمنزلة الثمرة التي قد أبرت فبلى هذا هو له فصلا كان أو حيا مستترا أو ظاهرا معلوما أو مجهولا لانه دخل في البيع تبعا للأرض فلا يضر جهله وعدم كماله

(١١) قوله ومن باع نخلا مؤبدا وهو ما تشق طلمه الخ هكذا ذكره أكثر الأصحاب لما روى ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من باع نخلا مؤبدا فثمرتها للبائع الا أن يشترطها المبتاع» متفق عليه واصل التأثير التقليل وهو وضع الذكر في الاثني وليس بمراد ولهذا فسر به بالتشقق اذ الحكم منوط به وان لم يلقح اصبر ورته في حكم عين أخرى وانما نص على التأثير لملازمته التشقق غالباً وعنه الحكم منوط بالتأثير لا بالتشقيق وهو ظاهر الخبر فيصده للبائع وقوله للمشتري ذكره ابن أبي موسى وفسره الشيخ تقي الدين وهو المختار وعلى القول بأنها للبائع لا يلزمه قطعها في الحال اذ التفريغ جار على العرف فيترك الى تاهي حلاوته الا أن تجري المادة بأخذه بسرا أو يكون بسره خيرا من ربطه فانه يجزئه حين استحكام حلاوة بسره ولو كان بقاؤه خيرا له وهذا اذا لم يشترطه المبتاع فان شرطه دخل بخلاف وقف ووصية فان الثمرة تدخل فيهما نص عليه كفسخ بسبب ومقابلة في بيع ورجوع أب في هبة قاله في المفتي ولم يتعرض المؤلف لبيان تأثير البعض والتحلة الواحدة اذا أبر بعضها فان الجميع للبائع



رؤس النخل الى الجذاذ الا أن يشترطه المبتاع وكذلك الشجر اذا كان فيه باد كالمنب والتين والتوت والرمان والجوز وما ظهر من نوره كالشمش والتفاح والسنبل والورد وما خرج من أكامه كالورد والقطن وما قبل ذلك فهو للمشتري والورد للمشتري بكل حال ويحتل في ورق التوت المقصود أخذه انه ان قتح فهو للبائع وان كان حيا فهو للمشتري وان ظهر بعض الثمرة (١٢) فهو للبائع وما لم يظهر فهو للمشتري وقال أبو حامد الكل للبائع وان احتاج الزرع (١٣) أو الثمرة الى سقي لم يلزم المشتري ولم يملك منع البائع منه

## ﴿ فصل ﴾

ولا يجوز بيع الثمرة (١٤) قبل بدو صلاحها ولا الزرع قبل اشتداد

اتفاقا (فرع) قل عقد معاوضة يجري مجرى البيع في ان الثمرة المؤبرة تكون لمن انتقل عنه الاصل وغير المؤبرة لمن انتقل اليه مثل الصداق والخلع وعوض الاجارة لانه عقد معاوضة يجري مجرى البيع هـ

(١٢) قوله وان ظهر بعض الثمرة الخ وكذلك ما أبر بعضه هذا المذهب ان كان نوعا واحدا نص عليه ولو أبر بعضه فباع ما لم يؤبره وحده فثمرته للمشتري في الاصح وأما ان كان جنسا فلم يفرق أبو الخطاب بينه وبين النوع وهو مذهب الشافعي والصحيح من المذهب الفرق بين الجنس والنوع ورد المصنف الاول وقال: الاشبه الفرق بين النوع والنوعين فما أبر من نوع أو ظهر بعض ثمره لا ينعته النوع الآخر

(١٣) قوله وان احتاج الزرع الخ نظايره انه لا يسقيه إلا عند الحاجة وهو أحد الوجهين وهو ظاهر كلام الشارح والثاني له سقيه للمصلحة سواء كان ثم حاجة أولا ولو تضرر الاصل وهو المذهب وكذا الحكم لو احتاجت الارض الى سقي

(١٤) قوله ولا يجوز بيع الثمرة الخ هذا يجمع عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع متفق عليه والنهي يقتضي فساد المني عنه

حبه الإبرشط القطع في الحال (١٥) ولا يبيع الرطبة والبقول إلا بشرط جزء ولا  
القضاء ونحوه إلا لقطعة لقطعة إلا أن يبيع أصله والحصاد واللقاط على المشتري  
فإن باعه مطلقاً أو بشرط التبقية لم يصح وإن اشترط القطع (١٦) ثم تركه حتى

(١٥) قوله الإبرشط القطع في الحال: لكن يشترط أن يكون متقماً به في الحال قاله في  
الرعاية والشيخ تقي الدين في حليقه على المحرر قلت هو مراد غيرهما فواء (الاولى)  
يستثنى من عموم كلام المصنف من عدم الجواز لو باع الثمرة قبل بدو صلاحها باصلها  
فانه يصح على الصحيح وحكام المصنف اجماعاً لانه دخل تبعاً ويستثنى أيضاً لو باع الارض  
بما فيها من زرع قبل اشتداده فانه يصح على الاصح (الثانية) يجوز بيع الثمرة قبل بدو  
صلاحها للمالك الشجر جزم به في الرعاية وصححه في التسويع وفيه وجه آخر لا يصح  
وهو ظاهر كلام المصنف فليد لو شرط القطع صح (الثالثة) ويصح بيع الزرع قبل اشتداد  
حبه للمالك الارض احتاره أبو الخطاب وفيه وجه لا يصح وهو ظاهر كلام المصنف  
هنا (الرابعة) لو باع بعض المالم بيد صاحبه مشاعاً لم يصح ولو شرط القطع

(١٦) قوله وإن اشترط القطع الخ فيه مسائل (١) إذا شرط القطع ثم تركه حتى بدا  
الصلاح فسد البيع لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فاستثنى منه ما  
اشتراه بشرط القطع وقطعه بالاجماع فيسقي قباعده على أصل التحريم فملى هذا: لثمرة كلها  
للبيع وعنه الزيادة للبائع والمشتري فتقوم الثمرة وقت العقد وبعد الزيادة وحكي المصنف  
رواية أن البائع يصدق بالزيادة على القول بالبطان (٢) إذا حدثت ثمرة أخرى أو باع  
شجراً فيه ثمر للبائع فحدثت ثمرة أخرى فإن تميزت فلكل واحد ثمرته وإن اختلفتا  
ولم تميز واحدة منهما فقطع المصنف هنا أن حكمها حكم ما قبلها وهو رواية عن أحمد  
والصحيح من المذهب أنهما شريكان فيهما كل واحد بقدر ثمرته فإن لم يعلم قدرها  
اصطلاحاً عليهما ولا يطل العقد لأن المبيع لم يتعذر تسليمه وإنما اختلفت ثمرته فبوكا  
لو اشترى طعاماً في مكان فأتاه عليه طعام البائع ولم يعرف قدر كل واحد منهما (٣) إذا  
اشترى عرة فتركها حتى أثمرت بطل البيع وهو قول الحرقى والقاضي وعنه لا يطل  
وبه قال الشافعي ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «يأكلها رطباً لأن شراها إنما جاز  
للحاجة إلى أكل الرطب فإذا تركها حتى أثمرت تبينا عدم الحاجة فيبطل العقد

بدا صلاح الثمرة أو طالت الجزة أو حدثت ثمرة أخرى فلم يتميز أو اشترى عربة ليأكلها رطباً فأثمرت بطل البيع (وعنه) لا يبطل ويشتركان في الزيادة (وعنه) يتصدقان بها وإذا بدا صلاح الثمرة واشتد الحب جاز بيعه مطلقاً وبشرط التبقية وللشترى بقبته إلى الحصاد والجذاذ ويلزم البائع سقيه إن احتاج إلى ذلك وإن تضرر الأصل وإن تلفت بجائحة من السماء رجع على البائع (١٧) (وعنه) إن ألفت الثلث فصاعداً ضمنه البائع والا فلا وإن ألقه آدمي خير المشتري بين الفسخ والامضاء ومطالبة المثلث وصلاح بعض ثمرة الشجرة صلاح لجميعها وهل يكون صلاحاً لجميع النوع الذي في البستان؟ على روايتين وبدو الصلاح في ثمر النخل أن يحمر أو يصغرو في العنب أن يتموه وفي سائر الثمر أن يبدو فيه النضج ويطيب أكله

(١٧) قوله وإن تلفت بجائحة من السماء رجع على البائع: وهذا قال أكثر أهل المدينة منهم يحيى بن سعيد ومالك وأبو عبيد وجاعة أهل الحديث وهو قول الشافعي في القديم وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد هو من ضمان المشتري لما روي أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن ابني اشترى ثمرة من فلان فاذهبها الجائحة فأسأله أن يضع عنه فتألى أن لا يفعل فقال النبي صلى الله عليه وسلم «تألى أن لا يفعل خيراً» متفق عليه ولو كان واجباً لأجبره عليه ولنا ما روي جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح وعنه قول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن يست من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحمل لك إن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيك بغير حق» رواهما مسلم وهذا صريح في الحكم فلا يمدل عنه إلى غيره والجائحة كل آفة لا صنع للإنسان فيها كالريح والحرق والبرد وظاهر المذهب أنه لا فرق بين قليل الجائحة وكثيرها إلا أن ما جرت العادة بتلف مثله كاليسير الذي لا يضبط لا يلتفت إليه وعنه أن مادون الثلث من ضمان المشتري وهو مذهب مالك والشافعي في القديم ولنا عموم الأحاديث فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح وما دون الثلث داخل فيها فيجب وضعه فإن تلفت الثمرة أو آن الجذاذ فلم يجزها حتى أصابها جائحة فقال القاضي لا يوضع لأنه مفرط

## ﴿فصل﴾

ومن باع عبدا له مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فإن كان قصده المال اشترط عليه وسائر شروط البيع وإن لم يكن قصده المال لم يشترط فإن كان عليه ثياب فقال أحمد رحمه الله تعالى ما كان للجمال فهو للبائع وما كان للبس المعتاد فهو للمشتري

## ﴿باب السلم﴾

وهو نوع من البيع يصح بلفظه ولفظ السلم والسلف ولا يصح إلا بشروط سبعة (أحدها) أن يكون فيما يمكن ضبط صفاته كالكيل والموزون والمذروع فاما الممدود (١) والمختلف كالحيوان والقواكه والبقول والجلود

(١) قوله فاما الممدود الخ الصحيح من المذهب صحة السلم في الحيوان آدميا كان أو غيره وروى عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وسعيد ابن المسيب والحسن والشعبي ومجاهد والزهري والاوزاعي والشافعي وإسحق وأبي ثور لحديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرأه رواء مسلم ولاه يثبت في الذمة صداقا فثبت في السلم كالثياب وعنه لا يصح السلم في الحيوان وروى عن عمر وسعيد بن جبير والشعبي لقول عمر أن من الربا أبو أبا لا تخفى وإن منها السام في السن ورد أنه لم يثبت وهو ممرض بقول علي وعلم منه جوازه في شحم ولحم نبي ولو مع عظمه من عين موضع انقطع منه وأما القواكه والبقول فالمذهب أنه لا يصح فيه نقل عنه إسحق بن إبراهيم: لا يرى السلم إلا فيما يكال أو يوزن أو يوقف عليه فاما الرمان والبيض فلا يرى السلم فيه وعنه يصح في القواكه والموز والخضراوات ونحوها لأن كثير من ذلك يتقارب ويمكن ضبطه بالصغر والكبر وبضها بالوزن كالبقول وبه قال الأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي وأما الجلود فالمذهب أنه لا يصح فيها لانه مختلف فالورد قوي والصدر نحين والبطن رقيق وبه قال الشافعي وعنه يصح نصره في الشرح لأن التفاوت في ذلك معلوم فلم ينعص الصحة كالحيوان وأما الرأس فالمذهب لا يصح السلم فيها وبه قال أبو حنيفة لأن أكثره السظام وليس بموزون بخلاف اللحم وعنه يجوز وهو قول مالك

والرءوس ونحوها ففيه روايتان وفي الاواني (٢) المختلفة الرءوس والالواسط  
كالقماقم والاسطال الضيقة الرءوس وما يجمع أخلاطا متميزة (٣) كالثياب  
من المنسوجة من نوعين وجهان ولا يصح فيما لا ينضبط كالجواهر (٤) كلها  
والحوامل من الحيوان (٥) والمنشوش من الاثمان وغيرها وما يجمع اخلاطا  
غير متميزة كالغالية والند والماجين ويصح فيما يترك فيه شيء غير مقصود  
لمصلحته كالجلين والمجين وخل التمر والسكنجين ونحوها

## ( فصل )

(الشرط الثاني) أن يصفه بما يختلف به الثمن (٦) ظاهرا فيذكر جنسه  
ونوعه وقدره وبلده وحدائته وقدمه وجودته وردائه وما لا يختلف به  
الثمن لا يحتاج الي ذكره فان شرط الاجود لم يصح وان شرط الاردا  
فلي وجهين (٧) واذا جاءه بدون ما وصف أو نوع آخر فلها أخذه ولا يلزمه

والاوزاعي وأبي ثور كبيعة اللحم ( مائدة ) لا يصح السلم في اللحم المطبوخ والمشوي  
على المذهب وبه قال الشافعي لانه يختلف وقيل يصح وبه قال مالك والاوزاعي وأبو ثور  
(٢) قوله وفي الاواني الخ المذهب لا يجوز فيها سلم لان الصفة لاتأتي عليها ويصح فيها  
لا يختلف كالحاوان والسطل والمرج

(٣) قوله وما يجمع اخلاطا متميزة: المذهب جواز السلم فيه لان ضبطه ممكن  
(٤) قوله ولا يصح فيها لا ينضبط كالجواهر: وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي لان اثمانها  
تختلف بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة ضوئها وصفائها وحكي عن مالك صحة  
السلم فيها اذا اشترط منها شيئا معلوما يوزن معروف  
(٥) قوله والحوامل من الحيوان: لان الصفة لاتأتي على ذلك والولد مجهول غير  
محقق

(٦) قوله أن يصفه بما يختلف به الثمن: لان السلم عوض يثبت في الذمة فاشتراط  
السلم به كالثمن

(٧) قوله وان شرط الاردا فلي وجهين: أحدهما لا يصح والثاني يصح لان المدفوع

وان جاءه بمجنس آخر لم يحز له أخذه (٨) وان جاء بأجود منه من نوعه  
لزمه قبوله فان قال خذه وزدني درهما لم يحز (٩) وان جاءه بزيادة في القدر  
فقال ذلك صح

### (فصل)

(الثالث) (١٠) أن يذكر قدره بالكيل في المكيل والوزن في الموزون  
والذرع في المذروع فان أسلم في المكيل (١١) وزنا وفي الموزون كيلا لم  
يصح (وعنه) يصح ولا بد أن يكون المكيال معلوما (١٢) فان شرط مكيلا (١٣)

ان كان الموصوف فهو المسلم فيه وان لم يكن فهو خير منه فيلزم المسلم قبوله بخلاف الاجود  
(٨) قوله لم يحز له أخذه: لحديث «من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره» رواه ابو داود  
(٩) قوله فان قال خذه وزدني درهما لم يحز: وقال ابو حنيفة يجوز كما لو جاءه بزيادة  
في القدر ولنا ان الجودة صفة فلا يجوز افرادها بالمقد كالمكيلا أو موزونا  
(مسئلة) اذا قبض المسلم فيه فوجد به عيباً فله رده وامساكه مع الارش

(١٠) قوله الثالث الخ لما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم  
يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال ممن اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم  
ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه

(١١) قوله فان اسلم في المكيل الخ لانه بيع يشترط معرفة قدره فلم يحز به بغير ماهو  
مقدر به في الاصل كييع الربويات ولانه قدره بغير ماهو مقدر به فلم يحز كما لو أسلم  
في المذروع وزنا وبالعكس فانه لا يصح اتفاقاً وهذا المذهب وعنه يصح قلها للروزي  
واختارها المصنف والشارح وحزم بها في الوجيز وغيره لان الفرض معرفة قدره  
ولمكان تسليمه من غير تنازع فبأي قدر قدره جاز بخلاف الربويات فان التماثل فيها  
شرط وبهذا قال الشافعي وابن المنذر

(١٢) قوله ولا بد ان يكون المكيال معلوماً: اي عند العامة وكذا الميزان والفرع لانه  
اذا كان مجهولاً تذر الاستيفاء به عند التلف وذلك محل بالحكمة التي اشترط لاجلها  
معرفة الكيل

(١٣) قوله فان شرط مكيلا الخ لانه قد يهلك فيعتذر معرفته المسلم فيه وهو غرر وحكام

لابمينه أو صنجة بعينها غير معلومة لم يصح وفي المعداد المختلف (١٤) غير  
الحيوان روايتان احدهما يسلم فيه عددا والاخرى وزنا وقيل يسلم في الجوز  
والبيض عددا وفي القواكه والبقول وزنا

### ﴿ فصل ﴾

(الرابع) أن يشترط أجلا معلوما (١٥) له وقع في الثمن كالشهر ونحوه  
فإن أسلم حالا أو الى أجل قريب كالיום ونحوه لم يصح الا أن يسلم في  
شيء (١٦) يأخذ منه كل يوم أجزاء معلومة فيصح وإن أسلم في جنس الى

ابن المنذر اجماع من يحفظ عنه وظاهره أنه ان كان معلوما لم يصح التمين في الاصح  
وفي فساد القعد وجهان اظهرهما حجة

(١٤) قوله وفي المعداد المختلف الخ وهذا نوعان معدود وغيره والمعدادوطان مالا  
يتبين كثيراً كجوز ويض فيسلم فيه عدداً في اظهر الروايتين وهو قول أبي خنيفة  
والاوزاعي لأن التفاوت في ذلك يسير وما يتبين كثيراً كزمان ونحوه فحكمه حكم  
ماليس بمعدود كبطيخ وبقول وفيه وجهان احدهما يسلم فيه عدداً أو يضبط بالكبر  
والصغر والثاني وزنا وهو المذهب وبه قال أبو خنيفة والشافعي لانه لا يمكن تقديره  
بالعدد للاختلاف

(١٥) قوله أن يشترط أجلا معلوماً لا أمره عليه السلام بالأجل كالكيل والوزن ولأنه  
أمر بها تبيناً لشروط السلم ومنعاً منه بدونها بدليل أنه لا يصح إذا اتفق الكيل أو  
الوزن فلي هذا لا يصح حالا وبه قال مالك والاوزاعي وأبو خنيفة وهو المذهب وقال  
الشافعي وأبو ثور وابن المنذر يجوز حالا وهو رواية عن أحمد لانه عقد يصح مؤجلاً  
فصح حالا كيوع الأعيان وهذا اختيار الشيخ تقي الدين بشرط أن يكون المسلم فيه  
في ملك المسلم اليه قال وهو المراد بقوله عليه السلام «لا تبع ماليس عندك» أي ماليس  
في ملكك فلو لم يجوز السلم حالا لقال لا تبع هذا سواء كان عندك أولاً

(١٦) قوله الآن أن يسلم في شيء الخ وبهذا قال مالك لان الحاجة داعية الى ذلك وظاهره  
التميم في كل ما يصح السلم فيه وظاهر كلام أبي الخطاب اختصاص ذلك باللحم والخبز

أجلين أو في جنسين الى أجل صح (١٧) ولا بد أن يكون الاجل مقدرا  
 بزمن معلوم فان أسلم الى الحصاد أو الجذاذ (١٨) أو شرط الخيار اليه فلي  
 روايتين واذا جاءه بالسلم قبل محله ولا ضرر في قبضه لزمه قبضه والا فلا  
 (فصل)

(الخامس) أن يكون المسلم فيه (١٩) عام الوجود في محله فان كان لا يوجد  
 فيه أولا يوجد الا نادرا كالسلم في المنب والرطب الى غير وقته لم يصح  
 وان أسلم في ثمرة بستان بعينه (٢٠)

وفسره ابن التتاج فلي ما ذكرنا اذا قبض البض وتضر قبض الباقي يرجع بقسط من  
 الثمن ولا يجعل الباقي فصلا على المقبوض لتماثل اجزائه فيقسط الثمن بالسوية كما اذا بين أجله  
 (١٧) قوله فان أسلم في جنس الى أجلين أو في جنسين الى أجل صح هذا المذهب  
 بشرط ان يبين قسط كل أجل ونمته لان كل بيع جاز الى أجل جاز الى اجلين  
 وأجال كيوع الاعيان

(١٨) قوله فان أسلم الى الحصاد والجذاذ المذهب انه لا يصح اقول ابن عباس ولا تبايعوا  
 الى الحصاد والجذاذ لا تبايعوا الا الى شهر معلوم، ولان ذلك يختلف وبه قال الشافعي  
 وابو حنيفة وابن المنذر وقال مالك وابن ابي ليلى وابو ثور يصح واما اذا شرط الخيار  
 اليه فتقدم في خيار الشرط (فائدة) يقبل قول المسلم اليه في اشتراط الاجل وقدره  
 وبقاته وفرائه

(١٩) قوله ان يكون المسلم فيه الخ ظاهره انه لا يشترط وجوده حال العقد ولا عدده  
 في الاصح

(٢٠) قوله وان أسلم في ثمرة بستان بعينه الخ قال الجوز جاني اجمع الناس على الكراهة  
 لهذا البيع لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أسلم اليه يهودي دنائير في تمر  
 مسمى فقال اليهودي من تمر حائط بني فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما من  
 حائط بني فلان فلا واكن تمر مسمى الى اجل مسمى رواه ابن ماجه والجوز جاني في  
 المترجم ولانه لا يؤمن تلفه ونقل أبو طالب وغيره يصح اذا بدا صلاحه أو استحصده  
 واحتج بآين عمر



أو قرية صغيرة (٢١) لم يصح وإن أسلم إلى محل (٢٢) يوجد فيه عاماً فانقطع  
خير بين الصبر وبين التسخير والرجوع برأس ماله أو عوضه إن كان معدوماً  
في أحد الوجهين وفي الآخر ينسخ بنفس التعذر

### فصل

(السادس) أن يقبض رأس المال في مجلس العقد (٢٣) وهل يشترط  
كونه معلوم الصفة (٢٤) والقدر كالمسلم فيه؟ على وجهين فإن أسلم ثمتاً واحداً  
في جنسين لم يجز حتى يبين ثمن كل جنس

(٢١) قوله أو قرية صغيرة: أو في تاج من محل بني فلان أو غنمه أو في مثل هذا الثوب  
(٢٢) قوله وإن أسلم إلى محل الخ وجعله أهذا تعذر تسليم المسلم فيه عند محله إما للنية  
المسلم إليه أو عجز عن التسليم حتى عدم المسلم فيه أو لم تحمأ النار تلك السنة فالمسلم  
بخير بين الصبر إلى أن يوجد فيطالب به وبين أن يفسخ العقد ويرجع بالثمن إن كان  
موجوداً أو بمثله إن كان مثلياً ولا بقيمته وبهذا قال الشافعي وإسحق وابن المنذر وحكم  
البعض كالكل وإذا أخر القبض في أوانه مع إمكانه فهل يلزمه الصبر إلى أوانه بعد  
أو يتخير بينه وبين النسخ فيه وجهان

(٢٣) قوله أن يقبض رأس المال في مجلس العقد: فإن تفرقا قبل ذلك بطل وبه قال  
أبو حنيفة والشافعي واستنبطه من قوله من أسلف فلينسلف أي فليعط قال أنه لا يقع  
اسم السلف فيه حتى يعطيه ماسلفه قبل أن يفارق من أسلفه انتهى وقال مالك يجوز أن  
يتأخر قبضه يومين أو ثلاثة فأكثر ما لم يكن ذلك شرطاً لأنه معاوضة لا يخرج تأخير  
قبضه عن أن يكون مسلماً فأشبهه تأخيره إلى آخر المجلس ولو قبض بعض رأس مال  
السلم بطل فيما لم يقبض دون ما قبض على الصحيح من المذهب بناء على تفريق  
الصفة عنه يطل في الجميع حكى عن ابن شبرمة والثوري ولو جعل ديناً مسلماً لم يصح  
بخلاف أمانة ومنصوب

(٢٤) قوله وهل يشترط كونه معلوم الصفة الخ أحدهما يشترط ذلك وهو المذهب وبه  
قال مالك وأبو حنيفة لأنه عقد يتأخر بتسليم المقود عليه فوجب معرفة رأس ماله

## ﴿ فصل ﴾

(السابع) أن يسلم في الذمة فإن أسلم في عين لم يصح ولا يشترط ذكر مكان الإبقاء إلا أن يكون موضع العقد لا يمكن الوفاء فيه كالبرية فيشترط ذكره ويكون الوفاء فيه مكان العقد وإن شرط الوفاء فيه كان تأكيذاً وإن شرطه في غيره صح (٢٥) (وعنه) لا يصح ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه (٢٦). ولا هبته ولا اخذ غيره مكانه ولا الحوالة به (٢٧) ويجوز بيع الدين المستقر (٢٨)

ليرد بدله كالتقراض والشركة فلي هذا لا يجوز أن يكون رأس المال حوهر أو نحوه والثاني لا يشترط بل تكفي للمشاهدة وبه قال الشافعي ومال إليه في المفتي والشرح وكل مالين حرم النساء فهما لا يجوز اسلام أحدهما في الآخر وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يكون رأس مال السلم إلا عينا أو ورقاً لاتها لا تثبت في الذمة إلا ثمتاً فلا تكون مثمنة وقال مالك والشافعي يجوز أن يكون رأس المال عرضاً وهو المذهب ويجوز اسلامها في الأثمان (٢٥) قوله وإن شرطه في غيره صح: لأنه يبيع فصيح شرط الإبقاء في غير مكانه كيوع الأعيان (فائدة) يقبل قول المسلم إليه في تعيينه مع يمينه فلو قال هذا الذي أقبضتني وهو معيب قدم قول القابض

(٢٦) قوله لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه: بغير خلاف ليه عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه ولأنه يبيع لم يدخل في ضمانه فلم يجز يعه قبل قبضه كالطعام وهو شامل للتولية والشركة وفي المهبج وغيره رواية بأنه يصح واختاره الشيخ تقي الدين وقال هو قول ابن عباس لكن يكون بقدر القيمة فقط لئلا يرجع فيها لم يضمن قال وكذا ذكره أحمد في بدل القرض وغيره فلي المذهب في جواز بيع دين الكتابة ورأس مال السلم وجهان بعد الفسخ أحدهما لا يصح

(٢٧) قوله ولا الحوالة به: لأنها لا تصح إلا على دين مستقر والسلم بمرضية الفسخ ولأنه

قل للمالك على غير وجه الفسخ فلم يصح كالبيع

(٢٨) قوله ويجوز بيع الدين المستقر الخ كقرض ومهر بعد دخول وأجرة

لمن هو في ذمته بشرط أن قبض عوضه في المجلس (٢٩) ولا يجوز لغيره (٣٠) ويجوز الاقالة في السلم ونجوز في بعضه في إحدى الروايتين إذا قبض رأس مال السلم أو عوضه في مجلس الاقالة وإن انفسخ العقد (٣١) باقالة أو غيرها لم يجز أن يأخذ عن الثمن عوضاً من غير جنسه وإن كان لرجل سلم من جنسه فقتل لغيره أقبض سلمي لنفسك قتل لم يصح قبضه لنفسه (٣٢) وهل يقع قبضه للأمر على وجهين (٣٣) وإن قال أقبضه لي ثم أقبضه لنفسك

استوفي نعمها وقيمة متلف ونحوه لخبر ابن عمر (ص) نيسع الأبرة بالبيع بالدنانير تأخذ عنها الدراهم وبالدراهم وتأخذ عنها الدنانير (الحديث فدل على جواز بيع ما في الذمة من أحد التقدين بالآخر وغيره مقاس عليه

(٢٩) قوله بشرط أن قبض عوضه في المجلس: والخبر ولأنه إذا لم يقبض صار بيع دين بدين وهذا إن باعه بما لا يباع به نسيئة أو بموصوف في الذمة والأقلا يشترط (٣٠) قوله ولا يجوز لغيره: أي لغير من هو في ذمته لأنه غير قادر على تسليمه أشبه بيع الآبق وعنه يصح اختياره الشيخ تقي الدين وشمل كلام المصنف بيع الصكالك وهي لديون الثابتة على الناس تكتب في صكالك وهو الورق ونحوه فإن كان الدين قدراً ويسع بنقد لم يجز بلا خلاف لأنه صرف بنسيئة وإن بيع بمرض وقبضه في المجلس فقيه روايتان

(٣١) قوله وإن انفسخ العقد: وهذا قال أبو حنيفة لقوله عليه السلام: من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره، ولأنه مضمون على المسلم إليه بنقد السلم فلم يجز أخذ عوضه كالسلم فيه وقال الشافعي يجوز أخذ العوض عنه لأنه عوض مستقر فجاز أخذ العوض عنه كالقرض وظاهره أن له أخذ العوض من جنسه (٣٢) قوله لم يصح قبضه لنفسه: لأن قبضه لنفسه حوالة به

(٣٣) قوله وهل يقع قبضه للأمر على وجهين: أحدهما لا وهو المذهب لأنه لم يجز له نائباً عنه في القبض فلم يقع له فعليه يبق على ملك المسلم إليه ولو قال أحضر وكيله لا قبضه لك ففعل لم يصح قبضه للثاني وهل يكون قابضاً لنفسه؟ فيه وجهان أو لا هما من

صح وان قال انا قبضه لنفسي (٣٤) وخذه بالكيل الذي تشاهده فهل يجوز؟  
 على روايتين. وان اكتاله (٣٥) ثم تركه في المكيال وسلمه الى غريمه قبضه  
 صح القبض لهما (٣٦) وان قبض المسلم فيه جزافا فالقول قوله في قدره  
 وان قبضه كيلا او وزنا ثم ادعى غلطاً لم يقبل قوله في احد الوجهين وهل  
 يجوز الرهن والكيل بالمسلم فيه؟ على روايتين

### ﴿باب القرض﴾

وهو من المرافق المندوب اليها ويصح في كل عين يجوز بيعها الابني  
 آدم (١) والجواهر ونحوها مما لا يصح السلم فيه في أحد الوجهين فهما ويثبت

(٣٤) قوله وان قال انا قبضه لنفسى الخ احداها يجوز ويصح ويكون قبضاً لنفسه وهو  
 المذهب لانه علمه وشاهد كيله والثانية لا يجوز وهو مذهب الشافعي لانه عليه السلام  
 نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري  
 (٣٥) قوله وان اكتاله الخ لان استدامة الكيل كابتدائه فلا معنى لابتدائه هنا لانه  
 لا يحصل به زيادة علم وقال الشافعي لا يصح للحديث الذي ذكرناه. قال في الانصاف  
 (فوائد منها) لودفع اليه كيساً وقال له استوف قدر حقتك ففعل فهل يصح على وجهين  
 بناء على قبض الوكيل من نفسه لنفسه والمتنصوص الصحة وهو المذهب ويكون الباقي  
 في يده ودعيته (ومنها) نواذن لغريمه في الصدقة بدينه الذي عليه عنه أو في صرفه أو  
 المضاربة به لم يصح ولم يبرأ على الصحيح من المذهب (ومنها) نوقال تصدق عني  
 ولم يقل من ديني صح وكان اقراضاً كما لو قال ذلك لمير غريمه ويسقط من الدين  
 بمقداره للمقاصة قاله في المحرر

(٣٦) قوله صح القبض لهما: لان الاول قبضه حقيقة والثاني جعل له استمرار الكسب  
 (١) قوله لا يني آدم الخ احداها لا يصح وهو المذهب وأما قرض الجواهر فالصحيح  
 انه يصح اختاره القاضي وحزم به في الوحيز فليهدر رد المقرض القيمة والثاني لا يصح  
 اختاره أبو الخطاب لانه لا ينضبط بالصفة فلا يمكن رد المثل وظاهره انه لا يصح قرض

الملك فيه بالقبض (٧) فلا يملك المقرض استرجاعه وله طلب بدله فان رده المقرض عليه لزمه قبوله (٨) ما لم يتعيب او يكن فلو ساء أو مكسرة فيجرمها السلطان فتكون له القيمة (٩) وقت القرض ويجب رد المثل في المكيل والموزون (١٠) والقيمة في الجواهر ونحوها وفيما سوى ذلك وجهان (١١) ويثبت العوض في الذمة (١٢) حالا وان أجله ويجوز شرط الرهن والضمين

المافع لانها ليست بأعيان وقال الشيخ تقي الدين يجوز قرض المتافع مثل أن يحصد معه يوماً ليحصد معه يوماً أو يسكنه داراً ليسكنه الآخر بدلها

(١٣) قوله ويثبت الملك فيه بالقبض: ظاهره انه لا يثبت الملك فيه قبل قبضه جزم به المصنف والشارح والصحيح من المذهب انه يتم بقوله ويملك قبضه

(١٤) قوله فان رده المقرض عليه لزمه قبوله: ان كان مثلياً بلا نزاع وان كان غير مثلي فظاهر كلام المصنف انه يلزمه قبوله أيضاً وهو أحد الوجهين وقيل لا يلزمه وهو الصحيح من المذهب لان القرض فيه بوجوب رد القيمة في أحد الوجهين

(١٥) قوله فتكون له القيمة: سواء اتفق الناس على تركها أم لا

(١٦) قوله ويجب رد المثل في المكيل والموزون: بلا نزاع لكن لو أعوز المثل لزمه قيمته يوم إيعاوزه

(١٧) قوله وفيما سوى ذلك وجهان: يعني من العدود والمذروع والحيوان أحدهما يرد القيمة جزم به في الوجهين لان ما أوجب المثل في التليات أوجب القيمة فيما لا مثل له كالأتلاف والثاني يجب رد مثله لان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة فرد مثله ومخالف الأتلاف فانه لا مسامحة فيه فوجب القيمة والقرض أسهل ولهذا جازت النسبة فيما فيه الربا

(١٨) قوله ويثبت العوض في الذمة لهذا المذهب وبه قال الاوزاعي والشافعي وابن المنذر واختار الشيخ تقي الدين صحة تأجيله ولزمه الى أحله سواء كان قرضاً أو غيره وذكروه وجهاً وبه قال مالك والبيهقي لقوله عليه السلام «المسلمون عند شروطهم» ولنا أن العوض ثبت حالاً لا تأجيلاً تبرعاً وعد فلا يلزم الوفاء به

حاشية ثانية تابعة للحاشية عدد ٤ في الصفحة ٣٢٠ المبني

(٤) قوله فتكون له القيمة وقت القرض: هذا المذهب سواء كانت باقية أو استهلكها وقيل له القيمة وقت تحريمها قاله أبو بكر في التنية وقال في المستوعب وهو الصحيح عندي (فائدتان) إحداهما قوله: فتكون له القيمة -: اعلم أنه إذا كان مما يجري فيه ربا الفضل فإنه يعطى مما لا يجري فيه الربا فلو أقرضه دراهم مكسرة فخرمها السلطان أعطى قيمتها ذهباً وعكسه بعكسه «الثانية» ذكر ناظم المفردات هنا مسائل تشبه مسألة القرض فأجيب أن أذكرها هنا لعظم نفعها وحاجة الناس إليها فقال

والتقد في المبيع حيث عينا	وبعد ذا كساده تينا
نحو الفلوس ثم لا يامل	بها فته عندنا لا يقبل
بل قيمة الفلوس يوم العقد	والقرض أيضاً هكذا في الرد
ومثله من رام عود الثمن	برده المبيع خذ بالاحسن
تذكر الاصحاب ذاتي الصور	والنص في القرض عينا قد ظهر
والنص بالقيمة في بطلانها	لا في ازدياد القدر أو نقصانها
بل إن غلت فالمثل فيها أخرى	كدائق عشرين صار عشرأ
والشيخ في زيادة أو نقص	مثلاً كقرض في الفل والرخص
وشيوخ الاسلام في تيممه	قال قياس القرض عن جليه
الطرد في الدين كالصدق	وعوض في الخاف والاعتاق
والنصب والصلح عن القصاص	ونحو ذا طرا بلا احتصاص
قال وجافي الدين نص مطلق	حققه الأرم اذ يحقق
وقولهم ان الكساد قصا	فذلك نقص النوع عابت رخصا
قال ونقص النوع ليس يعقل	فيما سوى القيمة ذالاً لا يحجل
وخرج القيمة في المتبلي	بنقص نوع ليس بالحنى
واختاره وقال عدل ماضي	خوف انتظار الصبر بالقاضي
لحاجة الناس الى ذي المسئلة	نظمها مبسوطة مطولة

فيه ولا يجوز شرط ما يجزى تقاضوا ان يسكنه داره أو يقضيه خيرا منه أو في بلد آخر (٨) (ويحتمل) جواز هذا الشرط وان فعله بتغير شرط أو قضى خيرا أو أهدي له هدية بعد الوفاء جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكرا فرد خيرا منه وقال خيركم أحسنكم قضاء وان فعله قبل الوفاء لم يجز إلا أن تكون المادة جارية بينهما به قبل القرض وإذا أقرضه أثمنا فطالبه بها يولد آخر لزمته وان أقرضه غيرها لم تلزمه فان طالبه بالقيمة لزمه أداؤها

### ﴿ باب الرهن ﴾

وهو وثيقة بالحق (١) لازم في حق الراهن جائز في حق المرتهن يجوز

(٨) قوله أو في بلد آخر: يعني لا يجوز أن يشترط أن يقضيه إياه في بلد آخر إن كان لعله مؤنة وإن لم يكن لعله مؤنة فقد روي عن أحمد أنه لا يجوز أيضا ورويت كراهته عن الحسن وعن أبي لبابة ومالك والأوزاعي والشافعي لأنه قد يكون في ذلك زيادة وروي عنه جواز ذلك واختاره المصنف والشيخ قتي الدين وحكي عن علي وابن عباس والحسن بن علي وابن الزبير وابن سيرين وعبد الرحمن بن الأسود وأيوب السختياني وأشوري وإسحق واختاره ابن المنذر (قائدة) لو أقرض غريمه ليرهنه على ماله عليه وعلى القرض في صحته روايتان

(١) قوله وهو وثيقة بالحق: لأنه يستوفى منه عند تعذر الوفاء من المدين وقوله: لازم في حق الراهن: أي بعد قبضه لأن الخط فيه لتبره فإلزام كالضمان في حق الضامن لكن يشترط أن يكون الراهن جائز التصرف كالبيع ولا يصح بدون إيجاب وقبول أو ما يدل عليهما ولا بد من معرفة قدره وصفته وجنسه وما يملكه ولو منافعها جارة أو أجرة باذن مؤجر ومعيرو. وقوله: جائز في حق المرتهن: لأن الحق له وحده فكان له نسخه كالمضمون له

عقده مع الحق وبعده ولا يجوز قبله الا عند أبي الخطاب (٧) ويصح رهن كل عين يجوز بيعها الا المكاتب (٨) اذا قلنا استدامة القبض شرط لم يجوز رهنه ويجوز رهن ما يسرع اليه الفساد بدين مؤجل وباع ويجعل ثمنه رهنه (٩) ويجوز رهن المشاع (١٠) ثم ان رضي الشريك والمرهن بكونه في يد أحدهما أو غيرهما جاز وان اختلفا جعله الحاكم في يد أمين أمانة أو باجرة ويجوز رهن المبيع (١١) غير المكيل والموزون قبل قبضه الا على ثمنه في أحد الوجهين

(٧) قوله ولا يجوز قبله الا عند أبي الخطاب: للذهب انه لا يجوز قبل الحق نحو ان يقول رهنتك عيدي هذا بمشرة قرضتها وهو مذهب الشافعي لانه وثيقه بحق فلم تجز قبل ثبوته كالشهادة واختار أبو الخطاب جوازه وبه قال مالك وأبو حنيفة لانه وثيقة بالحق فجاز قبله كالضمان (تبيه) يصح بكل دين واجب او ماله اليه حق على عين مضمونة ومقبوض بقصد فاسد وتقع اجارة في الذمة لاعلى دية عاقلة قبل الحول لاما بعد وقيل وجعل قبل العمل وجهان كدين كتابة لا بهدية مبيع وعوض غير ثابت في الذمة لثمن معين وأجرة معينة في اجارة واجارة منافع معينة كدار ونحوها

(٨) قوله الا المكاتب الخ اذا قلنا لا يجوز بيع المكاتب لم يجوز رهنه واذا قلنا يجوز بيعه وقلنا استدامة القبض شرط في الرهن لم يصح وهذا مذهب الشافعي وجزم به المصنف هنا وقال القاضي قياس المذهب صحة رهنه وبه قال مالك لانه يجوز بيعه وايضا الدين من ثمنه وهذا المذهب فليه يمكن من الكسب كاقبل الرهن وما أداه فهو رهن منه فان عجز ثبت الرهن فيه وفي اكسابه وان علق كان ما أداه من نجومه بعد عقد الرهن رهنًا

(٩) قوله ويجعل ثمنه رهنًا: ان لم يحل الدين فان كان قد حل قضي من ثمنه

(١٠) قوله ويجوز رهن المشاع: لانه يصح بيعه في تسجيل الخ فصح رهنه وبهذا قال الجمهور وقال أصحاب الرأي لا يصح الا ان رهنه لشريكه أو رهنها الشريكان لرجل واحد أو رهن رجل داره من رجلين

(١١) قوله ويجوز رهن المبيع الخ: اي على غير ثمنه لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه فصح رهنه



وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه الا الثمرة قبل بدو صلاحها (٧) من غير شرط القطع في أحد الوجهين (٨) ولا يجوز رهن العبد المسلم لكافر الا عند أبي الخطاب اذا شرط ما كونه في يد مسلم (٩) ولا يلزم الرهن الا بالقبض (١٠) واستدامته شرط في اللزوم فان أخرجه المرتين باختياره الى الراهن زال لزومه فان رده اليه عاد اللزوم ولورهنه عصيرا فتخبر زال لزومه فان تخلل عاد لزومه بحكم العقد السابق (وعنه) ان القبض واستدامته في المتعين ليس بشرط فتى امتنع الراهن من تقييضه أجبر عليه وتصرف الراهن في الرهن (١١)

كما بسد القبض وسواء رهنه عند بائنه أو غيره (ثم قال) اذا أراد رهن المبيع للغير فلا يخلو إما أن يكون قبل قبضه أو بعده فالثاني جائز بلا نزاع والاول لا يخلو إما أن يكون ميكلاً أو موزوناً وما يلحق بهما من الممدود والمذروح أو غير ذلك فان كان غير هذه الاربعة فلا يخلو إما أن يرهنه على ثمنه أو على غير ثمنه فان رهنه على غير ثمنه صح في الاصح وان رهنه على ثمنه فأطلق المصنف فيه وجهين أحدهما يصح جزم به في الوجيز والثاني لا يصح صححه في النظم وأما المكيل والموزون وما يلحق بهما قبل قبضه فحكم القاضى جواز رهنه واختاره الشيخ تقي الدين قال في الشرح ويحتمل أن لا يصح (تبيينه) اقتصار المصنف على المكيل والموزون بناء منه على ان غيرهما ليس مثلهما في الحكم وهو رواية اختارها المصنف

(٧) قوله قبل بدو صلاحها: والزرع الاخضر

(٨) قوله في أحد الوجهين : فيها الجواز وهو المذهب وهو من المفردات في بيانها ويكون الثمن رهناً

(٩) قوله في يد مسلم: واختاره المصنف والشارح والشيخ تقي الدين

(١٠) قوله ولا يلزم الرهن الا بالقبض الخ وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي لقول الله تعالى (فرهان مقبوضة) ولانه عقد ارفاق يقتدر الى القول فاقتدر الى القبض كالقرض ولا فرق في ذلك بين المكيل والموزون وعنه يلزم بمجرد العقد كالبيع وبه قال مالك لانه عقد يلزم بالقبض فلزم قبله كالبيع

(١١) قوله في رهن: وتصرف الراهن في الرهن لا يصح

لا يصح (١٢) الا لتق (١٣) فانه ينفذ ويؤخذ منه قيمته رهنا مكانه ويحتمل أن لا ينفذ عتق المسر (وقال القاضي) له تزويج الامة (١٤) ويمنع الزوج وطئها ومهرها رهن معها والاول أصح وان وطئ الجارية (١٥) فأولدها خرجت من الرهن وأخذت منه قيمتها فجعلت رهنا (١٦) وان أذن المرهن له في بيع الرهن أو هبته ونحو ذلك فقبل صبح وبطل الرهن الا أن يأذن له في بيعه بشرط أن يجعل ثمنه رهنا (١٧) أو يسجل دينه من ثمنه (١٨) ونمائه

(١٢) قوله وتصرف الراهن بالرهن: يوقف ويمنع واجارة وقوله لا يصح: لانه تصرف يطل حق المرتهن من الوثيقة فلم يصح بغير اذنه بخلاف عتق لانه مبني على السراية والتقلب وكذا انتفاع الراهن به باستخدام ونحوه بغير اذن المرتهن وحيث أن لم يتفق على الانتفاع لم يجوز الانتفاع وكانت معطلة وان اتفق على الاجارة أو الاعارة جاز في ظاهر قول الحرقى والاجرة رهن وذكر أبو بكر في الخلاف انها مطل مطلقاً وأورد بأنه تضييع للمال وهو منهي عنه شرعاً (١٣) قوله الا لتق الخ وبهذا قال شريك والحسن بن صالح وأصحاب الرأي والشافعي في أحد أقواله الا ان أباحيفة قال يستسمى المبد في قيمته ان كان المتق مسراً وقال مالك والشافعي في القول الثاني لا ينفذ عتق المسر وهو رواية وقال عطاء والبستي وأبو نور والشافعي في القول الثالث لا ينفذ عتق الراهن موسراً كان أو مسراً وهو رواية اختارها الشيخ تقي الدين

(١٤) قوله وقال القاضي الخ ليس له تزويجها على المذهب وبه قال مالك والشافعي خلافاً لابن حنيفة

(١٥) قوله وان وطئ الجارية الخ لا يجوز للراهن وطئ الجارية بغير اذن المرتهن في قول أكثر أهل العلم وقال بعض أصحاب الشافعي له وطئ الآيسة والصغيرة لكونه لا ضرر فيه فان علة المنع خوف الحمل مخافة ان تلد منه فتخرج من الرهن

(١٦) قوله لجعله رهناً: ان لم يأذن في ذلك

(١٧) قوله يجعل ثمنه رهناً: فهذا الشرط صحيح ويصير رهناً

(١٨) قوله أو يسجل دينه من ثمنه: يعني فيصح البيع وأما الشرط فيلغو قولاً واحداً قاله

في المحرر وقال في الهداية يصح الشرط وجزم به الشارح

الرهن (١٩) وكسبه وارث الجناية عليه من الرهن ومؤنته على الراهن (٢٠) وكفنه ان مات واجرة مخزنه ان كان مخزونا وهو أمانة في يد المرتهن ان تلف بغير تعد منه فلا شيء عليه (٢١) ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه وان تلف بمضه فباقيه رهن بجميع الدين ولا ينفك شيء من الرهن حتى يقضى جميع الدين وان رهنه عند رجلين فوفى أحدهما اتمك في نصيبه وان رهنه رجلان شيئا فوفاه احدهما اتمك في نصيبه واذا حل الدين وامتنع من وفائه فان كان الراهن اذن للمرتهن او العدل في بيعه باعه ووفى الدين والارفع الامر الى الحاكم فيجبره على وفاء الدين او يبيع الرهن فان لم يفعل باعه الحاكم وقضى دينه

## (فصل)

واذا شرط في الرهن جملة على يد عدل صح (٢٧) وقام قبضه مقام قبض

(١٩) قوله ونما الرهن الحظا المنعوب به قال الشيخ والشعبي ومعناه انه يكون في يده كالاصل بمعنى انه اذا احتيج الى يمه في وفاة الدين يبيع مع الاصل لان الرهن عقد على البيع فيدخل فيه ما ذكر كالبيع والهبة وفي الجناية عليه لانه بدل جز فكانت من الرهن كقيمته قال في الفائق والختار عدم تبعية كسب الرهن ونمائه وارث الجناية عليه

(٢٠) قوله ومؤنته على الراهن: الحديث ولا يطلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه، رواه الشافعي والدارقطني وبهذا قال مالك والشافعي والتمري واسحق وقال أبو حنيفة أجر المسكن والحافظ على المرتهن لانه من مؤنه امساكه وارتهاه

(٢١) قوله ان تلف بغير تعد منه فلا شيء عليه: نوبه قال عطاء والزهرى والشافعي والاوزاعي وابو نورو ابن المنذر وقال مالك ان كان تلفه بأمر ظاهر كالخريق والموت فن ضمان الراهن وان ادعى تلفه بأمر خفي لم يقبل ويضمن ولنا الحديث السابق ولانه وثيقة بالدين فلا يضمن كزيادة على قدر الدين

(٢٢) قوله واذا شرط في الرهن جملة على يد عدل صح: وقام قبضه مقام قبض المرتهن في

المرتبه وان شرط جملة في يد اثنين لم يكن لاحدهما الا قرا بجفظه وليس للراهن ولا للمرتبه اذا لم يتفقا ولا للحاكم نقله عن يد المدل الا ان تتغير حاله وله رده عليهما ولا يملك رده الى أحدهما فان فسخ فعليه رده الى يده (٢٣) فان لم يفعل ضمن حق الآخر وان أذنا له في البيع لم يبيع الا بنقد البلد فان كان فيه نقود باع بجنس الدين (٢٤) فان لم يكن فيها جنس الدين باع بما يرى انه أصليح وان قبض الثمن (٢٥) فتلف في يده فهو من ضمان الراهن وان استحق المبيع (٢٦) رجع المشتري على الراهن وان ادعى دفع الثمن (٢٧) الى

قولاً كثر العلماء منهم عطاء وعمر بن دينار ومالك والثوري وابن المبارك والشافعي واسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الحكم وقتادة وابن أبي ليلى لا يكون مقبوضاً بذلك لان القبض من تمام العقد تعلق بالتعاقدين كالايجاب والقبول ولئانه قبض في عقد تجاز التوكيل فيه كإثر القبض وظاهره انه يجوز استنابة من يجوز توكيله الا الراهن وام ولده وعبده لكن يصح استنابة مكانه وعبد المأذون له في أصح الوجهين (٢٣) قوله الى يده: أي الى يد نفسه

(٢٤) قوله فان كان فيه نقود باع بجنس الدين: اذا كان في البلد نقود فلا يخلو اما أن تساوى أو لا فان لم تساو باع بأغلب نقود البلد بلا نزاع وظاهر كلام المصنف هنا انه يبيع بجنس الدين مع عدم التساوي قال ابن منجا فيجب حمل كلامه على ما اذا كانت النقود متساوية انتهى وان تساوت النقود باع بجنس الدين على الصحيح من المذهب جزم به في المحرر والوجيز وقيل يبيع بما يرى انه احفظ احتار القاضي واقتصر عليه في المفتي قال في الانصاف وهو الصواب

(٢٥) قوله وان قبض الثمن الخ لان الثمن في يد العدل امانة فهو كالوكيل فان اختلفا في قبضه من المشتري فوجهان أحدهما لا يقبل لانه ابرء للمشتري من الثمن كما لو أبراه من غيره والثاني بلى لانه أمين

(٢٦) قوله وان استحق المبيع الخ لان المبيع له فالهبة عليه وجبت لا رجوع له على العدل ومحلها اذا علم المشتري انه وكيل قاله في المفتي والشرح

(٢٧) قوله وان ادعى دفع الثمن الخ وجهه ان العدل اذا ادعى دفع الثمن الى المرتبه

المرتحن فانكر ولم يكن قضاء بينته ضمن (وعنه) لا يضمن الا أن يكون أمر  
بالاشهاد فلم يفعل وهكذا الحكم في الوكيل وان شرط أن يبيعه المرتحن أو المدل  
صحيح وان عز له ما صح، زله ويحتمل أن لا يصح وان شرط أن لا يبيعه عند الحلول  
أو ان جاءه بمحقة والا فالرهن له لم يصح الشرط وفي صحة الرهن روايتان (٢٨)

### ﴿ فصل ﴾

اذا اختلفا (٢٩) في قدر الدين أو الرهن أو رده أو قال أقبضتك عصيرا  
قال بل خرا فالقول قول الراهن وان أقر الراهن انه أعتق العبد قبل رهنه  
عتق وأخذت منه قيمته رهنا وان أقر انه كان جنى أو انه باعه أو غصبه قبل

فانكر ولا بينة للمدعي ضرين أحدهما أن يكون أمرا بالاشهاد فلم يشهد يضمن لتفريطه  
ومخالفة أمر موكله الا ان يقضيه بمحضرة الموكل (الثاني) مطلق وفيه روايتان احدهما وهي  
المنهية عنه يضمن لانه فرط حيث لم يشهد ولا ناعا اذن له في قضاء برد لم يحصل وجبئذ  
فيرجع المرتحن على رهنه ثم هو على المدل (والثانية) لا يضمن اختاره ابن عقيل لانه ابن

(٢٨) قوله في صحة الرهن روايتان: احدها لا يصح جزم به في الوحيز وقدمه في الشرح  
ونصره لأنه من بشرط فاسد فافسده والثانية بلى نصرها أبو الخطاب واستدل بالخبر فنفى  
غلق الرهن دون أصله فدل على محته

(٢٩) قوله اذا اختلفا الخ فيه مسائل (١) اذا اختلفا في قدر الدين نحو ان يقول وهتك عهدي  
بالم فيقول بل بألفين فالقول قول الراهن وبه قال النخعي والثوري والشافعي وأصحاب  
الرأي وقال الشيخ تقي الدين القول قول المرتحن مالم يدع أكثر من قيمة الرهن وهو  
قول مالك والحسن وقتادة لأن الظاهر ان الرهن يكون بقدر الحق (٢) اذا اختلفا في قدر  
الرهن كقول الراهن رهنتك هذا فيقول وهذا فالقول قول الراهن على الصحيح  
من المنهية (٣) اذا اختلفا في رده بأن قال المرتحن رددته إليك وقال الراهن لم أقبضه  
قبل قول الراهن لان الأصل معه والمرتن قبض المين لمنفته فلم يقبل قوله كالمستأجر  
(٤) اذا قال أقبضتك عصيرا قال بل خرا فالقول قول الراهن نص عليه لانهم اختلفا  
فيما يفسد به المقد قبل قول من ينفيه اولان المرتحن معترف بقصد وقبض ويدهي  
فساده والأصل السلامة

على نفسه (٣٠) ولم يقبل على المرتهن الا أن يصدقه

( فصل )

واذا كان الرهن مركوبا أو محلوبا (٣١) فللمرتهن ان يركب ويحلب  
بقدر ثقته متحريرا للعدل في ذلك وان اتفق على الرهن (٣٢) بنير اذن  
الراهن مع امكانه فهو متبرع وان عجز عن استئذانه ولم يستأذن الحاكم فلي  
روايتين (٣٣) وكذلك الحكم في الوديمة وفي ثقة الجمال إذا هرب الجمال

(٣٠) قوله وان اقراه كان حتى او انه باعه او غصبه قبل على نفسه: لانه مقر على نفسه  
قبل كما لو قر له بدين ولم يقبل على المرتهن أي مع تكذيبه اياه لانه متهم في حقه  
فلي هذا اذا كذبه المرتهن وولي الجناية لم يسمع قوله وان صدقه ولي الجناية لزمه  
ارشاه ان كان موسرا لانه حال بين الجاني عليه وبين رقة الجاني بفعله كما لو قتله وان كان  
معسرا فليحق الجاني عليه برقبته اذا اتفك الرهن ويستحق المشتري والمضروب منه  
الرهن اذا افك

(٣١) قوله واذا كان الرهن مركوبا أو محلوبا الخ وهذا قول اسحق وسواء مع  
نمذر الثقة من الراهن ان يئته او امتناع او مع القدرة عليه واستئذانه لما روى ابو  
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا ولبن الدر  
يشرب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى لذي يركب ويشرب الثقة» وهذا اذا اتفق  
عسبا بالرجوع فان كان متبرعا لم ينتفع برواية واحدة وعنه لا يحسب له بما اتفق ولا ينتفع  
من الرهن بشيء وهو قول أكثر العلماء منهم مالك وأبو حنيفة والشافعي الحديث «لا  
يفلق الرهن من راحته له غنمه وعليه غرمه» هذا اذا كان الدين غير قرض فان كان  
قرضا لم يحز نص عليه حذرا من قرض جر منفعة

(٣٢) قوله وان اتفق على الرهن الخ فهو متبرع ولا يرجع شيء لانه صدق به وظاهره  
ولو نوى الرجوع صرح في الفروع وحكى جماعة رواية انه كاذبه أو اذن حاكم قال  
المصنف يخرج على روايتين بناء على ما اذا قضى دينه بغير اذنه قال الشارح وهذا  
قيس اذا لا يعتبر في قضاء الدين العجز عن استئذنه

(٣٣) قوله فلي روايتين: احدهما يشترط اذنه فان لم يستأذنه فهو متبرع صححه في التصحيح

وتركها في يد المكثري وإن أنهدت الدار (٣٤) فمهرها المرتين بغير اذن  
الراهن لم يرجع به رواية واحدة

(فصل)

وإذا جنى الرهن جناية موجبة للمال تعلق ارشها برقبته ولسيده فداؤه  
بالاقل من قيمته أو أرش جنايته (٣٥) أو يعمه في الجناية أو يسلمه إلى ولي  
الجناية فيملكه (وعنه) أن اختار فداءه لزمه جميع الارش فإن فداءه فهو  
رهن بحاله وإن سلمه بطل الرهن (٣٦) فإن لم يستغرق الارش قيمته يبع  
منه بقدره وبأقيه رهن (٣٧) وقيل يباع جميعه ويكون باقي ثمنه رهنا وإن

وظاهر ما جزم به في الفروع انه يشترط اذن الحاكم مع القدوة عليه والثانية لا يشترط  
اذنه ويرجع على الراهن بما أنفق جزم به في الوجيز

(٣٤) قوله وإن أنهدت الدار الخ هذا المذهب فعليه لا يرجع إلا بأعيان التي وجزم  
القاضي في الخلاف الكبير انه يرجع بجميع ما عمر في الدار لانه من مصلحة الرهن  
وقاله الشيخ قتي الدين فيمن عمر وقفا بالمعروف ليأخذ عوضه فيأخذه من فعله

(٣٥) قوله ولسيده فداؤه بالاقل من قيمته أو أرش جنايته: على الأصح لأن ما كان  
الارش أقل فالجنى عليه لا يستحق أكثر من ارش جنايته وإن كانت القيمة أقل فلا  
يلزم السيد أكثر منها لأن ما يدفعه عوض عن البعد فلا يلزمه أكثر من قيمته وعنه  
أن اختار فداءه لزمه جميع الارش بالغا ما بلغ لانه وبما رغب فيه راغب فيشتريه  
بأكثر من قيمته

(٣٦) قوله بطل الرهن: ولا يلزمه وقيسته تكون رهنا

(٣٧) قوله فإن لم يستغرق الارش قيمته يبع منه بقدره وبأقيه رهن: هذا المذهب لأن  
بيعه إنما جاز ضرورة فيتقيد بقدر الحق وقال ابن عبدوس في تذكرته ويبيع بقدر  
الجناية فإن نقصت قيمة بالتشقيص يبع كله قال في الانصاف وهو الصواب وقيل يباع  
جميعه ويكون باقي ثمنه رهنا جزم به في المنتور (تنبيه) محل الخلاف عند المصنف  
والشارح والمجد إذا لم يتمرر يبع بعضه أما أن تعذر فاته يباع جميعه قولاً واحداً

اختار المرتهن فداءه ففداه باذن الراهن رجع به وان فداءه بغير اذنه فهل يرجع به ؟ على روايتين (٣٨) وان جنى عليه جناية موجبة للقصاص (٣٩) فليسده القصاص (٤٠) فان اقتص (٤١) فعليه قيمة اقلها قيمة تجعل مكانه وكذلك

(٣٨) قوله وان فداءه بغير اذنه فهل يرجع به على روايتين : ونحرم ذلك ان المرتهن اذا فداء فلا يخلو إما ان يكون باذن الراهن أولا فالاول يرجع بلا نزاع لكن هل يفديه بالقل من قيمته أو ارش جنايته أو يفديه بجميع الارش والثاني لا يخلو إما ان ينوي الرجوع أولا فان لم ينو الرجوع لم يرجع وان نوى الرجوع فهل يرجع به على روايتين بناء على من قضى دين غيره بغير اذنه ويأتي في الضمان أنه يرجع على الصحيح من المذهب إحداهما يرجع قال الزركشي وبه قطع القاضي والشريف وأبو الخطاب في خلافهما والثانية لا يرجع جزم به في المحرر والوجيز قال في القواعد قال أكثر الاصحاب كالفاضي وابن عقيل وأبي الخطاب وغيرهم ان لم يتعذر استئذانه فلا رجوع قال الزركشي وقبل لا يرجع هنا وان رجع من أدى حقاً واجباً عن غيره اختاره أبو البركات

(٣٩) قوله وان جنى عليه جناية موجبة للقصاص الخ أي فالخصم في ذلك السيد لانه المالك والارش الواجب بالجناية يملكه وانما المرتهن فيه حق الوثيقة أشبه المبد المستأجر وقال أبو الخطاب ليس له القصاص بغير رضى المرتهن لما فيه من اسقاط حقه من الوثيقة وجوابه بايجاب القيمة تجعل رهنأ ولترك السيد المطالبة أو اخرها لعذر أو غيبة فللمرتهن المطالبة لأن حقه متعلق بموجبا

(٤٠) قوله فليسده القصاص : باذن مرتهن وبدونه ان أعطاه ما يكون رهنأ

(٤١) قوله فان اقتص الخ لانه أتلف مالا استحق بسبب اتلاف الرهن ففرم قيمته كما لو كانت الجناية موجبة للمال وانما واجب اقل القيمتين لأن حق المرتهن متعلق بالمالية والواجب من المال هو اقل القيمتين فلي هذا لو كان الرهن يساوي عشرة والجاني خمسة أو بالعكس لم يكن عليه الا الخمسة لانه في الاولى لم يفوت على المرتهن الا ذلك القدر وفي الثانية لم يكن حق المرتهن متعلقا الا بذلك القدر وقيل لا يجب عليه شيء قال في المحرر وهو أصح عندي لانه لم يجب بالجناية مال



إن جنى على سيده فاقص منه هو أو ورثته وإن عفى السيد عن المال صح (٤٢) في حقه ولم يصح في حق المرتهن فإذا انفك الرهن رد إلى الجاني ( وقال أبو الخطاب ) يصح (٤٣) وعليه قيمته (٤٤) وإن وطء المرتهن الجارية من غير شبهة فعليه الحد والمهر وولده رقيق وإن وطئها بأذن الراهن وادعى الجهالة وكان مثله مجهول ذلك فلا حد عليه ولا مهر وولده حر لا تلزمه قيمته

### باب الضمان

وهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق ولصاحب الحق (١) مطالبة من شاء منهما في الحياة والموت فإن برئت ذمة المضمون عنه برىء الضامن وإن برىء الضامن أو أقر ببراءته لم يبرأ المضمون عنه ولو ضمن ذمي لذمي عن ذمي خيرا فأسلم المضمون له (٢) أو المضمون عنه

(٤٢) قوله صح في حق الراهن ولا يصح في حق المرتهن بمعنى أنه يؤخذ من الجاني الأرض فيدفع إلى المرتهن فإذا انفك الرهن رد ما أخذ من الجاني إليه يعني أنه يتعلق به حق الراهن والمرتهن وما قبض منه جعل مكانه لأنه بدل عنه فيعطى كله

(٤٣) قوله يصح: لأنه اسقط دينه عن غريمه فصح كسائر ديونه

(٤٤) قوله وعليه قيمته: تكون رهناً لينجبر به حق المرتهن وقيل لا يصح مطلقاً

(١) قوله ولصاحب الحق إلخ وجملة ذلك أن المضمون عنه لا يبرأ بنفس الضمان كما يبرأ بنفس الحوالة قبل القبض بل ثبت الحق في ذمة الضامن مع بقائه في ذمة المضمون عنه فعلى هذا لصاحب الحق مطالبة من شاء منهما في الحياة وبعد الموت وبهذا قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأبو عبيد وحكي عن مالك في إحدى الروايتين أنه لا يطالب الضامن إلا إذا تضررت مطالبة المضمون عنه لأنه وثيقة بالحق فلا يستوفى منها إلا مع تعذر استيفائه من الأصل كالرهن ولنا قوله عليه السلام «لزم غارم» رواه أبو داود والترمذي وحسنه ولأن الحق ثبت في ذمة الضامن فله مطالبة كالأصل (٢) قوله فأسلم المضمون له: لم يتعرض للموافاق لسلامة الضامن ولا شك أنه يبرأ وحده

برىء هو والضامن معاً (٣) ولا يصح الا من جائز التصرف (٤) ولا يصح من مجنون (٥) ولا صبي ولا سفیه ولا من عبد بغير إذن سيده ويحتمل أن يصح ويتبع به بعد العتق وان ضمن باذن سيده صح وهل يتعلق برقبته (٦) أو ذمة سيده ؟ علي روايتين ولا يصح الا برضاء الضامن ولا يعتبر رضاء المضمون له ولا المضمون عنه ولا معرفة الضامن لهما ولا كون الحق معلوماً (٧) ولا واجبا اذا كان مآله الى الوجوب (٨) فلو قال ضمانت

(٣) قوله والضامن معاً: وحكى ابو الخطاب وجها انها لا ييران  
(٤) قوله ولا يصح الا من جائز التصرف: يستثنى من ذلك المفلس المحجور عليه  
لفلس فانه يصح ضمانه على الصحيح من المذهب ودخل في عموم كلام المصنف المريض  
فيصح ضمانه بلا نزاع لكن ان مات في مرضه حسب ماضيه من ثمة  
(٥) قوله ولا يصح من مجنون الخ ما نهى به المذهب فلا يصح ضمانه على الصحيح من المذهب  
وبه قال الشافعي وعنه يصح ضمانه بناء على الروايتين في صحة اقراره وقال في الكافي: وخرج  
بعض أصحابنا صحة ضمان الصبي اذ نولي له على الروايتين في صحة فعله المذهب لو ضمن  
وقال كان قبل بلوغه وقال خصمه بل بعده فقال في الاصف: هي شبهة بما اذا باع ثم ادعى  
الصغر بعد بلوغه على ما تقدم في الخيار عند قوله (وان اختلفا في أجل أو شرط فالقول  
قول من ينفيه) والمذهب هناك لا يقبل قوله فكذا هنا

(٦) قوله وهل يتعلق برقبته الخ أحدهما يتعلق بذمة سيده وهو المذهب والثانية رقبته  
لانه دين لزمه بفعله فتعلق برقبته كارتش جنايته

(٧) قوله ولا يستبركون الحق معلوماً: وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وقال انوري والليث  
وابن أبي ليلى والشافعي وابن المذر لا يصح لانه التزام مال فلم يصح كالثلث ولنا قول الله تعالى  
(ولمن جنا به حمل بغير وثاق به زعيم) وحمل البعير غير معلوم لاختلافه (تفنيه) يصح  
ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يقبضه من عين مضمونة ومجوز  
كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازه لانه محل اجتهاد قاله "شيخ تقي الدين قال ويصح  
ضمان خرس ونحوه ونحوه حارب ما يذهب من الدار أو المحر قال وهو شيء ضمان ما لم يجب  
(٨) قوله اذا كان مآله الى الوجوب: لان الآية دللت على ضمان حل بعير مع انه لم يكن وجب

لك ما على فلان أو ما تداينه به صح . ويصح ضمان دين الضامن ودين الميت (٩) المفلس وغيره ولا تبرأ ذمته قبل القضاء في أصح الروايتين (١٠) ويصح ضمان عهدة المبيع عن البائع للمشتري (١١) وعن المشتري للبائع ولا يصح ضمان دين الكتابة في أصح الروايتين ولا يصح ضمان الامانات كالوديعة ونحوها (١٢) الا أن يضمن التمدي فيها وأما الاعيان المضمونة كالغصوب والمواري والمقبوض على وجه السوم فيصح ضمانها وان قضى الضامن الدين متبرعاً لم يرجع بشيء وان نوى الرجوع (١٣) وكان الضمان والقضاء بغير

(٩) قوله ودين الميت: وقال أبو حنيفة لا يصح ولنا حديث أبي قتادة

(١٠) قوله ولا تبرأ ذمته قبل القضاء في أصح الروايتين لقوله عليه السلام نفس المؤمن

معلقة بدينه حتى يقضى عنه

(١١) قوله ويصح ضمان عهدة المبيع عن البائع للمشتري: وهو ان يضمن شخص عن

البائع الثمن اذا خرج المبيع مستحقاً أو رد بسببه وعن المشتري للبائع وهو ان يضمن الثمن الواجب بالمبيع قبل تسليمه أو ان يظهره عيباً واستحق ضمان العبد في الموضعين ضمان الثمن أو بضه عن أحدهما للآخر وهو صحيح عند الجماهير لان الحاجة داعية الى ذلك وظاهره صحة ضمان العهدة عن البائع للمشتري قبل قبض الثمن وبعبارة

القاضي يصح بعده (مسئلة) يصح ضمان نقص صنعة ويرجع بقوله مع يمينه

(١٢) قوله ولا يصح ضمان الامانات كالوديعة ونحوها: كالعين المؤجرة والشركة والمضاربة

والعين المدفوعة الى الحياط والقصار لانها غير مضمونة على صاحب اليد فكذا على

ضامنه الا ان يضمن التمدي فيها فيصح ضمانها لانها مضمونة على من هي في يده أشبهت

المغصوب فعلى هذا ان تلفت بفعله أو تقريط منه ضمنها ولزم ضمانها

(١٣) قوله وان نوى الرجوع النع وجلة ذلك ان الضامن متى أدى الدين بنية الرجوع

لم يخل من أربعة أقسام (أحدها) ان يضمن باذن المضمون عنه ويؤدي بأمره فانه يرجع

عليه سواء قال اضمن عني واتقد عني أو أطلق ويهذا قال مالك والشافعي وأبو يوسف

وقال أبو حنيفة ومحمدان قال اضمن عني واتقد عني رجع عليه وان قال اتقد هذا لم

اذن المضمون عنه فهل يرجع على روايتين وان اذن في احدهما فله الرجوع باقل الامرين مما قضى أو قدر الدين وان أنكر المضمون له القضاء وحلف لم يرجع الضامن على المضمون عنه سواء صدقه أو كذبه وان اعترف بالقضاء وأنكر المضمون عنه (١٤) لم يسمع انكاره وان قضى المؤجل قبل أجله لم يرجع حتى يحل وان مات المضمون عنه أو الضامن فهل يحل الدين عليه ؟ على روايتين (١٥) وإيهما حل عليه لم يحل على الآخر (١٦) ويصح ضمان الحال مؤجلاً (١٧) وان ضمن المؤجل حالاً لم يلزمه قبل أجله في أصبح الوجهين

يرجع الا أن يكون مخالطاً له (الثاني) ضمن بأمره وقضى بغير أمره فله الرجوع أيضاً وبه قال مالك والشافعي في أحد الوجوه عنه (الثالث) ضمن بغير أمره وقضى بأمره فله الرجوع أيضاً وظاهر مذهب الشافعي انه لا يرجع (الرابع) ضمن بغير أمره وقضى بغير أمره ففيه روايتان احدهما يرجع وهو قول مالك وعبد الله بن الحسن واسحق والثانية لا يرجع بشيء وهو قول أبي حنيفة والشافعي وابن المنذر بدليل حديث علي وابي قتادة فانهما لو كانا يستحقان الرجوع لكانت ذمة الميت مشغولة بدينهما ولم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولنا انه قضاء مبرم من دين واجب فكان من ضمان من هو عليه كالحاكم اذا قضى دينه عند امتناعه فأما علي وابو قتادة فانهما تبرعا بالقضاء والضمن والتبرع لا يرجع بشيء وانما الخلاف في المحاسب بالرجوع

(١٤) وانكر المضمون عنه: وحينئذ القول قول المضمون له لانه منكر وله مطالبة

الضامن والاصل المضمون له

(١٥) قوله على روايتين: اشهرها لا يحل

(١٦) قوله لم يحل على الآخر: لأن الانسان لا يحل عليه دين يموت غيره

(١٧) قوله ويصح ضمان الحال مؤجلاً: فان قيل تقدم الدين الحال لا يتأجل فكيف

تأجل على الضامن ام كيف ثبت في ذمة الضامن على غير الوصف الذي يتصف به في ذمة المضمون عنه قلنا الحق يتأجل في ابتداء ثبوته اذا كان ثبوته بمقد وهذا ابتداء ثبوته في حق اذامن فانه لم يكن ثابتاً عليه حالاً ويجوز ان يخالف ما في ذمة الضامن

### فصل في الكفالة

وهي التزام احضار المكفول به وتصح يدين من عليه دين وبالا عيان  
المضمونة (١٨) ولا تصح يدين من عليه حد أو قصاص (١٩) ولا بغير معين (٢٠)  
كأحد هذين وان كفل بجزء شائع من انسان أو عضو أو كفل بانسان على  
انه جاء به والا فهو كفيل بآخر (٢١) أو ضامن ماعليه صح في أحد الوجهين  
ولا يصح الا برضاء الكفيل وفي رضاء المكفول به وجان ومتى أحضر  
المكفول به وسلمه برىء الا أن يحضره قبل الاجل وفي قبضه ضرر وان  
مات المكفول به (٢٢) أو تلفت العين بفعل الله تعالى أو سلم نفسه برىء

الذي في ذمة المضمون عنه بدليل مالومات المضمون عنه والدين مؤجل فان كان الدين مؤجلاً  
فضمنه حالاً لم يصر حالاً ولم يلزمه اداؤه قبل اجله لان الضامن فرع للمضمون عنه فلا  
يلزمه ما لا يلزمه

(١٨) قوله وبالا عيان المضمونة: فبرد اعيانها او قيمتها ان تلفت

(١٩) قوله ولا تصح يدين من عليه حد أو قصاص: لما روى عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا كفالة في حده ولانه لا يمكن استيفاءه  
من غير الجاني وبهذا قال شريح والحسن واسحق وابو عبيد وابو ثور واصحاب الرأي  
وقال الشيخ تقي الدين يصح واختاره في الفائق ( فائدتان ) احدها تصح الكفالة  
لاخذ مال كالدية وغرم السرقة (٢) لا تصح الكفالة بزوجة او شاهد

(٢٠) قوله ولا بغير معين إلخ لانه غير معلوم في الحال ولا في المال ولا يمكن تسليمه بخلاف  
ضمان المجبول وفيه وجه لانه تبرع فهو كالا عارة والاباحة

(٢١) قوله او كفل بانسان على انه ان جاء به والا فهو كفيل بآخر إلخ وهو  
للمذهب لانه كفالة او ضمان فصح تطبيقه على شرط كضمان المهدة والثاني لا يصح اختاره  
القاضي في الجامع ( فائدة ) الخلاف في الموقت كالمعلق بشرط فلو كفه شهر لم يصح  
عند القاضي لانه حق لآدمي فلم يميز توقيته كالمدة وفي التنبيه اذا مضت المدة ولم يحضره

لزمه ماعليه وعند غيرهما لا يلزمه شيء بعد مضي المدة اذا لم يطالبه باحضاره فيها  
(٢٢) قوله وان مات المكفول به إلخ للمذهب انه اذا مات المكفول به برى الكفيل

الكفيل وان تمذّر إحضاره مع بقائه لزم الكفيل الدين أو عوض العين  
وان غاب أهل الكفيل بقدر ما يمضي فيحضره فان تمذّر إحضاره ضمن  
ما عليه واذا طالب الكفيل المكفول به بالحضور منه لزمه ذلك ان كانت  
الكفالة باذنه أو طالبه صاحب الحق بإحضاره والا فلا واذا كفل اثنان  
برجل فسلّمه أحدهما لم يبرأ الآخر وان كفل واحداً لثنين فأبرأ أحدهما  
لم يبرأ من الآخر

### باب الحوالة

والحوالة تنقل الحق (١) من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا يملك  
المحتال الرجوع (٢) عليه بمحال ولا تصح الا بثلاثة شروط (أحدها) أن يحيل  
على دين مستقر فإن أحال على مال الكتابة (٣) أو السلم أو الصداق قبل الدخول

سواء توانى الكفيل في تسليمه حتى مات أو لا نص عليه لان الحضور سقط عنه فبرئ  
كفيله كما لو أبرئ من الدين وقيل لا يبرأ مطلقاً فيلزمه الدين وهو احتمال في الهداية  
والمنفى والشرح اختاره الشيخ فقي الدين رحمه الله تعالى ومحل الخلاف اذا لم يشترط  
السكفيل انه لا شيء عليه بالموت والله أعلم

(١) قوله والحوالة تنقل الحق الخ وبهذا قل أكثر أهل العلم وعن الحسن انه كان  
لا يرى الحوالة براءة الا ان يبرئه وعن زفرانه قال لا ينقل الحق واجراها مجرى الضمان  
(٢) قوله فلا يملك المحتال الرجوع الخ متى رضى بها المحتال ولم يشترط اليسار  
لم يعد الحق الى المحيل ابداً سواء امكن استيفاء الحق او تمذّر لمطل أو فلس او موت  
وبه قال الليث والشافعي وابو عبيد وابن المنذر لان الحق انتقل فلا يعود بعد انتقاله  
وعنه اذا كان المحال عليه مفلساً ولم يعلم المحتال به فله الرجوع اذ الفلّس عيب في  
المحال عليه فكان له الرجوع كالمبيع الميب والاول المذهب

(٣) قوله فمن أحال على مال الكتابة الخ اعلم ان الحوالة تارة تكون على مال وتارة  
تكون بمال فان كانت على مال اشترط ان يكون المال المحال عليه مستقراً على الصحيح

لم يصح وان أحال المكاتب سيده أو الزوج امرأته صح (والثاني) اتفاق  
الدينين (٤) في الجنس والصفة والحلول والتأجيل (والثالث) أن يحيل برضائه  
ولا يعتبر رضاء المحال عليه ولا رضاء المحتال (٥) ان كان المحال عليه ملياً وان  
ظنه ملياً (٦) فإن مفلساً لم يكن رضي بالحوالة رجع عليه والا فلا ويحتمل أن  
يرجع وإذا أحال المشتري البائع بالثمن أو أحال البائع عليه به فإن البيع  
باطلاً فالحوالة باطلة وإن فسخ البيع (٧) بعيب أو إقالة لم تبطل الحوالة وللبائع

من المذهب وقيل تصح على الكتابة وقال الزركشي لا يظهر لي منع الحوالة بالمسلم  
فيه وان كانت بمال لم يشترط استقراره وتصح الحوالة به على الصحيح من المذهب  
وقيل يشترط كون المحال به مستقراً كالمحال عليه اختاره القاضي في المحرر وجزم به  
الحلواني وكثير من الأصحاب (تنبه) يستثنى من محل الخلاف من المال المحال عليه  
والمحال به دين السلم فإنه لا تصح الحوالة عليه ولا به عند الامام أحمد وأصحابه الاما قدم  
عن بعض الأصحاب في طريقته وكلام الزركشي (فائدة) في محنها في رأس مال مسلم  
بعد فسخه وجهان

(٤) قوله والثاني اتفاق الدينين الخ لانها رفاق كالقرض فلو جوزت مع الاختلاف لصار  
المطلوب منها الفضل فتخرج عن موضوعها (فرع) اذا سحت الحوالة فتراضيا بأن  
يدفع خيراً من حقه أو دونه في الصفة أو تصجيله أو تأجيله أو عوضه جاز وذكر في  
الترغيب الاول فظاهره منع عوضه

(٥) قوله ولا رضاء المحتال: لقوله عليه السلام «إذا اتبع أحدكم على شيء فليتبّع» متفق  
عليه وقال أبو حنيفة يمتنر رضاؤها وقال مالك والشافعي يعتبر رضاء المحتال

(٦) قوله وان ظنه ملياً الخ فيه مسائل (١) لو رضي المحتال بالحوالة مطلقاً برى المحيل (٢)  
لو ظهر أنه غير مفلس من غير شرط ولا رضاء من المحتال رجع بلا نزاع (٣) لو رضي بالحوالة  
ولم يشترط اليسار وجهه أو ظنه ملياً فإن مفلساً برى المحيل على الصحيح من المذهب  
لأنه مع الرضا يزول شغل الدمة فلا يعود أبداً ويحتمل أن يرجع وهو رواية

(٧) قوله وإن فسخ البيع الخ اذا انقسخ البيع فلا يخلو اما ان يكون بمسد قبض

أن يحيل المشتري على من أحاله المشتري عليه في الصورة الاولى والمشتري أن يحيل المحال عليه على البائع في الثانية ويحتمل أن يبطل ان لم يكن قبضها وإذا قال أحلتك قال بل وكلتي (٨) أو قال وكلتك قال بل أحلتني فالقول قول مدعي الوكالة وان اتفقا (٩) على انه قال أحلتك وادعى أحدهما انه أريد بها الوكالة وأنكر الآخر ففي أيهما يقبل قوله ؟ وجهان وان قال أحلتك بدينك (١٠) فالقول قول مدعي الحوالة وجهها واحدا

### باب الصلح (\*)

الصلح في الاموال قسمان (أحدهما) صلح على الاقرار وهو نوعان

المحتال مال الحوالة أو قبله فالاول لا تبطل الحوالة فعليه للمشتري الرجوع على البائع في مسئلتني الحوالة والحوالة عليه لاعلى من كان عليه الدين في المسئلة الأولى ولا على من أحيل عليه في الثانية

(٨) قوله وإذا قال أحلتك قال بل وكلتي الخ هذا المذهب فيهما أي مع بينه لانه يدعي بقاء الحق على ما كان وينكر انتقاله والاصل معه

(٩) قوله وان اتفقا الخ أحدهما القول قول مدعي الوكالة وهو المذهب جزم به في الوجيز والثور وصححه في التصحيح والثاني القول قول مدعي الحوالة صححه في التلخيص والفاثق قال في الانصاف وهو الصواب

(١٠) قوله وان قال أحلتك بدينك الخ لان الحوالة بدينه لا تحتل الوكالة فلم يقبل قول مدعيها (\*) (الصلح) هو معاقدة يتوصل بها الى اصلاح بين المختلفين ويتنوع أنواعاً (١) صلح بين المسلمين وأهل الحرب و(٢) صلح بين أهل العدل وأهل البغي و(٣) صلح بين الزوجين اذا خيف انشقاق بينهما قال الله تعالى ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ) وقال تعالى ( وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراساً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ) وعن أبي هريرة مرفوعاً الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، رواه أبو داود وابن حبان والحاكم وعن عمر أنه كتب الى أبي موسى بمنن ذلك وأجمع العلماء على جواز الصلح في هذه الأنواع



(أحدهما) الصلح على جنس الحق (١) مثل أن يقر له بدين فيضع عنه بعضه أو بعين فيهب له بعضها ويأخذ الباقي فيصح أن لم يكن بشرط مثل أن يقول على أن تعطيني الباقي أو يمنه حقه بدونه ولا يصح ذلك ممن لا يملك التبرع كالكتاب والمأذون له وولي اليتيم الأفي حال الإنكار وعدم اليقينة ولو صالح عن المؤجل (٢) يعضه حالا لم يصح وإن وضع بعض الحال وأجل باقيه صح الإسقاط دون التأجيل وإن صالح عن الحق (٣) بأكثر منه

(١) قوله أحدهما الصلح على جنس الحق النخ هذا المذهب لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد كلفه غرماء جابر ليضعوا عنه وفي الذي أصيب في حديثه فرب به النبي صلى الله عليه وسلم وهو مازوم فأشار إلى غرمائه بالنصف فأخذه منه، فإن فعل ذلك قاض اليوم جاز إذا كان على وجه الصلح وانتظر لهما وقد روى عبد الله بن كعب عن أبيه «أنه تقاضى ابن أبي حدرود ديناً كان له عليه في المسجد وارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرج اليهما ثم نادى يا كعب قل لبيك يا رسول الله فأشار إليه أن ضع الشطر من دينك قل قد فعلت يا رسول الله قال قم فاعطه » متفق عليه فأما إن كان بشرط لم يصح لأنه صالح عن بعض ماله يعضه وسواء كان بلفظ الصلح والبراء أو الهبة المقرونة بشرط (تبي) محل الصحة ما لم يكن بلفظ الصلح فإن كان بلفظ الصلح لم يصح على الصحيح من المذهب اختاره القاضي وابن عقيل وهو قول بعض أصحابنا وهو من المفردات وقال الأكثر يجوز وهو ظاهر، وفي الوجيز والتبصرة واحترام ابن البناء في خصائله

(٢) قوله ولو صالح عن المؤجل النخ هذا المذهب ذكر ذلك زيد بن ثابت وابن عمر وسعيد بن المسيب وإسماعيل والحسن بن شاذان والثوري وابن عينة ح وإسحاق وابن عباس وابن سيرين ونخعي لا بأس به وعن الحسن وابن سيرين إنهما كانا لا يريان بأساً بالمرض أن يأخذها من حقه قبل محله ولنا أنه يذل القدر الذي يحمله عوضاً عن تعجيل ما في ذمته ويبيع المؤجل ولا يجوز أن لا يجوز أن يعطيه عشرة حلة بمشرين مؤجلة (٣) قوله وإن صالح عن حق النخ هو قول شاذل وقال ح يجوز لأنه يأخذ عوضاً عن

من جنسه مثل أن يصلح عن دية الخطأ أو عن قيمة متلف بأكثر منها من جنسها لم يصح وإن صالحه بمرض قيمته أكثر منها صح فيها وإن صالحه عن بيت (٤) على أن يسكنه سنة أو يئتي له فوقه غرفة لم يصح وإن قال أقربني بدني وأعطيك منه مئة ففعل صح الإقرار ولم يصح الصالح (٥) فإن صالح إنسانا ليقر له بالعبودية (٦) أو امرأة لتقر له بالزوجة لم يصح وإن دفع المدعي عليه العبودية (٧) إلى المدعي مالا صلحا عن دعواه صح (النوع الثاني) أن

الثلف فجاز أن يأخذ أكثر من قيمته كما لو باعه بذلك ولنا أن الدية والقيمة تثبت في القيمة مقدرة فلم يجوز أن يصلح عنها بأكثر منها من جنسها كالثابتة عن قرض أو عن بيع ولأنه إذا أخذ أكثر منها فقد أخذ حقه وزيادة لا مقابل لها فيكون أكل مالا بالباطل (٤) قوله وإن صالحه عن بيت الخ أي لانه يصلحه عن ملكه على ملكه أو منفعة وإن أسكنه كان تبرعا منه متى شاء أخرجه منها وكذلك لو أعطاه بعض داره على هذا وإن كان يعتقد أن ذلك وجب عليه بالصلح رجع عليه بأجر ماسكن وأجر ما في يده من الدار لانه أخذه بقصد فاسد فأشبه المبيع المأخوذ بقصد فاسد

(٥) قوله ولم يصح الصالح: لانه يجب عليه الإقرار بما عليه من الحق ولا يحل له أخذ

الموض عما يجب عليه

(٦) قوله فإن صالح إنسانا ليقر له بالعبودية الخ لا يصح الصالح عمالا يجوز أخذ الموض عنه لأن ذلك محل حراما فإن أرقاق الحر بنفسه لا يجوز بعوض ولا غيره وكذلك إن صالح امرأة لتقر له بالزوجة لانه صلح محل حراما لأنها أرادت بدل نفسها بعوض لم يجوز (٧) قوله وإن دفع المدعي عليه الخ لانه يجوز أن يتق عبده بما ويشعر المدافع لدفع اليقين الواجبة عليه والحصول للتوجه إليه (تبيه) مفهوم قوله وإن دفع المدعي عليه الخ إن المرأة لو دفعت مالا صلحا عن دعواه عليها الزوجة لم يصح وهو أحد الوجهين وهو ظاهر كلامه في الهداية والمذهب لأن الصالح في الإنكار أتما يكون في حق الشكر في اقتداء اليقين وهذه لا يمين عليها والثاني يصح ذكره أبو الخطاب وابن عقيل وحزم به في الوحيز وصححه في التظم وهو الصحيح لأن المدعي يأخذه عوضا عن حقه من

يصلح عن الحق بغير جنسه فهو معاوضة فان كان بائمان عن ائمان فهو  
 صرف وان كان بغير الائمان فهو بيع وان كان بمنفعة كسكنى دار فهو اجارة  
 تبطل بتلف المال كسائر الاجارات وان صالحت المرأة بزواج نفسها صحيح  
 فان كان الصالح عن عيب في مبيعها فبان انه ليس بسبب رجعت بأرشه  
 لا بمهرها فان صالح عما في النمة بشيء في النمة لم يجز التفريق قبل القبض  
 لانه بيع دين بدين ويصح الصلح عن المجهول (٨) بمعلوم اذا كان مما لا يمكن  
 معرفته للحاجة



الكاح فجاز كموض الخلع والمرأة تبذله لقطع خصومته والزام شدة وربما توجهت  
 اليين عليها لكون الحاكم يرى ذلك

(٨) ويصح الصلح عن المجهول الخ هذا المذهب قال أحمد في الرجل يصلح عن  
 شيء فان علم انه أكثر منه لم يجز إلا أن يوقفه عليه إلا أن يكون محمولا لا بدري  
 ماهو وقتل عنه عبد الله اذا احتلط قفيز خنطة يقفيز شمير وطحنا فان عرف قيمة  
 دقيق الخنطة ودقيق الشمير بيع هذا وأعطى كل واحد منهما قيمة ماله إلا أن يصطلحا  
 على شيء وتخيلا وقال ش لا يصح الصلح على مجهول لانه فرع البيع والبيع لا يصح على  
 مجهول ولنا ما روت أم سلمة رضي الله عنها قالت: جاء رجلان يختصمان الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في موارث درست بينهما ليس بينهما ينة فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم: اذهبا فاقسما ثم توخيا الحق ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه، رواه  
 أحمد وابو داود وابن ماجه (تقديم) احدهما مفهومه انه يصبح سواء كان ديناً أو عيناً  
 أو كان خبئ من الخائزين أو بمن هو عليه وهو المذهب مطلقاً وعليه جواهر الاحكام  
 (٢) مفهومه أيضاً انه لا يمكن معرفة المجهول لا يصح الصلح عنه حزم وفي المغني والشرح  
 وكافي ومحرر والمائق قال في افروع وهو ظاهر نصوصه والذي قدمه في الفروع  
 انه كبراة من مجهول

## فصل

( القسم الثاني ) (٩) أن يدعي عليه عينا أو ديناً فينكره ثم يصالحه على مال فيصح ويكون يماً في حق المدعي (١٠) حتى أن وجد بما أخذه مصيلاً له رده وفسخ الصالح وإن كان شقاً مشغوعاً ثبتت فيه الشفعة ويكون إبراء في حق الآخر (١١) فلا يرد ما صالح عنه بسبب ولا يؤخذ بشفعة ومتى كان أحدهما عالماً بالكذب نفسه فالصالح باطل في حقه وما أخذه حرام عليه وإن صالح عن المنكر أجني (١٢) بغير إذنه صح ولم يرجع عليه (١٣) في أصح الوجهين وإن صالح الاجنبي لنفسه لتكون المطالبة له غير معترف بصحة الدعوى

(٩) قوله القسم الثاني الصالح على الإنكار صحيح وبه قال م ح وقال ش لا يصح لانه عوض عما لم يثبت له فلم تصح المعاوضة كما لو باع مال غيره ولانه عقد معاوضة خلا عن الموض أحد جانبيه فبطل كالصالح على حد القذف ولنا عموم قوله عليه السلام «الصالح جائز بين المسلمين» فيدخل هذا في عمومه فلي هنا لا يصح الصالح إلا أن يكون المدعي معتقداً أن ما ادّعاءه حق والمدعي عليه يعتقد أنه لاحق عليه فيدفع الى المدعي شيئاً اقتداه ليمينه وقطعاً للخصومة وصيانة لنفسه عن الذل وحضور مجلس الحاكم

(١٠) قوله ويكون يماً في حق المدعي: لا اعتقاده أنه يأخذ عوضاً به عن حقه من المنكر لعله بثبوت حقه عنده فيلزمه حكم إقراره

(١١) قوله ويكون إيراً في حق الآخر: لانه يستقدانه يدفع المال لدفع الخصومة واليمين عنه وتخلصه من شر المدعي فهو إبراء في حقه

(١٢) قوله وإن صالح عن المنكر أجني إلخ إذا صالح عن المنكر أجني صح سواء اعترف للمدعي بصحة دعواه أو لم يعترف وسواء كان بإذنه أو بغير إذنه وسواء كان ديناً أو عيناً وهذا المذهب وقال أصحاب الرأي إنما يصح إذا اعترف المدعي بصحته وهذا مني على صلح المنكر وقد ذكرناه

(١٣) قوله ولم يرجع عليه إلخ لانه أدى عنه مالا يلزمه أدائه فكان متبرعاً كما لو

تصدق عنه

أو ممتزجا بها علما بجزءه عن استيفائها لم يصح وإن ظن القدرة عليه صح وإن عجز عن ذلك فهو غير بين فسخ الصلح وبين امضائه

### فصل

يصح الصلح عن القصاص بديات وبكل ما يثبت مهرا ولو صالح سارقا ليطلقه أو شاهدا ليحكم شهادته أو شقيعا عن شفيعته أو مقدوفا عن حده لم يصح الصلح وتسقط الشفعة وفي الحد وجهان وإن صالحه على أن يجري على أرضه أو سطحه ماء معلوما صح ويجوز أن يشتري ممرافق دار وموضعا في حائطه يشتبه بابا وبقعة يحفرها بئرا وعلو بيت يبني عليه بنيانا موصوفا فإن كان البيت غير مبني لم يجوز (١٤) في أحد الوجهين وفي الآخر يجوز إذا وصف العلو والسفل وإن حصل في هوائه (١٥) اغصان شجرة غيره فطالبه بازائها لزمه فإن أبي فله قطعها فإن صالحه عن ذلك بموض لم يجوز (١٦) وإن اتفقا على أن الثمرة له أو بينهما جاز ولم يلزم ولا يجوز أن يشرع إلى طريق

(١٤) قوله فإن كان البيت غير مبني لم يجوز: قاله القاضي لأنه بيع العلو دون القرار فلم يجوز كالعدوم وفي الآخر يجوز إذا وصف العلو والسفل ليكون معلوما على الصحيح من المذهب

(١٥) قوله وإن حصل في هوائه الخ لأن الهواء تابع للقرار فوجب إزالة ما يشغله من ملك غيره كالدابة إذا دخلت ملكه وطريقه إما القطع أو إثمه إلى ناحية أخرى ولا فرق بين أن يكون خاصا به أو له فيه شركة وظاهره أنه لا يقتصر إلى حكم بذلك (فائدة) يلزم المالك إزالته إذا طالبه بذلك بلا نزاع لكن لو امتنع من إزالته فهل يجبر عليه ويضمن ما تلف به؟ فيه وجهان أحدهما لا يجبر ولا يضمن وهو الصحيح

(١٦) قوله فمن صالحه عن ذلك بموض لم يجوز: وقال ابن حامد وابن عقيل بجوازه مطلقا لأن الجواراة في المصالح عنه لا تمتنع الجواز لكونها لا تمتنع التسليم بخلاف العوض فإنه يقتصر إلى الملم به لوجود التسليم وأيده في المتن

نافذ (١٧) جناحا ولا سا باطا ولا دكانا ولا ان يفعل ذلك في ملك انسان ولا درب  
غير نافذ الا باذن اهله فان صالح عن ذلك بموضع جاز (١٨) في احد الوجهين واذا  
كان ظهر دار في درب غير نافذ ففتح فيه لغير الاستطراق جاز ويحتمل أن  
لا يجوز فان فتحه للاستطراق لم يجوز الا باقتهم في احد الوجهين وان صالحهم  
جاز ولو أن بابه في آخر الدرب ملك قله الى أوله ولم يملك قله الى داخل  
منه في أحد الوجهين وليس له أن يفتح في حائط جاره ولا في الحائط  
المشترك روزنة ولا طاقا الا باذن صاحبه وليس له وضع خشبة عليه الا عند  
الضرورة (١٩) بأن لا يمكنه التسقيف الا به (وعنه) ليس له وضع خشبة على

(١٧) قوله ولا يجوز أن يشرع الى طريق نافذ الخ وسواء اذن الامام فيه أولا لانه  
تصرف في ملك غيره بغير اذنه كثير النافذ والمذهب انه يجوز ذلك في غير الدكان  
باذن الامام أو نائبه بلا ضرر لانه نائب عن المسلمين فجري اذنه مجرى اذنههم وقال  
ابو حنيفة يجوز من ذلك مالا ضرر فيه وهو رواية احتارها الشيخ تقي الدين قال  
او حنيفة وان عارضه رجل من المسلمين وجب قله وقال مالك والشافعي واسحق  
وابويوسف ومحمد يجوز اذا لم يضر بالمارة ولا يملك احد منه

(١٨) قوله فان صالح عن ذلك بموضع جاز: وهو المذهب لانه ملك لهم فجاز اخذ  
عوضه كالقرا

(١٩) قوله وليس له وضع خشبة عليه الا عند الضرورة: يعني على حائط جاره او حائط  
او الجدار المشترك وبهذا قال الشافعي في التقديم وقال في الجديد ليس له وضعه وهو  
قول ابي حنيفة لانه انتفاع بملك غيره من غير ضرورة فلم يجوز ولذا قول النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يتنع احدكم جاره ان يضع خشبة على جداره متفق عليه فلي هذا  
لا يجوز لرب الجدار منه وان منه اجبره الحاكم ولو صالحه عنه بشي - جاز وظاهر  
قوله: وعنه ليس له وضعه على جدار المسجد: ان التقدم جواز وضعه عليه موافق  
الروايتين وهو المذهب وعند ابن منجا وجزم به في النور والاخرى ليس له وضعه  
على جدار المسجد وان جاز وضعه على جدار غيره لان التقياس يقتضي المنع ترك في

جدار المسجد وهذا تنبيه على انه لا يرضع على جدار جاره وان كان بينهما حائط (٢٠) تهدم فطالب أحدهما صاحبه بينائه معه أجبر عليه (وعنه) لا يجبر لكن ليس له منعه من بنائه فان بناه بآلته فهو بينهما وان بناه بآلته من عنده فهو له وليس للآخر الانتفاع به فان طلب ذلك خير الباني بين أخذ نصف قيمته منه وبين أخذ آلته وان كان بينهما نهر أو بئر أو دولا ب أو ناعورة أو قناة واحتاج الى عمارة في إيجار الممتنع روابتان وليس لأحدهما منع صاحبه من عمارته فاذا عمره فالماء بينهما على الشركة

### ﴿ كتاب الحجر ﴾

(وهو ضربان) حجر لحق الغير فذكر منه ههنا الحجر على المقلس

حق الجار لا يخبر فيبقى ماعداً على مقتضى القياس (فائدة) لو كان له وضع خشبة على جدار غيره لم يملك آجارتها ولا أعادته ولا يبعه ولا المصالحه عنه للمالك ولا لغيره ولو أراد صاحب الحائط إعارته أو آجارتها على وجه يمنع هذا المستحق من وضع خشبة لم يملك ذلك قلت فيما بها ولو أراد هدم الحائط من غير حاجة لم يملك ذلك (٢٠) قوله وان كان بينهما حائط الحائط المذهب وهو إحدى الروايتين عن مالك وقول الشافعي في القديم رحمه الله انتقاضي لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار، وكنتفضه عند خوف سقوطه وعنه لا يجبر وهو مذهب أبي حنيفة قال المصنف وهو أقوى في النظر لانه ملك لأحرمة له في نفسه فلم يجبر مالكه على الاتحاق عليه كما لو انقرد والجواب ان البناء المفرد لا يفتقر به حق ولا يتضرر به ولكن عليها ليس له منعه من بنائه لان له حقاً في الحمل، وربما في الحائط فلا يجوز منعه منه فان بناه بآلته فهو بينهما على الشركة كما كان ان الباني إنما اتفق على التأليف وذلك أثر لانه يملكها وحينئذ ليس له منع شريكه من الانتفاع به قبل أخذ نصف تأليفه في الأشهر كما ليس له تقضه وصرح به في النهاية وقيل نه منه حتى يؤدي ما يخصه من انقراة وإبداء ابن المتجا بحتاً من عده قل لانه لو لم يكن كذلك لادى الى ضياع حق الشريك قال في الانصاف وهو الصواب

ومن لزمه دين مؤجل لم يطالب به (١) قبل أجله ولم يحجر عليه من أجله فان اراد سفرا (٢) يحل الدين قبل مدته فلفريعه منه الا ان يوثقه برهن أو كفيل (٣) وان كان لا يحل قبله ففي منعه روايتان (٤) وان كان حالا وله مال بني بدينه لم يحجر عليه وبامرء الحاكيم بوفائه فان ابى حبسه فان اصر باع ماله وقضى دينه وان ادعى الاعسار (٥) وكان دينه عن عوض كالبيع والقرض

(١) قوله ومن لزمه دين مؤجل لم يطالب به: أي تحرم مطالبة قبل حلول أجله لانه لا يلزمه أداؤه قبل الاجل ومن شروط المطالبة لزوم الاداء

(٢) قوله فان اراد سفرا: الح فلفريعه منه لان عليه ضرراً في تأخير حقه عن محله (تبينان) (١) لافرق بين أن يحل قبل مدة السفر أو بعدها ولا فرق في السفرين أن يكون مخوفاً أو غيره ٢٠ السفر الذي له منعه منه هو الطويل الذي فوق مسافة القصر عند الموفق وابن أخيه وجاعة. قال في الانصاف ولعله أولى ولم يقبده به في التقيج والتمهي وغيرها فمقتضاء العموم ولعله أظهر قاله في شرح الاقتاع

(٣) قوله إلا أن يوثقه برهن أو كفيل أي برهن يحجز الدين أو كفيل ملي فاذا وثقه بأحدهما لم يمنعه لا تفاء الضرر (فائدتان) ١٠ احتار الشيخ قمي الدين أن من اراد سفراً وهو عاجز عن وفاء دينه فلفريعه منه حتى يقيم كفيلاً بيده ٢٠ لو طلب منه فاسفر قبل وفائه لم يجز له أن يترخص بقصر ولا غيره

(٤) قوله فان كان لا يحل الدين قبله ففي منعه روايتان: أحدهما له منعه وهو الصحيح من المذهب لان قدومه عند المحل غير متيقن ولا ظاهر فلك منعه كالأول

(٥) قوله وان ادعى الاعسار: الح اذا ادعى الاعسار فلا يخلوا اما أن يكون دينه عن عوض أو يعرف له مثله سابق أو غير ذلك فان كان دينه عن عوض كالبيع والقرض ونحوهما والغالب بقاؤه أو عن غير مال كاضمان ونحوه واقراءه ملي أو عرف له مال سابق لم يقبل قوله الا بينة ثم ان البينة لا يخلوا اما أن تشهد بنفاد ماله أو إعساره فان شهدت بنفاد ماله أو تنفخ حاف معها على الصحيح من المذهب أنه لا مان له في الباطن ون شهدت بإعساره فلا بد أن تكون البينة ممن يخبر باطن حاله لانها شهادة على قبي قبلت للحاجة ولا يخلف معها على الصحيح من المذهب



أو عرف له مال سابق حبس إلا أن يقيم البيئته على تقاد ماله وإعساره وهل  
يخلف معها على وجهين فإن لم يكن كذلك حلف وخلي سبيله (٦) وإن كان  
له مال لا يفي بدينه فسأل غرماءه الحاكم الحजर عليه لزمته إجابتهم ويستحب  
إظهاره والاشهاد عليه

### ﴿ فصل ﴾

ويتعلق بالحجر عليه أربعة أحكام (٧) (أحدها) تعلق حق الترماء بماله  
فلا يقبل إقراره عليه ولا يصح تصرفه فيه إلا المتق على إحدى الروايتين  
وإن تصرف في ذمته بشراء أو ضمان أو إقرار صح وتبعية به بعد ذلك الحجر  
عنه وإن جنى شرك المجني عليه الترماء وإن جنى عبده قدم المجني عليه بشمته

### ﴿ فصل ﴾

الثاني أن من وجد عنده عينا (٨) باعها إياه فهو أحق بهابشر طأن يكون

(٦) قوله وإن لم يكن كذلك حلف وخلي سبيله: أي وإن ادعى الإعسار ولم يعرف  
له مال سابق ودينه عن غير عوض ولم يقر بالملاءة أو عرف له مال سابق والتألب  
ذهابه وهذا الصحيح من المذهب

(٧) قوله ويتعلق بالحجر عليه أحكام الخ اعلم أنه إذا كان عليه دين أكثر من  
ماله وتصرف فلا يخلو أما أن يكون تصرفه قبل الحجر أو بعده فإن قبله صح تصرفه  
على الصحيح من المذهب وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وقيل لا ينفذ تصرفه  
بل إذا ضاق ماله عن ديونه صار محجوراً عليه بنير حكم حاكم وهو رواية عن أحمد  
اختارها الشيخ تقي الدين قال في الانصاف وهو الصواب فقل المذهب يحرم عليه  
التصرف أن أضرب بغيره وإن كان بعده فلا يخلو أما أن يتصرف بالعتق أو بغيره فإن  
كان باعتق فيه روايتان أحدهما لا يصح وهو المذهب وإن كان بنير العتق فلا يخلو  
إما أن يكون بلشي البشير أو غيره أو بالتدبير فإن كان بالتدبير صح وإن كان بغيره  
لم يصح فيها على المذهب

(٨) قوله ثانياً من وجد عنده عينا الخ روي ذلك عن عثمان وعلي وأبي هريرة

المفلس حياً ولم يتعد من ثمنها شيئاً والسلعة بحالها لم ي تلف بمضها ولم تتغير صفتها بما يزيل اسمها كنسج الغزل وخبز الدقيق ولم يتعلق بها حق من شفعة أو جناية أو رهن ونحوه ولم تزد زيادة متصلة كالسمن وتعلم صنعة (وعنه) أن الزيادة لا تمنع الرجوع فأما الزيادة المنفصلة (٩) والنقص بهزال أو نسيان صنعة فلا يمنع الرجوع والزيادة للمفلس (وعنه) للبائع وإن صبح

وبه قال عروة ومالك والشافعي والاوزاعي والنبيري واسحق وأبو ثور وابن المنذر وقال الحسن والنخعي وابن شبرمة وابوخيفة: هو أسوة الفرماء ولنا قوله عليه السلام «من أدرك متاعه بعينه عند إنسان قد أفلس فهو أحق به» متفق عليه وهل هذا الحيار على الفور أو التراخي؟ فيه وجهان ولو بذل الفرماء لصاحب السلعة الثمن لتركها لم يلزمه قبوله وبه قال الشافعي خلافاً لمالك (فصل) وأما يستحق الرجوع بشروط خمسة (أحدها) أن يكون المفلس حياً فإن مات فالبائع أسوة الفرماء سواء علم قبله قبل الموت ففجر عليه ثم مات أو مات اثنين فلسه وبهذا قال مالك واسحق لقوله عليه السلام في حديث المفلس (فإن مات فصاحب المتاع أسوة الفرماء) رواه أبو داود وابن ماجه والثاني «أن لا يكون البائع قبض من ثمنها شيئاً فإن قبض بعض ثمنها سقط الرجوع وبهذا قال اسحق لما روى أبو هريرة مرفوعاً «إنما رجل أفلس فوجد رجله عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له» رواه أحد (الثالث) أن تكون السلعة باقية بعينها لم يتلف بعضها وبهذا قال اسحق ومالك والاوزاعي والشافعي والنبيري له الرجوع في الباقي ويضرب مع الفرماء بمحنة التالف ولنا قوله عليه السلام «من أدرك متاعه بعينه» وهذا لم يحججه بعينه (الرابع) أن لا يتعلق بها حق من شفعة أو جناية أو رهن فإن رهنها للمفلس أو وهبها لم يملك البائع الرجوع وكذا لو استحققت بشفعة لقوله عليه السلام «من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به» وهذا لم يحججه عند المفلس (الخامس) أن لا تزيد زيادة متصلة على الصحيح من المذهب وعنه أن الزيادة لا تمنع الرجوع وهو مذهب مالك والشافعي ولنا أنه فسخ بسبب حادث فلم يملك به الرجوع في هذه الصورة كفسخ الشكاح

(٩) قوله فأما زيادة المنفصلة الخ ووجه ذلك أن الزيادة المنفصلة كالولد والثمرة والكسب

التوب أو قصره لم يمنع الرجوع والزيادة للمفلس (١٠) وإن غرس الأرض  
وبنى فيها فله الرجوع (١١) ودفع قيمة التراس والبناء فيملكه إلا أن يختار  
المفلس (١٢) والغرماء القلع ومشاركته بالنقص

لا يمنع الرجوع وهو قول مالك والشافعي وسواء نقص المبيع هـ أو لم ينقص إذا كان  
نقص صفة والزيادة للمفلس لأنه منع الرجوع بالزيادة المتصلة لكونها للمفلس بالمنفصلة  
أولى وهذا مذهب الشافعي وهو الصحيح إن شاء الله وعنه الزيادة للبائع وبه قال مالك  
وهو المذهب لأنها زيادة فكانت للبائع كالتصلة فعلى الأول لو كانت الزيادة بالمنفصلة  
ولها صغيراً أجبر البائع على بذل قيمته وكذا إن كان كبيراً وقتلنا يحرم التفريق فإن  
أبى بطل الرجوع في أحد الوجهين وفي الآخر يبايعان ويصرف إليه ما خص الأم  
(١٠) قوله وإن صبغ التوب أو قصره لم يمنع الرجوع والزيادة للمفلس هذا المذهب  
ويكون المفلس شريكاً لصاحب التوب بما زاد عن قيمته فإن حصل زيادة فهي له  
وإن حصل نقص فعليه وإن نقصت قيمة التوب فإن شاء البائع أخذه ناقصاً ولا شيء  
له وإن شاء تركه وله أسوة الغرماء لأن هذا نقص صفة فهو كالمزال قال المصنف ويحتمل  
أن لا يكون له الرجوع إذا زادت القيمة لأنه اتصل بالمبيع زيادة للمفلس فتعت  
الرجوع كسب المبد

(١١) قوله وإن غرس الأرض وبنى فيها فله الرجوع: هذا هو الأصح قبل قلع غرس  
أو بناء لأنه أدرك ماله بينه ومال المشتري دخل على وجه التبع كالصبغ ودفع قيمة البناء  
و غرس فيملكه لأنها حصل في ملكه لغيره بحق فكان له أخذه بقيمته كالشفيع  
ويملك البائع قلمه وضمان قصه كالمير إذا رجع في أرضه بعد غرس المستعير والثاني  
لا يملك الرجوع إلا بعد القلع وعلى الأول لو قلمه المفلس والغرماء لهم تسوية الأرض  
وأرض قصصها أحاصل به ويضرب بالنقص مع الغرماء وعلى الثاني لا

(١٢) قوله إلا أن يختار المفلس الخ لأن البائع لاحق له في التراس والبناء فلا يملك  
أخبار مالكهما على المعاوضة فعلى هذا يرجع في أرضه ويضرب مع الغرماء بأرض قصصها  
لأن ذلك نقص حصل لتخصيص ملك المفلس فكان عليه كالمزال فصيل داراً أكبر  
وه يمكن إخراجهم

وإن أبو القلع (١٣) وأبى دفع القيمة سقط الرجوع

﴿ فصل ﴾

الحكم الثالث بيع الحاكم ماله وقسم ثمنه وينبغي أن يحضره ويحضر الثرماء ويبيع كل شيء في سوقه ويترك له من ماله ما تدعو إليه حاجته من مسكن وخادم وينفق عليه بالمعروف إلى أن يفرغ من قسمه بين غرمائه ويبدأ ببيع ما يسرع إليه الفساد ثم بالحيوان ثم بالاناث ثم بالمقار ويغطي المئادي أجرته من المال ويبدأ بالمجنبي عليه فيدفع إليه الأقل من الارش أو ثمن الجاني ثم بمن له رهن فيخص بثمنه وإن فضل له فضل ضرب به مع الثرماء وإن فضل منه فضل رد على المال ثم بمن له عين مال يأخذها ثم يقسم الباقي بين باقي الثرماء على قدر ديونهم فإن كان فيهم من له دين مؤجل لم يحل يحل (وعنه) أنه يحل فيشاركهم ومن مات وعليه دين مؤجل (١٤) لم يحل

(١٣) قوله وإن أبو القلع الخ هذا هو الأصح لما فيه من الضرر على المشتري والثرماء والضرر لا يزال بمثله ولأن عين مال البائع صارت مشغولة بملك غيره فسقط حقه من الرجوع كما لو كان مسامير فسر بها باباً أو خشبة فبنى عليها دار أفضل هذا قوله الأرض خالية ثم تقوم وهما بها فقيمة الأرض خالية للبائع والزيادة للمفلس والثرماء.

(١٤) قوله ومن مات وعليه دين مؤجل الخ وهو قول ابن سيرين وأبي عبيد وأبى عبيد وعنه أنه يحل بملوت وبه قال الشعبي والنخعي وسوار ومالك ونوري والشافعي وأصحاب الرأي لأنه لا يخلو إما أن يبقى في ذمة الميت أو الورثة أو يتماق بالمال فلا يجوز إبقاؤه في ذمة الميت لحراها وتصدر مطالبته بها ولا ذمة ورثة لأنهم لم يلتزموها ولا رضا صاحب الدين بذممهم وهي مختلفة متباينة ولا يجوز نسيئة على الأعيان وتأجيله لأنه ضرر بالميت وصاحب الدين ولا تقع للورثة فيه وث أن مجد حق للميت فلا يسقط بموته كسائر حقوقه فبلى هذا يبقى الدين في ذمة الميت ويتماق

إذا وثق الورثة (وعنه) أنه يحل وإن ظهر غريم بعد قسم ماله رجع على الغرماء بقسطه وإن بقي على المفلس بقية (١٥) وله صنعة فهل يجبر على إيجار نفسه لقضائها؟ على روايتين ولا ينفك عنه الحجر إلا بحكم حاكم فإذا فلك عنه الحجر فلزمت ديون وحجر عليه شارك غرماء الحجر الأول غرماء الحجر الثاني وإن كان للمفلس حق له به شاهد فأبى أن يحلف معه لم يكن لغرمائه أن يحلفوا

### فصل

الحكم الرابع اقتطاع المطالبة عنه فمن أقرضه شيئاً أو باعه لم يملك مطالبته حتى ينفك الحجر عنه

### فصل

الضرب الثاني المحجور عليه لحظه (١٦) وهو الصبي والمجنون والسفيه

بمعن ماله كتملق حقوق الغرماء بمال المفلس عند الحجر عليه فإن أحب الورثة التزام الدين ويتصرفون في المال لم يكن لهم ذلك إلا برضا الغريم (١٥) قوله وإن بقي على المفلس بقية إلح إحداها لا يجبر وبه قال مالك والشافعي لقوله الله تعالى (وإن كان ذو عثرة فنظرة إلى ميسرة) ولما روى أبو سعيد: إن رجلاً أصيب في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: تصدقوا عليه، فلم يبلغ وفاة دينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: خذوا ما وجدتم فليس لكم إلا ذلك، رواه مسلم والثانية يجبر وبه قال عمر ابن عبد العزيز وسوار والنعيري وأسحق لما روى النضر القطني: أن النبي صلى الله عليه وسلم ماع سرقاً في دينه، والحري لا يباع فثبت أنه باع منافعه ولأن المنافع تجري مجرى الأعيان في صحة العقد عليها ونحريم أخذ الزكاة وثبوت نفعها فكذلك في وفاة الدين

(١٦) قوله المحجور عليه لحظه: الحجر على هؤلاء الثلاثة محجور عليهم لأنهم ممنوعون التصرف في أموالهم ودينهم قبل لادئ والاصل في ذلك قول الله تعالى: ولا تؤتوا السفهاء أموالكم

فلا يصح تصرفهم قبل الاذن ومن دفع اليهم ماله يبيع أو قرض رجع فيه ما كان بائناً وإن تلف فهو من ضمان مالكة (١٧) علم بالحجر أولم يعلم وإن جنوا فعليه أضرار الجناية ومتى عقل المجنون (١٨) وبلغ الصبي ورشدا اقلك الحجر عنها بغير حكم حاكم ودفع اليهما ماله ولا ينفك (١٩) قبل ذلك بحال

التي جعل الله لكم قياما، الآية وقوله تعالى «وابتلوا اليتامى» الآية وان نصحيح  
نصرفهم بفضي الى ضياع اموالهم وفيه ضرر عليهم

(١٧) قوله وان تلف فهو من ضمان مالكة: ولا فرق في ذلك بين ان يتلف بتمعد أو تقريظ

اولا لانه سلطه عليهم برضاء وقيل يضمن المجنون وقيل والسفيه واحترار في الرماية الصغرى الضمان مطلقا واحتراره ابن عقيل . قال في الانصاف وهو الصواب كتصرف العبد بغير اذن سيده والفرق عسير على للمذهب ( تنبيه ) محل الخلاف اذا كان صاحب المال قد سلطه عليه كالبائع والقرض فاما ما لم يدفع اليهم او غصبوه فيضمنونه لانه لا تفريط من المالك والاتلاف يستوي فيه الاهل وغيره ( فائدة ) لو دفع محجور عليه لحظه ماله لمحجور عليه لحظه فانما فالظن انه مضمون على المدفوع له لانه لا تسليط من المالك وقد تلف بفعل القابض له بغير حق وضمنه لانه اتلاف يستوي فيه الكبير والصغير والعمد والسهو قاله في شرح الاقاع

(١٨) قوله متى عقل المجنون الح و هذا مذهب الشافعي وقال مالك لا يزول الابهام  
لانه موضع اجتهاد ونظر فتوقف على حكم الحاكم ولنا قوله تعالى (فان آنتم منهم رشنا

(١٩) قوله ولا ينفك عنه الحيبر ويدفع اليه ماله قبل البلوغ والرشد وهو قول فادفعوا اليهم اموالهم) فامر بالدفع عند اناس الرشد فاشتراط الحاكم زيادة على النص

الاكثرين منهم القاسم بن محمد ومالك والشافعي وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يدفع اليه ماله قبل خمس وعشرين سنة لقول الله تعالى : ولا تقربوا مال اليتيم الا بالقي

احسن حتى يبلغ اشدّه: وهذا قد بلغ اشدّه ولنا قول الله تعالى (ولا تؤثروا السفهاء اموالكم) اي اموالهم وقوله تعالى (وابتلوا النامي حتى اذا بانوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا

البهم 'موالهم' ففتق الدفع على شرطين لا يثبت بدوهم وقوته تعالى (فان كان الذي عليه الحق سفيها) الآية فثبت الولاية على السفیه ولأنه مبذر فلم يجوز دفع ماله اليه كمن له

والبلوغ (٢٠) يحصل بالاحتلام أو بلوغ خمس عشرة سنة أو نبات الشعر الخشن حول القبل وتزبد الجارية بالحمل والحيض . والرشد الصلاح في المال (٢١) ولا يدفع اليه ماله حتى يختبر فإن كان من أولاد التجار فإن يتكرر منه البيع والشراء فلا يغبن وإن كان من أولاد الرؤساء والكتاب فإن يستوفي على وكيله فيما وكله فيه . والجارية بشرها القطن واستجاده ودفعها الأجرة الى الفزالات والاستيفاء عليهن وأن يحفظ ما في يده عن صرفه فيما لا فائدة له فيه كالقمار والفناء وشراء المحرمات ونحوه (وعنه) لا يدفع الى الجارية (٢٢) ماله أبعد رشدها حتى تزوج أو تلد أو تقيم في بيت الزوج سنة ووقت الاختيار قبل البلوغ (وعنه) بعده

دون ذلك . اذا ثبت هذا فإنه لا يصح تصرفه ولا اقراره وقال ابو حنيفة يصح لان البالغ عنده لا يجبر عليه وانما لم يسلم اليه ماله للآية ولنا انه لا يدفع اليه ماله دم رشده فلم يصح تصرفه كالصبي والمجنون

(٢٠) قوله والبلوغ الخ اما الاحتلام فبالاجماع والآية واما السن فبه قال الاوزاعي والشافعي وابو يوسف ومحمد وقال داود ومالك لاحد للبلوغ من السن وخالف مالك اصحابه في هذا فقالوا سبع عشرة او ثمان عشرة وعن ابي حنيفة في الثلام روايتان كقول اصحاب مالك والجارية سبع عشرة بكل حال واما نبات الشعر الخشن فهو قول مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا اعتبار به لانه نبات شعر اشبه سائر شعر البدن

(٢١) قوله والرشد الصلاح في المال: وهذا قول الاكثر منهم مالك وابو حنيفة وقال الحسن والشافعي وابن المنذر الرشد الصلاح في الدين والمال قال ابن عقيل وهو الا ليق بمنهنا لأن افساد دينه يمنع اتقته في حفظ ماله كما يمنع قبول قوله ولنا قول الله تعالى (فان آمنتم منهم رشد) قل ابن عباس يعني صلاحا في اموالهم ولان هذا اثبات في نكرة ومن كان مصلحا لماله فقد وجد منه رشد

(٢٢) قوله وعنه لان دفع الخ يشهور في المذهب ان الجارية كالغلام يدفع اليها ماله

### فصل في

ولا تثبت الولاية على الصبي والمجنون إلا للأب (٢٣) ثم لوصيه ثم للحاكم ولا يجوز لوليها أن يتصرف في مالها إلا على وجه الحظ لهما فإن تبرع أوحابي أو زاد على النفقة عليهما أو على من تلزمهما مؤنته بالمعروف ضمن. ولا يجوز أن يشتري من مالها شيئاً لنفسه ولا يبيعهما إلا الأب (٢٤) ولوليها مكتوبة رفيقتهما وعتقه على مال وتزويج إمائهما والسفر بمالهما (٢٥) والمضاربة به والربح كله لليتيم وله دفعه مضاربة بجزء من الربح وبيعته نساء وقرضه برهن (٢٦)

إذا بلغت ورشدت وإن لم تتزوج وبه قال عطاء والتوري وأبو حنيفة والشافعي وأبو ثور وابن التذور والرواية التي ذكرها المصنف رويت عن عمر وبها قال شريح والشمسي وأسحق لما روي عن شريح أنه قال: عهد لي عمر بن الخطاب أن لا أئخذ لجارية عطية حتى نحول في بيت زوجها حولا أو تلد ، رواه سعيد ولنا ما تقدم على أن حديث عمر مختص بمنع العطية

(٢٣) قوله ولا تثبت الولاية إلى قوله إلا للأب: أي الرشيد العاقل العدل ولو كافرا على كافر إذا كان عدلا في دينه ثم لوصيه كذلك وظاهره أن الجسد والام وسائر المصبات ليس لهم ولاية وهو المذهب وعنه أن الجسد يقوم مقام الأب في الولاية وهو قول أبي حنيفة والشافعي قال في الفائق وهو المختار فعليهما يقدم على الحاكم بلا نزاع وعلى الوصي على الصحيح وقبل لسائر العصبة ولاية أيضا بشرط العدالة اختاره الشيخ تقي الدين ولنا أن الجسد لا يدلي بنفسه وأما يدلي بالأب الأدنى فلم يل مال الصغير كالأخ (٢٤) قوله ولا يجوز أن يشتري من مالهما إلا الأب: لأنه غير متمم عليه لكان شفقتة وبه

قال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي والشافعي وزادوا الجسد

(٢٥) قوله والسفر بمالهما: للتجارة فيه والمضاربة بمال اليتيم والمجنون وله أن يدفعه مضاربة بجزء من الربح إذا كان أو وصيا وحاكما أو أمينه وبه قال ابن عمر والبخاري والحنبل بن صالح ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم أحدا كره التجارة فيه إلا الحسن

(٢٦) قوله وقرضه برهن: إذا لم يكن في قرضه مصلحة لم يجوز وإن كان فيه حفظ



وشراء العقار لهما وبناءؤه بما جرت عادة أهل بلده به إذا رأى المصلحة في ذلك كله وله شراء الأضحية لليتيم الموصى (٢٧) نص عليه (٢٨) وتركه في المكتب وأداء الأجرة عنه (٢٩) ولا يبيع عقارهم (٣٠) إلا لضرورة أو غبطة وهو أن يزداد في ثمنه الثلث فصاعدا وإن وصي لأحدهما بمن يمتق عليه ولا تلزمه نفقته لأعسار الموصى له أو لغير ذلك وجب على الولي قبول الوصية وإلا لم يحجز له قبولها

### فصل في

ومن فك عنه الحجر (٣١) فعاود السنة أعيد الحجر عليه ولا ينظر في ماله لليتيم جاز على الصحيح من المذهب برهن وبغير رهن وجزم المصنف هنا أنه لا يقرضه إلا برهن لأن فيه احتياطا للمال فإن تركه احتمل أن يضمن أن ضاع المال لتفريطه واحتمل أن لا يضمن لأن الظاهر سلامته وهذا ظاهر كلام أحمد (٢٧) قوله وله شراء الأضحية لليتيم الموصى: يعني يستحب فعله المحرم الصدقة منها بشي وقاله المصنف: قلت فيما يابها ولو قيل يجوز الصدقة منها بما جرت به العادة لكان متجها انتهى من الانصاف

(٢٨) قوله نص عليه: وهو قول أبي حنيفة خلافا للشافعي (٢٩) قوله وأداء الأجرة عنه: بخبر حكم حاكم خلافا لسفيان لأن المكتب من مصالحه كما كوله ومشروبه وملبوسه

(٣٠) قوله ولا يبيع عقارهم إلّا لا يجوز بيع عقارهم من غير حاجة لانا تأمره بالبراء لما فيه من الخطأ فيمنه أذن تفويت للحفظ ولا يجوز فإن احتيج إلى بيعه جاز إذا كان نظرهم وبه قال الثوري والشافعي وأسحق وأصحاب الرأي قالوا يبيع إذا رأى المصلح وما ذكره المصنف هو قول في مذهب الشافعي واختاره القاضي وكلام أحمد يقتضي إباحة البيع في كل موضع يكون نظرا لهم

(٣١) قوله ومن فك عنه الحجر إلّا وهذا قال القاسم ومالك والأوزاعي والشافعي وأسحق وأبو ثور وأبو عبيد وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يبتدأ الحجر

إلا الحاكم ولا ينفك عنه الحجر إلا بحكمه وقيل ينفك بمجرد رشده ويستحب إظهار الحجر عليه والأشهاد عليه لتجنب معاملته ويصح تزويجه بإذن وليه (وقال القاضي) يصح من غير إذنه وهل يصح عتقه؟ على روايتين وإن أقر بحد أو قصاص أو نسب أو طلق زوجته أخذ به وإن أقر بما لم يلزمه في حال حجره ويحتمل أن لا يلزمه مطلقاً وحكم تصرف وليه حكم تصرف ولي الصبي والمجنون

### ﴿فصل﴾

وللولي (٣٢) أن يأكل من مال المولى عليه بقدر عمله إذا احتاج إليه وهل يلزمه عوض ذلك (٣٣) إذا أيسر؟ على روايتين وكذلك (٣٤) يخرج في الناظر في الوقف ومتى زال الحجر فادعى على الولي تعدياً أو ما يوجب ضماناً

على بالغ عاقل وتصرفه نافذ روي ذلك عن ابن سيرين والنخعي لانه مكلف فلا يحجر عليه كالرشيد ولا يحجر عليه إلا الحاكم وبه قال الشافعي وقال محمد يصير محجوراً عليه بمجرد تبذيره كالمجنون

(٣٢) قوله وللولي: أي المحتاج لا النفي غير أب لقوله تعالى (ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف) ولا يأكل إلا الأقل من قدر كفايته أو أجرته

(٣٣) قوله وهل يلزمه عوض ذلك الخ: أما إذا كان أباً فلا يلزمه وإن كان غيره لم يلزمه في إحدى الروايتين وهو الصحيح من المذهب وبه قال الحسن والنخعي لأن الله أمر بالأكل من غير عوض وأشبه سائر ماله بأكله والثانية يلزمه عوضه وبه قال عبيد وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وأبو العالية (تنبيه) محل الخلاف في غير الأب وفيما إذا لم يفرض له الحاكم بذير خلاف فيهما

(٣٤) قوله وكذلك الخ: يعني فيجوز له الأكل بقدر عمله إذا احتاج قياساً على الوصي لانه يساويه معنى قال في الفائق وإلحاقه بعامل الزكاة في الأكل مع النفي أولى وكيف وقد نص أحمد على أكله منه بالمعروف ولم يشترط قهراً وعنه يأكل إذا اشترط وقال الشيخ قتي الدين لا يقدم معلومه بلا شرط إلا أن يأخذ أجره عمله مع قهره كوصي اليتيم

فالتقول قول الولي وكذلك القول قوله في دفع المال اليه بعد رشفه ويحتمل أن لا يقبل قوله في دفع المال اليه إلا بينة وهل للزوج (٣٥) أن يحجر على امرأته في التبرع بما زاد على الثلث من مالها؟ على روايتين

### فصل في الاذن

يجوز لولي الصبي (٣٦) المميز أن يأذن له في التجارة في إحدى الروايتين ويجوز ذلك لسيد العبد ولا ينفك عنها الحجر إلا فيما أذن لهما فيه (٣٧) وفي النوع الذي أمر به وإن يأذن له في جميع أنواع التجارة (٣٨) لم يحجز له أن يؤثر نفسه ولا

(٣٥) قوله وهل للزوج الخ أحداهما ليس له منها من ذلك وهو المذهب وبه قال أبو حنيفة والشافعي وابن التندر والثانية ليس لها أن تصرف في مالها بزيادة على الثلث بغير عوض إلا بأذن زوجها وهو قول مالك ونصره القاضي وأصحابه لقوله عليه السلام «لا يجوز لامرأة عطية في مالها إلا بأذن زوجها إذا هو ملك عصمتها» رواه أبو داود ولنا قول الله تعالى (فإن أنستم منهم رشدا) الآية وهو ظاهر في فك الحجر عنهن وإطلاقهن في التصرف وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تصدقن يا مشرك النساء ولو من حليكن» وأنهن تصدقن قبل صدقتهن ولم يسأل ولم يستفصل

(٣٦) قوله يجوز لولي الصبي الخ وبهذا قال أبو حنيفة والثانية لا يصح حتى يبلغ وهو قول الشافعي والاول المذهب لقول الله تعالى (وابتلوا النامي) الآية أي اختبروهم لتعلموا رشدهم وأما تحقيق تفويض البيع والشراء اليهم ولأن المميز عاقل مجبور عليه فصح تصرفه بأذن وليه كالعبد الكبير فلو تصرف بلا إذن لم يصح

(٣٧) قوله لا ينفك عنها الحجر إلا فيما أذن لهما فيه: فقط فإذا أذن لهما في التجارة في ماله لم يصح تصرفهما فيما زاد طليهما وفي النوع الذي أمر به لأنهما يتصرفان بالأذن من جهة آدمي فوجب أن يتقيدا بما أذن لهما فيه كوكيل ووصي في نوع من التصرفات قال في الفروع وظاهر كلامهم أنه أي المأذون له في التجارة من يميز وبعد كما رتب في البيع نيئة ونحوه كالبيع برض لا كوكيل لأن الفرض هنا الرض كالمصرة

(٣٨) قوله وإن أذن له في جميع أنواع التجارة الخ وهذا المذهب وبه قال

يتوكل لغيره وهل له أن يوكل فيما يتولى مثله بنفسه؟ على روايتين وإن رآه سيده (٣٩) أو وليه يتجر فلم ينه لم يصرمأذونا له وما استدان العبد (٤٠) فهو في رقبته يفديه سيده أو يسلمه (وعنه) يتعلق بذمته ويتبع به بعد العتق إلا المأذون له هل يتعلق برقبته أو بذمة سيده؟ على روايتين وإذا باع السيد

الشافعي وجوزها أبو حنيفة وثناؤه عقد على نفسه فلم يملكه إلا بأذن كييع نفسه وتزوجها وان ذلك يشغله عن التجارة المقصودة بالأذن وفي إيجار عبيده وبهايته خلاف في الاتصاف قال في تصحيح الفروع والصواب الجواز إن رآه مصلحة والأفلا

(٣٩) قوله وإن رآه سيده إلح لانه تصرف يقتصر إلى الأذن فلم يحم السكوت مقامه لكن قال الشيخ تقي الدين ينبغي أن يقال فيما إذا رأى عبده يبيع فلم ينه وفي جميع المواضع أنه لا يكون إذا ولا يصح التصرف ولكن يكون تضررا فيكون ضامنا بحيث إنه ليس له أن يطلب المشتري بالضمان فإن ترك الواجب عندنا كفعل المحرم كما قول في من قدر على انجاء انسان من هلكة بل الضمان هنا أقوى

(٤٠) قوله وما استدان العبد إلى قوله على روايتين: العبد قسمان مأذون له وغير مأذون فاما غير المأذون فلا يصح تصرفه لكن ان تصرف في عين المال لنفسه ولغيره فهو كالغاصب أو الفضولي وإن تصرف في ذمته بشراء أو قرض لم يصح على الصحيح من المذهب وعنه يصح ويتبع به بعد العتق فعلى المذهب ان وجد ما اخذه فله اخذه منه ومن السيد ان كان يده فان تلف من العبد في يد السيد رجع عليه بذلك وإن شاء كان متعلقا برقبة العبد وإن أهلكه العبد فقدم للمصنف أنه يتعلق برقبته بدية سيده أو يسلمه وهو المذهب والثانية يتبع به بعد العتق وهو مذهب الشافعي الثاني ان يكون مأذونا له ويستدين فيتعلق بذمة سيده على الصحيح من المذهب وعنه يتعلق برقبته وهو ظاهر قول أبي حنيفة وقال مالك والشافعي ان كان في يده مال قضيت ديونه منه وإن لم يكن في يده شيء يتعلق بذمته يتبع به بعد العتق (تبيين) (١) يكون التعلق باليت كماله على الصحيح لا بغير قيمة (٢) محل الخلاف في الحائض هو في الديون اما اروش جباياه وقيم متلفاته فتعلق برقبته روايته واحدة فانه المصنف

عبد المأذون له شيئاً لم يصح في أحد الوجهين (٤١) ويصح في الآخر إذا كان عليه دين بقدر قيمته ويصح إقرار المأذون في قدر ما أذن له فيه (٤٢) وإن حجر عليه وفي يده مال ثم أذن له (٤٣) فأقربه صح ولا يبطل الاذن بالباقي (٤٤) ولا يصح تبرع المأذون له بهبة الدراهم وكسوة الثياب ويجوز هديته للمأ كولي وإعارة دابته (٤٥) وهل لنير المأذون الصدقة من قوته بالرغيف إذا لم يضربه ونحوه؟ على روايتين وهل للمرأة الصدقة من بيت زوجها بنير إذنه بنحو ذلك؟ على روايتين

### باب الوكالة

تصح الوكالة (١) بكل قول يدل على الاذن وكل قول أو فعل يدل على القبول ويصح القبول على الفور والتراخي بأن يوكله (٢) في بيع شيء فيبيعه بعد سنة أو يبلغه أنه وكله منذ شهر فيقول قبلت ولا يجوز التوكيل (٣)

(٢١) قوله في أحد الوجهين: لأن العبد وما يده ملك للسيد

(٤٢) قوله ما أذن له فيه: لأنه لا يصح تصرفه فيصح إقراره كالخردون ما زاد عليه

لأنه لم يؤذن له فيه كغير المأذون

(٤٣) قوله ثم أذن له: أما إذا لم يأذن فلا يصح

(٤٤) قوله يبطل الاذن بالباقي: وبه قال أبو حنيفة خلافاً للشافعي

(٤٥) قوله وإعارة دابته: وبه قال أبو حنيفة خلافاً للشافعي

(١) قوله تصح بوكالة الح طاهره: عدم صحة الوكالة بالفعل الحال عليها من التوكيل

فهو صحيح والأشهر صحته (فائدة) تصح الوكالة بلا نزاع ومعلقة بشرط على الصحيح من المذهب وبه قال أبو حنيفة خلافاً للشافعي

(٢) قوله بأن يوكله: لأن قبول وكلاء النبي صلى الله عليه وسلم كان بقتلهم

وكان مترخياً

(٣) قوله ولا يجوز التوكيل: أي فعل هذا لو وكله في بيع ما يملكه أو في طلاق من

والتوكيل في شيء إلا بمن يصح تصرفه ويجوز التوكيل في كل حق أدعي من  
المقود والفسوخ والعتق والطلاق (٤) والرجعة وتملك المباحات من الصيد  
والحشيش ونحوه إلا الظهار واللعان (٥) والإيمان ويجوز أن يوكل من يقبل  
له النكاح (٦) ومن يزوج وليته (٧) إذا كان الوكيل بمن يصح منه ذلك نفسه

يزوجها لم يصح ويستثنى من هذه القاعدة صحة توكيل الحر الواحد للطول في قبول  
نكاح الأمة لمن تباح له وصحة توكيل الثني في قبض الزكاة لقبير ويجوز للمرأة أن  
تطلق نفسها أو غيرها بالوكالة فيهما ويجوز للرجل أن يقبل نكاح اخته من أبيه لأجنبي  
ونحو ذلك كله في الوجيز

(٤) قوله والعتق والطلاق: يجوز التوكيل في العتق والطلاق لكن لو وكل عبده وأمر أنه  
وغريمه في اعتاق عبيده وطلاق نسائه وأبراء مائه لم يملك اعتاق نفسه ولا طلاقها  
ولا أبراءها على الصحيح من المذهب (فائدة) لو أذن له أن يتصدق بماله لم يجز له أن  
يأخذ لنفسه منه شيئاً إذا كان من أهل الصدقة على الصحيح من المذهب ويحتمل الجواز  
أن دلت قرينه ويحتمل الجواز مطلقاً ذكرهما في المتن وهل يجوز أن يدفع منه  
لوالده وولده وزوجته فيه وجهان أو لاها جوازه لدخولهم في عموم لفظه  
(٥) قوله إلا الظهار واللعان: وكذا نذروا لملاء وقسامة وشهادة والتقاط واغتنام ومقصد  
ونحوه مما لا تدخله النيابة

(٦) قوله ويجوز أن يوكل من يقبل له النكاح: لأن النبي صلى الله عليه وسلم وكل عمرو بن  
أمية وأبا رافع في قبول النكاح لكن يشترط في محته تسميته الموكل في صلب المقصد  
فيقول قبلت هذا النكاح لفلان فإن قال قبلت هذا النكاح ونوى أنه قبله لموكله ولم  
يذكره لم يصح النكاح قاله في الإقناع

(٧) قوله ومن يزوج وليته: ولو كان الولي غير بحر لأن ولايته ثابتة بالشرع من غير  
جهة المرأة والذي يعتبر اذنها فيه هو التزويج وهو غير ما يوكل فيه الولي ولهذا  
يتميز إذن غير مجبرة لو وكيل بعد الوكالة وإن كانت أذنت لولها قبل قاله في الإقناع  
وشرحه (فائدة) يجوز التوكيل في الحقوق ونسائها والمحاكمة فيها حاضراً كان للموكل

ومولته ويصح في كل حق قه تعالى (٨) تدخله النيابة من المبادات والحدود في اثباتها واستيفائها (٩) ويجوز الاستيفاء (١٠) في حضرة الموكل وغيبته الا القصاص (١١) وحده القذف عند بعض أصحابنا لا يجوز في غيبته ولا يجوز للموكل التوكيل (١٢) فيما يتولى مثله بنفسه الا باذن الموكل وعنه يجوز

أو غائباً صحيحاً أو مريضاً وبه قال مالك وابن أبي ليلى والشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة للخصم ان يمنع من محاكمة الوكيل اذا كان الموكل حاضراً

(٨) قوله ويصح في كل حق قه تعالى تدخله النيابة من المبادات: كتفريق الصدقة وزكاة ونذر وكفارة وحج وعمرة وركعتا الطواف تدخل تبعاً لهما بخلاف عبادة بدنية محضة كصلاة وصوم وطهارة من حدث واعتكاف فلا تصح الوكالة فيها لانها تتعلق ببدن من هي عليه (فائدة) يصح قوله اخرج زكاة مالي من مالك لانه اقتراس من مال الوكيل وتوكيل في اخراجه

(٩) قوله والحدود في اثباتها واستيفائها: بمن وجبت عليه لقوله عليه السلام: واغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاعترفت فامر بها فرجعت متفق عليه

(١٠) قوله ويجوز الاستيفاء الخ وهذا قول مالك لمعوم الادلة ولان ما جاز استيفاؤه في حضرة الموكل جاز في غيبته كسائر الحقوق

(١١) قوله الا القصاص: وهذا رواية عن احمد احتارها ابن بطه وابن عبدوس في تذكرته وبه قال أبو حنيفة لانه يحتمل ان يعفو الموكل وهذا الاحتمال شبهة تمنع الاستيفاء والا صح من هذا المذهب جواز استيفائها في غيبة الموكل وبه قال مالك لما تقدم ولان احتمال العفو بعيد والظاهر انه لو عفي لاعلم وكيله

(١٢) قوله ولا يجوز للموكل التوكيل الخ جلته ان اتوكيل له ثلاثة احوال: احدها ان ينهى الموكل عن التوكيل فلا يجوز له ذلك بغير خلاف: الثاني ان يأذن له في التوكيل فيجوز بغير خلاف: «ثالث» اطلاق الوكالة فلا يخلو من ثلاثة اقسام (احدها) ان يكون العمل مما يرتفع التوكيل عن مثاله أو يعجز عن العمل لكونه لا يحسنه فيجوز له التوكيل لان الاذن انصرف الى ما جرت به العادة (الثاني) ان يكون مما يعمله بنفسه

وكذلك الوصي والحاكم (١٣) ويجوز توكيه فيما لا يتولى مثله بنفسه أو يعجز عنه لكثرة ويجوز توكيل عبد غيره باذن سيده ولا يجوز بغير اذنه (١٤) وان وكله باذنه في شراء نفسه من سيده فلي وجهين (١٥) والوكالة عقد جائز من الطرفين لكل واحد منهما فسخها وتبطل بالموت (١٦) والجنون والحجر للسفيه وكذلك كل عقد جائز كالشركة والمضاربة ولا تبطل بالسكر والاعماء والتعدي (١٧)

الا انه يعجز عنه لكثرة فيجوز له التوكيل في الجميع على الصحيح من المذهب واختار القاضي وابن عقيل أنه التوكيل في القدر المسموح عنه خاصة. ولنا ان الوكالة اقتضت جواز التوكيل فجاز في جميعه كما لو اذن له فيه بلفظه «الثالث» ما عدا هذين القسمين وهو ما يمكنه عمله بنفسه ولا يرتفع عنه فهل يجوز له التوكيل فيه؟ روايتان احدهما لا يجوز وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي وابي يوسف لانه لم يأذن له ولا تضمنه اذنه وعنه يجوز وبه قال ابن 'بي ليلي اذا مرض 'وغاب لان الوكيل له ان يتصرف بنفسه فملكه بنائبه كالمالك

(١٣) قوله وكذلك الوصي والحاكم: يعني انه كالوكيل على ما تقدم

(١٤) قوله بغير اذنه: على الصحيح من المذهب واختار ابن عبدوس جواز توكيه في

اجاب النكاح وقبوله

(١٥) قوله على وجهين: وهما روايتان في المنفي احدهما بصح وهو المذهب

(١٦) قوله وتبطل بالموت: أي بموت احدهما والحجر للسفيه لخروجه عن اهلية

التصرف لا لفلس لانه لم يخرج عن أهلية التصرف وان حجب على انوكل وكانت في اعيان ماله بطلت لاقطاع تصرفه فيها وان كانت في الخصومة او الشراء في الذمة او الطلاق او الخلع او القصاص لم تبطل لان للوكيل اهل لذلك

(١٧) قوله والتعدي: هذا المذهب وقبل تبطل به جزم به القاضي في خلافه وقال

في القواعد الخامسة والاربسين: وظاهر كلام كثير من الاحباب ان مخالفة من الوكيل تقتضي فساد الوكالة فيفسد العقد ويصير متصرفا بمجرد الاذن: فعلى المذهب



وهل تبطل بالردة وحرية عبده؟ على وجهين (١٨) وهل ينزل (١٩) الوكيل بالموت والمزل قبل علمه؟ على روايتين وإذا وكل اثنين لم يجوز (٢٠) لاحدهما الاقتراد بالتصرف الا أن يجعل ذلك اليه ولا يجوز للوكيل في البيع (٢١) أن يبيع لنفسه (وعنه) يجوز اذا زاد على مبلغ ثمنه في النداء أو وكل من يبيع وكان هو أحد المشتريين وهل يجوز أن يبيعه لولده أو والده أو مكاتبه على وجهين (٢٢) ولا يجوز أن يبيع نساء (٢٣) ولا

لو تعدى زالت الوكالة وصار ضامنا فان تصرف كقال موكله برى بقبضه الموضع فان رد عليه بسبب عا د الضمان قال في القواعد: وعلى المشهور انما يضمن ما فيه التعدي خاصة حتى لو باعه وقبض ثمنه لم يضمنه لانه لم يتعد في عينه

(١٨) قوله وجهين: المذهب لا تبطل فيهما

(١٩) قوله وهل ينزل الخ المذهب ينزل فيهما (قوائد) ينبغي على الخلاف تضمينه وقال الشيخ تقي الدين: لا يضمن مطلقا وهو الصواب لعدم تفریطه (ومنها) لا ينزل مودع قبل علمه على الصحيح (ومنها) عقود المشاركات كالشركة وله المضاربة كالوكالة (٢٠) قوله لم يجوز: وسوب في الانصاف جوازه في الحصومة

(٢١) قوله ولا يجوز الوكيل في البيع الخ هذا المذهب وكذلك لو وكل في الشراء لم يشتري من نفسه وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وكذلك الوصي لا يجوز أن يشتري من مال اليتيم شيئا لنفسه وحكي عن مالك والاوزاعي جواز ذلك فيهما وقال ابو حنيفة يجوز الشراء للوصي دون الوكيل لأن الله قال (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن) ووجه الرواية الاولى ان العرف في البيع بيع الرجل من غيره فحملت الوكالة عليه كي لو صرح به ولانه تلحقه التهمة فائدة وكذا الحكم في شراء الوكيل من نفسه للموكل وكذلك الحاكم واميته والوصي وناظر الوقف والمضارب كالوكيل

(٢٢) قوله على وجهين: المذهب لا يصح فيهن

(٢٣) قوله ولا يجوز ان يبيع لغيره الخ وجهه ذلك ان الموكل اذا عين للوكيل الشراء او البيع بتقدم عين او حال لم يجز مخالفة وادله في ذلك نسيته جاز وان اطلق لم يبع الا حالا بنقد

بغير فقد البلد ويحتمل أن يجوز كالمضارب وإن باع بدون ثمن المثل أو بأقلص مما قدره له صح (٢٤) وضمن النقص ويحتمل أن لا يصح وإن باع بأكثر منه صح سواء كانت الزيادة من جنس الثمن الذي أمر به أو لم تكن وإن قال به بدرهم فباعه بدينار صح في أحد الوجهين (٢٥) وإن قال به بألف نساء فباعه بألف حالة صح إن كان لا يستضر بحفظ الثمن في الحال وإن وكله في الشراء فاشترى بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر مما قدره له (٢٦) أو وكله في بيع شيء (٢٧) فباع نصفه بدون ثمن الكل لم يصح وإن اشتراه بمما قدره له

البلد لأن الأصل في البيع الحل وإطلاق النقد ينصرف إلى فقد البلد وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة له البيع لانه معتاد فاشبه الحال والاول أولى لانه لو أطلق البيع حل على الحل فكذلك إذا أطلق الوكالة

(٢٤) قوله وإن باع بدون ثمن المثل أو بأقلص مما قدره له صح: وجلة ذلك أن الوكيل ليس له أن يبيع بدون ثمن المثل أو بدون ما قدره له وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة إذا أطلق الوكالة فله البيع بأي ثمن شاء لأن لفظ في الأذن مطلق فوجب حله على إطلاقه ولأنه وكيل مطلق في عقد معاوضة فاقضى ثمن المثل كاشترائه فإنه قد وافق عليه وبه ينتقض دليله فإن خالف صح وضمن النقص على المذهب لأن من صح يمه بثمان المثل صح بدونه كالمريض ويحتمل أن لا يصح وهو رواية اختارها المصنف وابن عقيل

(٢٥) قوله صح في أحدهما وجهين: خلافاً للشافعي والتماضي

(٢٦) قوله أو بأكثر مما قدره له: للمذهب الصحيحة لأن حكمه حكم ماله باع بدون ثمن

المثل أو بالنقص

(٢٧) قوله أو وكاه في بيع شيء: الخ لانه بيع غير مأذون فيه وكذلك إن وكله مطلقاً

فباع بعضه بدون ثمن الكل لم يصح وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة يجوز أن باع بعضه بثمان الكل صح لانه مأذون فيه عرفاً وله بيع الباقي منه لانه مأذون في يمه

مؤجلاً (٢٨) أو قال اشتري شاةً بدينار (٢٩) فاشتري شاتين تساوي أحدهما ديناراً واشتري شاةً تساوي ديناراً بأقل منه صحح والالم يصح وليس له شراء مميب (٣٠) فإن وجد بما اشتري عيافه الرد (٣١) فإن قال البائع (٣٢) موكلتك قد رضي بالميب فالقول قول الوكيل مع يمينه أنه لا يعلم ذلك فإن رده (٣٣) فصدق الموكل البائع في الرضى بالميب فهل يصح الرد؟ على وجهين وإن

(٢٨) قوله وإن اشترا بما قدره له مؤجلاً: صح هذا المذهب لأنه زاده خير أو قيل لا يصح

أن حصل ضرر قال في الإصاف وهو الصواب والاول ضعيف

(٢٩) قوله أو قال اشتري شاةً بدينار الخ وجملة ذلك أنه إذا قال اشتري لي شاةً بدينار فلا يخلو أما أن يشتري شاتين تساوي أحدهما ديناراً أو يشتري شاةً بأقل من الدينار أو يشتري شاتين لا تساوي أحدهما ديناراً أو يشتري بأكثر من الدينار فهذه أربع مسائل فيصح في الأولين وقع للموكل وهذا المشهور في مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة يقع للموكل أحدهما الشاتين بنصف دينار والآخرى للوكيل ولنا حديث عروة بن الحجد البارقى ولأنه حصل له المأذون فيه وزيادة من جنسه تنفع ولا تضر فوقع ذلك له كماله قال به بدينار فباعه بدينارين ولا يصح في الآخرين لأنه لم يحصل له المقصود فلم يقع البيع له لكونه غير مأذون فيه لفظاً ولا عرفاً

(٣٠) قوله وليس له شراء مميب: بلا نزاع فإن قل فلا يخلو أما أن يكون جاهلاً أو طاملاً فإن كان جاهلاً فيأتي وإن كان عالماً لزم الوكيل ما لم يرش الموكل وليس ولا لموكله رده وإن اشتري بين المال فكشراً فضولي وهذا المذهب

(٣١) قوله فله الرد: ولم يضمنه وأخذ تسليم بدله إذا لم يمينه للموكل

(٣٢) قوله فإن قال البائع الخ ومثل ذلك قول غريم لو كيل غائب في قبض حقه أبرأني موكلتك أو قبضه ويحكم عليه بينة أن حكمه على غائب

(٣٣) قوله فإن رده الخ أحدهما لا يصح الرد وهو باق للموكل وهذا المذهب والثاني يصح فيجسد الموكل العقد جزم به في الوجز قال المصنف: بناء على أن الوكيل لا ينزل قبل علمه

وكله في شراء معين (٣٤) فاشتره ووجده معيباً فهل له رده قبل اعلام الموكل على وجهين وان قال اشترى لي بين هذا الثمن (٣٥) فاشترى له في ذمته لم يلزم الموكل وان قال اشترى لي في ذمتك (٣٦) واقد الثمن فاشترى بعينه صح وان أمره ببيعه في سوق بشئ فباعه به في آخر صبح وان قال بعه لزيد فباعه من غيره لم يصح وان وكله في بيع شيء ملك تسليمه (٣٧) ولم يملك قبض ثمنه صح الا بقرينة فان تعذر قبضه (٣٨) لم يلزم الوكيل شيء (٣٩) وان وكله في

(٣٤) قوله وان وكله في شراء معين الخ أحدهما له الرد وهو الصحيح جزم به في الوجهين وغيره والثاني ليس له الرد قال في الانصاف وهو الصواب فلو علم عيبه قبل شرائه فهل له شراؤه؟ فيه وجهان مبنيان على الوجهين قبلهما فان قلنا يملك الرد في الاولى فليس له هنا شراؤه وإن قلنا لا يملك هناك فله الشراء هنا قاله المصنف

(٣٥) قوله وإن قال اشترى لي بين هذا الثمن الخ هذا الذبح لانه اذا تبين الثمن انقسخ العقد بطله أو كونه مقصوباً ولم يلزمه ثمن في ذمته وهذا غرض صحيح للموكل فلم تجز مخالفتة وعنه أن أجازة الموكل لزمه والا فلا وعلى كل البيع صحيح وحيث لم يلزم الموكل لزم الوكيل (فائدة) لو قال اشترى لي بهذه الدراهم ولم يقل بينها جازله أن يشتري في ذمته وبينها

(٣٦) قوله وان قال اشترى لي في ذمتك الخ هذه عكس التي قبلها فصح فيها الشراء ويلزم للموكل لانه اذن في عقد يلزمه به الثمن مع بقا الدراهم وتلفها فكان اذناً في عقد لا يلزمه الثمن الا مع قاتها ومال المصنف والشافعي الى انه لا يصح

(٣٧) قوله وان وكله في بيع شيء ملك تسليمه لان طلاق الوكالة في البيع يقتضي انسلم لكونه من تمامه ولم يملك قبض ثمنه لانه قد يوكل في البيع من لا ياتمه على الثمن الا بقرينة مثل توكيله في بيع ثوب أو نحوه في سوق فائب عن الموكل أو موضع يضع الثمن بترك قبض الوكيل ونحوه - هذا أحد الوجوه والثاني لا يملك قبضه مطلقاً وهو المذهب كالخام وأمينه والثالث يملكه مطلقاً ان فقدت قرينة للتع

(٣٨) قوله فان تعذر قبضه: لموت المشتري مفلساً ونحوه

(٣٩) قوله لم يلزم الوكيل شيء: من الثمن لكونه ليس بمفرط

بيع فاسد (٤٠) أو كل قليل (٤١) وكثير لم يصح وان وكله في بيع ماله كله صح  
وان قال اشتر ماشئت (٤٧) أو عبدًا ماشئت لم يصح حتى يذكر النوع وقدر  
الثمن (وعنه) ما يدل على انه يصح وان وكله في الخصومة (٤٣) لم يكن  
وكيلا في القبض (٤٤) وان وكله في القبض كان وكيلا في الخصومة في احد  
الوجهين وان وكله في قبض الحق من انسان (٤٥) لم يكن له قبضه من وارثه  
وان قال اقبض حتى الذي قبله فله القبض من وارثه (٤٦) وان قال اقبضه اليوم  
لم يملك قبضه غدا وان وكله في الايداع فأودع ولم يشهد لم يضمن (٤٧) وان

(٤٠) قوله في بيع فاسد: لم يصح لان الله لم يأذن فيه ولم يملك الصحيح بخلافه لابي ح  
(٤١) قوله أو كل قليل الخ: به قال أبو حنيفة والشافعي لانه يدخل كل شيء فيعظم الغرر  
وقال ابن أبي ليلى يصح ويملك به كما يتناوله لفظه

(٤٢) قوله وان قال اشتر ماشئت: لم يصح لانه قد يشتري مالا بقدر على ثمنه  
(٤٣) قوله وإن وكله في الخصومة الخ: لان الاذن لا يتناوله نطقا ولا عرفا لانه قد  
يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض اذ معنى الوكالة في الخصومة الوكالة في اثبات الحق  
وعلم منه جواز التوكيل في الخصومة وذكر القاضي في قوله تعالى ولا تكن الخاضعين  
خصيما انه لا يجوز لاحد أن يخاصم عن غيره في اثبات حق أو نفيه وهو غير عالم  
بحقيقة أمره وعلى الاول لا يقبل إقراره على موكله قبض ولا غيره نص عليه

(٤٤) قوله وان وكله في القبض الخ: وهذا المذهب لانه لا يتوصل الى القبض الا بالتبitt  
فكان اذا فيه عرفا لان القبض لا يتم الا به

(٤٥) قوله وان وكله في قبض الحق من انسان الخ: لا يؤولم بذلك ولا يقتضيه  
العرف ومقتضاه ان له قبضه من وكيله وهو كذلك لانه قائم مقامه

(٤٦) قوله من وارثه: لان الوكالة اقتضت القبض مطلقا فشمع الوارث .

(٤٧) قوله وان وكله في الايداع فأودع ولم يشهد لم يضمن: اذا أنكر المودع. قتله  
الاصحاب لعدم الفائدة في الاشهاد اذ للمودع يقبل قوله في الرد والتلف فلم يكن مفرطا في  
عدم الاشهاد وفيه وجه وذكره انقاضي رواية انه يضمن لان الوديعة لا تثبت الا ببينة

وكله في قضاء دين (٤٨) فقضاء ولم يشهد فأنكره الغريم ضمن الا أن يقضيه بحضرة الموكل

### فصل ٤

والوكيل امين لاضمان عليه (٤٩) فيما تلف في يده بغير تعريض والقول قوله مع يمينه في الهلاك واذني التعريض وإن قال بمت الثوب وقبضت الثمن قتل فاقول قوله وإن اختلفا في رده الى الموكل فالقول قوله ان كان متطوعا (٥٠) وإن كان بجمل فملى وجهين (٥١) وكذلك يخرج (٥٢) في الاجير والمرتهن وإن قال أذنت لي في البيع نساء (٥٣) وفي الشراء بخمسة: فأنكره فملى وجهين وإن قال

فهو كالموكل وقضاء دين وبان الفائدة في الاشهاد ثبوت الوديعة فلو مات أخذت من تركته فإن قال الوكيل دفعت المال الى المودع فأنكر قبل قول الوكيل لانهما اختلفا في تصرفه فيما وكل فيه

(٤٨) قوله وإن وكله في قضاء دين الخ هذا المذهب قال لقاضي سواء صدقه أو كذبه وهو قول الشافعي لانه مفروض حيث لم يشهد ولانه إنما أذن في قضاء مبرم ولم يوجد (٤٩) قوله لاضمان عليه الخ لانه نائب عن المالك في اليد والتصرف فكان الهلاك في يده كالهلاك في يد المالك كالمودع وكذا حكم كل من في يده شيء لغيره على سبيل الامة كالوصي ونحوه وظاهره سواء كان بجمل أولا وأنه بضمن ان فرط بأن لا يحفظ ذلك في حرز مثله وفي المغني أو يركب الدابة أو يلبس الثوب أو يطلب منه المال فيمتنع من دفعه لغير عذر

(٥٠) قوله ان كان متطوعاً: لانه قبض المال لنفع المالك فقبل قوله كالوصي والمودع (٥١) قوله وإن كان بجمل فملى وجهين: أشهرها أنه لا يقبل الابينة لانه قبض المال لنفع نفسه فلم يقبل قوله في ذلك كالمستعير والثاني بلى لانه أمين

(٥٢) قوله وكذلك يخرج الخ لاشتراك الكل في قبض العين لمنفعة القابض ونص أحمد في المضارب انه لا يقبل قوله كالمستعير فلو أنكر لوكيل قبض المال ثم ثبت فادعى رد أو التلف لم يقبل لثبوت خيائه بمجده ولو أقام به بينة في وجه لانه مكذب لها (٥٣) قوله وإن أذنت لي في البيع نساء الخ وجهه ذلك انها متى اختلفا في صفة

وكلتي أن أتزوج لك فلانة فقلت وصدقته المرأة فأنكره فالتقول قول المنكر بنيرمين وهل يلزم الوكيل (٥٤) نصف الصداق على وجهين ويجوز التوكيل بجعل وبغيره فلو قال بع ثوبي بمشرة (٥٥) فازادفلك صح. نص عليه

### ﴿فصل﴾

فان كان عليه حق لانيسان فادعى انه وكيل صاحبه في قبضه فصدقه لم يلزمه لدفع اليه (٥٦) وان كذبه لم يستطف فان دفع اليه فأنكر صاحب الحق الوكالة حلف (٥٧) ورجع على الدافع وحده (٥٨) وان كان المدفوع وديعة

الوكالة فقال وكلتك في بيع هذا العبد قال بل في بيع هذه الأمانة أو قال وكلتك في البيع بأنمين قال بل بألف أو قال وكلتك في يمينه قدأ قال بل نسيئة أو قال وكلتك في الشراء بمشرة قال بل بخمسة فقال القاضي القول قول الموكل وهو قول اصحاب الرأي والشافعي وابن المنذر وقال أبو الخطاب اذا قال أذنت لك في البيع قدأ وفي شراء بخمسة قال بل أذنت في البيع سيئة وفي الشراء بخمسة فالتقول قول الوكيل نص عليه أحمد في المضاربة لانه أمين في التصرف والأول أصح وعليه البيهقي فادأ حلف يرى من الشراء فان كان الشراء بعين المال فالبيع باطل ويرد الجارية على البائع إن اعترف بذلك (٥٤) قوله وهل يلزم الوكيل الخ أحكما لا يلزمه شيء تملق حقوق العقد بالموكل وهذا ما لم يضمنه فان ضمنه ففيها الرجوع عليه بنصفه لضمانه عنه

(٥٥) قوله فلو قال بع ثوبي بمشرة الخ وبهذا قال ابن سيرين وإسحق وكرهه النخعي وحامد والثوري وأبو حنيفة والشافعي وابن المنذر لانه أجر مجهول يحتمل الوجود والعدم ولنا أنه روي عن ابن عباس ولا يعرف له في عصره مخالف ولانه تصرف لغيره لا يلزمه أشبه رد الآبق

(٥٦) قوله لم يلزمه الدفع اليه: إلا أن تقوم به يئنة لان عليه فيه تبعه لجواز أن ينكر

الموكل الوكالة فيستحق عليه الرجوع

(٥٧) قوله حلف: أي صاحب الحق

(٥٨) قوله على الدافع وحده: ورجع الدافع على المدفوع اليه لأن يتلف بغير تعد

ولا غريط

فوجدناها أخذها فان قلت فله تضمين من شاء منهما (٥٩) ولا يرجع من ضمنه على الآخر (٦٠) وان كان ادعى ان صاحب الحق (٦١) أحاله به فني وجوب الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار وجهان وان ادعى انه مات وانوارته لزمه الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار

### كتاب الشركة

وهي على خمسة أضرب (أحدها) شركة العنان وهي ان يشترك اثنان بآلهم ليعملا فيه يدينهما (١) وربحه لهما فينفذ تصرف كل واحد منهما فيهما

(٥٩) قوله فان تافقت فله تضمين من شاء منهما: أي من الدافع والقابض لان الدافع ضمنها بالدفع والقابض قبض مالا يستحقه

(٦٠) قوله ولا يرجع من ضمنه على الآخر : لان كل واحد منهما يدمي أن ما أخذه المالك ظلم ويقر بأنه لم يوجد من صاحبه تعد فلا يرجع على صاحبه بظلم غيره إلا أن يكون الدافع دفعها الى الوكيل من غير تصديق فيرجع على الوكيل ذكره الشيخ تقي الدين وقافاً لكونه لم يقر بوكالته ولم تثبت يته قال ومجرد العلم ليس تصديقاً ثم قال وإن صدقه ضمن في أحد الاولين في مذهب أحمد بل نصه لانه متى لم يبين صدقه فقد غره

(٦١) قوله وان كان ادعى أن صاحب الحق أحدها لا يلزمه الدفع اليه لان الدفع اليه غير مبرى لاحتمال أن ينكر الحيل الحوالة ويضمنه فأشبه المدعي للوكالة وتأتي يلزمه الدفع اليه لانه معترف ان الحق منتقل اليه أشبه توارث حيزم به في لوجيز وغيره قال في التشرح والاول أدلى لان العلة في جواز منع الوكيل كون الدفع لا يبرى وهي موجودة هنا والعلة في وجوب الدفع إلى الوارث كونه مستحقاً والدفع اليه يبرى وهو متخلف ههنا فان قلنا يلزمه الدفع مع الاقرار لزمته اليمين مع الانكار والا فلا

(١) قوله على أن يعمل فيهما يدينهما: والاصح أو أحدهما لكن بشرط أن يكون له أكثر من ربح ماله بقدره ايضاً وبدونه لا يصح وفيه وجه



بحكم الملك في نصيبه والوكالة في نصيب شريكه ولا تصح الا بشرطين  
(احدهما) أن يكون رأس المال دراهم أو دنانير (٢) (وعنه) تصح بالمروض  
ويجمل رأس المال قيمتها وقت العقد وهل تصح بالمنشوش والفلوس على  
وجهين (٣) (والثاني) أن يشترط لكل واحد (٤) جزءاً من الربح مشاعاً معلوماً  
فإن قال: الربح يبتاعه بينهما نصفين فإن لم يذكر الربح أو شرطاً لاحدهما

(٢) قوله ولا تصح الا بشرطين أحدهما أن يكون رأس المال دراهم أو دنانير: تصح به  
خلاف إذا كانت في غير معشوش ولا تصح بالمروض في ظاهر المذهب وكرهه يحيى بن أبي كثر  
وابن سيرين والثوري والشافعي وأصحق وأبو ثور وأصحاب الرأي لأن الشركة بها إما  
أن تقع على أعيانها أو على قيمتها أو على ثمنها وكل ذلك لا يجوز أما الأول فلأن العقد  
يقضي الرجوع عند المفصلة برأس المال أو مثله وهذه لا مثل لها فيرجع اليه وأما الثاني  
فلأن القيمة قد تزيد بحيث تستوعب جميع الربح وقد تنقص بحيث يشاركه الآخرون  
فإن ملكه الذي ليس بربح مع أن القيمة غير متحققة المقدار فيفضي إلى التنازع وأما  
الثالث فلأن الثمن معدوم حال العقد ولا يملكها لأنه إن أراد ثمنها الذي اشتراها به  
قد خرج عن ملكه وصار للبائع وإن أراد ثمنها الذي يبيعها به فإنها تصير شركة  
معلقة على شرط وهي بيع الأعيان وهذا لا يجوز (وعنه) تصح الشركة والمضاربة  
بالمروض وتجعل قيمتها رأس المال وقت العقد واختاره أبو بكر وأبو الخطاب وبه  
قال مالك وابن أبي ليلى وقال به في المضاربة طائفة والأوزاعي وحاد أبو سليمان قال في  
الانصاف وهو الصواب لأن مقصود الشركة جواز تصرفهما في المالين جميعاً ويكون الربح  
بينهما وهذا يحصل من المروض من غير غرر كما يحصل من الائمان

(٣) قوله على وجهين: المذهب لا تصح - وقل الفس أو أكثر به قال الشافعي وقال أبو  
حنيفة إن كان أقل من النصف جاز وكذلك الفلوس لا يجوز الشركة بها ولو تافقه وبه قال  
أبو حنيفة والشافعي وابن القاسم صاحب مالك والثاني يجوز إذا أنفقت وبه قال محمد وابن  
الحسن وأبو ثور

(٤) قوله والثاني أن يشترط لكل واحد الخ كالثالث والربح لأنها أحد أنواع الشركة

جزءاً مجهولاً أو دراهم معلومة (٥) أو ربح أحد الثوين لم يصح وكذلك الحكم في المساقاة والمزارعة ولا يشترط أن يخلط المالكين (٦) ولا أن يكونا من جنس واحد (٧) وما يشترطه كل واحد منهما إمد الشركة فهو بينهما وإن تلف أحد

فاشترط علم نصيب كل واحد منهما من الربح كالسارية ويكون الربح بينهما على ما شرطاه سواء شرطاً لكل واحد منهما على قدر ماله من الربح أو اقل أو أكثر لأن العمل يستحق به الربح بدليل المضاربة وقد يتفاضلان فيه لثوة أحدهما وحذقه فجاز أن يجعل له حظاً من الربح كالمضارب وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وقال مالك والشافعي من شرط صحتها كون الربح والخسران على قدر المالكين لأن الربح في هذه الشركة تبع للملك فلا يجوز تغييره بالشروط كأوضعية وجوابه أن الوضعية لا تتعلق إلا بالمال بدليل المضاربة

(٥) قوله أو دراهم معلومة الخ وجلة ذلك أنه متى اشترط لأحدهما في الشركة والمضاربة دراهم معلومة أو جمل مع نصيبه دراهم مثل أن يجعل لنفسه جزءاً وعشرة دراهم بطلت الشركة حكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه لأنه إذا شرط دراهم معلومة أحتمل أن لا يربح غيرها فيحصل على جميع الربح أو لا يربحها فيأخذ من رأس المال فإن دفع إليه ألفاً مضاربة وقال لك ربح نصفه لم يجز وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأبو ثور يجوز كما قال لك نصف ربحه لأن ربح نصفه هو نصف ربحه ووجه الأول أنه شرط لأحدهما ربح بعض المال دون بعض فلم يجز كما قال لك ربح هذه الأسهمائة

(٦) قوله ولا يشترط أن يخلط المالكين: لأنه عقد يقصد به الربح فلم تشترط ذلك كالمضاربة وكذلك إذا عيناها وأحضرهما وبه قال أبو حنيفة ومالك إلا أنه شرط أن تكون أيديهما عليه بأن يجعلاه في حانوت لهما أو في يد وكيلهما وقال الشافعي يشترط خلطهما لأنهما إذا لم يخلطاً فإن كل واحد منهما يتلف دون صاحبه وينزله دون صاحبه فلم تمتد الشركة (٧) قوله ولا أن يكونا من جنس واحد: وبه قال الحسن وابن سيرين وقال الشافعي يشترط ذلك بناء على أن يخلط المالكين شرطاً لئلا يمتد من جنس الآثان فصحت الشركة فيهما كالجنس لو حد فملى هذا متى تفاضلا ربح هذا بدراهمه وهذا بديناره نص عليه

المالين فهو من ضمانهما (٨) والوضيعة على قدر المال

### ﴿ فصل ﴾

ويجوز لكل واحد منها ان يبيع ويشترى ويقبض ويقبض وبطال بالدين ويخاصم فيه ويحبل ويحتال (٩) ويرد بالعيب (١٠) ويقربه ويقابل (١١) ويفعل كلما هو من مصلحة تجارتها (١٢) وليس له أن يكتب الرقيق (١٣) ولا يزوجه ولا يمتقه بمال ولا يهب ولا يقرض ولا يحايي ولا يضارب (١٤) الا بالمال ويأخذه سفتجة ولا يعطها (١٥) إلا باذن شريكه وهل له ان يودع (١٦) او يبيع نساء او يضع أو يوكل فيما يتولى مثله او يرهن او يرهن؟ على وجهين وليس له ان

أحد ولا يشترط تساوي المالين في القدر وبه قال الحسن والشعي والنخعي والشافعي واسحق وأصحاب الرأي

(٨) قوله فهو من ضمانهما: خلطاهما ولا خلافا لاني خيفة

(٩) قوله ويحتال: لان هذا عادة التجار

(١٠) قوله ويرد بالعيب يعني ولو رضى شريكه

(١١) قوله ويقابل: قال في القواعد الاكثر ان على ان المضارب والشريك يملك

الاقالة للمصلحة سواء قلنا هي يسع او فسخ

(١٢) قوله من مصلحة تجارتها: لان مباحا على الوكالة والامانة

(١٣) قوله وليس له ان يكتب الرقيق الخ لان الشركة انمقدت على التجارة وليس

هذه الاشياء تجارة سببا تزويج العبد فانه ضرر محض وقيل له ذلك قال في الانصاف حيث كان في عقه بمال مصلحة جاز والا فلا

(١٤) قوله ولا يحايي ولا يضارب: حكم المشاركة بالمال حكم المضاربة

(١٥) قوله ولا يسطها: لان في ذلك خطرا فان اذن شريكه جاز

(١٦) قوله وهل له ان يودع الخ فيه مسائل يجوز الايداع عند الحاجة على الصحيح

من المذهب لانه من ضرورة الشركة اشبه دفع المتاع الى المالك والثاني لا يجوز جزم به وفي المحرر والنور والذائق ٢ له البيع نساء على الصحيح من المذهب لانه عادة

يستدين (١٧) على الشركة فإن فعل فهو عليه ووربجه له إلا أن يأذن شريكه وإن  
أخر حقه من الدين جاز (١٨) وإن تقاسم الدين في الذمة لم يصح (١٩) في أحد  
الروايتين وإن أبرأ من الدين لزم في حقه دون صاحبه وكذلك إن أقر  
بمال (٢٠) وقال (القاضي) يقبل إقراره على مال الشركة وعلى كل واحد منها

التجار والربح فيه أكثر والثاني ليس له ذلك جزم به في المدة لا يجوز الإضاع  
له وهو المذهب والثاني يجوز جزم به في الوجيزة التوكيل في شركة الثمان والمضاربة  
حكهما حكم توكيل الوكيل فيما يتولى مثله على الصحيح وقد علمت الصحيح من  
المذهب أنه لا يجوز للوكيل التوكيل فيما يتولى مثله بنفسه إذا لم يسجزه فكذلك هنا  
يجوز رهنه وارتثانه على الصحيح من المذهب لأن الرهن يراد للإيقاع والارتثان يراد  
للاستيفاء وهو يملك الإيقاع والاستيفاء والثاني ليس له ذلك

(١٧) قوله وليس له أن يستدين: بأن يشتري أكثر من رأس المال هذا المذهب المتصور  
لأنه ادخن في الشركة أكثر مما رضي الشريك بالشاركة فيه فلم يجز كالوهم إليه الفامن ماله  
(فائدة) لا يجوز الشراء بثمن ليس معه من جنسه غير الذهب والفضة على الصحيح من المذهب  
قال المصنف والاولى أنه متى كان عنده من مال الشركة ما يمكنه أداء الثمن منه يبيعه أنه يجوز لأنه  
أمكنه أداء الثمن من مال الشركة أشبه ماله كان عنده فقد ولان هذا عادة التجار

(١٨) قوله وإن أخر حقه من الدين جاز: وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة  
لا يجوز ولأنه استقط حقه من المطالبة فصح أن يفرد أحدهما كالأبرأ

(١٩) قوله وإن تقاسم الدين في الذمة لم يصح: هذا المذهب لأن الذمة لا تتكافى ولا تعادل  
والقسمة تقتضي التعديل فأما القسمة بغير تعديل فهي بمنزلة البيع ولا يجوز بيع الدين  
بالدين فلي هذا لو تقاسما ثم توى بعض المال رجوع الذي توى ماله على الذي لم يتو وبه  
قال ابن سيرين والنخعي وقتل حرب جواز ذلك لأن الاختلاف لا يمنع القسمة كاختلاف  
الاعيان وبه قال الحسن وأسحق والشيخ قتي الدين فلي هذا لا يرجع من توى ماله  
على من لم يتو إذا أبرأ كل واحد منهما صاحبه وهذا إذا كان في ذمتين فأكثر فأما  
في ذمة واحدة فلا تصح القسمة فيها قولاً واحداً وقال الشيخ قتي الدين يجوز أيضاً  
وذكره ابن القيم رواية في اعلام الموقعين

(٢٠) قوله وكذلك إن أقر بمال: هذا المذهب سواء كان بين أو دين وقال القاضي يقبل

ان يتولى ما جرت العادة ان يتولاه من نشر الثوب وطيه وختم الكيس  
واحراره فان استأجر من يفعل ذلك فالاجرة عليه وما جرت العادة  
ان يستنيب فيه فله ان يستأجر من يفعله فان فعله لياخذ أجرته فهل له  
ذلك؟ على وجهين

(فصل)

والشروط في الشركة (٢١) ضربان (صحيح) مثل ان يشترط ان لا يتجرالا  
في نوع من المتاع او بلد بعينه او لا يبيع الا بتقد معلوم او لا يسافر بالمال  
ولا يبيع الا من فلان (وفاسد) مثل ان يشترط ما يعود بجمالة الريح او ضمان  
المال او ان عليه من الوضعية أكثر من قدر ثمنه او ان يوليه ما يختار من  
السلع او يرتقى بها او لا يفسخ الشركة مدة بعينها فاما يعود بجمالة الريح  
يفسد به العقد ويخرج (٢٢)

اقراره على مال الشركة لان للشريك ان يشتري من غير ان يسلم الثمن في المجلس فلو لم  
يقبل اقراره بلثمن لمضاعف أموال الناس قال في الانصاف وهو الصواب  
(٢١) قوله والشروط في الشركة: الى قوله ولا يبيع الا من فلان: هذا كله صحيح سواء  
كان النوع مما يعم وجوده أولا أو الرجل مما يكثر عنده المتاع أو يقل وبهذا قال أبو حنيفة  
وقال مالك والشافعي اذا شرط ان لا يشتري الا من رجل بعينه أو سلعة بعينها أو ما لا يعم  
وجوده كاليافوت الاحمر والحيل الباق لم تصح لانه يفوت مقصود الشركة والمضاربة  
وهو التلاعب وطلب الربح

(٢٢) قوله: وقاسد الى قوله: ويخرج في سائر هارواينان، الشروط في الشركة والمضاربة  
ثلاثة أقسام (١) ما ينافي مقتضى العقد مثل أن يشترط لزوم المضاربة أولا يعزله مدة بعينها  
أو لا يبيع الا رأس المال أو أقل أو لا يبيع الا من اشتري منه أو شرط أن لا يشتري ولا يبيع  
وان يوليه ما يختاره من السلع فهذه شروط فاسدة لانها تفوت المقصود من المضاربة وهو  
الربح أو تمنع الفسخ الجائز بحكم الاصل (٢) ما يعود بجمالة الريح مثل أن يشترط جزءاً

في سائرهما روايتان واذا فسد العقد (٢٣) قسم الربح على قدر المالكين وهل يرجع احدهما بأجرة عمله ؟ (٢٤) على وجهين

### ❦ فصل ❦

( الثاني المضاربة ) (٢٥) وهي ان يدفع ماله الى آخر تجرفيه (٢٦) والربح بينهما فان قال : خذته وانجز به والربح كله لي فهو إضاع (٢٧) وان قال : والربح

مجهولا من الربح أو ربح أحد الكيسين والالفين أو العبدین أو السفرتين أو ما يربح في هذا الشهر أو ان حق أحدهما في عبدي شتره أو يشترط لاحدهما دواهم بمولومة يبيع حقه أو يبعضه فهذه شروط فاسدة لانها تفضي الى جهل حق كل واحد منهما وتبطل بهذا النوع (٢٨) ما ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه مثل أن يشترط على المضارب المضاربة له في مال آخر أو يأخذه بضاعة أو قرضا أو يخدمه في شيء بينه أو يرقق ببعض السلع أو يشترط على المضارب ضمان المال أو سهمها من الوضعية أو انه متى باع السلعة فهو أحق بها بالتمن فهذه شروط فاسدة والنصوص عن أحمد في هذا القسم والاول انهما لا يفسدان الشركة ولا المضاربة وهو المذهب وعنه يفسد العقد

(٢٩) قوله لو اذافسد العقد الخ هذا المذهب لان التصرف صحيح لكونه باذن رب المال والوضعية عليه لان كل عقد لاضمان في صحيحه لاضمان في فاسده ولانه بما المال وعنه ان فسد بشير جهالة الربح وجب المسمى ذكره الشيخ تقي الدين ظاهر المذهب قال في المفتي واختار الشريفة اوجبوا انهما يقتسمان الربح على ما شرطاه وأجراهما مجرى الصحيح انتهى واوجب الشيخ تقي الدين في الفاسد نصيبا للمثل فيجب من الربح جزء جرت العادة في مثله وانه قياس مذهب أحمد لانها عند مشاركة لا من باب الاجارة

(٢٤) قوله بأجرة عمله : يرجع بها على الاصح

(٢٥) قوله انني انضاربة : مأخوذة من الضرب في الارض للتجارة

(٢٦) قوله تجرفيه : بشرط أن يكون نصيب العامل . قدر ( فروع )

(٢٧) قوله فهو واضع : لانه قرن بحكم الاضاع فالصرف اليه فان قال وعليك ضمانه

لم يضمن لانه أمانة

كله لك فهو قرض (٢٨) وان قال: والريح يشتتا فهو بينهما نصفين وان قال: خذه مضاربة والريح كله لك اولى لم يصح (٢٩) وان قال: لك ثلث الريح صبح والباقي لرب المال وان قال ولي ثلث الريح (٣٠) فهل يصح؟ على وجهين وان اختلفا لمن الجزء المشروط فهو للعامل (٣١) وكذلك حكم المساقاة والمزارعة. وحكم المضاربة حكم الشركة فيما للعامل ان يفعله اولا يفعله وما يلزمه فعله وفي الشروط. وان فسدت (٣٢) فالريح لرب المال وللعامل الاجرة (وعنه) له

(٢٨) قوله وان قال والريح كله لك فهو قرض: لان قوله فانجر به يصلح لهما وقد قرن به حكم القرض فانصرف اليه فان قال مع ذلك ولا ضمان عليك فهو قرض شرط فيه نفي الضمان فلا ينتهي بشرطه كما لو صرح به

(٢٩) قوله وان قال والريح كله لك اولى لم يصح: هذا المذهب وبه قال الشافعي قال القاضي هي مضاربة فاسدة يستحق فيها أجر المثل وكذا قال في المغني لكنه قال لا يستحق شيئا في الصورة الثانية لانه دخل على أن لا شيء له ورضي به وقال أبو حنيفة في الصورة الثانية يكون اجضا صحيحا لانه أثبت له حكم الاجضاع فانصرف اليه كما لو قال انجر به والريح كله لي وقال مالك تكون مضاربة صحيحة في صورتين لانها دخلا في القراض فاذا شرطه لاحدهما فكانه وهب الآخر نصيبه فلم يمنع صحة العقد (٣٠) قوله وان قال ولي ثلث الريح الخ يني ولو لم يذكر نصيب العامل أحدهما يصح والباقي للعامل وهو الصحيح من المذهب وبه قال أصحاب الرأي وأبو ثور لان الريح لا يستحقه غيرهما فاذا قدر نصيب أحدهما فالباقي للآخر بمفهوم اللفظ فعلى هذا لو أتى معه بريح عشر الباقي صح على الأصح

(٣١) قوله فهو للعامل: وعليه اليمين

(٣٢) قوله وان فسدت الخ الكلام في المضاربة الفاسدة في ثلاثة فصول (١) انه اذا تصرف العامل نفذ تصرفه لانه أذن فيه رب المال فاذا بطل عقد المضاربة بقي الاذن (٢) ان الريح لرب المال لانه غا ماله ولا يستحقه العامل الا بالشرط فان لم بشرط نصيب العامل لم تصح وبه قال اثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وأبو ثور

الاقل من الاجرة او ما شرط له من الربح وان شرطاً تأقيت المضاربة (٣٣) فهل تقصد ؟ علي روايتين وان قال بع هذا المرض وضارب بشئ او قبض وديمتي وضارب بها او اذا قدم الحاج فضارب بها صح . وان قال : ضارب بالدين (٣٤) لذي عليك لم يصح . وان اخرج مالا (٣٥) ليعمل فيه هو وآخر والربح بينهما صح ذكره الخرقى وقال القاضي اذا شرط المضارب ان يعمل معه رب المال لم يصح وان شرط عمل غلامه (٣٦) فلي وجهين

وقال الحسن وابن سيرين والاوزاعي الربح بينهما نصفين واذا فسدت المضاربة فللعامل الاجرة على ما تقدم في الشركة (٣٧) انه لا يضمن ما تلف بغير تعديده وتقريطه وبه قال الشافعي وقال أبو يوسف ومحمد يضمن

(٣٣) قوله وان شرطاً تأقيت المضاربة الخ احدهما لا يصد وهو الصحيح من المذهب وبه قال أبو حنيفة واثنان يفسد جزء به في الوحيز والمتور وبه قال مالك والشافعي لانه عقد يقع مطابقاً فلم يصح قطعه كالكاح ولنا انه تعرف يتوقت بنوع من المتاع فجاز توقيته في الزمان كاو كالة

(٣٤) قوله وان قال ضارب بالدين الخ هذا المذهب وبه قال عطاء وحاد والحكم ومالك والثوري واسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي وبه قال الشافعي وعنه تصح نصرها ابن القيم في الاعلام (فائدة) لو كان في يده وديعة فقال له ربحها : ضارب بها صح وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وقال الحسن لا يجوز حتى يقبضها منه قياساً على الدين

(٣٥) قوله وان اخرج مالا الخ هذا المذهب وما قاله القاضي هو مذهب مالك والشافعي والاوزاعي وأصحاب الرأي وابن اشد وأختاره ابن حامد وأبو الحبيب لان المضاربة تقتضي تسليم المال الى المضارب فاذا شرط علم العمل لم يسلم فتحالف موضوعها والاول أظهر لان العمل أحد ركني المضاربة فجاز أن يفرد به أحدهم مع وجود الامرين من الآخر كئثال وقولهم : ان المضاربة تقتضي تسليم المال ممنوعاً عما تقتضي اطلاق التصرف في مال غيره مجزء مشاع من ربحه وهذا حاصل مع اشتراكهما في العمل (٣٦) قوله وان شرط عمل غلامه الخ أحدهما يصح كما يصح ان يضم اليه بهيمة يعمل



## فصل

وليس للعامل شراء من يعتق على رب المال (٣٧) فان فعل صح وعق  
وضمن عنه وعنه يضمن قيمته علم او لم يعلم وقال ابو بكر ان لم يعلم لم يضمن ويحتمل  
ان لا يصح البيع وان اشترى امرأته صح (٣٨) وانفسخ نكاحه فان كان قبل  
الدخول فلي للعامل نصف الصداق (٣٩) فان اشترى من يعتق على نفسه (٤٠)  
ولم يظهر ربح لم يعتق وان ظهر ربح (٤١) فهل يعتق ؟ على وجهين . وليس  
عليها وهو المذهب وهو ظاهر كلام الشافعي وقول أكثر أصحابه والثاني لا يجوز وهو  
قول القاضي وبعض أصحاب الشافعي لان يده كيدسيده

(٣٧) قوله وليس للعامل شراء من يعتق على رب المال : بقبر اذنه لان فيه ضررا ولا  
حظ للتجارة فيه فان فعل صح الشراء وهو المذهب وفيه احتمال فان المصنف في المتني  
يحتمل أن لا يصح البيع اذا كان الثمن عينا وان كان في الذمة وقع الشراء للعاقدة فلي  
للمذهب يضمنه العامل مطلقا سواء علم أو لم يعلم على الصحيح من المذهب وقال أبو  
بكر ان لم يعلم لم يضمن وجزم به في عيون المسائل لان الاصول قد فرقت بين العلم  
وعدمه في باب الضمان كالمعذور وكن رمي الى صف الشركين انتهى فلي المذهب  
يضمن الثمن (وعنه) قيمته

(٣٨) قوله وان اشترى امرأته صح : لانه اشترى ما يمكن طلب الربح فيه اشبه الاجنية  
(٣٩) قوله فلي للعامل نصف الصداق : لانه سبب تقريره عليه فرجع به كالأول  
افسدت امرأة نكاحه برضاع

(٤٠) قوله وان اشترى من يعتق على نفسه الخ لانه لا يملكه وانما هو ملك رب المال  
(٤١) قوله وان ظهر ربح الخ هما مبيان على أن العامل متى يملك الربح فان قلنا  
يملكه بالقسمة لم يعتق منه شيء لانه لا يملكه وان قلنا يملكه بالظهور فوجهان أحدهما  
يعتق عليه على الصحيح من المذهب وجزم به القاضي وأبو الخطاب قال ابن رجب  
وهو أصح وقال في الكافي ان قلنا يملكه بالظهور عتق عليه قدر حصته وسرى الى  
باقيه ان كان موسرا وغرم قيمته وان كان مسررا لم يعتق عليه الا ماله (فائدة)  
وليس للمضارب دفعه مضاربة هذا المذهب وبه قال أبو حنيفة ش لانه انما دفع اليه

للمضارب (٤٢) ان يضارب لا آخر اذا كان فيه ضرر على الاول فان فعل رد نصيبه من الربح في شركة الاول (٤٣) وليس لرب المال (٤٤) ان يشتري من مال المضاربة شيئاً لنفسه (وعنه) يصح وكذلك شراء السيد من عبده المأذون. وان اشترى احد الشريكين (٤٥) نصيب شريكه صح وان اشترى الجميع بطل في نصيبه (٤٦) وفي نصيب شريكه وجهان (٤٧) ويتخرج ان يصح في الجميع وليس للمضارب نفقة (٤٨) الا بشرط فان شرطه له واطلق فله جميع نفقته من

المال يضارب به ودفعه الى غيره مضاربة يخرجها عن كونه مضارباً له (٤٢) قوله وليس للمضارب النسخ امان اذن اولم يكن عليه ضرر جاز واما ان كان عليه ضرر لم يخرج ان لم يأذن الاول ككهن المال الثاني كثيراً يستوعب زمانه فيشفقه عن التجارة في الاول لان المضاربة على الحظ والتمام فاذا فصل ما يمتنع لم يخرج كالأوارد التصرف بالعين وقال اكثر الفقهاء يجوز

(٤٣) قوله فان فعل رد نصيبه من الربح في شركة المال: وهذا المذهب لاه استحق حصته من الربح بالنفقة التي استحق بالربح الاول فكان المال بينهما كربح المال الاول واحترار المصنف والشارح والشيخ تقي الدين ان رب الاول ليس له من ربح الثانية شيء (٤٤) قوله وليس لرب المال النسخ هذا المذهب لانه ملكه فلم يصح شراءه منه ككسراته من وكيله وبه قال الشافعي وعنه صح وبه قال ابو حنيفة م والاوزاعي لانه قد تعاقد به حق المضارب فجاز كالأول اشترى من مكاتبه قملها يأخذ بنفقة

(٤٥) قوله وان اشترى أحد الشريكين: لانه ملك لغيره فجاز شراءه كالأجنبي الا ان من علم مبلغ شيء لم يبعه صبرة ولا جاز بكيله أو وزنه وعنه المتع في غير مكيل وموزون (٤٦) قوله بطل في نصيبه: لانه ملكه

(٤٧) قوله وفي نصيب شريكه وجهان: المذهب الصحيح بناء على تقرير الصفقة

(٤٨) قوله وليس للمضارب نفقة: اخ هذا المذهب وبه قال ابن سيرين وحماد بن أبي سليمان والشافعي وقال الحسن والتيمي والاوزاعي ومالك وسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي ينفق من المال بالمعروف اذا شخص به عن البلد لان سفره لاجل المال فكانت نفقته فيه كاجر

المأكول والملبوس بالمعروف فان اختلفا رجع في القوت الى الاطعام في الكفارة وفي الملبوس الى اقل ملبوس مثله (٤٩) وان اذن له في التسري (٥٠) فاشتري جارية ملكها وصار ثمنها قرضاً نص عليه . وليس للمضارب ربح (٥١) حتى يستوفي رأس المال وان اشترى سلعتين فربح في احدهما وخسر في الاخرى او تلفت جبرت الوضعية من الربح (٥٢) وان تلف بعض رأس المال قبل التصرف فيه اتسخت المضاربة وإن تلف المال (٥٣) ثم اشترى سلعة للمضارب بهضي له (٥٤)

الجمال وقال الشيخ قمي الدين ليس له نفقة الا بشرط او عادة . كأنه اقام العادة مقام الشرط وهو قوي في النظر (فائدة) او كان معه مال لنفسه يبيع فيه ويشترى او مضاربة أو بضاعة لاخر فالنفقة على قدر المالين الا أن يكون رب المال قد شرط له النفقة من ماله مع علمه بذلك (٤٩) قوله الى اقل ملبوس قال الزركشي هذا تحكم والصحيح من المذهب له نفقة مثله

عرفا جزم به في المحرر

(٥٠) قوله وان اذن له في التسري الخ قال في الفروع وله التسري بأذنه في رواية في الفصول والمذهب انه يملكها ويصير ثمنها قرضاً وتقل يعقوب اعتبار تسمية ثمنها انتهى فلو خالف ووطئ عزز على الصحيح وقيل يحمد ان كان قبل ظهور ربح احتار القاضي قال في الانصاف وهو الصواب بشرط

(٥١) قوله وليس للمضارب ربح الخ يعني انه لا يستحق اخذ شيء من الربح حتى يسلم رأس المال الى ربه ومتى كان في المسال خسران وربح جبرت الوضعية من الربح سواء كان الربح والخسران في مرة واحدة أو مرتين

(٥٢) قوله جبرت الوضعية من الربح قال في الفروع اذا حصل ذلك بعد التصرف وتقل خبل وقوله جبرت الوضعية من ربح باقية قبل قسمته ناضاً أو تضيضه مع محاسبته نص عليه ما (٥٣) قوله وان تلف المال الخ هذا احدى الروايتين والصحيح من المذهب قال في الفروع هو كفضولي وتقدم أن الصحيح من المذهب فيما اذا اشترى في ذمة الآخر صحة المقدوانه ان اجازته ملكه فكذا هنا

(٥٤) قوله في له: سواء علم بالتلف قبل تقديمه أو لا

وتمنئها عليه الا ان يجيزه رب المال. وان تلف بعد الشراء (٥٥) فالمضاربة بمجالها  
والثمن على رب المال واذا ظهر الربح لم يكن له اخذ شيء (٥٦) منه الا باذن رب  
المال وهل يملك العامل (٥٧) حصته من الربح قبل القسمة؟ على روايتين  
وان طلب العامل البيع فابى رب المال اجبر ان كان فيه ربح (٥٨) والا فلا (٥٩)  
وان انفسخ القراض (٦٠) والمال عرض فرضي رب المال ان يأخذ بماله عرضا

(٥٥) قوله وان تلف بعد الشراء الخ لا مدار في التجارة ويصير رأس المال الثمن دون  
التلف لان الاول تلف قبل التصرف فيه وقدم في الرأية ان رأس المال هذا والتلف  
حكي ذلك عن أبي حنيفة وعبد بن الحسن وكذا ان كان التلف في هذه المسئلة قبل التصرف  
قاله في الرأية الصغرى فبقي المضاربة في قدر الثمن بلا نزاع قال في الفروع ولو  
اشترى سلعة في الذمة ثم تلف المال قبل قدومها او تلف هو والسلعة فالثمن على رب  
المال ولرب السلعة مطالبة كل منهما بالثمن ورجع به على العامل وان اتلفه ثم قد الثمن من  
مال نفسه بلاذن لم يرجع رب المال عليه بشيء وهو على المضاربة لا لم تعد فيه ذكره الا زجي  
(٥٦) قوله لم يكن له اخذ شيء: لان الربح وقاية لرأس المال فلا يكون الخسران لذى  
يكون هذا الربح جابرآله

(٥٧) قوله وهل يملك العامل الخ احدهما يملك بالظهور وهو المذهب وبه قال ابو  
حنيفة لان الشرط صحيح فثبت مقتضاه وهو ان يكون له جزء من الربح فاذا وجد وجب ان  
يملكه بحكم الشرط كما يملك المساقى حصته من الثمن بظهورها في الاصح والثانية لا يملك  
الا بالقسمة اختاره القاضي في خلافه لانه لو اشترى عبيدين بالمال كل واحد يساويه فاعقهما  
رب المال عتقا ولم يضمن للعامل شيئا وعنه ثالثة يملكها بالحاسبة والتضيض والفسخ  
قبل القسمة والقبض اختاره الشيخ

(٥٨) قوله ان كان فيه ربح: لان حق العامل في الربح ولا يظهر الا بالبيع

(٥٩) قوله والا فلا: لانه لاحق للعامل وقد رضيه مالكة فلي تقدير الحساسة فيه

منه من ذلك

(٦٠) قوله وان انفسخ القراض الخ اذا انفسخ القراض والمال عرض فرضي رب  
المال أن يأخذ بماله عرضا بان يقوه عليه ويدفع حصته جاز لانه أسقط البيع عن المصارب

أو طلب البيع فله ذلك (٦١) وإن كان ديناً لزم العامل تقاضيه وإن فارض  
في المرض فالربح من رأس المال وإن زاد على أجرة المثل ويقدم به على  
سائر الغرماء (٦٢) وإن مات المضارب ولم يعرف مال المضاربة فهو دين في  
تركته (٦٣) وكذلك الوديعة (٦٤)

واخذ المروض بثمنها الذي يحصل من غيره وإن قصد رب المال الحيلة ليختص بالربح بأن كان  
العامل اشترى خزاً في الصيف ليربح في الشتاء أو بر جود دخول موسم أو قفل فإن حقه يبقى  
من الربح قال في الإصناف وهذا هو الصواب

(٦١) قوله أو طلب البيع فله ذلك: أي يجبر العامل على بيعه وقبض ثمنه حيث لم يرض  
للمالك هذا هو الأصح لأن عليه رد المال فاضاً والثاني لا يجبر إذا لم يكن في المال  
ربح أو أسقط حقه منه لأنه بالفسخ زال تصرفه وصار أجنياً من المال أشبه الوكيل إذا  
اشترى ما يستحق الرد فأخذه حتى زالت الوكالة فعلى المذهب مال المصنف والشارح إنما  
يلزمه البيع في مقدار رأس المال جزم به في الوجيز والصحيح من المذهب يلزمه في  
الجميع قال في الإصناف وهو الصواب وعلى الوجه الثاني في استقراره بالفسخ وجهان  
قلت: الأولى الاستقرار (فرع) إذا كان رأس المال دنانير فصار دواهم أو بالعكس فكعرض  
ذكره الأصحاب وقال الأزجي أن قلنا هما شيء واحد وهو قيمة الأشياء لم يلزمه ولا  
فرق لقيام كل واحد منهما مقام الآخر وإذا نض رأس المال لم يلزمه العامل أن ينض  
له الباقي لأنه شركة بينهما ولو كان صحاحاً قبض قراضه أو مكسرة لزم العامل ردها إلى  
الصاحب فيبيعها صحاحاً أو يمرض ثم يشتريها به

(٦٢) قوله لم يرقم على سائر الغرماء: لأن حقه متعلق بين المال لا الذمة

(٦٣) قوله فهو دين في تركته: أي صاحبه أسوة الغرماء

(٦٤) قوله وكذلك الوديعة: لاستوائهما في المعنى والأصح أنهما في تركته وفيهما في  
الترغيب إلا أن يموت فجأة أو يوصي إلى عدل ويذكر جنسها كقوله قيس فلم يوجد وإن مات  
وصي وجعل بقاء مال موليه قال في الفروع فيتوجه كذلك قال شيخنا هو في  
تركته

## ﴿ فصل ﴾

والعامل أمين (٦٥) والقول قوله فيما يدعيه من هلاك وخسران (٦٦) وما يذكر أنه اشتراه إلا لنفسه أو للقراض وما يدعي عليه من خيانة والقول قول رب المال في رده إليه (٦٧) وفي الجزء المشروط للعامل (٦٨) وفي الأذن في البيع نساء (٦٩) أو الشراء بكذا وحكي عنه أن القول قول العامل أن ادعى أجره المثل وإن قال العامل ربحت ألفاً ثم خسرتها أو هلكت قبل قوله وإن قال غلطت لم يقبل قوله

## ﴿ فصل ﴾

الثالث شركة الوجوه وهو أن يشتركا على أن يشتريا بجاههما ديناً فاربحا فهو بينهما فكل واحد منهما وكيل صاحبه ككفيل عنه بالثمن والملك بينهما على ما شرطاه والوضيعة على قدر ملكيهما فيه والريح بينهما

(٦٥) قوله والعامل أمين الخ وكذلك القول قواه في قدر رأس المال

(٦٦) قوله من هلاك وخسران: لأنه متصرف في مال غيره باذنه لا يختص بنفسه كالوكيل

بخلاف المستعير

(٦٧) قواه والقول قول رب المال في رده إليه: مع يمينه هذا المذهب لأن المضارب قبض

المال لنفع نفسه كالمستعير وعنه القول قول المضارب بناء على دعوى الوكيل الرد إذا

كان يجمل لأنه أمين

(٦٨) قوله وفي الجزء المشروط للعامل: هذا المذهب وبه قال الثوري وإسحق وأبو

نور وأصحاب الرأي وابن المنذر لأن رب المال منكر الزيادة التي يدعيها العامل فلو أقام

كل واحد منهما بينة بما قاله قدمت بينة العامل على الصحيح من المذهب

(٦٩) قوله وفي الأذن في البيع نساء: هذا وجه ذكره بعضهم والصحيح من المذهب أن

القول قول العامل (فائدة) يقبل قول العامل في أنه ربح كذا أم لا وكذا يقبل قوله

في قدر الربح على صحيح

على ما شرطاه ويحتمل ان يكون على قدر ملكيهما وهما في التصرفات  
كشريكى العنان

### ﴿ فصل ﴾

الرابع شركة الابدان (٧٠) وهي ان يشتركا فيما يكسبان بابدانهما فهي  
شركة صحيحة وما يتقبله احدهما من العمل يصير في ضمانهما يطالبان به ويلزمهما  
عمله وهل يصح على اختلاف الصنائع؟ (٧١) على وجهين ويصح في الاصطيداد

(٧٠) قوله الرابع شركة الابدان الخ هي ان يشتركا فيما يتقبلان في ذمتها من عمل  
وتصح فيها يكتسبانه بابدانهما من المباح كالخط والحشيش والثمار لما اخذت من الحيال  
والاصطياد والمعادن وغير ذلك وفسر أحد صفة الشركة في الغنمة فقال يشتركان فيما  
يصيبان من سلب المقتول لان القاتل يختص به دون الغنمين وبه قال م وقال ح تصح  
في الصناعة ولا تصح في اكتساب المباح لان مقتضاها الوكالة ولا تصح في هذه الاشياء  
وقال ش شركة الابدان كلها فاسدة لانها على غير مال فلم يصح كما لو اختلفت الصناعات  
ولنا ما روى أبو داود والترمذي عن عبدالله قال اشتركتنا أنا وسعد وعمار يوم بدر فلم  
أجى أنا وعمار بشيء فجاء سعد بأسيرين قال أحمد أشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم  
(٧١) قوله وهل يصح مع اختلاف الصنائع الخ أحدهما يصح وهو الصحيح من  
المذهب اختاره القاضي لانهما اشتركا في مكسب مباح فصح كما لو اتفقت الصنائع والثاني  
لا يصح اختاره أبو الخطاب وهو قول م لان مقتضاها ان ما يتقبله كل واحد منهما من  
العمل يلزمهما ويطلب به كل واحد منهما فاذا قبل أحدهما مع اختلاف صنائعهما  
لم يمكن الآخر ان يقوم به فكيف يلزمه عمله أم كيف يطلب بالاقدره له عليه (فوائد)  
(١) لو قال أحدهما انا أقبل وأنت تعمل معي الشركة وقال زفر لا تصح (٢) تصح شركة  
الشهود قال الشيخ تقي وللشاهد أن يقيم مقامه ان كان على عمل في الذمة وان كان  
الجليل على شهادته بينه فقيه وجهان والاصح جوازه قال ولما لم يكرههم لان له  
انظرا في العداة وغيرها وقال أيضا ان اشتركوا على ان كل ما حصله كل واحد منهم  
ينهم بحيث اذا كنت أحدهم وشهد شاركه الآخر فهي شركة الابدان تجوز حيث تجوز

والاحتشاش والتلصص على دار الحرب وسائر المباحات وان مرض أحدهما (٧٢) فالكسب بينهما فان طالبه الصحيح أن يقيم مقامه لزمه ذلك واذا اشتركا ليحملا على دابتهما (٧٣) والاجرة بينهما صحح فان تقبلا حمل شيء فحملاه عليهما صححت لشركة والاجرة على ما شرطاه (٧٤) وان أجراهما باعياهما (٧٥) فلكل واحد منهما اجرة دابته وان جمعا بين شركة العنان والأبدان والوجوه والمضاربة صح

## ﴿ فصل ﴾

(الخامس (٧٦) شركة المفاوضة) وهي أن يدخل في الشركة الأكتساب

الوكالة وأما حيث لا تجوز فيه وجهان كشركة الدالين (٧٣) لا تصح شركة الدالين قدمه في الفروع وعنه تصح اختاره الشيخ قمي الدين

(٧٢) قوله وإن مرض أحدهما الخ هذا المذهب سواء كان لمدبر أو غيره لأن العمل مضمون عليهما معاً وضمانهما له وجبت الاجرة فيكون لهما كما كان الضمان عليهما وفيه وجه أنه إذا ترك العمل لتغير عذر لا يكون الكسب بينهما لانهما يشار كل ليملاجهما

(٧٣) قوله وإذا اشتركا ليحملا على دابتهما الخ لانه نوع من الأكتساب والدبتان آتان

(٧٤) قوله والاجرة على ما شرطاه: هذا الصحيح من المذهب وقيل بينهما نصفان

(تمة) الربح في شركة الأبدان على ما اتفقوا عليه من مساواة أو تفاضل لأن العمل يستحق به الربح وقد يتفاضلان في العمل فجاز تفاضلهما في الربح الحاصل به ولكل واحد منهما المطالبة بالاجرة وللمستأجر دفعها الى كل منهما وإن تلف في يد أحدهما من غير تعريض فهي من ضمانهما وما يتقبله كل واحد منهما من الاعمال فهو من ضمانهما يطالب به كل واحد منهما ويلزمه عمله لأن هذه الشركة لا تمقد الا على الضمان

(٧٥) قوله وان أجراهما بأعيانهما الخ إذا أجر الدابتين بأعيانهما على حمل شيء بأجرة معلومة واشتركا على ذلك لم تصح الشركة لأن المكثري استحق منفعة البعثة التي استأجرها ولهذا تنسخ الاجارة بموتها فلم يأت ضمان فلم تصح الشركة لأن ميناها عليه فعلى هذا ان اعان أحدهما صاحبه في التحميل كان له اجر مثله

(٧٦) قوله الخامس الخ شركة المفاوضة فاسدة وبه قال الشافعي واجازها الثوري



التأدية كوجدان لقطه أو ركاز وما يحصل لهما من ميراث وما يلزم أحدهما من ضمان غصب أو أورش جنابة ونحو ذلك فهذه شركة فاسدة

### باب المساقاة (١) ❦

تجوز المساقاة في النخل وكل شجر (٢) له ثمر مأكول يبعث ثمرته وتصح بلفظ المساقاة والمعاملة وما في معناها وتصح بلفظ الإجارة في أحد الوجهين (٣) وقد نص أحمد (٤) رحمه الله تعالى في رواية جماعة فيمن قال أجرتك هذه والاوزاعي وأبو حنيفة وحكي عن مالك وشرط أبو حنيفة لها شرطاً وهي أن يكونا حريين مسلمين وأن يكون المهداة في الشركة سواء وان يخرج جميع ما يملكه من جنس الشركة وهو الدراهم والدنانير

(١) قوله باب المساقاة: هي دفع شجر إلى إنسان ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من الثمرة

(٢) قوله تجوز المساقاة في النخل وكل شجر النخل وهذا قول أهلنا الراشدين وسعيد بن المسيب والقاسم ومالك والثوري والاوزاعي وأبي يوسف ومحمد وإسحاق وأبي ثور وقال داود لا تجوز إلا في النخل وقال شاذل لا تجوز إلا في نخل أو كرم وفي سائر الشجر قولان وقال حوزفر لا تجوز بحال وقال المصنف والشارح تصح على كل ثمر مقصود فلا تصح في الصنوبر وقال تصح على ما يقصد ورقه أو زهره قال في الإنصاف وهو الصواب (فائدة) لو ساقاه على ما يكره حمله من أصول القول والخضروات كالقطن والمقاتي والباذنجان ونحوه لم يصح قال في القاعدة الثمانية إن قيل هي كالشجر صحت المساقاة وإن قيل هي كالزرع فهي مزارعة وفيه وجهان وإذا ساقاه على ودي النخل أو صفار الشجر إلى مدة يحمل فيها غالباً بجزء من الثمرة صح

(٣) قوله وتصح بلفظ الإجارة في أحد الوجهين: وهما في المزارعة أيضاً لأنه مؤد للمعنى اختاره المصنف والشارح وجزم به في الوجيز وهو المذهب على ما أسطلفناه في الخطبة والثاني لا يصح قدمه في الهداية والمستوعب

(٤) قوله وقد نص أحمد الخ رشع المصنف ما اختاره في المساقاة فاختار أن هذه

الارض بثلت ما يخرج منها انه يصح وهذه مزارعة بلفظ الاجارة ذكره أبو الخطاب وقال أكثر أصحابنا هي اجارة والاول أقيس وأصح وهل تصح على ثمرة موجودة؟ على روايتين (٥) وان ساقاه على شجر يفرسه (٦) ويعمل عليه حتى يثمر بجزء من الثمرة صح والمساواة عقد جائز (٧) في ظاهر كلامه

مزارعة بلفظ الاجارة فعلى هذا يكون ذلك على قولنا لا يشترط كون البذر من رب الارض كما هو مختار المصنف والصحيح من المذهب أن هذه اجارة وان الاجارة تصح بجزء معلوم مشاع مما يخرج من الارض المأجورة لص عليه وعنه لا تصح اختاره المصنف والشارح (فائدة) لو صح فيما تقدم اجارة أو مزارعة قل يزرع نظراً إلى معدل الغل فيجب القسط المسمى فيه وان فسدت وسميت اجارة بأجرة المثل على الصحيح من المذهب وقيل قسط المثل اختاره الشيخ تقي الدين

(٥) قوله وهل تصح على ثمرة موجودة الخ إحداهما تصح وهي المذهب وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور لأنها اذا جازت في المدة مع كثرة الثمر فيها فمع وجودها وقلة الثمر أولى وعنه لا تصح صححها في التظم

(٦) قوله وان ساقاه على شجر يفرسه الخ هذا المذهب لكن يشترط أن يكون الفرس من رب الارض فان شرطه على العامل خضعه حكم المزارعة اذا شرط للبذر من العامل على ما يأتي في كلام المصنف (فوائد) قال في الفروع وظاهر نص الامام جواز المساواة على شجر يفرسه ويعمل عليه بجزء معلوم من الشجر أو بجزء من اشجار والثمر كالزراعة وهي الفارسة والمناسبة واختاره أبو حفص العسكري والشيخ تقي الدين وقال ولو كان مفروساً ولو كان ناظر وقف فانه لا يجوز فلناظر بهه ببيع نصيب الوقف من الشجر بلا حاجة وان للحاكم الحكم بنزوعها في محل النزاع فقط انتهى وقيل لا يصح اختاره المصنف والشارح ٢ لو كان الاشتراك في الفرس والارض فسد وجهاً واحداً فله المصنف وقال "شيخ تقي الدين قياس المذهب صححه ٣ لو عملا في شجر لهما وهو بينهما نصفان وشرطاً تتفاضل في ثمره صح على الصحيح من المذهب

(٧) قوله والمساواة عقد جائز هذا المذهب وقال أكثر الفقهاء قد لازم واختاره

لا يفتقر الى ذكر مدة ولكل واحد منهما فسخها فتمت افسخت بعد ظهور  
الثمرة فهي بينهما (٨) وان فسخ العامل قبل ظهورها فلا شيء له (٩) وان فسخ  
رب المال فله للعامل أجره عمله وقيل هي عقد لازم تقتقر الى ضرب  
مدة تكمل الثمرة فيها فان جملا مدة لا تكمل فيها لم تصح وهل للعامل (١٠)  
أجرة؟ على وجهين وان جملا مدة قد تكمل فيها وقد لا تكمل فهل تصح؟  
على وجهين فان قلنا لا تصح فهل للعامل أجره؟ على وجهين (١١) وان  
مات العامل (١٢) تم الوارث فان أبي استوجر على العمل من تركته فان  
تعذر فرب المال الفسخ فان فسخ بعد ظهور الثمرة (١٣) فهو بينهما وان

الشيخ قتي الدين ولنا قوله عليه السلام في حديث خيرة تقرر كم على ذلك ما شئنا ولو كان  
لازماً لم يميز بقدر تقدير مدة

(٨) قوله فهي بينهما: على ما شرطاه وعلى العامل اتمام العمل كما يلزم المضارب بيع  
المروض اذا فسخت بعد ظهور الربح

(٩) قوله فلا شيء له: لانه أسقط حقه

(١٠) قوله وهل للعامل أجره: ان عمل وظهرت الثمرة فله أجره مثله على الاصح

(١١) قوله فان قلنا لا تصح فهل للعامل أجره على وجهين: أحدهما له الاجرة وهو

الصحيح

(١٢) قوله وإن مات العامل الخ قد مضى ان المذهب ان المساقاة عقد جائز ينفسخ

بموت كل واحد منهما وجنونه والخبير عليه لفسقه كالمضاربة وأما ان قلنا يلزمها لم  
ينفسخ العقد ويقوم الوارث مقام الميت لانه عقد لازم أشبه الاجارة فان أبي الوارث  
لم يجبر واستأجر الحاكم من التركة من يعمل فان تعذر فرب المال الفسخ لانه تعذر  
استيفاء المقود عليه ثبت الفسخ كما لو تعذر من المبيع قبل قبضه

(١٣) قوله فان فسخ بعد ظهور الثمرة فهي بينهما: وكذا بعد موت العامل كما اذا افسخت

المضاربة بعد ظهور الربح فعلى هذا يباع من نصيب العامل ما يحتاج اليه لاجر ما بقي من  
المثل واستوجر من يعمل ذلك وان احتسج الى بيع الجميع بيع فان كان قد بدا صلاحه

فسخ قبله فهل للعامل أجره؟ على وجهين وكذلك ان هرب العامل فلم يوجد له ما ينفق عليها فان عمل فيها رب المال باذن حاكم أو إشهاد رجع به وإلا فلا

### ﴿ فصل ﴾

ولزم العامل ما فيه صلاح الثمرة وزيادتها من السقي والحراث (١٤) والزيار والتلقيح والتشميس (١٥) وإصلاح طرق الماء وموضع التشميس (١٦) ونحوه وعلى رب المال ما فيه حفظ الأصل من سد الحيطان وإجراء الأنهار وحفر البزود والدولاب وما يديره وقيل ما يتكرر كل عام (١٧) فهو على العامل ومالا ولا وحكم العامل حكم المضارب فيما يقبل قوله فيه وما يرد (١٨) وإن

خير للمالك بين البيع والشراء فان اشترى نصيب العامل جاز وإن احتار بيع نصيبه باع الحاكم نصيب العامل فان لم يبد صلاحه لم يصح معه الا بشرط الفطع ولا يباع نصيب العامل وحده لاجنبى وهل يجوز للمالك شراؤه؟ على وجهين (١٤) قوله من السقي والحراث وآلته والبقر التي تحرث على ما احتاره المصنف وقال الأصحاب البقر على المالك

(١٥) قوله والتشميس: وقطع الحشيش المضر

(١٦) قوله وموضع التشميس الخ لأن موضوع المساقاة على أن العمل من العامل (١٧) قوله وقيل ما يتكرر كل عام الخ قال المصنف وهذا صحيح الا فيما يلحق به فانه على رب المال وإن تكرر لأن هذا ليس من العمل وقال الشيخ قتي الدين السباج على المالك وكذلك تسميد الأرض بالزبل اذا احتاجت اليه ولكن تفرقة في الأرض على العامل (فائدتان) (١) لو شرط أحدهما ما يلزم الآخر لم يجز وفسد الشرط على الصحيح من المذهب الا في الجذاذ وأخذ المصنف من الرواية التي في الجذاذ اذا شرطه على العامل وصح الصحة هنا فعل الاوّل في بطلان القدر وإتان إحداهما يبطل وهو مذهب ش وحزم به في المفتي والشرح (٢) ليس للمساقي أن يساقى على الشجر الذي ساقى عليه وكذا المراعى كالمضارب

(١٨) قوله وما يرد: وما يبطل العقد وفي الجز والمشرط للعامل

ثبتت خيافته ضم إليه من يشارفه (١٩) فإن لم يمكن حفظه استؤجر من ماله من يعمل العمل وإذا شرط إن سقى سبعا فله الربع وإن سقى بكافة فله النصف أو أن زرعها شعيرا فله الربع وإن زرعها حنطة فله النصف لم يصح (٢٠) في أحد الوجهين وإن قال ما زرعت من شعير فلي وبعه وما زرعت من حنطة فلي نصفه (٢١) أو ساقيتك على هذا البستان بالنصف على أن أساقيتك الآخر بالربع لم يصح وجها واحدا

(١٩) قوله وإن ثبتت خيافته ضم إليه من يشارفه: كالوصي فإن لم يمكن استؤجر من ماله من يعمل عمله وهذا قال ش وقال أصحاب م لا يقام غيره مقامه ولنا أنه تعذر استيفاء المنافع المقصودة فاستوفيت بغيره كما لو هرب فإن اتهم بالحيانة ولم تثبت فقال المصنف والشاوي وابن رزين يخلف كل ضارب قلت وهو الصواب وقال غيرهم للمالك ضم أمين بأجرة من نفسه والظاهر أن مراد المصنف بعد فراغ العمل ومراد غيره في انتهاء العمل فلا تنافي بينهما (فوائد) الأولى لو قال لك الحسن أن لزمتك خسارة ذلك الربع إن لم تلزمك خسارة لم يصح على الصحيح من المذهب قال المصنف ويخرج فيها مثل ما إذا قال إن سقى سبعا فله كذا وإن سقى بكافة فله كذا (٢) لو ساقى أحد الشريكين شريكه جاز بشرط أن يكون له أكثر من نصيبه فإن جعل له مثل نصيبه أو دونه فهي مساقاة فاسدة والثمره بينهما بحكم للملك ولا يستحق العامل شيئا بعمله وفيه وجه له أجر المثل ٣ يملك العامل حصته من الثمرة بظهورها فلو تلفت كلها إلا واحدة كانت بينهما وهذا أحد قولي الشافعي فيلزم كل واحد منهما زكاة حصته إذا تلفت نصاباً فإن لم يتباغ نصاباً لا يجزمهما لم تجب الأعلى قولنا بتأثير الحاطة في غير الساقية (٢٠) قوله فله النصف لم يصح: وهو المذهب والثاني يصح قال المصنف ناء على قوله في الأجرة أن خطته روميا فلك درهم وإن خطته فارسيا فلك نصف درهم فإنه يصح وهذا مثله

(٢١) قوله علي نصفه: لم يصح لأن ما زرعه من كل واحد منهما مجهول القدر فهو كما لو شرط له في المساقاة ثلث هذا النوع ونصف النوع الآخر وهو جاهل بمنايه منهما

### ﴿ فصل في المزارعة ﴾

ونحوز المزارعة (٢٢) بجزء معلوم يحمل للمامل من الزرع فان كان في الارض شجر (٢٣) فزارعه الارض وساقاه على الشجر صرح ولا يشترط كون البذر (٢٤) من رب الارض وظاهر المذهب اشتراطه وان شرط أن يأخذ رب الارض مثل بذره ويقتسم الباقي او شرطاً لاحدهما قفزانا معلومة (٢٥)

(٢٢) قوله ونحوز المزارعة الخ هذا المذهب بلا ريب وبه قال عمر وعلي وسعد وابن مسعود ومعاذ والحسن وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وسيد بن المسيب وابن سيرين وطاوس وعبد الرحمن بن الاسود وموسى بن طلحة والزهري وعبد الرحمن بن أبي ليلى وابنه وأبو يوسف وغيرهم وكرها عكرمة ومجاهد والنخعي وم ح وروي عن ابن عباس الامران جميعا وأجازها ش في الارض بين التخل اذا كان يابض التخل أقل فان كان أكثر فلي وجهين ومنها في الارض البيضاء هذا ملخص الاقوال فيها وأما الحجج فمبسوطة في المفتي والشرح وقواعد شيخ الاسلام ابن تيمية وغير ذلك (٢٣) قوله فان كان في الارض شجر الخ وكذلك أجزء الارض وساقاه على الشجر فانه يصح كجمع بين اجارة وبيع ما لم يكن حيله فان كان حيلة على بيع اشجرة قبل بدو صلاحها بان أجزء الارض بأكثر من أجزءها وساقاه على الشجر بجزء من الف جز ونحوه حرم ذلك ولم يصح (مائدتان) (١) لوقوع بعض الشجر للمرو والحالة هذه فانه ينقص من الموض المستحق بقدر ما ذهب من الشجر سواء قل بصحة العقد أو فسادة وسواء قطعه المالك أو غيره (٢) لا تصح اجارة أرض وشجر فيها لخلها حكام أبو عبيد اجماعاً وجوزها ابن عقيل تباعاً للارض ولو كان الشجر أكثر واختاره الشيخ هي الدين وصاحب الفائق (٢٤) قوله ولا يشترط كون البذر الخ روي ذلك عن عمر وبه قال أبو يوسف وطائفة من أهل الحديث واختاره المصنف والمجد والشارح وأبو محمد الجوزي والشيخ وابن القيم وصاحب الفائق وغيرهم وهو الصحيح لان الأصل المول عليه في المزارعة قضية خبير ولم يذكر ن البذر على المسلمين

(٢٥) قوله قفزنا معلومة: فعدت المزارعة لانه قد لا يخرج من الارض إلا ذلك القدر

فيختص به المالك ورب لا يخرجها وموضوعها على الاشتراك

أودرام معلومة أو زرع ناحية معينة من الارض فسدت المزارعة والمساقاة ومتى فسدت فالزرع لصاحب البذر (٢٦) وعليه أجرة صاحبه وحكم المزارعة حكم المساقاة فيما ذكرنا والحصاد على العامل نص عليه وكذلك الجذاذ (وعنه) ان الجذاذ عليهما وإذا قال المزارع أنا أزرع الارض (٢٧) يذري وعواملي وتسقيها بمانك والزرع يبتنا فهل يصح؟ على روايتين وان زارع شريكه في نصيبه صح

(٢٦) قوله ومتى فسدت فالزرع لصاحب البذر هذا المذهب لانه عين ماله فان كان من العامل فعليه أجرة الارض لان ربها اتما بذلها بموض لم يسلم له فرجع الى عوض منافها الفاتية بزرعها على الزارع وان كان من رب الارض فالزرع له وعليه مثل أجر العامل وان كان منها فالزرع بينهما على قدر البذر وخرج الشيخ قتي الدين وجهافي المزارعة الفاتية اتما تملك بالنفقة من زرع الفاسب

(٢٧) قوله وإذا قال المزارع أنا أزرع الارض الخ أحدها لا يصح وهو الصحيح من المذهب اختاره القاضي والمصنف والشارح لان موضوع المزارعة على أن يكون من أحدها الارض ومن الآخر العمل وصاحب الماء ليس منه بذر ولا عمل ولا أرض ولا أن الماء لا يباع ولا يستأجر فكيف تصح المزارعة به؟ وإثانية يصح اختار ما بوبكر وابن عبدوس في تذكرته لان الماء أحدهما يحتاج اليه في الزرع فجاز أن يكون من أحدهما كالارض والعمل (فوائد) ١ لو دفع رجل بذره الى صاحب الارض ليزرعه في أرضه ويكون ما يخرج بينهما فهو فاسد لان البذر ليس من رب الارض ولا من العامل ويكون الزرع للمالك البذر وعليه أجر الارض والعمل ٢ لو كان البذر من ثالث على ان مارزق الله بينهم فهو عقد فاسد وبه قال م ش ح فعليه يكون الزرع لصاحب البذر لانه تمام ماله ولصاحبه عليه اجر مثلها وبه قال ش وأبو ثور وقال أصحاب الرأي تصدق بالفضل ٣ تجوز إجارة الارض بذهب أو فضة في قول طامة أهل العلم وفي إجارتها بطعام معلوم من جنس ما يخرج منها روايتان والمنع مذهب م والجواز قول ح ش وإجارتها بحجر مشاع مما يخرج منها المنصوص عن أحمد جوازه والمنع قول ح ش واختاره المصنف والشارح

## ﴿ باب الاجارة ﴾

وهي عقد على المنافع (١) تنعقد بلفظ الاجارة والكراء وما في معناهما وفي لفظ البيع وجهان (٢) ولا تصح الا بشروط ثلاثة (أحدها) معرفة المنفعة (٣) إما بالمرف كسكنى الدار شهرا وخدمة العبد سنة وإما بالوصف كحمل زبرة حديد وزنها كذا الى موضع معين وبناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه والته واجارة أرض معينة (٤) لزوع كذا أو غرس أو بناء معلوم واذا استأجر للركوب ذكر المركوب فرسا أو بعيرا ونحوه (٥) فان كان للحمل لم يحتاج (٦) الى ذكره

(١) قوله وهي عقد على المنافع في قول أكثر العلماء حرموا كثر الشافعية وذكر بعضهم ان العقود عليه العين لانها الموجودة والعقد يضاف اليها  
(٢) قوله وفي لفظ البيع وجهان قال الشيخ تقي الدين والتحقيق ان المتعاقدين ان عرفا المقصود انقذت بأي لفظ كان من الالفاظ التي عرف به المتعاقدان مقصودهما وهذا عام في جميع العقود فان الشارع لم يحد حداً لالفاظ العقود بل ذكرها مطلقة انتهى  
(٣) قوله أحدها معرفة المنفعة لانها العقود عليها فاشتراط العلم بها كالبيع فان معرفته شرط في صحة البيع

(٤) قوله واجارة أرض معينة إلخ ومفهوم كلامهم انه لو استأجر لزوع ماشاء أو غرس ماشاء انه لا يصح فهو أحد الوجهين جزم به في الشرح والثاني يصح وهو الصحيح من المذهب جزم به في التلخيص وانه لو قال للزوع او للغرس أنه لا يصح فهو أحد الوجهين والثاني يصح وهو الصحيح من المذهب وانه لو أجرة الارض واطلق وهي تصلح للزوع وغيره انه لا يصح وهو أحد الوجهين والثاني يصح وهو الصحيح من المذهب  
(٥) فائدة لا بد من معرفة الراكب برؤية أو صفة على الصحيح

(٥) قوله ونحوه: لا ذكر أو اتى على الصحيح

(٦) قوله يحتاج الى ذكره: ان كان المحمول لا يتضرر بكثرة الحركة والا فيشترط



## فصل

(والثاني) معرفة الأجرة (٧) بما تحصل به معرفة الثمن (٨) الآن أنه يصح (٩) أن يستأجر الأجير بطعامه وكسوته وكذلك الظئر ويستحب أن تعطى عند الفطام (١٠) عبداً أو وليدة إذا كان المسترضع موسراً وإن دفع ثوبه إلى خياط (١١) أو قصار ليملأه ولهما عادة بأجرة صح ولهما ذلك وإن لم يعقدا عقد

(٧) قوله والثاني معرفة الأجرة: بغير خلاف لكن لو جعلها صبرة صحت الأجرة على الصحيح كالثمن في البيع والثاني لا يجوز لأنه قد يفسخ العقد بمد تلف الصبرة فلا يدري به يرجع

(٨) قوله معرفة الثمن: قياساً عليه ولا نعلم في ذلك خلافاً

(٩) قوله الآن أنه يصح إلخ هذا المذهب وبه قاله واسحق وروى عن أبي بكر وعمر وأبي موسى رضي الله عنهم أنهم استأجروا الأجراء بطعامهم وكسوتهم وعنه لا يصح في الأجير ويصح في الظئر اختاره القاضي وهو مذهب ح وعنه لا يجوز في الظئر ولا في غيرها وبه قال ش وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وابن المنذر لأن ذلك يختلف كثيراً ولنا ما روى ابن ماجه عن عتبة بن المنذر قال « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ (طس) حتى إذا بلغ قصة موسى قال: إن موسى أجر نفسه ثمانين سنين أو عشرة على عفة فرجه وطعام بطنه: « وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يفسخ (قوائد) ١ إذا أطلق العقد على الرضاع دخلت فيه الحضانة في وجهه وهو قول أصحاب الرأي لأن العرف جار بذلك فحمل الإطلاق عليه والثاني لا يدخل وهو قول أبي ثور وابن المنذر لأن العقد ماتوا ولها ولا محاب ش وجهان كهمذين ٢ لا يصح أن يستأجره إدا به لها وعنه يصح اختاره الشيخ تقي الدين ٣ لو استأجر راعياً الغنم ثلث درها ووصفها وشعرها وأوجعها لم يجز نص عليه قال في التشرح ولا أعلم فيه مخالفاً ٤ لو استأجر رجلاً ليحمل له كتاباً إلى بلد يطيعه إنساناً فيه فوجده قابلاً فردّه استحق الأجر بحمله في الذهاب والإياب (١٠) قوله عند الفطام: قال الشيخ تقي الدين لعل هذا في التبرعه بالرضاع (١١) قوله وإن دفع ثوبه إلى خياط إلخ اشترط المصنف لذلك أن يكون له عادة بالخند

إجارة وكذلك دخول الحمام والركوب في سفينة الملاح وتجاوز إجارة دار سكنى دار وخدمة عبد وتزويج امرأة وتجاوز إجارة الحلي (١٢) بإجرة من جنسه وقيل لا يصح وإن قال إن خطت هذا الثوب اليوم (١٣) فلك درهم وإن خطته غد فلك نصف درهم فهل يصح؟ على روايتين وإن قال إن خطته روميا (١٤) فلك درهم وإن خطته فارسيا فلك نصف درهم فلي وجهمين وإن أكره دابة (١٥) وقال إن رددتها اليوم فكذاها خمسة وإن رددتها غدا فكذاها عشرة فقال أحمد رضي الله عنه لا بأس به وقال القاضي يصح في

الأجرة وهو أحد الأقوال اختاره المصنف والشارح وقطع به في الحرر والصحيح من المذهب أن له الأجرة مطلقا وعليه جماهير الأصحاب وقال أصحاب ش لأجر لهما لانهما فعلا ذلك من غير عوض ولنا أن العرف يقوم مقام القول

(١٢) قوله وتجاوز إجارة الحلي الخ وبه قال الثوري وش وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال م في إجارة الحلي والثياب هو من المشتبهات ولنا أنها عين ينتفع بها مع بقاء عينها فأنشئت سائر ما تجوز إجارته والزينة من المقاصد الأصلية

(١٣) قوله وإن قال إن خطت هذا الثوب اليوم الخ أحدهما لا يصح وبه قال م والثوري وش وإسحق وأبو ثور لانه عقد واحد اختلف فيه الفرض بالتقديم والتأخير فلم يصح كالأول قال بعثك بدرهم قدأوبدرهمين نسيئة وهذا المذهب فعليه له أجر المثل والثانية يصح وهو قول الحارث العكلي وأبي يوسف ومحمد لانه سمي لسكنى عمل عوضا معلوما فصح كالأول قال كلدو بجرة

(١٤) قوله وإن قال إن خطته روميا الخ الخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف

في التي قبلها

(١٥) قوله وإن أكره دابة الخ وهذه الرواية تدل على صحة الإجارة والظاهر عن أحد برواية الجماعة فيها ذكرنا فساد المقر على قياس بيعتين في يعة وقال القاضي يصح في اليوم الأول دون الثاني وقياس حديث علي والاصاري صحته فإن عليا أجرة له يهودي يستقي له كل دلو بتمرة وكذلك الاصاري

اليوم الأول دون الثاني وإن أكره دابة عشرة أيام (١٦) بمشرة دراهم فازاد فله بكل يوم درهم فقال أحمد رضي الله تعالى عنه هو جائر وقال القاضي يصح في المشرة وحدها ونص أحمد (١٧) رحمه الله تعالى على أنه لا يجوز أن يكثر في لمدة غزائه وإن سعى لكل يوم شيئاً معلوماً فجائر (١٨) وإن أكره كل شهر بدرهم أو كل دلو بتمرة (١٩) فالمنصوص أنه يصح وكل ما دخل شهر لزمها حكم الاجارة (٢٠) ولكل واحد منهما الفسخ عند تنضي

(١٦) قوله وإن أكره دابة عشرة أيام الخ وهذه الروايات تدل على أنه متى

قدر لكل عمل أجراً معلوماً صح

(١٧) قوله ونص أحمد الخ هذا قول أكثر أهل العلم منهم الأوزاعي وش ح

وقال م قد عرف وجه ذلك وأرجو أن يكون خفيفاً ولنا أن للمدة مجهولة والعمل

مجهول فلم يحز كالو أكثرها لمدة سفره في تجارته

(١٨) قوله فجائر: وقال الشافعي لا يجوز

(١٩) قوله وإن أكره كل شهر بدرهم أو كل دلو بتمرة الخ هذا المذهب وبه قال

أبو نوري وأصحاب الرأي وحكي عن م نحوه إلا أن الاجارة لا تكون لازمة عنده

وقال أبو بكر وابن حامد وابن عقيل أن العقد لا يصح وهو رواية عن أحمد وقول

الثوري والصحيح من قولني ش ووجه الأول أن علياً رضي الله عنه استقى لرجل

من اليهود كل دلو بتمرة وجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأكل منه ورواه ابن ماجه

(٢٠) قوله وكلما دخل شهر لزمها حكم الاجارة: أن لم يفسخ الاجارة أوله لأن

دخوله بمنزلة إقاع العقد على عينه ابتداء لأن شروعه في كل شهر مع ما تقدم في العقد

من الاتفاق على تقدير أجره والرضى يذله به جرى مجرى ابتداء العقد عليه

وسار كالباع بالمطاعة إذا جرى من المساومة ما دل على الرضى بها قاله في المفتي (فصل)

في الصبرة عشر مسائل ١ أن يقول استأجرتك لتحمل هذه الصبرة إلى مصر بمشرة

فهي صحيحة بشرط خلاف لأنها معلومة بالمشاهدة ٢ قال استأجرتك لتحملها كل قفيز

بدرهم فيصح وبه قال ش وقال ح يصح في قفيز ويبطل في ما زاد وهذا الخلاف مبني على

كل شهر (٢١) وقال أبو بكر وابن حامد لا يصح

### فصل

(الثالث) ان تكون المنفعة مباحة مقصودة فلا يجوز الاجارة على الزنا والزمر والفناء (٢٢) ولا اجارة الدار لتجمل كنيسة أو بيت نار أو وليع الحمر (٢٣) ولا يصح الاستئجار على حمل الميتة والحمر (وعنه) يصح ويكره أكل أجرته

بيها ٣ قال لتحملها في قفيزا منها بدرهم فازاد في حساب ذلك فيجوز كالو قال كل قفيز بدرهم وكذلك كل لفظ يدل على ارادة حمل جميعها ٤ قال لتحمل في قفيزا منها بدرهم فا زاد في حساب ذلك يريد مهما كلفته من باقيها فلا يصح وهو مذهب ش لان المقود عليه بعضها وهو مجهول ويحتمل ان يصح لانه في معنى كل دلو بتمرة ٥ قال لتقل لي منها كل قفيز بدرهم فهي كالرابعة ٦ قال لتحمل لي منها قفيزا بدرهم على ان تحمل الباقي بحساب ذلك فلا يصح لانه في معنى يمتين في ريمة ويحتمل ان يصح لان معناه لتحمل لي كل قفيز منها بدرهم ٧ قال لتحمل لي هذه الصبرة كل قفيز بدرهم وتقل لي صبرة اخرى في البيت بحساب ذلك فان كانا يعلمان التي في البيت بالمشاهدة صح فيها وان جهلها أحدهما صح في الاولى فقط لانهما عقدان على معلوم او مجهول فصح في المعلوم وبطل في المجهول ٨ قال لتحمل لي هذه الصبرة والتي في البيت بشرة فان كانا يعلمانها تصح فيها وان جهلا التي في البيت بطل فيها ولا يتم عقد واحد على معلوم ومجهول ٩ قال لتحمل لي هذه الصبرة وهي عشرة قفزة بدرهم فان زادت في حساب ذلك صح في العشرة لانها معلومة ولم يصح في الزيادة للشك فيها ١٠ قال لتحمل لي هذه الصبرة كل قفيز بدرهم فان قدم لي طعام فحمت في حساب ذلك صح أيضاً في الصبرة قطع لما ذكرنا

(٢١) قوله عند تقضي كل شهر: قبل دخول الثاني عند المصنف والشيخ والصحيح

انه لا يكون الا بعد فراغه

(٢٢) قوله والفناء والتويع وقال ح يجوز ان يستأجر من يكتب له غناء ونوحا

(٢٣) قوله والحمر: لمن يشربها وبه قال أبو يوسف ومحمد والشافعي وقال أبو حنيفة يجوز

### فصل

والاجارة على ضربين أحدهما إجارة عين فتجوز إجارة كل عين يمكن استيفاء المنفعة المباحة منها مع بقائها فيجوز له استئجار حائط (٢٤) ليضع عليه اطراف خشبه وحيوان ليصيد به الا الكلب واستئجار كتاب (٢٥) يقرأ فيه الا المصحف في أحد الوجهين (٢٦) واستئجار النقد للتخلي والوزن لا غير (٢٧) فان أطلق الاجارة لم يصح (٢٨) في أحد الوجهين ويصح في

(٢٤) قوله فيجوز له استئجار حائط الخ أي اذا كان الحشب معلوما والمدة معلومة وبه قال ش وقال ح لا يجوز ولنا ان هذه منفعة مقصودة مقدور على تسليمها فجازت الاجارة عليها كاستئجار السطح للنوم عليه

(٢٥) قوله واستئجار كتاب: وهذا مذهب ش ومقتضى قول ح أنه لا يجوز لانه علل منع إجارة المصحف بانه ليس في ذلك أكثر من النظر اليه ولا تجوز الاجارة لمثل ذلك ولنا أن فيه نقداً مباحاً يحتاج اليه فجازت الاجارة كاستئجاره

(٢٦) قوله إلا المصحف في أحد الوجهين: في إجارة المصحف قولان أحدهما لا يصح وهو المذهب لانه لا يصح بيعه والثاني يصح وهو مذهب ش لانه انتفاع مباح تجوز إجارته فجازت إجارته كاستئجار الكتب ولا يلزم من عدم جواز البيع عدم جواز الاجارة كالحر (فائدة) تحرم إجارة غل للزوا على الاصح ولا تصح وقيل تصح بناء على اجارة الطئر الرضاع والاول مذهب ح ش والثاني قول الحسن وابن سيرين ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عيب الفعل متفق عليه قال المصنف فان أطلق بغير اجارة ولا شرط فأهديت له هدية أو أكرم بكرامة فلا بأس قال الشيخ تقي الدين ولو انزاه على قرسه فقص ضمن نفسه

(٢٧) قوله واستئجار النقد للتخلي والوزن لا غير: اذا كان في مدة معلومة وبه قال ح ولا يهبط ش وجهان ثانيهما التبع لان هذه المنفعة ليست المقصودة منها ولنا أنها عين أمكن الانتفاع بهامع بقاء عينها فأشبهت المكي

(٢٨) قوله فان أطلق الاجارة لم يصح: وهو المذهب وبه قال ح فليبه يكون قرضاً ويصح

الاخر وينتفع بها في ذلك (٢٩) ويجوز استئجار ولده لخدمته (٣٠) وامرأته لرضاع ولده (٣١) وحضاته ولا يصح الابشروط خمسة (أحدها) أن يمتد على قعر المين دون اجزائها فلا تصح اجارة الطعام للاكل ولا السمع ليشعله (٣٢) ولا حيوان لا خذلته (٣٣) الا في الظئر وقعر البئر يدخل تبعاً (الثاني) معرفة المين برؤية أو صفة في أحد الوجهين وتصح في الآخر بدونه وللمستأجر خيار الرؤية (الثالث) القدرة على التسليم فلا تصح اجارة الآبق والشارد ولا المنسوب ممن لا يقدر على أخذه ولا تجوز اجارة المشاع مفرداً (٣٤) لغير شريكه (وعنه) ما يدل على جوازه (الرابع) اشتغال في الآخر اختاره أبو الخطاب والمصنف وهو الصواب قاله في الانصاف (فائدة) وكذا حكم المكبل والموزون

(٢٩) قوله وينتفع بها في ذلك: أي في التحلي والوزن

(٣٠) قوله ويجوز استئجار ولده لخدمته: قال في الانصاف وفي النفس منه شيء بل الذي

ينبغي أنها لا تصح ونحب عليه خدمته بالمعروف هـ

(٣١) قوله وامرأته لرضاع ولده: وعند الشيخ بقي الدين لأجرة لها مطلقاً

(٣٢) قوله ولا السمع ليشعله: هذا المذهب لأنه لا ينتفع به الا بالانلاف عنه فله يجوز

كما لو استأجر ديناراً لينقعه قال الشيخ بقي الدين ليس هذا باجارة ولكنه إذن في الانلاف وهو سائغ كقوله من ألقى متاعه قال في القروع وهو اختار

(٣٣) قوله ولا حيوان لا خذلته الخ هذا المذهب واختار الشيخ بقي الدين جواز

اجارة قنـة ماء مدة وماء قنـص بركة وآياه واجارة حيوان لاجل لبنه قام هو به وأوربه فان قام عليها المستأجر وعنفها فكاستجار الشجر وان علفها ربهـا وبأخذ المشتري لبنـا مقدراً فيبيع محض وان كان يأخذ اللبن مطلقاً فيبيع أيضاً وليس هذا بضرر قال وكظئر (٣٤) قوله ولا تجوز اجارة المشاع مفرداً الخ هذا المذهب وبه قال ح وزفر لانه

لا يقدر على تسليمه فلم تصح اجارته كالمنسوب (وعنه) ما يدل على جوازه اختاره أبو حفص المكبري وأبو الخطاب وصاحب الفائق والحافظ بن عبد الهادي في حواشيه

المین علی المنفعة فلا تجوز اجارة بهیمة زمته للحمل ولا أرض لا تنبت  
للزروع (الخامس) كون المنفعة مملوكة للمؤجر أو مأذونه فیها فیجوز للمستأجر  
اجارة المین (٣٥) لمن يقوم مقامه ویجوز للمؤجر و غیره بمثل الاجرة  
وزیادة (٣٦) (وعنه) لا یجوز زیادة (وعنه) إن جدد فیها عمارة جازت

وبه قال م ش وأبو یوسف ومحمد لانه معلوم یجوز یعه فجازت اجارته كالفرء فان كان  
لواحد فأجر نصفه صح لانه یمكنه تسلیمه ثم ان أجر النصف الآخر للمستأجر الاول  
صح وان أجره لغيره فیه وجهان کالتی قبلها

(٣٥) قوله فیجوز للمستأجر اجارة المین: المستأجرة اذا قبضها هذا المذهب وبه قال  
سعيد ابن المسیب وابن سیرین ومجاهد وعكرمة وأبو سلمة بن عبد الرحمن والنخعي  
والشعبي والثوري وشح (وعنه) لا یجوز لأن التبی صلی الله علیه وسلم نهی عن ربح  
مالم یضمن والمتافع لم تدخل فی ضماؤه والأول أصح لأن قبض المین قام مقام قبض  
المتافع بدلیل انه یجوز التصرف فیها فجاز العقد علیها کیع الثمر علی الشجر. اذا ثبت  
هذا فلا یؤجرها الا لمن يقوم مقامه أو دونه فی الضرر وأما اجارتها قبل القبض  
فیحوز من غیر المؤجر فی أحد الوجهین والثانی لا یجوز وهو قول ح والمشهور من قولی  
ش وفي اجارتها للمؤجر وجهان کثیره وأصلهما یبع الطعام قبل قبضه هل یصل من  
بائعته؟ علی روایین وتجوز اجارتها من المؤجر بعد القبض وبه قال ش وقال ح لا یجوز  
ولنا ان کل عقد جاز مع الاجبی جاز مع العاقد کالبیع

(٣٦) قوله ویجوز للمؤجر الخ أي تجوز اجارتها بمثل الاجرة وزیادة هذا المذهب روى  
عن الزهري وعطاء والحسن وبه قال ش وأبو ثور وابن المنذر وعنه لا یجوز زیادة روى  
كرهه عن ابن المسیب وأبی سلمة وابن سیرین ومجاهد وعكرمة والنخعي (وعنه) ان  
جدد فیها عمارة جازت الزیادة والا فلا فان فعل تصدق بالزیادة وروی عن الشعبي وبه قال  
الثوري ح لانه یربح بذلك فیالم یضمن ویخالف ما اذا عمل فیها فان الربح فی مقابلة  
العمل ولنا انه عقد یجوز برأس المال فجاز زیادة کیع المبیع بعد قبضه وأما الخبر فان  
المتافع قد دخلت فی ضماؤه من وجه لاتها لو قلنت من غیر استیفاءه كانت من ضماؤه  
(تنبيه) ینبغي ان تعید هذه المسئلة فیما اذا أجرها لمؤجرها بما اذا لم تكن حيلة فان

الزيادة والافلا والمستمير اجارتها اذا اذن له الميرمدة بعينها ويجوز اجارة الوقف (٣٧) فان مات المؤجر (٣٨) فانتقل الى من بعده لم تنسخ الاجارة في أحد الوجهين (٣٩) ولثاني حصته من الربح فاذا أجر الولي اليتيم (٤٠) أو السيد العبد ثم بلغ الصبي وعق العبد لم تنسخ (٤١) الاجارة ويحتل ان تنسخ

### ﴿ فصل ﴾

واجارة العين تنقسم قسمين (٤٢) (أحدهما) ان تكون على مدة معلومة

كان حيلة لم يحز قولاً واحداً وهي شبهة بمسئلة العينة وعكسها (٣٧) قوله ويجوز اجارة الوقف : لان منافعه مملوكة للموقوف عليه فجازت له اجارته كالستاجر

(٣٨) قوله فان مات المؤجر الخ لانه أجر ملكه في زمن ولايته فلم تبطل بموته كالأجر ملكه المطلق والثاني تنسخ فيما بقي من المدة لانه أجر ملكه ملك غيره فصحب في ملكه دون ملك غيره واختاره ابن دقيقيل والشيخ قتي الدين قال ابن رجب وهو المذهب الصحيح لان الطقة الثانية تستحق العين بمنافعها تلقيا عن الواقف باقراض الطقة الاولى وقيل تبطل الاجارة وقال في الفائق وتخرج الصحة بعد الموت موقوفة لا لازمة وهو المختار انتهى

(٣٩) قوله لم تنسخ الاجارة في أحد الوجهين : اذا كان المؤجر هو الموقوف عليه بأصل الاستحقاق فأما ان كان هو الناظر العام أو من شرط له وكان أجنبياً لم تنسخ الاجارة بموته قولاً واحداً قاله المصنف والشارح والشيخ قتي الدين وابن رجب (٤٠) قوله فاذا أجر الولي اليتيم : أو ماله

(٤١) قوله لم تنسخ : هذا المذهب ومحلها فيما اذا لم يعلم بلوغه عند فراغها فأما ان أجره مدة يعلم بلوغه فيها فانها تنسخ على الصحيح. وعند الشيخ تنسخ الا ان يستنيها في نعت

(٤٢) قوله واجارة عين تنقسم قسمين الخ فلم منه أن اجارة العين تارة تكون في



كاجارة الدار شهرا والارض عاما والمبد للخدمة أو للرعي مدة معلومة ويسمى  
الاجير فيها الاجير الخاص (٤٣) ويشترط أن تكون المدة معلومة (٤٤)  
ينبغي على الظن بقاء العين فيها وان طال (٤٥) ولا يشترط أن تلي العقد فلو

الآدمي وتارة تكون في غيره من المنازل والدواب ونحوها وقد حكاه ابن المنذر إجماعا  
(٤٣) قوله ويسمى الاجير فيها الاجير الخاص وهو من قدر نفعه بالزمن لا اختصاص

المستأجر بمنفعته في مدة الاجارة لا يشاركه فيها غيره

(٤٤) قوله ويشترط أن تكون المدة معلومة : لان المدة هي الضابطة للمعقود عليه

للمعرفة فاشترط العلم بها كالكليات

(٤٥) قوله ينبغي على الظن بقاء العين فيها وان طال المدة لان المصحح له كون المستأجر  
يمكنه إسقاء النفعة منها غالبا وظاهره ولو ظن عدم النافذ قال في الرطابة ولا فرق  
بين الوقف والملك بل الوقف أولى قال في المبدع وفيه نظر (فوائد) لو أجبره الى ما يقع  
اسمه على شيئين كالبيد وجمادى وريبع لم يصح للجهالة فلا بد من تعيينه اختاره  
القاضي قال في الانصاف وهو الصواب وقال المصنف وجاءه يصح ويصرف الى الاول ٢  
ليس لو كيل مطلق الاجار مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوهما قاله الشيخ تقي الدين قال  
في الانصاف قلت الصواب الجواز إن رأى في ذلك مصلحة ويعرف بالقرآن والذي يظهر أن  
الشيخ لا يمنع ذلك ٣ لا يتدورا أكثر مدة الاجارة بل يجوز اجارة العين مدة ينبغي على الظن  
بقاء العين فيها وان طال وهذا قول عامة أهل العلم وقيل لا يجوز أكثر من سنة وقيل تصح  
ثلاث سنين لا غير ولنا قوله تعالى اخبار أعن شعيب عليه السلام (على أن تأجرني ثمانى حجج)  
وشرع من قبلنا شرعنا ما لم ينسخ ولان ما جاز المقد عليه سنة جاز أكثر كالساقاة على  
شجر يفرسه ويعمل عليه حتى يثمر ٤ اذا تمت الاجارة وكانت على مدة ملك المستأجر  
المنافع المعقود عليها الى المدة وتحدث على ملكه به قال ش وقال ح تحدث على ملك المؤجر  
ولا يملكها المستأجر بالمقد لانهما معدومة فلا تكون مملوكة كالولد والثمره ولنا أن الملك  
عبارة عن حكم يحصل به تصرف مخصوص وقد ثبت أن النفعة المستقبلية كالملك العين يتصرف  
فيها كتصرفه في العين فلما أجبرها صار المستأجر مالكا للتصرف فيها كما كان يملكه المؤجر  
ثبت أنها انتقلت الى المستأجر بخلاف الولد والثمره فان المستأجر لا يتصرف فيها اذا

أجره سنة خمس في سنة أربع صح سواء كانت العين مشغولة وقت العقد (٤٦)  
 أو لم تكن وإذا آجره في اثناء شهر سنة استوفى شهرا بالمدد وباقها  
 بالاهلة (وعنه) يستوفي الجميع (٤٧) بالمدد وكذلك الحكم في كل ما تعتبر فيه  
 الأشهر كمدة الوفاة وشهري صيام الكفارة (القسم الثاني) أجازتها لعمل  
 معلوم كاجارة الدابة للركوب إلى موضع معين أو بقر لحرت مكان (٤٨) أو دياس

أكثرى دابة إلى العشاء فأخر المدة غروب الشمس وبه قال ش وقال ح وأبو ثور آخرها زوال  
 الشمس لأن العشاء آخر النهار ولهذا جاء في حديث ذي اليمين «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إحدى صلاتي العشاء يعني الظهر أو العصر ولنا قوله تعالى (من بعد صلاة العشاء) يعني  
 الصلوة وإنما تعلق بغروب الشمس لأن هذه الصلاة تسمى العشاء آخره فيدل على أن الأولى  
 المغرب وهو في العرف كذلك ٦ إذا أكثرى فسطاطا إلى مكة ولم يقل متى أخرج فالكراء  
 فاسد وبه قال أبو ثور وهو قياس قول الشافعي وقال أصحاب الرأي يجوز استحسانا ولنا  
 أنها مدة غير معلومة الابتداء فلم يميز كما لو قال أجزتك داري من حين يخرج الحاج  
 إلى رأس السنة

(٤٦) قوله سواء كانت العين مشغولة وقت العقد: أجازة أو رهن أو غيرهما إذا أمكن  
 التسليم عند وجوبه أو لم تكن مشغولة لأنه إنما يشترط القدرة على التسليم عند وجوبه كالسلم  
 لا يشترط القدرة عليه حال العقد وظاهر كلام ابن عقيل أنه لا يجوز أجرة العين إذا  
 كانت مشغولة وقال في الفائق ظاهر كلام أصحابنا عدم صحة أجرة المشغول بذلك غير المستأجر  
 وقال شيخنا يجوز في أحد القولين وهو المختار انتهى وقد قال الشيخ قمي الدين فيمن استأجر  
 أرضاً من جندي وغرسها قصباً ثم انتقل الاقطاع عن الجندي إلى الجندي الثاني لا يلزمه حكم  
 الأجرة الأولى وأنه إن شاء أن يؤجرها لمن له فيها قصب أو غيره قارفي في الاقطاع وشرحه  
 ولا يجوز أجرة أرض مشغولة بفرس أو بنا للغير ونحوهما إلا أن يأذن مالك الفرس أو البناء  
 فينبغي القول بالصحة وإذا كان الشاغل لا يدوم كإزرع ونحوه أو كان الشغل بما يمكن  
 فصله عنه كبيت فيه متاع أو مخزن فيه طعام ونحوه جازت أجرته ولغيره وجه واحد

(٤٧) قوله وعنه يستوفي الجميع: وعند الشيخ قمي الدين إلى مثل تلك المسألة

(٤٨) قوله «و بقر حشرت مكان» ويحتاج إلى معرفة مقدير الأرض والمعرّوف

زرع أو استجار عبد ليدله على طريق أورشى لطحن قزان معلومة فيشترط معرفة العمل (٤٩) وضيطة بما لا يختلف

الأرض بالمشاهدة لا غير

(٤٩) قوله فيشترط معرفة العمل الخ لان الاجارة عقد معاوضة فوجب ان يكون الموضع فيها معلوماً لئلا يفضي الى الاختلاف والتنازع كقولنا في البيع (قوائد) ١ يجوز استجار ضم لدوس له طينا ولا محابش وجه انه لا يجوز لانها منفعة غير مقصودة من هذا الحيوان ولنا انها منفعة مباحة اشبهت سائر المنافع ٢ يجوز استجار بهيمة لادارة الرعي ويفتقر الى شيئين معرفة الحجر بالمشاهدة أو الصفة وتقدير العمل بالزمان كيوم أو يومين أو بالطعام كقفيز أو قفيزين ٣ يجوز استجار كيال ووزان لعمل معلوم أو في مدة معلومة وبه قال م والثوري ش وأصحاب الرأي وقد روي في حديث سويد بن قيس « أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترى رجل منا سراويل وثم رجل يزن بأجر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: زن وأرجح: » رواه أبو داود ٤ يجوز استجار رجل ليلزم غرباً له يستحق ملازمته وعنه انه كره ذلك وقال غير هذا أعجب الي وانما كرهه لانه يأول الى الخصومة وفيه تضيق على المسلم ولا يأمن أن يكون ظالماً فيساعده على ظلمه ٥ يجوز استجار ناسخ لينسخ له كتباً من الفقه والحديث والشعر المباح والسجلات نص عليه في رواية منقح بن جامع ٦ يجوز ان يستأجر على نسخ مصحف في قول أكثر أهل العلم منهم جابر بن زيد ومالك بن دينار حش وأبو نوري وابن المنذر وكرهه علقمة ولعله يرى ذلك بما يختص كون قاعله من أهل القرية ولنا أنه فعل مباح ينوب فيه الغير عن الغير فجاز الاجر عليه ككتابة الحديث ٧ يجوز الاستجار لاستيفاء القصاص في النفس ومادونها وبه قال م ش وأبو نوري وقال ح لا يجوز في النفس لان عدد الضربات يختلف ولنا أنه حق يجوز التوكيل في استيفائه فجاز الاجر عليه كالقصاص في الطرف ٨ يجوز ان يستأجر سمساراً يشتري له ثياباً ورخص فيه ابن سيرين وعطاء والنخعي وكرهه الثوري وحده ٩ لو قال كلما اشترت ثوباً فلك درهم أجراً وكانت الثياب معلومة بصفة أو مقدرة بثمن جاز وان لم يكن كذلك فظاهر كلام أحد انه لا يجوز لان الثياب تختلف أثمانها والاجر يختلف بذلك فان اشترى فله أجر مثله وهذا قول أبي ثور والمنذر ١٠ انا استأجره لبييع له ثياباً بينها

## ﴿ فصل ﴾

الضرب الثاني عقد على منفعة في الذمة مضبوطة بصفات كالسلم كضيافة ثوب وبناء دار وحمل الى موضع معين (٥٠) ولا يكون الأجير فيها إلا آدمياً جائز التصرف ويسمى الأجير المشترك ولا يجوز الجمع بين تقدير المدة والعمل (٥١) كقوله استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في يوم (ويحتمل) أن يصح ولا تصح الاجارة (٥٢) على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل

صح وبه قال ش وقال ح لا يجوز لأن ذلك يتمدر عليه فأشبه ضرب الفعل ولما أنه عمل مباح تجوز الثابة فيه فجاز الاستجار عليه كضراء الثياب

(٥٠) قوله وحمل الى موضع معين: هذا صحيح بلا نزاع ويلزمه الشروع فيه عقب العقد فلو ترك ما يلزمه قال الشيخ قتي الدين بلا عذر قلف ضمن وله الاستابة فان مرض أو هرب أكثر من يعمل عليه فان شرط مباشرة له فلا ولا استابة اذن

(٥١) قوله ولا يجوز الجمع بين تقدير المدة والعمل: وهو قول خش لان الجمع بينهما يزيد الاجارة غرراً لا حاجة اليه لانه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء المدة فان استعمل في بقية المدة فقد زاد على ما وقع عليه العقد وان لم يعمل كان تاركاً للعمل في بعض المدة وهذا غرر يمكن التحرز منه ويحتمل أن يصح وهو رواية وبه قال ابو يوسف ومحمد لان الاجارة معقودة على العمل والمدة دائماً ذكرتا للمجمل فان مضت المدة قبل العمل فللمستأجر فسخ الاجارة لان الاحير لم يف بالشرط فان رضي بالبقاء عليه لم يملك الاجير الفسخ لان الاخلال بالشرط منه

(٥٢) قوله ولا تصح الاجارة على عمل الخ أي بل هي جالبة وهذا المذهب وبه قال عطية والضحاك بن قيس والزهرري ح وكرهه الحسن وابن سيرين وطائوس والشعبي والنخعي وعنه يصح وبه قال م ش ورخص في اجور المطين أبو قلابة وأبو نور وابن اثناس: لان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بما معه من القرآن متفق عليه: ووقل عليه السلام «أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» حديث صحيح وفي حديث بني سبيد

القرية (٣) كاللحج والأذان (٥٤) ونحوهما (وعنه) تصح فان استأجره  
ليحججه صح (٥٥) ويكره للحراكل أجرته (٥٦) ويطعمه الرقيق والبهائم  
(وقال القاضي) لا تصح (٥٧)



«ان رجلاً رقى رجلاً فاتحة الكتاب على جبل فبرأه الحديث وإذا جاز أخذ الجبل  
جاز أخذ الأجر لانه في مناه ولنا ما روى عثمان بن أبي العاص قوله إن آخر ما عهد  
الي النبي صلى الله عليه وسلم ان اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجرأء رواه الترمذي  
وحسنه وعن عبادة بن الصامت قال «علمت ناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة  
فأهدى لي رجل منهم قوساً قال قلت قوس وليست بمال أتهداها في سبيل الله  
فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: ان سرك أن يهلكك الله قوساً من نار  
فأقبلها:» رواه أبو داود والترمذي ولان من شرط صحة هذه الأفعال كونها قريبة الى  
الله فلم يجوز أخذ الأجر عليها كالأجر استأجر قوماً يصلون خلفه الجمعة وأما الرقية  
فقبها نوع مداواة والمأخوذ عليها جبل وقوله: أحق ما أخذتم عليه أجرأء كتاب الله:  
يعني به الجبل أيضاً في الرقية لانه ذكر ذلك في سياق خبر الرقية فان أعطى المعلم شيئاً  
من غير شرط جاز في ظاهر كلامه وكرهه طائفة من أهل العلم لما تقدم من حديث  
القوس ولنا ما روى الأثرم عن أبي قال: كنت احتاف الى رجل مسن قد أصابته  
علة قد احتبس في بيته أقرئه القرآن فكان عند فراغه مما أقرئه يقول لجارية له علمي  
طعام أخي فيؤتي بطعام لا آكل مثله بالمدينة فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه  
وسام فقال: إن كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله فكل منه وإن كان يحفك به فلا تأكله:»  
(٥٣) قوله من أهل القرية: بان يكون مسلماً

(٥٤) قوله كاللحج والأذان: وتعلم القرآن والامامة وفي الرأية والقضا

(٥٥) قوله صح: هذا المذهب

(٥٦) قوله ويكره للحراكل أجرته: كآخذ به شرط هذا المذهب وعنه يحرم مطلقاً:

(٥٧) قوله لا يصح: وهو روية

## ﴿ فصل ﴾

وللمستأجر استيفاء المنفعة (٥٨) بنفسه وبمثله (٥٩) ولا يجوز بما هو أكثر ضرراً منه ولا بمن يخالف ضرره ضرره (٦٠) وله أن يستوفي المنفعة وما دونها في الضرر من جنسها فإذا اكرت لزرع الحنطة فله زرع الشعير ونحوه (٦١) وليس له زرع الدخن ونحوه (٦٢) ولا يملك الفرس ولا البناء (٦٣) وإن اكرت لها لحد هالم يملك الآخر (٦٤) فإن اكرت لها للفرس ملك الزرع وإن اكرت دابة للركوب (٦٥) أو الحمل لم يملك الآخر وإن اكرت الحمل الحديد أو القطن لم يملك

(٥٨) قوله وللمستأجر استيفاء المنفعة الخ يجوز للمستأجر إعادة المأجور لمن يقوم مقامه من دار وحانوت وركوب وغير ذلك بشرط أن يكون الراسكب الثاني مثل الأول في الطول والقصر على الصحيح خلافا للمصنف والشارح والصحيح أنه لا يشترط المعرفة بالركوب وقيل يشترط اختاره القاضي

(٥٩) قوله بنفسه وبمثله: لأنه حقه فجاز أن يستوفيه بنفسه ووكيله وظاهره جواز إمارته ولو شرط المؤجر عليه أن يستوفيه بنفسه وهو الصحيح قال المصنف قياس قول أصحابنا صحة العقد وبيان الشرط فائدتان: قال في التلخيص ولا ضمان على المستعير من المستأجر في الأصح قلت فيما يابها ٢ لو اكرت لها إلى موضع معين فأراد المدول إلى مثله في المسافة والحزونة والأمن أو أقل ضرراً جاز على الصحيح وقال المصنف لا يجوز

(٦٠) قوله ولا بمن يخالف ضرره ضرره: لأنه يستوفي أكثره حقه أو غير ما يستحقه

(٦١) قوله فله زرع الشعير ونحوه: كالباقلاء والحبس

(٦٢) قوله وليس له زرع الدخن ونحوه: كالقرفة والقطن والقمب

(٦٣) قوله ولا البناء: في الأرض التي استأجرها للزرع لأن ذلك أكثر ضرراً منه

(٦٤) قوله لم يملك الآخر: لأن الفرس يضر بإطن الأرض والبناء بظاها

(٦٥) قوله وإن اكرت دابة للركوب أو الحمل لم يملك الآخر: لأن ضرر كل واحد

منهما يخالف لضرر الآخر لأن الركب يعين الظهر بحركته لكن يقع في موضع واحد فيشتد على الظهر والمتاع يتفرق على جنبه لكن لا حركة له يعين بها الظهر

حمل الآخروان فعل (٦٦) فعليه أجرة المثل وان اكثرها الحسولة شيء فزاد عليه  
أواذ موضع فجاوزه فعليه الاجرة المذكورة (٦٧) وأجرة المثل للزائد (٦٨)  
ذكره الخرقى (وقال أبو بكر) عليه أجرة المثل للجميع وان تلفت ضمن  
قيمتها (٦٩) الا أن تكون في يد صاحبها فيضمن نصف قيمتها في أحد  
الوجهين (٧٠)

### ﴿ فصل ﴾

ويلزم المؤجر كلما يتمكن به من النفع كزمام الجمل ورحله وحزامه  
والشد عليه وشد الاحمال والحامل والرفع والحط ولزوم البعير لينزل لصلاة  
الفرض ومقاييع الدار وعمارتها وما جرت عادته به فأما تقريغ البالوعة  
والكثف فيلزم المستأجر اذا تسلمها فارغة

(٦٦) قوله وان فعل: كان ضمناً

(٦٧) قوله وان اكثرها لحوله شيء: الى قوله المذكورة: اي السماة لاستيفاء  
المقود عليه

(٦٨) قوله واجرة المثل للزائد: هذا المذهب وحكام ابو الزناد عن الفقهاء السبعة لانه  
متعمد في ذلك فهو كفاصب وقال ابو بكر عليه اجرة المثل للجميع لانه عدل عن المقود عليه  
الى غيره أشبه ما لو فله بغير اجار قوله يصرح به أبو بكر فيما اذا اكثرتي لحوله شيء فزاد عليه  
(٦٩) قوله وان تلفت ضمن قيمتها: سواء تلفت في الزيادة أو بغيرها الى المسافة  
لانه متعمد أشبه القاصب

(٧٠) قوله الا ان تكون في يد صاحبها ولا شيء عليها فيضمن نصف قيمتها في أحد  
الوجهين: لانه اجتمع عليها يدان يد صاحبها ويد المستأجر فالذي يقابله النصف فيضمن  
والثاني تلزمه القيمة كلها حيث لم يرض مالكها وهو المذهب نصره الاكثر اناطة بالتمدي  
وسكوت صاحبها لا يدل على الرضاء كالأوبسيع ملكه وهو ساكت لم يمتعه وذكر القاضي  
في الشرح الصغير انه لا ضمان

## ﴿ فصل ﴾

والاجارة عقد لازم من (٧١) الطرفين ليس لاحدهما فسخها وان بداله قبل تقضي المدة (٧٢) فعليه الاجرة وان حوله المالك قبل (٧٣) تقضيها لم يكن له اجرة لما سكن نص عليه ويحتمل ان له من الاجرة بقسطه وان هرب الاجير (٧٤) حتى انقضت المدة انقضت الاجارة وان كانت على عمل خير المستأجر بين الفسخ والصبر وان هرب الجمل أو مات وترك الجمل اتفق عليها

(٧١) قوله والاجارة عقد لازم من الطرفين الخ وبه قال مش وأصحاب الرأي لا ياتوا عقد معاوضة كالبيع ولا ياتوا نوع من البيع وإنما احتصت باسم الصرف والسلام فان وجد العين معيبة عيالم يعلم به المستأجر حال العقد فله الفسخ قال في المغني بغير خلاف لعلمه لانه عيب في المدقود عليه فائتبت الخيار كالبيع في البيع فان رضي بالمقام ولم يفسخ لزمه جميع الاجرة المسماة ولا ريش له هذا اذا وقع العقد على العين فان كان في الذمة لم يفسخ وعلى المكري ابدالها ولا يجوز للمؤجر التصرف في العين المؤجرة سوا ترك المستأجر الاتفاع بها او لالاها صارت مملوكة لغيره فان تصرف وبدا المستأجر عليها لم يفسخ وعلى المستأجر جميع الاجرة وله على المالك اجرة المثل لما سكنه او تصرف فيه

(٧٢) قوله وان بدا له قبل تقضي المدة الخ اذا فسخ المستأجر من غير عيب ولا خيار وترك الاتفاع بالمأجور قبل تقضي المدقلم تفسخ وعليه الاجرة ولا يزول ملكه عن المنافع بل تذهب على ملكه لانها عقد لازم وكالواشترى شيئا وقبضه ثم تركه

(٧٣) قوله وإن حوله المالك الخ هذا المذهب لانهم يسلم اليه ما تناوله عقد الاجارة فلم يستحق شيئا كالواشترى اجره لمحل كتاب إلى بلد فحمله بعض الطريق ويحتمل ان له من الاجر بقسطه وهو قول اكثر الفقهاء لانه استوفى ملك غيره على غير وجه المعاوضة فلزمه عوضه كالبيع اذا استوفى بعضه ومنعه المالك بقيته (فائدة) وكذا الحكم لو امتنع الاجير من تكميل العمل قاله في التلخيص قال في الشرح وكل موضع امتنع الاجير من العمل فيه او منع المؤجر المستأجر من الاتفاع اذا كان بعد عمل البعض فلا اجرة فيه على ما سبق

(٧٤) قوله وان هرب الاجير الخ وجملة ذلك انه اذا هرب لاجير او شردت الدابة او اخذ



الحاكم من مال الجمل أو اذن للمستاجر (٧٥) في النفقة عليها فإذا انقضت  
الاجارة باعها الحاكم ووفى المنق وحفظ باقي ثمنها لصاحبه وتفسخ  
الاجارة (٧٦) بتلف العين المقود عليها (٧٧) وموت الصبي المرتضع وموت  
الراكب إذا لم يكن له من يقوم مقامه (٧٨) في استيفاء المنفعة وانقلاع الضرس  
الذي كثرى لقلعه أو بروه ونحو هذا وإن كثرى داراً فأنهدمت (٧٩) أو

المؤجر العين وهرب بها أو منه استيفاء المنفعة من غير هرب لم تفسخ الاجارة لكن ثبت  
للمستاجر اجر خيار الفسخ وإن لم يفسخ وكانت الاجارة على مدة انقضت بمضي المدة  
يوماً فيوماً فإن عادت العين في أثناء المدة استوفى ما بقي منها وإن انقضت انقضت  
وإن كانت على عمل في الذمة كخياطة ثوب ونحوه أو حمل الى موضع معين استؤجر  
من ماله من يملكه فإن تضرر فله الفسخ وله الصبر الى ان يقدر عليه فيطالبه بالعمل

(٧٥) قوله أو اذن للمستاجر: فإن اتفق بلا اذن حاكم ونوى الرجوع فيه روايتا  
من قضى ديناً عن غيره بغير اذنه والصحيح منهما انه يرجع ثم إن الأكثرين اعتبروا  
الاشهاد على نية الرجوع وفي اللغوي وجه لا يعتبر قال في القواعد وهو الصحيح انتهى  
(٧٦) قوله وتفسخ الاجارة الخ تلف العين المقود عليها على ثلاثة أقسام ١ أن تلف  
قبل قبضها فتفسخ بغير خلاف فعلمه ٢ أن تلف بعد قبضها فتفسخ عند  
حاجة الفقهاء أيضاً وتسقط الاجرة وحكي عن أبي ثور أن الاجر يستقر لأن المقود  
عليه تلف بعد القبض أثر الميسع ولا يصح ذلك لأن المقود عليه المنافع وقبضها  
باستيفائها ٣ أن تلف بعد مضي بعض المدة فتفسخ فيما بقي ويكون على المستاجر  
أجرة ما استوفى

(٧٧) قوله بتلف المقود عليها: ولو اتلفها المستاجر

(٧٨) قوله من يقوم مقامه: المذهب لا تفسخ بموت الراكب ولو لم يكن له من يقوم مقامه  
(٧٩) قوله وإن كثرى داراً فأنهدمت الخ وهذا المذهب لأن المقصود بالمقد قد  
فات أشبه ماله تلف والثاني لا تفسخ فيهما وللمستاجر خيار الفسخ اختاره القاضي  
(قائدة) لو أجره أَرْضاً بلاماء صح فإن أجرها وأطلق فاختار المصنف الصحة إذا

ارضا للزرع فانقطع ماؤها اتسخت الاجارة فيما بقي من المدة في احد الوجهين (٨٠) وفي الاخر يثبت للمستأجر خيار الفسخ ولا تنفسخ بموت المكري والمكثري ولا بمذر لاحدهما مثل أن يكثرى للحج فتضيع ثقته أو دكانا فيحترق متاعه (٨١) وان غصبت العين (٨٢) خير المستأجرين الفسخ ومطالبة الغاصب بأجرة المثل فان فسخ فعليه أجرة ماضى (٨٣) وقال الخرقي

كان المستأجر طالما بحالها وعدم ملأها وقيل لا يصح وان ظن إمكان تحصيل الماء وأطلق الاجارة لم يصح جزم به في المنع وان ظن وجوده بالامطار أو زيادة الانهار كالليل ونحوه صح ومتى زرع فخرق أو تلف أو لم يثبت فلا خيار له ويلزمه الاجرة نص عليه لان التالف غير المقنود عليه وسيبه غير مضمون على الموجد ثم ان أمكن المكثري الانتفاع بالارض بغير الزرع أو بالزرع في بقية المدة فله ذلك فان تعذر زرعها لفرق الارض أو قل الماء قبل زرعها أو بدمه أو طابت بخرق يعيب به بعض الزرع فله الخيار واختار الشيخ تقي الدين أو بردا ونار واعدل قال فان أمضى المقعد فله الارض لميب الايمان وان فسخ فعليه القسط قبل النقص ثم أجرة المثل الى كماله قال ومالم يرو من الارض فلا أجرة له اتفاقاً وان قال في الاجارة مقيلاً ومراحاً وأطلق لانه لا يرد على عقد كأرض البرية

(٨٠) قوله في احد الوجهين: قال في الاقتناع وكذا لو انهدم البعض ولم يكثر الخيار في

البقية لتفرق الصفقة عليه

(٨١) قوله قيمة متاعه: لانه عقد لا يجوز فسخه لغيره عند فسخه لمذكر كالبيع

(٨٢) قوله وان غصبت العين الخ اذا غصبت العين المستأجرة فان كانت على عين موصوفة في الذمة لزم المؤجر بدؤها وان كانت على عين معينة لعمله خير المستأجر بين فسخ وصبر الى أن يقدر عليها لان الحق في ذلك له فاذا أخره جاز وإن كانت إلى مدة خير بين فسخ وامضاء ومطالبة غاصب بأجرة المثل ولا يفسخ العقد بمجرد الغصب لان المقنود عليه لم يفت مطلقاً بل الى بدل وهو القيمة أشبه ماؤا تلف الثمرة المبيعة آدمي (٨٣) قوله فله أجرة ماضى: قبل الفسخ من المسمى لاستقراره

فإن جاء أمر غالب بحجز المستأجر عن منفعة ما وقع عليه العقد فعليه من الأجرة بقدر مدة انتفاعه ومن استؤجر لعمل شيء (٨٤) فرض أقيم مقامه من عمله والأجرة عليه . وإن وجد العين مبيعة (٨٥) أو حدث بها عيب فله الفسخ (٨٦) وعليه أجرة ماضى ويجوز بيع العين المستأجرة ولا تنفسخ الامجارة إلا أن يشتريها المستأجر فتفسخ على إحدى الروايتين

(٨٤) قوله ومن استؤجر لعمل شيء الخ إذا استؤجر لعمل شيء في الذمة ولم يشترط عليه مباشرة فرض وجب عليه أن يقيم مقامه من عمله ليخرج من الحق الواجب في ذمته كالسلم فيه والأجرة عليه أي على المريض لأنها في مقابلة ما وجب عليه ولا يلزم المستأجر انظاره لأن العقد باطل لا يقتضي التججيل الا فيما يختلف القصد فيه كفسخ فانه يختلف باختلاف الحظوظ ولا يلزم المستأجر قبوله لأن الفرض لا يحصل به وإن تمدد عمل الأجير فله الفسخ

(٨٥) قوله وإن وجد العين مبيعة الخ لأن للثامح لا يحصل قبضها الا شيئاً فشيئاً فإذا حدث العيب فقد وجد قبل قبض الباقي من العقود عليه فأثبت الفسخ فيما بقي منها وظاهره أنه ليس له إلا الفسخ أو الامضاء مجازاً وهو المذهب وقيل يملك الامساك مع الارش قال في المحرر وتبعه في الفروع وغيره وقياس المذهب له الفسخ أو الامساك مع الارش وجزم به في التور (فائدتان) ١) ألوم يعلم بالعيب حتى فرغت المدة لزمته الأجرة كاملة على الصحيح من المذهب وخرج المصنف لزوم الارش قال في الانصاف وهو الصواب لاسباب اذا كان لبسه ٢) قال في التزغيب لو احتاجت الدار تجديدًا فان جدد المؤجر والا كان للمستأجر الفسخ ولو عمر فيها المستأجر بدون اذنه لم يرجع به نص عليه في غلق الدار اذا عمله الساكن ويحتمل الرجوع بناء على مثله في الرهن وحكي في التلخيص ان المؤجر يجبر على الترميم باصلاح مكسر واقامة مائل واختاره الشيخ تقي الدين قلت وهو الصواب

(٨٦) قوله فله الفسخ ان لم يزل مريماً بلا ضرر يلحقه

## فصل

ولا ضمان على الاجير الخاص (٨٧) وهو الذي يسلم نفسه الى المستأجر فيما يتلف في يده الا أن يتعمد ويضمن الاجير المشترك (٨٨) ما جنت يده من تخريق الثوب وغلظه في تمصيله ولا ضمان عليه فيما تلف من حرزه (٨٩) أو بغير فعله ولا أجر له فيما عمل فيه (٩٠) وعنه) يضمن ولا ضمان على حجام ولا

(٨٧) قوله ولا ضمان على الاجير الخاص: وبه قال حماد وحش وله قول آخر ان جميع الاجراء يضمنون وروى في مسنده عن علي «انه كان يضمن الاجراء» ويقول لا يصلح الناس الا هذا ولنا ان عمله غير مضمون عليه فلم يضمن ما تلف به كالتقصاص وقطع يد السارق فاما ما تلف بتعمده فليس ضمانه مثل الحجاز الذي يسرق في الوقود او يلزقه قبل وقته ولو استأجر الاجير المشترك أجيرا خاصا فخرق الثوب او افسده لم يضمنه ويضمنه الاجير المشترك

(٨٨) قوله ويضمن الاجير المشترك الخ الاجير المشترك هو الذي يقع التقديمه على معين فيضمن ما جنت يده من زلق الجمال والسقوط عن دابته ونحو ذلك وروى ذلك عن عمر وعلي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وشرح والحسن والحكم وبه قال حماد وحش وله قول آخر لا يضمن ما لم يتعمد قال الربيع هذا مذهب ش وان لم يبيع به وروى ذلك عن عطاء وطاوس وزفر قال في الاوصاف والنفس تميل اليه ولنا ما تقدم عن علي ولان عمل الاجير المشترك يكون مضمونا عليه فالتولد منه يجب ان يكون مضمونا وقيل ان كان عمله في بيت المستأجر ويده عليه لم يضمن والا ضمن قاله القاضي ومذهب حماد ونحو هذا

(٨٩) قوله ولا ضمان عليه فالتلف من حرزه الخ هذا المذهب وبه قال طاوس وعطاء ح وزفر وقول الشافعي وعنه يضمن ان كان هلاكه بما يستطاع وان كان غرما او عدوا غالبا فلا ضمان عليه ونحوه قال أبو يوسف وقال حماد وابن ابي ليلى يضمن بكل حال لقول النبي صلى الله عليه وسلم «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» ولنا انها عين مقبوضة بقصد الاجارة لم يتلفها بغيره فلم يضمنها كالمعين المستأجرة (٩٠) قوله عمل فيه: وقال ابن عقيل له الاجرة

ختان ولا بزاغ ولا طيب اذا عرف منهم حذق (٩١) ولم تكن أيديهم (٩٢) ولا ضمان على الراعي اذا لم يتعد واذا حبس الصانع الثوب على أجرته فلف ضمنه (٩٣) وان أتلف الثوب (٩٤) بعد عمله خير مالكة بين تضمينه إياه غير معمول ولا أجر له (٩٥) وبين تضمينه إياه معمولاً ويدفع إليه أجرته (٩٦) واذا ضرب المستأجر الدابة (٩٧) بقدر المادة أو كبعها أو الرأض الدابة لم يضمن ما تلف به وكذلك المعلم اذا ضرب العبي أو الزوج امرأته في النشوز وان قال أذنت لي في قصيله (٩٨) قباء قال بل قيصا فالقول قول الخياط نص عليه

(٩١) قوله اذا عرف منهم حذق: واذن لهم في ذلك وهو المذهب واختار في الهدى عدم الضمان قال لانه محسن

(٩٢) قوله ولم تكن أيديهم: بان تجاوزوا ما ينبغي أن يقطع

(٩٣) قوله ضمنه: لانه لم يرهنه ولا اذن له في إمساكه

(٩٤) قوله وان أتلف الثوب الخ: وبنه تلف ما يبد أحير مشترك بعد عمله اذا تلف

على وجه مضمون عليه

(٩٥) قوله ولا أجر له: لان الاجرة انما تجب بالتسليم ولم يوجد

(٩٦) قوله ويدفع إليه أجرته: لانه لو لم يدفع إليه الاجرة لاجتمع على الاجير فوات

الاجرة وضمان ما يقابلها

(٩٧) قوله واذا ضرب المستأجر الدابة الخ: وبهذا قال م ش واسحق وأبو ثور وأبو

يوسف ومحمد وقال الثوري ح يضمن لانه تلف بجنايته كغير المستأجر وكذلك قال في

المعلم يضرب العبي ولنا انه تلف من فعل مستحق فلم يضمن كالتلف تحت الحمل ولان

للضرب معنى تضمنه عقد الاجارة فلم يضمن كالكوب وفارق غير المستأجر لانه متعمد

(٩٨) قوله وان قال اذنت لي في قصيله الخ: وكذلك الصباغ اذا قال امرتني بصبغه

أحمر قال بل أسود فالقول قول الصباغ وهذا قول ابن أبي ليلى وهو المذهب وقال

م ح وأبو ثور القول قول صاحب الثوب واختاره المصنف ولنا انها اتفقا على الاذن

واختافا في صمته فكان القول قول المأذون له كالضارب اذا قال اذنت لي في البيع نساء

## فصل

وتجب الاجرة (٩٩) بنفس المقد الا أن يتفقا على تأخيرها ولا يجب تسليم  
أجرة العمل في الذمة (١٠٠) حتى يتسلمه واذا اقتضت الاجارة (١٠١) وفي  
الارض غراس أو بناء لم يشترط قلعه عند اقتضاها وخير المالك بين أخذه  
بالقيمة وبين تركه بالأجرة أو قلعه وضمان قصه (١٠٢) وان شرط قلعه لزم  
ذلك (١٠٣) ولم يجب تسوية الارض الا بشرط وان كان فيها زرع بقاؤه بتفريط  
فانكروه ولانهما اتفقا على ملك الحياط القطع والصباغ والصينغ والظاهر انه فعل ماملكه  
واختلفا في لزوم الترم والاصل عدمه فعل هذا يحلف الحياط والصباغ ويسقط عنه الترم  
ويستحق آخر المثل

(٩٩) قوله وتجب الاجرة الخ فيجوز له الوط إذا كانت الاجرة امة وبهذا قال ش  
وقال ح م لا يملكها ولا يستحق المطالبة بها الا يوما بيوم الا ان يشترط تسجيلها قال ح الا  
ان تكون معينة كالثوب والدار والبعد لان الله تعالى قال (فان ارضن لكم قاتوهن  
اجورهن) الخ أمر بايتائهن بعد الرضاع ولنا لانه عوض اطلق ذكره في عقد معاوضة  
فيستحق بمطلق المقد كالتمن والصدوق والآية فحصل انه اراد الايتاء عند الشروع في الارضاع  
كقوله (فاذا قرأت القرآن فاستمذ بالله من الشيطان الرجيم) أي اذا اردت القراءة  
(١٠٠) قوله ولا يجب تسام اجرة العمل في الذمة الخ اذا استؤجر على عمل في الذمة  
ملك الاجرة بالمقديضا ولا يستحق تسليم الاجر الا عند تسليم العمل لانه عوض  
فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم الم عوض ككالصدوق

(١٠١) قوله واذا اقتضت الاجارة الى قوله: وخير المالك بين أخذه بالقيمة: لان  
الضرر يزول بذلك: وبين تركه بالاجرة أو قلعه وضمان قصه لمسا فيه من الجمع بين  
الحقين وهذا قال ش وقال ح عليه القلع من غير ضمان لان تقدير الاجارة يقتضي  
التفريط عند اقتضاها ولنا قوله عليه السلام «ليس لرق ظالم حق»

(١٠٢) قوله وضمان قصه: وفي التلخيص اذا احتار المالك القلع وضمان القص  
فالقلع على المستأجر

(١٠٣) قوله وان شرط قلعه لزمه ذلك: وفاقا بموجب شرطه ولم يجب تسوية الارض

المستأجر (١٠٤) فللمالك أخذه بالقيمة وتركه بالاجرة وإن كان بغير قريط  
لزم تركه بالاجرة وإذا تسلم العين (١٠٥) في الاجارة الفاسدة حتى انقضت المدة  
فعلية أجرة المثل سكن أو لم يسكن وإذا كثرى بدراهم (١٠٦) وأعطاه عهدا ناير  
ثم افسخ العقد رجع المستأجر بالدراهم

### ﴿ باب السبق ﴾

تجوز المسابقة على الدواب والأقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق  
على المستأجر ولا يجب على المؤجر غرامة النقص لانهما دخلا على هذا لرضاهما بالقلع  
ولصاحب الشجر يعم للمالك ولغيره لانه ملكه فله التصرف فيه بما شاء  
(١٠٤) قوله وإن كان فيها زرع بقاؤه بتقريط المستأجر: مثلاً أن يزرع زرعاً لم تجبر  
المادة بكاله قبل انقضاء المدة فللمالك أخذه بالقيمة وقال الموضع هو كزرع فاسب  
قاله الاصحاب فيؤخذ بنفقه قاله في الكافي وغيره وللمالك تركه بالاجرة كزرع  
غاصب ما لم يختار مستأجر قلع زرعه في الحال فإن اختاره فله ذلك وإن كان بغير  
قريط مثلاً أن يزرع زرعاً ينتهي في المدة عادة قابلاً لبرد أو غيره لزم رب الأرض  
تركه باجرة مثله إلى أن ينتهي لحصوله في أرضه باذنه من غير قريط أشبه مالو أطاره  
أرضاً فزرعها ثم رجع قبل كاله وله المسمى وأجرة المثل لما زاد  
(١٠٥) قوله وإذا تسلم العين الخ وبهذا قال شوعن أحمد لاشيء له وهو قول ح لانه  
عقد فاسد على منافع لم يستوفها فلم يلزمه عوضها كالسكاح الفاسد ولنا أن المنافع تلفت  
تحت يده بموضع لم يسلم له فرجع إلى قيمتها كالو استوفها واحتر الشبخ قمي  
الدين فيما إذا وضع يده على العين جميع المدة أن عليه الاجر المسمى وذكر أنه قياس  
المذهب أخذاً له من السكاح  
(١٠٦) قوله وإذا كثرى بداهم الخ لأن العقد إذا افسخ رجع كل من المتعاقدين في  
الموضع الذي بذله وعوض العقد هو الدراهم والمؤجر أخذ الدنانير ونحوها بعقد  
آخر ولم يفسخ أشبه ما إذا قبض الدراهم ثم صرفها بدنانير أو اشترى بها شيئاً  
وكذلك اليسع ونحوه

وغيرها ولا يجوز بموض (١) الا في الخيل والابل والسهم بشروط خمسة (أحدها) تعيين المركوب (٢) والرماة سواء كانا اثنين أو جماعتين ولا يشترط تعيين الراكين (٣) ولا القوسين (الثاني) أن يكون المركوب والقوسان من نوع واحد (٤) فلا يجوز بين عربي وهجين (٥) ولا بين قوس عربية وفارسية ويحتمل الجواز (الثالث) تحديد المسافة (٦) والفاية ومدى الرمي بما جرت به

(١) قوله ولا يجوز بموض الخ وبهذا قال الزهري يوم لقوله عليه السلام لا سبق الا في نسل أو خف أو حافر، رواه أبو داود قال سبق بسكون الباء المسابقة ويقتضيها المخرج فيها وقال أهل العراق يجوز ذلك في المسابقة على الاقدام والمصارعة لورود الاثر فيها ولنا الحديث السابق قال في الفروع والصراع والسبق بالاقدام ونحوهما طاعة اذا قصد بها نصر الاسلام وأخذ العوض عليه أخذ بالحق والمغالبة الجائزة نحل بالموض اذا كانت مما تبين على الدين كما في مراعاة أبي بكر الصديق رضي الله عنه واحتار هذا كله الشيخ تقي الدين قال وظاهره جواز المراعاة بموض في باب العلم لقيام الدين بالجهاد والعلم وهذا ظاهر اختيار صاحب الفروع وهو حسن انتهى

(٣) قوله ولا يشترط تعيين الراكين الخ لا يشترط تعيين القوس ولا السهم في المناضلة ولو عينها لم تبين لان القصد معرفة الخلق وهو لا يختلف الا بالرامي دون القوس والسهم وكل ما تبين لا يجوز ابداله كالتعيين في البيع وما لا تبين يجوز ابداله لمعذر وغيره فلي هذا ان شرط أن لا يرمي بغير هذا القوس ولا بغير هذا السهم ولا يركب غير هذا الراكب فهي شروط فاسدة لانها تنافي مقتضى العقد

(٤) قوله أن يكون المركوب والقوسان من نوع واحد: لأن التفاوت بين النوعين

معلوم بحكم العادة اشبه الجنسين

(٢) قوله تعيين المركوب: لان القصد معرفة جوهر الدابتين وسرعة عدوهما ومعرفة

حذق الرماة ولا يحصل الا بالتعيين

(٥) قوله فلا يجوز بين عربي وهجين: وهو مأبوه فقط عربي وهذا المذهب وفيه وجه

يجوز احتاره القاضي

(٦) قوله تحديد المسافة الخ لان الاصابة تختلف بالقرب والبعد ويعرف ذلك بالمشاهدة

أو بالذراع



المادة (الرابع) كون الموضع معلوماً (٧) (الخامس) الخروج عن شبه القمار (٨)  
 بأن لا يخرج جميعهم فإن كان الجمل من الامام أو أحد غيرهما أو من أحدهما على أن  
 من سبق أخذه جاز فإن جاءا معا فلا شيء لهما فإن سبق المخرج أحرز سبقه ولم  
 يأخذ من الآخر شيئاً وإن سبق الآخر أحرز سبق صاحبه فإن أخرجهما معاً لم  
 يحز (٩) إلا أن يدخل بينهما محلاً يكافى فرسه فرسيهما أو يبره بعيريهما أو رمية  
 رميهما فإن سبقهما أحرز سبقهما وإن سبقاه أحرز سبقهما ولم يأخذاً منه شيئاً  
 وإن سبق أحدهما أحرز السبقين وإن سبق معه المحلل فسبق الآخر بينهما وإن  
 قال المخرج من سبق فله عشرة (١٠) ومن صلى فله كذلك لم يصح إذا كانا اثنين

(٧) قوله كون الموضع معلوماً: لأنه مال في عقد فوجب العلم به كسائر العقود ويجوز  
 أن يكون حالاً ومؤجلاً

(٨) قوله الخروج عن شبه القمار: لأن القمار محرم فشبه مثله والقمار بكسر القاف  
 مصدر قامر قمره إذا راهنه فقلبه. بأن لا يخرج جميعهم لأنه إذا أخرج كل واحد  
 منهم فهو قار لأنه لا يخلو إما أن يضم أو يفرم ومن لم يخرج بقي سالماً من الغرم  
 (٩) قوله فإن أخرجاً معاً لم يحز: لأن كل واحد منهما لا يخلو إما أن يضم أو يفرم  
 وسواء كان ما أخرجاه متساوياً أو متفاوتاً إلا أن يدخل بينهما محلاً وهو ثالث لم يخرج  
 شيئاً فيجوز وبهذا قال سعيد بن المسيب والزهري والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي  
 وحكي أشهب عن أنه قال في المحلل لأحبه وقال الشيخ قمي الدين لا يجوز من غير محله  
 قال وعدم المحلل أولى وأقرب إلى العدل من كون السبق من أحدهما وأبلغ في  
 في تحصيل مقصود كل منهما وهو بيان محز الآخر وإن الميسر والقمار لم يحرم بمجرد  
 المخاطرة بل لأنه أكل للمال بالباطل أو للمخاطرة المتضمنة له انتهى واختاره صاحب  
 الفائق ولنا ما روى أبو هريرة مرفوعاً من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن  
 أن يسبق فليس قاراً ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قار روى أبو داود  
 (١٠) قوله وإن قال المخرج من سبق فله عشرة إلخ لأنه لا فائدة في طلب السبق ولا  
 يجرى عليه

وان قال ومن صلى فله خمسة صح (١١) وان شرط ان السابق يطعم السابق اصحابه  
وغيرهم لم يصح الشرط (١٢) وفي صحة المسابقة وجهان (١٣)

### (فصل)

والمسابقة جمالة (١٤) لكل واحد منهما فسختها (١٥) الا ان يظهر  
لاحدهما الفضل فيكون له الفسخ دون صاحبه (١٦) وتفسخ بموت احد  
المتعاقدين (١٧) وقيل هي عقد لازم (١٨) ليس لأحدهما فسختها لكنها تفسخ

(١١) قوله وان قال ومن صلى فله خمسة صح: لان كل واحد منهما يطلب السابق لفائده  
فيه بزيادة الجمل ومفهومه انه يصح اذا كانا أكثر من اثنين لان كل واحد منهما يطلب  
ان يكون ساجدا او مصليا

(١٢) قوله وان شرط ان السابق يطعم السابق اصحابه لم يصح الشرط: لانه عوض على  
عمل فلا يستحقه غير العامل كالموض في رد الأبق وقال الشيخ قمي الدين يصح شرط  
السبق للاستاذ واطعامه للجماعة لانه مما يمين على الرمي

(١٣) قوله وفي صحة المسابقة وجهان: أحدهما يصح وبه قال ح واحترام المصنف والشارح  
وابن عبدوس وصححه في التلخيص والثاني لا يصح وبه قال ش ولنا انه عقد لا توقف  
صحته على تسمية بذل فلم يفسد بالشرط الفاسد كالنكاح

(١٤) قوله والمسابقة جمالة الخ لانها عقد على مالا تتحقق القدرة على تسليمه فكان  
جائزا كرد الأبق وبه قال ح واحد قولي ش وقال في الآخري لازمة وعلى الاول  
لا يؤخذ بموضها رهن ولا كفيل لعدم وجوبه

(١٥) قوله لكل واحد منهما فسختها: ولو بعد الشروع فيها

(١٦) قوله فيكون له الفسخ دون صاحبه: اي للفاضل دون المفضول لانه لو جاز  
له ذلك لفات غرض المسابقة

(١٧) قوله وتفسخ بموت أحد المتعاقدين: وكذلك المراكز بين لان العقد تعلق باعينهما

(١٨) قوله وقيل هي عقد لازم: لكنها تفسخ بموت أحد المراكز بين واحد الرامين  
يعني على القول بلزومها لان العقد تعلق بعين المراكز والرامي فانفسخ بتلفه كما وتلف  
المعقود عليه في الاجارة

يموت أحد المر كوين واحد الر اميين ولا تنفس يموت الر اكين (١٩) ولا بتلف حد القوسين وقوم وارث الميت مقامه فان لم يكن له وارث اقام الحاكم مقامه من تركته والسبق في الخيل بالرأس (٢٠) اذا تماثلت الأعناق وفي مختلفي العنق والابل بالكثف ولا يجوز ان يجنب أحدهما مع فرسه فرسا يجرحه على العدو ولا يصيح به وقت سباقه لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا جَلَب ولا جَنَب»

### ﴿فصل في المناضلة (٢١)﴾

ويشترط لها شروط اربعة (أحدها) ان تكون على من يحسن الرمي (٢٢) فان

(١٩) قوله ولا تمسخ يموت الر اكين الخ لانه غير المقود عليه «لم يفسخ بتلفه يموت أحد المتبايعين

(٢٠) قوله والسبق في الخيل بالرأس الخ وجملة ذلك انه يشترط في المسابقة ارسال الدابتين دفعة واحدة فان أرسل أحدهما قبل الآخر ليعلم هل يدركه الآخر او لا لم يجوز هذا في المسابقة بموض لانه قد لا يدركه لكونه اسرع منه لبعد المسافة بينهما او يكون عند اول المسافة وآخرها من مضطهما لكلا لا يختلف في ذلك والسبق في الخيل بالرأس اذا تماثلت الأعناق وفي مختلفي العنق والابل مطلقاً بكتفه لان الاعتبار بالرأس هنا متعذر فان طويل العنق قد يسبق رأس لطول عنقه لا بسرعة عدوه وفي الابل ما يرفع رأسه وفيها ما يمد عنقه فرما سبق رأسه لمد عنقه لا بسبقه فلذلك اعتبر بالكثف (٢١) المناضلة من التضل يقال ناضله نضالاً ومناضلة ومسي الرمي نضالاً لان السهم اتام

يسمى نضالاً فالرمي به عمل بالتضل وهي ثابتة بالكتاب لقوله تعالى (قالوا يا أبا ناهبنا نستبق) وقرئ «نتنضل» والسنة شهيرة بذلك (قوائد) ١١ اذا عقد النضال جماعة ليقسموا بعد المقد حزين برضاهم صح لا بقرعة ٢ يحمل لكل حزب رئيس فيختار أحدهما من الثفر ثم يختار الرئيس الآخر حتى يفرقا ولا يجوز ان يختار كل واحد من الرئيسين أكثر من واحد وان اختلفا فيمن يبدأ بالحيرة اقترعا ١٣ اذا بان بعض الحزب كثير الاصابة او عكه فادعى الحزب الآخر ظن حلافه لم يقبل

(٢٢) قوله من يحسن الرمي: لان الغرض معرفة الحق به

كان في أحد الحزبين من لا يحسن الرمي بطل المقديه واخرج من الحزب الآخر مثله (٢٣) ولهم القسح ان احبوا (الثاني) معرفة عدد الرشق (٢٤) وعدد الاصابة (٢٥) (الثالث) معرفة الرمي هل هو مفاضلة أو مبادرة فالمبادرة ان يقولوا من سبق الى خمس إصابات من عشرين رمية فقد سبق فأيها سبق إليها مع تساويهما في الرمي فهو السابق ولا يلزم اتمام الرمي والمفاضلة ان يقولوا أينما فضل صاحبه بخمس إصابات من عشرين رمية فقد سبق فأيهما فضل بذلك فهو السابق واذا اطلق الاصابة تناولها على أي صفة كانت فان قالوا: خواصل: كان تأكيد الانه اسم لها كيف كانت وان قالوا: خواسق: وهو ما خرق الفرض وثبت فيه او: خوازق: وهو ما خرقه ولم يثبت فيه او: خواصر: وهو ما وقع في أحد جانبي الفرض تقيدت بذلك وان شرطاً اصابة موضع من الفرض كالدائرة فيه تقيده به (الرابع) معرفة قدر الفرض وطوله وعرضه وسمكه وارتفاعه من الارض وان تشاحا في المبتدىء بالرمي اقرع بينهما وقيل يقدم من له مزية باخراج سبق واذا بدأ أحدهما في وجهه بدأ الآخر في الثاني والسنة ان يكون لهما فريان اذا بدأ أحدهما بفرض بدأ الآخر بالثاني واذا أطارت الريح الفرض فوق السهم موضعه فان كان شرطهم « خواصل » احتسب به وان كان « خواسق » لم يحتسب له به ولا عليه وان عرض عارض من

(٢٣) قوله من الحزب الآخر مثله: كالبيع اذا بطل في البعض بطل فيما يغالبه من الشئ

(٢٤) قوله معرفة عدد الرشق: بكرم الراء وهو عدد الرمي لانه اذا كان مجهولاً

أفضى الى الاختلاف لان احدهما يريد الزيادة

(٢٥) قوله وعدد الاصابة: بأن يقول الرشق عشرون والاصابة خمسة ونحوه لان

الفرض معرفة الخلق ولا يحصل الا بذلك الا انه لا يصح اصابة تتدرج يشترط استوؤها في عدد الرشق والاصابة وصفتها وسائر احوال الرمي لافي عدد الرماة على الاصح

كسر قوس او قطع وتر أو ربح شديدة لم يحتسب عليه بالسهم وان عرض مطر  
او ظلمة فأجاز تأخير الرمي وبكره للأمين والشهود مدح أحدهما لمافيه من  
كسر قلب صاحبه

### ﴿كتاب العارية﴾

وهي هبة منفعة (١) تجوز في كل المنافع (٢) الا منافع البضع ولا تجوز  
إعارة العبد المسلم (٣) لكافر وتكره إعارة الأمانة الشابة لرجل (٤) غير محرّمها  
واستعارة والديه للخدمة وللعمير الرجوع (٥) متى شاء ما لم يأذن في شغله بشيء  
يستضر المستعير برجوعه مثل أن يعيره سفينة لحمل متاعه فليس له الرجوع  
مادامت في لجة البحر وان أعاره أرضا للدفن لم يرجع حتى يبلى الميت وان أعاره  
حائطا ليضع عليه اطراف خشبه لم يرجع مادام عليه فان سقط عنه لهدم

(١) قوله وهي هبة منفعة: هذا احد الوجهين والثاني انها إباحة منفعة قال الحارثي وهو  
أحسن بالمذهب وهي جائزة بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى (ويعدون  
الماعون) «روي عن ابن عباس وابن مسعود قالاه المواربي» واما السنة فقال عليه السلام  
«العارية مؤداة والمتعة ردودة والزعيم فارم» قال الترمذي: حسن: ويجوز استعارة الدراهم  
والدنانير للوزن فان استعارها لينفقها فهو قرض وهذا قول أصحاب الرأي

(٢) قوله تجوز في كل المنافع: هذا الصحيح من المذهب وقيل نجب مع غنى المالك اختاره  
الشيخ تقي الدين (فوائد) ١ نجب اعارة المصحف لمن احتاج الى القراءة فيه ولم يجد  
غيره قوله القاضي في الجامع الكبير ٢ تحرم اعارة ما يحرم استعماله لمحرّم ٣ يشترط فيها كون  
العين منتقضا بها مع بقاء عينها واستثنى الحارثي جواز اعارة العزوشبها لا خذلها لأن  
الوارد في ذلك وعمله

(٣) قوله ولا يجوز اعارة العبد المسلم: ولا اعارة صيد لمحرّم

(٤) قوله الأمانة الشابة لرجل: ان كان هو مخلوبها أو ينظر اليها لا يجوز أو شوها

(٥) قوله وللعمير الرجوع: الخ تجوز العارية مطلقة ووقف لانها إباحة فأشبهت بإباحة

او غيره لم يملك رده وإن أعاده أرضاً للزرع لم يرجع إلى الحصاد (٦) إلا أن يكون مما يحصد قصيلاً فيحصده (٧) وإن أعادها للغراس والبناء وشرط عليه القلع في وقت أو عند رجوعه ثم رجع لزمه القلع (٨) ولا يلزمه تسوية الأرض إلا بشرط وإن لم يشترط عليه القلع لم يلزمه إلا أن يضمن له الميعر النقص (٩) فإن قلع فعليه تسوية الأرض وإن أنى القلع فلم يعير أخذه

الطعام والميعر الرجوع فيها متى شاء سواء كانت مطلقة أو موقفة وبه قال حش وقال من كان موقفة فليس له الرجوع قبل الوقت وإن لم يوقت له مدة لزمه ترك مدة ينتفع بها في مثلها لأن الميعر قد ملكه المتفعة مدة وصارت العين في يده بقصد مباح فلم يملك الرجوع فيها بغير رضى المالك كالعبد الموصى بخدمته ولنا أن المنافع المستقبلية لم تحصل في يده فلم يملكها بالاعارة كما لو لم تحصل العين في يده ولا أن المنافع إنما تسوى شيئاً فشيئاً فكلما استوفى منفعة فقد قبضها والذي لم يستوفه لم يقبضه فجاز الرجوع فيه كالحبة قبل القبض

(٦) قوله إلى الحصاد: لما فيه من الضرر

(٧) قوله في حصده: وقت أخذه عرفاً لعدم الضرر إذاً قال المجد ولا أجره عليه

(٨) قوله ثم رجع لزمه القلع: أي قلع ما غرسه أو بناء عند الوقت الذي ذكره أو عند رجوع الميعر ونظائره ولو لم يأمره الميعر بالقلع لقوله عليه السلام «المؤمنون على شروطهم» قال في الشرح حديث صحيح

(٩) قوله وإن لم يشترط عليه القلع لم يلزمه إلا أن يضمن له الميعر النقص لقوله عليه السلام «ليس لعرق ظالم حق» والمستعير إنما حصل غراسه وبنائه في الأرض باذن ربها ولم يشترط عليه قلعها فلم يلزمه لدخول الضرر عليه بنقص قيمة ذلك قال المجد ومتى أمكن القلع من غير نقص أجبر المستعير عليه فإن قلع المستعير غراسه أو بناءه باختياره فعليه تسوية الأرض من الحفر لأنها حصلت بفعله لتخليص ماله للمستعير وأن أنى القلع في الحال التي لا يجبر عليها بأن كان عليه فيه ضرر ولم يشترط عليه فالميعر أخذه بقيمة بغير رضى المستعير أو قلعه وضمان قصه لأن في ذلك دفعا لضرره وضرر المستعير وجمع بين الحقين ومؤنة القلع على المستعير كالمستأجر ولو دفع المستعير قيمة الأرض لئتملكها لم يكن له ذلك

بقيته فان أبى ذلك يمالها فان أيا البيع ترك بحاله وللمعير التصرف في أرضه على وجه لا يضر بالشجر وللمستعير الدخول للسقي والاصلاح وأخذ الثمرة ولم يذكر أصحابنا (١٠) عليه أجره من حين الرجوع وذكر وأعطيه أجره في الزرع وهذا مثله فيخرج فيها وفي سائر المسائل وجهان وان غرس أو بنى بعد الرجوع أو بعد الوقت فهو غاصب يأتي حكمه . وان حمل السيل بذراً (١١) الى الأرض فبنت فيها فهو لصاحبه يبقى الى الحصاد بأجرة مثله (وقال القاضي) لا أجره له ويحتمل ان لصاحب الأرض أخذه بقيته فان حمل غرس رجل (١٢) فبنت في أرض غيره فهل يكون كفر من الشفيع (١٣) أو كفر من الناصب؟ على وجهين

(١٠) قوله ولم يذكر أصحابنا الخ ذكر الاصحاب أن عليه الاجرة في الزرع من حين الرجوع وهذا المذهب واختار المحدث في المهرر أنه لا أجره له ومحضه التناظم والحوادث وحزم به في التوحيد وأما القراس والبناء والسقينة إذا رجع وهي في لجة البحر والأرض اذا أعارها للدفن ، رجع قبل أن يبلى الميت والحائط إذا أعاره لوضع أطراف الحشب عليه ورجع ونحو ذلك فلم يذكر الاصحاب ان عليه أجره من حين الرجوع وخرج المصنف في ذلك حكمة من الاجرة في الزرع وجهين أحدهما لا أجره وهو ظاهر كلام الاصحاب

(١١) قوله وان حمل السيل بذراً: فهو لما ملكه لانه عين ماله مبقى الى الحصاد ولا يجبر على قلمه لان قلمه اتلاف للمال على مالكه ولم يوجد منه تفريط ولا يدوم ضرره فلم يجبر على ذلك بأجرة مثله لان إزماءه ببقية زرع ما أذن فيه في أرضه بنى أجر ولا انتفاع اضرار به وقال القاضي لأجره لانه حصل في أرض غيره بلا تفريط

(١٢) قوله وان حمل غرس رجل الخ وكذا لو حمل نوى فبنت شجراً كزيتون ونحوه فهو للمالك القراس والتوى لانه لما ملكه فهو كالزروع ويجبر على قلمه ههنا لان ضرره يدوم فهو كإغصان الشجرة المنتشرة في هواء ملك غيره

(١٣) قوله فهل يكون كفر من الشفيع الخ أحدهما كفر من الشفيع وهو المذهب

## (فصل)

وحكم المستعير في استيفاء المنفعة (١٤) حكم السأجر والمأجرة  
مضمونة (١٥) بقيمتها يوم التلف وإن شرط نفي ضمانها (١٦) وكل ما كان أمانة  
قال الناظم هذا الأقوى لأنه حصل في ملك غيره بغير تقييد ولا عدوان وإثاني  
كغرس الفاصب جزم به في الوجوب لأنه حصل في ملك غيره بغير اذنه (تفنيه)  
قوله فهل يكون كغرس الشفيع فيه تساهل وإنما يقال فهل هو كغرس المشتري  
الشقص الذي يأخذه الشفيع

(١٤) قوله وحكم المستعير في استيفاء المنفعة الخ لأنه ملك التصرف بأذن المالك أشبه  
المستأجر فإن أعاره أرضاً للغراس أو البناء أو لأحدهما فله ذلك وإن بزرع ما شاء لأن  
ضرره أخف هكذا ذكر الأصحاب ههنا وذكره في المفسر في الإجارة أن أجرها  
للبنا امتنع الغراس والزرع لأن ضررها مختلف فتمتع الزراعة ههنا لذلك وهو  
الصحيح قوله الحارثي وإن استعارها للزرع لم يغرس ولم يبن وإن استعارها للغراس  
أو البناء فليس له الآخر وحكمه كمتأجر في استيفائها بنفسه وبمن يقوم مقامه وفي  
استيفائها بعينها وما دونها في الضرر من نوعها

(١٥) قوله والمأجرة مضمونة: هذا المذهب سواء تعدى المستعير فيها أو لم يتعد  
روي عن ابن عباس وأبي هريرة وبه قال ش وإسحق وقال الحسن وعمر بن عبد  
العزيز والشعبي والتميمي والثوري وابن سيرين ومج والاوزاعي هي أمانة لا يجب ضمانها  
إلا بالتعدي لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ليس صح على المستعير غير  
الملف ضمان « ولأنه قبضها بأذن مالكها فكانت أمانة كالوديعة قالوا وقول النبي صلى  
الله عليه وسلم «المأجرة مؤداة» يدل على أنها أمانة وثنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في  
حديث صفوان «بل عارية مضمونة» وقوله على اليد ما أخذت حتى تؤديه» رواه أبو داود  
والترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم وحديثهم يرويه عمرو بن عبد الجار عن عبيد بن حسان  
عن عمرو بن شعيب وعمر بن عبد الجار وعبيد ضعيفان قاله الدارقطني

(١٦) قوله وإن شرط نفي ضمانها: هذا المذهب وبه قال ش وعنه يضمن أن شرطه  
والأفلا واختاره أبو حمص المكبري والشيخ تقي الدين



لا يصير مضموناً بشرطه وما كان مضموناً لا ينتفي ضمانه بشرطه وعن أحمد رحمه الله تعالى أنه ذكر له ذلك فقال المسلمون على شروطهم فيدل على نفي الضمان بشرطه وإن تلتك اجزاؤها بالاستعمال (١٧) كخمل المنشفة فلي وجهين وليس للمستعير أن يعير (١٨) فإن فعل فتلغ عند الثاني (١٩) فله تضمين (٢٠) أيها شاء ويستقر الضمان على الثاني وعلى المستعير مؤنة رد العارية فإن رد الدابة إلى اصطلح المالك (٢١) أو غلامه لم يبرأ من الضمان إلا أن يردّها إلى من جرت عادته بجريان ذلك على يده كالسائل ونحوه

(١٧) قوله وإن تلتك اجزاؤها بالاستعمال الخ أحدهما لا يضمن إذا كان استعمالها بالمعروف وهو الصحيح من المذهب وبه قال ش لأن الاذن في الاستعمال تضمنه فلا يجب ضمانه كالنافع

(١٨) قوله وليس للمستعير أن يعير: هذا الصحيح من المذهب وهو أحد الوجهين لأصحاب ش وفي الآخر له ذلك وهو قول ح وحكاه صاحب المحرر قولاً لا أحمد وقال م إذا لم يعمل بها إلا الذي كان يعمل فلا ضمان ولنا أن العارية أباحة للمنفعة فلم يجز أن يبيحها غيره كإباحة الطعام وفارق الإجارة فإنه ملك الاتقاع بها على كل وجه فلك أن يملكها

(١٩) قوله فإن فعل فتلغ عند الثاني الخ أما الأول فلأنه ساطع غيره على أخذ مال غيره بغير إذنه أشبه ما لو سلق على مال غيره دابة فأكلته وأما الثاني فلأن العين وللنفعة فأتا على مالهما في يده ويستقر الضمان على الثاني إن كان طلالاً بالخال لأنه المستوفي للنفعة بدون إذن المالك وتلف العين إنما حصل تحت يده فإن لم يكن عالماً بأن العين مالكا لم يأذن في إعارتها استقر ضمان العين عليه لأنه قبضها على أيها عارية والعارية مضمونة ويستقر ضمان النفعة على الأول لأنه غر الثاني وعكس ذلك لو أجزاها لجاهل بالخال فيستقر على المستأجر ضمان النفعة وعلى المستعير ضمان العين (٢٠) قوله تضمين: القيمة والنفعة

(٢١) قوله فإن رد الدابة إلى اصطلح المالك الخ وبهذا قال ش وقال ح يبرأ ولنا أنه لم يردّها إلى مالكا ولا إلى نائبه فلم يبرأ منها كالأودعها إلى أجنبي

## ( فصل )

إذا اختلفا فقال أجرتك قال بل أعرتني عقيب العقدة قال قول  
الراكب وإن كان بعد مضي مدة (٢٢) لها أجرته قال قول المالك فيما مضى من  
المدة دون ما بقي منها (٢٣) وهل يستحق أجرته المثل (٢٤) أو المدعى أن زاد  
عليها؟ على وجهين وإن قال أجرتك قال بل أعرتني والبهيمة تالفة قال قول  
المالك (٢٥) إن قال أعرتني أو أجرنتي (٢٦) قال بل غصبتني قال قول  
المالك وقيل قول الناصب

(٢٢) قوله وإن كان بعد مضي مدة الخ هذا المذهب وحكي عن مالك وقال أصحاب  
الرأي القول قول الراكب وهو منصوص ش لا سيما اتفاقاً على تلف المنافع على مالك  
الراكب وادعى المالك عوضاً لها والاصل عدمه ولنا أنهما اختلفا في كيفية انتقال  
المنافع إلى مالك الراكب فكان القول قول المالك كما لو اختلفا في عين فقال للمالك  
بشئها وقال الآخر وهبتها فلي هذا يخالف المالك ويستحق الاجر  
٢٣ قوله دون ما بقي منها: لأن الاصل عدم العقد

(٢٤) قوله وهل يستحق أجرته المثل الخ احدهما يستحق أجرته المثل وهو الصحيح  
من المذهب صححه المصنف والشارح لانهما لو اتفقا على وجوبه واختلفا في قدره  
وجب أجر المثل فمع الاختلاف في أصله أولى وقيل له الاقل من المسمى أو أجرته  
المثل لأنه إن كان المسمى أقل فقد رضي به وإن كان أكثر فليس له إلا أجر المثل  
واختاره في المحرر قوله وكذا الحكم لو ادعى بعد زرع الأرض أنها عارية وقال رب  
الأرض بل اجارة ذكره الشيخ تقي الدين قلت وكذا جميع ما يصاح للاجارة والاسارة إذا  
اختلفا بعد مضي مدة لها أجرة

(٢٥) قوله قال قول المالك: ومثلها لو قال أعرتني قال بل أودعك قال قول المالك  
ويضمن ما انتفع منها

(٢٦) قوله وإن قد أعرتني أو أجرنتي الخ وفيه صورتان احدهما أن يقول أعرتني  
فيقول مالك بل غصبتني فإن وقع الاختلاف عقيب العقدة والاداة باقية اخذها مالك

### كتاب النصب

وهو الاستيلاء (١) على مال الغير قهراً بغير حق وتضمن أم الولد (٢) والمقار بالنصب (وعنه) ما يدل على أن المقار لا يضمن بالنصب وإن غصب كلباً

ولا معنى للاختلاف وكذا إن كانت تالفة قاله المصنف قال الحارثي ويحلف على أصح الوجهين وإن وقع بعد مضي مدة لها أجرة فيجب عليه أجرة المثل لأن القول قول المالك على الصحيح من المذهب (الثانية) قال أجزعتي قال بل غصبتني فالقول قول المالك على الصحيح من المذهب وتظهر ثمرة الخلاف في هذه الصورة مع التلف فتجب القيمة على المذهب وعلى الثاني لاشي له ويحلف الراكب ويبرأو مع عدم التلف يرجع بالعين في الحال مع العين بلا نزاع قاله الحارثي

(١) قوله وهو الاستيلاء الخ هذا ليس بجامع لعدم دخول غصب الكلب وخمر الذمي والمتافع والحقوق والاختصاص ولا مانع لأنه يدخل فيه استيلاء أهل الحرب على المسلمين فإنه ليس من النصب المذكور حكمه بإجماع المسلمين إذ لا خلاف أنه لا يضمن بالاتلاف ولا بالتلف وأما الخلاف في وجوب رد عينه إذا قهرنا على أخذه وقال في تجريد الناية هو استيلاء غير حربي على حق غيره قهراً بغير حق قال في الانصاف هو أصح الحدود وأسلمها

(٢) قوله وتضمن أم الولد: بالنصب وبه قال ش وأبو يوسف ومحمد وقال ح لا تضمن ولنا أنها تضمن بالقيمة فتضمن بالنصب كالقن ولاتها مملوكة أشبهت المديرية والمقار بالنصب هذا المذهب وبه قال م ش ومحمد بن الحسن وقال ح وأبو يوسف لا يتصور غصبها ولا تضمن بالنصب فإن أتلّفها ضمنها بالاتلاف لأنه لا يوجد فيها الثقل والتحويل فلم يضمها كما لو حال بينه وبين مناعه ولنا قوله عليه السلام «من ظلم شبرا من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين» متفق على معناه فرد لفظ من غصب شبرا فأما ما تلف من الأرض بفعله كهدم حيطانها أو نقص يحصل بخرسه فيضمن ذلك بغير خلاف

فيه تقع أو خر ذمي (٣) لزمه رده وإن أتلفه لم تلزمه قيمته (٤) وإن غصب جلد ميتة فهل يلزمه رده؟ على وجهين فإن دبنه وقتلنا بطهارته لزمه رده وإن استولى على حر لم يضمنه بذلك إلا أن يكون صغيرا فقيه وجهان (٥) فإن قلنا لا يضمنه فهل يضمن ثيابه وجليه؟ على وجهين (٦) وإن استعمل الحر كرها فعليه أجرته (٧) وإن حبسه مدة فهل تلزمه أجرته؟ على وجهين (٨)

### فصل

ويلزمه رد المنصوب (٩) إن قدر على رده وإن غرم عليه أضعاف قيمته

(٣) قوله أو خر ذمي الخ لأنه يقر على شربها وذكر في الانتصار لا يرد الخمر وتلزم أراقبها إن حد والا لزمه تركه وعليها يخرج تعزير مريقه

(٤) قوله وإن أتلفه لم تلزمه قيمته وكذلك الخنزير وبهذا قال ش وقال م ح يجب ضمان الخمر والخنزير إذا أتلفهما على ذمي ولنا حديث جابر ولأن مالم يكن مضمونا في حق المسلم لا يكون مضمونا في حق الذمي كالمرتد ولا نسلم أنها معصومة بل متى أظهرها جازت أراقبها ولا يلزم من العصمة وجوب التقويم فإن نساء أهل الحرب وصبيانهم معصومون غير متقومين وكونها مالا عندهم ينتقض بالعبد المرتد فإنه مال عندهم (فائدة) لو غصب من مسلم خرا فتخلت وجب ردها وضمانها إن تلفت

(٥) قوله فقيه وجهان: لا يضمنه

(٦) قوله على وجهين: يضمنهما

(٧) قوله فعليه أجرته - ولو منعه العمل من غير حبس ولو عبدا لم تلزمه أجرته

ويوجه «بلى» فبها قلت وهو الصواب

(٨) قوله على وجهين: أحدهما يلزمه جزم به في الوجيز - الثاني لا تلزمه صحه

الناظم والشارحي

(٩) قوله ويلزمه رد المنصوب الخ لقوله عليه السلام «على اليد ما أخذت حتى ترده»

رواه أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وعن عبدالله بن السائب عن أبيه عن جده مرفوعا «لا يأخذ أحدكم مناع صاحبه لأعيا ولا جادا ومن أخذ عصى أخيه فليردها»  
رواه أبو داود

وان خلطه بما يتميز منه لزمه تخليصه ورده وان بني عليه لزمه رده (١٠) الا أن يكون قد بلي (١١) وان سمر بالمسامير بابا لزمه قلعها وردها وان زرع الارض (١٢) فردها بعد أخذ الزرع فعليه أجرها وان ادر كها ربا والزرع قائم خير (١٣) بين تركه الى الحصاد باجرته (١٤) وبين اخذه بموضه (١٥) وهل ذلك قيمته أو نفقته؟ على وجهين (١٦) ويحتل أن يكون الزرع للفاصل وعليه

(١٠) قوله وان بني عليه لزمه رده الحو بهذا قاله شوقال ح لا يجب رد الحشب والحجر لانه صار تابعا للملك يستضر قلعه فلم يجب رده كما لو غصب خيطا فخطبه جرح عبده ولنا أنه مفصولا عن رده فوجب كما هو مد العين ولا يشبه الحبط لان في رده تلف آدمي (١١) قوله إلا أن يكون اليت قد بلي: فيض قيمته

(١٢) قوله وان زرع الارض هذا المذهب قال في الشرح لا علم فيه خلافا لانه ماله وعليه أجر المثل الى وقت التسليم وضمان القصد ولو لم يزرعها قال في الانصاف وقتل حرب حكمها حكم الزرع الذي لم يحصد قال في الفائق وخرج ابن عقيل الى مساواة الحكمين واختاره صاحب الفائق في غيره ورد كلام الاصحاب وقال وهل القياس كون الزرع لرب البذر أو الارض المصوص الاول وقال ابن عقيل والشيخ تقي الدين الثاني انتهى فلي المذهب على الفاصب أجرة المثل وعلى الثانية للفاصل نفقة الزرع

(١٣) قوله وان ادر كها صاحبها والزرع قائم الخ هذا الصحيح من المذهب وهو قول أبي عبيد وقال أكثر الفقهاء يملك احوار الفاصل على قلعه لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق ولانه زرع في أرض غيره ظلما شبه الفرس ولنا ما روي رافع بن خديج عن زرع في ارض قوم بشير اذتهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته، رواه ابو داود والترمذي وحسنه فيه دليل على ان الفاصل لا يجبر على القلع لانه امسك رد المصوب الى مالكه من غير ائلاف مال الفاصل على قرب من الزمان فلم يجز ائلافه كما لو غصبت سفينة فحمل فيها ماله وادخلها لبحر وفارق الشجر لان مدته تتناول

(١٤) قوله بأجرته: وارش قصها

(١٥) قوله وبين اخذه موض: ويزكه ان كان الاخذ قبل وجوب الزكاة وبسده

على الفاصل

(١٦) قوله على وجهين: وهما روايتان احدهما يأخذه بنفقته وهي المذهب للحديث

الاجرة وان غرسها (١٧) أو بنى فيها أخذ بقلع غرسه وبنائه وتسوية الارض  
وارش نقصها وأجرتها وان غصب لوحاً فرقع به سفينة لم يقطع حتى ترمى وان  
غصب خيطاً (١٨) فخط به جرح حيوان وخيف عليه من قلعه فقلبه قيمته الا  
أن يكون الحيوان مأكولاً للغاصب فهل يلزمه رده وبذبح الحيوان؟ على  
وجهين وان مات الحيوان لزمه رده الا ان يكون آدمياً

### ﴿فصل﴾

وان زاد لزمه رده بزيادته سواء كانت متصلة كالسمن وتعلم صنعة  
أو منفصلة كالولد والكسب ولو غصب جارحاً (١٩) فصاد به أو شبكة أو شركاً

(١٧) قوله وان غرسها: ولو شريكاً

(١٨) قوله وإن غصب خيطاً الخ هذه المسئلة لا تخلو من ثلاثة أقسام ١ أن يخط به  
جرح حيوان لا حرمة له كالرند والحزير والكلب العقور فيجب رده لانه لا يتضمن  
تقويت ذى حرمة أشبه ما لو خط به ثوباً ٢ أن يخط به جرح حيوان محترم لا يحمل  
أكله كالأدمي فان خيفه من نزع الهلاك أو إبطاء برته فلا يجب لان الحيوان أكد  
حرمة من عين المال ولهذا جاز له أخذ مال غيره لحفظ حياته وكذلك العوالب  
التي لا يؤكل لحما كالغسل والجمار الاهلي ٣ أن يخط به جرح حيوان مأكول فان  
كان ملكاً لغير الغاصب وخيف تلفه بقلعه لم يقطع لان فيه اضراً لأصاحبه ولا يزال  
الضرر بالضرر وإن سكنان للغاصب فقال القاضي يجب رده لانه يمكن ذبح الحيوان  
والانتفاع بلحمه وذلك جائز وان حصل فيه قطن على الغاصب فليس ذلك بما منع من  
رد المنسوب كقطن البناء والقول الثاني لا يجب قلعه لان للحيوان حرمة في نفسه  
وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان لغيره ما كله ويحتمل أن يفرق بين  
ما يمد للأكل كهيئة الانعام والحجاج وبين ما لا يمد له كالخيل وما يقصد صوته من  
الطير فيجب ذبح الاول لا الثاني وهو احتمال للمصنف قال الحارثي وهو حسن

(١٩) قوله ولو غصب جارحاً الخ هذا الصحيح من المذهب كما لو غصب عبداً فصاد

فامسك شيئاً أو فرساً فصاد عليه أو غنم فهو للمالكه (٢٠) وإن غصب ثوباً  
فقصره (٢١) أو غزلاً فنسجه أو فضة أو حديداً فضربه أو خشباً فنجره أو  
شاةً فذبجها وشواها رد ذلك بزيادته وارش نقصه (٢٢) ولا شيء له (وعنه)  
يكون شريكاً بالزيادة (وقال أبو بكر) يملكه وعليه قيمته وإن غصب أرضاً  
خفر فيها بئراً (٢٣) ووضع ترابها في أرض مالكها لم يملك طمها إذا أبرأه

فإن الصيد لسيد المبد وقيل هو للغاصب وعليه الاجرة وهو احتمال في المتن قال  
الحارثي وهو قوي وقال الشيخ تقي الدين يتوجه فيما إذا غصب فرساً وكسب عليه  
مالاً أن يحصل الكسب بين الغاصب ومالك الهداية على قدر نفعهما بأن تقوم منفعة  
الراكب ومنفعة الفرس فيقسم ذلك بينهما وعلى الأول لا يلزم للغاصب أجره مدة  
اصطياده قال الحارثي وهو الصحيح لأن منافقته في هذه المدة عادت إلى المالك

(٢٠) قوله فهو للمالكه: لأن غصب منجلاً يقطع خشباً فهو للغاصب

(٢١) قوله وإن غصب ثوباً فقصره: الخ هذا الصحيح من المذهب وبه قال (ش) لأن  
عين المنصوب فيه قائمة فلزم ردها إليه كما لو ذبح الشاة ولم يشوها وعلى هذا لا شيء  
للقاصب بصله سواء زادت العين أو لم تزد لأن الغاصب عمل في ملك غيره بغير إذنه  
فلم يستحق لذلك عوضاً وهذا مذهب (ش) وعنه يكون شريكاً بالزيادة احتارم الشيخ  
تقي الدين قال في الهداية والمستوعب الصحيح من المذهب إن زادت القيمة بذلك  
فالغاصب شريك المالك في الزيادة

(٢٢) قوله وارش نقصه: ولو طال به المالك بإعادة إلى حاله الأولى كالفضة ونحوها لزمه  
إعادته وإن لم يكن له غرض صحيح وجزم الحارثي أنه لا يملك إجباره إلا إذا كان فيه  
غرض صحيح

(٢٣) قوله وإن غصب أرضاً خفر فيها بئراً: الخ إذا غصب أرضاً خفر فيها بئراً فليبرأ  
إلزامه بطمها لأنه يضر بالأرض وإن أراد الغاصب طمها فمعه للمالك نظر فإن كان له  
غرض في طمها بأن يسقط عنه ضمان ما تلف فيها فله ذلك وبه قال (ش) وإن لم يكن  
له غرض في طمها مثل أن يكون قد وضع التراب في ملك المنصوب منه وأبرأه من

المالك من ضمان ما يتلف بها في أحد الوجهين (٢٤) وإن غضب حبا فزرعه أو يضا فصار فراخا أو نوى فصار غرسا رده ولا شيء له وتخرج فيه مثل الذي قبله (٢٥)

### ﴿فصل﴾

وإن نقص لزمه ضمان نفسه بقيمته (٢٦) رقيقا كان أو غيره (وعنه) أن الرقيق يضمن بما يضمن به في الاتلاف وتخرج أن يضمنه بأكثر الأمرين منها وإن غضبه وجنى عليه ضمنه بأكثر الأمرين (٢٧) وإن جنى عليه غير الناصب فله تضمين الناصب بأكثر الأمرين ويرجع الناصب على الجاني بأرش

ضمان ما يتلف بها لم يكن له طمها في أحد الوجهين لأنه اتلاف لا تقع فيه فلم يكن له فعله به قال (ح) وللثني لأن الضمان إنما يلزمه لوجود التمدي فإذا رضي صاحب الأرض زال التمدي فزال الضمان

(٢٤) قوله في أحد الوجهين: إلا أن يكون قد قتل ترابها إلى ملكة أو إلى ملك غيره أو إلى طريق يحتاج إلى تفرقة فله طمها بترابها حيث بقي فلو فات بسيل أو نحوه فله العلم بغيره من جنسه لا برمل أو كناسة ونحوها ذكره الحارثي (٢٥) قوله مثل الذي قبله فيخرج أن يكون شريكا بالزيادة فلاولى

(٢٦) قوله وإن نقص لزمه ضمان نفسه بقيمته الخ فيقوم بمحبها وناقصاً ويفرم الناصب ما بينهما لأنه ضمان مال من غير جناية فكان الواجب ما نقص إذا قصد بالضمان جبر حق المالك ولأنه لو فات الجميع لو جبت قيمته وعنه أن الرقيق يضمن بما يضمن به في الاتلاف فيجب في يده نصف قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وعلى هذا فقس قال الحارثي هذه الرواية أقوى لأنه ضمان لا معاوض البعد فكان مقدراً من قيمته بأرش الجناية

(٢٧) قوله وإن غضب وجنى عليه ضمنه بأكثر الأمرين: من أرش النقص أو دية ذلك المثل لأن سبب كل واحد منهما وجد فوجباً أكثرهما ودخل الآخر فيه فإن الجناية واليد وجدا جميعاً فلو غضب جرداً قيمته ألف فزادت قيمته إلى ألفين



الجناية (٢٨) وله تضمين الجاني (٢٩) ارش الجناية وتضمن الفاصب ما بقي من النقص (٣٠) وان غصب عبدا (٣١) فخصاه لزمه رده ورد قيمته (وعنه) في عين الدابة من الخيل والبغال والحمير ربع قيمتها والاول اصح وان نقصت العين لتغير الاسمار (٣٢) لم يضمن نص عليه وان نقصت القيمة لمرض (٣٣)

ثم قطع يده فنقص ألفا لزمه ألف ورد العبد لان زيادة السوق اذا أتلف العين مضمونة فكانه بقطع يده فوت نصفه وان نقص ألفا وخمائة وقلنا الواجب ما نقص فعليه ألف وخمائة ويرد العبد وان قلنا ضمان الجناية فعليه ألف ويرد العبد حسب

(٢٨) قوله بأوش الجناية: لاستقرار ضمانه عليه لا تمارش جنايته فلا يجب عليه أكثر منه

(٢٩) قوله أرش الجناية: ولا يرجع به على احد

(٣٠) قوله ما بقي من النقص: ولا يرجع به على احد

(٣١) قوله وان غصب عبد ألع هذا المذهب وكذا لو قطع يديه أو ذكره ولسانه

أو ما يجب فيه الدية من الحر لزمه رده ورد قيمته كلها وبهذا قال (م) وقال الثوري

(ح) بخير المالك بين أن يسبر ولا شيء له وبين أخذ قيمته ويعلمك الحاني

(٣٢) قوله وان نقصت العين لتغير الاسمار ألع هذا المذهب به قال جمهور

العلماء وعنه يضمن به قال أبو ثور وابن أبي موسى والشيخ قتي الدين لانه يضمنه

اذا تلفت العين فيلزمه اذا ردها كالسمن ولنا أنه رد العين بحالها لم ينقص منها عين

ولا سفة فلم يلزمه شيء كما لو لم تنقص ولا نسلم انه يضمنها مع تلف العين وان سلمنا

فلانه وجب قيمة العين أكثر ما كانت قيمتها فدخلت في التقويم بخلاف ما ذا ردها

ويخالف السمن فانه من عين المنسوب قال الحارثي بعد أن حكى الروايتين وهذا

كله ما لم ينصل التلف بالزيادة فان اتصل بأن غصب ما قيمته مائة فارتفع السعر الى

مائتين وتلفت العين ضمن المائتين وجهاً واحداً

(٣٣) قوله وان نقصت القيمة لمرض الح هذا المذهب قدمه في الفروع قال ونصه يضمن

وحكى الحارثي وجهاً للشافعية بال ضمان وقال وهو عندي قوي بل أقوى ورد

أدلة الاصحاب

ثم عادت يبرئه لم يلزمه شيء (٣٤) وان زاد من جهة اخرى (٣٥) مثل ان تعلم صنعة فمادت القيمة ضمن النقص وان زادت القيمة لسمن (٣٦) أو نحوه ثم نقصت ضمن الزيادة وان عاد مثل الزيادة الاولى من جنسها (٣٧) لم يضمها في أحد الوجهين (٣٨) وان كانت من غير جنس الاولى لم يسقط ضمانها وان غصب عبدا مفرطاً في السمن فهزل فزادت قيمته رده ولا

(٣٤) قوله لم يلزمه شيء: ولو استرده المالك معياً مع الارش ثم زال في يد مالكه فقال المصنف لا يلزم رد الارش لاستقراره بأخذ العين ناقصة قال الحارثي وما يذكر من الاستقرار فغير مسلم والصواب الوجوب بقدر النقص الحادث في المدة ويجب رد ما زاد ان كان

(٣٥) قوله وان زاد من جهة أخرى الخ لان الزيادة الثانية من غير جنس الاولى فلا يغير بها

(٣٦) قوله وان زادت القيمة لسمن الخ اذ زادت قيمة المنصوب في يد الناصب لسمن أو تعلم صنعة كما اذا غصب عبداً أو أمة وقيمتها مائة فزاد بتعليمه أو في بدنه حتى صارت قيمته ما تبين ثم قص بنقصان بدنه أو لسيان صنفته حتى صارت قيمته مائة لزمه رده ويأخذ من الناصب مائة وبه قال (ش) وقال (حم) لا يجب عليه عوض الزيادة إلا أن يطالب بردها زائدة فلا يردها لانه رد العين كما أخذها ولنا أنها زيادة في المنصوب فلزم ضمانها كاله طالبه بردها فلم يفعل ولانها زادت على ملك المنصوب منه فلزم ضمانها كاله كانت موجودة حال الغصب

(٣٧) قوله وان عاد مثل الزيادة الاولى من جنسها الخ مثل ان غصب عبداً وسمن فزادت قيمته ثم قصت بزوال ظاهره ثم سمن فمادت قيمته كما كانت لم يضم الناصب ما قص أولاً لان ما قص من الزيادة عاد وهو يده أشبه ما لو مرضت فنقصت قيمتها ثم برئت فمادت القيمة وكذا لو لسي صنعة ثم تعلمها أو بدلها فمادت قيمته (٣٨) قوله في أحد الوجهين: قال في الرايتين والفائق ضمها في أصح

شيء عليه وان نقص المنصوب نقصا غير مستقر (٣٩) كحطلة ابتلت وغضت  
خير بين أخذ مثلها وبل تركها (٤٠) حتى يستقر فسادها وأخذها وارش  
نقصها وان جنى المنصوب فعلية (٤١) ارش جنايته سواء أجنى على سيده أو  
غيره (٤٢) وجنايته على الناصب وعلى ماله هدر وتضمن زوائد النصب (٤٣)  
كالولد والثمرة اذا تلقت أو نقصت كالأصل

### ﴿فصل﴾

وان خلط المنصوب (٤٤) بماله على وجه لا يتميز منه مثل ان خلط حنطة  
أو زيتا بمثله لزمه مثله منه في أحد الوجهين وفي الآخر يلزمه مثله من  
حيث شاء وان خلطه بدونه أو خير منه (٤٥) أو بغير جنسه لزمه مثله في

(٣٩) قوله نقصا غير مستقر: اما ان استقر فالارش بغير خلاف في المذهب قاله الحارثي  
(٤٠) قوله وبين تركها: وقيل له ارش ما نقص من غير تغيير احتاره المصنف في المفتي  
وقيل بدله قاله القاضي وأصحابه

(٤١) قوله وان جنى فعلية أي على الناصب ارش جنايته لانه نقص في العبد الجاني  
لسكون الجناية تتعلق برقبته فكان مضمونا على الناصب كسائر قصصه وسواء في ذلك  
ما يوجب القصاص أو المال

(٤٢) قوله أو غيره: وسواء ما يوجب القصاص أو المال

(٤٣) قوله: من زوائد النصب الخ وسواء تلف منفردا أو مع أصله وبه قال (ش)  
وقال (م ح) لا يجب ضمان زوائد النصب الا أن يطالب بها فيمتنع من أدائها

(٤٤) قوله وان خلط المنصوب الخ هذا للذهب وكذا لو خلط قدا بمثله فعل هذا  
لا يجوز للناصب ان يتصرف في قدر ماله منه ولا اخراج قدر الحرام منه بدون اذن  
المنصوب فيها لانه اشتراك فلا يقاسم نفسه

(٤٥) قوله وان خلطه بدونه أو خير منه: من جنسه فيها أو بغير جنسه على وجه  
لا يتميز كزيت شبرج ونحوه لزمه مثله في قياس التي قبلها لانه صار مالحطاً مستهلكاً

قياس التي قبلها وظاهر كلامه انها شريكان بقدر ملكيهما وان غصب ثوبا فغصبه  
أو سويقا فله زيت فنقص قيمتهما أو قيمة أحدهما ضمن النقص وان لم  
تزد أو زادت قيمتهما فهما شريكان بقدر ملكيهما وان زادت قيمة  
أحدهما (٤٦) فالزيادة لصاحبه وان أراد أحدهما قلع الصبغ (٤٧) لم يجبر الآخر  
عليه ويحتمل أن يجبر اذا ضمن الغاصب النقص وان وهب الصبغ  
للمالك (٤٨) أو وهبه تزويق الدار ونحوها فهل يلزم المالك قبولها؟ على

واختاره في الكافي واليه ميل الشارح وظاهر كلامه انها شريكان بقدر ملكيهما  
وهو المذهب فيبيع الجميع ويدفع الى كل واحد قدر حقه فاحتلاطهما من غير غصب  
(فائدة) لو اختلط درهم لاسنان بدرهمين الآخر من غير غصب قُلف فما بقي  
فهو بينهما لصنين قال في تصحيح الفروع ويحتمل القرعة وهو أولى

(٤٦) قوله وان زادت قيمة أحدهما من حنطة وزيت فالزيادة لصاحبه يختص بها  
لان الزيادة تباع للاصل هذا اذا كانت الزيادة لفلو سمر وان حصلت بالعمل فهي بينهما  
(٤٧) قوله وان أراد أحدهما قلع الصبغ النخ اذا اراد الغاصب قلع الصبغ فقال  
اصحابنا له ذلك سواء اضر بالتوب اولم يضر ويضمن قص التوب ان قص وبه قال  
(ش) لانه عين ماله فلك اخذه كالأو غرس في ارض غيره ولم يفرق اصحابنا بين ما  
هلك صبغه بالقلع وبين ما لايملك قال المصنف وينبغي ان مايهلك بالقلع لايملك قلعه  
لانفسه وظاهر كلام الحرقى انه لايملك قلعه اذا قضر به التوب وقال (ح) ليس له  
اخذنه لان فيه اضرارا بالتوب المصوب وان اراد المالك بيع التوب فله ذلك وان ابي  
الغاصب وان بذل الغاصب قيمته ليملكه او بذل وب التوب قيمة الصبغ ليملكه لم يجبر  
الآخر لانها معاوضة لا تجوز الا براضيهما

(٤٨) قوله وان وهب الصبغ للمالك النخ أحدهما يلزمه قبوله وهو المذهب لانه صار  
من صفات العين فهو كزيادة الصفة في المسلم فيه ومثله لسج غزل وقصر ثوب وصل  
حديد ابرأ ونحوه لاهية مساير سمرها باباً منصوباً لانها اعيان متميزة اشبهت العراس  
والثاني لا يلزمه قال الحارثي هذا اقرب ان شاء الله

وَجُنَيْنَ وَإِنْ غَضِبَ صَبِغًا (٤٩) فَصَبِغَ بِهِ ثُوبًا أَوْ زِيَّافَلْتَ بِهِ سَوِيْقًا اِحْتَمَلُ  
أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ وَاحْتَمَلُ أَنْ يَلْزِمَهُ قَيْمَتُهُ أَوْ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا (٥٠) وَإِنْ  
غَضِبَ ثُوبًا وَصَبِغًا فَصَبِغَهُ بِهِ رَدَهُ وَأَرَشَ نَقْصَهُ (٥١) وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي  
زِيَادَتِهِ (٥٢) وَتَخْرُجُ فِيهِ مِثْلُ الَّذِي قَبْلَهُ

### (فصل)

وَأَنْ وَطِئَ الْجَارِيَةَ (٥٣) فَلَيْلِهِ الْخُدَّ وَالْمَهْرُ وَإِنْ كَانَتْ مَطَاوِعَةً وَأَرَشَ  
الْبِكَارَةَ (وَعَنَهُ) لَا يَلْزِمُهُ مَهْرُ الثَّيِّبِ وَإِنْ وَلَدَتْ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ لِلسَّيِّدِ وَيُضْمَنُ

(٤٩) قَوْلُهُ وَإِنْ غَضِبَ صَبِغًا أَيْ يَكُونُ أَنْ شَرِيكَينَ بِقَدَرِ مَالِهِمَا كَمَا لَوْ غَضِبَ ثُوبًا  
فَصَبِغَهُ بِصَبْغٍ مِنْ عِنْدِهِ وَهَذَا لِلذَّهَبِ (فَائِدَةٌ) لَوْ غَضِبَ ثُوبٌ رَجُلٌ وَصَبِغَ آخَرُ  
فَصَبِغَهُ بِهِ فَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَتَانِ بِمَا لِهَمَا فَهُمَا شَرِيكَانِ بِقَدَرِ مَالِهِمَا وَإِنْ زَادَتْ فَالزِّيَادَةُ  
لَهُمَا وَإِنْ قَعَمَتْ فَالصَّبْغُ فَالضَّمَانُ عَلَى النَّاصِبِ وَيَكُونُ النِّقْصُ مِنْ صَاحِبِ الصَّبْغِ لِأَنَّهُ  
يَبْدُو فِي الثُّوبِ وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى النَّاصِبِ وَإِنْ قَعَسَ لِنَقْصِ سَعْرِ الثِّيَابِ أَوِ الصَّبْغِ لَمْ يَضْمَنْهُ  
النَّاصِبُ وَكَانَ قَعَسُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ

(٥٠) قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ مِثْلِيًّا: لِأَنَّهُمَا صَارَا مُسْتَهْلِكَيْنِ أَشْبَهَ مَالُوهُمَا

(٥١) قَوْلُهُ وَأَرَشَ نَقْصَهُ: أَنْ نَقْصَ لَتَمْدِيهِ

(٥٢) قَوْلُهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي زِيَادَتِهِ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَهُ فِي الصَّبْغِ أَثَرُ لَا عَيْنَ

(٥٣) قَوْلُهُ وَإِنْ وَطِئَ الْجَارِيَةَ فَعَلِيهِ الْخُدَّ: لِأَنَّهُ زَانٌ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَرْجِعُ وَلَا مَلَكَ يَمِينِ

بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ طَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ وَالْمَهْرِ مَكْرَهَةً كَانَتْ أَوْ مَطَاوِعَةً وَقَالَ لَا مَهْرَ لِلْمَطَاوِعَةِ  
وَهُوَ رَايَةُ ذِكْرِهَا الْآمِدِي قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ حَيْدٌ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى  
عَنْ مَهْرِ الْبَنِيِّ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْمَهْرَ حَقٌّ لِلْسَّيِّدِ فَلَا يَسْقُطُ بِمَطَاوِعِهَا  
كَأَنَّ لَوْ أَذْنَتْ فِي قَطْعِ يَدِهَا وَالْخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحُرَّةِ فَفِي هَذَا لَافْرَقَ بَيْنَ الْبَكْرِ  
وَالثَّيِّبِ وَعَنَهُ لَا يَلْزِمُهُ مَهْرُ الثَّيِّبِ أَحْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَالْحَرْقِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ وَالشَّيْخُ تَقِي  
الْدِّينَ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْهَا أَشْبَهَ مَالُو قَبْلَهَا

نقص الولادة (٥٤) وإن باعها أو وهبها لعالم بالنصب فوطها فللمالك تضمين أيهما شاء نقصها ومهرها وأجرها وقيمة ولدها إن تلف فإن ضمن الناصب رجع على الآخر ولا يرجع الآخر عليه وإن لم يعلم بالنصب فضمنها رجما على الناصب وإن ولدت من أحدهما فالولد حر (٥٥) ويقد به بمثله في صفاته

(٥٤) قوله ويضمن قص الولادة: لأنه حصل بتعديه ولا يجبر بزيادة أمه بالولد وبه قال ش وقال ح يجر نقصها بولدها (فائدة) لو انفصل ميتاً فلا يخلو أما أن يكون مات بجنابة أولاً والأول لا يخلو أما أن تكون من الناصب أو غيره فإن كانت من الناصب فقال المصنف في المفتي عليه عشر قيمة أمه وقال الحارثي والأولى أكثر الأمرين من قيمة الولد أو عشر قيمة أمه وإن كانت من غير الناصب فعليه عشر قيمة أمه بلا نزاع يرجع به على من شاء منهما والقرار على الحارثي وإن كان مات بغير جنابة فالصحيح من المذهب لا يضمنه واختاره القاضي وابن عقيل وقيل يضمنه بمشر قيمة أمه اختاره المصنف أو بقيته لو كان حياً اختاره القاضي أبو الحسين وإن وضعه حياً ثم مات ضمنه بقيته

(٥٥) قوله: إن ولدت من أحدهما فالولد حر: لأنه اعتقده يعلأ بملكته فتم ذلك كون الولد رقيقاً وباحقه النسب وعليه فداؤه لانه فوت رقه على السيد باعتقاده حل الوطء هذا الصحيح من المذهب وعنه لا يلزم المشتري فداؤه وليس للسيد بدله لانه انقضى حرراً وبغيرهم يدلهم يوم الوضع وبه قال ش وقال ح يجب يوم المطالبة وحيث قلنا يفديه فانه يفديه بمثله في صفاته تقريباً يعني من غير نظر إلى القيمة والمثلية في الجنس والسن وهذا إحدى الروايات قال ابن منجا هذا المذهب واختارها أبو بكر في التشبيه والقاضي أبو يعلى وأنحاه وجزم بها في الكافي قال الحارثي وهي أصح لأنهم أحرار والحر لا يضمن بقيته ويحتمل أن يعتبر مثله في القيمة وهو رواية في الحرره وعنه يضمنه بقيته وهو المذهب على ما اصطلاحه اختاره المصنف والشارح وصاحب التلخيص وإن منجا في شرحه وابن الزايتوني وهو مذهب الأئمة الثلاثة قال في الشرح وهي أصح أرشاه الله تعالى لأن الحيوان ليس بشئ فضمن قيمته كسائر المقتومات ولأنه لو أتته ضمنه بقيته كذلك ههنا

تقريباً ويحتمل أن يستبر مثله في القيمة (وعنه) يضمه بقيمته ويرجع (٥٦) به على  
الناسب وإن تلفت فمليه قيمتها ولا يرجع بها (٥٧) إن كان مشترياً ويرجع بها  
المتهب (وعنه) أن ما حصلت له به منفعة (٥٨) كالأجرة والمهر وارش البكارة لا  
يرجع (٥٩) به وإن ضمن الناسب رجوع على المشتري بما لا يرجع به المشتري

(٥٦) قوله يضمه بقيمته ويرجع: يعني بالمهر وما فدى به الأولاد لأنه غره وإن  
كانت باقية ردها إلى سيدها ويرجع بالثمن

(٥٧) قوله وإن تلفت فمليه قيمتها ولا يرجع بها: ولا يارش بكارتها على الناسب إن كان  
مشترياً لأنه دخل على ضمان العين لأنه بذل الثمن في مقابلتها بل يرجع بثلث وأجرة  
نقع ومهر وثمرة وكسب قن وقيمة ولد لأنه دخل على أن ذلك غير مضمون عليه وى  
للمنفى رواية باستقرار الضمان على الناسب فلا يرجع على المشتري قال ابن رجب وهو  
عندي قياس المذهب وقواء واستدل له ويرجع بها المتهب هذا الصحيح من المذهب  
لأنه دخل مع الناسب على أن يسلم له العين فينفى أن يرجع عما غرم من قيمتها على  
الناسب كقيمة الأولاد

(٥٨) قوله وعنه أن ما حصلت له به منفعة الخ هذه الرواية عائدة إلى قوله: وإن لم  
يعلم بالنسب فضمنهما رجماً على الناسب: قال في الشرح وحمل ذلك أن المالك إذا  
رجع على المشتري فأراد المشتري الرجوع على الناسب فهو على ثلاثة أضرب (ضرب)  
لا يرجع به وهو قيمتها إن تلفت في يده وارش بكارتها وفيه رواية يرجع به كالمهر  
وبدل جزء من أجزائها (ضرب) يرجع به وهو بدل الولد إذا ولدت منه لأنه دخل  
في العقد على أن لا يكون الولد مضموناً عليه وكذلك قص الولادة (ضرب) اختلف  
فيه وهو مهر مثلها وأجر نضها وفيه روايتان أحدهما الرجوع وهو المذهب والثانية  
لا يرجع احتارها أبو بكر وهي قول ح والاش قولان كالروايتين (تبيين) ذكر  
المصنف فيما إذا انتقلت العين من يد الناسب إلى يد غيره ثلاث مسائل مسألة المشتري  
ومسألة الهبة ومسألة العارية

(٥٩) قوله وارش البكارة لا يرجع: وهو الصحيح من المذهب في الارش

عليه وإن ولدت من زوج فمات (٦٠) الولد ضمنه بقيته وهل يرجع بها على الناصب؟ على روايتين (٦١) وإن أعارها فتلقت عند المستير (٦٢) استقر ضمان قيمتها (٦٣) عليه وضمان الأجرة على الناصب (٦٤) وإذا اشترى أرضاً ففارسها أو بنى فيها فخرجت مستحقة وقلم غرسه وبنائه يرجع المشتري على البائع بما غرمه. ذكره القاضي في القسمة وإن أطعم المصوب لعالم بالناصب استقر الضمان عليه وإن لم يعلم وقال له الناصب: كله فإنه طعامي: استقر الضمان على الناصب وإن لم يقل في أيها يستقر الضمان عليه؟ وجهان (٦٥) وإن أطعمه للمالك ولم يعلم لم يبرأ (٦٦) نص عليه في رجل له غنم رجل ثبته

(٦٠) قوله من زوج فمات: غير عالم بالناصب فالولد رقيق إن لم يشترط حرته أو

يقر بحريتها

(٦١) قوله على روايتين: يرجع بها

(٦٢) قوله عبد المستير: الحاحل بالناصب

(٦٣) قوله استقر ضمان قيمتها: لأن ذلك مقتضى عقد المارية

(٦٤) قوله وضمان الأجرة على الناصب: لأن المستير دخل على من الأجرة غير

مضمونة وإن كان عالماً بقرارها عليه

(٦٥) قوله وإن لم يقل في أيها يستقر الضمان عليه وجهان: أحدهما يستقر على

الناصب وهو المذهب لأنه عزم الآكل والاني على الآكل وهو قول حنن والحديد

لأنه ضمن ما ألتف فلم يرجع به على أحد وإيهما استقر عليه لضمان فقرم لم يرجع

به على أحد وإن غرم صاحبه رجح عليه

(٦٦) قوله وإن أطعمه للمالك ولم يعلم لم يبرأ: أي أعلم أنه إذا أطعمه للمالك عالماً بأنه

طعامه يرى ناصبه وكذا لو أكله فلا أدبه وإن لم يعلم وقال له الناصب كله فإنه طعامي

لم يبرأ الناصب أيضاً وإن لم يقل ذلك بل قدمه إليه وقال كله فجزم المصنف هنا

أنه لا يبرأ وهو المذهب حزم به في الوحيز والفائق والمداية وغيرهم ويخرج أن يبرأ

ذكره ابن أبي موسى والمصنف والشارح بقاء على ما إذا أطعمه لأجنبي فإنه يستقر



فأوصلها إليه على أنها صلة أو هدية ولم يعلم كيف هذا يعني أنه لا يبرأ وإن رهنه عند مالكه (٦٧) أو أودعه إياه أو أجره أو استأجره على قصارته وخياطته لم يبرأ إلا أن يعلم وإن أعاره إياه (٦٨) برى علم أولم يعلم ومن اذ ترى عبداً فأعتقه فادعى (٦٩) رجل أن البائع غصبه منه فصدقه أحدهما لم يقبل على الآخر (٧٠) وإب صدقاه مع العبد لم يبطل العتق (٧١) ويستقر الضمان على

الضمان على الآكل في إحدى الروايتين وهذا مذهب (فائدة ثان) ١ لو أطعمه المقصوب منه أو لبسه لم يبرأ على الصحيح قال في الفائق ولو أطعمه لبسته مع علمه برى من النصب والا فلا ٢ قال المصنف والشارح لو وهب المقصوب لأك أو أهداه إليه برى على الصحيح لأنه سلمه تسليمياً تماماً وكذا إن باعه وسامه إليه أو أقرضه إياه واختاره القاضي قال في القواعد والمشهور أنه لا يبرأ نفس عليه أحد مطلقاً لأنه محتمل منته وربما كافأه على ذلك

(٦٧) قوله وإن رهنه عند مالك هذا المذهب لأنه لم يبد إليه سلطانه وانما قبضه على أنه أمانة (فائدة) لو أباحه مالك للعاصر فأكله قبل عاهه ضمن ذكره في الانتصار قال في الفروع وانظرن أن مرادهم غير الطعام كمو في ذلك ولا فرق انتهى وقال القاضي يعقوب في تعليقه: كل تصرف تصرف به الاجزى في مال غيره وقد أذن فيه مالك ولم يعلم فعليه الضمان انتهى

(٦٨) قوله وإن أعاره إياه الخ لأن العارية توجب الضمان على المستعير فلو وجب الضمان على الغاصب رجع به على المستعير ولا فائدة في وجوب شيء عليه يرجع به على من وجب له

(٦٩) قوله فادعى فادعى: بلاينة أمان أقامها بطل البيع والعتق ويرجع المشتري على البائع بالثمن

(٧٠) قوله لم يقبل عن الآخر: المنكر لأن إقراره لا يقبل في حق غيره

(٧١) قوله يبطل انفق: لأنه حق لله تعالى بدليل أنه لو شهد به شاهدان وأنكره العبد لم يقبل منه وكذا إن صدقاه دون العبد كان حراً

المشتري (٧٢) وبمحتمل أن يطل العتق إذا صدقوه كلهم

### فصل في

وإن تلف المقتوب (٧٣) ضمنه بمثله إن كان ككيلا أو موزوناً وإن أعوز  
المثل (٧٤) فعليه قيمة مثله يوم إيعاوزه (وقال القاضي) يضمه بقيمته يوم القبض  
(وعنه) تلزمه قيمته يوم تلفه وإن لم يكن مثلياً (٧٥) ضمنه بقيمته يوم تلفه في

(٧٢) قوله يستقر التماس على المشتري : لأن التحصيل في يده وللمالك تضمين من  
شاء منهما قيمة يوم العتق فإن ضمن البائع رجع على المشتري وإن ضمن المشتري لم  
يرجع على البائع إلا بالتمن فلو مات العبد وخلف مالا فهو للمدعي لا تقاضاهم على أنه  
له إلا أن يخلف الفن وأرنأ فالملك له بالحكم بحريته وليس عليه ولاء وإن كان المشتري  
لم يستقه وأقام المدعي بينة بما ادعاه أو اقرا بذلك انتقض البيع ورجع المشتري على  
البائع بالتمن وإن أقر أحدهما لم يقبل على الآخر فإن كان للمقر هو البائع لزمته القيمة  
للمدعي ويقر العبد في يد المشتري وللبائع أحلافه أنه لا يعلم صحة إقراره

(٧٣) قوله وإن تلف المقتوب : وكذلك تلفه وهذا المذهب وعليه الأصحاب سواء  
تماثلت أجزاؤه أو تفاوتت كالإيمان والحبوب والأدهان وغير ذلك وحكاة ابن عبد  
البر إجماعاً في المأكول والمشروب وعنه يضمه بقيمته ذكرها القاضي أبو الحسين  
(تبيينه) محل هذا إذا كان باقياً على أصله فأما مباح الصناعة كعمول الحديد والصابون  
والنحاس والصوف والشعر الممزول ونحو ذلك فإنه ضمن بقيمته لأنه خرج عن  
أصله فإن تغيرت صفته كطرب صار وقت التلف تمرأ أو سمسار شرباً ضمنه المالك  
بمثل أيهما أحب لثبوت ملكة على كل واحد من التلئين

(٧٤) قوله فإن أعوز المثل الخ هذا المذهب وهو من المفردات لأن القيمة وجبت في  
الذمة حين انقضاء المثل فاعتبرت القيمة حينئذ كتلف المقوم وقال القاضي يضمه  
بقيمته يوم انقبض لأن الواجب للمثل إلى حين قبض البديل بدليل أنه لو وجد المثل  
بعد إيعاوزه لكان هو الواجب دون القيمة وقال حم وأكثر أصحاب ش نجب قيمته  
يوم المحاكمة وعنه تلزمه قيمته لو أنقذه لأن القيمة إنما تثبت في الذمة حين التلف  
(٧٥) قوله وإن لم يكن مثلياً الخ هذا المذهب وعليه الأصحاب وهو من المفردات

بلده من تقدمه ويخرج أن يضمه بقيمته يوم غصبه فإن كان مصوغاً (٧٦) أو  
تبراً تخالف قيمته وزنه قوته. بغير جنسه فإن كان على بالتقدين مما قومه  
بما شاء منهما وأعطاه بقيمته عرضاً وإن تلف بعض المصنوع فتقصت قيمة  
باقية كزوجي خف تلف أحدهما ف عليه رد الباقي وقيمة التالف وأرش النقص  
وقيل لا يلزمه أرش النقص وإن غصب عبداً فأبقى أو فرساً فشد أو شيئاً  
تعدو رده مع بقائه ضمن قيمته (٧٧)

لقوله عليه السلام « من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة المدل » متفق عليه فأمر  
بالقويم في حصة الشريك لأنها متلفة الشق ولم يأمر بالمثل ويكون ذلك يوم تافه  
في بلد من تقدمه لأنه موضع الضمان وعنه في الثوب والعصى والقصة ونحوها يضمها  
بالمثل مراعيًا للقيمة اختاره الشيخ تقي الدين وصاحب الفائق قال في الفروع وعنه  
بضمه بمثله اختاره شيخنا لما روي المس « ان أحدى لساء النبي صلى الله عليه وسلم كسرت  
قصة الأخرى فدفع النبي صلى الله عليه وسلم قصة الكاسر إلى رسول صاحبة المكسورة  
وحبس المكسورة في بيته » ولما تقدم والحديث محمول على أنه جوز ذلك بالتراضي  
(فوائد) ١ حكم المقبوض بمقد قاسد وما جرى مجراه حكم المصنوع في اعتبار الضمان  
يوم التلف وكذا التلف بلا غصب ٢ لو لسج غزلاً أو عجن دقيقاً ففعل حكمه كذلك  
وقيل كذلك أو القيمة ٣ لا تصاح في المال مثل شق ثوبه ونحوه على الصحيح من المذهب  
وعنه أنه غير في ذلك اختاره ابن أبي موسى والشيخ تقي الدين وصاحب الفائق ٤ لو  
غصب جماعة مشاعاً فرد واحد منهم سهم واحد إليه لم يميز حتى يعطى شركاؤه ولو زكاه  
وبه رجح بها قدمه في الفروع وقال ظاهر كلام أبي المعالي لا يرجع وهو أظهر

(٧٦) قوله فإن كان مصوغاً الخ هذا المذهب ثلاثي يضي إلى الربا وقال القاضي وابن عقيل  
وصاحب الفائق يجوز بجنسه لأن ذلك قيمة والصنعة لها قيمة قال الحارثي وهو أظهر  
(تنبيه) محل هذا إذا كان مباح الصناعة فأما محرم الصناعة كالآواني وحلي الرجال المحرم  
لم يميز ضماؤه بأكثر من قيمته وجهها واحداً  
(٧٧) ضمن قيمته: ولم يملك الناصب العين

فإن قدر عليه بمدرده وأخذ القية (٧٨) وإن غصب عصيراً فتنخر فعليه قيمته  
فإن انقلب خلا رده وما نقص من قيمة المصير

### ﴿فصل﴾

وإن كانت المنصوب أجرة (٧٩) فلي القاصب أجرة مثله مدة مقامه في  
يده (وعنه) التوقف في ذلك (وقال أبو بكر) هذا قول قديم رجع عنه وإن  
تلف المنصوب (٨٠) فعليه أجرته إلى وقت تلفه وإن غصب شيئاً فنجز عن رده  
فأدى قيمته فعليه أجرته إلى وقت أداء القية وفيما بعده وجهان (٨١)

### ﴿فصل﴾

(٧٨) قوله وأخذ القية: وبه قال ش وقال م ح بخير المالك بين الصبر إلى إمكان  
ردها فيسردها وبين تضمينه إياها ويزول ملكه عنهما

(٧٩) قوله وإن كانت المنصوب أجرة نال هذا المذهب وبه قال ش وسواء استوفى المتافع  
أو تركها نذهب وقال ح لا يضمن المتافع وهو الذي نصره أصحاب م قال في الفروع  
ونقل ابن الحكم لا أجرة مطلقاً يعني سواء انتفع به أولاً وظاهر المبيع التفرقة يعني  
إن انتفع به فعليه الأجرة والا فلا واختاره بعض الأصحاب وجعله الشيخ تقي الدين  
ظاهر ما نقل عنه واحتج من لم يوجب الأجر بمحدثي «الحراج بالضم» وضمانها على  
القاصب ولنا أنه مال متقوم منصوب فوجب ضمانه كالعين والحديث وارد في البيع ولا  
يدخل فيه القاصب لأنه لا يجوز له الانتفاع بالمنصوب بالإجماع

(٨٠) قوله وإن تلف المنصوب إلزام من حين التلف لم يتق له منفعة حتى توجب

ضمانها عليه

(٨١) قوله وفيما بعده وجهان: أحدهما إلزامه وهو الصحيح من المذهب لأن المالك  
يقبض قيمته استحق الانتفاع بدله الذي هو قيمته فلا يستحق الانتفاع به وبدله (فأدنان)  
أحدهما لو كان المبد في صنائع لزمه أجرة أعلاها فقط ٢ حكم المقبوض بمقد قاسد  
كصافي المنصوب تضمنين بالقوات والتقويات

وتصرفات الغاصب (٨٢) الحكيم كالحج وسائر المبادات والمقود كالبيع والنكاح ونحوها باطلة في إحدى الروايتين والأخرى صحيحة فان اتجروا بالدرهم (٨٣) فالريح للمالكها وإن اشترى في ذمته (٨٤)

(٨٢) قوله وتصرفات الغاصب الخ هذا المذهب والأخرى صحيحة وهذا ينبغي أن يتقيد في العقود بما لم يطله المالك فأما ما اختار المالك ابطاله وأخذ المقود عليه فلا نيل فيه خلافاً وأما ما لم يدركه المالك فوجه التصحيح فيه أن الغاصب تكثر تصرفاته ففي القضاء يطلونها ضرر كثير وربما عاد الضرر على المالك ولأن الحكم بصحتها يقتضي كون الريح للمالك والموسر زيادته وغائه له والحكم يطلونها يمنع ذلك

(٨٣) قوله فان اتجروا بالدرهم الخ يعني إذا اتجر بعين المال أو بمن الاعيان المنصوبة فالمال وريجه للمالكها لحبر عروة بن الجعد وسواء قلنا بصحة الشراء أو بطلانه وهذه المسئلة مشكلة جداً على قواعد المذهب لأن تصرفات الغاصب غير صحيحة فكيف يملك بملك المالك الريح والسلع لكن نصوص أحمد متفقة على أن الريح للمالك فخرج الاصحاب ذلك على وجوه كلها ضعيفة

(٨٤) قوله وان اشترى في ذمته الخ هذا المذهب وسواء نوى نقده من النصب أولاً فلي هذا يكون العقد صحيحاً والاقباض فاسداً بمعنى أنه غير مبرء لمدم اذن المالك لقول ابن عمر - ادفع اليه دراهمه بتناجها - لم يستفصل عن عين أو ذمة قال الحارثي وهذا القول يستلزم سلامة العقد للمالك وفيه بحث فان العقد اذا صح لكونه واقفاً في ذمة الماقد فكيف يحصل لمن لم يقع في ذمته؟ وماخذ الصحة في أشهر الوجهين أنه نتيجة ملكه فكان كالمثلوك من عينه وهذا قضاء بالدخول في الملك قهراً كدخول الميراث بالارث (وعنه) الريح للمشتري وهو قياس قول الحارثي قال الحارثي وهو الأقوى فعليها يجوز الوطء له (فوائد) ١ لو اتجر بالوديعة فالريح للمالك على الصحيح ٢ لو قارض المنصوب أو الوديعة فالريح للمالك ولا شيء للعامل على المالك وإن علم فلا شيء له على الغاصب أيضاً والأقلية أجبر المثل ٣ تذكية الغاصب للحيوان المنصوب في فادتها لحل الاكل روايان المذهب تقيده

ثم تقدمها فكذلك (وعنه) الرّيح للمشتري وإن اختلفا في قيمة المنصوب أو قدره أو صناعة فيه فالقول قول الناصب وإن اختلفا في رده أو عيب فالقول قول المالك وإن بقيت في يده غصوب لا يعرف أربابها تصديقها عنهم بشرط الضمان كاللقطة (٨٥)

### ﴿ فصل ﴾

ومن أتلف مالا محترماً (٨٦) لغيره ضمنه وإن فتح قفصاً عن طائره (٨٧) أو حل قيد عبده أو رباط فرسه أو وكاء زق مائع أو جامد فأذا به الشمس أو بقي بمد حله قاعداً (٨٨) فألقت الرّيح فاندفع ضمنه ( وقال القاضي )

(٨٥) قوله بشرط الضمان كاللقطة: ويسقط عنه إثم النصب وكذا رهون وودائع وسائر الامانات والاموال المحرمة ولا يأكل منها إذا كان من أهل الصدقة نص عليه وافق الشيخ قمي الدين بجوازه في الناصب إذا تاب اهـ

(٨٦) قوله ومن أتلف مالا محترماً الخ هذا المذهب وسواء في ذلك الخطأ والسهو واحترز بلال عن السكب والسرجين التجسس ونحوهما ويستثنى من ذلك اتلاف حربي مال مسلم وعادل مال باغ وعكسهما فلا يضمنه المثلث (قاعدة) لو أتلف لغيره وثيقة بمال لا يثبت ذلك المال إلا بها ففي الزامه ما تضمنته احتمالات أحدهما يلزمه كقول المالكية قاله في الفائق وفي الانصاف هو الصواب

(٨٧) قوله وإن فتح قفصاً عن طائره الخ هذا المذهب وبه قال م وقال ح ش لضمان عليه إلا أن يكون أحاجهما حتى ذهباً (قواعد) ١ إذا بقي الطير أو الفرس ونحوهما بحالهما حتى نفرا آخر ضمنهما المتفرع ٢ لو دفع مبرداً إلى عبد ورد به قيده ففي الضمان احتمالان قال في الانصاف الصواب الضمان ٣ لو حل قيد أسير ضمن ٤ لو فتح باب الأسطبل فضاعت الدابة ضمن ه لو كانت الدابة المحلولة عقوراً وجنت ضمن جنايتها

(٨٨) قوله أو بقي بمد حله قاعداً: فإن قرب إليه شخص نارا فذاب بها فقياس مذهبن ضمان للمقرب كالنافع مع أخاقر

لا يضمن ما ألقته الريح، إن ربط دابة في طريق (٨٩) فالتقت أو التقتي كلبا عقورا فقروا أو خرق ثوبا ضمن إلا أن يكون دخل منزله بغير إذنه وقبل في الكلب (٩٠) روايتان في الجملة (٩١) وإن أجج نارا في ملكه أو سقى أرضه فتعدى إلى ملك غيره فأتلفه ضمن إذا كان قد أسرف فيه أو فرط والا فلا وإن حفر في فئانه (٩٢) يترأ لنفسه ضمن ما تلف بها وإن حفرها في سابلة (٩٣) لنفع المسلمين لم يضمن في أصح الروايتين وإن بسط في مسجد حصيرا أو

(٨٩) قوله وإن ربط دابة في طريق الخ يعني لو كان واسما وكذا لو أوقفها في طريق ويده عليها بأن كان راكبا أو نحوه أولا ضمن لحديث التسمان بن بشير مرفوعاً «من أوقف دابته في سبيل من سبل المسلمين أو في سوق من أسواقهم فوطأت يداً أو رجل فهو ضامن» رواه الدارقطني

(٩٠) قوله وقبل في الكلب الخ يعني سواء دخل بأذن أو لا وسواء كان في منزل صاحبه أو خارجا عنه قال الحارثي «ليس كذلك فإن هذا انما هو وارد في حالة الدخول والاجال فيه عائد على الاذن وعدمه وكذلك أورد السامري في كتابه فخصص الخلاف بحالة العقر داخل المنزل دون خارجه وهو الصحيح

(٩١) قوله روايتان في الجملة: أحدهما يضمن لأنه سبب لأذى الناس فضمن كمن ربط دابته في طريق والتاني لا لحديث «السجاء جبار»

(٩٢) قوله وإن حفر في فئانه الخ هذا المذهب وسواء أذن فيها الإمام أو لا وقال أصحاب ش أن حفرها بأذن الإمام لم يضمن وفي الأحكام السلطانية له التصرف في فئانه بما شاء من حفر أو غيره إذا لم يضر (فائدة) لو حفر الحر يترأ بأجرة أولا وبعت علمه أنها في ملك غيره فص عليه ضمن الحافر قدمه في الفروع وقال ونصه ما وقدمه الحارثي (٩٣) قوله وإن حفرها في سابلة الخ مثل أن يحفرها لينزل فيها ما المطر أو ليشرب منها المارة ونحو هذا فلا يضمن لأنه محسن بفعله غير متعمد أشبهه بسط الحصير في المسجد (تنبيهان) ١ محل الخلاف إذا كانت السابلة واسعة فإن كانت ضيقة ضمن بلا نزاع ٢ مفهوم قوله لنفع المسلمين أنه لو حفر لنفع نفسه أنه يضمن وهو كذلك إذا كان فيه الإمام أولا

علق فيه قنديل لم يضمن ما تلف به وان جلس في مسجد أو طريق واسع فثر به حيوان لم يضمن في أحد الوجهين وان أخرج جناحاً أو ميزاباً إلى الطريق (٩٤) فسقط على شيء ألقه ضمن (٩٥) وان مال حائله (٩٦) فلم يهدمه حتى ألق شئاً لم يضمنه نص عليه وأوماً في موضع أنه إن تقدم إليه بنقضة وأشهد عليه فلم يضمن وما ألفت الهيمة (٩٧) فلا ضمان على صاحبها (٩٨) إلا أن تكون في يد إنسان (٩٩) كالراكب والسائق والقائد فيضمن ما

(٩٤) قوله إلى الطريق: سواء كان نافذاً أو لا

(٩٥) قوله ضمن: ولو بعد يمه وقد طوب بنقضه لحصوله بضمه مالم يأذن فيه إلى الطريق النافذ فقط امام أو نائبه ولم يكن منه ضرر على اللادة باخراجه فلا ضمان لأن النافذ حق المسلمين والامام، كيلهم

(٩٦) قوله وان مال حائله الخ: إذا كان في ملكه حائط مستو أو بناء كذلك فسقط من غير استئذان، لا ميل فلا ضمان على صاحبه فيما تلف، لأنه لم يمتد بينائه ٢ وان مال قبل وقوعه إلى ملكه فلم يجر وزه أيضاً فلا ضمان عليه أيضاً لأنه بمنزلة بناء مائلا في ملكه ٣ وان مال قبل وقوعه إلى هوا الطريق أو إلى ملك إنسان أو ملك مشترك بينه وبين غيره وكان بحيث لا يمكنه نقضه فلا ضمان عليه لأنه لم يمتد بينائه ولا فرط في ترك نقضه لم يجزه عنه أشبهه مالو سقط من غير ميل ٤ فان أمكنه نقضه فلم ينقضه ولم يطالب بذلك لم يضمن في المتصور، عن أحمد والظاهر عن ش ونحوه قبل الحسن والتخي والشوري وأصحاب الرأي لأنه بناء في ملكه والميل حادث بغير فعله أشبهه مالو وقع قبل ميله وفيه وجه عليه الضمان وهو قول ابن أبي ايلي وأبي ثور واسحق لأنه تمتد بتركه ما تلافى ضمن ما تلف به كما لو بناء مائلا وأما أن طوب بنقضه فلم يضمنه فقد توقف أحمد عن الجواب فيها وقال أصحابنا يضمن وهو مذهب م ونحوه قال الحسن والتخي وقال أبو حنيفة استحبنا والقياس عنده عدم الضمان

(٩٧) قوله وما تلفت الهيمة: لا الضاربة

(٩٨) قوله فلا ضمان على صاحبها: بقوله عليه السلام «المعجم» جرحها جبار،

(٩٩) قوله لأن تكون في يد إنسان هذا المذهب وبه قال شريح وقال م لا ضمان عليه لما



جنت يدها أو فمها دون ما جنت رجلها وما أفسدت من الزرع (١٠٠) والشجر ليلاً ولا يضمن ما أفسدت (١٠١) من ذلك نهاراً ومن صال عليه آدمي أو غيره فقتله دفعا عن نفسه لم يضمنه (١٠٢) وإن أصطدمت سفينتان

ذكرنا من الحديث ولنا قوله عليه السلام والرجل جباراً ورواه سعيد بن أسامة ونخصيص الرجل بكونها جباراً دليل على وجوب الضمان في جناية غيرها (تتيده) قوله وما تلفت البيعة الخ هذا للمذهب قال في الفروع أطلقه الأصحاب قال ويوجهه الأضاربة وقد قال الشيخ تقي الدين فيمن امر رجلاً بأمرها ضمنه إن لم يطمع بها

(١٠٠) قوله وما أفسدت من الزرع الخ هذا المذهب وبه قال مش وأكثر فقهاء الحجاز وقال حلاًضمان عليه ولنا ما روى مالك عن الزهري عن حرام بن سعد بن بحينة قال دفعني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل الأموال خففتها بالنهار وما أفسدت بالليل فهو مضمون عليهم وظاهره سواء فرط أو لم يفرط والصحيح من المذهب لا ضمان إذا لم يفرط (١٠١) قوله ولا يضمن ما أفسدت الخ ظاهره سواء أرسلها بقرب ما تفسده عادة أو لا وهو ظاهر كلامه في الهداية والمذهب والخلاصة وقدمه في الفروع قال الحارثي وهو الحق وقال القاضي وجماعة من الأصحاب لا يضمن إلا أن يرسلها بقرب ما تلف عادة فيضمن وذكرة الحارثي وغيره رواية وجزم به في الحرر والظلم والوجيز والفائق والزر كشي قلت وهو الصواب قاله في الأنصاف (فوائد) ١ إرسال القاصب ونحوه موجب الضمان نهاراً أو ليلاً وإرسال المودع كإرسال المالك في استيفاء الضمان والمستعير والمستأجر كذلك ولو استأجر أحيراً لحفظ دوابه نهاراً فكذلك اللهم لا أن يشترط الكف عن الزرع فيضمن كاشتراط المالك على المودع ضبطها نهاراً ٢ لو طرد دابة من مزرعة لم يضمن ما جنت إلا أن يدخلها مزرعة غيره فيضمن ٣ الحطب الذي على الدابة إذا خرق ثوب آدمي بصير طائر لم يجد منه حرفاً قد ورد وكذا لو كان مستديراً وصاح به منها له ولا ضمن فيها ٤ لو أرسل طائراً فأفسد أو قطع جبا فلا ضمان قاله الحارثي

(١٠٢) قوله ومن صال عليه آدمي أو غيره فقتله دفعا عن نفسه لم يضمنه: لأنه قتله دفعا عن نفسه فإن كان الصائل بهيمة جاز له قتلها إجماعاً ولا يضمنها إذا كانت لغیره وهذا قول مشهور وأصح وقال حلاًضمنها لأنه تلف مال غيره لا حياة نفسه فضمنه كالمنظر إذا أكل طعام

فقرتاً ضمن كل واحد منهما سفينة الآخر وما فيها فان كانت إحداها منحدرة  
فعل صاحبها ضمان المصددة الا أن يكون قد غلبه ريح فلم يقدر على ضبطها  
ومن أ تلف مزاراً أو طنبوراً أو صلياً أو كسر إماء فضة أو ذهب أو اناة  
خمر لم يضمنه (وعنه) يضمن آنية الخمر ان كان ينفع بها في غيره

### باب الشفعة

وهي استحقاق الانسان اقتزاع حصة شريكه من يد مشتريها ولا  
يحل الاحتيال لاسقاطها (١) ولا تثبت الا بشروط خمسة (أحدها) أن يكون

غيره وكذلك الخلاف في غير المكلف من الأدبين كالصبي والمجنون يجوز قتله ويضمنه  
لأنه لا يملك اباحة نفسه ولذلك لو ارتد لم يقتل ولنا انه قتله بالدفع الجائز فلم يضمنه  
كالمبد ولأنه حيوان جاراً لانه فلم يضمنه كالأدمي المكلف وفارق المضطر فان الطعام  
لم يصل عليه ولهذا لو قتل المحرم سيده لصياله عليه لم يضمنه ولو قتله لاضطراره  
اليه يضمنه

(١) قوله ولا يحل الاحتيال لاسقاطها: هذا المذهب وقد ذكر الأصحاب للمحيلة في اسقاطها  
صوراً ١ ان تكون قيمة الشقص مائة وللمشتري عرض قيمته مائة فيبيعه بمائتين ثم يشتري  
الشقص منه بمائتين فيتقاصن أو يتواطئ على أن يدفع اليه عشرة دنانير عن المائتين  
وهي أقل من المائتين فلا يقدم الشفيع عليه لتقاصن قيمته عن المائتين ٢ اظهار كون  
الثن مائة ويكون المدفوع عشرين فقط ٣ ان يكون كذلك ويريه من ثمانين ٤ ان يبيعه  
الشقص ويبيعه الموهوب له الثمن ٥ ان يبيعه الشقص بصره دراهم معلومة بالشاهدة  
بمجهولة المقدار أو بمجوهره ونحوها فالشفيع على شفيعته في جميع ذلك فيدفع في الاولى  
قيمة العرض مثلاً مثل العشرة دنانير وفي ٢ عشرين وفي ٣ كذلك لان الإبراء حيلة  
قاله في الفائق وقال في المغني يأخذ الجزء المبيع من الشقص بقسطه من الثمن ويحتمل  
ان يأخذ الشقص كله بجميع الثمن قال الحارثي وهو الصحيح وفي ٤ مثل الثمن الموهوب  
له وفي ٥ يدفع مثل الثمن المجهول أو قيمته ان كان باقياً ولو تضرر ب تلف أو موت دفع  
اليه قيمة الشقص

ميسما (٢) ولا شفعة فيما انتقل بغير عوض بحال (٣) ولا فيما عوضه غير المال كالصداق (٤) وعوض الخلع والصباح عن دم العمد في أحد الوجهين

### ﴿ فصل ﴾

(ال ثاني) أن يكون شقصا مشاعاً من عقار ينقسم (٥) فأما المقسوم (٦) المحدد فلا شفعة لجاره فيه ولا شفعة فيما لا تجب قسمته (٧) كالحمام الصغير والبئر (٨) والطرق والمراص الضيقة وما ليس بعقار كالشجر والحيوان والبناء

(٢) قوله أن يكون ميسماً: وكذا لو كان مصالحاً به صلحاً بمعنى البيع أو مصالحاً به عن جناية موجبة للمال كقتل الخطأ وشبه العمد أو موهوماً به مشروطاً فيها ثواب معلوم لأن الشئيع بأخذه بمنزلة الثمن الذي انتقل به إلى المشتري ولا يمكن هذا في غير المبيع والحق به المذكورات بعده لأنها بيع في الحقيقة

(٣) قوله بمحار: أي لا مالي ولا غيره كوهوب بغير عوض وموصى به وموروث ولو أصدق المرأة أرضاً وباعت نصفها ثم طلقها الزوج قبل الدخول فإنه يرجع إليه النصف الباقي في ملكها ولا شفعة من المشتري من المرأة عليه

(٤) قوله كالصداق: لأن ذلك ليس له عوض يمكن الأخذ به كوهوب والثاني الشفعة اختاره فيه بن حاتم وأبو الخطاب في الانتصار وابن حبان

(٥) قوله ينقسم: قسمة إيجاب

(٦) قوله فأما المقسوم الخ: هذا المذهب لما روى جابر قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ماله يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة: رواء البخاري وقيل ثبت للبجار صححه ابن الصيرفي وقيل تجب الشفعة بالشرك في مصالح عقار اختاره الشيخ تقي الدين وصاحب المائت

(٧) قوله ولا شفعة فيما لا تجب قسمته الخ: هذا المذهب في ذلك كله لقوله عليه السلام ولا شفعة في فداء ولا طريق ولا متبعة وقال عثمان لا شفعة في ثر ولا نخل والثانية فيه الشفعة اختاره ابن عقيل وابن محمد الحوزي والشيخ تقي الدين قال الحارثي وهو الحق (٨) قوله والبئر: ولو كان يسقي أرضهما

المفرد (٩) في إحدى الروايتين إلا أن البناء والفراس (١٠) يؤخذ تبعاً للأرض ولا يؤخذ الثمرة (١١) والزرع تبعاً (١٢) في أحد الوجهين

### ﴿ فصل ﴾

(الثالث) المطالبة بها على الفور (١٣) ساعة يعلم نص عليه (وقال القاضي) له طلبها في المجلس وأن طال (١٤) فإن أخره سقطت شفعته إلا أن يعلم (١٥) وهو غائب فيشهد على الطلب بها ثم إن أخر الطلب (١٦) بحد الأشهاد عند

(٩) قوله والبناء المفرد والجوهره والسيف

(١٠) قوله البناء والفراس: والنهر والبئر ولقناة والدولاب

(١١) قوله الثمرة: المتشقة

(١٢) قوله والزرع تبعاً: لانهما لا يدخلان في البيع فلا يدخلان في الشفعة كقماش الدار (١٣) قوله المطالبة بها على الفور الخ حديثه الشفعة كحل المقال: رواه ابن ماجه وهو واه ( تنبيه ) كلام المستفت وغيره مقيد بما اذا لم يكن له عذر فإن كان له عذر مثل ان لا يعلم أو عجز ليل فأخره الى الصبح أو لطهارة وأخلاق بلب ونحو ذلك فلا تسقط إلا ان يكون المشتري حاضراً عنده في هذه الاحوال فطالبته ممكنة ما عدا ما إذا كان يصلي وليس عليه تخفيفها ثم ان كان المشتري غائباً عن المجلس حاضراً في الدار فالاولى ان يشهد على الطلب ويأدر الى المشتري نفسه أو وكيله فإن بأدر هو أو وكيله من غير اشهاد فالصحيح من المذهب انه على شفعته خلافاً (خ) والقاضي في الجامع الصغير وان اقتصر على الطلب مجرداً عن مواجهة المشتري قال الحارثي فالمذهب الاجزاء وصرح به في المحرر لممكن بقيد الاشهاد وايراد المستفت يقتضي عدم الاجزاء وان الواجب للمواجهة

(١٤) قوله وان طال: لان المجلس كحالة العقد بدليل التقاض فيه لما يستره التبعيض

(١٥) قوله ان يعلم: أي الشريك بالبيع

(١٦) قوله وان أخر الطلب الخ فيه مسألتان أحدهما ان يشهد على الطلب حين يعلم ويؤخر الطلب بعدمع امكانه فيه وجهان أحدهما لا تسقط وهو المذهب لان الشهادة

امكانه اولم يشهد ولكن سار في طلبها قتل وجهين وان ترك الطلب والاشهاد  
لسببه عنهما كالمرضى والمحبوس ومن لا يجد من يشهد ولا ظهورهم زيادة  
في الثمن او نقصا في المبيع او انه موهوب له او ان المشتري غيره او اخبره من  
لا يقبل خبره فلم يصدقه فهو على شفيعته وان اخبره من يقبل خبره (١٧) فلم  
يصدقه أو قال للمشتري بني ما اشتريت (١٨) أو صالحني سقطت شفيعته (١٩)  
وان دل في البيع أو توكل لأحد المتبايعين (٢٠)

بالطلب دليل على الرغبة وعلى انه لا مانع له من الطلب الا قيام المندي وكالفائب مريض  
ومحبوس ٢ اذا كان غائبا فصار حين دلم في طلبها ولم يشهد مع القدرة على الاشهاد ففيه  
وجهاً أحدهما تسقط وهو المذهب لان السير يكون لطلب الشفعة ولغيره وقد قدر ان  
بين كونه للشفعة بالاشهاد فاذا لم يقبل سقطت كنفارك الطلب مع حضوره

(١٧) قوله وان اخبره من يقبل خبره الخ اذا اخبره عدلان فلم يصدقه سقطت  
شفيعته وان اخبره عدل فلم يصدقه سقطت على الصحيح من المذهب وقيل لا تسقط  
مصححه اناظم وروى عن ح وزفر لان الواحد لا يقوم به بينة ولنا انه خبر لا تبرفيه  
الشهادة تقبل من العدل كالرواية والفتاوى والمرأة كالرجل والمبد كالعروا اخبره فاسق  
او صبي لم تسقط اذا علمت ذلك فاذا تركها تكذبا للعدل او العدلين سقطت (تنبيه)  
عمل ما تقدم اذا لم يصدقه اما ان صدقه ولم يطالب فانها تسقط سواء كان الخبر ممن لا يقبل  
خبره او يقبل لان العلم قد يحصل بخبر من لا يقبل خبره لقرائن

(١٨) قوله او قال للمشتري بني ما اشتريت: هذا الصحيح من المذهب وقال الحارثي  
مقوى عندي عدم السقوط كقول اشتهب صاحب م

(١٩) قوله او صالحني سقطت شفيعته: هذا الصحيح من المذهب وقيل لا تسقط اختاره  
القاضي واس عقيل لانه لم يرض باسقاطها وانما رضي بالمعاوضة عنها (تنبيه) عمل  
الخلاف في سقوط الشفعة اما الصالح عنها فلا يصح قول واحد وبه قال ح ش وقال  
م يصح لانه عوض عن زلة ملك فجاز كاخذ العوض عن تمليك امرأة امرها ولنا انه  
خيار لا يسقط الى مال فلم يحز اخذ اموض عنه كخيار الشرط وبه يطل ما قاله

(٢٠) قوله او توكل لأحد المتبايعين: هذا المذهب وهو ظاهر مذهب ش وقيل

أو جعل له الخيار (٢١) فاختار إمضاء البيع فهو على شفئته وإن أسقط شفئته (٢٢) قبل البيع لم تسقط (٢٣) ويحتمل أن تسقط وإن ترك الولي (٢٤) شفئة للصبي فيها حظ لم تسقط (٢٥) وله الأخذ بها إذا كبر وإن تركها لعدم

لأسقط إذا كان وكيلًا للمشتري اختاره القاضي وقال أصحاب الرأي لاشفئة لو وكيل المشتري (٢١) قوله أو جعل له الخيار الخ هذا المذهب وكذا لو ضمن المهداة للمشتري وبه قال م ش وقال أصحاب الرأي تسقط ولنا أن هذا سبب سبق وجوب الشفئة فلم تسقط به كالأذن في البيع

(٢٢) قوله وإن أسقط شفئة الخ هذا المذهب وبه قال م ش والبسقي وأصحاب الرأي ويحتمل أن تسقط وهو رواية اختارها الشيخ تقي الدين وهي قول الحكم والثوري وأبي عبيد وأبي خيثمة وطائفة من أهل الحديث لقوله عليه السلام: من كان له شركة في أرض ربة أو حائط فلا يحل له أن يبيع حتى يستأذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك: وعمال أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن شئت ترك ولا يكون لتركه معنى ولأن مفهوم قوله فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به أنه إذا باعه بذنه لاحق له قلت وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

(٢٣) قوله قبل البيع لم تسقط: لأنه أسقطها قبل وجوبها فلم يصح

(٢٤) قوله وإن ترك الولي الخ إذا بيع في شركة الصغير شقص تثبت له الشفئة في قول عامة الفقهاء منهم الحسن وعطاء هو الأوزاعي م ش وسوار والنسري وأصحاب الرأي وقال ابن أبي ليلى لاشفئة له وروي عن النخعي والحارث المكي ولنا عموم الأحاديث إذا ثبت هذا فإن الصغير إذا كبر فله الأخذ بها أو في تركها وبه قال الأوزاعي وزفر ومحمد بن الحسن وهو للمذهب وقال ابن حامد إن تركها لحظ الصبي أو لانه ليس للصبي ما يأخذها به سقطت وهو ظاهر مذهب م ش واختاره الشيخ تقي الدين لأن الولي فعل ماله فله فلم يجز للصبي قرضه كالرد بالمعيب وقال ح تسقط بفقو الولي في الحالين (فائدة) لو كان الأخذ أحظ لزم الولي وتثبت ملك الصبي ولم يملك قرضه بعد البلوغ في قول م ش وأصحاب الرأي وقال الأوزاعي ليس للولي الأخذ بها

(٢٥) قوله فيها حظ لم تسقط: وقال المصنف في المغني في الحل إذا ولو كبر فله الأخذ

الحظ فيها سقطت ذكره ابن حامد وقال القاضي يحتمل ان لا تسقط

### - فصل -

الرابع (٢٦) ان يأخذ جميع المبيع فان طلب أخذ البعض سقطت شفعتها فان كانا شفعين (٢٧) فالشفعة بينهما على قدر ملكيهما (وعنه) على عدد الرؤس فان ترك أحدهما شفעתه (٢٨) لم يكن للآخر ان يأخذ الا الكل أو يترك فان كان المشتري شريكا (٢٩) فالشفعة بينهما وبين الآخر فان ترك

(٢٦) قوله فالشرط الرابع الخ هذا المذهب وبه قال محمد بن الحسن وبعض أصحابه وقال أبو يوسف لا تسقط لان طلبه لبعضها طلب لجميعها لكونها لا تبعض ولنا أنه تارك لطلب بعضها فسقط وسقط باقيا لكونها لا تبعض

(٢٧) قوله فان كانا شفعين الخ هذا المذهب قال الحارثي المذهب عند الاصحاب جميعا تفاوتت الشفعة بتفاوت الحصص روي ذلك عن الحسن وابن سيرين وخطاء وبه قال م وسوار والعمري واسحق وأبو عبيد لانه حق يستفاد بسبب الملك فكان على قدر الاملاك كالثقة (وعنه) على عدد الرؤوس روي عن الثوري والشعبي وهو قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأصحاب الرأي

(٢٨) قوله فان ترك أحدهما شفعتها الخ هذا المذهب وحكامه ان المتذر اجماعا وبه قال م شرح لان في أخذ البعض اضراراً بالمشتري بتبعض الصفقة عليه ولا يزال الضرر باضرار فان وهب بعض الشركاء نصيبه من الشفعة لبعض الشركاء أولغيره لم يصح لان ذلك عفو كان كان الشفعة قائمين لم تسقط الشفعة للمتذر فاذا قدم أحدهم فليس له الا ان يأخذ الكل أو يترك ولا يجوز تأخير حقه الى ان يقدم شركاؤه للضرر بالمشتري فاذا اخذ الجميع ثم حضر آخر قاسمه ان شاء أو عفى فقي للاول

(٢٩) قوله فان كان المشتري شريكا الخ وبه قال ح ش لانهما ساءوا في الشركة فتساوا في الشفعة كما لو اشترى اجنبي وحكي عن الحسن والشعبي والتي لا شفعة للآخر لان الشركة متقدمة ولا ضرر في شرائه

شفعته ليوجب الكل على شريكه لم يكن له ذلك (٣٠) وإذا كانت دار بين اثنين فباع أحدهما نصيبه (٣١) لاجني صفتين ثم علم شريكه فله أن يأخذ (٣٢) بالبيعين وله أن يأخذ بأحدهما فإن أخذ بالثاني (٣٣) شاركه المشتري في شفعته في أحد الوجهين وإن أخذ بالاول لم يشاركه (٣٤) وإن أخذ بهما لم يشاركه في شفعة الاول وهل يشاركه في شفعة الثاني ؟ على وجهين (٣٥) وإن اشترى اثنان حق (٣٦) واحد (٣٧) فالشفيع أخذ حق أحدهما وإن اشترى واحد حق اثنين (٣٨) أو اشترى واحد شقصين من أرضين صفقة

(٣٠) قوله لم يكن له ذلك : ولم يصح إسقاطه للملكة بالثراء

(٣١) قوله فباع أحدهما نصيبه الخ هذه صورة ما إذا تعددت العقود دون البائع والمشتري

(٣٢) قوله فله أن يأخذ بالبيعين : لأنه شفيع فلهما

(٣٣) قوله فإن أخذ بالثاني الخ وهو الصحيح من المذهب لأن ملك المشتري استقر في

البيع الاول بإسقاط حقه منه فصار شريكه فيشاركه في البيع الثاني وهذا مذهب ح وبعض أصحابش والثاني لا يشاركه فيها اختاره القاضي وابن عقيل

(٣٤) قوله وإن أخذ بالاول لم يشاركه : لأنه لم تسبق له شركة

(٣٥) قوله وهل يشاركه في شفعة الثاني على وجهين : أحدهما لا يشاركه قال الحارثي وهو

الاصح قال في الانصاف وهو الصواب قلت وجزم به في الاقناع لأنه لم تسبق له شركة

(٣٦) قوله حق واحد : هذه إذا تعدد المشتري دون البائع الثالثة تعدد البائع دون المشتري

(٣٧) قوله وإن اشترى اثنان حق واحد الخ أي صفقة واحدة هذا المذهب وبه قال م شرح

في إحدى الروايتين عنه لانهما مشتركان فجاز للشريك أخذ نصيب أحدهما

(٣٨) قوله وإن اشترى واحد حق اثنين الخ فيه مسائلتان ١ تعدد البائع والمشتري واحد

فالشفيع أخذ أحدهما في أصح الوجهين والثاني ليس له إلا أخذ الكل أو التزك اختاره

القاضي في الجامع الصغير ٢ التعدد بتعدد المبيع بان باع شقصين من دارين صفقة واحدة

من واحد فللشفيع أخذهما جميعاً وإن أخذ أحدهما فله ذلك على الصحيح من المذهب

وهو من المبررات والثاني ليس له أخذ أحدهما قال بعضهم اختاره القاضي في المحرر فله



واحدة فلشفيح أخذ أحدهما على أصح الوجهين وان باع شقصا وسيفا  
فلشفيح أخذ الشقص (٣٩) بحصته من الثمن ويحتمل ان لا يجوز وان تلف  
بعض المبيع فله أخذ الباقي (٤٠) بحصته من الثمن وقال ابن حامد ان كان تلفه  
بفضل الله تعالى فليس له أخذه الا بجميع الثمن

﴿ فصل ﴾

الخامس أن يكون للشفيح ملك سابق (٤١) فان اشترى اثنان دارا  
صفقة واحدة فلا شفعة لاحدهما على صاحبه وان ادعى كل واحد منهما  
السبق (٤٢) فتحالنا أو تعارضت يبتاهما فلا شفعة لهما ولا شفعة بشركة

ان اختار أحدهما سقطت الشفعة لترك أحدهما مع الامكان (تبيه) هذا اذا أخذ الشفيح  
فان كان لكل واحد منهما شفيح فلهما أخذ الجميع أو قسمة الثمن على القيمة وليس لواحد  
منهما الانفراد بالجميع في أصح الوجهين

(٣٩) قوله فلشفيح أخذ الشقص: وبه قال حش وقال م ثبتت فيهما

(٤٠) قوله فان تلف بعض المبيع فله أخذ الباقي: ولو بفضل الله وبه قال اثورى وأبو

يوسف والمتبري وش

(٤١) قوله ملك سابق: للرقبة لا لمنفعة كدار موسى بنقهما: لان الشفعة انما تثبت لدفع

الضرر عن الشريك واذا لم يكن له ملك سابق فلا ضرر عليه

(٤٢) قوله وان ادعى كل واحد منهما السبق: ان ادعى أحدهما السبق وله بدنة بما ادعاه

قضى له وان كان لكل منهما بدنة قدم أسبقهما تاريخا فان شهدت بيته كل منهما بسبق ملكه

وتجدد ملك صاحبه تعارضتا وان لم يكن لواحد منهما بيته سمعنا دعوى السابق وسألنا

خصمه فان أنكر فالقول قوله مع يمينه فان حلف سقطت دعوى الاول ثم نستمع دعوى

الثاني على الاول فان أنكر وحلف سقطت دعواها وان ادعى الاول: وكل الثاني عن اليمين

قضينا عليه ولم نستمع دعواه لان خصمه قد استحق ملكه وان حلف الثاني ونكل

الاول قضينا عليه

## الوقف (٤٣) في أحد الوجهين

## ﴿ فصل ﴾

وان تصرف المشتري (٤٤) في المبيع قبل الطلب بوقف أوهبة سقطت  
الشفعة نص عليها (وقال أبو بكر) لا تسقط وان باع (٤٥) فلا شفيع  
الاخذ بأي اليمين شاء فان أخذ بالاول (٤٦) رجع الثاني على الاول وان

(٤٣) قوله ولا شفعة بشركة الوقف الخ اذا بيع طلق في شركة وقف فهل يستحقه  
الموقوف عليه لا يخلو ايمان نقول يملك للموقوف عليه الوقف أم لا فان قلنا يملكه وهو المذهب  
فالصحيح من المذهب هنا أنه لا شفعة له لان ملكه غير تام لانه لا يبيع التصرف في الرقة  
فلا يملك به ملكا تاما وقال أبو الخطاب له الشفعة قال الحارثي وجوب الشفعة على قولنا  
بملك هو الحق وان قلنا لا يملك الموقوف عليه الوقف فلا شفعة أيضا على الصحيح

(٤٤) قوله وان تصرف المشتري الخ هذا المذهب في الجميع وكذلك لو أعققه أو تصدق  
به لان الشفعة اما تثبت في المملوك وليس هذا موقوفا وقال أبو بكر لا تسقط وهو قول  
محش لان حق الشفيع أسبق وجبته أقوى فلم يملك المشتري تصرفا يطل حقه قال  
المصنف القياس قول أبي بكر اختاره في الفائق قال في الفائق وخس القاضي النص  
بالوقوف ولم يجعل غيره مسقطا واختاره شيخنا اتهمي (فائدتان) ١ لا تسقط برهنه واجابته  
لبقاء المرهون والمؤجر في ملك المشتري ٢ لو أوصى بالشفص فان أخذ الشفيع قبل  
القبول بطلت الوصية واستقر الاخذ وان طلب ولم يأخذ بعد بطلت الوصية أيضا  
ويدفع الثمن الى الورثة لانه ملكهم وان كان الموصى له قبل أخذ الشفيع أو طلبه سقطت

(٤٥) قوله فان باع الخ هذا المذهب لان سبب الشفعة الشراء وقد وجد من كل منهما  
وعلم منه صحة تصرف المشتري في الشفص قبل الطلب لانه ملكه وكون الشفيع له ان يملكه  
لا يمنع تصرفه فيه كما لو كان أحد الموضين في البيع ميبا فانه لا يبيع من التصرف في الآخر  
(٤٦) قوله فان أخذ بالاول الخ أي بما دفعه له من الثمن ويقض البيع الثاني وان كان

ثم ثالث فأكثر رجع الثاني على الاول والثالث على الثاني وهلم جرا ويتفسخ ما بعد البيع  
الاول وار أخذ بالبيع الاخير فلا رجوع واستقرت العقود وان أخذ بالتوسط استقر  
ما قبله وانفسخ ما بعده

فسخ البيع بسبب أو إقالة أو تحالف فلشفيح أخذه (٤٧) وبأخذه في التحالف (٤٨) بما حلف عليه البائع وإن أجره (٤٩) أخذه الشفيح وله الأجرة من يوم أخذه وإن استغله فالغلة له (٥٠) وإن أخذه الشفيح وفيه زرع أو ثمرة ظاهرة فهي للمشتري مبقاة إلى الحصاد والجذاذ (٥١) وإن قاسم المشتري (٥٢) وكيل الشفيح أو قاسم الشفيح لكونه أظهر له زيادة في

(٤٧) قوله فلشفيح أخذه: لأن حقه سابق على ذلك كله لأنه ثبت بالبيع (٤٨) قوله وبأخذه في التحالف الخ لأن البائع مقر بالتمن الذي حلف عليه ومقر للشفيح باستحقاق الشفعة بذلك فإذا بطل حق المشتري بانكاره لم يبطل حق الشفيح بذلك (تنبه) هذا إذا وقع الفسخ بما ذكر أما لو فسخ لسبب في ثمنه المعين فإن كان قبل الأخذ بالشفعة فلا شفعه، لما فيها من الأضرار بالبائع بإسقاط حقه من الفسخ الذي ثبت بالبيع وإن كان الفسخ بعد الأخذ بالشفعة استقرت للشفيح وللبيع الزام المشتري بقيمة شفعه

(٤٩) قوله وإن أجره الخ لا تنسخ الأجرة ويستحق الشفيح الأجرة من يوم أخذه وهو أحد الوجوه والثاني تنسخ من حين أخذه وهو المذهب جزم بهي المحرر والثالث للشفيح الخيار بين فسخ الأجرة وتركها قال في القواعد وهو ظاهر كلام القاضى في خلافه قال وهو أظهر انتهى

(٥٠) قوله فالغلة له: لحديث «الحراج بالضيان»

(٥١) قوله إلى الحصاد والجذاذ: بلا أجرة على المذهب وقيل تجب في الزرع الأجرة من حين أخذه الشفيح احتاره ابن عدوس في تذكره قال إن رحب وهو أظهر قلت وهو الصواب قاله في الأنصاف

(٥٢) قوله وإن قاسم المشتري الخ وجهه ذلك أنه يتصور بناء المشتري وغرسه في الشقص المشفوع على وجه مباح في مسائل منها أن يظهر المشتري أنه اشتراه بأكثر من ثمنه أو أنه وهبه أو غير ذلك مما يمنع الشفيح من الأخذ بها فيتكره ويقاسمه ثم يرضى المشتري ويغرس فيه ومنها أن يكون غائباً فيقاسمه وكيله أو صغيراً فيقاسمه وليه ثم يقدم الغائب أو

الثلث أو نحوه وغرس أو بنى فللشفيع أن يدفع اليه قيمة الفراس والبناء ويملكه أو يقلعه ويضمن النقص فإن اختار أخذه فأراد المشتري قلعه فله ذلك (٥٣) إذا لم يكن فيه ضرر وإن باع الشفيع ملكه قبل العلم لم تسقط شفيعته في أحد الوجهين وللمشتري الشفعة فيما باعه الشفيع في أصح الوجهين وإن مات الشفيع بطلت الشفعة إلا أن يكون بعد طلبها فتكون لو ارثه

## ﴿ فصل ﴾

وبأخذ الشفيع بالثلث (٥٤) الذي وقع المقد عليه (٥٥) وإن عجز عنه أو عن بعضه سقطت شفيعته وما يحيط من الثلث أو يزداد فيه في مدة الخيار يلحق به وما كان بعد ذلك لا يلحق به وإن كان مؤجلاً (٥٦) أخذه الشفيع

بلغ الصبي فيأخذ بالشفعة فللمشتري قلع غرسه ونائه فإن لم يختر القلع فللشفيع الخيار بين ثلاثة أشياء ترك الشفعة ودفع قيمة الفراس والبناء فيملكه مع الأرض وقلع الفرس والبناء ويضمن له ما قص وبهذا قال الأوزاعي وابن أبي ليلى وم واليث وش والبق وسوار وإسحق وقال حماد بن أبي سليمان والثوري وإسحاق الرأي يكلف المشتري القلع ولا شيء له لانه بنى فيها استحق عليه أخذه فأشبهه الغاصب ولنا قوله عليه السلام «لا ضرر ولا ضرار» ولا يزال الضرر عنهما إلا بذلك ولانه بنى ملكه الذي ملكه يبعه فلم يكلف قلعه مع الاضرار كالأول لم يكن مشفوعاً

(٥٣) قوله فله ذلك قال في الأقناع ولو مع ضرر ولا يضمن نقص الأرض

(٥٤) قوله وبأخذ الشفيع بالثلث قدروا وجنسا وصفة إن قدر عليه وإن طلب الامهال أمهل يومين أو ثلاثة فإذا مضت ولم يحضره فللمشتري الفسخ بلا حكم حاكم فإن كان مثلياً فبمثله والافقيته وقت لزومه وادفع للمشتري ميكلاً بوزن أخذ مثل كيله كقرض (اقناع)

(٥٥) قوله وقع المقد عليه لما روى الجوزجاني في حديث جابر مرفوعاً فهو أحق

به بالثلث

(٥٦) قوله وإن كان مؤجلاً هذا المذهب وبه قال م وإسحق وقال الثوري لا يأخذها

بالاجل ان كان مليا والا أقام كنفيلامليا وأخذه وان كان الثمن عرضا أعطاه مثله ان كان ذا مثل والا قيمته (٥٧) وان اختلفا في قدر الثمن (٥٨) فالتقول قول المشتري الا أن يكون للشفيع بينة وان قال المشتري اشتريته

الا بالتقد حالا وقال ح لا يأخذ الا بمن حال وان مضى الاجل ثم يأخذ وعن ش كنهنا ومذهب ح لانه لا يمكنه أخذه بالمؤجل لانه يفضي الى أن يلزم المشتري قبول ذمة الشفيع والدم لا يتحمل وانما يأخذ بثله ولا يلزمه أن يأخذ بمثله حالا لئلا يلزمه أكثر مما يلزم المشتري ولنا أن الشفيع تابع للمشتري في قدر الثمن وصفته والتأجيل من صفاته ولان في اعلول زيادة على التأجيل فلم يلزم الشفيع وما ذكره من اختلاف الدم فانما لانوجبها حتى توجد الملااة في الشفيع أو في الضامن (فائدتان) ١ اذا أخذ الشفيع بالاجل فانه هو أو المشتري وقتلنا محل الدين بالموت حل الدين على الميت منهما دون الحي ٢ لو لم يتفق طلب الشفيع الا عند حلول الاجل أو بعده ثبت له استئناف الاجل قطع به الحارثي وصره قاله في الانصاف قلت وقال في الاقتاع فلو لم يعلم حتى حل فكا لحال انتهى

(٥٧) قوله والا قيمته : وبه قال ش وأصحاب الرأي وحكي عن الحسن وسوار أنها لا تجب هنا لأنها تجب مثل الثمن وهذا المثل له ولنا انه أحد نوعي الثمن فجاز ان تثبت كالمثل والمثل يكون من طريق الصورة والقيمة كبذل التلف

(٥٨) قوله وان اختلفا في قدر الثمن الخ وبهذا قال ش لان المشتري العاقد فهو أعلم بالثمن ولان المبيع ملكه فلا ينزع منه بدعوى مختلف فيها وإن أقام كل واحد منهما بينة بما ادعاه قدمت بينة الشفيع لانها بمنزلة بينة الخارج ولا تقبل شهادة البائع لو احدى منهما لانه متهم وقيل عدل وامرأتان وشاهدو عيين ويؤخذ بقول مشرقي جملة بالثمن فيحلف انه لا يعلم قدره ولا شفعة لانه لا يمكن الاخذ بغير الثمن ولا يمكن أن يدفع اليه مالا يدعيه الا أن يفعل ذلك تحيلا على اسقاطها فلا تسقط فان اتهمه انه فعله حيلة حلفه وان وقع حيلة دفع الى المشتري مثل ما اعطاه البائع ان علم ذلك او قيمة الشقص ان تصدرت معرفة الثمن

بأنف وأقام البائع بينة انه باعه بالعين فلشفيع أخذه بألف (٥٩) وان قال المشتري غلطت (٦٠) فهل يقبل قوله مع بينته ؟ على وجهين وان ادعى انك اشتريته بألف قال بل اتهمته أو ورثته فالقول قوله مع بينته (٦١) فان نكل عنها أو قامت للشفيع بينة فله أخذه ويقال للمشتري (٦٢) اما أن تقبل الثمن وإما أن تبريء منه وان كان عوضا في الخلع أو النكاح أو عن دم عمد يأخذه بقيمته وقال غيره يأخذه بالدية ومهر المثل

## ﴿ فصل ﴾

ولا شفعة في بيع الخيار (٦٣) قبل انقضائه نص عليه ويحتدل أن

(٥٩) قوله أخذه بألف : لان المشتري مقر له باستحقاقه بألف فلم يستحق الرجوع

بأن كثر وبه قالش وقال ح ان حكم الحاكم عليه بالعين أخذه الشفيع بهما

(٦٠) قوله غلطت : أو نسيت أو كذمت والينة صادقة

(٦١) قوله مع بينته : لان الاصل منه فلم يحقق البيع

(٦٢) قوله ويقال للمشتري الخ هذا احد الوجوه احتاروا القاصي كسيد المكاتب اذا

جاءه المكاتب بمال الكتابة فادعى انه حرام واثناني يقر في يد الشفيع الى ان يدعيه

المشتري فيدفع اليه كما لو اقر له بدار فانكر قال المصنف والشارح هذا اولى والثالث

يأخذه الحاكم فيحمله له الى ان يدعيه (فائدتان) ١ ومثل هذا لو ادعى الشفيع ان

واضع اليد شراء فانكر واقر البائع ٢ لو ادعى شريك على حاضر يده نصيب شريكه

القائب انه اشتراه وانه يستحقه بالشفعة فصدقه المدعى عليه اخذه منه وهكذا لو

ادعى الشريك على الحاضر انه باع نصيب القائب باذنه فقال نعم فاذا قدم القائب وأنكر

حاف وانزع الشقص وطالب بالاجرة من شاء منهما وقرار الضمان على الغاصب

(٦٣) قوله ولا شفعة في بيع الخيار الخ أي سواء كان خيار مجلس أو شرط لهما أو لاحدهما

لا في الاخذ من يطل خياره والزام المشتري بالمقد قبل رضاه بالتزامه وإيجاب المهددة

عليه وتقويت حقا من الرجوع في عين الثمن ان كان الخيار له وتقويت حق البائع

يجب وان أقر البائع (٦٤) بالبيع وأنكر المشتري فهل تجب الشفعة؟ على وجهين وعهدة الشفيع (٦٥) على المشتري وعهدة المشتري على البائع فان أبى المشتري قبض المبيع أجبره الحاكم عليه (٦٦) (وقال أبو الخطاب) (٦٧) قياس المذهب ان يأخذه الشفيع من يد البائع واذا ورث اثنان شقصا عن أيهما فباع أحدهما نصيبه فالشفعة بين أخيه وشريك أبيه (٦٨) ولا شفعة لكافر على مسلم (٦٩)

من الرجوع في عين البيع إن كان الخيار له ويحتمل أن يجب مطلقاً وهو يخرج لابي الخطاب يعني اذا قلنا بانتقال الملك وقال ح ان كان الخيار لهما أو للبائع لم يثبت حتى تنقضي وان كان للمشتري فقد انتقل الملك اليه فملك الشفيع الاخذ

(٦٤) قوله وان أقر البائع الخ أحدهما تجب وهو المذهب وبه قال ح والمزني والثاني لأنجب وهو قول م وابن شريح قال الحارثي وهذا قوى لان الشفعة فرع لبيع فلا تثبت الا بثبوت الاصل ووجه الاول ان البائع اقر بمحقين حق للشفيع وحق للمشتري فاذا سقط حق المشتري بانكاره ثبت حق الشفيع

(٦٥) قوله وعهدة الشفيع الخ اذا اخذ الشفيع الشقص فظهر مستحقا الرجوع بالنسبة على المشتري ورجع للمشتري على البائع وان وجدته معيبا فله رده على المشتري او اخذار شه منه والمشتري يرد على البائع او يأخذ الارش منه سواء قبض الشقص من المشتري او من البائع وبه قال ح وهذا المذهب ويستثنى من ذلك اذا اقر البائع بالبيع وأنكر المشتري وقلنا بثبوت الشفعة وقال ح ان قبضه من المشتري فالعهدة عليه وان اخذه من البائع فالعهدة عليه

(٦٦) قوله أجبره الحاكم عليه: هذا المذهب لان القبض واجب ليحصل حق المشتري

من تسليمه

(٦٧) قوله وقال أبو الخطاب الخ واختاره المصنف وقال الحارثي هو الاصح وبه قال ح

لازوم المقدر في المقار قبل القبض وجوار التصرف فيه بنفس العتد والدخول في ضمانه به

(٦٨) قوله وشريك أبيه: هذا للمذهب وبه قال ح وش وقال م ش في التزيم الاخ حق بها

(٦٩) قوله على مسلم: روى عن الحسن والشعي وقائمه والتوريث واصحاب الرأي تجب

وهل تجب الشفعة للمضارب على رب المال (٧٠) أولرب المال على المضارب (٧١) فيما يشتره للمضاربة ؟ على وجهين

### باب الودعة

وهي أمانة لا ضمان عليه فيها إلا بعد أن يتعدى (١) وإن تلفت من بين ماله (٢) لم يضمن في أصح الروايتين ويلزمه حفظها في حرز مثلها (٣)

للمموه ولنا قوله عليه السلام «لا شفعة لصراقي»

(٧٠) قوله وهل تجب الشفعة للمضارب على رب المال: صورته أن يكون للمضارب شقص في دار فيشتري المضارب من مال المضاربة بقيتها فلا شفعة له على الأصح إن ظهر ربح لانه يصير له جزء من مال المضاربة فلا يثبت على نفسه وإن لم يظهر ربح وجبت لانه أجني هذا على القول بملك المضارب حسنة من الربح بالظهور

(٧١) قوله أولرب المال على المضارب: صورته أن يكون لرب المال شقص في دار فيشتري المضارب من مال المضاربة بقيتها فلا شفعة لرب المال لأن الملك له فلا يستحق الشفعة على نفسه والثاني تجب فيها قال الحارثي في الأولى وهو الأولى واختاره ابن عبدوس في الثانية

(١) قوله وهي أمانة لا ضمان عليه فيها إلا أن يتعدى: وكذا لو فرط في حفظها قتلت لأن انتسدي متلف لمال غيره فضمنه كالأول فله من غير إبداع والمفرط متسبب بترك ما وجب عليه من حفظها

(٢) قوله وإن تلفت من بين ماله الخ هذا المذهب روي عن أبي بكر الصديق وعلي بن طالب وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال شريح والنخعي وم وأبو الزناد والثوري وش وأصحاب الرأي والثانية إن ذهبت من بين ماله ضمنها لما روي عن عمر ابن الخطاب انه ضمن أنس بن مالك وديعة ذهبت من بين ماله قال القاضي والأول أصح لأن الله سماها أمانة والضمان ينافيها وقال عليه السلام «ليس على المستودع غير المثل ضمان» رواه الدارقطني مسند ضعيف

(٣) قوله مثلها: عرفان لم بين المودع موصفا فان لم يحفظها في حرز مثلها ضمن



فان عين صاحبها حرزا فجعلها في دونه ضمن وان أحرزها بمثله (٤) أو  
فوقه لم يضمن وقيل يضمن الآن يفعله لحاجة وان نهاء عن اخراجها (٥)  
فاخرجها لنشيان شيء الغالب منه التوي لم يضمن وان تركها تلفت ضمن (٦)  
وان أخرجها لغير خوف ضمن (٧) فان قال لا تخرجها ولو خفت عليها (٨)

(٤) قوله وان أحرزها بمثله الخ هذا الصحيح من المذهب وبه قال لان تقييده  
بهذا الحرز يقتضي ما هو مثله كمن اكرى أرضا لزراع الحنطة فله زرعها وزرع مثاها  
في الضرر ولان مرضي حرزا رضي ما هو مثله أو فوقه (فائدتان) ١ ان الوديعة عقد  
جائز من الطرفين فان أذن المالك في التصرف بالاستعمال ففعل صارت حارية مضمونه  
كالرهن اذا اذن ربه للمرتهن في استعماله فان لم يستعملها في أمانة ٢ لو أطارت الريح  
ثوبا الى داره وجب عليه رده فورا مع التمكن فان تلف قبله فهدر لا بعده بتعديه بما سلكه  
(٥) قوله وان نهاء عن اخراجها الخ هذا المذهب كما لو لم ينه لكن اذا أخرجها فلا  
يجرؤها الا في حرز مثلها أو فوقه فان تعذرا والحالة هذه ونقل الى أدنى فلا ضمان  
ذكره المصنف في الفقي لان احرازها بذلك وليس في رسمه سواء قلت فيما يابها

(٦) قوله وان تركها تلفت ضمن: سواء تلفت بالامر المخوف أو غيره لانه  
مفرط في حفظها وفيه وجه لا يضمن لانه امثل أمر صاحبها

(٧) قوله وان أخرجها لغير خوف ضمن: سواء أخرجها الى مثل الحرز أو دونه  
أو فوقه لانه خالف نص صاحبها لغير فائدة وهذا ظاهر كلام ش وقيل لا يضمن  
اختاره القاضي كما لو لم يعين حرزا وقال ح ان نهاء عن نقلها من بيت فقلها الى بيت  
آخر من الدار لم يضمن لانها من دار واحدة وطريقتهما واحد فأشبهه ما لو نقلها  
من زاوية الى زاوية وان نقلها من دار الى دار ضمن ولنا انه خالف أمر صاحبها بما  
لا مصلحة فيه فضمن كما لو نقلها من دار الى دار ولا يصح هذا الفرق لان بيوت الدار تختلف  
(٨) قوله وان قال لا تخرجها وان خفت عليها الخ هذا المذهب فان أخرجها في

هذه الحال لغير خوف ضمن (قوائد) ١ لو أخرج الوديعة المنهي عن اخراجها فافت  
وادعى انه أخرجها لنشيان نار أو سيل أو أمر ظاهر واذكر صاحبها وجوده فبلى

فاخرجها عند الخوف أو تركها لم يضمن ولو أودعه بيمينه فلم يعلمها حتى ماتت ضمن إلا أن ينهائ المالك عن علقها (٩) فإن قال أترك الوديمة في جيبك فتركها في كمه ضمن (١٠) وإن قال أتركها في كلك فتركها في جيبه لم يضمن (١١) فإن تركها في يده (١٢) احتمل وجهين وإن دفع الوديمة (١٣) إلى من يحفظ ماله كزوجته وعبد له لم يضمن وإن دفعها إلى أجنبي (١٤) أو

المستودع اليئنه فإذا ثبت كان القول قوله في التلف مع يمينه ولا يحتاج إلى يئنه لأنه يتعذر إقامة البينة فلم يطالب بها كالأدعى نقلها بأمر خفي وهذا قول ش والحكم في اخراجها من الخريطة والصندوق حكم اخراجها من البيت ٢ إذا كان اتفاقه عليها باذن ربها فلا كلام فإن أنتقي باذن ح كم رجع به وإن كان بغير اذنه مع تضره واشهد على الاتفاق فله الرجوع وإن كان مع امكان اذ الحاكم لم يستأنفه بل نوى الرجوع فقط لم يرجع على الصحيح وقيل يرجع جزم به في المتخبط وصححه الحارثي قلت وهو الصواب قوله في الانصاف ٣ لو كانت الوديمة ثوبا تخاف عليه العت وجب عليه نشره فإن لم يفعل وتلف ضمن

(٩) قوله إلا أن ينهائ المالك عن علقها : فلا يضمن والوحوب باق بحاله وهذا قول أكثر أصحاب ش وقيل يضمن وهو قول ابن التندر قال في الحاوي الصغير ويقوى عندي أنه يضمن لئنه عليه السلام عن اضاعة ائذل فيصبر أمر مالكها وسكوته سواء (١٠) قوله في كمه ضمن : لأنه ربما نسي فسقط الشيء من كمه

(١١) قوله لم يضمن : لأن الحبيب أحرز

(١٢) قوله فإن تركها في يده الح أحدهما يضمن وهو الصحيح لأن سقوط الشيء من اليد مع النسيان أكثر من سقوطه من الكم والثاني لا يضمن لأن اليد لا تسقط عليها الطرار بالبطء بخلاف الكم قل الحارثي وهو الاظهر عند القاضي وابن عقيل (١٣) قوله وإن دفع الوديمة الح هذا انذهب به قل ح وقال ش يضمن وأورده السامري عن ابن أبي موسى لأنه سلم الوديمة إلى من لم يرض به صاحبها ولأنه حفظها بما يحفظ به ماله فلم يضمن كما لو حفظها بنفسه

(١٤) قوله وإن دفعها إلى أجنبي الح ادع الوديمة إلى غيره لتبر عذر فليبه

حاكم ضمن وليس للمالك مطالبة الاجنبي ( وقال القاضي ) له ذلك وان أراد سفرا أو خاف عليها عنده ردها الى مالكها (١٥) فان لم يجد حملها معه ان كان أحفظ لها (١٦) والا دفعها الى الحاكم (١٧) فان تعذر ذلك أودعها ثقة أو دفنها وأعلم بها ثقة يسكن تلك الدار فان دفنها ولم يعلم بها أحدا أو أعلم بها من لا يسكن الدار ضمنها (١٨) وان تلمد فيها (١٩) فركب

الضمان بغير خلاف في المذهب الا أن يدفعها الى من جرت عادته بحفظ ماله وبه قال شريح ، شح وأصحابه واسحق وقال ابن أبي ليلى لاضمان عليه لان عليه حفظها واحرازها وقد أحرزها عند غيره ولنا أنه مخالف للمودع ضمنها كالموتناه عن ادعائها فانه أمره بحفظها بنفسه فلم يرض لها غيره فان فعل قتلته عند الثاني مع علمه بالحال فله تضمين أيهما شاء لانهما متعديان ويستقر الضمان على الثاني لان التلف حصل عنده وان لم يعلم فله تضمين الاول وليس للاول الرجوع والثاني لانه دخل معه في العقد على انه أمين وان أحب للمالك تضمين الثاني فليس له تضمينه واختاره القاضي في الحرر وابن عقيل والشيخ تقي الدين وهو مذهب ح وقال الشافعي له تضمين الثاني واختاره القاضي في موضع آخر والمصنف والشارح وقال هو أقرب الى الصواب وهو للمذهب لانه قبض مال غيره على وجه لم يكن له قبضه ولم يأذن له مالكه فيضمن كالمقبض من الغاصب

(١٥) قوله ردها الى مالكها: أو من يحفظ ماله عادة كزوجته أو وكيله في قبضها ان كان

(١٦) قوله وان كان أحفظ لها: ولم ينهه فعل هذا لا يضمنها سواء كان به ضرورة الى

السفر والا

(١٧) قوله دفعها الى الحاكم: فان أودعها مع القدرة على الحاكم ضمن: وان ناه عن السفر بها ضمن الا ان يكون لمذرك جلاء اهل البلد أو هجوم عدو أو حرق أو غرق

(١٨) قوله من لا يسكن الدار ضمنها: لانه فرط في الحفظ لانه اذا لم يعلم قد يموت عن

سفره أو يضل عن موضعها فلا تصل لربها

(١٩) قوله وان تلمد فيها الخ اي يضمن في الجميع وبه قال ش وقال ح لا يضمن

الدابة لتغير قعها ولبس الثوب وأخرج الدرهم لينفقها (٢٠) ثم ردها أو جردها ثم أقربها (٢١) أو كسر ختم كيسها (٢٢) أو خلطها بما لا يتميز منه ضمها (٢٣) وإن خلطها يتميز أو ركب الدابة ليسقيها لم يضمن وإن أخذ درهما (٢٤) ثم رده فضاع الكل ضمنه وحده (وعنه) يضمن الجميع وإن رد بدله متميزا فكذلك (٢٥) وإن كان غير متميز ضمن الجميع (٢٦) ويحتمل

لأنه محسك لما باذن صاحبها فاشبه ما قبل التمدي ولأنه يضمنها بعدوان فبطل الاستئمان كما لو جردها ثم أقربها فملى هذا لا يسود عقد الوديعة بغير عقد متجدد (٢٠) قوله لينفقها: أو ليرأها

(٢١) قوله ثم أقربها: أي يضمن لأنه بجردها خرج عنه الاستئمان فلم يزل عنه الضمان بالأقراء وتقل البغوي ما يدل على نفي الضمان

(٢٢) قوله أو كسر ختم كيسها: وكذا لو حله أي ضمها سواء أخرج منها شيئا أو لم يخرج لانه هتك الحرز بعمل تمدي به فإن خرق الكيس فوق الشد فعلى ضمان ما خرق خاصة لانه ما هتك الحرز وقال ح إذا كسر ختم الكيس لم يلزمه ضمان الوديعة لانه لم يمد في غيره وهو رواية أحمد

(٢٣) قوله أو خلطها بما لا يتميز منه ضمها: هذا المذهب قال في التلخيص رواية واحدة وبه قال ش وأصحاب الرأي وحكي عن م لا يضمن إلا أن يكون دونها لانه لا يمكنه ردها إلا ناقصة وقال الحارثي وعن أحمد لا يضمن بخلط الثفود فملى هذه الرواية لو تلف بض المخلط بغير عدوان جعل التلف من ماله وجعل الباقي من الوديعة نص عليه ولأنه خلطها بماله خلطا لا يتميز فوجب أن يضمنها كما لو خلطه بدونه

(٢٤) قوله وإن أخذ درهما: من وديعة غير مخومة ونحوها: ألح هذا للذهب وبه قال ش وقال م لا ضمان عليه إذا رده أو مثله وقال أصحاب الرأي إن لم ينفق ما أخذه ورده لم يضمن وإن أنفق ثم رده أو مثله ضمن ولأن الضمان تعلق بذمته بالأخذ بدليل أنه لو تلف في يده قبل رده ضمنه فلا يزول إلا رده إلى صاحبه كالمنصوب (٢٥) قوله فكذلك: وكذلك لو أذن له المالك في أخذه منها ورد بدله بلا إذن (٢٦) قوله ضمن الجميع: هذا المذهب لخلطه الوديعة بما لا يتميز منه

أن لا يضمن (٢٧) غيره وإن أودعه صبي ودببة ضمنها ولم يبرأ إلا بالتسليم إلى وليه (٢٨) وإن أودع الصبي ودببة فتلفت بتفريطه لم يضمن وإن اتلفها لم يضمن (٢٩) (وقال القاضي) يضمن وإن أودع عبدا ودببة فاتلفها ضمنها في رقبة

### فصل

(والمودع أمين) والقول قوله (٣٠) فيما يدعيه من رد (٣١) وتلف واذن في

(٢٧) قوله ويحتمل أن لا يضمن غيره: وهو رواية حزم به القاضي في التعليل وهو ظاهر كلام الحرقى وقطع به القاضي أبو الحسين واختاره أبو بكر وقال الحارثي وهو للذهب ومال إليه في المتن

(٢٨) قوله إلى ربه: أن كان غير عيّن أو عيّن غير مأذون له والأصح فيما ذن له بالتصرف فيه

(٢٩) قوله وإن اتلفها لم يضمن هذا المذهب وهو ظاهر مذهب قال ابن عقيل وهو أصح عندي وقال القاضي يضمن وهو ظاهر مذهب ش واختاره المصنف والشارح وهو المذهب على ما اصطاحناه لأن ما ضمنه ياتلفه قبل الإيداع ضمنه باتلافه بعده كالباغ

(٣٠) قوله والقول قوله الخ هذا المذهب قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المودع إذا أحرز الدببة ثم ذكر أنها ضاعت أن القول قوله وقال أكثرهم مع يمينه وإن ادعى ردها إلى صاحبها فالقول قوله مع يمينه وبه قال الثوري ش وأصحاب الرأي وأصحق وبه قال م أن كان دفعها إليه غير بينة وإن أودعه إياها بينة لم يقبل قوله في الرد إلا بينة وحكاة القاضي أبو الحسين رواية عن أحمد ولنا أنه أمين لا منقصة له في قبضها قبل قوله في الرد فغير بينة كالأودع بغير بينة (تبيّه) محل هذا إذا لم يتعرض لذكر سبب التلف فإن تعرض له فابدى سبباً خفياً من سرقة أو ضياع ونحوه قبل والا فلا يقبل قوله إلا بينة تشهد بوجود ذلك السبب في تلك التاجية

(٣١) قوله من رد: إلى أو إلى زوجته أو عبده ونحوه لا إلى ورثته وحاكم

دفعها الى انسان (٣٢) وما يدعى عليه من خيانة وتقریط وان قال لم تودعني (٣٣) ثم أقربها أو ثبتت بينة فادعى الرد أو التلف لم يقبل وان أقام به بينة ويحتمل أن تقبل (٣٤) بينته وان قال مالك عندي شيء (٣٥) قبل قوله في الرد والتلف وان مات المودع (٣٦) وادعى وارثه الرد لم يقبل الا بينة وان تلفت عنده قبل امكان ردها لم يضمها وبعده يضمها في أحد

(٣٢) قوله أو أذن في دفعها الى انسان: هذا الصحيح من المذهب وهو من المفردات وبه قال ابن ابي ليلى وقيل لا يقبل قوله وبه قال م والثوري والضرعي وأصحاب الرأي قال الحارثي وهو قوي هذا ان كان المدفوع اليه وديعاً فان كان غريباً وانكر ضمن الدافع ان لم يشهد لتقصيره

(٣٣) قوله وان قال لم تودعني الخ مراده اذا ادعى الرد أو التلف قبل جحوده بان يدعى عليه الوديعة يوم الجمعة فينكرها ثم يقرأ وتقوم بينة بها فيقيم بينة بأنها تلفت أو ردها يوم الخميس أو قبله مثلاً فالمذهب في هذا كما قال المصنف انه لا يقبل قوله ولا بينة وبه قال م وش وأصحاب الرأي واسحق لانه مكذب لانكاره الاول ومعتز على نفسه بالكذب المتاني للأمانة وان كان ما ادعاه من الرد والتلف بعد جحوده كما لو ادعى عليه بالوديعة يوم الخميس فجحدها ثم أقربها يوم السبت ثم ادعى انه ردها أو تلفت بشتر تقريطه يوم الايام واقام بذلك بينة قبلت بهما لانه ليس بمكذب لها

(٣٤) قوله ويحتمل ان تقبل: لان صاحبها لو أقر بذلك سقط عنه قسمع البينة به قال الحارثي وهو الحق وهو المذهب عندي

(٣٥) قوله وان قال مالك عندي شيء الخ اي ثم أقربها بالادعاء أو ثبتت به بينة قبل قوله في الرد والتلف بيمينه لانه لا ينافي جوابه لجوازه ان يكون لودعه ثم تلفت بغير تقريط لكن ان وقع التلف بعد الجحود وجب الضمان لاستقرار حكمه بالجحود فيشبه الماصب قلت وظاهره ولو أقام به بينة قاله في الاقتاع وشرحه

(٣٦) قوله وان مات المودع الخ وكذا لو ادعى ان مورثه ردها وادعاه الملتقط أو من اطار الرمح الى داره ثوباً لان المالك لم يأتمهم (فائدة) تثبت الوديعة باقرار الميت

الوجهين (٣٧) وإذا ادعى الوديمة اثنان فاقربها لاحدهما فهي له (٣٨) مع يمينه ويحلف المودع (٣٩) أيضا وإن أقربها لهما (٤٠) فهي لهما ويحلف لكل واحد منهما فإن قال لا أعرف صاحبها حلف انه لا يعلم ويقرع بينهما (٤١) فمن قرع صاحبه حلف وأخذها . وإن أودعه اثنان مكيلا أو موزونا فطلب أحدهما نصيبه سلمه اليه وإن غصبت العين فهل للمودع المطالبة (٤٢) بها؟ على وجهين

أوورثته أو بيتته وإن وجد خطه «فلان عدي وديمة» أو على كس «هذا فلان» عمل به وجوباً على الصحيح من المذهب وقيل لا يعمل به ويكون تركه اختاره المصنف والشارح وغيرهما وإن وجد خطه يدين له على فلان حلف الوارث ودفع اليه وإن وجد خطه يدين عليه قبيل لا يعمل به وقيل بلى قال القاضي أبو الحسين المذهب وجوب الدفع الى من هو مكتوب باسمه

(٣٧) قوله ضمنه في أحد الوجهين: وهو للمذهب

(٣٨) قوله فهي له: لأن اليد كانت للمودع وقد قلها الى المدعي فصارت ايده ومن كانت اليد له قبل قوله مع يمينه

(٣٩) قوله ويحلف المودع: لأنه متكر لدعواه وتكون على نفي العلم

(٤٠) قوله وإن أقربها لهما الخ فإن قال لا أعرف صاحبها فاعترف له بجمله بشر

المستحق فلا يمين عليه وإن ادعى مرثته لزمته يمين واحدة انه لا يعلم ذلك وقال ح يحلف يمينين

(٤١) قوله وقرع بينهما الخ لانهما تساويا في الحق فيما ليس بأيديهما فوجب ان

يقرع بينهما كالبيدين اذا اعتقهما في مرضه فلم يخرج من الثلث الا احدهما أو كالأراد

السفر باحدى نسائه وقال ش يخالفان وتوقف بينهما حتى يصطلحا وهو قول ابن

أبي ليلى لانه لا يعلم المالك منهما وللشافعي قول آخر يقتسم بينهما وحكاه ابن المنذر

وعن ابن أبي ليلى وهو قول ح وصاحبه

(٤٢) قوله المطالبة بها: المذهب له

### باب إحياء الموات

وهي الارض الدائرة التي لا يعلم انها ملكت فان كان فيها آثار الملك (١) ولا يعلم لها مالك فلي روايتين ومن أحيا أرضاً ميتة فهي له مسلماً كان أو كافراً (٢)

(١) قوله فان كان فيها آثار الملك الخ ١ ان كان الموات لم يجز عليه ملك لا حد ولم يوجد فيه أثر عمارة ملك بالاحياء ٢ بخلاف ٢ وان علم له مالك بشراء أو عطية والمالك موجود هو أو واحد من ورثته لم يملك بالاحياء حكاه ابن عبد البر إجماعاً ٣ وان كان قدم ملك بالاحياء ثم ترك حتى دثر وعاد مواتاً فهذا لا يملك بالاحياء كذلك اذا كان لمصوم وقالم يملك لمعوم قوله «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» ولأن أصلها مباح فاذا تركت حتى صارت مواتاً عادت الى الإباحة ولنا أن هذه الارض يرفع مالكها فلم يملك بالاحياء كالتي ملكت بشراء أو عطية والخبر مقيد بغير المملوك بقوله في الرواية الاخرى «من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد» هذا اذا كان ملكه لمصوم وان علم ملكه لمعين غير مصوم فاذا أحياه بدار الحرب واندرس كان كموات أصلي يملكه المسلم بالاحياء قاله في المجرى وقال القاضي وابن عقيل لا يملك بالاحياء وان كان لا يعلم لها مالك فهو أربعة أقسام ١ ما أثر الملك فيه غير جاهلي كالقري الحرية ففي ملكها بالاحياء روايتان والصحيح التفرقة بين دار الحرب والاسلام قال الحارثي وبالجملة فالصحيح التمتع في دار الاسلام ٢ ما أثر الملك فيه جاهلي قديم كديار عاد وثمود وآثار الروم فلم يذكر القاضي في الاحكام السلطانية خلافاً في جواز إحيائه وهو الصحيح من المذهب ٣ ما أثر الملك فيه جاهلي قريب عهد كالذي قبله ٤ ما تردد في جريان الملك عليه فهو كالقسمين قبله

(٢) قوله مسلماً كان أو كافراً: أما أهل القنمة فيملكون ما حيوه على الصحيح من المذهب وبه قال ح وقالم لا يملك القمي بالاحياء في دار الاسلام واختاره ابن حامد لقوله عليه السلام «موتان الارض لله ولرسوله ثم هي لكم مني» فجعلها للمسلمين ولنا عموم قوله عليه السلام «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» رواء مالك وأبو داود وغيرهما من حديث عائشة وصححه ابن عبد البر ولا نهجته من جهات التماثل فاشترك فيها المسلم والذمي وأما أهل الحرب فالصحيح



بإذن الامام وغيره (٣) في دار الاسلام وغيرها الا ما أحياء مسلم من أرض الكفار التي صولحوا عليها (٤) وما قرب من العاصر وتعلق بمصالحه لم تملك بالاحياء (٥) وان لم يتعلق بمصالحه (٦) فعلى روايتين ولا تملك المادن الظاهرة (٧) كالمالح والقار والنفط والكحل والجص بالاحياء وليس للامام اقطاعه (٨) فان كان بقرب الساحل موضع اذا حصل فيه الماء صار ملكا ملكه بالاحياء (٩) وللامام اقطاعه واذا ملك المهي ملكه

من المذهب انهم لا يملكون بالاحياء في دار الاسلام

(٣) قوله وغيره: وبه قال ش وابو يوسف ومحمد وقال ح لا يملكه الا بإذن الامام ولنا عموم الاحاديث

(٤) قوله التي صولحوا عليها: على انها لم ولنا الخراج فلا تملك بالاحياء لانهم صولحوا في بلادهم فلا يجوز الترضي منها عامرا كان أو مواتا وفيه احتمال وأما ما صولحوا على أنه للمسلمين أو فتح عنوة أو أسلم أهل عليه فيملك مواته بالاحياء كغيره (٥) قوله لم تملك بالاحياء: كرمي الماشية والمختطب ومسبل المياه وحريم النهر والبئر وكل مملوك لا يجوز احياها ما تعلق بمصالحه

(٦) قوله وان لم يتعلق بمصالحه الخ يعني ما قرب من العاصر احداها يملكه بالاحياء وهو الصحيح من المذهب وبه قال ش لمعوم قوله عليه السلام «من أحيأ أرضا ميتة فهي له» ولأنه عليه السلام - أقطع بلال بن الحارث العتيق وهو يملك من عمارة المدينة - والثانية لا وبه قال ح والايث

(٧) قوله الظاهرة: وبالباطنة

(٨) قوله وليس للإمام اقطاعه: لما روى أيض بن حماد قال استعطمت رسول الله صلى الله عليه وسلم معدن الملح بمارب فاقطنيه فقيل يا رسول الله أنه بمنزلة الماء المد فقال «فلا إذن» رواه سعيد وغيره ورواه أبو عبيد وأبو داود

(٩) قوله ملكه بالاحياء: لأنه لا يضيق على المسلمين فلم يمنع منه كبقية الموات

بما فيه من المعادن الباطنة كعادن الذهب والفضة وان ظهر فيه عين ماء أو معدن جار أو كلاً أو شجر فهو أحق به وهل يملكه؟ على روايتين (١٠) وما فضل من مائه (١١) لزمه بذله ليهائم غيره وهل يلزمه بذله لزرع غيره؟ على روايتين (١٢)

### ﴿ فصل ﴾

واحياء الارض (١٣) أن يحوزها بحائط أو بحري لها ماء وان حفر بها

(١٠) قوله وهل يملكه على روايتين: أحدهما لا يملكه وهو المذهب لقوله عليه السلام «الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار» رواه ابن ماجه والخلال وغيرهما ولا يهالست من اجزاء الارض فلم يملكها بملك الارض والثانية يملك لانه خارج من أرضه أشبه المعادن الجامدة واختاره أبو بكر في الماء والكلا والحارثي فيهما وفي المعادن (١١) قوله وما فضل من مائه: أي الذي في قرار العين أو البئر لزمه بذله ليهائم غيره إن لم يوجد ماء مباح ولم يتضرر رب الارض

(١٢) قوله وهل يلزمه بذله لزرع غيره على روايتين: أحدهما يلزمه وهي المذهب لأن يؤذيه بالدخول أوله فيه كماء السماء فيخاف عطشا فلا بأس أن يمنعه لحديث أبي هريرة «لا تمنعوا فضل الماء لتمتعوا به الكلا» متفق عليه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «من منع فضل مائه أو فضل كلاً منعه الله فضله يوم القيمة» رواه احمد ولا يتوعد على ما يحل

(١٣) قوله واحياء الارض المراده بالحائط أن يكون متيناً وظاهره سواء أرادها للزرع أو غيره وهذا الصحيح من المذهب وقطع به الحارثي وابن أبي موسى والقاضي والشريف أبو جعفر لما روى الحسن عن سيرة مرفوعة «من أحاط حائطاً على أرض فهي له» رواه أحمد وأبو داود وقيل إحياء الارض ماعد إحياء عرفاً وهو رواية اختارها ابن عقيل والقاضي والشيرازي في المبعج وابن الزاغوني والمصنف في العمدة لأن الشرع ورد بالتعليق الملك عليه ولم يبيته فوجب الرجوع الى ما كان إحياء في العرف

عادية ملك حريمها خمسين ذراعاً وان لم تكن عادية فحريمها خمسة وعشرون ذراعاً (١٤) وعند القاضي حريمها قدر رشائها من كل جانب وقيل إحياء الأرض ما عدا إحياء وهو عمارتها بما تنبأ به لما يراد منها من زرع أو بناء وقيل ما يتكرر كل عام كالسقي والحراث فليس بإحياء ومالا يتكرر فهو إحياء ومن تحجر مواتاً (١٥) لم يملكه وهو أحق به ووارثه بعده ومن ينقله إليه

(١٤) قوله وان خفر بزا عادية الخ العادية بتشديد الياء هي القديمة منسوبة إلى عاد ولم يرد عاداً بينها لكن لما كانت عاد في الزمن الأول وكانت لها آثار في الأرض نسب إليها كل قديم فكل من سق إلى بئر عادية كان أحق بها لقوله عليه السلام «من سبق إلى مالم يسبق إليه مسلم فهو له» وله حريمها خمسون ذراعاً من كل جانب وان لم تكن عادية بل حفراً في موات للملك فله خمسة وعشرون ذراعاً من كل جانب وهذا المذهب لما روى الحارثي والحلال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «حريم البئر البدي خمس وعشرون ذراعاً وحريم البئر العادي خمسون ذراعاً» وعند القاضي حريمها قدر مد رشائها من كل جانب واختاره ابن عقيل في التذكرة وذكر أنه الصحيح لما روى ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «حريم البئر قدر رشائها» (قوائد ١ حريم العين) خمسة ذراع لص عليه من رواية غير واحد وبه قال ح وقيل قدر الحاجة ولو ألف ذراع اختاره القاضي في الجرد وأبو الخطاب والمصنف في الكافي وغيرهم ٢ حريم القناة كحريم العين خمسة ذراع قاله الحارثي ٣ لو أذن لغيره في عمله في معدنه والحراج له بغير عوض صح لقول أحمد به بكذا فما زاد فذلك وقال المجد فيه نظر لكونه هبة مجهولة

(١٥) قوله ومن تحجر مواتاً الخ تحجر الموات الشروع في إحيائه مثل أن يدير حول الأرض تراباً أو أحجاراً أو يحيطها بجدار صغير فلا يملكها بذلك لأن الملك بالأحياء وليس هذا أحياء لكن يصبر أحق الناس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من سبق إلى مالم يسبق إليه مسلم فهو له» روى أبو داود قال الحارثي وعن أحمد رواية بإقادة الملك هو الصحيح (تبيه) قال الحارثي عن القول الذي حكاه المصنف قد يراد إقادة التحجر للملك وقد يرد به الجواز مع عدم الملك وهو ظاهر إيراد الكتاب وإيراد

وليس له يمينه (١٦) وقيل له ذلك (١٧) فان لم يتم إحياءه (١٨) قيل له إما أن تحييه أو تتركه (١٩) فان طلب الامهال أمهل الشهرين والثلاثة فان أحياء غيره فهل يملكه؟ على وجهين (٢٠)

### ﴿فصل﴾

وللامام إقطاع موات لمن يحييه (٢١) ولا يملكه بالاقطاع بل يصير كالمتحجر (٢٢) الشارع في الاحياء وله إقطاع الجلوس في الطرق الواسعة ورحاب المساجد ما لم يضيق على الناس ولا يملك ذلك بالاحياء ويكون المقطع أحق بالجلوس فيها فان لم يقطعها فلن سبق اليها الجلوس فيها ويكون أحق أبي الخطاب في كتابه قال والتجوز مع عدم الملك مشكل جدا وهو كما قال قاله في الانصاف (١٦) قوله فلم يملك يمينه: لانه لم يملكه فلم يملك يمينه كحق الشفعة (١٧) قوله وقيل له ذلك: لانه أحق به (١٨) قوله ان لم يتم إحياءه: وطالت المدة عرفا كثلاث سنين اقناع (١٩) قوله أو تتركه لانه يضيق على الناس في حق مشترك فلا يمكنه ذلك كما لو وقف في

### طريق ضيق

(٢٠) قوله على وجهين: يعني لو بادر غيره في مدة الامهال أو قبضها والصحيح انه لا يملك كلفهوم قوله عليه السلام «من سبق الى مال سبق اليه مسلم» الحديث (٢١) قوله وللإمام اقطاع موات لمن يحييه الخ هذا المذهب وقال الحارثي قال مالك يثبت الملك بنفس الاقطاع يبيع ويبع ويتصدق ويورث عنه قال وهو الصحيح اعمالا بحقيقة الاقطاع وهو التملك انتهى ولا ينبغي ان يقطع الاما قدر على احيائه لان اقطاعه أكثر منه ضرر على المسلمين فان فعل ثم تبين عجزه عن احيائه استرجعه منه كما استرجع عمر من بلال بن الحارث ما عجز عن عمارة من العقيق الذي اقطعه النبي صلى الله عليه وسلم رواء ابو عبيد في الاموال وسعيد بن منصور (٢٢) قوله بل يصير كالمتحجر: لما ذكرنا من استرجاع عمر العقيق فان احياءه والاقال له السلطان ان احييته والا فارغ يدك عنه

بها مالم ينقل قاشه (٢٢) عنها فان اطلال الجلوس (٢٣) فيها فهل يزال ؟ على وجهين فان سبق اثنان اقرع بينهما وقيل يقدم الامام من رأى منهما ومن سبق الى معدن فهو احق بما ينال منه وهل يمنع اذا طال مقامه ؟ على وجهين (٢٤) ومن سبق الى مباح (٢٥) كصيد وعنبر وحطب ونحوه وما ينبذه الناس رغبة عنه فهو احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما واذا كان الماء في نهر غير مملوك (٢٦) كياه الامطار فلن في اعلاه أن يسقي ويجلس الماء حتى يصل

(٢٢) قوله ويكون احق بها مالم ينقل قاشه : ولا يجوز لغيره ازالته لان يد الاول عليه (فائدة) لو اجلس غلامه او اخيراً ليجلس هو اذا عاد اليه فهو كما لو ترك المتاع فيه لاستمر اريده بمن هو في جهته ولو أثر به رجلا فهل للغير السبق اليه ؟ فيه وجهان احدهما لاحقاره المصنف والثاني نعم قال الحارثي وهو اطهر قلت وهو الصواب قاله في الانصاف

(٢٣) قوله فان اطلال الجلوس الخ احدهما لا يزال صححه في التصحيح والنظم وجزم به في الوحيه قال الحارثي وهذا اللائق بأصول الأصحاب حيث قالوا بالاقطاع لانه سبق الى مالم يسبق اليه مسلم والثاني يزال قال الحارثي هذا اطهرهما عندهم قال في الخلاصة والرعاية الصغرى منع في اصح الوجهين لانه يصير كالتملك ويختص بنفع يساويه به غيره (٢٤) قوله وهل يمنع اذا طال مقامه الخ احدهما لا يمنع وهو الصحيح من المذهب لاطلاق الحديث لكن ان استبق اليه اثنان وضاق المكان عنهما اقرع بينهما لانه لا مزية لاحدهما على الآخر ويحتمل ان يقسم بينهما لانه يمكن قسمته وقد تساوى فيه قسم بينهما كالماء عينا في ايديهما

(٢٥) قوله ومن سبق الى مباح الخ لقوله عليه السلام : من سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهو احق به ، ولو ترك دابته بغلة او مهلكة لياسه منها او عجزه عن حملها ملكها آخذها على الصحيح من المذهب وقيل لا كالريق وترك المتاع عجزا بلا نزاع فيها ويرجع بالنفقة على الرقيق واجرة حمل المتاع على الصحيح من المذهب

(٢٦) قوله وإذا كان الماء في نهر غير مملوك الخ والاصل في ذلك حديث الزبير بن العوام متفق عليه لكن لو لم يفضل عن الاول شيء او عن الثاني أو من بينهما فلا شيء

الى كعبه ثم يرسل الى من يليه فان أراد انسان (٢٧) إحياء أرض بسقيها منه جاز ما لم يضر بأهل الأرض الشاربة منه وللإمام أن يحيي أرضاً من الموات ترعى فيها دواب المسلمين التي يقوم بحفظه امام يضيق على الناس

للباقيين فان كانت أرض صاحب الاعلى مختلفه منها ما هو م تمل ومنها ما هو مستقل سقى كل واحدة منهما على حثتها ولو استوى اثنان في القرب من أول النهر اقتسما الماء بينهما ان أمكن والا فربع بينهما فيسقى القارع بقدر حقه ثم يتركه لآخر وليس له ان يسقى بجميع الماء مساواة الآخر له وإنما القرعة له بخلاف الاعلى مع الاسفل فانه ليس للاسفل حق الا في الفاضل عن الاعلى قاله المصنف وان كانت أرض أحدهما أكثر من أرض الآخر قسم بينهما على قدر الأرض ولو احتاج الاعلى إلى الشرب ثانياً قبل انتهاء سقي الاراضي لم يكن له ذلك قدمه الحارثي وفسره وقال القاضي له ذلك

(٢٧) قوله فان أراد إنسان الخ اذا كان جماعة رسم شرب من نهر غير مملوك أو سيل فجاء إنسان ليحيي مواتاً أقرب الى رأس النهر من أرضهم لم يكن له ان يسقى قباهم على المذهب واختار الحارثي ان له ذلك قال وظاهر الاخبار المتقدمة ومومها تدل على اعتبار السبق الى أعلى النهر مطلقاً قال وهو الصحيح وهل لهم منعه من احياء ذلك الموات ؟ على وجهين أحدهما ليس لهم منعه من ذلك قال الحارثي وهو أظهر وجزم به في الكافي والثاني لهم منعه وعلى الاول لو سبق إلى مسيل ماء أو نهر غير مملوك فأحيا في اسفله مواتاً ثم أحيا آخر فوقه ثم أحيا ثالث فوق الثاني كان للذي أحيا اول السقي ثم الثاني ثم الثالث فيقدم السبق إلى الاحياء على السبق الى أول النهر وعلى ما احتاره الحارثي بنعكس (فائدة) لو كان الماء بنهر مملوك كن حفر نهرأ صغيراً ساق اليه الماء من نهر كبير فاحصل فيه ملكة على الصحيح من المذهب وعند القاضي ان الماء باق على الاباحة كما قبل الدخول فعلى المذهب لو كان جماعة فهو بينهم على حسب العمل والنفقة فان كفى جميعهم ملا كلام وان لم يكفهم وتراضوا على قيمته بالمهاياة جاز وان تشاحوا في قيمته قسمه الحاكم بينهم على قدر أملاكهم فاذا حصل نصيب لإنسان في سابقته فله أن يسقي به ما شاء من الأرض سواء كان لها رسم شرب من هذا النهر أو لم يكن وله أن يعطيه من يسقي به هذا الصحيح من المذهب وقال

وليس ذلك لغيره وما حماه النبي صلى الله عليه وسلم فليس لاحد نقضه (٢٨) وما حماه غيره من الائمة فهل يجوز نقضه ؟ على وجهين

### باب الجمالة

وهي أن يقول (١) من رد عبيدي أو لقطتي أو بنى لي هذا الحائط فله كذا فن فعله بمد أن بلنه الجمل استحقه وان فعله جماعة (٢) فهو بينهم القاضي ليس له سقي ارض ليس لها رسم شرب من هذا الماء لان ذلك دال على ان لها قسما من هذا الماء فربما جعل سقيا منه دليلا على استحقاقها لذلك وهكذا لو كان منبع الماء مملوكا مثل ان اشترك جماعة في استنباط عين الا أن الماء هنا غير مملوك على الصحيح فان أرادوا سكراه أو سد بئق فيه أو اصلاح حائطه أو شيء منه كان ذلك عليهم على حسب ملكهم فيه فان كان بعضهم أدنى الى اول النهر من بعض اشترك الكل في اصلاحه واكرائه الى أن يصلوا الى الاول ثم لاشيء على الاول ويشترك الباقون الى ان يصل الى الثاني وهكذا الى ان ينتهي العمل وبه قال ش وحكي عن ح وقال ابو يوسف ومحمد يشترك جميعهم في اكرائه لانهم ينتفعون بجميعه فان ما جاوز الاول مصب لئانه

(٢٨) قوله فليس لاحد نقضه :مع قاء الحاجة اليه بلا نزاع

(١) قوله وهي أن يقول الخ وبهذا قال م ح ش ولا نعلم فيه خلافاً والاصل فيه قوله تعالى (ولمن جاء به حل بئر وأقا به زعيم) وحديث ابي سعيد في رقيقه لسيد الخي رواء البخاري ولان الحاجة تدعو الى ذلك فان العمل قد يكون مجهولا كدالضالة والابق فلا تمقد الاجارة عليه

(٢) قوله وان فعله جماعة الخ لانهم اشتركوا في العمل فاشتركوا في الموضع كالا حرق في الاجارة فان قيل أليس لو قال من دخل هذا الثقب فله دينار فدخله جماعة استحق كل واحد منهم ديناراً قلت لان كل واحد من الداخلين دخل دخولا كاملا كدخول المفرد فاستحق الموضع كاملا وههنا لم يرد واحد منهم انما اشتركوا في رده فان جعل لو احد في ردها ديناراً ولا آخر دينارين ولا آخر ثلاثة فلكل واحد منهم ثلث ما جعل له

ومن فعله قبل ذلك (٣) لم يستحقه سواء أُرده قبل بلوغ الجمل أو بعده  
وتصح على مدة مجهولة (٤) وعمل مجهول اذا كان العوض معلوما وهي  
عقد جائز (٥) لكل واحد منهما فسخها فتى فسخها العامل لم يستحق  
شيئاً (٦) وان فسخها الجاعل بعد الشروع فعليه للعامل أجره عمله (٧) وان  
اختلفا في أصل الجمل أو قدره فالقول قول الجاعل (٨) ومن عمل لغيره (٩)

(٣) قوله ومن فعله قبل ذلك الخ لانه التقطها بغير عوض وعمل في مال غيره بغير

جمل جمل له

(٤) قوله وتصح على مدة مجهولة الخ لانها عقد جائز من الطرفين فجاز أن يكون  
العمل فيها مجهولاً كالشركة والمضاربة لكن يشترط أن يكون العوض معلوماً على  
الصحيح من المذهب لانه يصير لازماً بأنعام العمل فاشتراط العلم به قال المصنف في  
المنفى ويحتمل ان تصح الجمالة مع الجهل بالعوض اذا كان الجهل لا يمنع التسليم نحو ان  
يقول من رد عبدي فله نصفه ومن رد دابتي فله ثلثها قال احمد اذا قال الامير في  
الفرو من جاء ببشرة ارؤس فله رأس جاز وقالوا اذا جمل جملاً لمن يده على قلعة  
أو طريق سهل وكان الجمل من مال الكفار كجارية بعينها جاز فيخرج ههنا مثله  
فأما ان كانت الجمالة تمنع التسليم لم تصح قولاً واحداً

(٥) قوله وهي عقد جائز: بغير خلاف

(٦) قوله لم يستحق شيئاً: لانه اسقط حق نفسه

(٧) قوله أجره عمله: لانه عمل بموض فلم يسلم له

(٨) قوله قول الجاعل: مع يمينه لانه منكر والأصل براءة ذمت

(٩) قوله ومن عمل لغيره صلاً بغير جمل الخ لانهم في هذا خلافاً وظاهره ولو كان.

العمل تخليص متاع غيره من فلاة ولو كان هلاكه فيه محققاً أو قريباً منه كما لبحر  
وفم السبع وهو قول القاضي في المجرد والصحيح من المذهب انه يستحق أجره  
مثله في ذلك بخلاف اللقطة وكذلك لو انكسرت السفينة فخلص قوم الاموال من  
البحر وكذلك العبد اذا خلاصه من فلاة مهلكة (فائدتان) ١ لو تلف ما خلاصه من



عمل لا يغير جمل فلا شيء له الا في رد الآبق (١٠) فإن له بالشرع ديناراً أو اثني عشر درهماً (وعنه) ان رده من خارج المصر فله أو يعمون درهماً وبأخذ منه ما اتفق عليه في قوته وان هرب منه في طريقه فإن مات السيد استحق ذلك في تركته

### ﴿ باب اللقطة ﴾

وهي المال الضائع من ربه وينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما لا تتبعه الهمة كالسوط والشسع والرغيف فيملك بأخذه بلا تعريف (١) (الثاني) الضوال التي تمتنع من هلكة لم يضمنه، فنقذه على الصحيح من المذهب ٢، في كان السهل في مال الغير اتقأذاً له من التلف المشرف عليه كان جائزاً كذبح الحيوان المأكول اتقأذاً له من التلف المشرف عليه

(١٠) قوله الا في رد الآبق الخ اذا رد آبقاً استحق الجمل وان لم يشترط له روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز وأصحاب الرأي وعنه لاثني، لراد من غير جملة اختاره المصنف وبه قال النخعي وش وابن النضر لانه عمل لغيره من غير شرط كما لو رد شارداً ووجه الاولى ما روى عمرو بن دينار وابن أبي مليكة ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في رد الآبق اذا جاء به خارجاً من الحرم ديناراً، ولانه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم في وقته مخالفاً فكان اجماعاً، وقوله: وعنه ان رده من خارج المصر الخ اختارها الحلل وهي قول ابن مسعود وشريح

(١) قوله فيملك بأخذه بلا تعريف لما روى جابر قال: رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصا والسوط والحبل واشباهه، يلتقطه الرجل ينتفع به رواه ابو داود وليس عن أحمد تحديد اليسير الذي يباح ويحتمل ان لا يجب تعريف ما لا تقطع به يد السارق وبه قال ح وهو ربع دينار عند م عشرة دراهم عند ح لان مادون ذلك تافه فلا يجب تعريفه ولنا حديث زيد بن خالد وهو عام في كل لقطة فيجب ابقاؤه على عمومها الا ما خرج بالدليل والتحديد لا يثبت الا بنص أو اجماع وظاهره

صغار السباع (٢) كالابل والبقر والخليل والبغال والظباء والطير والتهود ونحوها فلا يجوز التقاطها (٣) ومن أخذها ضمنها (٤) فإن دفعها الى نائب الامام (٥) زال عنه الضمان (الثالث) سائر الاموال (٦) كالاثمان والمتاع

لا يلزمه دفع بدله اذا تلف أو وجد ربه على الصحيح من المذهب لان النبي صلى الله عليه وسلم رخص فيه ولم يذكر عليه ضماناً

(٢) قوله الثاني الضوال التي تمتع من صغار السباع الخ لقوله عليه السلام لما سئل عن ضالة الابل داهك ولها دعها فان معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها رهاء متفق عليه وكابل حر أهلية وخالف المصنف فيها فقال الاولى إلحاقها بالشاة وبهذا قال ش وأبو عبيد وقال م واليثة في ضالة الابل من وجدها في القرى عرفها ومن وجدها في الصحراء لا يقرها وقال ح يباح التقاطها لانها لقطة اشبهت الغنم وهذا قياس يمرض صريح النص على ان الابل تفارق الغنم لضعفها وقلة صبرها والخوف عليها من الذئب

(٣) قوله فلا يجوز التقاطها: لعدم اذن الشارع والمالك سواء كان زمن امن او فساد ولا يرجع بما اتفق عليه لكن لامام أو نائبه أخذ ذلك ليحفظ لربه لان عمر حتى التقيع لخليل المجاهدين والضوال: غير الا ببقائه يجوز ولا يملكه بتعريف واداء المالك أخذها فلا بد من اليثة

(٤) قوله ومن أخذها ضمنها: يعني اذا تلفت ويضمن قصصها اماماً كان أو غيره لانه أخذ ملك غيره بشئ إذنه ولا اذن الشارع له فهو كالتعاصب فان رده الى موضعه لم يبرأ من الضمان وبه قول ش وقال م يبرأ لان عمر قال: أرسله في الموضع الذي أصبته فيه: ولنا أن ما لزمه ضمانه لا يزول الا برده الى صاحبه أو نائبه كالمنصوب والمسروق لكن تلافها لا يلحقوا اما أن يكون قد كتمها أولاً فالاول يضمها بقيمة مرتين على المذهب قال ابو بكر في التنبيه ثبت خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الضالة المكتومة: «غرامتها ومثلها معها» قال وهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يردو الثاني يضمها كغاصب

(٥) قوله الى نائب الامام: أو أمره بردها الى موضعه فقل

(٦) قوله سائر الاموال الخ وكذا الدجاج والاوز وجحاش الحمير والحشبة

والنعم والفصلان والساجيل والافلاء فمن لا يأمن نفسه عليها ليس له أخذها (٧)  
فان فعل ضمنها (٨) ولم يملكها وان عرفها (٩) ومن آمن نفسه (١٠) عليها  
وقوي على تعريفها (١١) فله أخذها والافضل تركها (١٢) وعند أبي الخطاب  
رحمه الله تعالى ان وجدها بمضيعة فالافضل أخذها ومتى أخذها ثم ردها الى

الصغيرة وقطعة الحديد والذخاس ونحوه والزق من المسل ونحوه والفرارة من الحب  
والمرضى من كبار الابل ونحوها كالصغير

(٧) قوله ليس له أخذها: لئلا فيه من اتلافها على ربها

(٨) قوله ضمنها: ان تلفت ولو بغير تقرير كالغاصب

(٩) قوله وان عرفها: لان السبب المحرم لا يفيد الملك بدليل السرقة

(١٠) قوله ومن آمن نفسه الخ لما روى زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه سئل عن لقطة الذهب والورق فقال: اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم  
تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فان جاء صاحبها يوماً من الدهر فادفعها اليه:  
وسأله عن ضالة الابل فقال: مالك ولها دعها فان معها حذاها وسقاها ترد المواتاً كل  
الشجر حتى يجدها رهاً. وسأله عن الشاة فقال: خذها فإنما هي لك أو لاختك أو  
للذئب. متفق عليه ثبت في الذهب والفضة وقسنا عليه المتاع وقسنا على الشاة كل حيوان  
لا يمنع من صفار السباع ولا فرق بين ان يجدها بمصر أو مهلكة وقال ش وأبو عبيد  
وابن المنذر في الشاة توجد في المتجر اذ يحيا وكلها وفي المصر ضمها حتى يأتيها صاحبها  
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال: هي لك أو لاختك أو للذئب. ولا يكون الذئب في  
المصر ولنا انه عليه السلام أمر بأخذها ولم يستفصل

(١١) قوله وقوي على تعريفها: فأما ان يحجز عن تعريفها فليس له أخذها

(١٢) قوله والافضل تركها: روي معنى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وبه قال

جابر بن زيد والربيع بن خيثم وعطاء وعند أبي الخطاب رحمه الله وهذا قول ش  
قال في الانصاف وهو الصواب

موضعها أوفرط فيها ضمنها (١٣) وهي على ثلاثة أضرب (١٤) (حيوان) فيشخير بين أكله وعليه قيمته وبين يمه (١٥) وحفظ ثمنه وبين حفظه والاتفاق عليه من ماله (١٦) وهل يرجع بذلك؟ (١٧) على وجهين (الثاني) ما يخشى فساد فيشخير بين يمه وأكله (١٨) إلا أن يمكن تخفيفه كالمنب فيفعل ما يرى الحظ فيه للمالكة (١٩) وغرامة التخفيف منه (٢٠) وعنه يبيع اليسير ويدفع الكثير إلى الحاكم (الثالث) سائر المال (٢١) فيلزمه حفظه ويعرّف الجميع بالنداء

(١٣) قوله ضمنها: لأنها أمانة حصلت في يده فلزمه حفظها كسائر الامانات وتركها والتفريط فيها تضييع لما هي روي عن طاوس وبه قال ش وقال م لاضمان عليه لان عمر قال لرجل وجد پيرأ أرسله حيث وجدته رواه الأثرم (١٤) قوله وهي على ثلاثة أضرب الخ ومراده اذا استوت الثلاثة عنده اما اذا كان أحدها أحفظ فانه يلزمه فعله

(١٥) قوله وبين يمه: ويلزمه حفظ صفاته فيهما

(١٦) قوله من ماله: فان تركها ولم ينفق عليها ضمنها

(١٧) قوله وهل يرجع بذلك الخ يعني اذا نوى الرجوع احدهما يرجع وهو المذهب وبه قال عمر بن عبد العزيز لانه اتفق لحفظها فكان من مال صاحبها كونه تخفيف الرطب والثاني لا يرجع بشي وهو قول الشعبي ش ولم يذكر أصحابنا لها تعريفاً في هذه المواضع وبه قال م لقوله عليه السلام "خذها فانما هي لك أو لاختك أو للذئب" وأم يأمر بتعريفها ولنا أنها لقطة لها خطر فوجب تعريفها كالملطوم الكثير وانما ترك تعريفها لانه ذكرها بعد بيانه التعريف فيما سواها فاستغنى بذلك عن ذكرها ولا يلزم من جواز التصرف فيها في الأحوال سقوط تعريفها كالملطوم

(١٨) قوله بين يمه وأكله: ولا يجوز إبقاؤه فان تركه حتى تلف ضمنه لانه فرط

في حفظه فهو كالوديعة

(١٩) قوله للمالكة: لانه مال غيره فلزمه الاحتياطي اليتم

(٢٠) قوله منه: لانه من مصلحته فان اتفق من ماله رجع به في الأصح

(٢١) قوله الثالث سائر المال الخ وجهه ذلك أن في التعريف فصلاً ستة ١ في وحيه

عليه في مجامع الناس كالاسواق وابواب المساجد في اوقات الصلوات حولا  
كاملا من ضاع منه شيء اوقفه واجرة المنادي عليه (٢٢) (وقال ابو الخطاب)  
مالا يملك بالتعريف وما يقصد حفظه. الكه يرجع بالاجرة (٢٣) فان لم يعرف  
دخل في ملكه بعد الحول حكما (٢٤) كالمرات وعند ابي الخطاب لا يملكه  
حتى يختار ذلك (٢٥)

فيجب على كل ملتقط سواء اراد ملكها او حفظها لصاحبها الا في اليسير الذي لا يتبعه  
النفس لحديث زيد بن خالد الوائلي بن كعب وقال ش لا يجب على من اراد حفظها مالها في قدر  
التعريف وذلك سنقروي عن عمرو بن علي وابن عباس وبه قال سعيد المسيب والشعبي م ش وعن  
عمر رواية أخرى يعرفها ثلاثة أشهر وعنه ثلاثة أعوام لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر  
أبي بن كعب بتعريف مائة الدينار ثلاثة أعوام ولنا حديث زيد بن خالد الصحيح فان النبي  
صلى الله عليه وسلم أمره بعام واحد وأما حديث أبي قال الراوي لأدري ثلاثة أعوام أو  
عام واحد في زمانه وهو النهار دون الليل لان النهار يجمع الناس ويكون ذلك في اليوم الذي  
وجدناها فيه والاسبوع لان الطلب فيه اكتف ولا يجب فيها بعد ذلك متواليا في مكانه  
وهو الاسواق وابواب المساجد ومجامع الناس لان المقصود اشاعة ذكرها في كيفية تعريفها  
فيذكر جنبها لا غير فيقول من ضاع منه ذهب أو فضة أو دنانير أو دراهم لقول عمر لو اجد  
الذهب قل الذهب بطريق الشام ولا يصفها فيمن ثوى تعريفها وهو الملتقط ان شاء نفسه  
ونائبه فان وجد متبرعا بذلك والا استأجر

(٢٢) قوله واجرة المنادي عليه: وبه قال ش وأصحاب الرأي لانه سبب في العمل فكانت  
عليه كالمال اكثرى من يقطع له مباحا  
(٢٣) قوله يرجع بالاجرة: لانه من مؤنة إيصالها الى مالها فكان عليه كؤنة تجفيفها  
واجرة مخزنها

(٢٤) بعد الحول حكما: أي من غير اختيار غنيا او كان فقيرا  
(٢٥) قوله حتى يختار ذلك: لانه عقد بما وضة فلم يجبر عليه كالبيع والقرض قال في  
الانصاف وهو الصواب

وعن احمد رحمه (٢٦) الله تعالى لا يملك الا الاثنان وهي ظاهر المذهب  
وهل له الصدقة بغيرها؟ (٢٧) على روايتين (وعنه) لا تملك نقطة الحرم  
بحال (٢٨)

### ﴿ فصل ﴾

ولا يجوز له التصرف في اللقطة حتى يعرف وعاءها ووكاءها (٢٩)  
وقدرها (٣٠) وجنسها ويستحب ذلك (٣١) عند وجدانها والاشهاد عليها (٣٢)

(٢٦) قوله وعن احمد رحمه الله الخ قدم المصنف رحمه الله ان غير الاثنان كالاثمان وهو  
احدى الرويتين لمعوم الأحاديث

(٢٧) قوله وهل له الصدقة بغيرها: يعني على القول بأنه لا يملك بغير الاثنان احدهما له  
الصدقة بشرط الضمان وهو الصحيح من المذهب

(٢٨) قوله وعنه لا تملك نقطة الحرم بحال: قدم المصنف ان نقطة الحرم كغيرها وهو  
الصحيح من المذهب روي ذلك عن ابي عباس وابن عمر وعائشة وابن المسيب وهو مذهب  
حنبل وعن احمد انه لا يجوز نقطة الحرم للملك ويجوز لحفظه المالك كما فان التقطها عرفها ابد حتى  
يأتي صاحبها به قال عبد الرحمن بن مهدي وابو عبيد واختاره الشيخ تقي الدين والحارثي  
وصاحب الفائق وغيرهم وعن شكا المذهبيين لقوله عليه السلام في مكة لا تحمل ساقطها الا  
لمنفذ متفق عليه ولنا معوم الأحاديث وكلمة وقوله الا لمنشد يحتمل انه لمن عرفها عاما  
وتخصيصها بذلك لنا كيدها لا لتخصيصها

(٢٩) قوله ووكاءها: وهو الخيط الذي تشد به

(٣٠) قوله وقدرها: من كيل او وزن او عدد

(٣١) قوله يستحب ذلك: أي معرفة ما ذكر من صفاتها فان اخره الى محلي

صاحبها جاز

(٣٢) قوله والاشهاد عليها: أي يستحب ويكونان عدلين وهذا المذهب وبه قال مش  
وقال ح يضمنها اذا لم يشهد عليها لقوله عليه السلام من وجد لقطة فليشهد فاعدل او ذري  
عدل وهذا امر يقتضي الوجوب وهو اختيار ابي بكر وابن ابي موسى والحارثي وغيرهم

فتى جاء طالبها (٣٣) فوصفها لزم دفعها اليه بنائها المتصل (٣٤) وزيادتها المنفصلة لملكها قبل الحول (٣٥) ولواجدها بعده (٣٦) في أصح الوجهين وان تلفت أو نقصت قبل الحول لم يضمها (٣٧) وان كان بعده ضمها (٣٨) وان وصفها اثنان قسمت بينهما في أحد الوجهين وفي الآخر يقرع بينهما

قال في الفائق وهو المنصوص ولنا حديث زيد ابن خالد وابن أبي كعب فانه امرها بالتمريف دون الاشهاد ولو كان واحداً لينه فانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لاسيما وقد سئل عن حكم اللقطة فلم يكن ليخل بذلك الواجب فيها فتبين هل حديث عياض على اتدب

(٣٣) قوله فتى جاء طالبها الخ وسواء غلب على ظنه صدقة او لم يغلب وبه قال م وابو عبيد وداود وابن النذر وقال حش لا يجبر على ذلك الاينة ويجوز له دفعها اليه اذا غلب على ظنه صدقة وقال اصحاب الرأي ان شاء دفعها اليه واخذ كفيلاً بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الينة على المدعي» ولان صفة المدعي لا يستحق بها كالتصوب ولنا حديث زيد ولم يذكر فيه الينة ولو كانت شرطاً لدفعه لذكرها ولا ان اقامة الينة على اللقطة يعمد لانها انما تسقط حال الغفلة فتوقف دفعها على الينة منع لصاحبها عن اخذها ابداً وما هذا سبيله يسقط اعتبار الينة فيه كالاتفاق على اليتيم وقوله الينة على المدعي - يعني اذا كان ثم منكر (فائدتان) ١ اذا تصرف في اللقطة بعد الحول فان كانت مثلية ضمها بمثلها وان لم تكن مثلية ضمها بقيمتها يوم عرف ربها على الصحيح من المذهب ٢ لو ادركها ربها بعد الحول مبيعة او موهوبة فليس له الا البدل كما في التلف ولو ادركها في زمن الحيا فوجها انهما وجوب الفسخ ولو عاد الى البائع بفسخ او رد او شراء او غير ذلك اخذه المالك ولو ادركه مرهوناً ملك انزاعه لقيام ملكه وعدم اذنه في الرهن

(٣٤) قوله بنائها المتصل لان الزيادة المتصلة تتبع في الرد بالصيب والاقالة وغير ذلك

(٣٥) قوله قبل الحول: لانها تمام ملكه

(٣٦) قوله بعده: لانها تمام ملكه

(٣٧) قوله لم يضمها: اذا لم يفرض لانها امانة

(٣٨) قوله وان كان بعده ضمها: وان لم يفرض وهذا المذهب وكذا يضمن قصصها

وهذا قول أكثر العلماء الذين حكموا بملكها بعد الحول فأما من قال لا يملكها

فمن قرع صاحبه حلف وأخذها (٣٩) وإن أقام آخر بينة أنها له أخذها من  
الواصف فإن تلفت ضمنها من شاء من الواصف أو الدافع إليه (٤٠) إلا أن  
يدفعها بحكم حاكم فلا ضمان عليه ومتى ضمن الدافع رجع على الواصف

### ﴿فصل﴾

ولا فرق بين كون الملتقط غنياً أو فقيراً (٤١) مسلماً أو كافراً (٤٢) عدلاً  
أو فاسقاً يأمن نفسه عليها (وقيل) يضم إلى الفاسق أمين (٤٣) في تعرضها  
وحفظها وإن وجدها صبي أو سفيه (٤٤) قام وليه بتعرضها فإذا عرفها

بإختياره لم يضمنه إياها حتى يتملكها

(٣٩) قوله حلف وأخذها: وهو المذهب ومحلّه إذا وصفها بما أو وصفها الثاني  
قبل دفعها إلى الأول وأما إذا وصفها واحد ثم دفعت إليه ثم وصفها آخر فإن الثاني  
لا يستحق شيئاً على الصحيح من المذهب

(٤٠) قوله فإن تلفت ضمنها من شاء من الواصف أو الدافع إليه: وبه قال حش  
والقاضي وجزم به في الوحيز ويخرج أن لا يلزم الملتقط شيء إذا قلنا بوجوب الدفع عليه  
لأنه فعل مأمر به ولم يفرض وهذا المذهب قال الحارثي وهو الصحيح

(٤١) قوله ولا فرق بين كون الملتقط غنياً أو فقيراً: روي نحو ذلك عن عمرو وعلي وابن  
مسعود وطائفة وابن عباس وعطاء والنخعي والشعبي وطائوس وعكرمة وبه قال ش  
وابن المنذر وقال ح ليس له أن يتملكها إلا أن يكون فقيراً من غير ذوي القربى ونقل حنبل  
عن أحمد مثله وأنكره الحلال ولنا حديث زيد بن خالد وغيره ولأن من جازله الالتقاط جازله  
التملك كالفقير

(٤٢) قوله أو كافراً: لأنه نوع اكتساب فكان من أهله كالخس والاحتطاب وكذلك  
الفاسق

(٤٣) قوله وقيل يضم إلح: كالذمي وبه قال حش لأن الأمانة عليها

(٤٤) قوله وإن وجدها صبي أو سفيه: وكذا مجنون لكن إذا علم بها وليه لم يملكها  
منه لأنه ليس من أهل الحفظ والأمانة فإن تركها في يده ضمنها لأنه يلزمه حفظ ما يتعلق



فهي لو أجدها وإن وجدها عبد (٤٥) فليسيده أخذها منه وتركها معه يقول  
تعرضها إذا كان عدلا وإن لم يأمن العبد سيده عليها لزمه سترها عنه فإن  
أثقلها قبل الحول (٤٦) فهي في رقبته وإن أثقلها بعده فهي في ذمته والمكاتب  
كالحر (٤٧) ومن بعضه حر فهي بينه وبين سيده الآن يكون بينهما مهايأة  
فهل تدخل في المهايأة؟ على وجهين (٤٨)

به حق الصبي وهذا يتعلق به حقه فإذا تركه كان مضيها

(٤٥) قوله وإن وجدها عبد الخ صح التقاط البشير أذن سيده وبه قال حش في أحد  
قوله لمعوم الخبر ولأن الالتقاط سبب يملك به الصبي ويصح منه فصيح من العبد كالاصطيد  
(٤٦) قوله فإن أثقلها قبل الحول الخ إذا فرط العبد في الاقتطاع حتى تلفت أو أثقلها فإن  
كان قبل الحول فهي في رقبته وعلى السيد الفداء أو التسليم وإن كان بعده فإن قلنا يملكها  
فهي في ذمته وإن قلنا لا يملكها فهي في رقبته هذا المذهب لص عليه وجزم به في المغني والشرح  
والحرر وغيرهم وقال الزركشي عن كلام المصنف هنا ومن تابعه كلامهم متوجه إن قلنا  
إن العبد يملك وإن قلنا الملك للسيد كما صرح به أبو محمد فالجناية على مال السيد فلا تتعلق بذمته  
ولا يرقبته بل الذي ينبغي أن يتعلق بذمة السيد وإن قلنا إن العبد لا يملك ولا السيد تبعين يتعلق  
برقبته كجانيته انتهى ومثله أم ولد ومدير ومعلق عقه بصفة لكن إن تلفت بتفريط أم  
الولد فداها سيدها بالأقل من قيمتها أو قيمة ما تلفته

(٤٧) قوله والمكاتب كالحر: لأن المكاتب يملك إكسابه وهذا منها

(٤٨) قوله فهل تدخل في المهايأة على وجهين: أحدهما لا تدخل في المهايأة بل تكون  
بينه وبين سيده وهو الصحيح من المذهب لأنها كسب نادر لا يعلم وجوده ولا يظن فلم تدخل في  
المهايأة كالارث والثاني تدخل في المهايأة جزم به في الوجيز لأنها من كسبه فأشبهت سائر  
إكسابه فكل هذا تكون لمن توجد في يومه وكذلك الحكم في الهدية والوصية وسائر  
الإكساب النادرة فيها الوجهان (فوائد) منها لو وجد قطعة في غير طريق مأتي فهي قطعة  
على الصحيح من المذهب واختار الشيخ قبي الدين أنه كالركاز (ومنها) لو أخذ متاعه أو  
ثوبه وترك له بدله فالصحيح من المذهب أنه لقطعة لأنه لم يقع بينه وبين مالكه معاوضة

### باب القبط

وهو الطغل (١) المبوذ وهو حر ينفق عليه من بيت المال ان لم يكن معه ما ينفق عليه ويحكم باسلامه الا أن يوجد في بلد الكفار ولا مسلم فيه فيكون كافرا فان كان فيه مسلم (٢) فلي وجهين (٣) وما وجد معه من فراش تحته أو ثياب أو مال في جيبه أو تحت فراشه أو حيوان مشدود بثيابه فهو له وان كان مدفونا تحته أو مطروحا قريبا منه فلي وجهين وأولى الناس بحضاته (٤) واجده ان كان أمينا وله الاتفاق عليه مما وجد معه بغير إذن حاكم (٥) (وعنه)

تقتضي زوال ملكه فاذا أخذ فقد أخذ ملك غيره وقيل لا يعرفه مع قرينة سرقة وهو احتمال للمصنف قال في الانصاف وهو عين العوَاب ف عليه هل تصدق به بعد تعريفه ان قلنا يعرفه أو يأخذ حقه بنفسه أو بإذن حاكم؟ فيه أوجه قال المصنف والثاني أقرب إلى الفرق بالناس قال الحارثي وهذا قوي على أصل من يرى أن العقد لا يتوقف على اللفظ أما على التوقف فلا يكفي مثل هذا قال وبالجملة فالأظهر الجواز (ومنها) لو وجد في جوف حيوان درة أو نقدا فهو لقطة لو أجده على الصحيح من المذهب الا أن تكون الدرة غير مثقوبة في سمكة فهي للمصيد لان الظاهر ابتلاعها من معدنها (ومنها) لو وجد لقطة في دار الحرب وهو في الجيش عرفها ثم وضعها في المقم نص عليه وان كان يصل بأمان عرفها ثم هي له الا أن يكون في جيش فهي كالتى قبلها (ومنها) مؤنة رد اللقطة على ربها على الصحيح (ومنها) لو استيقظ فوجد في ثوبه دراهم لا يعلم من صرّها فهي له ولا تعريف على الأصح

(١) قوله: هو الطغل : غالبا والافهو تحيط إلى سن التميز

(٢) قوله: فان كان فيه مسلم : واحد

(٣) قوله: فلي وجهين : للمذهب يحكم بكفره

(٤) قوله: وأولى الناس بحضاته الخ لان عمر رضي الله عنه أقر القبط في يد أبي جينة -

حين قال عريفة أنه رجل صالح ولأنه سبق إليه فكان أولى به لقوله عليه السلام «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به»

(٥) قوله: بغير إذن الحاكم : لانه وليه فلم يستبرأ في الاتفاق عليه إذن الحاكم كولي اليتيم

ما يدل على انه لا ينق عليه الا باذنه وان كان فاسقا (٦) أو دقيقا أو كافرا والليقطة مسلم أو بدويا ينتقل في المواضع أو وجدته في الحضرة فأراد نقله الى البادية لم يقر في يده وان التقطه في البادية مقيم في حلة أو من يريد نقله الى الحضرة أقر معه (٧) وان التقطه في الحضرة (٨) من يريد النقلة الى بلد

(٦) قوله وان كان فاسقا ألحق به مسائل ١ اذا كان فاسقا لم يقر في يده على الصحيح من المذهب وبه قال ش لان حفظه للولاية عليه ولا ولاية لفاسق فان كان مستورا الحال أقر في يده ان لم يرد سفر ا على الصحيح ٢ اذا كان دقيقا فليس له التقاطه الا باذن سيده الآن لا يجحد من يلتقطه فيجب التقاطه لانه تخليص له من الملكة امام مع وجود من هو أهل للتقاطه فقطع كثير من اصحاب انه يمنع من أخذه معللا بانه لا يقر في يده أو بانه لا ولاية له قاله الحارثي وفيه نظر فان أخذ الليقطة قرية فلا تختص بحرم وعدم الاقرار بيده دوا ما لا يمنع أخذه ابتداء فان أذن له سيده فهو نائبه وليس له الرجوع ٣ اذا كان كافرا والليقطة مسلم فليس له التقاطه ولا يقر بيده لانه لا ولاية له على مسلم ولا يؤمن أن يعلمه الكفر اذا كان بدويا ينتقل في المواضع لم يقر في يده على المذهب بل يؤخذ منه ويدفع الى صاحب قرية لانه أرفه له وفيه وجه يقر لان الظاهر انه ابن بدويين قال في الانصاف وهو الصواب ٥ اذا وجد من في الحضرة فأراد نقله الى البادية لم يقر في يده على الصحيح من المذهب لان مقامه في الحضرة أصلح له في دينه ودنياه (فوائد) ١ يشترط في الملتقط أيضا أن يكون مكفأ فلا يقر يد سبي ولا جنون ٢ يشترط الرشد فلا يقر يد السفه لانه لا ولاية له على نفسه فلي غبره أولى وظاهر كلام المصنف هنا وصاحب المحرر وغيرهما انه يقر بيده لانه أهل للأمانة والتربية قال الحارثي وهذا أصح قال في الانصاف وهو الصواب ٣ يستحب للملتقط الأشهاد عليه وعلى مامه على الصحيح من المذهب كاللقطه

(٧) قوله أقر معه: لانه يتقله من أرض البؤس والشقاء الى الرفاهية والدعة والدين اه (٨) قوله وان التقطه في الحضرة أحدهما لا يقر معه وهو الصحيح من المذهب لان بقاءه في بلده ارجى لكشف نسبة فلم يقر في يده كالمينتقل الى البادية وفيه وجه يقر وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز وصححه الناظم وصاحب التصحيح (فوائد) ١ وكذا الحكم

آخر فهل يقر في يده؟ على وجهين وان التلقطة اثنان (٩) قدم الموسر منهما على المصر (١٠) والمقيم على المسافر فان تساوى وتشاحا أقرع بينهما فان اختلفا في التلقط منهما قدم من له ينة فان لم يكن لهما ينة قدم صاحب اليد فان كان في أيديهما أقرع بينهما وان لم يكن لهما يد فوصفه أحدهما قدم والا سلمه الخاكم الى من يرى منهما أو من غيرها

### ﴿فصل﴾

وميراث اللقيط (١١) ودينه ان قتل ليث المال وان قتل محمدا فوليها الامام

لو قتله من بلد الى قرية فيه الوجهان ٢ يستقنى من هذه المسائل لو كان اليهوديئا كفور يسان ونحوه فانه يجوز النقل الى البادية لتعين المصلحة فيما بها ٣ حيث يقال ياتزاعه من التلقط فيما تقدم من المسائل فانما ذلك عند وجود الاولى به اما اذا لم يوجد فاقرارها في يده أولى كيف كان لرجحانه بالسبق اليه

(٩) قوله وان التلقطة اثنان الخ اذا التلقطة اثنان بأن تناولوا واحدا لم يخل من ثلاثة أقسام ١ ان يكون احدهما ممن يقر في يده كالسلم العدل الحر والآخر لا يقر في يده كالكافر والفاسق والعبد اذا لم يأذن له سيده فانه يسلم الى من يقر في يده دون شريكه ٢ ان يكونا جميعاً ممن لا يقر في يد واحد منهما فانه يزرع منهما ويسلم الى غيرهما ٣ ان يكون كل واحد منهما ممن يقر في يده لو اقررد الا أن احدهما احظ للقيط من الآخر بأن يكون احدهما موسرا والآخر معسرا فاللوسر احق لان ذلك احظ للطفل

(١٠) قوله على المصر: قال في المفتي وعلى قياسه ينبغي ان يقدم الجواد على البخل

(١١) قوله وميراث اللقيط الخ هذا المذهب وبه قاله مشواكراهل العلم وقال شريح

واسحق عليه الولاء للتلقطة وذكر ابن ابي موسى ان بعض شيوخه حكاه رواية عن احمد واختاره الشيخ قتي الدين والحارثي وصاحب الفائق لقول عمرو والحديث وثلاثة مرفوعة «المرأة تحوز ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه» رواه ابو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه ولنا قوله عليه السلام «انما الولاء لمن احق» ولانه لم يثبت عليه رق ولا على آباءه فلم يثبت عليه ولاء كمرور النسب

ان شاء اقتص وان شاء أخذ الدية (١٢) وان قطع طرفه عمد انتظر بلوغه (١٣) الا  
 أن يكون فقيرا مجنونا فللامام المفقو على مال ينفق عليه وان ادعى الجاني  
 عليه أو قاذفه رقه وكذبه اللقيط بعد بلوغه فالقول قول اللقيط (١٤) وان ادعى  
 انسان انه مملوك لم يقبل الا بينة تشهد أن أمته ولدته في ملكه ويحتمل  
 أن لا يعتبر قولها في ملكه وان أقر بالرق بعد بلوغه (١٥) لم يقبل (وعنه) يقبل  
 وقال القاضي يقبل فيما عليه رواية واحدة وهل يقبل في غيره؟ على روايتين  
 وان قال اني كافر (١٦) لم يقبل قوله وحكمه حكم المرتد وقيل يقبل قوله  
 الا ان يكون قد نطق بالاسلام وهو يعقله

(١٢) قوله وان شاء أخذ الدية: وبه قال حش وابن المنذر الا ان حنيفة بين القصاص  
 والمصالحة وفق عفا على مال أو صالح عليه كان لبيت المال  
 (١٣) قوله انتظر بلوغه: ليقص أو ينفق سواء كان قاتلا أو مستوها الا ان يكون مستوها  
 فقيرا وهي مسألة المصنف

(١٤) قوله فالقول قول اللقيط: لانه محكوم بحريته فقوله موافق للظاهر  
 (١٥) قوله وان أقر بالرق بعد بلوغه الخ اذا ادعى انسان رقا للقيط بعد بلوغه فصدقه  
 وكان قد اعترف لنفسه بالحرية قبل ذلك لم يقبل اقراره بالرق لانه اعترف بالحرية  
 وهي حق لله تعالى فلا يقبل رجوعه في اقرارها وان لم يكن اعترف بالحرية احتمل  
 وجهين أحدهما يقبل وهو قول صحاب الرأي ويحتمل ان لا يقبل قال المصنف وهو الصحيح  
 لانه يبطل حق الله في الحرية ولان الطفل للتبوء لا يعلم رقا نفسه ولا حريتها وهذا قول  
 ابن القاسم وابن المنذر فاننا يقبل اقراره صارت احكامه احكام السيد فيما عليه خاصة  
 وهذا الذي قاله الهاضي وبه قال ح والمزني وهو احد قولين لانه أقر بما يوجب حقاله  
 وحقا عليه فوجب ان يثبت ما عليه دون ماله كالقول للفلان علي الف ولي عنده رهن وفيه  
 وجه آخر انه يقبل في الجميع وهو القول الثاني للشافعي

(١٦) قوله وان قال اني كافر الخ متى بلغ اللقيط حد يصح فيه اسلامه وورثته فوصف  
 الاسلام فهو مسلم سواء من حكم باسلامه أو بكفره ولا يقبل اقراره بالكفر بعد ذلك

## فصل

وان أقر انسان (١٧) انه ولده ألحق به مسلماً كان أو كافراً رجلاً كان

لانه انكار بعد اقرار فلا يقبل كغيره وان وصف الكفر وهو ممن حكم بإسلامه بالدار فهو مرتد لا يقر على كفره وهذا قال ح وذكر القاضي وجها انه يقر على كفر وهو منصوص لان قوله أقوى من ظاهر الدار وهذا وجه جيد لان دليل الاسلام وجد عرياً عن المعارض ثبت حكمه واستقر فلا يجوز ازالة حكمه كما لو كان ابن مسلم ولان قوله لادلالة فيه اصلاً لانه لا يعرف من كان ابوه ولا ما كان دينه فلي هذا يستاب ثلاثاً اذا بلغ فان تاب والا قتل فأما على قولهم فقال القاضي ان وصف كفراً يقر عليه الجزية عقدت له الأمة فان امتنع او وصف كفراً الا يقر عليه ألحق بما منه قال شيخنا وهذا جيد جداً انتهى ملخص الشرح

(١٧) قوله وان أقر انسان ألح اذا أقره حر مسلم يمكن كونه منه لحق به بلانزاع وان أقر به ذمي ألحق به نسباً على الصحيح من المذهب ولا يلحق به في الدين الا ان يقيم به بيته انه ولد على فراشه هذا المذهب قال الحارثي وهذا مقيد باستمرار أبوه على الحبوّة والكفر وقد أشار اليه في الكافي لان أحدهما لو مات أو أسلم قبل بلوغه يحكم بإسلام الطفل انتهى وان أقرت به امرأة ألحق بها على المذهب لانها أحد الابوين كالأب وعنه لا يلحق بإمرأة ذات زوج لانضائه الى الحاق النسب بزوجها بغير اقراره ولا رضاه او الى ان امرأته وطئت بزناً أو شبهة وفيه ضرر عليه وعنه ان لم يكن لها أخوة أو نسب معروف لم يلحق بها لانها اذا كان لها أهل أو نسب معروف لم تحض ولادتها عليهم ويتضررون بالحاق النسب بها لما فيه من تمييزهم قال المصنف ويحتمل أن لا يثبت النسب بدعوتها بحال وهو قول الثوري ش وأبي ثور وأصحاب الرأي وحكا ابن المنذر اجماع من يحفظ عنه والأمة كالحره والعبد كالحر لكن لا تجب نفقته عليه ولا على سيده لانه محكوم بحرته وتكون نفقته من بيت المال (نتيجه) لا يلحق بزواج المرأة المقررة به دون تصديقه وكذلك الزوجة لان اقرار كل واحد منهما لا ينفذ على غيره (فائدة) كل من ثبت لحاقه بالاستلحاق لو بلغ وأنكر لم يلتفت الى قوله لنفوذ اقراره عليه في صغره لمستند صحيح أشبه التاب بالينة

أو امرأة حيا كان اللقيط أو ميتا ولا يتبع الكافر في دينه إلا أن يفيم بينة أنه ولد على فراشه (وعنه) لا يلحق بامرأة ذات زوج (وعنه) أن كان لها أخوة أو نسب معروف لم يلحق بها وإلا لحق. وإن ادعاه اثنان (١٨) أو أكثر لأحدهم بينة قدم بها وإن تساوا في البينة أو عدمها عرض معها على القافة أو مع أقاربها إن ماتا فإن الحقته بأحدهما لحق به وإن ألحقته بهما لحق بهما (١٩)

(١٨) قوله وإن ادعاه اثنان إلخ الكلام في ذلك في فصول ١ إذا ادعاه مسلم وكافر أو حرّ وعبد فهما سواء وبه قال لأن كل واحد لو انفرد بمحنة دعوة فاذا تنازعا وتساوا في الدعوى كلا حرار المسلمين ٢ إذا ادعاه اثنان أو أكثر وكان لأحدهم بينة فهو ابنه وإن أقام كل واحد منهم بينة تعارضت وتساقت لأن استعمالها لا يمكن هنا لأن استعمالها في المال أما قسمته بين المتنازعين ولا يمكن هنا أو بالقرعة والقرعة لا يثبت بها النسب ٣ إذا لم يكن بينة وتعارضت أو سقطت أري القافة معهما أو مع عصبتها عند تقديمها فتحقق بمن ألحقته به منهما هذا قول أنس وعطاء والأوزاعي والليث بن أبي نور وقال أصحاب الرأي لأحكم للقافة ويلحق بالمدين جميعاً لأن الحكم بالقافة مبني على الشبه والظن والتخمين فإن الشبه يوجد بين الأجنب ويتنفي بين الأقارب ولنا حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال «الم تري أن عجنا للدلجي نظر آقا المي زيد واسامة قد خطبا رؤسهما ويدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض» متفق عليه فلو لا جواز الاعتماد على القافة ماسر به النبي صلى الله عليه وسلم

(١٩) قوله وإن ألحقته بهما لحق بهما: وكان ابنهما يرثها ميراث ابن ويرثانه جميعاً ميراث أب واحد يروى ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما وهو قول أبي نور وقال أصحاب الرأي يلحق بهما بمجرد الدعوى وقال ش لا يلحق بأكثر من واحد فإن ألحقته بهما سقط قولهما ولنا ما روى سعيد عن عمر في امرأة وطها رجلان في طهر واحد فقال القائف قد اشتركا فيه جميعاً فحصل بينهما

ولا يلحق باكثر من أم واحدة (٢٠) وان ادعاء أكثر من اثنين (٢١) فألحق بهم لحق بهم وان كثروا وقال ابن حامد لا يلحق باكثر من اثنين وان قتته القافة (٢٢) عنهم أو أشكل عليهم أو لم يوجد قافة (٢٣) ضاع نسبه في أحد الوجهين وفي الآخر (٢٤) يترك حتى يبلغ فينسب الى من شاء منهم أو مآليه أحمد رحمه الله وكذلك الحكم (٢٥) ان وطئ اثنان امرأة بشبهة أو جارية مشتركة بينهما في طهر واحد أو وطئت زوجة رجل أو أم ولده بشبهة وأنت بولد يمكن ان يكون منه فادعى الزوج انه من الواعى اري للقافة معها ولا يقبل قول القائف الا ان يكون ذكرا (٢٦) عدلا مجربا في الاصابة

(٢٠) قوله من أم واحدة: لاستحالة ان يكون من امين وقال اصحاب الرأي يلحق بهما

بمجرد الدعوى

(٢١) قوله وان ادعاء أكثر من اثنين الخ هذا المذهب لان المعنى الموجود في الاثنين

موجود فيما زاد عليهما وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين وهو قول أبي يوسف وقال القاضي لا يلحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن

(٢٢) قوله وان قتته القافة الخ هذا المذهب لانه لا دليل لاحدهم اشبه من لم يدع

احد نسبه

(٢٣) قوله أو لم يوجد قافة: بأن عدموا المالو كانوا في مكان بعيد ذهبوا اليهم

(٢٤) قوله وفي الآخر الخ اختاره ابن حامد وبه قال شافعي الجديدي وقال في التقديم

حتى يميز لقول عمر بن الخطاب واليهما شئت ولان الانسان يميل طبعه الى قريبه دون غيره وقال اصحاب الرأي يلحق بالمدعين بمجرد الدعوى اختاره في المحرر

(٢٥) قوله وكذلك الحكم الخ هذا المذهب وسواء ادعاء او حجداً أو أحدهما

وشرط ابو الخطاب في وطء الزوجة ان يدعى الزوج انه من الشبهة فعلى قوله ان ادعاء نفسه اختص به لقوة جانبه

(٢٦) قوله ذكر أ: ولو عبداً



## ﴿ كتاب الوقف ﴾

وهو تحييس الأصل (١) وتسبيل المنفعة وفيه روايتان (احدهما) انه يحصل بالقول والفعل (٢) الدال عليه مثل ان يني مسجداً وبأذن للناس (٣) في الصلاة فيه أو يجهل أرضه مقبرة وبأذن لهم في الدفن (٤) فيها أو سقاية ويشرعها

(١) قوله وهو تحييس الأصل الخ وكنا قال في الهداية والمذهب والمتوسع وقال في المطلع والتقيح والاقناع تحييس مالك مطلق التصرف ماله المتنع به مع بقائه يقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته يصرف ريعه إلى جهة يرتقياً إلى الله تعالى وقال الشيخ تقي الدين واقرب الحدود في الوقف انه كل عين يجوز عارتها فدخل في حده اشياء كثيرة لا يجوز وقفها عند الامام أحدوا الاصحاب والأصل في الوقف ما روى عبد الله بن عمر قال أصاب عمر ارضاً بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله اني أصبت ما لا بخير لم أصب قط ما لا انفس عدي منه فأتأمرني فيه قال ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها غير انه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث قال تصدق بها عمر في الفقراء وذوي القربى والرقاب وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها ان يأكل منها أو يعلم صديقاً بالمعروف غير متأثر فيه أو غير متمول فيه متفق عليه والقول بصحة الوقف قول أكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم قال جابر لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف ولم يره شريح وقال لا حبس عن فرائض الله قال أحد هذا مذهب أهل الكوفة

(٢) قوله وفيه روايتان احدهما انه يحصل بالقول والفعل الخ هذا المذهب وبه قال ح لان العرف جار بذلك وفيه دلالة على الوقف فجاز ان يثبت به كالقول والآخرى انه لا يصح الا بالقول وبه قال ش لان هذا تحييس على وجه القرينة فوجب ان لا يصح بدون اللفظ كالوقف على الفقراء

(٣) قوله وبأذن للناس : اذنا عاماً

(٤) قوله في الدفن : اذنا عاماً لان الاذن الخاص قد يقع على غير الموقوف فلا يفيد دلالة

الوقف

لهم (والاخرى) لا يصح الا بالقول وصريحه (٥) وقتت وجبت وسبلت  
وكنايته تصدقت وحرمت وابتدت فلا يصح الوقف بالكناية (٦) الا ان  
ينوبه أو يقرن بها أحد الالفاظ الباقية أو حكم الوقف فيقول تصدقت  
صدقة موقوفة أو محبسة أو مسبلة أو محرمة أو مؤبدة أو لاتباع ولا توهب  
ولا تورث ولا يصح الا بشروط أربعة (احدها) ان يكون في عين يجوز  
يعمها (٧) ويمكن الاتناع بها دائماً مع بقاء عينها كالعقار والحيوان والاثاث

(٥) قوله وصريحه الخ فيكون وفقاً بالصرح من غير انضمام امرزائد لان هذه الالفاظ  
ثبت لها عرف الاستعمال في الوقف كلفظ التعليق في الطلاق

(٦) قوله ولا يصح الوقف بالكناية الخ لا يصح الوقف بالكناية حتى ينضم اليها ثلاثة  
أشياء ١ ان ينوي الوقف فيكون على مانوى الا أن الثانية تجمله وقفاً في الباطن دون الظاهر  
لعدم الاطلاع عليها فان اعترف بما نواه لزم في الحكم لظهوره وان قال ما أردت الوقف  
فالقول قوله ٢ ان يضيف اليها لفظة تخلصها من الالفاظ الخمسة فيقول صدقة موقوفة أو  
محبسة أو مسبلة أو محرمة أو مؤبدة ٣ ان يصفها بصفات الوقف فيقول صدقة لا يباع ولا  
يوهب ولا يورث لان هذه القرينة تزيد الاشتراك (فائدة) لو قال تصدقت بداري على  
فلان ثم قال بعد ذلك أردت الوقف ولم يصدقه فلان وقال انما هي صدقة فلي التصرف  
في رقبتي بما أريد لم يقبل قول المصدق في الحكم لانه خلاف الظاهر قال في الانصاف  
فيما يابها وقال في الاختبارات ومن قال قريتي بالثغر لموالي الدين به ولا ولادهم صح وقفاً  
وقله يعقوب بن مختار عن أحمد واذا قال واحد أو جماعة جعلتنا هذا المكان مسجداً أو  
وقفاً صار مسجداً أو وقفاً بذلك وان لم يكملوا عمارته واذا قال كل منهم جعلت ملكي  
للمسجد أو في المسجد ونحو ذلك صار بذلك وقفاً للمسجد انتهى ويؤخذ منه ان الوقف  
يحصل بكل ما أدى مثله وان لم يكن من الالفاظ السابقة قاله في شرح الاقتناع

(٧) قوله أحدها ان يكون في عين يجوز بيعها الخ هذا المذهب وبه قال ش لان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال «أما خاله فقد احتبس ادراعه واعتاده في سبيل الله» متفق عليه قال  
الخطابي الاعتاد ما بعده الرجل من مركب وسلاح ولحديث أم معقل أنها جاءت الى النبي

والسلاح ويصح وقف المشاع (٨) ويصح وقف الحلي (٩) على اللبس والعارية (وعنه) لا يصح ولا يصح الوقف في الذمة (١٠) كبد ودار ولا غير معين (١١) كاحدهذين ولا وقف مالا يجوز بيعه كأثم الولد والكلب (١٢) ولا مالا ينتمى به مع بقائه دائماً (١٣) كالآثان والمطموم والرياحين (الثاني)

صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أبا معقل جعل ناضحه في سبيل الله واني أريد الحج فأركبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أركبه فان الحج والصرة من سبيل الله ، (٨) قوله ويصح وقف المشاع: هذا المذهب وبه قال مش وأبو يوسف وقال محمد بن الحسن لا يصح وبناء على أصله في أن القبض شرط ولنا ان في حديث عمر انه أصاب مئة سهم من خير فاستأذن النبي صلى الله عليه وسلم فيها فأذن له في وقفها ورواه النسائي وهذا صفة المشاع ولانه عقد يجوز على بعض الجملة مفردا فجاز مشاعا كالبيع فلو وقفه مسجدا ثبت فيه حكم المسحوق في الحال فيمنع منه الجنب ثم القسمة هاتمتين:

(٩) قوله ويصح وقف الحلي: هذا المذهب وبه قال ش لما روى نافع قال ابناعت حفصة حليا بشريين الفا فحبسته على نساء آل الخطاب فكانت لا تخرج زكاته ورواه الحلال ولانه نفع مباح مقصود يجوز أخذ الاجرة عليه فيصح الوقف عليه كوقف السلاح في سبيل الله (قائدة) لو أطلق وقف الحلي لم يصح قطع به في الفائق وقال في الاصفاء لو قيل بالصحة ويصرف الى اللبس والعارية لكان متجها وله نظائر

(١٠) قوله في ذمة: لان الوقف ابطال للمعنى الملك فيه فلم يصح في غير معين كالعتق

(١١) قوله ولا غرمعين: لان الوقف قل للملك على وجه الصدقة فلم يصح في غير معين

كالمطبة واختار الشيخ تقي الدين الصحة ونخرج بالقرعة

(١٢) قوله ولا وقف مالا يجوز بيعه كأثم الولد والكلب: هذا المذهب لان الكلب أبيع

الانتفاع به على خلاف الأصل للضرورة فام يجوز التوسع فيها واختار الشيخ تقي الدين يصح وقف منافع أم الولد في حياته وانه يصح وقف الكلب انعام والجوارح للمعلمة ومالا يقدر على تسليمه

(١٣) قوله ولا مالا ينتمى به مع بقاءه دائماً: لا يصح ذلك في قول عامة أهل العلم الا شيئا

ان يكون على بر كالمساكين والمساجد والقناطر والاقارب مسلمين كانوا أو  
من أهل الذمة (١٤) ولا يصح على الكنائس ويوت النار وكتابة التوراة  
والانجيل ولا على حربي ولا مرتد ولا يصح على نفسه (١٥) في احدى  
الروايتين وان وقف على غيره (١٦) واستثنى الأكل منه مدة حياته صح

حكى عن م والاوزاعي في وقف الطعام انه يجوز لان الوقف تحيس الاصل وتيسيل المنفعة  
وما لا ينتفع به الا في الاتلاف لا يصح ذلك فيه وعنه يصح وقف الدراهم ويتنفع بها في القرض  
ونحوه احتاره الشيخ قمي الدين وقال الشيخ أيضا لو تصدق بدهن على مسجد ليو قد  
فيه جاز وهو من باب الوقف وقال أيضا يصح وقف الرحان ليشبه أهل المسجد

(١٤) قوله من أهل الذمة: لانهم يملكون ملكا محترما ويجوز الصدقة عليهم لقوله تعالى  
(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) الآية

(١٥) قوله ولا يصح على نفسه الخ هذا المذهب وبه قال ش لان الوقف تمليك للرقبة  
أو للمنفعة ولا يجوز ان يملك نفسه من نفسه كالأيجوز ان يبيع ماله من نفسه والاخرى  
يصح وبه قال ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو يوسف وابن سريج قال ابن عقيل وهي  
أصح واحتاره الشيخ قمي الدين فلي الأول هل يطل على من بعده ؟ على وجهين  
أحدهما لا يطل ويصرف في الحال الى من بعده

(١٦) قوله وان وقف على غيره الخ هذا للمذهب وهو من المفردات لما روى أحمد  
عن ابن عينة عن ابن طاوس عن أبيه عن جابر المدري ان في صدقة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان يأكل منها أهله بالمعروف غير المنكر ولان عمر لما وقف قال  
ولا بأس على من وليها أن يأكل منها وكان الوقف في يده الى ان مات  
ولانه اذا وقف وقفا عاما كالسقايات والمقابر كان له الانتفاع فكذلك ههنا وبهذا  
قال ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو يوسف والزييري وابن سريج وقال م ش وعبد  
بن الحسن لا يصح الوقف (فائدتان) ١ وكذا الحكم لو استثنى الاكل مدة معينة فو  
مات في اثائها قتال في النفس ينبغي ان يكون ذلك لورثته كما لو باع داراً واستثنى  
لنفسه السكنى مدة فمات في اثائها ٢ او وقف على الفقراء ثم افتقر أيسر له تناول  
على الصحيح

(الثالث) ان يقف على معين يملك (١٧) ولا يصح على مجهول كرجل ومسجد ولا على حيوان لا يملك كالبدو والحمل (١٨) والملك والبهيمة (الرابع) (١٩) أن يقف ناجزا فان علقه على شرط لم يصح الا ان يقول هو وقف بعد موتي فيصح في قول الخرقي (٢٠) وقال أبو الخطاب لا يصح

### فصل

ولا يشترط القبول (٢١) الا أن يكون على آدمي معين فقيه وجهان (٢٢) أحدهما يشترط ذلك (٢٣) فان لم يقبله أوردته بطل في حقه (٢٤) دون

(١٧) قوله الثالث ان يقف على معين يملك الخ هذا المذهب وكذا لو كان مبهما كأحد هذين وقيل يصح ذكره في الرعاية احتمالا قلت وهو قياس كلام الشيخ تقي الدين السابق في انه يصح وقف غير للمعين (فائدة) لا يصح الوقف على أم الولد على الصحيح واختار الشيخ تقي الدين الصحة فقال يصح الوقف على أم ولده بعد موته وإن وقف على غيرها على ان ينفق عليها مدة حياته او يكون الربيع لها مدة حياته صح فان استثناء المنفعة لام ولده كاستثناءها لنفسه

(١٨) قوله كالبدو والحمل: ويدخل الحمل تبعاً كوقف على اولادي وفيهم حمل فيشمله لكن لا يستحق شيئاً حتى يوضع وأفتى الشيخ تقي الدين باستحقاقه

(١٩) قوله الرابع الخ هذا المذهب (فائدة) لو شرط في الوقف ان يبيعه او يهبه او رجع فيه متى شاء بطل الشرط والوقف على الصحيح وقيل الشرط وقيل يصح في الكل اختاره الشيخ تقي الدين

(٢٠) قوله في قول الخرقي: وهو للمذهب

(٢١) قوله ولا يشترط القبول: إذا لم يكن على معين

(٢٢) قوله وجهان: لا يشترط على المذهب كالمتق

(٢٣) قوله أحدهما الخ لانه تبرع فكان من شرطه القبول كهبه

(٢٤) قوله بطل في حقه: لانه تملك لم يوجد شرطه أشبه الهبة لكن اختلفوا فيها

إذا رد ثم قبل هل يعود أم لا

من بعده وكان كما لو وقف على من لا يجوز (٢٥) ثم على من يجوز (٢٦) يصرف في الحال الى من بعده (٢٧) وفيه وجه آخر انه ان كان من لا يجوز (٢٨) يصرف اقراضه كرجل معين صرف الى مصرف الوقف المنقطع الى أن يتقضى ثم يصرف إلى من بعده وان وقف على جهة تنقطع (٢٩)

(٢٥) قوله على من لا يجوز: هذا منقطع البن كحمول وعبد

(٢٦) قوله على من يجوز: كالمساكين

(٢٧) قوله إلى من بعده: وكذا منقطع الوسط

(٢٨) قوله من لا يجوز: الوقف عليه

(٢٩) قوله وان وقف على جهة تنقطع الخ ووجه ذلك أن الوقف الذي لا اختلاف في محته عند القائلين بصحة الوقف ما كان معلوم الابتداء والانهاء غير منقطع مثل أن يجعل على المساكين أو طاعة لا يجوز بحكم المادة اقراضهم وان كان غير معلوم الانتهاء مثل أن يقف على قوم يجوز اقراضهم بحكم المادة ولم يجعل آخره لمساكين ولا جهة غير منقطعة فهو صحيح أيضاً به قال م وأبو يوسف ش في أحد قولي به وقال محمد بن الحسن لا يصح وهو اقول الثاني للشافعي ولنا انه تصرف معلوم للمصرف فصيح كالوصرح بمصرفه للتصرف في هذا يصرف عند اقراضه للموقوف عليهم الى ورثة الواقف وفقاً عليهم في احدى الروايتين وهي للمذهب لان الوقف مصرفه البر وأقربه أولى الناس بیره لقوله عليه السلام «انك إن تذرورتك أغنياء خير من أن تنزهم طاعة يتكففون الناس» ولانهم أولى الناس بصدقاته التواقل والمفروضات فكذلك صدقته التقوية فليها يقسم على قدراتهم قال القاضي فليبت مع الابن الثلث وله الباقي وللأخ من الأم مع الابن السدس وله ما بقي وان كان جد وأخ قاسمه وان كان أخ وهم اقرب له الاخ وان كان عم وابن عم اقرب له والآخرى الى أقرب عصبته دون بقية الورثة ودون البعيد من العصبات لانهم أحق بأقرب بیره لقوله عليه السلام «أبدأ بمن تمول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك» رواه النسائي وعلى الروايتين هل يختص به قراؤهم؟ على وجهين أحدهما عدم الاختصاص وقال القاضي في موضع آخر يكون وقف على المساكين واختاره ابن أبي الحسين والشهنا أبو جعفر والزيدي والمنصف قال في الشرح

ولم يذكر له مالا أو على من يجوز (٣٠) ثم على من لا يجوز (٣١) أو قال وقتت  
وسكت (٣٢) انصرف بعد اقراض من يجوز الوقف عليه الى ورثة الواقف  
وقفا عليهم في احدى الروايتين (٣٣) والاخرى الى أقرب عصبته (٣٤) وهل  
يختص به فقراؤهم ؟ على وجهين ( وقال القاضي ) في موضع يكون وقفا

وهو أقرب الاقوال لانهم مصارف مالقة وحقوقه فان كان في أقارب الواقف مساكين  
كانوا أولى لأعلى سبيل الوجوب كما أنهم أولى بزكاته وصلاته مع جواز الصرف الى غيرهم  
(تبييه) لو لم يكن للواقف أقارب رجع للفقراء والمساكين على الصحيح وقيل يصرف الى  
بيت المال لصالح المسلمين نص عليه في رواية أبي طالب وغيره وقطعه أبو الخطاب والمجد  
(قوائد ١٢) متى قلنا برجوعه الى أقارب الواقف وكان حياً ففي رجوعه اليه أو الى عصبته  
وفريته روايتان وكذا لو وقف على أولاده وأنسأهم على أنه من توفي منهم عن غير  
ولد رجع نصيبه الى أقرب الناس اليه فتوفي أحداً ولاد الواقف عن غيره وله الاب الواقف  
حي فهل يعود نصيبه اليه لكونه أقرب الناس اليه أم لا قال ابن رجب والمسئلة ملتفتة الى  
دخول الخاطب في خطابه ٢ لو وقف على الفقراء ثم على ولده صح للفقراء دونهم ٣ لو وقف  
صفات ١ متصل الابتداء والوسط والانهاء والاشكال في محته ٢ منقطع الابتداء متصل  
الانهاء ٣ متصل الابتداء منقطع الانهاء الذي قبله ٤ متصل الانتهاء والانهاء منقطع الوسط ٥  
عكس الذي قبله منقطع الطرفين صحيح الوسط وكما هي محبة على الصحيح من المذهب

(٣٠) قوله على من يجوز : كما ولده

(٣١) قوله ثم على من لا يجوز : كما ولده وعبد

(٣٢) قوله وسكت : صح وقفه وانصرف الى

(٣٣) قوله في أحد الروايتين : ويكمل في وقف صحيح الوسط بالاعتبارين فيصرف في

الحال لزيد ويرجع بعده الى ورثة الواقف بين وقف على قدر إرادتهم ثم المساكين

(٣٤) قوله الى أقرب عصبته : فليهما هل يكون وقفاً أو ملكاً المذهب الاول وقال ابن

أبي موسى ان رجع الى الورثة كان ملكاً بخلاف العصبه قال الشيخ تقي الدين هذا أصح  
وأشبه بكلام أحدائهم

على المساكين وان قال وقفة سنة لم يصح (٣٥) ويحتمل أن يصح وبصرف  
بعدها مصرف المنقطع (٣٦) ولا يشترط اخراج الوقف عن يده في احدي  
الروايتين (٣٧)

### فصل

ويعلم الموقوف (٣٨) عليه الوقف (وعنه) لا يملكه ويعلمك صوفه  
ولبته وثمرته وحقه وليس له وطء الجارية (٣٩) فان فعل فلا حد عليه ولا  
مهر (٤٠) وان أتت بولد فهو حر (٤١) وعليه قيمته (٤٢) يشتري بها ما يقوم  
مقامه (٤٣) وتصير أم ولده تعتق بموته وتجب قيمتها في تركته (٤٤)  
ويشتري بها مثلها تكون وقفا (٤٥) وان وطئها أجنبي بشبهة فأت بولد

(٣٥) قوله لم يصح: لان مقتضى الوقف التأييد

(٣٦) قوله بصرف المنقطع: أي منقطع الانتهاء وقبل يصح ويلغو توقيته

(٣٧) قوله في أحد الروايتين: وهي المذهب لان الوقف يزول بملك الواقف ويلزم

بمجرد اللفظ كالعتق والثانية يشترط وبها قال محمد بن الحسن وابن أبي موسى

(٣٨) قوله ويعلم الموقوف الخ هذا المذهب وهو من المفردات لان سبب بزل ملك

الواقف وجه الى من يصح تملكه على وجه لم يخرج المال عن ماله فوجب ان ينقل الملك  
اليه كالهبة وعنه لا يملكه وهو ظاهر اختيار ابن أبي موسى قال اخارني وبه أقول

(٣٩) قوله وليس له الخ لانه لا يؤمن جليها فتقصها وتلف

(٤٠) قوله فان فعل فلا حد لشبهة ولا مهر: لانه او وجب لوجب له ولا يجب للانسان

شيء على نفسه

(٤١) قوله فهو حر: لانه من وطء شبهة

(٤٢) قوله وعليه قيمته: يوم الوضع

(٤٣) قوله يشتري بها ما يقوم مقامه: لانه فوت رقه

(٤٤) قوله وتجب قيمتها من تركته: لانه ألقها على من بعده

(٤٥) قوله تكون وقفاً: كل هذا مفرع على القول بملك



فالولد حر (٤٦) وعليه المهر لاهل الوقف (٤٧) وقيمة الولد وان تلقت (٤٨) فليه قيمتها يشترى بهما مثلها (٤٩) ويحتمل أن يملك (٥٠) قيمة الولد هنا (٥١) ولا يلزمه قيمته ان أولدها (٥٢) وله تزويج الجارية (٥٣) وأخذ مهرها وولدها وقف معها ويحتمل أن يملكه وان جنى الوقف خطأ فالارش على الموقوف عليه ويحتمل أن يكون في كسبه واذا وقف على ثلاثة ثم على الساكن فن مات منهم رجع نصيبه الى الآخرين (٥٤)

### ﴿ فصل ﴾

ويرجع الى شرط الواقف (٥٥)

- (٤٦) قوله فالولد حر: لا اعتقاد انه وطي في ملك وان كان عبدا  
 (٤٧) قوله وعليه المهر لاهل الوقف: لانه وطها في غير ملك أشبه الاموال المطلقة  
 (٤٨) قوله وان تلقت: وكذا لو اتلفها انسان وان حصل الاتلاف في جزئها كقطع طرف مثلا فالصحيح انه يشترى بارشها شقص يكون وقفا ولو قتل الموقوف عبد مكافء فقال في المنعي الظاهر انه لا يجب التقصاص واحتار الحارثي وجوبه وعلى الاول ليس للموقوف عليه الفعوى عن القيمة لانه لا يختص بها  
 (٤٩) قوله مثلها: أي بقيمة الولد وقيمة امه ان بلغ او شقص ان لم يبلغ  
 (٥٠) قوله ويحتمل أن يملك: أي الموقوف عليه  
 (٥١) قوله هنا: يعني اذا وطها اجني بشبهة  
 (٥٢) قوله إن أولدها: لان ما يملك قيمته لا بل مع قيمته  
 (٥٣) قوله وله تزويج الجارية الخ هذا أيضا مفرع على القول بالملك وأما على عدم الملك فيزوجها الحاكم  
 (٥٤) قوله رجع نصيبه الى الآخرين: فاذا ماتا رجع الى الساكن ولو وقف على ثلاثة ولم يذكر مالا فحكمه كالمتقطع كما لو ماتوا جميعا قاله الحارثي وقال على ما في الكتاب تصرف الى من بقي وقطع به ابن رجب  
 (٥٥) قوله ويرجع الى شرط الواقف: لانه ثبت بوقفه فوجب ان يتبع فيه شرطه ولان

في قسمه (٥٦) على الموقوف عليه وفي التقديم (٥٧) والتأخير (٥٨) والجمع (٥٩) والترتيب (٦٠) والتسوية والتفضيل وإخراج من شاء بصفة وإدخاله بصفة (٦١)

عمر شرط في وقفه شروطاً ولو لم يجب اتباعه لم يكن لاشتراطه فائدة ولأن ابن الزبير وقف على ولده وجعل للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرّة ولا مضرها فإذا استتفت بروج فلاحق لها فيه وليس هذا تعليق الوقف بصفة بل وقف مطلق والاستحقاق له بصفة

(٥٦) قوله في قسمه: كملّي ان للانثى سهماً وللذكر سهمين أو بالعكس

(٥٧) قوله وفي التقديم: كوقفت على زيد وعمر ووبكر فبدأ بزيد

(٥٨) قوله والتأخير: كوقفت على زيد وعمر ووبكر وبوآخر زيد

(٥٩) قوله والجمع: كجعل الاستحقاق مشتركاً في حالة واحدة كان يقف على أولاده

وأولادهم

(٦٠) قوله والترتيب: كجعل استحقاق بطن مرتباً على الآخر

(٦١) قوله وإخراج من شاء بصفة وإدخاله بصفة: كالوقف بشرط كونهم فقراء أو

سالماء وكذا لو شرط إخراج من شاء من أهل الوقف وإدخال من شاء منهم لانه

ليس بإخراج للموقوف عليه من الواقف وإنما علق الاستحقاق بصفة فكانه جعل له

حقاً في الوقف إذا انصف بإرادته إعطاء ولم يجعل له حقاً إذا انتفت تلك الصفة

فيه ولا يصح الوقف أن شرط فيه إدخال من شاء من غيرهم وإخراج من شاء منهم

لانه شرط بنافي مقتضى الوقف فأفسده قال الشيخ قمي الدين كل متصرف بولاية

إذا قيل يفعل ما يشاء فانما هو إذا كان لمصلحة شرعية حتى لو صرح الواقف بفعل

ما يهواه مطلقاً أو ما يراه مطلقاً فشرط باطل على الصحيح المشهور قال وعلى الناظر

بيان المصلحة فيعمل بما ظهر ومع الاشتباه أن كان عالماً عادلاً ساغ له اجتهاده وقال

لو شرط الصلوات الخمس على أهل مدرسة في القدس كان الأفضل لاهلها أن يصلوا

في الأقصى الصلوات الخمس ولا يقف استحقاقهم على الصلاة في المدرسة وكان

يفتي به ابن عبد السلام وغيره وقال قول الفقهاء نصوص الواقف كنصوص الشارع يعني

في الفهم والدلالة في وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظه ولفظ الوصي والخالف والتأخر

وفي الناظر فيه والاتفاق عليه (٦٢) وسائر أحواله فإن لم يشترط ناظرا فالنظر للموقوف عليه وقيل للحاكم ويتفق عليه من غلته وإن وقف على ولده (٦٣) ثم على المساكين فهو لولده الذكور والإناث بالتسوية ولا يدخل فيه ولد البنات (٦٤) وهل يدخل فيه ولد البنين؟ على روايتين (٦٥) وإن وقف على

وخل عاقد بحمل على عادته في خطابه وافقت لغة العرب ولغة الشارع أولا (٦٢) قوله والاتفاق عليه: أي يبيع شرط الواقف عليه فإن لم يكن شرط فن غلته وكذلك عمارته فإن بطلت منافع الحيوان الموقوف تنفقت على الموقوف عليه لانه ملكه ويجوز بيعه على ما ذكره

(٦٣) قوله وإن وقف على ولده الخ وكذلك إن قال وقف على أولادي أو على ولد فلان لانه شرك بينهم وإطلاق التشريك يقتضي التسوية كالأولاد في الميراث لكن لو حدث للواقف ولد بعد وقفه ففي دخوله روايتان أحدهما يدخل اختاره ابن أبي موسى وابن الزاغوني وهو ظاهر كلام القاضي وابن عقيل والثانية لا يدخل وهي المذهب (٦٤) قوله ولا يدخل فيه ولد البنات: قال في المفتي والشرح بشر خلاف لعدم دخولهم في قوله (يوصيكم الله في أولادكم)

(٦٥) قوله وهل يدخل ولد البنين على روايتين: وظاهره سواء كانوا موجودين حالة الوقف أم لا لإحداها يدخلون وهو المذهب اختاره أبو بصير وابن أبي موسى والقاضي فيما علقه بخطه على ظاهر خلافه وغيرهم لدخولهم في قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) وحينئذ يستحقون بعد آبائهم مرتباً والثانية لا يدخلون قال المصنف اختاره القاضي وأصحابه لأن ولده حقيقة لصلبه والكلام لحقيقته إلا أن يقتزن به ما يدل على إدخالهم وعنه ثالثه يدخلون إن كانوا موجودين حالة الوقف وإلا فلا (فائدتان) ١ حكم ما إذا أوصى لولده في دخول ولد بنيه حكم الوقف قاله في الفروع ٢ قال في التلخيص إذا جهل شرط الواقف وتمذر الشور عليه قسم على أربابه بالسوية قال في الكافي لأن الشركة ثبتت ولم يثبت التفضيل فوجب التسوية كما لو شرك بينهم بلفظه واختار الشيخ قمي الدين أنه يرجع في ذلك إلى العرف والمادة قال في الانصاف

عقبه أو ولد ولده (٦٦) أو ذريته دخل فيه ولد البنين ونقل عنه لا يدخل فيه ولد البنات (٦٧) ونقل عنه في الوصية يدخلون فيه وذهب إليه بعض أصحابنا وهذا مثله (وقال أبو بكر وابن حامد رحمهما الله تعالى) يدخلون في الوقف إلا أن يقول على ولد ولدي لصلي (٦٨) فلا يدخلون (٦٩) وإن وقف على بنه أو بني فلان فهو للذكور (٧٠) خاصة إلا أن يكونوا قبيلة فيدخل فيه النساء (٧١)

وهو الصواب واختار الشيخ قهي الدين دخول ولد الولد في الوقف دون الوصية وفرق بينهما

(٦٦) قوله وإن وقف على عقبه أو ولد له مدخل فيه ولد البنين لأنهم ولد حقيقة وأساباً (٦٧) قوله ونقل عنه لا يدخل فيه ولد البنات: هذا المذهب واختار ما القاضي في التلخيص والجامع وبه قال محمد بن الحسن ونقل عنه في الوصية يدخلون وهذا مثله قال في الأنصاف بل هي هنا رواية منصوصة من رواية حرب ومال إليه المصنف والشارح وصححه الناظم وبه قال ش وأبو يوسف لأن البنات أولاده فأولادهم أولاد أولاده حقيقة فيجب أن يدخلوا في اللفظ لتأوله لهم بدليل قوله (ونوحاً هدينا من قبل) إلى قوله (وعيسى) وهو ولد بنته فجعله من ذريته وقال في الحسن «إن بني هذا سيد» ووجه الأولى أنهم لم يدخلوا في قوله (يوصيكم الله في أولادكم) وهذا ما لم يكن قرينة (٦٨) قوله للصلي: أو المتقين إلى

(٦٩) قوله فلا يدخلون: لأنهم ليسوا من صلبه

(٧٠) قوله وقف على بنه أو بني فلان فهو للذكور: دون الإناث والحائى عند الجمهور وبه قال ش وأصحاب الرأي لأن لفظ البنين وضع لذلك حقيقة لقوله تعالى (أصطفى البنات على البنين) وقال الحسن وأصحق وأبو ثور هو للذكور والائى جميعاً لأنه لو وهب على بني فلان أو أوصى لهم وهم قبيلة دخل فيه الذكر والائى

(٧١) قوله فيدخل فيه النساء: لأن سهم القبيلة يشمل ذكرها وأنتها قال الله تعالى (يا بني

آدم) يريد الجميع

دون أولادهن من غيرهم (٧٢) وإن وقف على قرابته (٧٣) أو قرابة  
فلان فهو لذكر والاثني من أولاده وأولاد أبيه وجد أبيه (٧٤) لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يتجاوز بسهم ذوي القربى بني هاشم (وعنه)  
أن كان يصل قرابته من قبل أمه في حياته صرف إليهم والا فلا (٧٥) وأهل  
بيته بمنزلة قرابته (٧٦) (وقال الخرفي) يعطى من قبل أبيه وأمه (٧٧) وقومه

(٧٢) قوله من غيرهم: لأنهم لا يتسبون إلى القبيلة الموقوف عليها إلى غيرها  
(٧٣) قوله وإن وقف على قرابته إلخ هذا المذهب لأن الله تعالى لما قال (ما آتاه الله على  
رسوله من أهل القرى قلله وللرسول ولذوي القربى) يعني قربي النبي صلى الله عليه وسلم أعطى  
أولاده وأولاد عبد المطلب وأولاد هاشم ذكرهم وأتاهم ولم يعط من هو أبعد منهم كبن  
عبد شمس وبني نوفل شيئا إلا أنه أعطى بني المطلب بن عبد مناف وعلى عطيتهم بأنهم لم  
يفارقوا بني هاشم في جاهلية ولا إسلام ولم يعط قرابة أمه وهم بنو هرة شيئا ولم يعط منه  
الأسلم ما حمل مطلق كلام الواقف على ما حمل عليه المطلق من كلام الله تعالى (وعنه) يجاوز  
بها أربعة أيام وهو مذهب ش وقال م يقدم على الأقرب فالأقرب بالاجتهاد  
(٧٤) قوله وجد أبيه: كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم سواء ولا يصرف إلى من هو  
أبعد منهم بشي

(٧٥) قوله والا فلا: لأن صلتهم دليل على إرادتهم بصلته هذه واختارها القاضي  
أبو الحسين فعلى هذا يدخل أخوته وأخواته وأولادهم وأخواله وخالاته وأولادهم  
(٧٦) قوله وأهل بيته بمنزلة قرابته: هذا المذهب قال ابن المنذر قال أحمد قال النبي صلى  
الله عليه وسلم «لأنحل الصدقة لي ولأهل بيتي» فجعل سهم ذوي القربى لهم عوضا من  
فكان ذوو القربى الذين ساهم الله هم أهل بيته الذين حرمت عليهم الصدقة  
الصدقة وذكر حديث زيد ابن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أذكركم الله  
في أهل بيتي» قال قلنا من أهل بيته نسأله؟ قال لأهله وعشيرته الذين حرمت عليهم الصدقة  
بعده آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس وعنه أزواجه من أهل بيته ومن أهله  
ذكرها الشيخ قتي الدين وقال في دخولهن في آلهم وأهل بيته روايتان أحدهما دخولهن  
وأنه قول الشريف أبي جعفر وغيره

(٧٧) قوله وأمه: لأن أمه من أقربه وأهل بيته فكذلك أقربه من أولادها وأبوابها وأخواتها

ونسباؤه كقرباته (٧٨) والعتره هم المشيرة وذوو رحمه كل قرابة له من جهة الآباء والامهات والايامى والمزاب (٧٩) من لازوج له من الرجال والنساء ويحتمل أن يختص الايامى بالنساء (٨٠) والمزاب بالرجال فأما الارامل فمن النساء اللاتي فارقهن أزواجهن (٨١) وقيل هو للرجال والنساء (٨٢) وان وقف على أهل قرينته (٨٣) أو قرباته لم يدخل فيهم من يخالف دينه وفيه وجه آخر ان المسلم يدخل (٨٤) وان كان الواقف كافرا وان وقف على مواليه (٨٥) وله موال من فوق ومن أسفل

(٧٨) قوله كقرباته : هذا المذهب لان قوم الرجل قبيلته وهم نسباؤه وقال ابن الجوزي القوم الرجال دون النساء وقاما لشافعي لقوله تعالى (لا يسخر قوم من قوم) الآية (٧٩) قوله والايامى والمزاب الخاء الاول فلقوله تعالى (وانكحوا الايامى منكم) واما الثاني فلانه يقال رجل عزب وامرأة عزب قال ثعلب وانما سمى عزبا لانفراده لا لو وقف على اخواته للاناث خاصة وان وقف على اخوانه دخل فيه لذكر والانثى وإن قل لمعومته فالظاهر أنه مثل الاخوة وان قال لبني اخوته أو بني عمه فهو ولد كور دون الاناث اذا لم يكونوا قبيلة

(٨٠) قوله ويحتمل ان الخ قال في الشرح وهو اولى لان المرف يختص انشاء بهذا الاسم

(٨١) قوله فارقهن ازواجهن : لانه المعروف عند الناس

(٨٢) قوله وقيل الخ وقاله الشيبى واسحق

(٨٣) قوله وان وقف على أهل قرينته الخ لم يدخل فيهم من يخالف دينه اذا كان الواقف

مسلمما وقال ش يدخل فيه الكفار لان اللفظ يتناولهم بمومه ولنا قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) فلم يدخل فيه الكفار اذا كان لليت مسلما فان كان الواقف كافرا فانه يتناول أهل دينه وهل يدخل فيه المسلمون مع الاطلاق بأن لم يكن قرينته؟ فيه وجهان احدهما لا يدخلون وهو المذهب

(٨٤) قوله يدخل : لان عموم اللفظ يتناولهم وهم احق بوصيته من غيرهم فلا يصرف

اللفظ عن مقتضاه ومن هو احق بماله غيره

(٨٥) قوله وان وقف على مواليه الخ هذا المذهب لان لاسم يشملهم جميعا وقال أصحاب

تناول جميعهم (وقال ابن حامد) يختص الموالى من فوقُ وإذا وقف على جماعة (٨٦) يمكن حصرهم واستيعابهم وجب تعميمهم والتسوية بينهم والاجاز تفضيل بعضهم على بعض (٨٧) والاقتصار على واحد منهم ويحتمل ان لا يميزه أقل (٨٨) من ثلاثة فان كانوا من أهل الزكاة (٨٩) لم يدفع الى واحد منهم أكثر من القدر الذي يدفع اليه من الزكاة اذا كان الوقف على صنف من اصناف الزكاة والوصية كالوقف (٩٠) في هذا الفصل

الرأي الوصية باطلة لانها لغير معين وقال ابو ثور يقرع بينهما لان احدهما ليس باولى من الآخر وقال ابن القاسم هو للموالى من اسفل وقال ابن حامد يختص الموالى من فوق واختار الحارثي انه للتيق قال لان العادة جارية باحسان المعتقين الى العتقاء ولا يستحق بولي آية مع وجوده اليه وقال زفر يستحق فان لم يكن له مولى فهو لمولى آية وقال ابو يوسف وعمر لانيء له لانه ليس بمولى له ولنا ان الاسم يتناولهم مجازا

(٨٦) قوله واذا وقف على جماعة الخ هذا المذهب لان اللفظ يقتضي ذلك وقد أمكن العمل به وقال في الفائق ويحتمل جواز المفاضلة فيما قصد فيه تمييز كالوقف على الفقهاء قال في الانصاف وهذا أقرب الى الصواب قال الحارثي والاولى جواز التفضيل في الحاجة فيما قصد به ستر الحاجة كالوقوف على فقراء أهله انتهى

(٨٧) قوله والا جاز تفضيل بعضهم على بعض: كما لو وقف على الفقراء والمساكين

(٨٨) قوله لا يميزه أقل من ثلاثة: بناء على قولنا في الزكاة

(٨٩) قوله فان كانوا من أهل الزكاة الخ هذا المذهب واختار أبو الخطاب وابن عقيل زيادة

المساكين والفقير على خمسين درهما وإن منعه منها في الزكاة (فائدة) اذا وقف على صنفين من اصناف الزكاة أو على الاصناف كلها فهل يجوز الاقتصار على صنف واحد؟ فيه وجهان بناء على الزكاة

(٩٠) قوله والوصية كالوقف: هذا صحيح لكن الوصية أعم من الوقف على ما يأتي

واختار الشيخ تقي الدين فيما اذا وقف على أقرب قرابته استواء الاخ من الاب والاخ من الابوين

## ﴿ فصل ﴾

والوقف عقد لازم (٩١) لا يجوز فسخه بإقالة ولا غيرها ولا يجوز بيعه إلا أن تعطل منافعه (٩٢) فيباع ويصرف ثمنه في مثله وكذلك القرض الحبيس إذا لم يصلح للغزو بيع واشتري بثمنه ما يصلح للجهاد وكذلك المسجد إذا لم ينتفع به في موضعه (وعنه) لا تباع المساجد لكن تنقل آلتها

(٩١) قوله والوقف عقد لازم: هذا المذهب وبه قال أكثر أهل العلم لأنه يبرع بمنع البيع والهبة والميراث فزعم بمجرد كالمق (وعنه) لا يلزم إلا بالقبض كالمبة اختاره ابن أبي موسى وذهب ح إلى أن الوقف لا يلزم بمجرد وللاوقف الرجوع فيه إلا أن يوصيه بعد موته فيلزم أو يحكم بلزومه حاكم وحكاه بعضهم عن علي وابن عباس وابن مسعود وخالف أبا حنيفة صاحباه فقالا كقول سائر أهل العلم وقال الشيخ تقي الدين إذا وقف في محته ثم ظهر عليه دين فهل يباع لوفاء الدين؟ فيه خلاف في مذهب أحمد وغيره ومنعه قوي قال جامع اختياراته وظاهر كلام أبي العباس ولو كان حادثاً بعد الموت انتهى قال الشيخ تقي الدين وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت أنه عليه أفضل الصلاة والسلام بعه في الدين (٩٢) قوله ولا يجوز بيعه إلا أن تعطل منافعه: لقوله عليه السلام في حديث عمره لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يورث، وجوز الشيخ تقي الدين ذلك لمصلحة وقال هو قياس الهدى وهو من المفردات واختاره صاحب الفائق وحكم به نائباً عن القاضي جمال الدين المسلاتي فعارضه القاضي جمال الدين المرداوي وقال حكمه باطل على قواعد المذهب وصنف في ذلك مصنفاه سماه الواضح الجلي. في نقض حكم ابن قاضي الجليل الحنبلي. وواقعه صاحب القروع على ذلك وصنف صاحب الفائق مصنفاه في جواز المناقلة للمصلحة سماه المناقلة بالأوقاف. وما في ذلك من النزاع والخلاف. أجاد فيه وواقعه على ذلك الشيخ برهان الدين ابن القيم والشيخ عز الدين حمزة ابن شيخ السامية وصنف في ذلك مصنفاه سماه دفع المناقلة. في منع المناقلة. وواقعه أيضاً جماعة من أهل عصره وكلهم تبع الشيخ تقي الدين في ذلك وأما إذا تعطلت منافعه فالصحيح من المذهب أنه يباع وهو من المفردات قال ابن عقيل الوقف مؤبد فإذا لم يمكن تأييده على وجه تخصيصه استقينا القرض وهو الانتفاع



الى مسجد آخر ويجوز بيع بعض آتة وصرفها في عمارته (٩٣) وما فضل من حصره وزنته عن حاجته جاز صرفه الى مسجد آخر والصدقة به على فقراء المسلمين (٩٤) ولا يجوز غرس شجرة في المسجد فان كانت مفروسة فيه جاز الأكل منها قال أبو الخطاب رحمه الله اذا لم يكن بالمسجد حاجة الى ثمنها فان احتاج صرف ذلك في عمارته

### باب الهبة والعطية

وهي تملك (١) في حياته بغير عوض فان شرط فيها عوضا معلوما (٢) صارت يما (وعنه) يغلب فيها حكم الهبة وان شرطوا بما مجهولا (٣) لم يصح

على الدوام في عين أخرى واتصال الابدال جرى مجرى الايعان وجودنا على العين مع تعطيلها تضييع للعرض وقرب هذا من الهدى اذا عطب فانه يذبح في الحال ون كان يختص بموضع فلما تمذر تحصيل العرض بالكلية استوفى منه ما أمكن وترك مراعاة المحل الخاص عند تضرده لانه يفضي الى فوات الانتفاع به بالكلية وهكذا الوقف المعطل المتناقص (٩٣) قوله ويجوز بيع الخ لانه اذا جاز بيع الكل فالبيع أولى

(٩٤) قوله والصدقة به على قراء المسلمين الخ هذا المذهب وعنه يجوز صرفه في مثله دون الصدقة به واختاره الشيخ تقي الدين وقال أيضا يجوز صرفه في سائر المصالح وبناء مساكن لمستحق ريعه القائم بعمله قال وان علم ان ريعه يفضل دائما وجب صرفه في سائر المصالح ولا يجوز لغيره الا تصرف الفاضل انتهى

(١) قوله وهي تملك الخ هذا المذهب وقيل الهبة تقتضي عوضا وقيل مع عرف فلو اعطاه ليعاوضه أو يقضي له به حاجة فلم ينف فكالشرط واختاره الشيخ تقي الدين (٢) قوله فان شرط فيها عوضا معلوما الخ أي ويصير حكمها حكم البيع في ثبوت الخيار والشفعة وغيرها وبه قال أصحاب الرأي لانه تملك بموضع فصح كما لو قال ملكتك هذا بدرهم فانه لو أطلق التملك كان هبة فإذا ذكر العوض صار يما وعنه يغلب فيها حكم الهبة فلا يثبت فيها أحكام البيع المختصة به قال الحارثي هذا المذهب وهو الصحيح (٣) قوله وان شرطوا بما مجهولا الخ لانه عوض مجهول في معاومة فلم يصح كالبيع

(وعنه) انه قال يرضيه بشيء قلى هذا ان لم يرض فله الرجوع فيها أوفى عوضها ان كانت تالفة وتحصل الهبة (٤) بما يتعارفه الناس هبتمن الايجاب والقبول والمعاطاة المقترنة بما يدل عليها وتلزم بالقبض (وعنه) تلزم في غير المكيل والموزون بمجرد الهبة ولا يصح القبض الا باذن الواهب الا ما كان في يد التهب فيكني مضي زمن يتأتى فيه قبضه (وعنه) لا يصح حتى يأذن في القبض وان مات الواهب قام وارثه مقامه في الاذن والرجوع وان ابرأ التريم غريمه من دينه أو وهبه له أو أحله منه برئت ذمته وإن رد ذلك ولم يقبله وتصح هبة المشاع وكل ما يجوز يمه ولا تصح هبة المجهول

فلى هذا حكمها حكم البيع الفاسد فيضمنها الموهوب له ان قبضها وتلفت بمثلها ان كانت مثلية وقيمتها ان كانت متقومة ويردها بزيادتها المتصلة والتفصلة لانه نماء ملك الواهب وبهذا قال ش وأبو ثور (وعنه) انه قال يرضيه بشيء فصيح ذكرها الشيخ تقي الدين ظاهر المذهب قال الحارثي هذا المذهب فلى هذا عليه ان يعطيه حتى يرضيه فادلم يفعل فقلوا هب الرجوع فيها أو في عوضها ان كانت تالفة لانه عقد معاوضة فاسد فلزم ما ضمان العبن اذا تلفت كالبيع الفاسد ويحتمل ان يعطيه قدر قيمتها والاول أصح لان هذا بيع فيعتبر له التراضي لانه بيع بالمعاطاة فاذا عوضه عوضا رضيه حصل البيع بما حصل من المعاطاة مع التراضي بها وان لم يحصل التراضي لم يصح لعدم العقد والاصل في هذا قول عمر من وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها ما لم يرض منها وروي معناه عن علي وفضالة بن عبيد

(٤) قوله وتحصل الهبة الخ هذا المذهب اختاره ابن عقيل والمجد وغيرهما لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يهدي ويهدي اليه ويعطي ويغرق الصدقات ويأمر سعادته ويأخذها ويغرقها وكان أصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم في ذلك إيجاب ولا قبول ولا أمر به ولا تعليم لاحد ولو كان ذلك شرطاً لقل قلا مشتهراً وقد كان ابن عمر يبيع لمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لمر «بيته» فقال هو لك يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم «هو لك يا عبد الله ابن عمر فاصنع ما شئت» (فائدة) الهبة المطلقة

ولا مالا يقدر على تسليمه ولا يجوز تعليقها على شرط (٥) ولا شرطاً بما ينافي مقتضاها نحو ان لا يبيعها (٦) ولا يهبها ولا توقيتها (٧) كقوله وهبتك هذا سنة الا في الممرى (٨) وهو ان يقول اعمرتك هذه الدار أو ارقبتكها أو جعلتها لك عمرك أو حياتك فانه يصح وتكون للممر ولورثته من بعده وان شرط رجوعها (٩) الى الممر عند موته أو قال هي لا آخرنا موتاً صحيح

لا يقتضي ثواباً سواء كانت مثله أو دونه أو أعلى منه وبه قال ح وقال ش كقولنا فيما إذا كانت لدونه أو مثله وان كانت لأعلى منه اقتضت الثواب في أحد القولين وبه قال م (٥) قوله ولا يجوز تعليقها على شرط: واختار الشيخ قمي الدين الجواز (٦) قوله نحو ان لا يبيعها الخ: لكن هل تصح الهبة فيه وجهان والصحيح من المذهب الصحة بناء على الشروط الفاسدة في البيع

(٧) قوله ولا توقيتها: وذكر الحارثي الجواز واختاره الشيخ قمي الدين اه (٨) قوله الا في الممرى الخ هذه الممرى والرقبي وهي محيطة بهذه الالفاظ وتكون للممر ولورثته من بعده هذا المذهب وبه قال جابر بن عبد الله وابن عمرو وابن عباس وشريح ومجاهد وطائوس والثوري ش وأصحاب الرأي وروى ذلك عن علي وقال م واليثة امرى تملك النافع لا تملك به ارقبة الممر بحال ويكون للممر السكنى فاذا ماتت حادت الى المهر فان قال له ولقبه كان سكنها لهم فاذا اقرضت حادت الى الممر لما روى يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن وابن القاسم قال سمعت مكحولاً يسأل القاسم بن محمد عن الممرى ما يقول الناس فيها فقال القاسم ما أدركت الناس الا على شروطهم في أموالهم وما أعطوا ولما ما روى جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أسكروا عليكم أموالكم ولا تقسوها فانه من أمر عمرى فهي لقي امرها حياً وميتاً ولقبه» رواه مسلم وفي لفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالممرى لمن وهبت له متفق عليه (قائدة) قل يعقوب وابن هاني من يعمر الجارية هل يعطوها قال لا اراه وحمله القاضي على الورع لان بعضهم جعلها تملك النافع قال ابن رجب وهو يبيد الصواب بحمله على ان الملك بالممرى قاصر (٩) قوله وان شرط رجوعها الخ وكذا اذا قال اذا مات رجعت الي ان كنت حياً

الشرط (وعنه) لا يصح وتكون للممر ولورثته

### فصل في

والمشروع في عطية الاولاد (١٠) القسمة بينهم على قدر ميراثهم فان

او الى وورثتي وهذا احدى الرويتين وبه قال القاسم بن محمد وابن زيد بن قسيط  
والزهري وابو سلمة بن عبد الرحمن وابن ابي ذئب وابو ثور ودادود وهو احد  
قولين واختاره الشيخ تقي الدين وعنه لا يصح الخ وهذا المذهب وبه قال شيخي الجديد لما  
ذكرنا في الاحاديث المطلقة التي ذكرنا وقال عليه السلام لا رقي فن ارقب شيئا فهو له حياته  
وموته رواه احمد بن حنبل وهذا صريح في ابطال الشرط ووجه الاول ما روى جابر قال انما  
المعري التي اجاز رسول الله صلى عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك  
ما عشت فانها ترجع الى صاحبها متفق عليه وقوله عليه السلام المؤمنون على شروطهم  
(فائدة) لا يصح اعمارهم المتقدمة ولا ارقابها فلما قال سكتي هذا الماركة عركك واغرة هذا البستان  
او خدمة هذا العبد لك عركك او منحتك عركك او هو لك عركك فذلك عاريه له الرجوع  
فيها متى شاء في حياته وبعد موته نقله الجماعة عن احمد وبه قال اكثر اهل العلم منهم  
الشيخي والتخفي والثوري وسحق واصحاب الرأي وقال الحسن وقنادة هي للمعري  
يثبت فيها مثل حكمها

(١٠) قوله والمشروع في عطية الاولاد الخ لا خلاف بين اهل العلم في استحباب اتسوية  
بينهم وكرامته التفضيل فلي هذا المستحب ان يقسم بينهم على حسب قسمة الله تعالى الميراث  
وبه قال عطاء وشريح واسحق ومحمد بن الحسن (وعنه) للمشروع ان يكون الذي ذكر  
كالانثى وبه قال مع شوابن المبارك واختاره ابن عقيل في الفنون والحارثي لما روى ابن  
عباس مرفوعا وسوادين اولادكم في العطية ولو كنت مؤثرا احدا لآثرت الرجال رواه  
سعيد ولنا ان الله تعالى قسم بينهم فبصل لقد ذكر مثل حظ الاثنين وأولى ما اقتدي به  
قسمة الله تعالى ولان الذكر احوج من الانثى لانهما اذا تزوجا فالصداق والتفقة على  
الذكر وحديث ابن عباس الصحيح أنه مرسل (تبيين) ١ يحتمل قوله في عطية الاولاد  
دخول ولد الولد وهذا المذهب وقيل يختص بأولاده اصله ٢ قوة كلام المصنف تعطي  
ان ذلك على سبيل الاستحباب وهو قول القاضي في شرحه والصحيح ان ذلك على

خص بعضهم أو فضله (١١) فضله التسوية بالرجوع أو إعطاء الآخر حتى يستووا فإن مات قبل ذلك (١٢) ثبت للمطلي (وعنه) لا يثبت وللباقيين الرجوع اختاره أبو عبد الله ابن بطه وإن سوى بينهم في الوقف (١٣) أو وقف ثلثه في مرضه على بعضهم جاز (١٤) نص عليه وقياس المذهب أن

سبل الوجوب واختاره الشيخ تقي الدين وقال هو المذهب

(١١) قوله فإن خص بعضهم أفضله الخ هذا المذهب به قال طائوس وابن المبارك وروي معناه عن مجاهد وعوف وقال م والثوري والليث وش وأصحاب الرأي يجوز ذلك لأن أبا بكر نحل مائة جزاذ عشرين وسقا دون سائر أولاده ولنا حديث الثمان بن بشر قال تصدق علي أبي يحيى ماله فقال النبي صلى الله عليه وسلم أكل ولك أعطيت مثله قال لا قال فأتوا الله وأعدوا بين أولادكم قال فرجع أبي فردتلك الصدقة وفي لفظ قال فأرجعه وفي لفظ فلا تشهدني على جورء متفق عليه وهو دليل على التحريم لأنه ساء جوروا وأمر برده وامتنع من الشهادة عليه

(١٢) قوله فإن مات قبل ذلك الخ هذا المذهب به قال م ش وأصحاب الرأي وأكثر أهل العلم لقول أبي بكر رضي الله عنه لمائة لما نحلها وددت أنك حزيتي وعنه لا يثبت وللباقيين الرجوع وهو قول عروة بن الزبير وأصح وأختاره ابن بطه وأبو حفص العكبريان وابن عقيل والشيخ تقي الدين وأصحاب الفائق لأن النبي صلى الله عليه وسلم سمى ذلك جوراً والجور لا يحمل للفاعل فله ولا للمطلي تأوله والموت لا يغيره عن كونه جوراً حراماً ولأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أقرقا بن سعد برد قسمة إيه حين ولده ولده لم يكن علم به ولا أعطاه شيئاً وكان ذلك بعد موت سعد

(١٣) قوله وإن سوى بينهم في الوقف: جاز على الصحيح من المذهب لأن التقصد القرية على وجه الهدوم وقياس المذهب لا يجوز اختاره أبو الخطاب والمصنف والطارفي فلي للمذهب يستحق التسوية وقيل القسمة على حسب الميراث اختاره المصنف والشارح

(١٤) قوله أو وقف ثلثه في مرضه على بعضهم جاز: وكذا الواو صي بوقفه على بعضهم

لا يجوز ولا يجوز لواهب (١٥) ان يرجع في هبته الا الاب (١٦) (وعنه) ليس له الرجوع وعنه له الرجوع الا ان يتعلق بها حق أو رغبة فتحو ان يتزوج الولد أو يقلس وان نقصت العين أو زادت زيادة منفصلة لم تمنع الرجوع (١٧) والزيادة للابن ويحتمل انها للاب وهل تمنع المتصلة الرجوع؟ على روايتين (١٨) وان باعه المتهب ثم رجع اليه بفسخ أو إقالة فهل له الرجوع؟ على وجهين (١٩) وان رجع اليه ببيع أو هبة (٢٠) لم يملك الرجوع وان وهبه المتهب (٢١)

جاز على الصحيح من المذهب وهو من المفردات لان هذا وقف لا وصية لان الوقف لا يباع ولا يورث وقياس المذهب لا يجوز لانه تخصيص لبعض الورثة بما له في مرضه ففتح منه كالهبة اختاره ابو حفص المكي وابن عقيل

(١٥) قوله ولا يجوز لواهب الخ هذا المذهب الحديث العائد في هبة كالكلب يعود في قيئه، متفق عليه وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا لا يرجع واهب في هبته الا الوالد من ولده، والحديث الثمان بن بشير وعنه ليس له الرجوع وبها قال أصحاب الرأي والثوري والمزني (وعنه) له الرجوع الا أن يتعلق بها حق الخ هذا اختيار الشارح والشيخ قتي الدين وقال رجع فيما زاد على قدر الدين والوصية

(١٦) قوله إلا الاب: لا اموجد ويحصل الرجوع بقوله علم الولد او لم يعلم

(١٧) قوله تمنع الخ: الا، فكانت الزيادة قولا لامة لا يجوز التفريق بينه وبينها

(١٨) قوله على روايتين: احدهما تمنع نصرة المصنف والشارح وهو المذهب على ما

اصطلاحنا والثانية لا تمنع اختاره القاضي واصحابه

(١٩) قوله على وجهين: له الرجوع لان السبب المزيل ارتفع وطال ملك بالسبب الاول

كالوفسخ بخيار

(٢٠) قوله وان رجع اليه ببيع أو هبة الخ وكذلك لو رجع اليه بوصية او ارث أو

نحوه لم يملك الاب الرجوع لانها عادت بملك جديد لم يستفده من قبل أيه فلا يملك

فسخه وازالته كالذي لم يكن موهوبا

(٢١) قوله وان وهبه المتهب الخ لان رجوعه باطل لملك غير ابيه

لا يملك ابوه الرجوع الا ان يرجع هو (٢٢) وان كاتبه أو رهنه لم يملك الرجوع (٢٣) الا ان ينفك الرهن وتنسخ الكتابة وعن أحمد رحمه الله (٢٤) تعالى في المرأة تهب زوجها ان كان سألها ذلك رده اليها رضيت أو كرهت لانها لا تهب له الا مخافة غضبه أو اضرار بها بان يتزوج عليها

### فصل

#### وللاب (٢٥)

(٢٢) قوله إلا ان يرجع: فلو اهب الاول الرجوع على الصحيح لانه فسخ هبة برجوعه فساد اليه الملك بالسبب الاول

(٢٣) قوله وان كاتبه لم يملك الرجوع: هذا مبني على القول بعدم جواز بيع المكاتب وهو مذهب ش وغيره وأما على القول بجواز يسه وهو المذهب فحكمه حكم العين المستأجرة قاله الشارح وقد صرح قبل ذلك بجواز الرجوع في العين المستأجرة فكذا هنا لكن المستأجر مستحق للمنافع مدة الاجارة والكتابة باقية على حكمها (فائدتان) ١ لا يمنع التدبير الرجوع على الصحيح من المذهب ٢ اجارة الولد وتزويجه والوصية به والهبة قبل القبض والمزارعة والمضاربة والشركة وتطبيق عقبه بصفة لا يمنع الرجوع

(٢٤) قوله وعن أحمد رحمه الله الخ هذه الرواية طائفة الى قوله ولا يجوز لو اهب أن يرجع في هبته الا الاب وقد اختلفت الرواية عن أحمد في المرأة تهب زوجها فسه لا رجوع لها وهذا ظاهر كلام الحرقى وأبي بكر وبه قال عمر بن عبد العزيز والنخعي وربيعة م والثوري ش وأبو ثور وأصحاب الرأي وعطاء وقتادة لقول الله تعالى (الآن يعفون) ولقوله تعالى (فان طلعن لكم عن شيء منه فسا) الآية ولم يعمم الاحاديث وعنه ثانية لها الرجوع روي عن عمر وبه قال شريح والشعبي وحكاه الزهري عن القضاة وعنه ثالثة وهي التي ذكرها المصنف وجزم بها في التور ومتعجب الادي لان شاهد الحال يدل على انه لم تلعب له به نفسها

(٢٥) قوله وللأب الخ إنما يجوز ذلك بشرطين أحدهما أن لا يتعلق حاجة الابن به

ان يأخذ من مال ولده ماشاء (٢٦) وتملكه مع حاجته وعدمها في صغر الابن وكبره اذا لم تتعلق حاجة الابن به وان تصرف فيه قبل تملكه يبيع أو عتق أو إبراء من دين لم يصح تصرفه (٢٧) وان وطئ جارية ابنه (٢٨) فأجلها صارت أم ولد له (٢٩) وولده حر لا تلزمه قيمته (٣٠) ولا مهر ولا

ولا يحض به ٢ ان لا يأخذ من مال ولده فيعطيه الآخر لانه ممنوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه فلان يمنع من تخصيصه بما أخذه من مال ولده الآخر أولى والاصل في ذلك حديث عائشة مرفوعاً "ان أطيب ما كُلم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم" رواه سعيد والترمذي وحسنه وقال حماد بن عيسى ليس له ان يأخذ من مال ولده الا بقدر حاجته وقال الشيخ تقي الدين وقياس المذهب انه ليس للاب ٣ ان يملك من مال ابنه في مرض موت الاب ما يخلفه تركه لانه بمرضه قد انقضى السبب القاطع لملكه فهو كما لو تملك في مرض موت الابن وقال أيضاً لو أخذ من مال ولده شيئاً ثم انسخ سبب استحقاقه بحيث وجب رده الى الذي كان ماله كما مثل ان يأخذ الاب صداق ابنته ثم يطلق الزوج أو يأخذ من السلعة التي باعها الولد ثم ترد السلعة بسبب أو يأخذ المبيع الذي اشتراه الولد ثم يفسد بالنهن ونحو ذلك فالأقوى في بيع الصور ان للمالك الاول الرجوع على الاب وقال المصنف ٤ وليس للاب الكافر ان يملك من مال ولده المسلم لاسيما اذا كان الولد كافراً ثم أسلم وقال أيضاً والاشبه ان الاب المسلم ليس له ان يأخذ من مال ولده الكافر شيئاً

(٢٦) قوله ماشاء: الا سريته نص عليه

(٢٧) قوله لم يصح تصرفه: هذا المذهب لان الولد يملك قبل قبضه فعلى هذا قال الشيخ

تقي الدين يقدح في اهلته لاجل الاذى لاسيما بالجنس النهي

(٢٨) قوله وان وطئ جارية ابنه الخ ان كان الابن لم يكن وطئها صارت أم ولد

لايه بلانزع وان كان الابن يطأها فظاهر كلام المصنف ايضا انها تصير أم ولد له ايضا

اذا اجلها وهو احد الوجهين ووجه المصنف في التخي والصحيح من المذهب

انها لا تصير أم ولد للاب اذا كان الابن يطأها نص عليه

(٢٩) قوله صارت أم ولد له: لان اجالها يوجب نقل الملك اليه

(٣٠) قوله لا تلزمه قيمته: لانها لم تأت بالولد الا في ملك الاب



حد (٣١) وفي التعزير وجهان (٣٢) وليس للابن مطالبة أبيه بدين (٣٣)  
ولا فية متلف ولا ارض جناية ولا غير ذلك (٣٤) والهدية والصدقة نوعان  
من الهبة (٣٥)

### فصل

في عطية المريض أما المريض غير مرض الموت أو مرضاً غير مخوف  
كالرمد ووجع الفرس والصداع ونحوه فعطاياه كعطايا الصحيح سواء  
تصح في جميع ماله (٣٦) وإن كان مرض الموت المخوف كالبرسام وذات  
الجنب والرماف الدائم والقيام المتداول والفالج في ابتدائه والسل في انتهائه  
وما قال عدلان من أهل الطب انه مخوف (٣٧) فعطاياه كالوصية (٣٨)

(٣٩) قوله ولا حد: هذا المذهب للشبهة هذا اذا كان الابن لم يطأها فاما ان كان  
يطأها ففي وجوب الحد عليه روايتان فظاهر ما قطع به المصنف هنا وفي الكافي والمفتي  
لا حد عليه قال في الانصاف والاولى وجوب الحد

(٣٢) قوله وفي التعزير وجهان: يعزr في الاصح لانه وطى محرماً

(٣٣) قوله وليس للابن مطالبة اخ: لان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم  
بأبيه يقتضي ديناً عليه فقال «أنت ومالك لأبيك» رواء الحلال وغيره

(٣٤) قوله ولا غير ذلك: لكن ثبت في ذمته على المذهب وورثته الابن كهُو في عدم

المطالبة

(٣٥) قوله نوعان من الهبة: في الاحكام السابقة

(٣٦) قوله تصح في جميع ماله: ولو مات المعطي به او صار مخوفاً ومات به لانه في

حكم الصحة لكونه لا يخاف منه في العادة

(٣٧) قوله وما قال عدلان الخ او حاجت به الصقراء او البلغم والحصى المطبقة

والقولنج

(٣٨) قوله فعطاياه كالوصية: أي اذا اتصل بالموت وبهذا قال الجمهور لما روى أبو

هريرة مرفوعاً ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في

في انها لا تجوز لوارث (٣٩) ولا تجوز لاجنبي بزيادة على الثلث الا باجازة الورثة (٤٠) مثل الهبة والمتق والكتابة والمحاباة (٤١) فأما الامراض الممتدة (٤٢) كالسل والجذام والتالج في دوامه فان صار صاحبها صاحب فراش فهي مخوفة والا فلا (وقال أبو بكر) (٤٣) فيه وجه آخر ان عطيته من الثلث ومن كان بين الصنفين (٤٤) عند التهام الحرب أوفى لجة البحر

أعمالكم، رواء ابن ماجه وهو يدل بمفهومه على انه ليس له أكثر من الثلث وروي عمران بن حصين ان رجلا اعتق ستة أعبد له في مرضه لآمال له غيرهم فاستدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم فأعتق اثنين وارق أربعة رواء مسلم واذا لم يتفاد العتق مع سرايته فغيره اولى (٣٩) قوله لوارث: بشي غير الوقف

(٤٠) قوله إلا باجازة الورثة : فبهما وان فضيلتها نافعة عن فضيلة الصدقة في الصحة واتها تزاحم في الثلث اذا وقعت دفعة واحدة كتزاحم الوصايا فيه وان خروجها من الثلث يعتبر حالة الموت لا قبله ولا بعده هـ

(٤١) قوله والمحاباة: كالو باع بدون ثمن للثل او اشترى بأكثر منه فانه يكون من الثلث لكن لو حابه في الكتاب جاز وكان من رأس المال على الصحيح من المذهب هكذا في الانصاف لكن كلام المحرر والفروع والحارثي وغيرهم يدل على ان الذي يصح من رأس المال هو الكتابة نفسها لانها عقد معاوضة كالبيع من الغير هـ

(٤٢) قوله فأما الامراض الممتدة الخ هذا المذهب وبه قال الاوزاعي واشوري م ح وأصحابه وأبو نور لانه مريض يخشى عليه التلف أشبه صاحب الحمى الدائمة (٤٣) قوله وقال أبو بكر الخ وبه قال ش لانه لا يخاف تعجيل الموت فيه وإن كان لا يبرأ فهو كالمهرم وأما الهرم فان صار صاحب فراش فهو كسكتا

(٤٤) قوله ومن كان بين الصنفين الخ فيه مسائل ١ إذا كان بين الصنفين عند التهام الحرب فهو كالمرضى وبه قال م واشوري والاوزاعي ونحوه عن مكحول وعن ش

عند هيجانه أو وقع الطاعون ببلده أو قدم ليقص منه أو الحامل عند المخاض فهو كالمرضى (قال الخرقى) وكذلك الحامل إذا صار لها ستة أشهر وقيل عن أحمد رحمه الله تعالى ما يدل على أن عطايا هؤلاء من المال كله وإن عجز الثلث عن التبرعات (٤٥) المنجزة بدىء بالاول فالاول منها (٤٦)

فولان أحدهما كقول الجماعة والثاني ليس بخوف لانه ليس بمرض ولنا أن توقع التلف هنا كتوقع المريض أو أكثر فوجب أن يلحق به لان المريض إنما جعل مخوفا لخوف صاحبه ٢ إذا ركب البحر حال هيجانه فهو كالمرضى لانه مخوف وقد وصفهم الله تعالى بشدة الخوف في قوله تعالى (هو الذي يسيركم في البر والبحر) الآية ٣ إذا وقع الطاعون ببلده فهو مخوف وعن أحمد ليس بمخوف لانه ليس بمرض ٤ إذا قدم ليقتل فهو كالمرضى سواء أريد قتله للقصاص أو لغيره لان التهديد بالقتل جعل اكراما يمنع وقوع الطلاق وصحة البيع ويبيح كثيرا من المحرمات ولولا الخوف لم تثبت هذه الاحكام وإذا حكم للمريض بالخوف مع ظهور السلامة فنع ظهور التلف وقربه أولى ولا عبرة بصحة البدن فان المرض لم يكن مثبتا لهذا الحكم بعينه بل لخوف افصائه الى التلف ٥ الحامل عند المخاض كالمرضى لانه يحصل لها ألم شديد يخاف منه التلف أشبهت سائر أصحاب الامراض وقال الخرقى إذا صار لها ستة أشهر فهي كالمرضى وبه قال م وقال اسحق إذا أنقأت لا يجوز لها الا الثلث وحكاه ابن المنذر عن أحمد وقال سعيد بن المسيب وعطاء وقتادة عطية الحامل من الثلث والاول المذهب وبه قال مكحول والحنفي ويحيى الانصاري والاوزاعي والثوري والنعبري وابن المنذر وهو ظاهر مذهب شافئها لا يخاف عليها الا إذا ضربها الطلق فأشبهت صاحب الامراض الممتدة قبل أن يصير صاحب فراش وقال الحسن والزهرى عطيتها كعطية الصحيح وهو القول الثاني للشافعي وبقي على المصنف حال سادسة وهي ما إذا كان أسيرا أو مجبوسا وعادتهم القتل فحكمه كذلك عطية من الثلث والاخلا وهذا قول الحسن م ح وابن ابي ليلى وأحد قول شافئ وقال ابو بكر عطية الاسير من الثلث ولم يفرق وبه قال الزهرى والثوري واسحق وحكاه ابن المنذر عن أحمد وقال مسروق والشعبي عطية الغازي من الثلث

(٤٥) قوله وإن عجز الثلث الخ واحترز بالمنجزة عن الوصية بالتبرع

(٤٦) قوله بدىء بالاول الخ سواء كان عتقا أو غيره وبه قال شافئ وقال جميع سواء

فان تساوت (٤٧) قسم بين الجميع بالحصص (وعنه) يقدم العتق وأماما وضة المريض بثمان المثل (٤٨) فنصح من رأس المال (٤٩) وان كانت مع وارث (٥٠) ويحتمل أن لا يصح لوارث (٥١) وان حابي وارثه فقال القاضي يبطل في قدر ما حاباه ويصح فيما عداه (٥٢) وللمشتري الخيار لان الصفقة

اذا كانت من جنس واحد وان كانت من أجناس وكانت الحباة متقدمة قدمت وان تأخرت سوى بينها وبين العتق ولنا ان السابق استحق التلث فلم يسقط بما بعده

(٤٧) قوله فان تساوت الخ اذا لم يكن فيها عتق ووقت دفعة واحدة قسم التلث بينهم بالحصص بلا نزاع لانهم تساوا في الاستحقاق وان كان فيها عتق فكذلك على الصحيح من المذهب وقال الحارثي في العتق يقرع بينهم فيكمل العتق في بعضهم كما في حال الوصية وان كانت كلها عتقا أقرعنا بينهم فكلنا العتق في بعضهم

(٤٨) قوله وأماما وضة الخ أو مالزمه من حق لا يمكنه دفعه كإرش جناية عبده ونحوه

(٤٩) قوله من رأس المال: ان كانت مع غير وارث بلا نزاع

(٥٠) قوله مع وارث: على الصحيح لانه ليس بوصية فاستوى فيه الوارث وغيره

(٥١) قوله ويحتمل أن لا يصح لوارث: لانه خص عين المال

(٥٢) قوله وان حاباه وارثه فقال القاضي يبطل فيما حاباه ونصح فيما عداه: مثل أن يبيع شيئا بنصف ثمنه فله نصفه بجميع الثمن لانه تبرع له بنصف الثمن فبطل التصرف فيما تبرع له به وللمشتري الخيار لان الصفقة تبعضت في حقه فشرع له ذلك لدفع الضرر (فائدة) لو باع أجنبيا وحاباه لم يمنع ذلك صحة العقد عند الجمهور خلافا لأهل الظاهر لعدم قوله تعالى (وأحل الله البيع) فبطل هذا لو باع عبدا لا يملك غيره قيمته ثلاثون بشرة فقد حابي المشتري بثاني ماله وليس له الحباة بأكثر من الثلث فان أجاز الودعة ذلك لزم البيع وان ردوا فاحتار المشتري فسخ البيع فله ذلك لان الصفقة تبعضت في حقه فان احتلر امضاء البيع فقال المصنف الصحيح عندي انه يأخذ نصف المبيع بنصف الثمن ويسخ البيع في الباقي لان ما ذكرنا مقابلة بضم المبيع بقسطه من الثمن عند تصدراخذ جميعه بجميعه فصح ذلك كالأشترى سلعتين ثمن فانسخ البيع في أحدهما لم ييب أو غيره وهذا أحد الوجهين لأصحاب ش والثاني انه يأخذ ثلثي المبيع بالثمن كله يستحق التلث بالحباة

تبعضت في حقه فان كان له شفيع فله أخذه (٥٣) فان أخذه فلا خيار للمشتري (٥٤) وان باع المريض (٥٥) أجنبيا أو حاباه وكان شفيعه وارثا فله الاخذ بالشفعة لان المحاباة لغيره ويعتبر الثلث عند الموت (٥٦) فلو أعتق عبدا لا يملك غيره ثم ملك مالا يخرج من ثلثه تبين انه عتق كله وان صار عليه دين يستغرقه لم يعتق منه شيء (٥٧)

### فصل

وتتفرق العطية الوصية في اربعة اشياء احدها انه يبدأ بالاول فالاول (٥٨) منها والوصايا يسوي بين المتقدم والمتأخر منها (٥٩) (والثاني) انه لا يملك والثلث الآخر بالثمن وقال م له ان يفسخ ويأخذ ثلث المبيع بالمحابة وقال أهل المراق يقال له ان شئت أديت عشرة أخرى وأخذت المبيع وان شئت ففسخت ولا شيء لك (٥٣) قوله فله أخذه أي الشقص الذي وقعت فيه المحاباة لان الشفعة تجب بالمبيع الصحيح وقد وجد

(٥٤) قوله فلا خيار للمشتري: لزوال الضرر عنه لانه لو فسخ البيع رجع بالثمن وقد حصل له من الشفيع (٥٥) قوله وان باع المريض أجنبيا الخ فعلى هذا يأخذه ان لم يكن حيلة على محابة الوارث فان كان كذلك لم يصح لان الوسائل لها أحكام المقاصد (فائدة) لو أجز المريض نفسه وحابي المستأجر وارثا كان أو غيره صح عجا بما بخلاف عيده وبهاثمه (٥٦) قوله ويعتبر الثلث عند الموت: لان العطية معتبرة بالوصية والثلث في الوصية معتبر بالموت لانه وقت لزومها وقبولها ووردها فكذلك في العطية (٥٧) قوله لم يعتق منه شيء: لان الدين مقدم على الوصية والعتق في المرض في معناها لخروجه من الثلث عند الموت

(٥٨) قوله يبدأ بالاول فالاول: لوقوعها لازمة (٥٩) قوله والوصايا يسوي بين المتقدم والمتأخر منها: لانها تبرع بعد الموت بوجود دفعة واحدة

الرجوع في العطية بخلاف الوصية (الثالث) انه يمتد قبوله للعطية عند وجودها (٦٠) والوصية بخلافه (٦١) (الرابع) ان الملك يثبت في العطية من حينها (٦٢) ويكون مراعى فاذا خرج من الثلث عند الموت تبين ان الملك كان ثابتا من حينه (٦٣) فلو أعتق في مرضه عبدا أو وهبه لانسان ثم كسب في حياة سيده شيئا ثم مات سيده فخرج من الثلث كان كسبه له ان كان مستقرا (٦٤) وللموهوب له ان كان موهوبا (٦٥) وان خرج بعضه فلهما (٦٦) من كسبه بقدر ذلك فلو أعتق عبدا لا مال له سواء فكسب مثل

(٦٠) قوله عند وجودها: لانها تملك في الحال

(٦١) قوله والوصية بخلافه: لانها تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده

(٦٢) قوله الرابع ان الملك يثبت في العطية من حينها: اذا وقعت بشرطها لانها ان كانت هبة فقتضاها تملك للموهوب في الحال كعطية الصحة وكذا ان كانت عاباة أو اعتاقا ويكون الملك مراعى لانا لانهم هل هو مرض الموت أم لا ولا نعلم هل يستفيد ام لا أو يتلف شيء من ماله فتوقفنا لنعلم عاقبة أمره لتعمل بها قال في الاختيارات ذكر القاضي أن الموهوب اليه يقبض الهبة ويتصرف فيها مع كونها موقوفة على الاجازة وهذا ضعيف والذي ينبغي ان تسلم الموهوب الى الموهوب له يذهب حيث يشاء وارسال العبد المتق وارسال المحابي لا يجوز بل لابد ان يوقف أمر التبرعات على وجهه يمكن الوارث من رده بعد الموت اذا شاء

(٦٣) قوله من حينه: أي حين الاعطاء لان المانع من ثبوته كونه زائدا على الثلث

وقد تبيننا خلافه

(٦٤) قوله إن كان مستقرا: لانا تبيننا حرمة من حين المتق

(٦٥) قوله إن كان موهوبا: لان الكسب تابع لملك الرقة

(٦٦) قوله وان خرج بعضه فلهما: أي المتق وللموهوب بقدره أي بقدر ذلك

البعض الخارج من الثلث

قيمته قبل موت سيده فقد عتق منه شيء وله من كسبه شيء (٦٧) ولورثة سيده  
 شيثان فصار العبد وكسبه نصفين يعتق منه نصفه وله نصف كسبه ولورثته  
 نصفهما وان كسب مثلي قيمته صار له شيثان وعتق منه شيء وللورثة شيثان  
 فيعتق ثلاثة أخماسه وله ثلاثة أخماس كسبه والباقي (٦٨) للورثة وان كسب

(٦٧) قوله فلو اعتق عبدا لآمال له سواه فكسب مثلي قيمته قبل موت سيده فقد عتق  
 منه شيء وله من كسبه شيء لان الكسب يتبع ما تغذ فيه العطية دون غيره فيلزم الدور  
 لان للعبد من كسبه بقدر ما عتق منه وباقيه لسيده ثم التركة تسع بحصة الرق لان  
 حصة العتق ملك للعبد بجزئه الحر فلا تدخل في التركة واذا اتسعت التركة اتسعت  
 الحرية فزيد حصتها من الكسب ومن ضرورة هذا قصصان حصة التركة من الكسب فتقص  
 الحرية فزيد التركة فزيد الحرية قد دور زيادته على قصصانه وقصصانه على زيادته ولا استخراج  
 المقصود واقفك الدور طرق حساية اقتصر المصنف منها على طريق الخير فقول  
 عتق من العبد شيء وله من كسبه شيء ولورثة سيده شيثان فصار العبد وكسبه نصفين  
 لان العبد لما استحق بعتقه شيئا وبكسبه شيئا كان له في الجملة شيثان وللورثة شيثان فيعتق  
 منه نصف وله نصف كسبه غير محسوب عليه لانه استحقه بجزئه الحر لامن جهة سيده  
 ولورثة سيده نصفهما وذلك مثلا ما عتق مثاله لو كان العبد يساوي عشرة فكسب قبل  
 الوفاة مثلها عتق منه شيء وله من الكسب شيء وللورثة شيثان فيعتق منه نصفه  
 وبأخذ خمسة لأنحسب عليه ولورثته نصف العبد وخمسة من كسبه وذلك مثلا ما عتق  
 (٦٨) قوله وان كسب مثلي قيمته صار له من كسبه شيثان وعتق منه شيء وللورثة  
 شيثان فيعتق منه ثلاثة أخماسه وله ثلاثة أخماس من كسبه والباقي منه ومن كسبه  
 «للورثة» وان كسب ثلاثة أمثال قيمته فقد عتق منه شيء وله ثلاثة أشياء من كسبه وللورثة  
 شيثان فيعتق منه ثلثاه وله ثلثا كسبه والباقي للورثة وان كسب نصف قيمته عتق منه  
 شيء وله نصف شيء من كسبه وللورثة شيثان فالجميع ثلاثة أشياء ونصف أسطها تكن  
 سبعة له ثلاثة أسباعها فيعتق منه ثلاثة أسباعه وله ثلاثة أسباع كسبه والباقي أربعة  
 أسباعه وأربعة أسباع كسبه «للورثة»

نصف قيمته عتق منه شيء وله نصف شيء من كسبه وللورثة شيان فيعتق منه ثلاثة اسباعه وله ثلاثة اسباع كسبه والباقي للورثة وان كان موهوباً لانسان فله (٦٩) من العبد بقدر ما عتق منه وبقدره من كسبه (٧٠) وان اعتق جارية ثم وطئها ومهر مثلها نصف قيمتها فهو كالو كسبت نصف قيمتها يعتق منها ثلاثة اسباعها ولو وطئها مريضاً آخر لا ملك له أيضاً فهو بها الثاني للأول صحة الاول في شيء وعاد اليه بالهبة الثانية ثلثه بقي لورثته الآخر ثلثا شيء وللأول شيان فلهم ثلاثة ارباعها ولورثة الثاني ربعها. وان باع مريض فقيرا لا يملك غيره يساوي ثلاثين بقتير يساوي عشرة فاسقط قيمة الرديء من قيمة الجيد ثم انسب الثلث الى الباقي وهو عشرة من عشرين تجده نصفها فيصح البيع في نصف الجيد بنصف الرديء ويبطل فيما بقي. وان اصدق امرأة عشرة لامل له غير ها وصادق مثلها خمسة فمات قبله ثم مات فلها بالصادق خمسة وشيء بالحاباة رجع اليه نصف ذلك بموتها صار له سبعة ونصف الا نصف

(٦٩) قوله وان كان موهوباً لانسان فله: أي الموهوب له من العبد بقدر ما عتق منه في المسائل السابقة وبقدره من كسبه لان الكسب يبيع الملك فلو كانت قيمته مائة وكسب تسعة فاجعل له من كل دينار شيئاً فقد عتق منه مئة شيء وله من كسبه تسعة أشياء ولهم مئة شيء فيعتق منه مئة جزء وتسعة أجزاء من ثلاثمائة وتسعة وله من كسبه مثل ذلك ولهم مائة جزء من نفسه ومائتا جزء من كسبه فان كان على السيد دين لا يستغرق قيمته وقيمة كسبه صرف من العبد ومن كسبه ما يقضي الدين وما بقي منهما يقسم على ما تعمل في العبد الكامل فلي هذا لو كان على الميت دين كقيمة العبد صرف فيه نصف العبد ونصف كسبه وقسم النصف الباقي بين الورثة والعتق نصفين وكذلك بقية الكسب فان كسب العبد مثل قيمته وللسيد مال بقدر الكسب قسمت العبد ومثل قيمته على الاشياء الاربعة لكل شيء ثلاثة ارباع فعتق من العبد ثلاثة ارباعه وله ثلاثة ارباع كسبه انتهى

(٧٠) قوله وبقدره من كسبه: في المسائل السابقة



شيء يمدل شيئين أجبرها بنصف شيء وقابل يخرج الشيء ثلاثة فلورثته ستة ولورثتها أربعة وإن مات قبلها ورثته وسقطت الحاباة (٧١) نص عليه (وعنه) تعتبر الحاباة من الثلث وقال أبو بكر هذا قول قديم وجع عنه

### فصل

ولوملك ابن عمه (٧٢) فافرق في مرضه أنه اعتقه في صحته عتق ولم يرثه ذكره أبو الخطاب لأنه لو ورثه كان إقراره لو ارث وكذلك على قياسه (٧٣) لو اشترى (٧١) قوله وسقطت الحاباة : لأن حكمها في المرض حكم الوصية في كونها لا تصح لو ارث

(٧٢) قوله ولوملك ابن عمه الخ قال في الرعاية الكبرى هذا أقبس لأنه لو ورثه كان إقراره لو ارث فيطّل عتقه لأنه مرتب على صحة الإقرار ولا يصح الإقرار للوارث وإن أبطل عتقه سقط الإرث فلي هذا ثبت الحرية ولا يرث لأن توريثه يفضي إلى إسقاط توريثه والتصوص عن أحمد أنه يتق ويرث وهذا المذهب فعليه يتق من رأس ماله على الصحيح ولو اشترى ابنه بخمسائة وهو يساوي ألفاً فقدّر الحاباة من رأس ماله

(٧٣) قوله وكذلك على قياسه الخ يعني على قياس ما تقدم من قول أبي الخطاب لأن عتقه وصية فلا يجتمع مع الميراث وقال القاضي يتق ويرث وهو المذهب وبه قال حم وأكثر أصحاب ش لأن ذلك ليس بوصية لأن الوصية هي التبرع بماله بعتية أو اتلاف أو التسبب إلى ذلك ولم يوجد واحد منها لأن السق ليس من فعله ولا يقع ما ساره وقبول الهبة ليس بعتية ولا اتلاف للماله وفارق الشراء فإنه تضييع للماله في أما أن اشترى من يتق عليه فقال القاضي إن حمله الثلث عتق وورثه وبه قال ما لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث ويرث بقدر ما فيه من الحرية وبإفبه رني فإن كان الوارث ممن يتق إذا ملكه عتق عليه إذا ورثه وقال بعض أصحابه متى عليه من رأس المال ويرث كاللوهوب والموروث وهو قياس قول أحمد اختاره المصنف والحارثي

ذا رحمه المحرم في مرضه وهو وارثه أو وصي له به أو وهب له قبله في مرضه (وقال القاضي) يستحق ويرث ولو أعتق أمته (٧٤) وتزوجها في مرضه لم ترثه على قياس الاول (وقال القاضي) ترثه ولو أعتقها وقيمتها مئة ثم تزوجها وأصدقها مئتين لآمال له سواهما وهي مهر مثلها ثم مات صح العتق (٧٥) ولم تستحق الصداق لثلاث يفضي إلى بطلان عتقها (٧٦) ثم يبطل صداقها (وقال القاضي) تستحق المئتين (٧٧) ولو تبرع بثلث ماله ثم اشترى أباه من الثلثين (فقال القاضي) يصح الشراء ولا يعتق (٧٨) فإذا مات عتق على الورثة

(٧٤) قوله ولو أعتق أمته الخ وهذا قال واختاره ابن شاقلا وصاحب التلخيص لأن تورثها يفضي إلى إبطال عتقها لأنه وصية وإبطال عتقها يبطل تورثها قال في الانصاف فيما بها وبأشبابها مما تقدم لكونهم ليس فيهم من موانع الإرث شي. ويرثون وقال القاضي ترثه وهو المذهب لأن العتق في هذه الحال وصية بما لا يلحقه الفسخ فيجب تصحيحه للوارث كالغفو عن الصمد في مرضه (فائدة) عتقها يكون من الثلث

(٧٥) قوله صح العتق: والتكاح لأنه صدر من أهله في محله

(٧٦) قوله لثلاث يفضي إلى بطلان عتقها: لأنها إذا استحققت المائتين فأردنا اعتبارها من الثلث حالة الموت لم نجد له ما لا يخرجها من الثلث معتبر بحالة الموت فكان القول بسقوط المهر وحده أولى

(٧٧) قوله وقال القاضي تستحق المئتين: وتستحق لأن العتق وصية لها وهي غير وارثة والصداق استحقته بقصد المعاوضة قال المصنف والاول أولى لأن القول بصحة العتق والصداق جميعاً يفضي إلى القول بصحة العتق في مرض الموت من جميع المال ولا خلاف في فساد ذلك (فائدة) لو أصدق المائتين أجنبية سح وبطل العتق في ثلث الأمة لأن الخروج من الثلث معتبر بحال الموت وحالة الموت لم يبق ماله وهكذا لو تلفت المائتان قبل موته •

(٧٨) قوله ولا يعتق: الأب في الحال إذا اعتبرنا عتقه من الثلث لكونه اشتراه بمال

هو مستحق للورثة بتقدير موته

أن كانوا ممن يمتق عليه ولا يرث لانه لم يمتق في حياته

### ﴿كتاب الوصايا (١)﴾

وهي الامر بالتصرف بعد الموت (٢) والوصية بالمال (٣) هي التبرع به بعد الموت وتصح من البالغ (٤) الرشيد عدلاً كان أو فاسقاً رجلاً أو امرأة مسلماً أو كافراً ومن السفه في أصح الوجهين (٥) ومن الصبي العاقل اذا جاوز العشر ولا تصح ممن له دون السبع (٦) وفيما بينها روايتان (٧) ولا تصح من غير

(١) قوله الوصايا: الاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أم الكتاب فقوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين) الآية وأما السنة فلما روى الشيخان عن ابن عمر مرفوعاً يا حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيى ليتين الا ووصيته مكتوبة عند رأسه

(٢) قوله وهي الامر بالتصرف بعد الموت: هذا بيان لاحد نوعي الوصية وهي ان يوصي الى انسان أن يتكلم على أولاده الصغار أو يفرق ثلث ماله والقيد الأخير أخرج الوكايلة

(٣) قوله والوصية بالمال الخ هذا بيان الثاني منها والقيد الأخير أخرج الهبة ولها أربعة اركان الموصي والموصى له والموصى به والصيغة وهي الايجاب والقبول فلو قال هذا لعلاء فهو اقرار وليس بوصية الا ان يتوافقا على ارادة الوصية فيصح ولو قال هذا من مالي لعلاء فهو وصية يصبر القبول ممن يتصور منه مع التمين

(٤) قوله وتصح من البالغ الخ لان هبتهم صحيحة فالوصية أولى وحاصله ان من جاز تصرفه في ماله جازت وصيته والمراد مالم يعلن الموت قاله في الكافي لانه لا قول له والوصية قول ومقتضاه أنها تصح وصية العبدان قلنا علك أو عتق ثم مات بعدها

(٥) قوله ومن السفه في أحد الوجهين: لانه محجور عليه لحفظ ماله وليس فيها إضاعة لماله لانه ان طاش كان ماله له وان مات فتوا به

(٦) قوله ولا تصح ممن له دون السبع: لانه لا يميز له

(٧) قوله وفيما بينهما روايتان: أحصها الصحة لانه عاقل تصح من المباداة كمن

جاوز العشر

عاقِل (٨) كالطفل والمجنون والمبرسم (٩) وفي السكران وجهان (١٠) وتصح  
وصية الآخرس بالاشارة ولا تصح وصية ممن اعتقل لسانه بها (١١) ويحتمل أن  
تصح (١٢) وان وجدت وصية بخطه (١٣) صحت ويحتمل أن لا تصح حتى  
يشهد عليها (١٤)

### فصل

(٨) قوله ولا تصح من غير عاقل: كالطفل وهو من له ستين قادن  
(٩) قوله والمجنون والمبرسم: وهو قول الأكثر فيهما قال في المفتي لا نعلم أحداً قال  
بجلافة إلا لإس بن معاوية فإنه أجاز وصية الصبي والمجنون إذا واقت الحق وفيه نظر  
لأنه لا حكم لكلاهما ولا تصح عبادتهما ولا تصرفهما فالوصية كذلك  
(١٠) قوله وفي السكران وجهان: أحدهما لا تصح لأن غير عاقل أشبه المجنون  
(١١) قوله ولا تصح ممن اعتقل لسانه: إذا لم يكن مأبوساً من نطقه وبه قال الثوري  
والأوزاعي

(١٢) قوله ويحتمل أن تصح: وهو قول شوابن المنذر لأنه غير قادر على الكلام  
أشبه الآخرس

(١٣) قوله وان وجدت وصيته بخطه: الثابت باقرار وارثه أو بينة صحت نص عليه في رواية  
إسحق ابن إبراهيم لقوله عليه السلام: «ما حق امرئ» الخبر فلم يذكّر شهادة ويحتمل  
أن لا تصح الخ هو رواية عن أحمد وبه قال الحسن وأبو قلابه ش وأبو ثور وأصحاب  
الرأي لأن الحكم لا يجوز برؤية خط الشاهد بالشهادة فكذا هنا وأما إن كتب  
وصية وقال أشهدوا علي بما في هذه الورقة أو قال هذه وصيتي فاشهدوا علي بها  
قص أحد على أنه لا يصح وهو قول من سمينا في المسئلة الأولى وهو المذهب حتى  
يسموا منه ما فيه أو يقرأ عليه ويقر بما فيه لأنه كتاب لا يعلم الشاهد ما فيه وقيل  
يصح وبه قال مكحول والأوزاعي وأبو عبيد وإسحق وهو مذهب أهل البصرة  
وقضائهم واحتاره المصنف والشارح وصاحب الفائق

(١٤) قوله حتى يشهد عليها: بأن يقرأها على الشهود أو يقرأ عليه ويقر بما فيها

والوصية مستحبة (١٥) لمن ترك خيراً وهو المال الكثير (١٦) بخمس ماله (١٧)

(١٥) قوله والوصية مستحبة: هذا المذهب يروي ذلك عن الشعبي والتخفي والثوري وأصحاب الرأي وغيرهم قال ابن عبد البر اجتمعوا على أن الوصية غير واجبة إلا على من عليه حق بغير بينة أو أمانة بغير إظهار الطائفة شذت فأوجبها فروي عن الزهري أنه قال جعل الله الوصية حقاً مما قل أو كثروا قبل لابي مجاز: على كل ميت وصية: قال إن ترك خيراً وقال أبو بكر عبد المزي من أصحابنا هي واجبة للأقربين الذين لا يرثون وحكي ذلك عن مسروق وطاوس وإياس وقاتادة ابن جرير وداود واحتجوا بالآية وبخبر ابن عمر ولأن أكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوصوا ولم ينقل لذلك نكير ولا نها عطية لا تجب في الحياة فلم تجب بعد الموت كمطية الأجانب فأما الآية فهي منسوخة بآية الميراث وبه قال ابن عمر وعكرمة ومجاهد م ش وذهبت جماعة ممن يرى نسخ القرآن بالسنة إلى أنها منسوخة بقوله صلى الله عليه وسلم «لا وصية لوارث» وحديث ابن عمر محمول على من عليه واجب

(١٦) قوله لمن ترك خيراً وهو المال الكثير: عرفنا هذا المذهب فأما الفقير الذي له ورثة محتاجون فلا يستحب أن يوصي لأن الله تعالى قال (إن ترك خيراً) قال المصنف الذي يقوى عندي أنه متى كان المترك لا يفضل عن غنى الورثة لا تستحب الوصية واحتلف أهل العلم في القدر الذي لا تستحب الوصية لما لك فروي عن أحمد إذا ترك دون الألف لا تستحب الوصية جزم به أبو الخطاب وصاحب الوحيين وغيرهما وقيل هو من له أكثر من ثلاثة آلاف روي عن عائشة أن رجلاً قال لها لي ثلاثة آلاف درهم وأربعة أولاد أفأوصي فقالت اجعل الثلاثة للأربعة

(١٧) قوله بخمس ماله: هذا المذهب يروي ذلك عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وهو ظاهر قول السلف وعلماء أهل البصرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسعد وأثلث كثير مع أخباره يكثر ماله وقلة عياله لأنه قال في الحديث إن لي مالا كثيراً ولا يرثني إلا ابنتي قال علي رضي الله عنه لأن أوصي بالخمس أحب إلي من أن أوصي بالربع وقيل بثلث ماله عند كثرته اختاره القاضي وأبو الخطاب وابن عقيل وغيرهم والأفضل أن يجعل وصيته لأقاربه الذين لا يرثون إذا كانوا فقراء في قول عامة أهل العلم فإن أوصي

ويكره لغيره ان كان له وورثة فأما من لا وارث له (١٨) فتجوز وصيته بجميع ماله (وعنه) لا يجوز الا الثلث ولا تجوز لمن له وارث بزيادة على الثلث لأجنبي ولا لوارثه بشيء الا بإجازة الورثة (١٩) الا أن يوصي لكل وارث بمعين بقدر

لغيرهم وتركهم ممت وصيته في قول أكثر أهل العلم وحكي عن طاوس والضحاك وعبد الملك بن عيسى أنهم قالوا ينزع عنهم ويرد إلى قرانته وعن سعيد بن المسيب والحسن وجابر بن زيد للذي أوصى له ثلث الثلث والباقي للورثة

(١٨) قوله فأما من لا وارث له الخ أي يفرض أو عصبه أو رحم وبه قال ابن مسعود وعبد السلامي ومسروق واسحق وأهل العراق وهذا المذهب وعنه لا يجوز الا الثلث وبه قال هو والأوزاعي وشايب وشعبة والنخعي لأن له من يعقل عنه فلم تنفذ وصية في أكثر من الثلث كالتورك وارتأوا لان المسلمين يرثونه وهو يترك المال ولنا أن الثلث من الزيادة على الثلث انما كان لتعلق حق الورثة؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم انك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، وهنا لا وارث له يتعلق حقه بماله أشبه حال الصحة فان خلف ذا فرض لا يرث جميع المال كسنت أو أم لم يكن له الوصية بأكثر من الثلث ولومات وترك زوجاً أو زوجة لا خير وأوصى بجميع ماله ورد بطلت في قدر فرضه من الثلثين فيأخذ للموصي له الثلث ثم يأخذ أحد الزوجين فرضه من الباقي وهو الثلثان ثم يأخذ للموصي له الباقي من الثلثين على الصحيح من المذهب وقيل لا يأخذ للموصي له مع أحد الزوجين سوى الثلث وهو ظاهر كلام المصنف وصاحب الوجيز وغيرهما (قائدتان) ١ وكذا الحكم لو كان الوارث واحداً من أهل القروض وقتلنا بدم الرد ٢ لو أوصى أحد الزوجين للاخر فله على الرواية الأولى المال كله ارتأوا وصية على الصحيح من المذهب وقيل لا يصح وله على الرواية الثانية الثلث بالوصية ثم فرضه من الباقي والبقية لليت المال

(١٩) قوله الا بإجازة الورثة : لان الحق لهم وهذا قول الجمهور وقال بعض الأصحاب الوصية باطله وهذا قول المزي وأهل الظاهر وقول الشافعي لقوله عليه السلام لا وصية لوارث، ولنا أنه تصرف صدر من أهله في ماله، صح كالأوصى لأجنبي والخبر قد روي فيه لا أن يجيز الورثة، فائدة الخلاف أنها اذا كانت صحيحة فأجازة الورثة تنفيذ يكفي فيها قول الوارث أجزت وان كانت باطلة كانت هبة مبتدأة

ميراثه فهل يصح؟ على وجهين (٢٠) وإن لم يف الثلث بالوصايا تحاصوا فيه وأدخل النقص على كل واحد بقدر وصيته (٢١) (وعنه) (٢٢) يقدم المتق وإن أجاز الورثة الوصية جازت وإجازتهم تنفيذ في الصحيح من المذهب لا تقتصر إلى شروط الهبة ولا تثبت أحكامها فيها فلو كان المميزاً باللمجاز له لم يكن له الرجوع فيه (٢٣) ولو كان المجازعتاً كان الولاء للموصي يختص به عصيته ولو كان وقفاً على المميزين صح (٢٤) (وعنه) ما يدل على أن الإجازة هبة فتعكس هذه الأحكام ومن أوصي له وهو في الظاهر وارث فصار عند الموت غير وارث صححت الوصية له وإن أوصي له وهو غير وارث فصار وارثاً بطلت لأن اعتبار الوصية بالموت ولا تصح إجازتهم (٢٥) وردهم إلا بعد موت

(٢٠) قوله على وجهين : يصح لأن حق الوارث في القدر لافي الميراث كما لو عاوض

بجميع ماله بمن المثل

(٢١) قوله بقدر وصيته : وهذا المذهب وبه قال ابن سبرين والشعبي وأبو ثور لأنهم

تساووا في سبب الاستحقاق

(٢٢) قوله وعنه يقدم : زوي عن عمر وبه قال شريح ومسروق وعطاء الخراساني

وقادة والزهري ومالك والثوري وإسحق اهـ

(٢٣) قوله لم يكن له الرجوع فيه : ولو أجازها في مرض موته جازت غير معتبرة من الثلث

(٢٤) قوله على المميزين صح : فإذا قلنا هي هبة صار كوقف الإنسان على نفسه كما تقدم

(٢٥) قوله ولا تصح إجازتهم إلخ : فلو أجازوا قبل ذلك ثم ردوا أو أذنوا لموروثهم

في الوصية بجميع ماله أو لبعض الورثة ثم بدأ لهم بعد وفاته ووردوا فلم يرده وهذا المذهب

وبه قال شريح وطاوس والحكم والثوري والحسن بن صالح بن وأبو ثور وابن المنذر

ح وأصحابه وقال الحسن وعطاء وحامد بن أبي سليمان وعبد الملك بن علي والزهري وربيعة

والأوزاعي وابن أبي ليلى ذلك جائز عليهم لأن الحق لهم فإذا رضوا بتركه سقط حقهم

كما لو رضي المشتري بالسبب وقال لم أر أذنوا له في محته فلم ير رجعوا وإن كان ذلك في

مرضه وحين يجب عن ماله فذلك جائز عليهم

الموصي (٢٦) وما قبل ذلك لا عبرة به (٢٧) ومن أجاز الوصية (٢٨) ثم قال  
 إنما أجزت لأنني ظننت المال قليلا فالقول قوله مع ميمنه وله الرجوع بما زاد على  
 ما ظنه في أظهر الوجهين إلا أن يقوم عليه بينه وإن كان المجاز عينا فقال ظننت باقي  
 المال كثيرا لم يقبل قوله في أظهر الوجهين ولا يثبت الملك للموصى له إلا بالقبول  
 بعد الموت فأما قبله ورده قبل الموت فلا عبرة به فإن مات الموصى له قبل  
 موت الموصي بطلت الوصية وإن ردها بعد موته بطلت أيضا وإن مات  
 بعده وقبل الرد والقبول قام وارثه مقامه ذكره (الخرقي) وقال (القاضي)  
 تبطل الوصية على قياس قوله وإن قبلها بعد الموت (٢٩) ثبت الملك حين القبول

(٢٦) قوله إلا بعد موت الموصي : لأنه حق لهم حينئذ فتصح منهم الإجازة  
 والرد كائنا الحقوق

(٢٧) قوله لا عبرة به : لأن الحق لم يكن لهم حينئذ كالرأى تسقط مهرها قبل النكاح  
 والشفع يسقط شفعتها قبل البيع

(٢٨) قوله من أجاز الوصية : لو ارث أو أجنبي ثم قال إنما أجزت لأنني ظننت المال قليلا  
 بأن كان ستة آلاف وأوصى بنصفها فقال ظننته ثلاثة آلاف فالقول قوله لأن الغالب أن المجيز  
 إنما يترك الاعتراض للموصى له في الوصية لأنه لا يرى المنازعة له في ذلك القدر ويستخفه  
 فإذا ادعى أنه إنما أجاز لظنه قلة المال كان الظاهر معه وله الرجوع بما زاد على ما ظنه في  
 ظهر الوجهين لأن ما هو في ظنه قد أجازوه فلا اعتراض له فيه فبقي ما ليس في ظنه فيرجع  
 به في المثال يرجع بمخمسائه ويحصل للموصى له ألفان وخمسائه هذا إذا كانت الوصية  
 جزءا مشاعا من التركة قلنا إن كان المجاز عينا كبد وفرس معين أو كان المجاز  
 مبلغا معلوما كما أنه درهم فقال ظننت المال كثيرا تخرج الوصية من مثله أو ظهر عليه  
 دين لم أعلمه لم يقبل قوله ولم يملك الرجوع لأن المجاز معلوم لاجتهال فيه وقال الشيخ  
 تقي الدين وإن قال ظننت قيمته ألفا فإن أكثر قبل وليس قضاء للحكم بصحة الإجازة  
 بينة أو إقرار وإن أجاز وقال أردت أصل الوصية قبل انتهى

(٢٩) قوله وإن قبلها بعد الموت الخ هذا هو المذهب وبه قال مؤهل العراقي وروى عن



في الصحيح فما حدث قبله من نماء منفصل فهو للورثة وان كان متصلا  
تبعا وان كانت الوصية بأمة فوطئها الوارث قبل القبول وأولدها صارت

ش لانه تمليك غير لمعين يقتصر الى الملك فلم يسبق الملك القبول كسائر العقود ولان  
القبول من تمام السبب والحكم لا يتقدم سببه ويحتمل أن يثبت الملك من حين الموت  
ذكره أبو الخطاب وهو ظاهر مذهب ش لان ما وجب انتقاله من جهة الموجب عند الإيجاب  
بالقبول وجب انتقاله من جهة الموجب بالإيجاب كالبيع والهبة وجوابه انه لا ينتقل  
الا بعد القبول فهو كسلتا (تنبه) يعني على الخلاف مسائل ذكر المصنف بعضها وعلم يذكرة  
لو قصص الموصي به في سر أو صفة فقال في المحرر ان قلنا يملكه بالموت اعتبرت قيمته  
من التركة بسره يوم للموت على أدنى صفاته من يوم للموت الى القبول وان قلنا يملكه  
من حين القبول اعتبرت قيمته يوم القبول سرا وصفة انتهى قال في القواعد والمتنصوص  
عن أحمد انه يشتر قيمته يوم الوصية ولم يحك في المخفي فيه خلافا فظاهره انه تعتبر قيمته  
يوم الموت على الوجوه كلها قال الشيخ تقي الدين هذا قول الحرقي وقدماء الاصحاب  
قال وهو أوجه من كلام الجدل انتهى وهو للذهب (ومنها) لو أوصى له بزوجه فأولدها  
قبل القبول لم تصراً ولده وولده رقيق للوارث (\*) ونكاحه ما ان قلنا لا يملكها وان قلنا  
يملكه بالموت فولده حر وتصيراً ولده ويطلق نكاحه بالموت (ومنها) لو وصى لرحل فأرض  
فبقي الوارث فيها وغرس قبل القبول ثم قبل الموصى له فكبتاء المشتري الشقص المشفوع وعرسه  
فيكون محترماً يملكه الموصى له بقيمته أو قلمه ويغرم قصه لان الوارث بنى وغرس في ملكه  
فليس بظالم فلعرقه حق سواء علم بالوصية أم لا وان قلنا يملكه بالموت قلعه غراسه وبنائه مجانا  
(ومنها) لو بيع شقص في شركة الورثة والموصى له قبل قبوله فان قلنا الملك له من حين الموت  
فهو شريك للورثة في الشفعة والا فلا حق له فيها (ومنها) جريانه في كحول الزكاة من  
حين الموت فان قلنا يملكه الموصى له جرى في حوله وان قلنا للورثة قبل يجري في حولهم  
حتى لو تأخر القبول سنة كانت زكاته عليهم أم لا لنصف ملكهم فيه وتزله وتعلق حق  
الموصى له به فهو كالالمكاتب قال في القواعد فيه تردد قلت الثاني أولى قاله في الانصاف

(\*) ذكر المصنف هذه المسألة لكنها ساقطة من الاصل

ام ولد له (٣٠) ولا مهر عليه وولده حر لا تلزمه قيمته وعليه قيمته للموصى له وإن وصى له بزوجه فأولدها قبل القبول لم تصر أم ولد له وولده رقيق ومن أوصى له بأبيه فمات قبل القبول فقبل ابنه عتق الموصى به حيثنذ ولم يرث شيئا ويحتمل أن يثبت الملك من حين الموت فتعكس هذه الأحكام

### فصل

ويجوز الرجوع في الوصية (٣١) فإذا قال قدر جئت في وصيتي أو أبطلتها ونحو ذلك بطلت وإن قال في الموصى به هذا لورثتي أو ما أوصيت به لفلان فهو لفلان كان رجوعا وإن وصى به لآخر (٣٢) ولم يقبل ذلك فهو بينهما وإن باعه أو وهبه أو رهنه كان رجوعا وإن كاتبه أو دبره أو جحد الوصية فملى وجهين (٣٣) وإن خلطه بغيره على وجه لا يتميز منه (٣٤) أو أزال اسمه فطحن

(٣٥) قوله صارت أم ولد له: وولدها حر لانه وطئها في ملكه وعليه للموصى له قيمتها إذا قبلها لانه فوتها عليه ولا مهر عليه ولا يلزمه قيمة الولد لذلك

(٣٦) قوله ويجوز الرجوع في الوصية: هذا هو المذهب، إطلاقا، وبه قال عطاء وجابر بن زيد والزهرري وقتادة وشواسحق وأبو ثور وقال الشعبي وابن سيرين والنخعي وابن شبرمة يغير منها ما شاء إلا العتق كالندير ولما أنها وصية فلك الرجوع فيها كغير العتق وأما الندير فإنا فيه منع وإن سلم فإن الوصية تفارق الندير فإنه تعلق على شرط فلم يملك تغييره كصفة الحياة

(٣٧) قوله وإن وصى به لآخر الخ وبهذا قال ربيعة والثوري وشواسحق وابن المنذر وأصحاب الرأي وقال جابر بن زيد والحسن وعطاء وطاوس ودود هو وصية لآخر منهما كما لو قال ما وصيت به لفلان فهو لفلان ولما أنه يحتمل قصد الشرط فلم تبطل وصيته بالشك وما قاس عليه صريح الرجوع فعلى المذهب أيهما مات فهو الآخر لانه اشتراك تراحم

(٣٨) قوله فملى وجهين: يكون رجوعا في الكتابة والندير لاني الجحود على الصحيح

(٣٩) قوله وإن خلطه بغيره على وجه لا يتميز منه: فهو رجوع لتعذر تسليمه فدل على

الخطه أو خبز الدقيق أو جمل الخبز فتيتا أو نسج النزل أو نجر الخشبة  
 بابا ونحوه أو أنه دمت الدار (٣٥) وزال اسمها فقال (القاضي) هو رجوع وذكر  
 (أبو الخطاب) فيه وجهين (٣٦) وإن وصى له بقبض من صبرة ثم خلط الصبرة  
 بأخرى لم يكن رجوعا (٣٧) وإن زاد في الدار عمارة (٣٨) أو أنه دم بمضها فهل  
 يستحقه الموصى له؟ على وجهين وإن وصى لرجل ثم قال إن قدم فلان فهو له فقدّم  
 في حياة الموصي فهو له (٣٩) وإن قدم بعد موته فهو للاول في أحد الوجهين (٤٠)  
 وفي الآخر هو للقادم

رجوعه بخلاف ما لو خلطه بما يتميز منه: أو أزال اسمه فطعن الخطه وخبز الدقيق  
 أو جمل الخبز فتيتا: فهو رجوع لأنه أزال اسمه وعرضه للاستعمال فكان رجوعا  
 وبهذا قال ش: أو نجر الخشبة بابا ونحوه: وكذا لو كان قطنًا فزله أو غزلا فنسجه أو  
 ثوبا فقلعه أو قررة فضرىها أو شاة فذبجها وبه قال أصحاب الرأي في ظاهر مذهبه  
 واختار أبو الخطاب أنه ليس برجوع لأنه لا يزيل اسمه ولا يصح هذا التعليل  
 (٣٥) قوله أو أنه دمت الدار: فهو رجوع وهذا المذهب بهذا الشرط وأما إذا لم يزل اسمها  
 فاتها تسلم اليه واختار أبو الخطاب أنها لا تبطل الوصية لأن الموصي لم يقصد ذلك  
 (٣٦) وذكر أبو الخطاب فيه وجهين: واختار عدم الرجوع في الجميع  
 (٣٧) قوله لم يكن رجوعا: سواء خلطها بمثلها أو خير منها أو دوسها بما لا يتميز منه  
 لأن الفقيز كان مشاعا فبقي على اشاعته

(٣٨) قوله وإن زاد في الدار عمارة الخ قال في الاقتاع وشرحه وإن زاد في الدار عمارة  
 لم يستحق الموصى له العمارة وتكون لوارث لأن الزيادة لم توجد حين المقدم لم تدخل  
 في الوصية لا المنهدم المنفصل منها أي الثلث من الدار قبل قبول الوصية فإنه يكون للموصى  
 له عند قبول الوصية لأن الاقتاض منها

(٣٩) قوله فهو له: لأنه جعله بشرط قدمه وقد وجد الشرط  
 (٤٠) قوله في أحد الوجهين: وهو المذهب لأنه لما مات قبل قدمه انتقل إلى الاول  
 لعدم الشرط في الثاني وقدم الثاني بعد ملك الاول له واقتطاع حق الموصي منه

## ﴿فصل﴾

وتخرج الواجبات من رأس المال (٤١) أوصى بها أو لم يوص فان وصى معها تبرع (٤٢) اعتبر الثلث من الباقي وان قال اخرجوا الواجب عن ثلثي (٤٣) فقال (القاضي) يبدأ به فان فضل من الثلث شيء فهو لصاحب التبرع ولا بطلت وصيته وقال (أبو الخطاب) يزاحم به أصحاب الوصايا فيحتمل على هذا ان يقسم الثلث بينهما أو يتم الواجب من رأس المال فيدخله الدور فلو كان المال ثلاثين والواجب عشرة والوصية عشرة جعلت ثمة الواجب شيئاً يكن الثلث عشرة الا ثلث شيء بينهما للواجب خمسة الاسدس شيء يضم اليه شيئاً يكن عشرة فتجبر الخمسة بسدس شيء من الشيء يبقى خمسة اسداس شيء يعدل خمسة فالشيء ستة ويحصل للوصي الآخر أربعة

## ﴿باب الموصى له﴾

تصح الوصية لكل من يصح تملكه (١) من مسلم وذمي ومرد وحربي

(٤١) قوله وتخرج الواجبات من رأس المال كقضاء الدين والزكاة والحج لان حق الورثة بعد أداء الدين لقوله تعالى (من بعد وصية يوصي بها أو دين) وقال علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية رواء الترمذي (٤٢) قوله فان وصى معها تبرع الخ فيخرج الواجب أولاً من رأس المال ثم يخرج ثلث الباقي كما لو كان تركته أربعين فأوصى بثلث ماله وعليه دين عشرة فتخرج العشرة أولاً ويدفع الى الموصى له عشرة وهي ثلث الباقي بعد الدين

(٤٣) قوله وان قال اخرج الواجب من ثلثي الخ كلام القاضي هو المذهب لان الدين تجب البداية به قبل الميراث والتبرع فاذا عينه في الثلث وجبت البداية به وما فضل للتبرع فان لم يفضل شيء سقط لاه لم يوص له بشيء الا أن يجيز الورثة فيعطى ما أوصى له به انتهى (١) قوله تصح الوصية لكل من يصح تملكه الخ أما محبة الوصية للمسلم والذي فلا

وقال بن أبي موسى لا تصح لموتد وتصح لمكاتبه ومديره (٢) وأم ولده (٣) وتصح لعبده غيره (٤) فإذا قبلها فهي لسيده وتصح لعبده (٥) بمشاع كثلته

فلم فيه خلافاً وأما الحربي فلمذهب انه تصح الوصية له وإن كان في دار الحرب وبه قال م وأكثر اصحاب ش وقال بعضهم لا تصح وهو قول ح قال الحارثي والصحيح من القول انه إذا لم يتصف بالقتال أو المظاهرة صحت وإلا لم تصح واحتجوا بقوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) الى قوله (إمّا ينهيكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم) الآية فدل على ان من قاتلنا لا يحل برة ولنا أنه تصح هبة فصحت الوصية له كالذي فأمّا المقاتل فأنما نهي عن توليه لاعت برة وإن احتج بالمفهوم فهو لا يراه حجة وقد حصل الاجماع على صحة الهبة والوصية في معناها وأما الموتد تصح الوصية له كالهبة وقال ابن أبي موسى لا تصح لموتد لان ملكه غير مستقر ولا يرث ولا يورث فهو ككليت ولان ملكه يزول عن ماله في قول أبي بكر وجماعة فلا ثبت له الملك بالوصية

(٢) قوله وتصح لمكاتبه ومديره: بلا نزاع لكن اوضحا الثالث عن المدبر وعن وصيته بدى بنفسه فيقدم عتقه على وصيته على الصحيح من المذهب وقال القاضي يعق بعضه ويملك من الوصية بقدر ما عتق منه

(٣) قوله وأم ولده: بلا نزاع كوصيته أن تلت قرينته وقف عليها مادامت على ولدها قله المروزي (فائدة) لو شرط عدم تزويجها فلم تزوج وأخذت الوصية ثم تزوجت فقال في بدائع الفوائد قال في رواية أبي الحارث ولو دفع اليها مالا يعني الى زوجته على أن لا تزوج بعد موته فتزوجت رد المال الى ورثته انتهى قياس هذا النص ان أم ولده رد ما أخذت من الوصية اذا تزوجت فتبطل الوصية بردها وهو ظاهر الاحتاره الحارثي وقيل لا تبطل كوصيته بتق أمته على أن لا تزوج فمات فقالت لا تزوج عتقت فإذا تزوجت لم يبطل عتقها قولاً واحداً عند الأكثر وقال الحارثي ويحتمل الرد الى الرق وهو الاظهر ونصره

(٤) قوله وتصح لعبده غيره: الا عبد وارثه فكالوصية لو ارثه يقف على اجازة الورثة

(٥) قوله وتصح لعبده الخ هذا المذهب وبه قال الحسن وابن سيرين ح الا أنهم قالوا ان

فاذا وصى له بثلاثة صق (٦) واخذ فاضل الثلث (٧) وان لم يخرج من الاث عتق منه بقدر الثلث وان وصى له بيمين (٨) أو بمائة لم يصح وحكي عنه ان يصح وتصح للحمل (٩) اذا علم انه كان موجودا حين الوصية بان تضمنه لا اقل من ستة أشهر (١٠) ان كانت ذات زوج أو سيد يطأها أو لا اقل من أربع سنين (١١) ان لم يكن كذلك في احد الوجهين وان وصى لمن تحمل هذه

لم يخرج من الثلث سقى في قيمة باقية وقال ث الوصية باطلة الا أن يوصي ببقته لأنه أوصى بما يصير للورثة فلم يصح كما لو وصى له بيمين ولنا أن الجزء الشائع يتناول نفسه أو بعضها لانه من جملة الثلث الشائع والوصية له نفسه تصح وبارق ما اذا وصى بيمين لانه لا يتناول شيئا منه على أن لنا في الاصل المقيس عليه منعا

(٦) قوله عتق: اذا خرج من اثلث

(٧) قوله وأخذ فاضل الثلث: لانه يصبر حرا فيملك الوصية فكانه قال اعتقوه من

ثلاثي واعطوه الباقي

(٨) قوله وان وصى له بيمين الخ هذا المذهب وبه قال ثوري وأصحاب الرأي ش واسحق وحكي عن أحمد انها تصح ذكرها ابن أبي موسى وهو قول م وأبي ثور وقال الحسن وابن سيرين ان شاء الورثة أجازوا وان شاؤا ردوا ولنا أن العبد يصير ملكا للورثة فاوصى به فهو لهم فكانه أوصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه

(٩) قوله وتصح للحمل: لانه يرث وهي في معنى الارث من جهة الانتقال عن الميت مجازا

(١٠) قوله اذا علم الخ لأنها تملك فلا تصح لعدم وقوعه بأن تضمنه حيا لاقل من ستة

أشهر: من حين الوصية لان اقل مدة الحمل ستة أشهر فاذا وضعت لاقل منها وطش لزم أن يكون موجودا حينها

(١١) قوله أولاقل من أربع سنين الخ أي ان لم تكن ذات زوج ولا سيد يطأها او كانت

كذلك الا انه لا يطأها لكونه غائبا في بلد بعيد أو مريضا مرضا يمتنع الوطء او كان اسيرا او محبوسا او علم الورثة انه لم يطأها او اقروا بذلك للحاقه بأبيه والوجود لازم له فوجب ترتيب الاستحقاق ووطء الشبهة نادر وتقدير الزنا اساءة ظن بمسلم والاصل عدمها فان وضعه لاكثر من أربع سنين لم يستحق لاستحالة الوجود حيث ذرنا نعلم

المرأة لم يصح وان قتل الوصي الموصي بطلت وصيته (١٢) وان جرحه ثم أوصى له (١٣) فمات من الجرح لم تبطل الوصية في ظاهر كلامه وقال أصحابنا (١٤) في الوصية للقاتل روايتان وان وصى لصنف من أصناف الزكاة أو لجميع الاصناف صح ويعطى كل واحد منهم القدر الذي يعطى من الزكاة (١٥) فان وصى لكتب القرآن والعلم أو لمسجد أو لقبر حيس ينفع عليه صح وان مات القبر رد الموصى به أو باقيه الى الورثة وان وصى في أبواب البر (١٦)

في صحة الوصية للحمل خلافا وبه قال الثوري ش واسحق وابو ثور واصحاب الرأي (فائدة) ثبت الملك للحمل من حين قبول الولي له بعد موت الموصي هذا احد قولي ابن عقيل وقال مرة اخرى تبعاً لشيخه القاضي ان الوصية له تطبيق على خروجه حياً والوصية قابلة للتطبيق بخلاف الهبة انتهى ومقتضاه ان الملك انما ثبت بعد الولادة قال الحارثي وقبول الولي بعد الولادة لا قبل لان اهلية الملك انما تثبت حينئذ

(١٢) قوله وان قتل الوصي الموصي بطلت وصيته: هذا المذهب اختاره ابو بكر والقاضي والمصنف والشارح وغيرهم لان القتل يمنع الميراث الذي هو آكد منها فالوصية اولى وظاهره ولو خطأ (فائدة) وكذا الحكم لو قتل مدبر سيده

(١٣) قوله وان جرحه ثم أوصى له الخ لانها بعد الجرح صدرت من أهلها في محلها لم يطرأ عليها ما يبطلها بخلاف ما اذا قدمت فان القتل طرأ عليها فأبطلها (فائدة) وكذا الحكم لو جنى عبد على سيده ثم دبره

(١٤) قوله وقال أصحابنا الخ يعني سواء أوصى له قبل الجرح أو بعده احداًهما صح اختارها أبو بكر فتلخص لنا في صحة الوصية للقاتل ثلاثة اوجه الصحة مطلقاً وعدمها مطلقاً والفرقة بين ان يوصى له بعد الجرح فتصح وقبله لاتصح وهو الصحيح من المذهب (١٥) قوله ويعطى من الزكاة: وصرح ابو الخطاب وابن عقيل بجواز الزيادة على ذلك في الوقف

(١٦) قوله وان وصى في أبواب البر الخ هذا المذهب لان اللفظ للموم فيجب حمله على عمومه فلا يجوز تخصيصه بشئ دليل

صرف في القرب وقيل عنه بصرف في اربع جهات (١٧) في اقاربه والمساكين  
والحج والجهاد (وعنه) فداء الاسرى مكان الحج وان وصى ان يحج عنه  
بالف (١٨) صرف في حجة بعد أخرى حتى ينفد وبدفع الى كل واحد (١٩)  
قدر ما يحج به وان قال حجوا عني حجة بالف دفع الكل الى من يحج به (٢٠)

(١٧) قوله وقيل عنه بصرف في اربع جهات الخ قال ابن منجا وهي للذهب وقيل في  
الفاثق الاقارب بالذين لا يرتون وهو كذلك (وعنه) فداء الاسرى مكان الحج وتقل  
المروزي فيمن اوصى بثلته في ابواب البر يجزأ ثلاثة اجزاء جزء في الحج وجزء في  
الجهاد وجزؤ يتصدق به في اقاربه قال المصنف عن هذه الروايات وهذا والله اعلم  
ليس على سبيل الزوم والتحديد بل يجوز صرفه في الجهات كلها  
(١٨) قوله وان وصى ان يحج عنه بالف الخ لانه وصى بحجيمه في جهة قرية فوجب  
صرفه فيها كالوصية به في سبيل الله

(١٩) قوله ويدفع الى كل واحد الخ أي ولا يجوز ان يدفع الى كل واحد اكثر من نفقة  
المثل لانه اطلاق التصرف في المعاوضة فاقضى ذلك عوض المثل كالتوكيل في البيع والشراء  
(فائدة) اذا كان الموصى به لا يحمله الثلث لم يخل من ان يكون الحج فرضا او تطوعا فان  
كان فرضا اخذ اكثر الامر من الثلث او القدر الكافي لحج الفرض اذا كان قدا وصى  
بالثلث فان كان الثلث اكثر اخذ ثم يصرّف منه في الفرض قدر ما يكفي ثم يحج بالباقي  
تطوعا حتى ينفد كما ذكرنا وان كان الثلث اقل وكان الحج فرضا تم قدر ما يكفي  
الحج من رأس المال وبهذا قال عطاء وطاوس والحسن وسعيد بن المسيب والزهري  
والشافعي واسحق وقال ابن سيرين والشعبي والنخعي وحماد ابن ابي سليمان والثوري  
ح وداود بن ابي هند ان وصى بالحج من ثلته والا فليس على ورثته شي لان الحج عبادة  
فلا يلزم الوارث كالصلاة ولنا قوله عليه السلام في الحديث الصحيح «لو كان على أهلك  
دين أ كنت تقضيه» قال نعم قال «فدين الله أحق أن يقضى» والدين من رأس المال  
فما هو أحق منه أولى وإن كان تطوعا أخذ الثلث لا غير حجة كما ذكرنا

(٢٠) قوله دفع الكل الى من يحج به : لانه قصد إرفاقه بذلك فلي هذا يكون ما بقي له



فان عينه في الوصية (٢١) فقال يحج عني فلان بالف فأبى الحج وقال اصرفوا لي الفضل لم يعطه (٢٢) وبطلت الوصية في حقه وان وصى لاهل سكتة فهو لاهل دربه (٢٣) وان وصى لجيرانه (٢٤) تناول أربعين داراً من كل جانب وقال أبو بكر مستدار أربعين داراً وان وصى لأقرب قرابته وله أب وابن فهما سواء (٢٥)

(٢١) قوله فان عينه في الوصية الخ اذا قال للمعين ادفعوا الى الفاضل وأبى الحج بطل التعيين ويحج عنه بأقل ما يمكن أنسان فقه سواء يصرف الباقي الى الورثة لانه قصد القرية والتعيين فاذا بطل التعيين لم تبطل القرية كما لو قال يعوا عبيد لفلان وتصدقوا بثنه فلم يقبل فلان فانه يباع من غيره ويتصدق بثنه وهذا هو المذهب وفيه وجه آخر أن الوصية تبطل من أصلها اذا كان الحج تطوعاً وهو ظاهر ما جزم به في الهداية والمذهب والمستوع والخلاصة وغيرهم (تتبع) محل الخلاف اذا كان الموصي قد حج حجة الاسلام أما اذا لم يكن حج وأبى من عينه فانه يقام غيره بنفقة المثل والفضل للورثة ولا تبطل قولاً واحداً (قائدة) لو قال حجوا عني ولم يذكر قدراً من المال دفع الى من يحج عنه قدر نفقة المثل فقط فان تلف المال في الطريق فهو من مال الموصى غير مضمون على النائب لانه مؤتمن بالأذن في اثبات يده أشبه المودع وليس على النائب اتمام الحج ولا يضمن ما كان اتفق

(٢٢) قوله لم يعطه : لانه لم يوص له بالزيادة الا بشرط ان يحج عنه فاذا لم يفعل لم يوجد الشرط فلم يستحق شيئاً

(٢٣) قوله فهو لأهل دربه : أي زقاقه لانه المعروف ويصير سكناء في السكة حال الوصية (٢٤) قوله وان وصى لجيرانه الخ هذا المذهب وبه قال الاوزاعي ش وتقل ابن منصور لا ينبغي ان يعطى هنا الا الجار الملاصق وهو قول ح له وله عليه السلام الجار أحق بصقه ، يعني الشفعة وانما تثبت للملاصق ولنا ما روى الامام احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الجار أربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا وهكذا وهكذا وقال أبو بكر مستدار أربعين داراً يعني من كل جانب وهو رواية عن أحمد والحديث يحتمله هـ (٢٥) قوله فهما سواء : لان كل واحد يدي لآب نفسه من غير واسطة

والاخ والجد سواء (٢٦) ويحتمل تقديم الابن على الاب (٢٧) والاخ على  
الجد (٢٨) والاخ من الاب والاخ من الام سواء (٢٩) والاخ من الابوين  
أحق منهما (٣٠)

### فصل

ولا تصح الوصية لكنيسة ولا بيت نارولا لكتب التوراة والانجيل (٣١)

(٢٦) قوله والاخ الحاي الاخ لابوين أولاب والجد لا يسوا: لان كلا منهما يدلي  
بالاب بلا واسطة

(٢٧) قوله ويحتمل تقديم الابن على الاب: لانه يسقط تصبيه والاول هو المذهب  
لان اسقاط تصبيه لا يمنع مساواته في القرب ولا كونه أقرب منه بدليل أن ابن  
الابن يسقط تصبيه مع بعده

(٢٨) قوله والاخ على الجد: لان الاخ يدلي بينوة الاب والجد يدلي بالابوة فهما كالأب  
والابن والاول أولى ولا يصح قياس الاخ على الابن لانه لا يسقط تصبيب الجد بخلاف  
الابن ويقدم الابن على الجد والاب على ابن الابن

(٢٩) قوله والاخ من الاب والاخ من الام سواء: هذا بلا نزاع لكنه مبني على أن  
الاخ من الام يدخل في القرابة وقد قال في الاقتاع وشرحه ولا يدخل في القرابة من  
كان من جهة الام كالأخوة من الام والجد لها والخال والحالة

(٣٠) قوله والاخ من الابوين أحق منهما: هذا المذهب لان من له قرابتان أقرب بمن  
له قرابة واحدة ويتوجه رواية انه كاخيه لايه لسقوط الامومة كالنكاح وجزم به في  
التبصرة قلت واختاره الشيخ تقي الدين لكن ذكره في الوقف (تمة) قال في  
الاقتاع وشرحه كل من قدم على غيره قدم ولده فيقدم ابن اخ لابوين على ابن اخ  
لاب الا الجد فانه يقدم على ابن أخوته أي للوصي مع انه يستوي مع آبائهم وإلا  
أخاه لايه فانه يقدم على ابن أخيه لابويه كما في الارث مع ان الاخ لابوين مقدم  
على الاخ لاب والذكور والاناث فيها سواء فابن وبنت سواء واخ وأخت سواء وعم  
وعمة سواء

(٣١) قوله ولا لكتب التوراة والانجيل: ولو كان ذلك من ذي لان ذلك أعانة على معصية

ولمالك ولا ميت ولا بهيمة وان وصى لمي وميت يعلم موته فالكل للمي (٣٢) ويحتمل ان لا يكون له الا النصف فان لم يعلم فللمي نصف الموصى به وان وصى لوارثه واجنبي ثلث ماله فرد الوارثة فللاجنبي السدس (٣٣) وان وصى لهما بثلثي ماله (٣٤) فكذلك عند القاضي وعند أبي الخطاب له الثلث كله (٣٥) وان وصى بماله لابنيه (٣٦) واجنبي فردا وصيته

(٣٢) قوله وان وصى لمي وميت يعلم موته فالكل للمي: هذا أحد الوجهين قال ابن منجا هذا المذهب واختاره في الهداية والكافي وبه قال ابو يوسف ومحمد وقال به الثوري قبا اذا قال هذه المائة لفلان وفلان الميت وأما إذا قال بين فلان وفلان فنصفها للمي ويحتمل أن لا يكون له الا النصف وهو المذهب وبه قال ح وإسحق وعن ش كالذهيين ولنا انه أضافه اليهما فاذا لم يكن أحدهما محلا للملك بطل في حقه وبقي حق المي وهو النصف

(٣٣) قوله فللاجنبي السدس: لان الثلث بينهما نصفين فاذا بطل حق الوارث بقي حق الاجنبي وهو السدس

(٣٤) قوله وان وصى لهما بثلثي ماله الخ اذا أبطل الوارثة الزائد عن الثلث من غير تعيين نصيب أحدهما فالثلث بين الوصيين لكل واحد منهما السدس وهو المذهب الذي ذكره القاضي وبه قال مش لأن الوارث يزاحم الاجنبي اذا أحاز الوارثة الوصيتين فيكون لكل واحد منهما الثلث فاذا أبطلوا نصفها بالرد كان البطلان راجعا اليهما وما بقي بينهما كما لو تلف بغير الرد (فوائد) ١ لو ردوا نصيب الوارث كان للاجنبي الثلث كاملا على الصحيح وعكسها مثلها بلا نزاع ٢ لو ردوا وصية الوارث نصف وصية الاجنبي فله السدس على الصحيح وقيل له الثلث ٣ ولو أرادوا قص الاجنبي عن نصف وصيته لم يملكوا ذلك

(٣٥) قوله وعند أبي الخطاب له الثلث كله: ونحوه عن أبي حنيفة

(٣٦) قوله وان وصى بماله لابنيه: أي ولا وارث له غيرها

فله التسع (٣٧) عند القاضي وعند أبي الخطاب له الثلث وان وصى لزيد وللفقراء  
والمساكين بثلته فلزيد التسع

﴿ باب الموصى به ﴾

تصح الوصية بما لا يقدر على تسليمه كالأبق والشارد والطير في الهواء والحل  
في البطن واللبن في الضرع (١) وبالمعدوم كالذي تحمل أمته (٢) أو شجرته  
ابداً أو في مدة معينة فان حصل منه شيء فهو له ولا بطلت الوصية (٣) وان  
وصى له بمائة لا يملكها صح فان قدر عليها عند الموت أو على شيء منها ولا  
بطلت الوصية وتصح بما فيه تقع مباح (٤) من غير المال كالكلب والزيت  
النجس (٥) فان لم يكن للموصي مال فلموصى له ثلث ذلك (٦) وان كان  
له مال (٧) فجميع ذلك للموصى له وان قل المال في أحد الوجهين وفي

(٣٧) قوله فله التسع: وهو المذهب لأنه بالرد رجعت الوصية إلى الثلث والموصى له ابان  
وأجنبي فيكون للأجنبي التسع لأنه ثلث الثلث

(١) قوله واللبن بالضرع: لأنها تصح بالمعدوم فهذا أولى

(٢) قوله كالذي تحمله أمته: قال أبو العباس ويظهر لي أنه لا تصح الوصية بنظر إلى علة  
التفريق إذ ليس مختصاً بالبيع بل هو عام في كل تفريق الاعتق واقتداء الأسي

(٣) قوله بطلت الوصية: لقوات محلها إذ الموصى به معدوم

(٤) قوله وتصح بما فيه تقع مباح الخ لأن فيه نعماً مباحاً وقر اليد عليه والوصية تبرع  
فصح في المال وفي غير المال

(٥) قوله والزيت النجس: لغير مسجد لأنه لا يجوز استباحه فيه

(٦) قوله فلموصى له ثلث ذلك: إذا لم تجز الورثة

(٧) قوله وان كان له مال الخ حزم به في الخلاصة والوحيد قال الحارثي وهو أظهر  
عند الأصحاب وفي الآخر له ثلثه يعني سواء قل المال أو كثر وهذا المذهب لأن موضوع  
الوصية على أن يسلم ثلثا التركة إلى الورثة وليس في التركة شيء من جنس الموصى به ووجه

الآخر له ثلثه وان لم يكن له كلب لم تصح الوصية به ولا تصح الوصية بما لا تقع فيه كالخمر والميتة ونحوها (٨) وتصح الوصية بالمجهول (٩) كعبد وشاة ويعطى ما يقع عليه الاسم (١٠) فان اختلف الاسم (١١) بالحققة والعرف كالشاة في العرف للانثى والبعير والثور هو في العرف للذكر وحده وفي الحقيقة للذكر والانثى غلب العرف وقال اصحابنا (١٢) تغلب الحقيقة والدابة اسم

الاول أن قليل المال خير من الكلب لكونه لقيمة له (فوائد) ١ الكلب المباح التفع كلب الصديد والماشية والزرع على الصحيح من المذهب وقيل وكاب البيوت وأما الجرو فتباح تربيته لما يباح اقتاؤه له فتصح الوصية به على الصحيح من المذهب ٢ لا تصح الوصية بما لا يباح اتخاذه من الكلاب كالاسود البهم والعقور ولا مالا يصلح للصيد ونحوه ٣ لا تصح مختزير ولا بشيء من السباع والطيور التي لا تصلح للصيد

(٨) قوله كالميتة ونحوها: قاله لان الوصية تملك ولا تصح بذلك كالهبة

(٩) قوله وتصح الوصية بالمجهول الخ لان الموصى له شيء بالوارث من جهة انتقال شيء

من التركة اليه مجانا والجهالة لا تمنع الارث فلا تمنع الوصية

(١٠) قوله ويعطى ما يقع عليه الاسم: لانه مقتضى اللفظ: قال القاضي ويعطيه الورثة ماشاؤا من ذكر أو أنثى قال المصنف والصحيح عندي انه لا يستحق الا ذكر لان الله تعالى فرق بين العبيد والاماء بقوله تعالى (وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم) والمعطوف ينابر المعطوف عليه ظاهرا ولانه في العرف كذلك لانه لا يفهم من اطلاق اسم العبد إلا الذكر

(١١) قوله فان اختلف الاسم الخ هذا اختيار المصنف وجزم به في التبصرة والوجيز لان الظاهر ارادته ولانه لو خطب قوم بشيء لهم فيه عرف وحملوه على عرفهم لم يعدوا مخالفين

(١٢) قوله وقال اصحابنا الخ هذا هو المذهب اختاره القاضي وأبو الخطاب وابن عقيل وغيرهم لانها الاصل ولهذا يحمل عليها كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم فعلى هذا يتناول الذكور والاناث والصغار والكبار فيعطى ما يقع عليه الاسم من ذلك

لذكر والاثني من الخليل والبنغال والحمير (١٣) وان وصى له بغير معين كعبد  
من عبيده صح ويعطيه الورثة ماشاءوا منهم في ظاهر كلامه (١٤) (وقال  
الخرقي) يعطى واحدا بالقرعة فان لم يكن له عبيد (١٥) لم تصح في احد  
الوجهين وتصح في الآخر (١٦) ويشترى له مايسى عبدا وان كان له عبيد  
فماتوا الا واحدا تعينت الوصية فيه (١٧) وان قتلوا كلهم فله قيمة احدهم على  
قاتله وان وصى له بقوس وله اقواس (١٨) للرمي والبندق والندف فله قوس  
النشاب لانه اظهرها الا ان تقتن به قرنة تصرف إلى غيره وعند أبي  
الخطاب (١٩) له واحد منها كالوصية بعبد من عبيده وان وصى له بكلب أو  
طبل وله منها مباح ومحرم انصرف إلى المباح وان لم يكن له الا محرم لم  
تصح الوصية. وتنفذ الوصية (٢٠)

(١٣) قوله والدابة الى قوله والحمير: لان ذلك هو المتعارف

(١٤) قوله في ظاهر كلامه: وهو المذهب وتقدم كلام القاضي أنه يبطل ماشاء الورثة  
من عبد أو أمة وكذا هنا في الجهول

(١٥) قوله فان لم يكن له عبيد الخ وهذا المذهب لانه أوصى له بلا شيء فهو كما  
لو قال أوصيت لك بما في كيسي ولا شيء فيه

(١٦) قوله وتصح في الآخر الخ لانه لما تعذرت الصفة بقي أصل الوصية فأشبهه مالو  
وصى له بألف لا يملكه ثم ملكه فبطل المذهب لو ملك عبيدا قبل موته فهل تصح؟ فيه  
وجهان أحدهما تصح وهو الصحيح

(١٧) قوله فان كان له عبيد فماتوا الا واحدا تعينت الوصية فيه: وكذلك ان لم  
يكن له الا عبد واحد تعذر تسليم الباقي

(١٨) قوله وان وصى له بقوس وله اقواس الخ هذا المذهب وبه قال ش

(١٩) قوله وعند أبي الخطاب الخ لان اللفظ يتناول جميعا

(٢٠) قوله وتنفذ الوصية الخ هذا المذهب لانه من ماله فدخل في وصيته كالعلوم ولان

فيما علم من ماله وما لم يعلم وإذا وصى بثلثه (٢١) فاستحدث ما لا دخل ثلثه في الوصية وإن قتل وأخذت ديته (٢٢) فهل تدخل الدية في الوصية؟ على روايتين وإن وصى بمعين (٢٣) بقدر نصف الدية فهل تحسب الدية على الورثة من الثلثين؟ على وجهين

### فصل

وتصح الوصية بالمنفعة (٢٤) المفردة فلو وصى لرجل بمنافع أمته أبدا

الوصية بجزء من ماله فلم يدخل فيه ما لا يعلم به من ماله كما لو نذر الصدقة بثلثه وقال م لا تقض الا فيما علم وحكي ذلك عن ابن بن عتيان وعمر بن عبد العزيز وريصة إلا في المدبر فإنه يدخل في كل شيء

(٢١) قوله وإذا وصى له بثلثه الخ هذا الصحيح من المذهب وبه قال التضي والاوزاعي م وأبو ثور ش وأصحاب الرأي لأنه من ماله يرثه ورثته وتقضى منه ديونه أشبه ما ملكه قبل للوصية ولما ذكرنا في التي قبلها (وعنه) يدخل المتجدد مع علمه به أو قوله بثلاثي يوم أموت والا فلا (تبييه) قد يدخل في كلامه لو نصب أحبولة قبل موته فوقع فيها صيد بعد موته فإن الصيد يكون للنائب فيدخل ثلثه في الوصية وهو صحيح وهو المذهب وقال في الانتصار وغيره لا يدخل ويكون كله ملكا للورثة وأطلقهما في الرأية

(٢٢) قوله وإن قتل وأخذت ديته الخ احدهما تدخل روي عن علي رضي الله عنه في دية الخطأ مثل ذلك وهو قول الحسن م وهو المذهب لأنها بدل نفسه وقضه له فكذلك بدلها وكدية أطرافه في حياته والثانية لا تدخل وصيته روي ذلك عن مكحول وشريك وأبي ثور وداود واسحق وبه قال م في دية العمد لأن الدية إنما تجب للورثة بعد موت الموصي ولأنه بالموت تزول أملاكه الثابتة له فكيف يتحدد له ملك وعلى المذهب لافرق بين الخطأ والعمد

(٢٣) قوله وإن وصى بمعين الخ وهما مبينان على الروايتين فلي الأولى تحسب الدية من ماله فإن كانت وصيته بقدر نصف الدية أو أقل منه فغدت الوصية والا أخرج منه قدر ثلثها وعلى الثانية لا تحسب الدية وتخرج الوصية من ثلاد ماله دون ديته

(٢٤) قوله وتصح الوصية بالمنفعة الخ هذا قول الجمهور منهم م والثوري ش وأصحاب

أو مدة معينة صح واذا وصى بها أبدا فلورثة عتقها (٢٥) ويصحبها (٢٦) وقيل لا يصحب يصحبها المالك نعمها (٢٧) ولهم ولاية تزويجها (٢٨) وأخذ مهرها (٢٩) في كل موضع وجب لأن منافع البضع لا تصح الوصية بها (وقال أصحابنا (٣٠)) مهرها للوصي وإن وطئت بشبهة فالولد حر (٣١) وللورثة قيمة ولدها عند

الرأي وقال ابن أبي ليلى لا تصح لأنها مدومة ولما أنه يصح تملكها بمقدار المعاوضة فصحت الوصية بها كالأعيان ويستر خروج ذلك من الثلث نص عليه أحمد في سكنى الدار فإن لم يخرج من الثلث أجز منه بقدر الثلث (قائدة) لو أوصى له بثمره بستان لم يملك واحد من الوصى له والوارث اجبار الآخر على السقي فإن أراد أحدهما سقيها بحيث لا يضر صاحبه لا يملك الآخر منه فإن يبس الشجر فخطبه للوارث وإن لم يحمل في المدة المعينة فلا شيء للموصى له

(٢٥) قوله وللورثة عتقها: لأنها مملوكة لهم لأن كفارة لعجزها عن الاستقلال بنفسها ومنفعة باقية للموصى له ولا يرجع على المتق بشيء. وللوصى له الاجارة والاعارة والخروج بالبدن من البلد

(٢٦) قوله ويصحبها: هذا المذهب مطلقاً لأن المشتري قد يرجو الكمال بحصول منافعتها له من جهة الوصي أممية أو وصية أو مصالحة بمال وقد يقصد تكميل المصلحة للمالك المنفعة بتمليكها وقد يعتقها فيكون له الولاء وتباع مساوية المنفعة

(٢٧) قوله وقيل لا يصحب يصحبها المالك نعمها: اختاره أبو الخطاب لأنه يجتمع له المنفعة والمالك فينتفع بذلك بخلاف غيره

(٢٨) قوله ولهم ولاية تزويجها: لأنهم يملكون رقبتها وليس لهم ذلك إلا بإذن صاحب المنفعة وليس لواحد منهما تزويجها منفردا

(٢٩) قوله وأخذ مهرها الخ هذا اختيار المصنف وابن عقيل وغيرهما

(٣٠) قوله وقال أصحابنا الخ وهذا المذهب لأنه من منافعتها

(٣١) قوله فالولد حر: لأن وطء الشبهة يكون فيه الولد حراً لا اعتقاد الواطء أنه

يطأ في ملك



الوضع على الواطئ (٣٢) وان قلت (٣٣) فلهن قيمتها في أحد الوجهين وفي الآخر يشترى بها ما يقوم مقامها (٣٤) وللوصي استخدامهما وإيجارتهما وأعارتهما وليس لواحد منهما وطئها (٣٥) وان ولدت (٣٦) من زوج أوزنا فحكمه حكمها وفي ثقتها (٣٧) ثلاثة أوجه (أحدها) انه في كسبها والثاني على مالها والثالث على الوصي وفي اعتبارها من الثلث (٣٨) وجهان (أحدهما)

(٣٢) قوله على الواطئ: لانه الذي فوت رقه

(٣٣) قوله وان قلت الخ هذا المذهب لان القيمة بدل الرقة فتكون لصاحبها وتبطل

الوصية بالثمن

(٣٤) قوله وفي الآخر يشترى بها ما يقوم مقامها: لان كل حق تعلق بالعين تعلق بيدها

(٣٥) قوله وليس لواحد منهما وطئها: لان صاحب الثمن ليس بزوجة ولا مالك للرقة

والوطء لا يباح بغيرهما ومالك الرقة لا يملكها ملكا تاما ولا يامن ان تحمل منه فان فعل فلاحد

عليه وولده حر فان كان الواطئ صاحب الثمن لم تصر أم ولد وان كان للمالك صارت أم ولده

(٣٦) قوله وان ولدت الخ هذا أحد الوجهين حزم به في الهداية والمذهب لان الولد

يتبع الام في حكمها كولد المكاتب والمذرة والثاني تكون للمالك الرقة قدمه في المحرر

والفروع وهو المذهب على المصطلح لانه جزء منها وليس من النفع الموصى به

(٣٧) قوله وفي ثقتها الخ الاول ذكره القاضي في المحرر وقال المصنف والشارح وهذا

راجع الى إيجابها على صاحب الثمن والثاني هو الذي ذكره الشريف أبو جعفر مذهبا

لاحد وحزم به أبو الخطاب في رؤس المسائل وصاحب الوجيز وغيرها وبه قال أبو

نور وهو ظاهر مذهب شافعي لان الثقة على الرقة فكانت على صاحبها كثقة العبد المستأجر

والثالث هو المذهب احتاره المصنف والشارح وغيرها وهو قول الاصطخري وأصحاب

الرأي لانه يملك ثمنها على التأيد فكانت الثقة عليه كالزوج ولان إيجاب الثقة على من

لا تقع له ضرر بمجرد الشرع ينفي هذا

(٣٨) وفي اعتبارها من الثلث الخ أي يعتبره مضمونها ويخرج عنها من الثلث

لان أمة لا تمنعها لاقية لها وهذا الصحيح من المذهب (قائدة) وكذا الحكم في كل

عين موصى بنفعها

تعتبر جميعها من الثالث والثاني قوم (٣٩) بمنفعتهما ثم تقوم مسلوقة المنفعة فيعتبر ما بينها وان وصى لرجل برقبته ولا آخر بمنفعتهما صح وصاحب الرقبة كالوارث فيما ذكرنا وان وصى لرجل بمكاتبه (٤٠) صح ويكون كالواشترأ (٤١) وان وصى له بمال الكتابة أو بنجم منها صح (٤٢) وان وصى برقبته لرجل وبما عليه لا آخر صح فان أدى عتق وان عجز فهو لصاحب الرقبة وبطلت وصية صاحب المال فيما بقي عليه

### فصل

ومن أوصى له بشيء بعينه تلف قبل موت الموصي أو بعده بطلت الوصية (٤٣) وان تلف المال كله غيره بعد موت الموصي فهو للموصي له (٤٤) فان لم يأخذه زمانا (٤٥) قوم وقت الموت لا وقت الاخذ وان لم

(٣٩) قوله والثاني قوم: وهذا اختيار القاضي فاذا كانت قيمتها بمنفعة مائة وقيمتها مسلوقة المنفعة عشرة علمنا ان قيمة المنفعة تسعون اهـ

(٤٠) قوله وان وصى لرجل بمكاتبه صح الوصية بالمكاتب اذا قلنا بصحة بيعه لانه مملوك يصح بيعه فصحت الوصية به كالقن

(٤١) قوله ويكون كالواشترأ: لان الوصية بملك اشبهت الشراء فان أدى عتق والولاء له كالشترى وان عجز عاد رقيقا له وان عجز في حياة الموصي لم تعط الوصية لان رقه لا ينافيها وان أدى اليه بطلت فان قال ان عجز ورق فهو لك بعد موتي فججز في حياة الموصي صح وان عجز بعد موته بطلت

(٤٢) قوله أو بنجم منها صح: لانها صح عا ليس مستقرا كتصح بما لا يملك في الحال كحمل الجارية وللموصي اهـ الاستيفاء والبراء ويقتضى بأحدهما

(٤٣) قوله أو بعده بطلت الوصية: حكاه ابن المنذر اجماع من يحفظ عنه لان الموصي له انما يستحق المعين وقد زال

(٤٤) قوله فهو للموصي له: لان حقوق الورثة لم تتعلق به لمعينه  
(٤٥) قوله فان لم يأخذه زمانا الخ هذا هو المذهب وبه قال ش وأصحاب الرأي ولا نعلم

يكن له (٤٦) سوى الميعن الا مال غائب أو دين في ذمة موثر أو معسر  
فللموصى له ثلث الموصى به وكلما اقتضى من الدين شيء أو حضر من الغائب  
شيء ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى يملكه (٤٧) وكذلك الحكم في المدبر وإن  
وصى له بثلث عبه فاستحق ثلثاه فله الثلث الباقي (٤٨) وإن وصى له بثلث ثلاثة  
أعبد فاستحق اثنان منهم أو ما تافله ثلث الباقي (٤٩) وإن وصى له بعب لا يملك غيره  
قيمتهم مائة ولا آخر بثلث ماله وملكه غير العبد مائتان فأجاز الورثة فللموصى  
له بالثلث ثلث المائتين (٥٠) وربع العبد (٥١) وللموصى له بالعبد ثلاثة أرباعه فإن  
ردوا فقال (الخرقي) (٥٢) للموصى له بالثلث سدس المائتين وسدس العبد

فيه خلافا لانه حال لزوم الوصية تعتبر قيمة المال فيه فعلى هذا ينظر كم كان الموصى به  
وقت الموت فإن كان ثلث التركة أو دونه استحقه الموصى له وإن زادت قيمته حتى صارت مثل  
المال أو أكثر أو هلك المال سواء احتص به ولا شيء للورثة وإن كان حين الموت زائدا على  
الثلث فللموصى له قدر الثلث إن لم يجز الورثة وإن كان نصف المال فله ثلثاه وإن كان ثلثيه  
فله نصفه وإن كان نصف المال وثلثه فله خامس ولا عبرة بالزيادة والنقصان بعد ذلك وكذا  
لو وصى بثلثي عبد معين

(٤٦) قوله وإن لم يكن له الخ لان حقه في الثلث متيقن فوجب تسليم ثلث الميعن اليه  
لكن ليس له أخذ الميعن قبل قدوم الغائب وقبض الدين لانه ربما تلف فلا تنفذ  
الوصية في الميعن كله كالموثر بخلاف غير الميعن

(٤٧) قوله حتى يملكه لانه موصى له به يخرج من ثلثه وإنما منع قبل ذلك لاجل حق الورثة

(٤٨) قوله فله الثلث الباقي إن خرج من الثلث لانه موصى به

(٤٩) قوله فله ثلث الباقي لانه لم يوص له منه بأكثر من ثلثه وقد شرك بينه وبين ورثته

في استحقاقه

(٥٠) قوله ثلث المائتين وهو ستة وستون

(٥١) قوله وربع العبد لدخوله في المال الموصى له بثلثه

(٥٢) قوله فإن ردوا فقال الخرقي الخ كلام الخرقي هو الصحيح من المذهب لان

وللموصى له بالعبد نصفه وعندى انه يقسم الثلث بينهما على حسب ما بهما في حال  
 الاجازة لصاحب الثلث خمس المائتين وعشر العبد ونصف عشره ولصاحب  
 العبد درهم وخمسه وان كانت الوصية بالنصف (٥٣) مكان الثلث فاجازوا فله (٥٤)  
 مائة وثلث العبد ولصاحب العبد ثلثاه وان ردوا فلصاحب النصف (٥٥) ربع  
 المائتين وسدس العبد ولصاحب العبد ثلثه (وقال أبو الخطاب (٥٦) لصاحب  
 النصف خمس المائتين وخمس العبد (٥٧) ولصاحب العبد خمسة (٥٨) وهو  
 قياس قول الخرقى والطريق فيهما أن تنظر ما حصل لهما في حال الاجازة فتنسب  
 اليه ثلث المال وتمطي كل واحد مما كان له في الاجازة مثل نسبة الثلث  
 اليه وعلى قول الخرقى تنسب الثلث الى وصيهما جميعا وتمطي كل واحد مما  
 له في الاجازة مثل تلك النسبة وان وصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بمائة  
 والثالث بتمام الثلث على المائة فلم يزد الثلث (٥٩) عن المائة بطلت وصية (٦٠)

الوصيتين متساويتان لان العبد قيمته مائة وثلث جميع المال مئة فيكون الثلث بينهما  
 نصفين الا أن الموصى له بالعبد يأخذ نصيبه كله منه والموصى له يأخذ من جميع  
 المال سدسه

(٥٣) قوله وإن كانت الوصية بالنصف الخ لان المئة نصف المائتين التين لامرأهم له  
 فيهما وأما أخذه ثلث العبد فلانه موصى له بنصفه لدخوله في جملة المال وموصى  
 للآخر بأكمله وذلك نصفان ونصف فاقسمه على ثلاثة يرجع النصف الى ثلث

(٥٤) قوله فأجازوا فله: أي لصاحب النصف

(٥٥) قوله وإن ردوا فلصاحب النصف الخ هذا اختيار المصنف

(٥٦) قوله وقال أبو الخطاب الخ هذا هو المذهب

(٥٧) قوله خمس المائتين وخمس العبد: ستون من ثلاثمائة

(٥٨) قوله ولصاحب العبد خمسة: أربعون من ثلاثمائة

(٥٩) قوله فلم يزد الثلث: كما لو كان المال ثلاثمائة

(٦٠) قوله بطلت وصيته: لانه لم يوص له بشيء أشبه ما لو وصى له بداره ولا دار له

صاحب التام وقسمت الثلث بين الآخرين على قدر وصيتهما (٦١) وإن زاد عن المائة (٦٢) فأجاز الورثة هذت الوصية على ما قال الموصي وإن ردوا فلكل واحد نصف قيمته عندي (وقال القاضي) ليس لصاحب التام شيء حتى تكمل المثة لصاحبها ثم يكون له ما فضل عنها ويجوز أن يزاحم به ولا يعطيه كوالد الأب مع ولد الأبوين في مزاحمة الجد

### باب الوصية بالانصباء والاجزاء

إذا وصى له بمثل نصيب وارث معين فله مثل نصيبه مضموماً إلى المسئلة (١) فإذا وصى له بمثل نصيب ابنة (٢) وله ابنان فله الثلث وإن كانوا ثلاثة

(٦١) قوله على قدر وصيتهما: الخاصة لكل منهما خمسون

(٦٢) قوله وإن زاده الثلث عن المثة الخ تحت وصية صاحب التام لانه لا مانع له من ذلك فلو كان الثلث مثلاً مائتين أخذهما الموصى له بالثلث وأخذ كل واحد من الآخرين مائة

(١) قوله فله مثل نصيبه مضموماً إلى المسئلة: أي مسألة الورثة لو لم تكن وصية مضموماً إليها ومزاداً عليها هذا قول الجمهور وهو قال حش وقال هو ابن أبي ليلى وزفر وداود يسطى مثل نصيب الدين أو مثل نصيب أحدهم إن كانوا يتساوون من أصل المسال غير مزيد ويقسم الباقي بين الورثة لأن نصيب الوارث قبل الوصية من أصل المسال فلو أوصى له بمثل نصيب ابنة وله ابنان فله النصف وإن كان له ثلاثة فله الثلث وإن كان له واحد فالوصية تجمع للمال واختاره صاحب الفائق وعلى المذهب له في الصورة الأولى الثلث وفي الثانية الربع وفي الثالثة له مثل نصيبه ولنا أنه جعل وارثه أصلاً جعل عليه نصيب الموصى له وجعل مثلاً لصاحبه وهذا يقتضي أن لا يزداد أحدهما على صاحبه فحق أعطى من أصل المال فأعطى مثل نصيبه

(٢) قوله فإذا وصى له بمثل نصيب ابنة الخ يعني له مثل نصيبه كما لو وصى له بمثله وهذا المذهب وهو قال م وأهل المدينة والوؤلوي وأهل البصرة وابن أبي ليلى وزفر وداود لانه أمكن تصحيح وصيته بمثل لفظه على مجازة فصح لانه على حذف مضاف أي بمثل نصيب ابني وكما لو أوصى بجميع ماله: الوارث أما من لا يرث لرقه أو غيره فلا شيء له:

فله الربع وان كان معهم (٣) بنت فله التسعان (٤) وان وصى بنصيب ابنه فكذلك في أحد الوجهين وفي الآخر (٥) لا تصح الوصية وان وصى بضعف نصيب ابنه أو بضعفيه (٦) فله مثله مرتين وان وصى بثلاثة أضعافه فله ثلاثة أمثاله هذا هو الصحيح عندي (وقال أصحابنا (٧) ضعفاء ثلاثة أمثاله وثلاثة أضعافه أربعة أمثاله كلما زاد ضعفا زاد مرة واحدة وان وصى بمثل نصيب أحد ورثته (٨)

(٣) قوله وان كان معهم أي البنين الثلاثة

(٤) قوله فله التسعان : لان المسئلة من سبعة لكل ابن سهمان ولا بنت سهم ويزاد

عليها مثل نصيب ابن فيصير تسعة والاتان تسعان

(٥) قوله وفي الآخر الخ وهو قول أصحاب شح وصاحبه لانه أوصى بما هو حق

للابن فلم تصح كما لو قال بدار ابني

(٦) قوله وان وصى بضعف نصيب ابنه الخ هذا قول أبي عبيد واختاره المصنف

والشارح لقول الله تعالى (فآتت أكلها ضعفين) قال عكرمة تحمل في كل عام مرتين ولا

خلاف بين المفسرين عامناه في تفسير قوله تعالى (يضاعف لها العذاب ضعفين) ان المراد

به مرتين وقد دل عليه قوله تعالى (نؤتها أجراها مرتين) ومحال أن يجعل الله أجرها

على العمل الصالح مرتين وعذابها على الفاحشة ثلاثة مرات بل المعهود من كرمه وفضله

مضاعفة الحسنات على السيئات

(٧) قوله وقال أصحابنا الخ هذا المذهب وبه قال شح لان التضعيف ضم شيء الى مثله

مرة بعد أخرى قال أبو عبيدة معمر بن المثنى ضعف الشيء هو ومثله وضعفاء هو

ومثلاه وثلاثة أضعافه أربعة أمثاله ولولا ان ضعفي الشيء ثلاثة أمثاله لم يكن فرق بين

الوصية بضعف الشيء وبضعفيه والفرق بينهما مراد ومقصود

(٨) قوله ولو وصى له بمثل نصيب أحد ورثته الخ عملها واضح لكن لو وصى بمثل

نصيب أكثرهم ميراثاً فله ذلك ان خرج من الثلث أو أبيض مضافاً الى المسئلة فيكون

له في هذه المسئلة ثمانية وعشرون مثل نصيب الابن لانه أكثرهم تضم الى المسئلة

فتكون ستين سهماً مع الاجازة ومع الرد له الثلث والثلثان للورثة

ولم يسمه كان له مثل ما لأقلام نصيباً (٩) فلو كانوا ابناً وأربع زوجات  
صحت من اثنين وثلاثين (١٠) لكل زوجة سهم وللوصي سهم (١١) زاد  
عياها فتصير من ثلاثة وثلاثين وان وصى بمثل نصيب وارث لو كان (١٢) فله  
مثل ماله لو كانت الوصية وهو موجود فان كان الوارث أربعة بنين (١٣) فلو وصى  
السدس (١٤) وان كانوا ثلاثة فله الخمس (١٥) ولو كانوا أربعة فأوصى بمثل  
نصيب خامس لو كان إلا مثل نصيب سادس لو كان فقد أوصى له بالخمس  
الا السدس بعد الوصية فيكون له سهم يزداد على ثلاثين سهماً وتصح من  
اثنين وستين له منها سهمان ولكل ابن خمسة عشر

(٩) قوله نصيباً: لأنه التيقن وما زاد مشكوك فيه

(١٠) قوله في اثنين وثلاثين: لأن أصلها ثمانية للزوجات سهم عليهن لا ينقسم ولا يوافق  
فأضرب عددهن في ثمانية تبلغ ذلك

(١١) قوله للوصي سهم: والباقي للابن

(١٢) قوله وان وصى بمثل نصيب وارث لو كان الخ وطريقه أن تنظر ما يكون للموصى  
له بعد وجود الوارث فيكون له مع عدمه قصصح مسألة عدم الوارث ثم تصحح  
مسألة وجوده ثم تضرب احدهما في الاخرى ثم تقسم المرتفع من الضرب على مسألة  
وجود الوارث فما خرج بالقسمة أضفه الى ما ارتفع من الضرب فيكون للموصى له  
واقسم المرتفع بين الورثة مثاله لو خلف اثنين وأوصى بمثل نصيب ابن ثالث لو كان  
فلموصى له الربع وتصح من ثمانية لأن مسألة وجود الوارث من ثلاثة ومسألة عدمه  
من اثنين فإذا قسمتها على ثلاثة خرج اثنان فاضفها للسنة تبلغ ثمانية فلموصى له  
سهمان ولكل ابن ثلاثة

(١٣) قوله فان كان الوارث أربعة بنين: وووصى بمثل نصيب خامس لو كان

(١٤) قوله فلو وصى السدس: وتصح من أربعة وعشرين للموصى له أربعة  
ولكل ابن خمسة

(١٥) قوله فله الخمس: وتصح من خمسة عشر للموصى له ثلاثة ولكل ابن أربعة

### فصل في الوصية بالاجزاء

إذا وصى له بجزء (١٦) أو حظاً أو نصيب أو شيء فلو ورثة أن يعطوه ما شاؤا وإن وصى له بسهم من ماله ففيها ثلاث روايات أحدها أن له سدس (١٧) بمنزلة سدس مفروض أن لم تكمل فروض المسئلة (١٨) أو كانوا عصبية أعطى سدساً كاملاً وإن كملت فروضها أعطيت به وإن عالت أعطيل معها (١٩) والثانية (٢٠) له سهم مما تصح منه المسئلة ما لم يزد على السدس والثالثة (٢١) له مثل

(١٦) قوله إذا وصى له بجزء الخ قال في المنعي لا أعلم به خلافاً لأن كل شيء جزء ونصيب وحظ أو شيء وكذلك إن قال أعطوا فلاناً من مالي أو أرزقوه لأن ذلك لا حسد له في القصة ولا في الشرع لكن لا يعطى إلا بما يتجول لأن القصد بالوصية بر الموصى له وإنما وكل قدر الموصى به وتبينه إلى الورثة وما لا يتجول شرعاً لا يحصل به المقصود

(١٧) قوله وإن وصى له بسهم من ماله ففيها ثلاث روايات أحدها أن له سدس الخ هذا المذهب روي عن علي وابن مسعود به قال الحسن وإياس بن معاوية والثوري لما روى أن مسعوداً رجلاً وصى لرجل بسهم من ماله فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم السدس ولأن السهم في كلام العرب السدس قاله إياس بن معاوية فتصرف الوصية إليه

(١٨) قوله فإن لم تكمل فروض المسئلة: كزوجة وعم أو كانوا عصبية كبنين وأخوة وأعمام أعطى الموصى له سدساً كاملاً والورثة ما بقي وإن كملت فروضها كزوج وأخت لأبوين أو لأب أعطيت به فتعول إلى سبعة ويعطى الموصى له السبع واحد من سبعة وللزوج ثلاثة والأخت ثلاثة من السبعة

(١٩) قوله وإذا عالت أعطيل معها: مثله لو كان معها جدة فانه يزيد عليها بالسهم الموصى به فيعطى الثمن والجدة سهماً ولكل من الزوج والأخت ثلاثة ثلاثة

(٢٠) قوله والثانية الخ فينظر كم سهماً صحت منه العريضة فيزد عليها مثل سهم من سهامها للموصى له به قال شرح لكن قال القاضي هذا ما لم يزد على السدس ورد الحارثي كلام القاضي

(٢١) قوله والثالثة الخ أحادها الخلال وصاحبه وسها قال ح لا سهم أو ورثة نصباؤهم



نصيب أقل الورثة ما لم يزدد على السدس وإن وصى له بجزء معلوم كثلث أو ربع  
أخذته من مخرجه فدفعته إليه وقسمت الباقي على مسألة الورثة (٢٢) إلا أن  
يزيد على الثلث ولا يجوز له أن يفرض له الثلث وتقسم الثلثين عليها (٢٣) وإن  
وصى بجزءين أو أكثر أخذتهما من مخرجهما وقسمت الباقي على المسئلة فإن زادت  
على الثلث وردت الورثة جعلت السهام الحاصلة للأوصياء ثلث المال ودفعت الثلثين  
إلى الورثة فلو وصى لرجل بثلث ماله ولا أخرب بربعه وخلف ابنين أخذت الثلث  
والربع من مخرجهما سبعة من اثني عشر وبقي خمسة للابنين إن أجازا وإن  
ردّا جعلت السبعة ثلث المال فتكون المسئلة من إحدى وعشرين (٢٤) وإن أجازا  
لأحدهما دون الآخر أو أجاز كل واحد لواحد فاضرب وفق مسألة  
الاجازة وهو ثمانية في مسألة الرد تكن مائة وثمانية وستين للذي أجزله سهمه  
من مسألة الاجازة مضروب في وفق مسألة الرد وللذي رد عليه سهمه من مسألة

فيكون له الأقل لأنه اليقين وقال ش وابن المنذر يعطيه الورثة ما شاءوا لأن ذلك يقع  
عليه اسم السهم كما لو وصى له بجزء وقال أبو ثور يعطى سهماً من أربعة وعشرين لأنها  
أكثر أصول الفرائض فالسهم منها أقل السهام وقال عطاء وعكرمة لأبي له قال  
المصنف والشارح الذي يقتضيه القياس أنه إن صح أن السهم في لسان العرب السدس  
أو صح الحديث يعني حديث ابن مسعود المتقدم فهو كالو أو وصى له بسدس من ماله والا  
فهو كالو أو وصى بجزء من ماله على ملاحظته وابن المنذر

(٢٢) قوله على مسألة الورثة: لأنه لم يفرق بين الوصي بثلثه ولا بينان فالمسئلة من ثلاثة وإن كانوا  
ثلاثة فهي من تسعة للموصى له بالثلث ثلاثة ولكل ابن سهمان

(٢٣) قوله وتقسم الثلثان عليها: كالو وصى له بالثلث فلو وصى له بالنصف وله ابنان فردا  
فله موصى له الثلث والباقي للابنين وتصح من ثلاثة

(٢٤) قوله من إحدى وعشرين: لو وصين سبعة لصاحب ثلث أربعة وأصاحب

الربع ثلاثة

الرد في وفق مسألة الاجازة والباقي للورثة وللذي أجاز لهما نصيبه من  
مسألة الاجازة في وفق مسألة الرد وللآخر سهمه من مسألة الرد في وفق  
مسألة الاجازة والباقي بين الوصيتين على سبعة

### ﴿ فصل ﴾

وان زادت الوصايا على المال عملت فيها عملك في مسائل المول فاذا  
وصى بنصف وثلث وربع وسدس أخذتها من اثني عشر وعالت الى خمسة  
عشر فتقسم المال كذلك ان أجاز لهما أو الثلث ان رد عليهم وان وصى  
لرجل بجميع ماله ولا آخر بنصفه فالل مال بينهما على ثلاثة ان أجاز لهما والثلث  
على ثلاثة مع الرد فان أجاز لصاحب المال وحده فلصاحب النصف التسع  
والباقي لصاحب المال في أحد الوجهين والآخر ليس له الا ثلث المال التي  
كانت في حال الاجازة لهما يبقى التسعان للورثة وان أجازوا لصاحب  
النصف وحده فله النصف في الوجه الاول وفي الآخر له الثلث ولصاحب  
المال التسعان وان أجاز أحد الابنين لهما فسهمة بينهما على ثلاثة وان أجاز  
لصاحب المال وحده دفع اليه كلما في يده أو ثلثه على اختلاف الوجهين  
فان أجاز لصاحب النصف دفع اليه نصف ما في يده ونصف سدسه أو ثلثه

### ﴿ فصل في الجمع بين الوصية بالاجزاء والانصاء ﴾

اذا خلف ابنين ووصى لآخر بثلث ماله ولا آخر بثلث نصيب ابن قتيها وجهان  
(أحدهما) اصحاب النصيب ثلث المال عند الاجازة وعند الرد يقسم الثلث  
بين الوصيين نصفين والباقي لصاحب النصيب مثل ما يحصل لابن وهو  
ثلث الباقي وذلك التسعان عند الاجازة وعند الرد يقسم الثلث بينهما  
على خمسة وان كان الجزء الموصى به النصف خرج فيها وجه ثالث وهو

أن يكون لصاحب النصيب في حال الاجازة ثلث الثلثين وفي الرد يقسم  
الثلث بينهما على ثلاثة عشر سهما لصاحب النصف تسعة ولصاحب النصيب  
أربعة وان وصى لرجل بمثل نصيب أحدهما ولا آخر بثلث باقي المال فلي  
الوجه الاول لصاحب النصيب ثلث المال وللآخر ثلث الباقي تسعات  
والباقي للورثة وعلى الوجه الثاني يدخلها الدور ولعملها طرق (احدها) ان  
ان تجعل المال ثلاثة اسهم ونصيبا تدفع النصيب الى الموصى له بنصيب  
ابن وللآخر ثلث الباقي سهم يقي سهمان لكل ابن سهم وذلك هو النصيب  
فصحت من أربعة. وبالجبر تأخذ مالا تلقي منه نصيبا وثلث الباقي يقي ثلثا  
مال الا ثلثي نصيب تعدل نصيبين اجبرها بثلثي نصيب ورد مثل ذلك  
على النصيبين يقي ثلثا مال تعدل نصيبين وثلثين أبسط الكل أثلاثا من جنس  
الكسر يصير مائين تعدل ثمانية أنصباء اقلب فاجعل المال ثمانية والنصيب  
اثنين وان شئت قلت للابنين سهمان ثم تقول هذا مال ذهب ثلثه فزد عليه  
مثل نصفه يصير ثلاثة ثم زد مثل نصيب ابن يصير أربعة وان كانت وصية  
الثاني بثلث ما يقي من النصف فبالطريق الأولى تجعل المال ستة ونصيبين  
تدفع النصيب الى الموصى له به والى الآخر ثلث بقية النصف سهما والى أحد  
الابنين نصيبا يقي خمسة للابن الآخر فالنصيب خمسة والمال ستة عشر. وبالجبر  
تأخذ مالا وتلقي منه نصيبا وثلث باقي النصف يقي خمسة أسداس مال الا  
تلقى نصيب تعدل نصيبين اجبرها تكن خمسة أسداس مال تعدل نصيبين  
وثلثين أبسط الكل أسداسا واقلب وحول يصير المال ستة عشر والنصيب  
خمس وان خلف أم أو بنتا وأختا وأوصى لرجل بمثل نصيب الام وسبع ما بقي  
ولا آخر بمثل نصيب الاخت وربع ما بقي ولا آخر بمثل نصيب البنت وثلث

ما بقي فقل مسألة الورثة من ستة وهي بقية مال ذهب ثلثه فزد عليه مثل نصفه ثلاثة ثم زد مثل نصيب البنت يكن اثني عشر فهو بقية مال ذهب ربه فزد عليه ثلثه ومثل نصيب الأخت صارت ثمانية عشر فهو بقية مال ذهب سبعة فزد عليه سدسه ومثل نصيب الأم يكن اثنين وعشرين. وان خلف ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم الاربع المال فخذ مخرج الكسر أربعة وزد عليه ربه يكن خمسة فهو نصيب كل ابن وزد على عدد البنين واحدا واضربه في مخرج الكسر تكن ستة عشر اعط الموصى له نصيبا وهو خمسة واستثن منه ربع المال أربعة يبقى له سهم ولكل ابن خمسة. وان قال الاربع الباقي بعد النصيب فزد على عدد البنين سهما وربما واضربه في المخرج يكن سبعة عشر له سهمان ولكل ابن خمسة. وان قال الاربع الباقي بعد الوصية جعلت المخرج ثلاثة وزدت عليه واحدا يكن أربعة فهو النصيب وزدت على سهام البنين سهما وثلاثا وضربته في ثلاثة يكن ثلاثة عشر سهما له سهم ولكل ابن أربعة ولا يلحق بهذا الكتاب التطويل بأكثر من هذا

### ﴿ باب الموصى اليه ﴾

تصح وصية المسلم الى كل مسلم (١) عاقل عدل وان كان عبدا أو مراهقا

(١) قوله تصح وصية المسلم الى كل مسلم النسخة ذلك أنه تصح الوصية الى الرجل المسلم السافل الحر المدلل إجماعاً فأما العبد فتصح الوصية اليه قال ابن حامد سواء كان عبد نفسه أو عبد غيره وبه قال م وقال النخعي والاوزاعي وابن شبرمة تصح الى عبده ولا تصح الى عبد غيره وقال ح تصح وصيته الى عبد نفسه اذا لم يكن في ورثته رشيد وقال أبو يوسف ومحمد بن لا تصح الى عبد بحال لانه لا يكون ولياً على ابنه بالنسب فلا يجوز ان يولي الوصية كالمجنون ولنا أنه تصح استنابته في الحياة

أو امرأة أو أم ولد ولا تصح إلى غيرهم (٢) (وعنه) تصح إلى الفاسق ويضم  
الحاكم إليه أمينا فإن كانوا على غير هذه الصفات (٣) ثم وجدت عند الموت

فصح أن يوصى إليه كالحرة وقياسهم يطول بالمرأة والخلاف في المكاتب والمدير والمتق  
بعضه فاقن وأما الصبي المميز فقال القاضي قياس المذهب صحة الوصية إليه لأن أحمد  
قد نص على صحة وكاله فلي هذا يستبرأ أن يكون قد جاوز العتق وعنه لا تصح الوصية  
إليه حتى يبلغ وبه قال ش وهو المذهب اختاره المصنف والشارح لأنه ليس من أهل  
الشهادة والاقرار ولا يصح تصرفه إلا بإذن وهو مولى عليه فلم يكن من أهل الولاية  
كالطفل وأما المرأة فتصح الوصية إليها في قول أكثر أهل العلم روي عن شريح  
وبه قال م والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح ش واسحق وإيونور وأصحاب الرأي  
ولم يجزئه عطاء لأنها لا تكون قاضية فلم يجز أن تكون وصية كالمجنون ولنا أن صر  
رضي الله عنه أوصى إلى حفصة رضي الله عنها ولأنها من أهل الشهادة كالرجل  
(تبييه) شمل قوله تصح الوصية إلى كل مسلم الخ العدل العاقل إذا كان آميناً وهو  
المذهب وقال ابن عقيل يدل وقال في الكافي للحاكم إبداله (فائدة) لا تصح إلى  
السفيه على الصحيح من المذهب

(٢) قوله ولا تصح إلى غيرهم الخ من كافر ومجنون وفاسق وهو إجماع في الأولين  
والصحيح في الثالث وبه قال م ش وعنه تصح إلى الفاسق ويضم الحاكم إليه أمينا قاله الحارثي  
وابن أبي موسى وقال ح تصح الوصية إليه وينفذ تصرفه وعلى الحاكم عزله لأنه  
بالغ ما قل فصحت الوصية إليه كالمعدل ولنا أنه لا يجوز إفراده بالوصية فلم يجز إليه  
كالمجنون وعن ح أنه لا يجوز إقراره على الوصية فأشبه ما ذكرنا

(٣) قوله فإن كانوا على غير هذه الصفات الخ اعلم أن في هذه المسئلة أوجه أحدها  
يستبرأ وجود هذه الصفات عند الوصية والموت وما بينهما والثاني يكفي وجودها عند  
الموت فقط وهو أحد وجهي المصنف وبه قال بعض أصحاب ش لأن شروط الشهادة  
تعتبر عند أدائها لا عند تحملها كذلك هنا والثالث يستبرأ وجودها عند الموت والوصية  
القطع وهو المذهب لأنها شروط العقد تعتبر حال وجوده كسائر العقود (فائدة) تصح  
فوصية إلى الأعمى لأنه من أهل الشهادة والولاية في النكاح وعلى أولاده الصغار  
فصحت الوصية إليه كالصبي

فهل تصح؟ على وجهين وإذا أوصى الى واحد وبعده الى آخرهما وصيتان (٤)  
 إلا أن يقول قد أخرجت الأول (٥) وليس لاحدهما الافراد بالتصرف (٦)  
 إلا أن يجعل ذلك اليه فان مات أحدهما (٧) أقام الحاكم مقامه أميناً وكذلك ان  
 فسق (٨) (وعنه) ينضم اليه أمين ويصح قبوله للوصية في حياة الموصي وبعد موته

(٤) قوله فهما وصيتان : ونظير ذلك ما إذا أوصى بيمين من ماله لرجل ثم وصى به  
 الآخرا ووصى بجميع ماله لرجل ثم وصى به لا خرقاً له يكون بينهما

(٥) قوله إلا أن يقول قد أخرجت الأول : فتبطل وصيته لانه قد صرح بعزله

(٦) قوله وليس لاحدهما الافراد بالتصرف الخ وجعله ذلك انه يجوز أن يوصي الى  
 رجلين معاً في شيء واحد ويجعل لكل واحد منهما التصرف منفرداً فيقول أو وصيت  
 الي كل واحد منكما وجعلت له أن يتصرف بالتصرف وله أن يوصي اليهما بالتصرف فاجتمعين فلا  
 يجوز لاحدهما الافراد بالتصرف لانه لم يجعل ذلك اليه ولم يرض نظره وحده فان  
 أطلق فقال وصيت لك في كذا فليس لاحدهما الافراد بالتصرف وبه قال مش  
 وقال أبو يوسف ذلك ولنا انه شرك بينهما في النظر فلم يكن لاحدهما الافراد  
 بالتصرف كما لو كانا وكيان

(٧) قوله فان مات أحدهما الخ وكذا لو حنّ أو وجد ما يوجب عزله لان الموصي لم  
 يرض بنظر هذا الباقي وحده فان أراد الحاكم ان يكتفي بالباقي منهما لم يكن له ذلك  
 وذكر أصحابنا وحنا في جوازه ولنا أن الموصي لم يرض بتصرف هذا وحده فوجب  
 ضم غيره اليه لان الوصية مقدمة على نظر الحاكم فان تعينت حالهما بموت وغيره فلحاكم  
 ان ينصب مكانهما له نصيب واحد في وجهان أحدهما له ذلك لانه لم يعدم الوصيان  
 صار الامر الى الباقي كما عزله من لم يوص ولو لم يرض التقي بواحد كذلك هنا قل  
 في الفائق ولو ما راقامة واحد في أصح الروايتين

(٨) قوله : إن فسق فقد ذكرنا الاختلاف في صحة الوصية الى الفاسق وان  
 ظاهر كلام أحدنا - رقي صحة الوصية اليه لكن محل القاضي ذلك على أن خيائته طرأت  
 بعد الموت فاما إن فسق موجودة حال الوصية اليه لم تصح لانه لا يصح تولية الخائن

وله عزل نفسه متى شاء (٩) (وعنه) ليس له ذلك بعد موته (١٠) وللموصي عزله متى شاء (١١) وليس للموصي أن يوصي (١٢) إلا أن يجعل ذلك إليه (وعنه) له ذلك (١٣) ولا تصح الوصية إلا في معلوم (١٤) يملك الموصي فعله كقضاء الدين وتبريق الوصية والنظر في أمر الأطفال. وإذا أوصى إليه في شيء لم يصروصيا

على يتيم في حياته فكذلك بعد موته فعلى هذا إذا كان فاسقاً فحكمه حكم من لا وصي له فينظر في ماله الحاكم وإن طرأ فسقه بعد الولاية زالت وأقام الحاكم مقامه أميناً هذا اختيار القاضي وبه قال الثوري ش وإسحاق وعلى كلام الحارثي لا ينزل ويضم إليه أمين روى نحوه عن الحسن وابن سيرين

(٩) قوله وله عزل نفسه متى شاء: في حياته للموصي وبعد موته مع القدرة والعجز وبه

قال الشافعي كالوكيل

(١٠) قوله له بعد موته: وبه قال أبو حنيفة

(١١) قوله وللموصي عزله متى شاء: إذا انزل لوجود المتأني لم يعد بعود الأهلية إلا بقدر جديد بخلاف الإبادة فسق تعود ولايته بعود الأهلية لأن ولايته عن سبب الأبوة وهو ثابت وولاية الوصي والأمين عن إيصال وتولية وقد بطل فلا بد في العود من مثل ذلك ثم ما تصرف بعد البطلان مردود لصدوره من غير أهله لكن رد الودائع والقصوب والمواري وقضاء الديون التي جنسها في التركة تقع موقعها لأن المقصود من هذه الأمور وصولها إلى أهلها وهو حاصل بذلك وإذا أعيد وكان قد أتلّف مالا بقياس للمذهب براءة بالقبض من نفسه فإن ذلك ثابت للاب وقد نص من رواية أبي داود أن الوصي كالاب في كل شيء إلا في النكاح قاله الحارثي

(١٢) قوله وليس للموصي أن يوصي: وهذا المذهب وبه قال الشافعي وإسحاق لأنه

يتصرف بتولية فلم يكن له التفويض كالوكيل وفارق الاب لأنه يلي بغير تولية هـ

(١٣) قوله وعنه له ذلك: وبه قال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف كالاب

(١٤) قوله ولا تصح الوصية إلا في معلوم الخ أي لأنه يتصرف بالأذن فلم يجز إلا في

معلوم يملكه الموصي كالوكالة فاما ما لا يملكه الموصي كالنظر على أولاده العقلاء الراشدين

في غيره (١٥) واذا أوصى اليه بتفريق ثلثه (١٦) فأبى الورثة اخراج ثلث ما في أيديهم لخرجه كله مما في يده (وعنه) يخرج ثلث ما في يده ويحبس بآقيه حتى يخرجوا وان أوصاه بقضاء دين معين فأبى ذلك الورثة قضاء بغير علمهم (١٧) (وعنه) في من عليه دين لميت وعلى الميت دين انه يقضي دين الميت ان لم يخف تبعه (١٨) وتصح وصية الكافر الى مسلم (١٩) والى من كان عدلا في دينه (٢٠) واذا قال ضع ثلثي (٢١) حيث شئت أو اعطه من شئت لم يجوز له اخذه ولا

ولأخوته وأولاد ابنه فلا تصح الوصية عليهم ولا من المرأة على أولادها اذ لا ولاية لغير الاب وكذا لا تصح الوصية باستيفاء دينه مع بلوغ الوارث ورشده (قائدة) قال الشيخ تقي الدين ما أفتقه وصي متبرع بالمعروف في ثبوت الوصية فن مال اليتيم انتهى وعلى قياسه كل ما فيه مصاحبة له قاله في شرح الاقتاع

(١٥) قوله لم يصبر وصيا في غيره: مثل أن يوصى اليه بتفريق ثلثه لانه استفاد التصرف بالاذن فكان فيما أذن فيه

(١٦) قوله واذا أوصى اليه بتفريق ثلثه إلخ وكذا لو جحدوا ما في أيديهم وهو المذهب

(١٧) قوله قضاء بغير علمهم: باطنا لانه يمكن من آخاذ ما وصى اليه بفعله فوجب عليه كماله لم يجحد الورثة ولم يأبوه

(١٨) قوله ان لم يخف تبعه: مثل أن يطلبه الورثة ويشكروا الدين الذي على موروثهم ولا يئنه

(١٩) قوله وتصح وصية الكافر الى مسلم: اذا لم تكن تركته خيرا أو خذيرا

(٢٠) قوله والى من كان عدلا في دينه: لانه يلي على غيره بالنسب قبلي بالوصية كالمسلم

(٢١) قوله واذا قال ضع ثلثي إلخ هذا المذهب وبه قال مش وقال أبو ثور وأصحاب الرأي

بالاحتمال الذي ذكره المصنف ويحتمل جواز ذلك مع القرينة واختار المصنف والمجد

جواز دفعه الى ولده قال الحارثي وهو للمذهب (تديه) مفهوم قوله (لم يجوز له أخذه

ولا دفعه الى ولده) جواز أخذ والده وأقاربه الوارثين سواء كانوا أغنياء أو فقراء

اختاره المصنف والمجد والصحيح من المذهب أنه لا يجوز دفعه اليهم نص عليه كوله

(قائدة) قال في الفائق وليس له دفعه الى ورثة الموصي



دفعه الى ولده ويحتل جواز ذلك لتناول اللفظه واذا دعت الحاجة (٢٢) الى بيع بعض العقار لقضاء دين الميت (٢٣) أو حاجة الصغار وفي بيع بعضه ضرر (٢٤) فله البيع على الكبار والصغار ويحتل (٢٥) انه ليس له البيع على الكبار وهو أقيس

### كتاب الفرائض

وهي قسمة الموارث. وأسباب التوارث ثلاثة وحم (١)

(٢٢) قوله واذا دعت الحاجة الخ يعني اذا امتنع الكبار عن البيع او كانوا غائبين وهذا المذهب لانه يملك بيع بعض التركة فلك بيع جميعها كما لو كان الورثة صغاراً أو كان الذين يستغرق التركة وقالح وابن أبي ليلى يجوز البيع على الصغار والكبار فيما لا بد منه وكذلك ان كان جميعهم كباراً وهناك دين أو وصية

(٢٣) قوله لقضاء دين الميت: المستغرق لماله غير العقار واحتيج الى تيممه من العقار

(٢٤) قوله وفي بيع بعضه ضرر: مثل ان ينقص الثمن على الصغار

(٢٥) قوله ويحتل الخ هذا مذهب واحتراره المصنف والشارح مال في الانصاف وهو الصواب لانه لا يجب على الانسان بيع ملكه ليزداد ملك غيره كما كان شريكهم غير وارث (فتنه) هذا الحكم لا يتقيد بالعقار بل يثبت فيما عداه كالنروج نص عليه (قائدة) اذا مات انسان لا وصي له ولا حاكم يلد مأوى يرية ونحوه، هذا يباين لمسلم عن حضرة ان يجوز تركته ويتولى أمره ويضع الاصلح فيها من بيع وغيره ولو كان في التركة إماء قال أحد أحب ان يتولى يمين حاكم ويكفته منها ان اكرى والا فمن عنده ويرجع عليها أو على من يلزمه كفته

(١) قوله وأسباب التوارث ثلاثة رحم: لقول الله تعالى (وارثوا) رحم بعضهم أولى بعض في كتاب الله وقوله تعالى (وصيكم الله في أولادكم) ودفعه اتوجه تعالى (واكم نصف ما ترك أزواجكم) وقوله (ولمن الربع مما تركتم) وولا، صلى الله عليه وسلم دائماً للامنان أعق، وهذا هو الصحيح من المذهب وعنه أ، الموالاة والمعاقدة لقوله تعالى (والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصابهم) والموالاة، ودوا إسلامه على

ونكاح (٧) وولاء لا غير (وعنه) انه يثبت بالموالاة والمعاقة واسلامه على يديه  
وكونهما من أهل الديوان. والمجمع على تورثهم من الذكور عشرة الابن (٣) وابنه  
وان نزل والاب وأبوه وان علا والاخ من كل جهة (٤) وابن الاخ الامن الأم  
والعم وابنه كذلك والزوج ومولى النعمة. ومن الاناث سبع البنت وبنت

يديه لما روى ابن امامة مرفوعاً من أسلم على يديه رجل فهو مولاه يرثه ويدي عنه  
رواه سعيد وكونهما من أهل الديوان ولا عمل عليه وهذا كان في بدء الاسلام ثم نسخ  
بقوله تعالى ( وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض ) الآية واختار الشيخ تقي الدين ان  
هؤلاء كلهم يرثون عند عدم الرحم والنكاح والولاء وزاد والتقاط الطفل واختاره  
في الفائق أيضاً وقيل يرث عبد سيده عند عدم الوارث واختاره الشيخ تقي الدين  
(فائدة) الموالاة هي الموالاة والمعاقة هي المحالة

(٢) قوله ونكاح: مبيح وان لم يوجد وطء

(٣) قوله الابن: لقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين)

ويدخل في ذلك ولد الابن والابوان لقوله تعالى (ولأبويه لكل واحد منهما السدس)  
والجد يحتل ان يتناول هذا النص كما دخل ولد الابن في عموم أولادكم

(٤) قوله والاخ من كل جهة الخ وكذلك الاخت من الابوين أولاب ثبت إرثهما

بقوله تعالى (ولها أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) والاخ والاخت  
من الام ثبت إرثهما بقوله تعالى (وله أخت فلكل واحد منهما السدس) وأما  
ابن الاح لابوين أو لآب والعم وابنه وعم الاب وابنه ثبت ميراثهم لقول النبي صلى  
الله عليه وسلم « ما بقى الفروض فلا ولي رجل ذكر » ولم يدخل فيهم ولد الام ولا  
العم للام ولا ابنة ولا اخال ولا أبو الام لانهم ليسوا من العصبات وأما المولى والمولادة  
ثبت إرثهما بقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن اعتق » متفق عليه والجدة أطعمها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس والزوج ثبت إرثه بقوله تعالى (ولكم نصف  
ما ترك أزواجكم) والزوجة قوله (ولهن الربع مما تركن) الآية وجميعهم ذو فرض  
وعصبة فالذكور كلهم عصبة إلا الزوج والاخ من الام والاب والجد مع الابن والاناث

الابن والام والجددة (٥) والاخت (٦) والمرأة ومولاة النعمة. والوراث ثلاثة  
ذوو فرض وعصبات وذوو رحم

### ﴿ باب ميراث ذوي القروض ﴾

وم عشرة الزوجان والابوان والجد والجددة والبنت وبنت الابن  
والاخت من كل جهة والاخ من الام. فللزوج الربع (١) اذا كان لها ولد (٢) أو  
ولداً بن (٣) والنصف مع عدمهما للمرأة الثمن اذا كان له ولد (٤) أو ولد ابن  
والربع مع عدمهما (٥)

### ﴿ فصل ﴾

كلهن اذا افردن من إخوان ذوات فرض إلا المعتقة والا الاخوات مع البنات ومن  
لا يسقط بحال خمسة الزوجان والابوان ولله الصل لانهم يتون بأنفسهم من غير واسطة  
بينهم وبين الميت تحجبهم ومن سواهم من الوراث اتما يت بواسطة سواء فيسقط  
عن هو أولى بالميت منه

(٥) قوله والجددة: من قبلها أو من قبل الاب

(٦) قوله والاخت: من كل جهة

(١) قوله فللزوج الربع الخ سكن ولد البنت لا يحجب الزوج من النصف الى الربع  
ولا يحجب الزوجة الى الثمن ولو ورتناه على ما يأتي في باب ذوي الارحام لانهم يدخل  
في مسمى الولد ولم ينزله الشرع منزله (تنبيه) من قام به مانع من الاولاد أو أولاد  
الابن فوجوده كعدمه وكذا سائر من قام به مانع قاله في شرح الاقتاع

(٢) قوله إذا كان لها ولد: ذكر أو أنثى منه أو من غيره لم يعم به مانع

(٣) قوله أو ولداً بن: وان سفل أبواه

(٤) قوله والمرأة الثمن إذا كان له ولد: ذكر أو أنثى منها أو من غيرها

(٥) قوله والربع مع عدمهما: لقوله تعالى (ولكم نصف مترك أزواجكم) الآية

وللاب ثلاثة أحوال حال يرث فيها السدس (٦) بالفرض وهي مع ذكر ولد أو ولد الابن وحال يرث فيها بالتعصيب (٧) وهي مع عدم الولد أو ولد الابن وحال يجتمع له الفرض (٨) والتعصيب وهي مع أنثى الولد أو ولد الابن (٩)

### فصل

وللجد هذه الاحوال الثلاثة وحال رابع (١٠) وهي مع الاخوة

(٦) قوله وللاب ثلاثة أحوال حال يرث فيها السدس الخ لقول الله تعالى ( ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد )

(٧) قوله وحال يرث فيها بالتعصيب الخ يأخذ المالكان انفراد وان كان معه فوفرض غير الولد فلذي الفرض فرضه وباقي المال له لقول الله تعالى ( فان لم يكن له ولد وورثه أبواؤه فلائمه الثلث ) أضاف الميراث اليهما ثم جعل الثلث للام فكان الباقي للاب ثم قال ( فان كان له أخوة فلائمه السدس ) فجعل للام مع الاخوة السدس ولم يقطع اضافة الميراث الى الابوين ولا ذكر للاخوة ميراثا فكان الباقي كله للاب

(٨) قوله وحال يجتمع له الفرض الخ أي يأخذ السدس لقوله تعالى ( ولا يوه لكل واحد منهما السدس ) الآية ولهذا كان للام السدس مع البنت إجماعا ثم يأخذ ما بقي بالتعصيب لحديث « الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولي رجل ذكر » متفق عليه و لا بآولي رجل بعد الابن وابنه وهذا كله مجمع عليه

(٩) قوله وولد الابن: كما لو مات عن اب وبنت أو بنت ابن يأخذ الاب السدس فرضا وتأخذ البنت النصف وما بقي للاب بالتعصيب روي ان الحجاج سأل الشعبي عن هذه المسئلة فقال للبنت النصف والباقي للاب فقال له الحجاج أصبت في المعنى وأخطأت في اللفظ هلا قلت للاب السدس فرضا وللبنت النصف والباقي للاب تعصبا فقال أخطأت واصاب الامير

(١٠) قوله وللجد هذه الاحوال الثلاثة وحال رابع الخ هذا مبني على الصحيح من المذهب ان الحسد لا يسقط الاخوة وبه قال علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود وبه قال م والاوزاعي ش وأبو يوسف ومحمد لان الاخ ذكر يصب احتة

والاخوات من الابوين أو الاب فانه يقاسمهم كأخ الا ان يكون الثلث خيرا له  
فياخذه والباقي لهم فان كان معهم ذو فرض اخذ فرضه ثم للجد الا حظا من  
المقاسمة كأخ أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال فان لم يفضل عن الفرض الا

فلم يسقط الجدة كالابن ولان ميراثهم ثبت بالكتاب ولا يحجبون الا بنص او اجماع  
وما وجد شي من ذلك ولانهم تساوا في سبب الاستحقاق فتساوا فيه فان الاخ  
والجد يدلان بالاب وقرابة البنوة لاتقص عن قرابة الابوة بل ربما كانت اقوى فان  
الابن يسقط تعصيب الاب وعن أحمد انه يسقط الاخوة وبه قال أبو بكر الصديق وابن  
الزبير وابن عباس رضي الله عنهم وروي عن عثمان وعائشة وابي بن كعب وابي الدرداء  
ومعاذ بن جبل وأبي موسى وأبي هريرة وهران بن حصين وجابر بن عبد الله  
وأبي الطفيل وعبادة بن الصامت وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وبه قال قتادة واسحق  
وأبو ثور ونعيم بن حماد والمزني وابن المنذر وداود وابن شريح وابن اللبان وابن مطه  
وأبو حفص البرمكي وأبو حفص العكبري والآجري والشيخ تقي الدين وصاحب الفائق  
وقال في الفروع وهو أظهر قال في الانصاف وهو الصواب واحتج من ذهب الى  
هذا بقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكره  
والجد أولى من الاخ بدليل المني والحكم أما المني فان له قرابة يلاذو بفضية كالأب  
وأما الحكم فان الفروض اذا ازدحت سقط الأخ دونه ولا يسقط أحد الأب والأخ  
يسقطون بثلاثة ويجمع له بين الفرض والتعصيب كالأب وهم ينفردون بواحد منهما  
ويُسقط ولد الأم، وولد الأب يسقطون بهم بالاجماع اذا استقرت الفروض المال وكانوا  
عصبة ولأنه لا يقتل بقتل ابن ابنه ولا يحد بحدفه ولا يقطع بسرقة ماله ونجس عليه  
نفقته وينزع من دفع زكاته اليه كالأب سواء فان قيل فالحديث حجة في تقدم الاخوات  
لان فروضهن في كتاب الله فيجب ان يلحق بهن غروضهن ويكون له جسد ما بقي  
فالجواب ان هذا الخبر حجة الجدة لانهم كالأب والكالالة اسم للوارث مع عدم الولد والوالدة  
ولا يكون لمن معه اذا فرض ولان الجدة فيحجب ولد الأب كالأب الحقيقي ودليل كونه  
أبا قوله تعالى (ملأناكم ابراهيم) وقول الله تعالى حكاية عن يوسف (واتبعته آتاني ابراهيم  
واسحق) وقال النبي صلى الله عليه وسلم «ارموا بني اسمعيل فان أباكم كان راميا»

السدس فهو له وسقط من معه منهم الا في الاكدوية وهي زوج وام وأخت  
وجد فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ثم يقسم  
نصف الأخت وسدس الجد بينهما على ثلاثة فتضربها في المسئلة وعولها وهي  
تسعة تكن سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة  
ولا يمول من مسائل الجد غير ها ولا يفرض لأخت مع جد الا فيها وان لم يكن  
فيها زوج فللأم الثلث وما بقي بين الجد والأخت على ثلاثة فتصح من تسعة  
وتسمى الخرفاء لكثرة اختلاف الصحابة فيها. وولد الاب (١١) كولد الابوين  
في مقاسمة الجد اذا اقردوا فان اجتمعوا (١٢) عادّ ولد الابوين الجد بولد  
الاب ثم أخذوا منهم ما حصل لهم الا ان يكون ولد الابوين (١٣) أختا واحدة  
فتأخذ تمام النصف وما فضل لهم ولا يتفق هذا في مسألة (١٤) فيها فرض غير

(١١) قوله وولد الاب الخ لانهم شاركوه في بنوة الاب التي ساووا بها الجد

(١٢) قوله فان اجتمعوا الخ هذا مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه وأما علي وابن  
مسعود رضي الله عنهما فآلها ما يسان به ولد الابوين ويسقطان ولد الاب ولا يمتدان  
به لانه محبوب بولد الابوين فلا يمتد به كولد الأم فاذا كان جسد واخ من أم واب  
واخ من أب قدما للمال في هذه المسئلة بينهما نصفين وزيد يحملها من ثلاثة للجد  
سهم ولكل أخ سهم ثم يرجع الاخ من الاب والام على ما في يد أخيه لا يأخذه  
وان شئت فرضت للجد ثلث المال والباقي للاخ ووجه مذهب زيد ان الجد والد فاذا  
حببه أخوان وارثان جاز ان يحببه أخ وارث واخ غير وارث كالأم ولان ولد  
الاب يحببونه اذا اقردوا فيحببونه مع غيرهم كالأم وفارق ولد الأم فان الجد  
محببهم بخلاف ولد الاب

(١٣) قوله [لأن يكون ولد الابوين الخ لان فرضها لا يزيد على النصف وما فضل  
لولد الاب لانه انما يؤخذ منه لكون ولد الابوين أولى وقد زالت أوليته باستكمال حقه  
(١٤) قوله ولا يتفق هذا في مسألة الخ لان أدنى ما يأخذ الجد الثلث من الباقي والأخت

السدس فاذا كان جده (١٥) وأخت من أبوين وأخت من اب فالل مال بينهم على أربعة للجده سمان ولكل أخت سهم ثم رجعت الأخت من الابوين فأخذت مافي يد أختها كله وان كان معهم اخ من اب فالل جده الثلث (١٦) وللأخت النصف (١٧) يبقى للأخ وأخته السدس على ثلاثة فتصح من ثمانية عشر (١٨) فان كان معهم ام (١٩) فالها السدس (٢٠) وللجده ثلث الباقي وللأخت النصف والباقي لهما فتصح من أربعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد فان كان معهم النصف والباقي بعدهما هو السدس ولا يلزم أن يفضل لهم شيء كسئلة فيها أم وجد وأخت لابوين وأخ أو أخت لاب

(١٥) قوله فاذا كان جده الخ لان المقاسمة ههنا أحظ للجده من ثلث المال وانما أخذت مافي يد أختها لتستكمل النصف

(١٦) قوله فالل جده الثلث: لانه أحظ

(١٧) قوله وأخته النصف: لانها أخت للابوين وهو فرضها

(١٨) قوله فتصح من ثمانية عشر: للأخت تسعة وللجده ستة ويستوي ههنا المقاسمة

وثلث جميع المال وللأخ سمان ولاحتهم

(١٩) قوله فان كان معهم أم فالها السدس وللجده ثلث الباقي: ولا ثلث له فتضربها في

ثلاثة تكن ثمانية عشر للام ثلاثة وللجده ثلث الباقي خمسة وللأخت الابوين تسعة يبقى للأخ وأخته سهم وتصح من أربعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد لان ثلث الباقي والمقاسمة في هذه المسئلة سواء فان أعطيت الجده ثلث الباقي صحت من أربعة وخمسين على ما ذكرنا وان قاسم الأخوة أعطيت الام سدساً يبقى خمسة مقسومة على الجده والأخ وأختين على ستة وثلاثين للام ستة وللجده عشرة وللأخت الابوين ثمانية عشر يبقى سمان للأخ من الاب وأخته لاتصح فاذا ضربت ثلاثة في ستة وثلاثين تكن مائة وعشرون ترجع بالاختصار الى نصفها أربعة وخمسين لانها تتفق بالنصف فلهذا سميت مختصرة زيد

(٢٠) قوله فان كان معهم ام الخ لان ذلك فرضها مع الأخوة

اخ آخر (٢١) صحت من تسعين وتسمى تسمينية زيد

﴿ فصل ﴾

وللام أربعة احوال . حال لها السدس وهي مع وجود الولد او ولد الابن (٢٢) أو اثنين من الاخوة (٢٣) والاخوات . وحال لها الثلث وهي مع عدم هؤلاء . وحال لها الثلث مابقي (٢٤) وهي في زوج وأبوين وامرأة وأبوين

(٢١) قوله فان كان معهم اخ آخر : فللام السدس ثلاثة وللمجدث الباقي خمسة وللأخت من الابوين النصف تسعة يبقى سهم لاولاد الاب على خمسة لا يصح عليهم فاضرها في ثمانية عشر صحت من تسعين فكل من له شيء من ثمانية عشر مضروب في خمسة (٢٢) قوله وهي مع وجود اولد او ولد الابن : لقوله تعالى (ولا يوبه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد) وولد الولد حقيقة أو مجازاً ولم يخالف في هذا الاجماد (٢٣) قوله او اثنين من الاخوة الخ هذا قول الجمهور وقال ابن عباس لا يجب لام عن الثلث الى السدس من الاخوة والاخوات الا ثلاثة وحكي ذلك عن معاذ لقول الله تعالى ( فان كان له أخوة فلامه السدس ) وادنى الجمل ثلاثة وروى الحاكم ان ابن عباس قال لعثمان ليس الاخوان أخوة في لسان قومك فلم تجب بها الام فقال لا استطيع ان أرد شيئاً كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به وثنا قول عثمان هذا يدل على الاجماع قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب تعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات لبنات الابن والاخوات من الابوين والاخوات من الاب والاخوة تستعمل في الاثنين قال الله تعالى (فان كانوا أخوة رجالاً ونساء فلذكر مثل حظ الأنثيين) وهذا الحكم ثابت في أخ وأخت واحقار الشيخ قبي الدين ان الاخوة لا يجوبون الام من الثلث الى السدس الا اذا كانوا وارثين معها فان كانوا محجوبين بالاب ورثت الثلث قلها في مثل أبوين وأخوين الثلث عنده والاصحاب على خلافه

(٢٤) قوله وحال لها ثلث مابقي الخ هاتان المسئلتان تسميان المبرتين لان عمر رضي الله عنه قضى بذلك واتبعه عثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وروي عن علي وبه قال الحسن والثوري م ش وأصحاب الرأي وجعل ابن عباس ثلث المال كله للام في المسئلتين وروي عن أحمد انه قال ظاهر القرآن ان لها الثلث واحتج ابن عباس



لها ثلث الباقي بعد فرض الزوجين - وحال رابع (٢٥) وهي إذا لم يكن لولدها  
أب لكونه ولد زنا أو منفياً بلعان فإنه ينقطع تعصيبه من جهة من تقاه فلا  
يرثه هو ولا أحد من عصبائه وترث أمه وذوو القرض منه فروسهم  
وعصبته عصبه أمه (٢٦) (وعنه) أنها هي عصبته فإن لم تكن فعصبتها

بسموم قوله تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا منه الثلث) وقوله صلى الله عليه وسلم  
«الحقوا الفرائض بأهلها» الحديث والأب هنا عصبه قال المصنف والحجة معه لولا أن المقادير  
الاجتماع من الصحابة على خلافه ولأن الفريضة إذا جمت أبوين وذافرث كان للام  
ثلث الباقي كما لو كان معهم بنت

(٢٥) قوله وحال رابع الخ لأنهم بين أهل العلم في هذه المسئلة خلافاً فاما إن مات  
أحدهم قبل تمام العمان من الزوجين ورثه الآخر في قول الجمهور وقال ش إذا أكل  
الزوج لعانه لم يتوارثا

(٢٦) قوله وعصبته عصبته أمه: مراده إذا لم يكن له ابن ولا ابن ابن وهذا الصحيح  
من المذهب وهو من المفردات روي عن علي وابن عباس وابن عمر وبه قال الحسن  
وابن سيرين وجابر بن زيد وعطاء والشعبي والنخعي والحكم وحامد والثوري والحسن  
بن صالح وعنه أنها هي عصبته وبه قال ابن مسعود وروي عن علي ومكحول والشعبي  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها رواه  
أبو داود واختار هذا القول أبو بكر والشيخ تقي الدين وصاحب الفائق (وعنه)  
يرد على ذوي القسروض فإن عصبوا فصبها عصبته والتفريع الآتي على هذه  
الروايات وصحان زيد بن ثابت يورث من ابن الملاعة كما يورث من غيره ولا يجمعه  
عصبه ابنه ولا عصبها عصبته فإن كانت أمه مولاة لقوم جعل الباقي من ميراثها لمولاه  
فإن لم تكن مولاة جعل لبيت المال وعن ابن عباس نحوه وبه قال سعيد بن المسيب  
وعروة وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهرري وربيعة وأبو الزناد م ش  
ح وصاحبه إلا أن ح جعل الرد وذوي الأرحام أحق من بيت المال لأن الميراث  
إنما ثبت بنص ولا نص في توريث أم أكثر من اثنتي ولا في توريث أخ من أم أكثر  
من السادسة ولا في توريث أبي الأم واشباهه من عصبات الأم ولا قياس ووجه الأولى

عصبته فاذا خاف أما وخالا فلامه الثلث وباقيه للخال (٢٧) وعلى الرواية الاخرى الكل للام (٢٨) فان كان معهم اخ فله السدس والباقي له (٢٩) أو للام على الرواية الثانية (٣٠) واذا مات ابن ابن ملاعنه (٣١) وخلف امه وجدته فلامه الثلث وباقيه للجدة على احدى الروايتين وهذه جدّة وورثت مع ام أكثر منها

### فصل

وللجدات السدس (٣٢) واحدة كانت أو أكثر اذا تحاذين فان كان

قوله عليه السلام وألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر، وأولى الرجال به اقارب أمه

(٢٧) قوله وباقيه للخال: لانه عصبه أمه

(٢٨) قوله الكل للام: وبه قال علي وابن مسعود والآن ابن مسعود يعطيها إياه لكونها

عصبته والباقيون بالرد وعند زيد الباقي لبيت المال

(٢٩) قوله فله السدس: أي فرضاً وقوله والباقي له: على الرواية الاولى لانه العصبه

(٣٠) قوله وللأم على الرواية الثانية: ولا شيء للخال عليهم

(٣١) قوله واذا مات ابن ابن ملاعنه الخ اذا مات ابن ابن الملاعنه وخلف أمه

وام إيه فلامه الثلث والباقي لها بالرد على قول علي وعلى الرواية الاخرى الباقي لام

إيه لانها عصبه إيه وهذا قول ابن مسعود وإيمايها فيقال جدّة وورثت مع ام أكثر منها

(٣٢) قوله وللجدات السدس الخ وهذا بالإجماع حكاه ابن المنذر والخبر الذي رواه

الحسنه الا النسائي وصححه الترمذي وعلم منه انه لا يزدن على السدس فرضاً وان

كثرن إجماعاً وشرطه اذا تحاذين لانه اذا كان بعضهم أقرب من بعض كان الميراث

لها ولا خلاف في توريث جدتين أم الام وأم الاب وان علنا وكاتنا في القرب سواء

كام ام ام وام ام اب واختلفوا فيما زاد على الجدتين فذهب أبو عبد الله الى توريث

ثلاث جدات فقط روي ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود ومسروق والحسن

وقادة وبه قال الاوزاعي وإسحق لما روى سفيان بن عيينة عن منصور عن ابراهيم

بعضهن (٣٣) أقرب من بعض فالميراث لأقربهن (وعنه) أن القربى من جهة الأب لا تحجب البعدى من جهة الأم ولا يرث أكثر من ثلاث جدات أم الأم وأم الأب وأم الجد (٣٤) ومن كان من أمهاتهن وإن علت درجاتهن وأما أم أبي الأم وأم أبي الجد فلا ميراث لهما (٣٥) والجدات

أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاثة جدات متبين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم رواء سعيد وابو عبيد والدارقطني وروي عن سعد ابن أبي وقاص ما يدل على أنه لا يرث أكثر من جدتين وحكي عن أبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وطلحة بن عبد الله ابن عوف وريصة م وابن أبي ذئب وإبي ثور ودادود

(٣٣) قوله فإن كان بعضهن الخ إن كان من جهة فهو للقربى إجماعاً وكذا إن كان من جهتين فالقربى من جهة الأم بالاتفاق أن الميراث لها دون البعدى إلا ما روي عن ابن مسعود وشريك ويحيى بن آدم أن الميراث بينهما ولنا أن الأقرب يحجب الأبعد كالأب والأم والأبناء وظاهره أن البعدى من جهة الأم تحجبها القربى من جهة الأب وهو المذهب وأحدى الروايتين عن زيد بن وهب قال علي بن أبي طالب ح وأصحابه وعنه أن القربى من جهة الأب لا تحجب البعدى من جهة الأم بل تشاركها وهو المنصوص عن أحمد به قطع القاضي في الجامع ومحممه ابن عقيل وهو إحدى الروايتين عن زيد بن وهب قال وهو الأوزاعي وهو أحد قولنا لأن الأب الذي تدلي به الجدة لا يحجب الجدة من قبل الأم فالتى تدلي به أولى أن لا يحجبها وبهذا فارقها القربى من قبل الأم فالتى تدلي بالأم وهي تحجب جميع الجدات ولنا أنها جدة قربية فتعجب البعدى كالتى من جهة الأم وقولهم أن الأب لا يسهطها فلنا لأنهن لا يرثن ميراثاً وإنما يرثن ميراث الأمهات لكونهن أمهات ولذلك أسقطهن الأم مثال ذلك أم أم وأم أب الميراث للأولى بلا نزاع أم أب وأم أم الميراث للأولى على الأولى وعلى الثانية بينهما

(٣٤) قوله وأم الجد: أبي الأب فقط

(٣٥) قوله ميراث لهما: وكذا كل جدة تدلي بنير وارث وهذا الإجماع لا ما حكي عن ابن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وابن سيرين فانهم قالوا ترث وهو قول شاذ لا لها تدلي بنير

المتحاذيات أم أم أم أم أم ابني اب وترث الجدة (٣٦) وابنها  
حي (٣٧) (وعنه) لا ترث وإن اجتمعت جدة ذات قرابتين (٣٨) مع أخرى  
فلها ثلثا السدس (٣٩) في قياس قوله وللأخرى ثلثه

### ﴿ فصل ﴾

ولبنت الواحدة النصف (٤٠) فإن كانت اثنتين فصاعدا فلهن الثلثان (٤١)  
وبنات الابن بمنزلة البنات إذا لم يكن بنات فإن كانت بنت وبنات ابن  
فلبنت النصف وبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس

وارث فلم ترث كالاجانب وقيل ترث أم أبي الجد وليست من ذوي الارحام ومثلها أم جد  
الجد ولوعت اختاره الشيخ قتي الدين وصاحب الفائق  
(٣٦) قوله وترث الجدة أم الاب وأم الجد

(٣٧) قوله وترث الجدة وابنها حي يعني سواء كان أباً أو عما اتفاقاً وهذا المذهب وبه  
قال عمر وابن مسعود وأبو موسى وعمران بن حصين وشريح والحسن وابن سيرين  
وجابر بن زيد والعنبري واسحق وابن المنذر وهو من المفردات لما روي ابن مسعود  
قال أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب مع ابنا وابنها  
حي رواه سعيد والترمذي (وعنه) لا ترث بل هي محجوبة بابنها روي عن علي وعثمان  
وبه قال زيد م والثوري والاوزاعي وش وأبو ثور وأصحاب الرأي لأنها تدلي به فلا ترث  
معه كالجد مع الاب وأم الأم مع الأم فلها لام الأم مع الاب وأم السدس كاملا على  
الصحيح وهذا الخلاف فيها إذا كانت أم الاب أو الجد أما لو كان ابنها عما للميت أو  
عما أب فلا خلاف في توحيثها لأنها لا تدلي به قاله ابن عقيل

(٣٨) قوله وإن اجتمعت الخ كالزوج ابن ابن المرأة بنت بنتها فيولد لها ولد فتكون  
المرأة أم إمامه وأم أبي إبيه

(٣٩) قوله فلها السدس لأنها ترث بهما عند الأفراد فكذا عند الاجتماع

(٤٠) قوله لبنت الواحدة النصف: للآية

(٤١) قوله فلهن الثلثان: لقوله تعالى (فإن كن نساء فوق اثنتين) الآية وهو إجماع الا

تكملة الثلاثين (٤٢) الا ان يكون معهن (٤٣) ذكر فيعصبهن فيما بقي للذكر (٤٤)  
 مثل حظ الاثنتين وان استكمل البنات الثلاثين (٤٥) سقط بنات الابن الا (٤٦)  
 ان يكون معهن أو أنزل منهن ذكر فيعصبهن فيما بقي

## ﴿ فصل ﴾

وفرض الاخوات من الابوين مثل فرض البنات سواء (٤٧) والاخوات  
 من الاب معهن كبنات الابن مع البنات سواء الا انهن لا يعصبهن الا

ماروي عن ابن عباس ان فرضهما النصف أخذاً بالمفهوم ولنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أعطى بنتي سعد بن لربيع الثلاثين رواء ابو داود وصححه الترمذي والحاكم  
 (٤٢) قوله تكمة الثلاثين: بالاجماع

(٤٣) قوله او يكون معهن: في درجتهن

(٤٤) قوله المذكور الخ لدخولهم في قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) الآية ولا يعصبهن

من هو أنزل منهن متى كان لمن شيء من الثلاثين لعدم احتياجهن اليه خلافاً لما في شرح المنهجي  
 (٤٥) قوله وان استكمل البنات الثلاثين: بأن كن ثنتين فما كثر سقط بنات الابن الا أن

يكون معهن في درجتهن ذكر ولو غير أخيهن أو أنزل منهن فيعصبهن فيما بقي للذكر  
 مثل حظ الاثنتين لانه اذا عصب من في درجته فمن هي أعلى منه عند احتياجها اليه  
 أولى وبنت الابن مع بنات ابن الابن كالبنت مع بنات الابن فلعليا النصف ولقي تايها  
 السدس تكمة الثلاثين واذا استوفى المليات الثلاثين سقط من دونهن الا أن يعصبا ذكر  
 بازائها أو أنزل منها ويمكن عول المسئلة لسدس بنت الابن كاه كزوج وأبوين وبنت  
 وبنت ابن أصلها من أنثى عشر لان فيها ربماً وسدساً وما عداهما مماثل أو داخل  
 فيهما ونمول الى خمسة عشر للزوج ثلاثة ولكل واحد من الابوين اثنان وللبنت ستة  
 ولبنت الابن اثنان فلو عصبا أخوها والحالة هذه فهو الاخ المشؤم لانه اضرأخته وما تنفع  
 (٤٦) قوله سقط بنات الابن: بالاجماع وكذا بنت ابن ابن نارية فأكثر مع بنتي ابن  
 اعلانهما تسقط

(٤٧) قوله والاخوات سواء: عند عدمهن وعدم بنات الابن للواحدة النصف

وللاثنتين فما كثر الثلثان اجماعاً لقوله (ان امرؤ هالك) الآية

أخوه من (٤٨) والاخوات مع البنات (٤٩) عصبة يرثن ما فضل كالاخوة  
وليست لهن معهن فريضة مسماة

### فصل

وللواحد من ولد الام (٥٠) السدس ذكرا كان أو انثى فان كانا اثنين  
فصاعدا فلهم الثلث بينهم بالسوية

### فصل في الحجب

يسقط الجدة بالاب (٥١) وكل جد بمن هو أقرب منه والجدة بالام (٥٢)

(٤٨) قوله لا يعصبن الا احوهن: دون ابنه لانه لا يعصب من في درجته مع بنات  
الاخ فمن هي أعلى منه أولى

(٤٩) قوله والاخوات مع البنات الخ أي مع بنت فاكثرا ومع بنت ابن فأكثرا لحديث  
ابن مسعود في بنت وبنت ابن وأخت فلو كان ابنتان وبنت ابن وأخت فالمسئلة من ثلاثة  
للبنتين الثلثان وما بقي للاخت ولا شيء لبنت الابن فان كان معهن أم فلهما السدس فان كان  
بدل الام زوج فالمسئلة من اثني عشر للزوج لربع وللبنتين الثلثان وبقي للاخت نصف  
سدس تأخذه تعصبا وان كان معهن أم عالت الى ثلاثة عشر وسقطت الاخت

(٥٠) قوله وللواحد من ولد الام الخ أما استحقاقه السدس فبالاجماع لقوله تعالى (وان  
كان رجل بورث كلاً أو امرأة وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس فان  
كانوا أكثر من ذلك فهما شركاء في الثلث) الآية اجمعا على انها في الاخوة للام وفي  
قراءة سعد بن ابى وقاص وابن مسعود وله اخ وأخت من ام «والكلاة الورثة غير الابوين  
والولدين نص عليه وهو قول الصديق رضي الله عنه وما التسوية بينهم فبالاجماع الا رواية  
شدت عن ابن عباس انه فضل الذكر على الانثى لقوله فهم شركاء في الثلث» وقوله (فان كانوا  
اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) ولنا قوله تعالى (لكل واحد منهما السدس)  
فسوى بين الذكرو الانثى وقوله (فهم شركاء في الثلث) من غير تفصيل يقتضي التسوية

(٥١) قوله يسقط الجدة بالاب: اجماعا لانه يدل به

(٥٢) قوله والجدة بالام: لان الجدات يرثن بالولادة فالام أولى منهن لمباشرتها

وولد الابن بالابن وولد الابوين بثلاثة بالابن وابنه والاب (٥٣) ويسقط  
ولد الاب بهؤلاء الثلاثة وبالاخ من الابوين (٥٤) ويسقط ولد الام باربعة  
بالولد ذكر كان أو انثى وولد الابن والاب والجد (٥٥)

### ﴿ باب المصبات (١) ﴾

وم عشرة الابن وابنه والاب وابوه والاخ (٢) وابنه الا من الام والعم  
وابنه كذلك (٣) ومولى النعمة ومولاة النعمة واحقهم بالميراث اقربهم  
ويسقط به من بعد (٤) وأقربهم الابن ثم ابنه (٥) وان نزل ثم الاب ثم الجد

(٥٣) قوله وابنه والاب: حكاه ابن التذرع اجاعاً

(٥٤) قوله وبالاخ من الابوين: وبالاخت من الابوين اذا سارت عصبية مع البنت أو

بنت الابن

(٥٥) قوله والجد: أي لاب وان علا (تمة) يسقط ابن الاخ شقيقاً كان والاب بالجد

وان علا ومن لا يرث لما نفع فيه لا يحجب أحداً

(١) قوله (المصبات) العصبية من يرث بغير تقدير لانه متى لم يكن معه ذوفرض اخذ

المال كله وان كان معه ذوفرض اخذ الباقي واحصى التصيب بالذكور غالباً لانهم اهل  
الشدة والتصره لما اختلفت احوالهم في الشدة باقرب والبعده كان الاقرب اولى ومتى

اطلق الماصب فالمراد الماصب بنفسه

(٢) قوله والاخ: شقيقاً أو لول

(٣) قوله وابنه كذلك: أي الا من الام

(٤) قوله ويسقط به من بعد: الحديث: الحقوا الفرائض بأهلها الحديث

(٥) قوله وأقربهم الابن ثم ابنه الخ لقول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) ولانه جزء

وجزء الشيء أقرب اليه من أصله ثم الاب ثم الجد أبو الاب وان علا الخ الجد اولى من

الاخ لابوين أو لولاب في الجملة لانه أب وله ايلاد ولذلك يأخذ السدس مع الابن

واذا بقي السدس فقط أخذ وسقطت الاخوة واذا بقي دون السدس أو لم يبق شيء

أعيل له بالسدس وسقطت الاخوة كما تقدم

وان علا ثم الاخ من الابوين (٦) ثم من الاب ثم ابن الاخ من الابوين  
 ثم من الأب (٧) ثم ابناؤهم (٨) وان نزلوا ثم الاعمام ثم ابناؤهم كذلك (٩)  
 ثم أعمام الاب ثم ابناؤهم كذلك ثم أعمام الجد ثم ابناؤهم كذلك ابدا لا يرث  
 بنو اب أعلا مع بني اب أقرب منهم وان نزلت درجاتهم وأولى ولد كل  
 اب (١٠) أقربهم اليه فان استوا فاولاهم من كان لابوين (١١) واذا  
 انقرض العصبة من النسب ورث المولى المعتق ثم عصباته من بعده وأربعة  
 من الذكور يصوبون اخواتهم فيمنعونهن الفرض ويقتسمون ما ورثوا  
 للذكر مثل حظ الانثيين وهم الابن (١٢) وابنه والاخ من الابوين

(٦) قوله ثم الاخ من الابوين: لترجحه بقرابة الام

(٧) قوله ثم من الاب: لان ابن كل أخ يدلي بأبيه

(٨) قوله ثم ابناؤهم: أي ابناؤه بني الاخوة يقدم الاقرب فالأقرب مع الاستواء والا

فمن يدلي بالاخ لابوين

(٩) قوله ثم الاعمام ثم ابناؤهم كذلك: أي يقدم العم الشقيق ثم العم لاب ثم ابن

العم الشقيق ثم ابن العم لاب وان نزلوا

(١٠) قوله وأولى ولد كل أب الخ كما لو خلف ابن عم وابن ابن عم فالاول أولى

بالميراث لانه أقرب الى الحد الذي يجتمعان فيه

(١١) قوله فان استوا فاولاهم من كان لابوين: فأخ شقيق أولى من أخ لاب

وابن أخ شقيق أولى من ابن أخ لاب وعم شقيق أولى من عم لاب وابن عم شقيق أولى

من ابن عم لاب والاح من الام ليس من العصباء فلا يتأوله كلامه ويأخذ فرضه مع الشقيق

(فائدة) جهات العصبية ست بنوة قابضة فجدودة واخوة قبضة اخوة فمومة فولاة

فاذا اجتمع عاصبان فأكثر قدم الاقرب جهة فان استوا فيها فالأقرب درجة فان استوا

فيها فمن لابوين على من لاب

(١٢) قوله وأربعة من الذكور الى قوله «وهم الابن» لقوله تعالى (يوصيكم الله في

أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وابنه «وان نزل فيمصب بنت الابن فأكثر أخته كانت



والاخ من الاب ومن عداهم من المصبات ينفرد الذكور بالميراث دون  
الاناث وهم بنو الاخ والاعمام وبنوهم وابن الابن يعصب من بازائه من  
اخواته وبنات عمه ويعصب من أعلى منه من عماته وبنات عم أبيه اذا لم يكن  
لهن فرض (١٣) ولا يعصب من أنزل وكلما زلت درجته (١٤) زاد فيمن  
يعصبه قبيل آخر ومتى كان بعض بني الاعمام (١٥) زوجا أو أخا لام

أو بنت عمه للآب بالتذكرة والاخ من الابوين والاخ من الاب يعصب أخته لقوله تعالى  
(فان كانوا اخوة رجلا ونساء فلهذا كرم مثل حظ الاثنتين)

(١٣) قوله اذا لم يكن لمن فرض ويسقط من أنزل منه كبناته وبنات أخيه وبنات

ابن عمه

(١٤) قوله وكلما زلت درجته الخ فلو خلف الميت خمس بنات ابن بعضهن أنزل من بعض  
لاذكر معهن وعصبة كان للعليا النصف ولثانية السدس وسقط سائرهن والباقي للعصبة فان  
كان مع العليا أخوها أو ابن عمها فاللها بينهما على ثلاثة وسقط سائرهن وان كان مع الثانية  
عصبا وكان للعليا النصف والباقي بينه وبين الثانية على ثلاثة وان كان مع الثالثة فلهلها  
النصف ولثانية السدس والباقي بينه وبين الثالثة على ثلاثة وان كان مع الرابعة فلهلها  
النصف ولثانية السدس والباقي بينه وبين الثالثة والرابعة على أربعة وان كان أنزل  
فكذلك قال المصنف ولا أعلم في هذا خلافاً بين القائلين بتوريث بنات الابن مع بني الابن  
بعد استكمال الثلثين

(١٥) قوله ومتى كان بعض بني الاعمام الخ فوجه ذلك أنه اذا كان ابن عم احد هما أخ لام  
فلاخ الام السدس والباقي بينهما لصفان هذا قول جمهور الفقهاء روي عن حماد بن عيسى وزيد  
وابن عباس وبه قال حماد ومن تبعهم وقال ابن مسعود المال للذي هو أخ لام وبه قال شريح  
والحسن وابن سيرين وعطاء والنخعي وأبو ثور لانهما استويا في قرابة الاب وفضله هذا  
بأن فصارا كاخوين أو عيين أحدهما لابوين والآخر لاب ولنا ان الاخوة من الام  
يفرض له بها اذا لم ترث بالتصيب وهو اذا كان معه أخ لابوين أو من أب أو عم وما  
يفرض له به لا يرجع به كالأول كان أحدهما زوجا وفارق الاخ من الابوين والعم وابن العم

أخذ فرضه وشارك الباقيين في تمصيبهم وإذا اجتمع ذو فرض وذو عصبية  
بدى بذى الفرض فأخذ فرضه وما بقي للعصبية فإن استقرت الفروض  
المال (١٦) فلا شيء للعصبية كزوج وام وأخوة لام وأخوة لابوين أو  
لاب للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث وسقط سائرهم  
وتسمى المشتركة والحمازية إذا كان فيها أخوة لابوين ولو كان مكانهم (١٧)  
أخوات لابوين أو لاب عالت إلى عشرة وسميت ذات الفروض

إذا كانا من أبوين فإنه لا يفرض له بقرابة أمشيء فلو كان ابنا عم أحدهما أخ لام وبنت  
أو بنت ابن فلبنت أو بنت الابن النصف والباقي بينهما صنفان وسقطت الأخوة من الأم  
بالبنت ولو كان الذي ليس بأخ ابن عم لابوين أخذ المال كله لذلك

(١٦) قوله فإن استقرت الفروض أمال الخ ويرى هذا القول عن علي وابن مسعود وإبي  
بن كعب وابن عباس وإبي موسى رضي الله عنهم وبه قال الشعبي والضبري وشريك وأصحابه  
ويحيى ابن آدم ولعيم بن حماد وأبو ثور وابن المنذر ويروى عن عمر وعثمان وزيد ابن  
نابت رضي الله عنهم أنهم شركوا بين ولد الابوين بولد الأم في الثلث قسموه بينهم بالسوية  
لأن ذكر مثل حظ الأنثى وبه قال مش وأصحق لأنهم ساووا ولد الأم في العرا به التي يرثون  
بها فيجب أن يساووهم في الميراث فانهم جميعا من ولد الأم وقرابتهم من جهة الأب ان لم تزدهم  
قريبا واستحقاقا فلا ينبغي أن تسقطهم ولنا قول الله تعالى (وان كان رجل يورث كلالة  
أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم  
شركاء في الثلث) ولا خلاف في أن المراد بهذه الآية ولد الأم على الخصوص فمن شارك  
بينهم فلم يعط كل واحد منهما السدس وهو مخالفة لظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر  
الآية الأخرى وهي قوله (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فلأخذ كل مثل حظ الأنثيين) يريد  
بهذه الآية سائر الأخوة والأخوات وهم يسوون بين ذكرهم وإناهم وقول النبي صلى  
الله عليه وسلم «ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر» ومن شرك فلم  
يلحق الفرائض بأهلها

(١٧) قوله ولو كان مكانهم الخ أي مكان الأخوة لابوين فأصلها من ستة للزوج النصف

## (باب أصول المسائل)

القروض ستة وهي نوعان نصف وربع وثمان وثلثان وثلث وسدس وهي تخرج من سبعة أصول اربعة لاتمول وثلاثة تمول فالثاني لاتمول هي ما كان فيها فرض واحد أو فرضان من نوع واحد (١) فالنصف وحده من اثنين (٢) والثلث وحده (٣) أو مع الثلثين (٤) من ثلاثة والربع وحده أو مع النصف من اربعة (٥) والثلث وحده (٦) أو مع النصف من ثمانية

ثلاثة وللأم السدس سهم وللأخوة للام الثلث سهمان وللأخوات الثلثان اربعة فتصير عشرة وسميت ذات الفروخ لأنها عالت بثلاثها وهي أكثر ماتمول اليه الفرائض وتسمى الشريحية

(١) قوله فالثاني لاتمول هي ما كان فيها فرض أو فرضان من نوع واحد: وهي كما هو مفهوم كلام المصنف اصل اثنين وثلاثة واربعة وثمانية : فالنصف والربع والثلثان نوع لان مخرج أقلها مخرج لها والثلثان والثلث والسدس نوع كذلك

(٢) قوله فالنصف وحده من اثنين: كزوج وأخ أو بنت أو بنت ابن أو اخت لابوين أو اب لاب مع عم وكذا ان كان مع نصف آخر كزوج واخت لابوين أو اب لاب لان الاثنين مخرج التصفين لتساويهما ويسميان باليتيمين لانه لاثالث لهما

(٣) قوله والثلث وحده: مع الباقي كأم وأب من ثلاثة مخرج الثلث للام واحد وللأب الباقي

(٤) قوله أو مع الثلثين: كاخوات لابوين أو اب واخوات لام أو اخوة لام من ثلاثة مخرج الثلثين والثلث لثما لهما

(٥) قوله والربع وحده أو مع النصف من اربعة: فالاول كزوجة وعم أو زوج وابن والثاني كزوجة واخت لابوين وعم

(٦) قوله والثلث وحده: مع الباقي كزوجة وابن من ثمانية أو مع النصف كزوجة وبنت وعم (فائدة) تسمى المسئلة التي لا عول فيها ولأرد ولا عاصب المأذلة وهي التي يستوي مالها وفروضها فان كان فيها عاصب فناقصة واصل اثنين وثلاثة تارة يكون عادلا وتارة

فهذه التي لاتمول (٧) وأما التي تمول فهي التي يجتمع فيها فرض أو فرضان من نوعين فإذا اجتمع مع النصف (٨) سدس أو ثلث أو ثلثان فهي من ستة وتمول الى عشرة (٩) ولا تمول الى أكثر من ذلك وان اجتمع مع الربع احد الثلاثة فهي من اثني عشر وتمول على الافراد (١٠)

يكون ناقصاً واصل اربعة وثمانية لا يكون الا ناقصاً

(٧) قوله فهذه التي لاتمول: لان المول فرع ازدحام الفرائض ولا يوجد ذلك هنا (٨) قوله فإذا اجتمع مع النصف الخ لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلثين والثلث ثلاثة وهما متباينان فتضرب احدهما في الآخر يباغ ستة وأما النصف مع السدس فانه يكتب بمخرج السدس لدخول مخرج النصف فيه مثاله زوج وام واخوان من ام وتسمى مسألة الإلزام لان ابن عباس لا يبيل المسائل ولا يحجب الام من الثلث الى السدس الا بثلاثة اخوة فان اعطى الام الثلث هنا والباقي وهو السدس للاخوين من الام فهو اما يدخل النقص على من يصير عصة في حال وان اعطى الام السدس فهو لا يحجبها الا بثلاثة

(٩) قوله وتمول الى عشرة: اي ينهي عولها الى عشرة والا فتمول الى سبعة كزوج واختين لابوين والاب واحداهما من ابوين والاخرى من أب، والى ثمانية كزوج واخت من ابوين وام وتسمى المباهلة لان عمر شاور الصحابة فيها فأشار العباس بالمول واتفقت الصحابة عليه الا ابن عباس لكن لم يظهر التكثير في حياته فلما مات عمر دعا الى المباهلة وقال من شاء باهله ان الذي احصى رمل عاج عددا لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً اذهب النصفان فأين محل الثلث وإيه الله لو قدموا من قدم الله واخروا من اخر الله ما عالت مسألة قط قيل له لم لا ظهرت هذا زمن عمر قال كان مهيباً فبهته، والى تسعة كزوج وام وثلاث اخوات مفترقات وتسمى الفراء لا تحدث بمباهلة، والى عشرة كزوج وام واختين من ابوين واختين من ام وهي ام الفروخ: ومضى عالت الى ثمانية او تسعة او عشرة لم يكن الميت الا امرأة لانه لا بد فيها من زوج:

(١٠) قوله وتمول على الافراد الخ فتمول الى ثلاثة عشر في ثلاث صور منها اذا كان من الورثة من له ربع ونصف وثلث كزوجة واخت لابوين واخوين لام ومنها ان يكون من الورثة من له سدس وربع وثلثان كزوجة وحنة واختين من ابوين ومنها ان يكون فيها

الى سبعة عشر (١١) ولا تمول الى أكثر منها وان اجتمع مع الثمن سدس (١٢)  
أو ثلثان فأصلها من أربعة وعشرين (١٣) وتمول الى سبعة وعشرين ولا  
تمول الى أكثر منها (١٤) وتسمى البخيلة لقلة عولها والمنهية لان عليا رضي  
الله عنه سئل عنها على المنبر فقال صار ثمنها تسعا (١٥)

### ❦ فصل في الرد ❦

واذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن عسبة (١٦) رد على ذوي القروض

من له ربع ونصف وثمان كزوج وبنت وابن وام الى خمسة عشر كزوج وابوين  
وابنتين والى سبعة عشر كثلاث نسوة وجدتين واربع اخوات وثلاث اخوات لابوين  
او لابوين تسمى الارامل ولا يكون الميت فيها الارحلا

(١١) قوله الى سبعة عشر : ولا بد في هذا الاصل من احد الزوجين لاجل  
فرض الربع

(١٢) قوله وان اجتمع مع الثمن سدس : كزوجة وام وابن  
(١٣) قوله فأصلها من أربعة وعشرين : كزوجة وبنتين وعم وكذا لو اجتمع مع  
الثمن سدس وثلثان كزوجة وام وبنتين وعم للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللبنتين ستة عشر  
ولعم واحد

(١٤) قوله وتمول الى سبعة وعشرين : كزوجة وبنتين وابوين

(١٥) صار ثمنها تسعا : ولا يكون الميت الا زوجاً فيها

(١٦) قوله وإذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن عسبة الخ يروى ذلك عن عمر  
وعلي وابن مسعود وحكي ذلك عن الحسن وابن سيرين وشرح وعطاء ومجاهد والثوري  
خ وأصحابه وقال زيد الفاضل عن ذوي القروض ليت المال ولا يطعن أحد فوق  
فرضه وهو رواية عن أحمد وفاقاً لمن لقوله تعالى (فلها نصف مترك) ومن رد عليها  
أعطاهما الكل ولانها ذات فرض مسمى فلا يرد عليها كالزوج وجوابه قوله تعالى  
(وأولوا الارحام بعضهم اولى من بعض في كتاب الله) وقد رجحوا بالقرب من الميت فكان  
أولى من بيت المال يؤيده قوله عليه السلام «من ترك مالا فلورثته» ولحديث وانلة

بقدر فروضهم الا الزوج والزوجة فان كان المردود عليه واحدا أخذ المال كله (١٧) وان كان فرقا من جنس واحد كبنات أو اخوات اقتسموه كالمنصة (١٨) وان اختلفت اجناسهم (١٩) فخذ عدد سهامهم من أصل ستة

وتحوز المرأة ثلاثة موارث لقيطها وعتيقها والولد لذي لاغت عليه رواء ابن ماجه فبعض لما ميراث ولدها للزني باللعان خرج من ذلك ميراث غيرها من ذوي القربى بالاجماع بقي الباقي على مقتضى العموم وقوله تعالى (فلها نصف مترك) لا يعني أن يكون لها زيادة عليه بسبب آخر ولزوجان ليسا من ذوي الارحام فلا يرد عليهما اتفاقا إلا ما روي عن عثمان أنه رد على زوج ولله كان عصبه أو ذارحم فأعطاه ذلك (قائدة) إذا لم تقل بالرد كان الفاضل لبيت المال وكذلك مال من مات لا وارث له لكن هل بيت المال وارث أم لا فيه روايتان والصحيح من المذهب أنه ليس بوارث وإنما يحفظ فيه المال الضائع

(١٧) قوله اخذ للمال كله: فرضاً وردا إذا لم يرحم

(١٨) قوله اقتسموه كالمنصة: من البنين والاخوة فان انكسر عليهم ضربت عددهم في

مسئلة الرد

(١٩) قوله وان اختلفت اجناسهم الخ وانما كان ذلك من أصل ستة لان القروض كلها تخرج من ستة الا الربع والثمن فانهما فرضا الزوجين وليسا من ذوي الرد وذلك في أربعة أصول ١ اشار اليه بقوله فان كانا سدسين الخ لان للجد السدس وللأخ من الأم السدس أصلها اثنان فيقسم للمال بينهما نصفين لان كلاهما يدلي بمثل ما يدلي به الآخر ٢ أشار اليه بقوله وان كان مكان الجدة أم الخ لان للأم الثلث وللأخ من الأم السدس ثم يقسم المال بينهما على ثلاثة للأم سهمان لأنها تدلي بمثل الأخ وله سهم ٣ اشار اليه بقوله وان كان مكانها أخت من أبوين الخ للاخت النصف وللأخ من الأم السدس فللمال مقسوم بينهما على أربعة لان الأخت تدلي بثلاثة أمثال الأخ ٤ اشار اليه بقوله وان كان معها أخت لاب الخ للاخت من الأبوين النصف وهو ثلاثة أسداس وللأخت من الأب السدس وللأخ من الأم السدس فيقسم للمال بينهم أخماسا لثاني لأبوين ثلاثة أخماسه ولثاني لاب خمسة ولولد الأم خمسة

واجمله أصل مسائلهم فان كانا سدسين كجدة واخ من ام فهي من اثنين وان كان مكان الجدة ام فهي من ثلاثة وان كان مكانها اخت لابوين (٢٠) فهي من أربعة وان كان معها اخت لاب فهي من خمسة ولا تزيد على هذا ابدا لانها لو زادت سدسا آخر لأكمل المال وان انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لانه أصل مسائلهم فان كان معهم أحد الزوجين فاعطه فرضه من أصل مسئلته واقسم الباقي على مسألة الرد وهو ينقسم اذا كان زوجة ومسألة الرد من ثلاثة (٢١) فللزوجة الربع والباقي لهم فتصير المسئلة من أربعة وفي غير هذا (٢٢) تضرب مسألة الرد في مسألة الزوج فبالغ فاليه تنتقل المسئلة (٢٣) فاذا كان زوج وجدة واخ من ام فمسئلة الزوج من اثنين ومسئلة الرد من اثنين (٢٤) تضرب احدهما في الاخرى تكن أربعة (٢٥) وان كان مكان الزوج زوجة ضربت مسألة الرد في

(٢٠) قوله وان كان مكانها أي الجدة اخت من ابوين الخ فالورثة زوجة واخ لابوين واخ لام مسألة الرد من أربعة للاخت ثلاثة وللأخ للام واحد يفضل لهم عن فرض الزوجة ثلاثة تبين الأربعة فاذا ضربت أربعة في أربعة انتقلت الى ستة عشر للزوجة أربعة وللأخت تسعة وللأخ ثلاثة

(٢١) قوله ومسئلة الرد من ثلاثة : كزوجة وام واخوين لام أو زوجة وام واخ لام للزوجة الربع والباقي للام وللهما ثلاثة لهما مثله ماله والاولى عكسها

(٢٢) قوله وفي غير هذا أي ان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجة على مسألة الرد

(٢٣) قوله فبالغ فاليه تنتقل المسئلة : فن له شي من مسألة الزوجة أخذه مضروبا في

مسئلة الرد

(٢٤) قوله ومسئلة الرد من اثنين للزوج واحد يتي واحد على اثنين لا ينقسم ويابن

(٢٥) قوله تكن أربعة للزوج واحد في اثنين باتين ولكل من الجدوة الاخ لام واحد

في واحد بواحد

أربعة تكن ثمانية (٢٦) وإن كان مكان الجدة أخت لابوين انتقلت الى ستة عشر وإن كان مع الزوجة بنت (٢٧) وبنت ابن انتقلت الى اثنين وثلاثين وإن كان معهم جدة (٢٨) صارت من أربعين ثم تصحح بعد ذلك على ما ذكره

### حجج باب تصحيح المسائل (١)

إذا لم ينقسم سهم فريق عليهم قسمة صحيحة فاضرب عددهم (٢) في أصل المسئلة وعولها إن كانت عائلة (٣) ثم يصير لكل واحد من الفريق مثل ما كان (٢٦) قوله تكن ثمانية : للزوجة واحد في اثنين باثنين ولكل من الجدة والاخت لام واحد في ثلاثة ثلاثة

(٢٧) قوله وإن كان مع الزوجة بنت الخ فسئلة الزوجة من ثمانية ومسئلة الردم من أربعة والعاصل عن الزوجة سبعة لا تنقسم على الأربعة وتباينها فاضربت أربعة في ثمانية انتقلت الى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة وبنت أربعة وعشرون وبنت الابن سبعة (٢٨) قوله وإن كان معهم أي مع الزوجة والبنت وبنت الابن جدة صارت من أربعين لأن مسئلة الرد من حصة والباقي بعد فرض الزوجة سبعة فاضرب الخمسة في النهاية يحصل ما ذكر

(١) قوله تصحيح المسائل : هو طريق تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحاً بلا كسر ويتوقف على أمرين أحدهما معرفة أصل المسئلة والثاني معرفة جزء السهم وبأني يانه (٢) قوله فاضرب عددهم : إن باين عددهم سهمهم أي عدد رؤس المتكسر عليهم في أصل المسئلة كزوج وام وثلاثة أخوة أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوة سهمان لا يصح ولا يوافق فاضرب عددهم في أصل المسئلة وهو ستة تكن ثمانية عشر وقوله وعولها أي تضرب عددهم في أصل المسئلة وعولها إن كانت عائلة كزوجة وأم وخمس بنات أصلها من اثني عشر وتقول إلى ثلاثة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان ولبنات الثلاث ثمانية لا ينقسم على عددهن ولا يوافق فاضرب خمسة في ثلاثة عشر تكن خمسة وستين

(٣) قوله وعولها إن كانت عائلة : فابالغ محت منه القرينة ثم من له شيء من أصل المسئلة



لجماعتهم (٤) الا ان يوافق عددهم سهامهم (٥) بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء فيجزئك ضرب وفق عددهم (٦) ثم يصير لكل واحد وفق ما كان لجماعتهم وان انكسر على فريقين (٧) وأكثر وكانت مائة كثلثة وثلاثة اجزأت بأحدهما وان كانت متناسبة (٨) وهو ان تنسب الاقل

بأخذه مضروبا بما ضربت فيه المسئلة من عدد الفريق أو وقتة وهو الذي يسمى جزء السهم (٤) قوله مثل ما كان لجماعتهم: من السهام في أصل المسئلة عند التباين في الاول لكل أخ سهمان وفي الثانية لكل بنت ثمانية

(٥) قوله إلا ان يوافق عددهم سهامهم الخ كالوكان الاخوة أربعة فان سهامهم توافقهم بالنصف وهو اثنان

(٦) قوله فجزئك ضرب وفق عددهم الخ مثاله زوجة وأربعة عشر ابنا للزوجة الثن والباقي وهو سبعة للبنين لا يصح ويوافق بالاسباع فأضرب وفق البنين وهو سهمان في ثمانية تكن ستة عشر للزوجة سهم في اثنين للبنين سبعة في اثنين باربعة عشر لكل ابن سهم وهو وفق ما كان لجماعتهم لان الذي كان لجماعتهم سبعة ووفقها هان سهم لان الموافقة بالاسباع

(٧) قوله وان انكسر على فريقين الخ لم يخل من اربعة اقسام إما الممثلة أو المناسبة أو التباين وأشار الى كل منهما فأشار الى الاول بقوله «وكانت مائة» الخ مثال ذلك ثلاثة أخوة لام وثلاثة أخوة لاب لولد الام الثلث والباقي لولد الاب وسهم كل فريق لا ينقسم ولا يوافق فتكتفي بأحد العددين وهو ثلاثة فأضربها في أصل المسئلة تكن تسعة لولد الام سهم في ثلاثة بثلاثة لكل واحد سهم ولولد الاب اثنان في ثلاثة بستة لكل واحد سهمان مثل ما كان لجماعتهم هـ

(٨) قوله وان كانت متناسبة الخ مثال ذلك جدتان وأربعة أخوة لاب للجدتين السدس وللأخوة ما بقي أصلها من ستة وعددهم لا يوافق سهامهم وعددا للجدات نصف عدد الأخوة فاجزئه بالأكثر وهو أربعة واضربه في أصل المسئلة تكن أربعة وعشرين للجدات سهم في أربعة باربعة وللأخوة خمسة في أربعة بعشرين لكل واحد خمسة ولو كان عدد الأخوة عشرين لوافقهم سهامهم بالأخماس ويرجع عددهم الى أربعة

الى الأكثر بجزء من أجزائه كنصف أو ثلثه أو ربه اجزأت باكثرها وضربته في المسئلة وعولها وان كانت متباينة (٩) ضربت بمضها في بعض فما بلغ ضربته في المسئلة وعولها وان كانت متوافقة (١٠) كأربعة وستة وعشرة ضربت وفق احدهما في الآخر ثم وافقت بين ما بلغ وبين الثالث وضربت وفق أحدهما في الآخر ثم اضرب ماملك في أصل المسئلة وعولها ان كانت عاتلة فما بلغ فنه تصح فاذا أردت القسمة فكل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في العدد الذي ضربته في المسئلة فما بلغ فهو له ان كان واحدا وان كانوا جماعة قسمته عليهم

والمعمل كذلك ومسئلة العول اذا عشر أختاً لاب وثلاث اخوات لام وست جدات المسئلة من ستة وتمول الى سبعة والثلاث ربع الاثني عشر والست نصفها فاضرب اثني عشر في سبعة تكن أربعة وثمانين

(٩) قوله وإن كانت متباينة الخ: أي لا يماثل أحدهما صاحبه ولا يناسبه ولا يوافقه مثال ذلك أم وثلاثة أخوة لام وأربعة لاب أصلها من ستة لولد الام سهمان ولولد الاب ثلاثة لا يوافقهم والمدان متباينان فاضرب أحدهما في الآخر يكن اثني عشر وهو جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة يكن اثنين وسبعين ومنها تصح للام سهم في ثني عشر يمثلها ولولد الام سهمان في اثني عشر باربعة وعشرين اكل واحد ثمانية ولولد الاب ثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثين لكل واحد خمسة ومسئلة العول خمس اخوات لاب وثلاث اخوات لام وجدة أصل المسئلة من ستة وتمول الى سبعة والمدان متباينان فاضرب ثلاثة في خمسة تكن خمسة عشر اضربها في سبعة تكن مائة وخمسة

(١٠) قوله وإن كانت متوافقة الخ: مثال ذلك ست جدات وتسع بنات وخمسة عشر أبا أصلها من ستة والأعداد متوافقة لأن ثلاث فتوقف الخمسة عشر مثلاً ثم اضرب وفق الجدات وهو اثنان في جميع الآخر وهو تسعة تكن ثمانية عشر فينهما وبين الموقوف موافقة فاضرب وقها وهو ستة في خمسة عشر يبلغ تسعين هي جزء السهم فاضربها في أصل المسئلة تبلغ خمسمائة وأربعين

### باب المتاسخات

ومعناها ان يموت بمصر ورثة الميت قبل قسمة تركته ولها ثلاثة احوال (أحدها) ان يكون ورثة الثاني (١) يرثونه على حسب ميراثهم من الاول مثل ان يكونوا عصبة لهما فاقسم المال بين من بقي منهم ولا تنظر الى الميت الاول (الثاني (٢)) ان يكون ما بعد الميت الاول من الموتي لا يرث بعضهم بعضا كاخوة خلف كل واحد منهم بنيه فاجعل مسائلهم كمعدان كسرت عليهم سهامهم وصحح على ما ذكرنا في باب التصحيح (الثالث) ما عدا ذلك (٣)

(١) قوله أحدها ان يكون ورثة الثاني الخ مثال ذلك ميت خلف أربعة بنين وثلاث بنات ثم ماتت بنت ثم مات ابن ثم بنت أخرى ثم ابن آخر وبقي ابنان وبنت فاقسم للمال بينهم على عدد رؤسهم خمسة ولا يحتاج الى عمل مسائل وكذلك تقول في ابوين وزوجة وابنتين وبنتين منها ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم ابن ثم الاب ثم الام فقد صارت الموارث كلها بين الابن والبنت الباقيين ثلاثة

(٢) قوله الحال الثاني الخ مثال ذلك رجل خلف أربعة بنين فمات احدهم عن اثنين والثاني عن ثلاثة والثالث عن أربعة والرابع عن ستة فالمسئلة الاولى من أربعة عدد البنين ومسئلة الابن الاولى من اثنين والثانية من ثلاثة والثالثة من أربعة والرابعة من ستة فالاتان تدخل في الاربعة والثلاثة في الستة فأسقط الاثنين والثلاثة يبقى أربعة وستة وهما متوافقان فاضرب وفق الاربعة في الستة تكن اثني عشر ثم تضربها في المسئلة الاولى وهي اربعة تكن ثمانية واربعين لورثة كل ابن ثمانية فشكل واحد من ابني الاول ستة ولكل واحد من ابني الثاني اربعة ولكل واحد من ابني الثالث ثلاثة ولكل واحد من ابني الرابع سهمان

(٣) قوله الثالث ما عدا ذلك أي المذكور في الحالين مثل أن تكون ورثة الثاني لا يرثون كالاول او يكون ما بعد الميت الاول من الموتي يرث بعضهم بعضاً وهي ثلاثة أقسام «أحدها» ان تقسم سهام الميت الثاني على مسئلته «الثاني» ان لا تقسم عليها بل توافقها «الثالث» ان لا تقسم عليها ولا توافقها والطريق في ذلك أن تصحح مسئلة الأول ثم

فصحح مسألة الاول وانظر ماصار للثاني منها فاقسمه على مسئلته فان انقسم  
صحت المسئلتان مما صحت منه الاولى كرجل خلف امرأة وبتاً وأخاً ثم ماتت  
البت وخلفت زوجها وبتاً وعمها فان لها أربعة ومسلتها من أربعة فصحت  
المسئلتان من ثمانية وصار للاخ أربعة (٤) وان لم ينقسم واقفت بين سهامه

انظر ماصار للثاني منها فاقسمه على مسئلته بعد أن تصحيحها فان انقسمت المسئلتان  
مما صحت منه الاولى وقد مثله المصنف بقوله ( كرجل خلف امرأة وبتاً وأخاً وأخاً  
ثم ماتت البنت) الخ ومثال ذلك أيضاً أم وعم مات العم وخلف بنته وعصبته المسئلة الاولى  
من ثلاثة والثانية من اثنين فصحت المسئلتان من ثلاثة القسم الثاني أن لا تنقسم  
عليها بل توافقها وقد ذكره المصنف بقوله : وإن لم ينقسم : الخ ( القسم الثالث )  
أشار اليه بقوله : وإن لم يوافق سهامه مسئلة ضربت الثانية في الاولى .  
فما حصل فهو الجامعة وقد مثله المصنف برجل خلف امرأة وبتاً وأخاً فهي ثمانية  
للبنات أربعة ثم ماتت البنت وترك زوجها وأماً وابنتين ومسلتها تعول الى ثلاثة عشر  
لا تنقسم عليها سهامها ولا توافقها فاذا ضربت المسئلة الاولى وهي ثمانية في الثانية وهي  
ثلاثة عشر كانت الجامعة مائة وأربعة فكل من له شيء من الاولى مضروب في ثلاثة  
عشر ومن له شيء من ثلاثة عشر مضروب في أربعة فالمرأة التي هي أم في الثانية  
زوجة في الاولى سهم من الاولى في الثانية ثلاثة عشر ولها من الثانية سهمان في  
سهام الميتة من الاولى أربعة بثمانية يجتمع لها أحد وعشرون ولا يخفى الميت الاول ثلاثة  
من الاولى في الثانية تسعة وثلاثين ولا شيء له من الثانية لاستغراق القروض للمال  
ولزوج من الثانية ثلاثة في سهام الميتة الأربعة باثني عشر ولبناتها من الثانية ثمانية في  
اربعة باثني وثلاثين ومجموع السهام مئة وأربعة (فائدة) إذا قيل مات ميت عن أبوين  
وابنتين ثم لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنتين عن في المسئلة الاولى فقط أو مع  
زوج احتيج الى السؤال عن الميت الاول ذكر هو أو أنثى فان كان ذكر أ فلا ب  
في الاولى جده وارث في الثانية لانه أنوب وصحح المسئلتان من أربعة وخمسين وان

ومسئلته ثم ضربت وفق مسئلته في المسئلة الاولى (٥) ثم كل من له شيء من  
 الاولى مضروب في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية مضروب في وفق  
 سهام الميت الثاني مثل ان تكون الزوجة أما للبنت في مسئلتنا فان مسئلتها  
 من اثني عشر (٦) توافق سهامها (٧) بالربع فترجع الى ربعها ثلاثة تضربها  
 في الاولى تكن اربعة وعشرين (٨) وان لم توافق سهامه مسئلته ضربت الثانية  
 في الاولى وكل من له شيء من الاولى مضروب في الثانية ومن له شيء من  
 الثانية مضروب في سهام الثاني مثل ان تخلف البنت بنتين فان مسئلتها  
 تعول الى ثلاثة عشر تضربها في الاولى تكن مئة وأربعة تعمل على ما ذكرنا  
 فان مات ثالث جمعت سهامه مما صحت منه الاوليان وعملت فيها عملك في  
 مسئلة الثاني مع الاولى وكذلك تصنع في الرابع ومن بعده

### باب قسم التركات

اذا خلف تركة معلومة فامكنك نسبة نصيب كل وارث من المسئلة فاعطه  
 كانت امرأة قلاب في الاول ابو ام في الثانية لا يرث وتصح المسئلان من ثني عشر  
 وهي للأمونية  
 (٤) قوله وصار للأخ اربعة : من أخيه ثلاثة ومن بنت أخيه سهم  
 (٥) قوله في المسئلة الاولى : فاباغ فهي الجامعة للمسئلتين  
 (٦) قوله فان سألها من اثني عشر : لان فيها صفا للبنت وربعاً للزوج وسدساً للام  
 (٧) قوله توافق سهامها : من الاولى وهي أربعة  
 (٨) قوله تكن أربعة وعشرين : للمرأة التي هي زوجة في الاولى ام في الثانية  
 سهم من الالى مضروب في وفق الثانية وهو ثلاثة ثلاثة ومن الثانية سهمان في وفق  
 سهام الميت باثنين فيكون لها خمسة وللأخ من الاولى ثلاثة في وفق الثانية ثلاثة بقسمه  
 وله يكونه عما في الثانية واحد واحد فيجتمع له عشرة ولزوج البنت من الثانية ثلاثة  
 في واحد ثلاثة ولبناتها منه ستة في واحد ستة ومجموع السهام اربعة وعشرون

مثل تلك النسبة من التركة وان شئت قسمت على المسئلة وضربت الخارج بالقسم في نصيب كل وارث فما اجتمع فهو نصيبه وان شئت ضربت سهامه في التركة وقسمتها على المسئلة فما خرج فهو نصيبه وان شئت في مسائل المناسخات قسمت التركة على المسئلة الاولى ثم أخذت نصيب الثاني وقسمته على مسئلته وكذلك الثالث وان كان بين التركة والمسئلة موافقة فوافق بينهما واقسم وفق التركة على وفق المسئلة وان أردت القسمة على قراريط الدينار فاجعل عدد القراريط كالتركة المعلومة واعمل على ما ذكرنا فان كانت التركة سهاما من عقار كثلث وربع ونحو ذلك فان شئت ان تجمعها من قراريط الدينار وتقسما على ما قلنا وان شئت وافقت بينها وبين المسئلة وضربت المسئلة أو وقفها في مخرج سهام العقار ثم كل من له شيء من المسئلة مضروب في السهام الموروثة من العقار أو في وقفها فان كان فأنسبه من المبلغ فما خرج فهو نصيبه

### حجج باب ذوي الارحام (١) ❦

وهم كل قرابة ليس بذوي فرض ولا عصبه وهم أحد عشر صنفا

(١) قوله ذوي الارحام: اختلف في توريثهم فروي عن عمر وعلي وعبد الله وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء رضي الله عنهم توريثهم عند عدم العصبه وذوي الفروض غير الزوجين وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقمة ومسروق وأحمد ش إذا لم يقتطم بيت المال وكان زيد لا يورثهم ويحمل الباقي لبيت المال وبه قال م والاوزاعي ش وابو ثور وداود وابن جرير لما روى سعيد عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دركب الى قبا يستخير الله في العمة والحالة فانزل الله ان لاميراث لهما ولنا قول الله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض) وحديث عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله الخال وارث من لا وارث له، رواه

ولد البنات (٢) وولد الاخوات وبنات لاخته (٣) وبنات الاعمام و: بنو  
الاخوة من الأم (٤) والعم من الأم (٥) والعمات والخاللات والاخوان  
وأبوالأم وكل جدة أدلت بأب بين امين او بأب اهل من الجد (٦) ومن  
أدلى بهم (٧) ويرثون بالتزويج (٨) وهو ان يحصل لكل شخص بمنزلة من

أحمد والترمذي وحسنه وحديث المقدم مرفوعاً الخال وارث من لا وارث له يعقل  
عنه ويرثه رواه أبو داود وحديثهم مرسل ثم يحتمل انه لاميراث لهما مع ذوي  
الفروض والمصبات ولذلك سمي الخال وارث من لا وارث له لا يرث إلا عند عدم الوارث  
(٢) قوله ولدا البنات: وولد بنات الابن وان نزل

(٣) قوله وولد الاخوات وبنات لأخوة: لابوين او لاب في المذكرين وكذلك

بنات الاعمام

(٤) قوله وبنو الاخوة من الأم: سواء كانوا ذكراً وأنثى

(٥) قوله والعم من الأم: سواء كان عم الميت أو عم امه او عم جده

(٦) قوله ارباب أعلى من الجد: واختار الشيخ تقي الدين انها من ذوي المروض

(٧) قوله ومن أولى بهم: هذا هو الصنف الحادي عشر أي من أدلى بصنف من

هؤلاء كعمة العمة وخالة الخالة وعمة العم لام وأخيه وعمه لأبيه وأبي أبي الأم وعمه

وخاله ونحو ذلك (تبيينه) يقدم الرد على ميراث ذوي الارحام قال الحبري لم يختلفوا

ان الرد أولى منهم إلا ماروي عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز انها موروثة

الخال مع البنت فيحتمل انها موروثة لكونه عصبة أو مولى لئلا يخالف الاجماع وكذلك

المولى المتفق وعصباته يقدمون على ذوي الارحام وهو قول عامة من ورثهم من

الصحابة وغيرهم وقول من لا يرثهم أيضاً وروي عن ابن مسعود تقديمهم على المولى

وبه قال ابنه وابو عبيدة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعلقمة والاسود وعبيدة

ومسروق وجابر بن زيد والشعبي والتخفي والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن عبد

العزيز وميمون بن مهران والاول أصح لقوله عليه السلام الخال وارث من لا وارث له

(٨) قوله ويرثون بالتزويج: هذا المذهب وبه قال علقمة ومسروق والشعبي والتخفي

وحامد وشريك وابن أبي ليلى والثوري وسائر من ورثهم

أدلى به فتجمل ولد البنات والاخوات كامهاتهم وبنات الاخوة والاعمام وولد  
 الاخوة من الام كآبائهم والاخوال والخاللات وآباء الام كالام والعمات  
 والمم من الام كآلاب (٩) (وعنه) كالم ثم تجمل نصيب كل وارث لمن أدلى  
 به وان أدلى جماعة منهم بواحد (١٠) واستوت منازلهم منه فنصيبه بينهم  
 بالسوية ذكرهم واثناهم سواء (وعنه) للذكر مثل حظ الانثيين الا ولد  
 الام وقال (الخرقي) يسوي بينهم الا الخال والحالة واذا كان ابن وبنت اخت  
 وبنت اخت (١١) اخرى فلبنت الاخت وحدها النصف وللأخرى واخيها  
 النصف بينهما وان اختلفت منازلهم من المدلى به جعلته كاليت وقسمت

(٩) قوله والعمات والمم من الام كآلاب: هذا هو الصحيح من المذهب لما روى  
 الزهري وفي ابن المتجا عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: العمة بمنزلة  
 الاب إذا لم يكن بينهما اب والحالة بمنزلة الام إذا لم يكن بينهما أم، رواه أحمد وعنه  
 ان العمة والمم من الام كالم روي عن علي وقاله علقمة ومسروق فعملها نجملهن  
 كاهن بمنزلة المم من الابوين لانه أقواهم (مسائل) بنت بنت وبنت بنت ابن المال  
 بينهما على أربعة فان كان معهما بنت اخ فالباقي لها وتصح من ستة فان كان معهما  
 خالة فلبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تكلمة الثلثين وللخالة السدس  
 والباقي لبنت الاخ فان كان مكان الحالة عمة حجت بنت الاخ وأخذت الباقي لان  
 العمة كالاب فتسقط من هو بمنزلة الاخ ومن نزلها عما جعل الباقي لبنت الاخ  
 واسقط بها العمة

(١٠) قوله وإن أدلى جماعة بواحد الخ: هذا المذهب وبه قال أبو عبيد واسحق ونعيم  
 بن حماد لانهم يرون بالرحم المجرى فاستوى ذكرهم واثناهم كولد الام مثال ذلك  
 ابن اخت معه اخته المال بينهما نصيبين وكذلك ابن بنت معه أخته

(١١) قوله واذا كان ابن وبنت اخت الخ: يحتمل أن يكون بينهما نصيبين وهو قول  
 الجمهور فلي هذا نصح من أربعة ويحتمل أن يكون بينهما ثلاثا وهو الرواية الأخرى  
 فنصح من ستة والاول أظهر



نصيبه بينهم على ذلك (١٢) كثلث خالات مفترقات (١٣) وثلاث عمات مفترقات فالثالث بين الخالات على خمسة أسهم والثلاثان بين العمات كذلك فاجتزىء بإحدهما واضربها في ثلاثة تكن خمسة عشر للخالة التي من قبل الأب والام ثلاثة أسهم والتي من قبل الأب سهم والتي من قبل الام سهم وللممة التي من قبل الأب والام ستة أسهم والتي من قبل الأب سهمان والتي من قبل الام سهمان فان خلف ثلاثة احوال مفترقين (١٤) فللخال من الام السدس والباقي للخال من الابوين وان كان معهم أبواهم أسقطهم كما يسقط الأب الاخوة وان خلف ثلاث بنات عمومة مفترقين (١٥) فاللأل

(١٢) قوله على ذلك: أي على حسب، نازلهم منه

(١٣) قوله كثلث خالات مفترقات: إحداهن لابوين والاخرى لاب والآخرى لام فالثالث الذي كان للام بين الخالات على خمسة لأنهن يرثن الام كذلك لو ماتت عنهن والثلاثان بين العمات كذلك أي على خمسة لأنهن يرثن الأب كذلك لو ماتت عنهن فأصل المسئلة من ثلاثة للخالات واحد لا ينقسم على الخمسة ويباينها وللعمة ثمان كذلك والخمسة والخمسة من ثمانان فاجتزىء بإحدهما واضربه في ثلاثة تكن خمسة عشر ومنها تصح ولو كان مع الخالات خال من أم ومع العمات عم من أم فالثالث بين الخال والخالات على ستة والثلاثان بين العم والعمات على ستة ونصح من ثمانية عشر (١٤) قوله وإن خلف ثلاثة احوال مفترقين الخ أي أحدهم اح لابويها والآخر لابيها والاخر لامها فللخال من الام السدس كما يرثه من احتسبه لو ماتت والباقي للخال من الابوين لانه يسقط الاخ من الأب وتصح من ستة

(١٥) قوله وإن خلف ثلاث بنات عمومة مفترقين الخ أي لأنهن أقرن مقام آبائهن ولو خلف ثلاثة أعمام مفترقين لكان جميع الميراث لهم من الابوين لسقوط العم من الأب به مع كونه من العصابات قاله من الام مع كونه من ذوي الارحام أولى بالسقوط (تمه) لو خلف بنت عم لاب وبنت عم لام وبنت عم لابوين أو بنت عم لام بنت وبنت عم لابوين فاللأل للادنى لأنها أقرب وبنت عم وبنت عمه المال لست الأم في

لبنت المم من الابوين وحدها وان أدلى جماعة منهم (١٦) بجماعة قسمت المال بين المدلى بهم كأنهم أحياء فما صار لكل وارث فهو لمن أدلى به (١٧) وان أسقط بعضهم بعضاً (١٨) أمملت على ذلك فان كان بعضهم أقرب من بعض فمن سبق الى الوارث وورث واسقط غيره (١٩) الا ان يكونا من جهتين (٢٠) فنزل البعيد حتى يلحق وارثه سواء سقط به القريب أولا كبنت

قول الجمهور

(١٦) قوله وان أدلى جماعة منهم الخ فاذا كان ثلاث بنات ثلاث أخوات متفرقات وبنت عم لابوين أو لاب فاقسم المال بين المدلى بهم كأنهم أحياء فالمسئلة من ستة للاخت لابوين النصف ثلاثة وللأخت للاب السدس تكلة الثلثين وللأخت للام السدس ولام السدس وتصح من ستة فاعط بنت الشقيقة ثلاثة حق أمها وبنت الأخت لاب سهما وبنت الأخت الام سهما وبنت الم سهما

(١٧) قوله فهو لمن أدلى به: من ذوي الارحام لانهم ورائه فابن اخت معه اخته وبنت أخت أخرى مساوية الأخت الاولى فابنت الأخت وأختها حق أمهما النصف بينهما نصفين ولبنت الأخت الأخرى حق أمها النصف وان كان بنت بنت وبنت بنت ابن فن اربعة بالرد لبنت البنت ثلاثة وابنت بنت الابن سهم

(١٨) قوله وان اسقط بعضهم بعضاً الخ كما اذا كان في مسئلتا تبديل بنت الأخت لابوين بنت أخ لابوين فهي أيضاً من ستة لبنت الاخ للام سهم أمها والباقي خمسة لبنت الاخ لابوين لقيامها مقام أبيها وتسقط بنت الأخت لاب وبنت الم لان الاخ لابوين يسقطهما (١٩) قوله واسقط غيره: ذكروا من جهة واحدة كبنت بنت وبنت بنت بنت

المال الاولى

(٢٠) قوله الآن يكونا من جهتين: أي لان جدتها وهي البنت تسقط الاخ لام وليس في رواية جماعة في خالة وبنت خالة وبنت ابن عم لخالة الثلث ولابنة ابن الم الثلثان ولا تعطى بنت الحالة شيئاً ومن خلف ثلاث خالات اب متفرقات وثلاث صمات أم متفرقات وثلاث خالات أم متفرقات لخالات الام بمنزلة أم الام وخالات الاب بمنزلة

بنت بنت وبنت اخ لام المال لبنت بنت البنت . والجهات أربع (٢١)  
 الابوة والامومة والبنوة والاخوة (وذكر أبو الخطاب) العمومة جهة خامسة  
 وهو منفض الى اسقاط بنت العم من الابوين ينت المم من الام وبنت  
 العم وما نعلم به قالوا ومن امت بقراتين ورت بهما (٢٢) وان اتفق معهم

أم الأب ولو خلف الميت هاتين الجدتين كان المال بينهما نصفين فيكون نصيب كل  
 واحدة منهما من اخواتها على خمسة ونصف من عشرة وتسقط عمات الام لانهن  
 بمنزلة ابني الام وهو غير وارث فلو كان معهن عمات اب كان لحالات الاب والام السدس  
 بينهما نصفين لما تقدم انهما بمنزلة الجدتين والباقي لعمات الاب لانهن بمنزلة الجد وخالة  
 أب وأم أبي أم الكل للثانية لانها بمنزلة الام والاولى بمنزلة الجدة انتهى

(٢١) قوله والجهات أربع الخ هذا أحد الوجوه اختاره المصنف أولا ويلزم عليه اسقاط  
 بنت الاخ وبنات الاخوات وبنهن بنات الاعمام والعمات قال الشارح وهو بعيد  
 قال في المحرر واذا كان ابن ابن اخت لام وبنت ابن ابن اخ لاب فله السدس ولها الباقي  
 ويلزم من جمل الاخوة جهة أن يجمل المال للبنت وهو بعيد جداً حيث يجمل اجنبيين  
 أهل جهة واحدة . والثاني الجهات ثلاث (أبوة) ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد  
 والجدات والسواقي وبنات الاخوة وأولاد الاخوات وبنات الاعمام والعمات وبناتهن  
 وعمات الاب وعمات الجد (وأمومة) ويدخل فيها فروع الام من الاخوال والحالات  
 واعمام الام واعمام أبيها وأما وعمات الام وعمات أبيها وأما وعمات الام وأخوال  
 أبيها وأما وخالات الام وخالات أبيها وأما وبنوه ويدخل فيها ولد البنات وأولاد  
 بنات الابن وهذا هو الصحيح من المذهب اختاره المصنف والشارح والجهد ويلزم  
 عليه إسقاط بنت عمه بنت اخ قال في الفائق وهو افسد من القول الاول قال الشيخ  
 تقي الدين النزاع لفظي ولا فرق بين جمل الاخوة والعمومة جهة وبين إدخالهما في  
 جهة الابوة والامومة وتجمل الجهات ثلاثاً

(٢٢) قوله ومن امت بقراتين ورت بهما: كإن بنت بنت هو ابن ابن بنت أخرى  
 ومعه بنت بنت أخرى فللابن الثلثان جدياً له بمنزلة ابين وللبنات الثلث ونصف من  
 ثلاثة فان كانت أمهما واحدة فله ثلاثة أرباع المال لان له نصف ما كان لجده لأمه وهو

أحد الزوجين أعطيته فرضه غير محبوب ولا معاول وقسمت الباقي بينهم كما لو اتفردوا (٢٣) ويحتمل أن يقسم الفاضل عن الزوج بينهم كما يقسم بين من أدلوا به فإذا خلقت زوجا وبنت وبنت وأخت فللزوجة النصف والباقي بينهما نصفين على الوجه الأول (٢٤) وعلى الآخر يتقسم بينهما على ثلاثة لبنت البنت سهمان ولبنت الأخت سهم (٢٥) ولا يعول من مسائل ذوي الأرحام (٢٦) الأمثلة واحدة وشبهها وهي خالة (٢٧) وست بنات ست أخوات متفرقات تعول إلى سبعة

الرابع وله جميع ما كان لجده لا يبه وهو النصف ولاخته لأمه نصف ما كان لأمها وهو الربع

(٢٣) قوله كما لو اتفردوا: عن أحد الزوجين وبه قال أبو عبيد ومحمد بن الحسن والؤلؤي وطامة من ورثهم

(٢٤) قوله بينهم ما نصفين على الوجه الأول: ونصح من أربعة للزوج اثنان ولكل واحد سهم

(٢٥) قوله ولبنت الأخت سهم: ونصح من ستة

(٢٦) قوله ولا يعول من مسائل ذوي الأرحام الخ وحاصله أنه لا يعول من أصول المسائل في باب ذوي الأرحام إلا أصل ستة ولا يعول إلا إلى سبعة لأن المول الزائد على ذلك لا يكون إلا لأحد الزوجين وليس من مسائل ذوي الأرحام

(٢٧) قوله وهي خالة الخ للخالة السدس ولبنتي الأختين لابوين اثنان أربعة ولبنتي الأختين لأم الثلث اثنان ولا شيء لبني الأختين لاب كما أنه لا شيء للأختين لاب مع الأختين لابوين ومثل ذلك أيضاً أبو أم وبنت أخ لام وثلاث بنات أخوات متفرقات لبنت الأخت لابوين ثلاثة ولبنت الأخ لاب السدس كلمة الثلثين واحد ولبنت الأخت لام وبنت الأخ لام الثلث اثنان لكل واحدة واحد ولابني الأم السدس واحد ومجموع ذلك سبعة انتهى



## باب ميراث الحمل

إذا مات عن حمل يرثه (١) وطالب بقية الورثة بالقسمة ووقت له نصيب  
ذكرين إن كان نصيبهما أكثر والوقوف نصيب اثنين (٢) ودفعت إلى من  
لا يحجبه الحمل أقل ميراثه (٣)

(١) قوله إذا مات عن حمل يرثه: ومع الحمل من يرث أيضاً ورضي بأن يوقف الأمر  
إلى الوضع وقف الأمر إليه فإن لم يرش وطالب بقية الورثة أو بعضهم بالقسمة لم يجبروا  
عليه ولم يطلوا كل المسال ووقت له نصيب ذكرين إن كان نصيبهما أكثر لأن  
ولادة التوأمين كثيرة معادة فلا يجوز قسم نصيبهما كالواحد وما زاد عليهما نادر فلم  
يوقف له شيء كالخامس والسادس مثال كون نصيب الذكرين أكثر لو خلف زوجة  
حاملًا وابناً فيدفع للزوجة ثمنها ويوقف للحمل نصيب ذكرين لأنه أكثر من  
نصيب اثنين وتصح من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة والابن سبعة ويوقف  
للمحمل أربعة عشر وبعد الوضع لا يخفى الحال انتهى

(٢) قوله والوقوف له نصيب اثنين: كزوجة حامل مع أبوين فالمسئلة من أربعة  
وعشرين وتصل إلى سبعة وعشرين إن كان الحمل اثنين فيوقف بها للحمل ستة عشر  
وللزوجة الثمن ثلاثة ولكل واحد من الأبوين أربعة والضابط في ذلك أنه متى  
زادت الفروض على الثلث فإراث الإناث أكثر لأنه يفرض لهن الثلثان ويدخل  
النقص على الكل بالخاصة وإن قصص كان ميراث الذكرين أكثر وإن استوت كابوين  
وحمل استوى ميراث الذكرين والاثنين

(٣) قوله ودفعت إلى من لا يحجبه الحمل الخ لأنه اليقين وما زاد مشكوك فيه كرجل  
مات عن امرأة وحمل فتقدير خروجه حياً لها الثمن وتقدير خروجه ميتاً لها الربع  
فيدفع إليها الثمن لأنه أقل (تنبيه) اعلم أنه ربما يكون الحمل لا يرث إلا إذا كان ذكراً  
مثل أن يكون من جسد الميت أو عمه أو أخيه كبت وعم وامرأة أخ حامل لبنت  
النصف والباقي موقوف في قولهم حياً وربما كان الحمل لا يرث إلا إذا كان أنثى  
كزوج واخت لأبوين وامرأة أب حامل يوقف سهمه من سبعة فإن ولدته أنثى  
أخذته وإن ولدته ذكراً أو ذكرين أو ذكراً وأنثى انقسم الزوج والاخت وكذلك

أقل ميراثه ولا تدفع الى من يسقطه شيئاً (٤) فإذا وضع الحمل دفعت اليه نصيبه ورددت الباقي الى مستحقته وإذا استهل المولود (٥) صار خا وورث وورث وفي معناه العطاس والتنفس والارتضاع وما يدل على الحياة فأما الحركة والاختلاج فلا تدل على الحياة (٦) وإن ظهر بمضه فاستهل ثم

ان تركت احتياطاً لم يدفع اليها شيء لجواز ان تلد ذكراً فيسقطها (فائدة) هل يجري الموقوف بحول الزكاة كما قاله ابن حنبل من موته لحكمتنا له بالملك ظاهراً حتى منعنا باقي الورثة او اذا كما هو ظاهر كلام الاكثر وجزم به المجد في زكاة مال الصبي؟ فيه وجهان ذكرهما ابوالمعالى

(٤) قوله ولا تدفع الى من يسقطه شيئاً: لان الظاهر خروج الحمل حياً وهو يسقط الموجود فلم يدفع اليه مع الشك في استحقاقه كرجل خلف امرأة وحمل وثلاث اخوات مفترقات فالدفع يسقط الاخوات من كل جانب وهو يحتمل أن يكون ذكر أم

(٥) قوله واذا استهل المولود الخ وجلة ذلك ان الحمل لا يرث الا بشرطين (احدهما)

ان يعلم انه كان موجوداً حال الموت بان تأني به لاقل من ستة اشهر فان اتت به لاكثر من ذلك وكان لها زوج او سيد يطأها لم يرث الا ان يقر الورثة انه كان موجوداً حال الموت وان كانت لاوطأ لعدم الزوج أو غيبته ورث ما لم يجاوز أكثر مدة الحمل وهي أربع سنين في إحدى الروايتين وفي الاخرى ستان (الثاني) ان تضمه حياً فان وضعته ميتاً لم يرث في قول الجميع واختلف فيما ثبت بالميراث من الحياة فاتفقوا على انه متى استهل صار خا وورث لحديث «انا استهل المولود ورث» ورواه أبو داود ثم اختلفوا فيما سوي الاستهلال فقالت طائفة لا يرث حتى يستهل ولا يقوم غيره مقامه ثم اختلفوا في الاستهلال ما هو فقالت طائفة لا يرث حتى يستهل صار خا وروي ذلك عن ابن عباس والحسن وابن سيرين والثوري والشعبي وريمة ويحيى بن سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي عبيد واسحق وهو المذهب وفي معناه العطاس والتنفس والارتضاع والبكاء ونحو ذلك وهذا قول الزهري والقاسم بن محمد لانه صوت علمت به حياته فاشبه الصراخ

(٦) قوله فأما الحركة والاختلاج فلا تدل على الحياة: ولو علمت منهما لاحتمال كونها

انقصل ميتا لم يرث (٧) (وعنه) يرث وان ولدت توأمين فاستهل أحدهما  
وأشكل أقرع بينهما (٨) فن خرجت قرعته فهو المستهل

### باب ميراث المفقود

واذا انقطع خبره لنية ظاهرها السلامة كالنجارة ونحوها انتظر به  
تمام تسعين سنة من يوم ولد (١) وعنه ينتظر به أبدا (٢) وان كان ظاهرها  
الهلاك كالذي يقدم من بين أهله أو في مفازة مهلكة كالحجاز أو بين الصفين  
حال الحرب أو في البحر اذا غرقت سفينته انتظر به تمام أربع سنين ثم يقسم  
ماله (٣) (وعنه) التوقف فان مات موروثه (٤) في مدة التبرص دفع الى  
كل وارث اليقين ووقف الباقي فان قدم أخذ نصيبه وان لم يأت فحكمه

كحركة المذبح فلا يعلم استقرارها

(٧) قوله وإن ظهر بضه الخ هذا المذهب وبه قال الشافعي وقال ح إن خرج أكثره  
فاستهل ثم مات وروث للحديث

(٨) قوله أقرع بينهما مراده اذا كان ارثهما مختلفاً ولو كانا ذكرين واثنين أو  
ذكرا وأنتى أخوة لأم لم يقرع بينهما ويقرع فيما سوى ذلك

(١) قوله اتمام تسعين سنة من يوم ولد: وهذا المذهب

(٢) قوله وعنه ينتظر به أبداً: حتى يعلم موته أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها وذلك

مردود الى اجتهاد الحاكم وبه قال ش وهو المشهور عن م ح

(٣) قوله ثم يقسم ماله: لانها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار فاقطاع خبره  
مع غيبه على هذا الوجه يطلب ظن الهلاك

(٤) قوله فان مات موروثه: أي موروث المفقود دفع الى كل وارث اليقين وهو ما لا يمكن

ان ينقص عنه مع حياة المفقود أو موته ووقف الباقي حتى يتبين أمره أو تمضي مدة  
الانتظار لانه مال لا يعلم الآن مسنحه أشبه الذي ينقص نصيبه بالحل

حكم ماله (٥) ولباقي الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن نصيبه فيقسموه

### ﴿باب ميراث الخثي﴾

وهو الذي له ذكر وفرج امرأة فيعتبر بماله (١) فإن بال (٢) أو سبق بوله من ذكره فهو رجل وإن سبق من فرجه فهو امرأة وإن خرجا معاً اعتبراً كثرهما فإن استويا فهو مشكل فإن كان يرجى انكشاف حاله وهو الصغير أعطي هو ومن معه اليقين ووقف الباقي حتى يبلغ فيظهر فيه علامات الرجال من نبات لحية وخروج المني من ذكره أو علامات النساء من الحيض ونحوه وإن يئس من ذلك بموته (٣) أو عدم العلامات بعد بلوغه أعطي

(٥) قوله وإن لم يأت : أو علمنا أنه مات بعد موروثه فخسره حكم ماله : هذا الصحيح من المذهب لأنه محكوم بحياته واختار في المني أنه لورثة الميت الأول وجزم به في الإقناع لأنه مشكوك في حياته حين موت موروثه الأول فلا يورثه مع الشك كالجنين الذي يسقط ميتاً فأمان علمنا أن المفقود مات ولم ندر متى مات رد الموقوف إلى ورثة الأول لأنه مشكوك في حياته فلا يورثه مع الشك (تمت) اتفق الفقهاء على أنه لا يرث المفقود إلا الأحياء من ورثته يوم قسم ماله لا من مات قبل ذلك ولو يوم

(١) قوله فيعتبر بماله : قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الخثي يورث من حيث يول أن بال من حيث يول الرجل فهو رجل وإن بال من حيث يول المرأة فهو امرأة روي ذلك عن علي ومعاوية وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأهل الكوفة وسائر أهل العلم

(٢) قوله فإن بال الخ إذا بال منهما جميعاً اعتبر أسبقهما نص عليه روي ذلك عن سعيد بن المسيب وبه قال الجمهور فإن خرجا معاً اعتبراً كثرهما حكى عن الأوزاعي وصاحبي أبي خنيفة وتوقف فيه ح ولم يعتبره أصحاب ش في أحد الوجهين

(٣) قوله وإن يئس من ذلك بموته الخ هذا المذهب وبه قال ابن عباس والشعبي وابن أبي ليلى وأهل المدينة ومكة والثوري والشافعي ومالك والحنابلة والحسن بن صالح ويحيى



نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى وإذا كان مع الخنثى (٤) بنت وابن جعلت للبنت أقل عدد له نصف وهو سهمان وللدكر أربعة والخنثى ثلاثة (وقال أصحابنا) تعمل المسئلة على انه ذكر ثم على انه أنثى ثم تضرب احدهما أو وقفها في الاخرى ان اتفقتا ونجتزىء باحدهما ان تماثتا أو باكثرهما ان تناسبتا وتضربها في اثنين ثم كل من له شيء من احدى المسئلتين مضروب في الاخرى أوفى وقفهما أو تجمع ماله منهما ان تائلتا وان كانا خنثيين أو أكثر نزلتهم بعدد أحوالهم (وقال أبو الخطاب) تنزلهم حالين مرة ذكورا ومرة أنثانا والاول أولي

### باب ميراث الفرقى ومن عمي موته

اذا مات متوارثان وجعل أولهما موتا (١) كالتفرقى والهدمى واختاف

بين آدم وأبو يوسف وضرار بن صرد ونعيم بن حماد وورثه ح بأسوأ حالاته والباقي لسائر الورثة واعطاءش وريعة اليقين ووقف الباقي حتى يتبين أمره ويصلحوا وبه قال أبو ثور وداود وابن جرير

(٤) قوله وإذا كان مع الخنثى الخ وبه قال الثوري والشافعي والفرقاني والمزني

بهما متفاضلا كولد الميت أو ولد ابنه أو ولد أخته أما اذا ورث بكونه ذكرا فقط كولد أخي الميت أو عمه ونحوه فله نصف ميراث انثى لا غير

(١) قوله اذا مات متوارثان الخ اذا مات متوارثان وجعل أولهما موتا فلا يخلو اما

ان يجعلوا السابق ويختلفوا فيه أو يجعلوا السابق ولم يختلفوا فيه فان جعلوا السابق ولم يختلفوا فيه فالصحيح من المذهب ان كل واحد من الموتى يرث صاحبه من تلاد ماله دون ما ورثه من الميت ثلاثا يدخله الدور وبه قال عمر وعلي وإياس بن عبد المزنبي وشرح وعطاء والشعي والحسن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة و... الأعرج والشعي وإبراهيم وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك ويعني بن آدم. اسحق وحكي

ورأهما في السابق منهما فقد قل عن أحمد رضي الله عنه في امرأة وابنه ماتا  
فقال زوجها مات فورئنا ثم مات ابني فورئته وقال أخوها مات ابني فورئته  
ثم مات فورئنا ما نه يحلف كل واحد منهما على إبطال دعوى صاحبه ويكون  
ميراث الابن لآبيه وميراث المرأة لأخيها وزوجها نصفين ذكرها الخرقى  
وهذا يدل على أنه يقسم ميراث كل ميت للأحياء من ورثته دون من مات  
معه وظاهر المذهب أن كل واحد من الموتي يرث صاحبه من تلاد ماله دون  
ما ورثه من الميت معه ثم يقدر أحدهما مات أولاً ويورث الآخر منه ثم

ذلك عن ابن مسعود وقال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام حمواس فبطل أهل البيت  
يعتون عن آخرهم فكتب في ذلك إلى عمر فكتب عمر أن ورثوا بعضهم من بعض  
وخرج أبو بكر ومن بعده منع توارث بعضهم من بعض وهذا التخرج من المتصوص  
عن أحمد فيما إذا اختلف ورثة كل واحد في السابق منها ولا ينفذ كالمسئلة الآتية بسد  
هذه فلى هذا يقسم ميراث كل ميت على الأحياء من ورثته دون من مات معه روي  
ذلك عن أبي بكر الصديق وزيد وابن عباس والحسن بن علي رضي الله عنهم وبه  
قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزهرى ولاوزاعي، شح وأصحابه وروى  
ذلك أيضاً عن عمر وعبد الرحمن بن عوف والحسن البصري وراشد بن سعد وحكم  
بن عمير واختاره المصنف والمجد وحفيده الشيخ نقي الدين وصاحب الفائق لما روى  
سعيد (تأ) اسمعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد أن قتلى البامة وقتلى صفين والحرة لم  
يورثوا بعضهم من بعض وورثوا عصبتهم الأحياء وقال أيضاً حدثنا عبد العزيز بن  
محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن أم كلثوم بنت علي وفيت هي وابنها زيد بن عمر  
فالتقت الصبيحتان في الطريق فلم ندر أيهما مات قبل صاحبه فلم ترته ولم يرئها وإن  
أهل صفين وأهل الحرة لم يتوارثوا ولأن شرط التوارث حياة الوارث بسد موت  
الموروث وليس بمعلوم فلا يثبت التورث مع الشك في شرطه وإن جهلوا السابق  
واختلفوا فيه ولا ينفذ أو كانت ينفذ وتعارضت تحالفا ولم يتوارثا على الصحيح من  
المذهب نص عليه قال المصنف وهذا أحسن إن شاء الله وهو قول من قال بمنع الارث

يقسم ماورثه منه على الاحياء من ورثته ثم تصنع بالثاني كذلك (٢) فلي هذا لو  
لو غرق اخوان أحدهما مولى زيد والآخر مولى عمرو صار مال كل واحد  
منهما لمولى الآخر وعلى القول الاول مال كل واحد منهما لمولاه وهو  
أحسن ان شاء الله تعالى

في الأولى (فوائد ١) لو علم السابق منها موتاً ثم لدى أو جهلوا عينه فالصحيح من  
المذهب ان كل واحد من المولى يرث صاحبه من تلاد ماله دون ماورثه من الميت  
كالسنة الاولى وقيل تبين القرعة هنا وذكر الوثي انه يعمل باليقين ويقف مع  
الشك حتى يتبين الامر أو يسطلحو اختاره المصنف والشارح ٢ لو عين الورثة موت  
أحدهما وشكوا هل مات الآخر قبله أو بعده ورث من شك في موته من الآخر لان  
الاصل بقاؤه هذا للمذهب ٣ لو تحقق موتهما معاً لم يتوارثا أخافاً ٤ وهي غريبة لو  
مات اخوان عند الزوال أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب ورث الذي مات بالمغرب  
من الآخر لموته قبله بناء على اختلاف الزوال

(٢) قوله ثم تصنع بالثاني كذلك: فلي هذا تقدر ان المرأة ماتت أولاً فورثها زوجها  
وابنها أرباعاً ثم تأخذ ماورثه الابن فتدفع لورثته الاحياء وهم الاب فيجتمع له جميع  
ماله ثم تقدر ان الابن مات أولاً فورثه ابواه اثلاً ثم تأخذ ثلث الام فتقسمه بين  
ورثتها الاحياء وهم اخوها وزوجها نصفين فيحصل للاخ السدس من مال الابن وحمل  
بعض الاصحاب نص أحد الذي حكاه الخرقى في اختصاصه بما اذا ادعى وارث كل يت  
بأن مورثة كان اخرهما موتاً فيورث كل واحد منهما من الآخر لان مع التداعي  
يتوجه اليقين على المدعى عليه بخلاف ما اذا اتفقوا على الجهل لكونها لا تنسرح حينئذ

هذا اخر المجلد الاول من كتاب المقنع في الفقه

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً





﴿ فهرس الجزء الاول من كتاب المقنع ﴾

صفحة	صفحة
باب سفة الصلاة ٥٥	٥٣ (كتاب) الطهارة (باب المياه)
فصل ويكره الالتفات في الصلاة ٦٢	٥٨ باب الآنية
فصل أو كان الصلاة الخ ٦٥	١١ باب الاستجاء
باب سجود السهو ٦٧	١٥ باب السواك وسنة الوضوء
فصل واما النقص فتترك ركناً الخ ٧٢	١٦ باب فروض الوضوء وصفته
فصل واما الشك فنشك في عدد الركعات الخ ٧٣	٢٠ باب مسح الخفين
فصل وسجود السهو ٧٥	٢٤ باب نواقض الوضوء
باب صلاة التطوع ٧٧	٢٧ باب الفصل
فصل وسجود التلاوة ٨٠	٣١ باب التيمم
فصل في أوقات النهي ٨١	٣٧ باب ازالة نجاسة
باب صلاة الجماعة ٨٢	٣٨ باب الحيض
فصل في الامامة ٨٧	٤٠ فصل والمبتدأ الخ
فصل في الموقوف ٩١	٤١ فصل والمستحاضة الخ
فصل ويسذر في الجمعة والجماعة المريض ٩٥	٤١ فصل وأكثر النفاس الخ
باب صلاة أهل الاعذار ٩٦	٤٢ (كتاب) الصلاة
فصل في قصر الصلاة ٩٩	٤٣ باب الاذان والاقامة
فصل في الجمع ١٠٢	٤٥ باب شروط الصلاة
فصل في صلاة الخوف ١٠٢	٤٩ باب ستر العورة
باب صلاة الجمعة ١٠٤	٥٠ فصل ولا يجوز لبس ما فيه صورة حيوان
باب صلاة الميدين ١٠٧	٥٠ باب اجتناب النجاسات
صلاة الكسوف وصلاة الاستسقاء ١٠٩	٥١ باب استقبال القبلة
	٥٢ باب التية

صفحة	صفحة
١١١ (كتاب) الجائز (فصل) في غسل الميت	١٦٩ باب صوم التطوع
١١٣ فصل في الكفن	١٧٠ (كتاب) الاعتكاف
١١٣ فصل في الصلاة على الميت	١٧٢ (كتاب) التناك
١١٥ فصل في حل الميت ودقه	١٧٦ باب المواقيت
١١٧ فصل ويستحب لرجال زيارة القبور	١٧٨ باب الاحرام
١١٧ (كتاب) لزكاة	١٨٠ باب محظورات الاحرام
١٢٢ باب زكاة مائة الانعام	١٨٨ باب المدينة
١٢٨ فصل في الخلطة	١٩٥ باب جزاء الصيد
١٣٤ باب زكاة الخارج من الارض	١٩٨ باب صيد الحرم وبقائه
١٣٦ فصل ويحب العشر فيما سقى الخ	١٩٩ فصل ويحرم قلع شجر الحرم
١٤٠ فصل وفي الصل العشر	٢٠٠ باب ذكر الحج ودخول مكة
١٤١ فصل في المعدن	٢٠٥ باب صفة الحج
١٤٢ فصل وفي الركاذا الخمس	٢١٣ فصل في صفة لعمرة
١٤٢ باب زكاة الاثمان	٢١٣ فصل أركان الحج الخ
١٤٤ فصل ولا زكاة في الحلي للمباح	٢١٤ باب الفوات والاحصار
١٤٥ باب زكاة العروض	٢١٧ باب الهدى والاضاحي
١٤٨ باب زكاة الفطر	٢٢١ (كتاب) الجهاد
١٤٩ باب اخراج الزكاة	٢٢٣ فصل ويجوز تبيت الكفار الخ
١٥٢ باب ذكر أهل الزكاة	٢٢٧ باب ما يلزم الامام والحيث
١٥٥ فصل ولا يجوز دفعها الى كافر	٢٢٩ فصل ويلزم الحيث طاعة الامير
١٥٥ فصل وصدق التطوع	٢٣٢ باب قسمة الغنائم
١٥٦ (كتاب) الصيام	٢٣٨ باب حكم لارضين المضمومة
١٦٣ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٢٤٠ باب النقي
١٦٧ باب ما يكره وما يستحب وحكم الفضاء	٢٤١ باب الامان

